تاريخ المشرق العربي

(١٥١٦ - ١٩٢٢)

الدكتور عمر عبد العزيز عمر



دار النهضة العربية
للطباعة والنشر

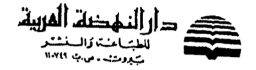
تاريخ المشرق العربي

(١٥١٦ - ١٩٢٢)

الدكتور عمر عبد العزيز عمر
أستاذ التاريخ الحديث بجامعة الإسكندرية

تاريخ المشرق العربي

(١٥١٦ - ١٩٢٢)





دار النهضة العربية
للطباعة والنشر

● الإدارة : بيروت، شارع مدحت باشا -
بناية كريدية تلفون: ٣١٢٢١٣ -
برقياً: دانهضة -
ص.ب.: ٧٤٩ - ١١ -
تلكس: NAHDA 40290 LE

● التوزيع : شارع البستاني - بناية اسكندراني
رقم ٣ غربي جامعة بيروت
العربية - تلفون: ٣٠٣٨١٦ -
٣١٦٢٠٢.

إلى زوجتي ...
وإلى أبنائي هشام وهالة ومحمد
رمزاً للوفاء، وأملاً في مستقبل مشرق.


الله
بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

اتجهت غالبية الدراسات التاريخية إلى بحث تاريخ العرب منذ بداية القرن التاسع عشر لأنه ـ دون شك ـ يمثل مرحلة هامة من مراحل التطور الإداري والاجتماعي والاحتكاك بالفكر الغربي عن طريق البعثات العلمية، والاهتمام بترجمة الكتب الأوروبية في شتى فروع المعرفة إلى اللغة العربية. غير أن هذه النظرة تكمن وراءها خطورة إهمال تطور واستمرار حركة التاريخ العربي، إذ لا يستطيع أي باحث أن يفهم تطور تاريخ العرب وتكوين المجتمع الجديد خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين دون أن يدرس بالتفصيل أحوال المجتمع التقليدي وتقلباته السياسية منذ القرن السادس عشر. ومن الخطر أيضاً دراسة تاريخ العرب منفصلاً ومنعزلاً عن التاريخ العام للدولة العثمانية.

وكان ذلك مجال اهتمامي العلمي على امتداد نحو عشرين عاماً، أسهمت خلالها بجهد متواضع بحثاً وتدريساً وإشرافاً على بحوث الماجستير والدكتوراه في بعض الجامعات المصرية والعربية، مما دفعني إلى استكمال ذلك في هذا الكتاب الذي يغطي فترة زمنية هامة في تاريخ العرب الحديث والمعاصر شهدت إرهاصات التحول السياسي والفكري والاجتماعي، ووجهت مسار أحداثها التاريخية، وشكلت خريطتها السياسية بما تحويه من مشكلات ما تزال تؤثر في حاضر العالم العربي ومستقبله.

وفي ضوء ذلك، يعالج هذا الكتاب مرحلتين أساسيتين من مراحل تاريخ العرب الحديث والمعاصر؛ تغطي الأولى منها الفترة الممتدة من عام ١٥١٧ إلى عام ١٧٩٨، وهي المرحلة التي لم تنل عناية كافية من جانب معظم الباحثين العرب حيث اتسمت بالجمود والركود والتخلف الفكري والخضوع المطلق للسلطة. ومن

ثم كان التركيز في هذا الكتاب على بحث أحوال الشرق العربي السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال تلك الفترة داخل إطار النظام العثماني. كما يهدف هذا الكتاب إلى بحث مظاهر الضعف في الإدارة العثمانية وعلاقة ذلك بالانهيار الاقتصادي والفوضى السياسية التي حلت بالولايات العربية خلال نفس الفترة. وقد حاولت أثناء عرضي للموضوع أن أربط بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية بغية تقديم أفضل تفسير ممكن لتلك الأحداث الداخلية التي مرَّ بها الشرق العربي في العصر العثماني الأول.

أما المرحلة الثانية فتتعلق بتاريخ الشرق العربي منذ بداية القرن التاسع عشر حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. ولا تقتصر الموضوعات التي تضمَّنتها هذه المرحلة على الأحداث الداخلية فحسب، بل تتعداها إلى تتبع ملامح التجديد والتغيير في الفكر والمجتمع إنعكاساً للتأثر بالغرب والاقتباس منه (Westernization) بعد عزلة عاشها الشرق العربي خلال القرون الثلاثة الماضية. كما يتعرض الكتاب كذلك لمناقشة الآثار السياسية التي ترتبت على انفتاح الشرق على الغرب، وبذلك استأثرت سياسة بريطانيا تجاه الدولة العثمانية والشرق العربي بالنصيب الأكبر منه.

ولقد أفرزت سياسة بريطانيا واهتمامها بمصالحها الحيوية والاستراتيجية في المنطقة ما يعرف في عالمنا المعاصر بـ «القضية الفلسطينية». فما يزال في الغرب والولايات المتحدة الأمريكية من يشعر بأن حقيقة الصراع حول فلسطين إنما ترجع إلى الصراع بين إسرائيل كدولة قومية يعترف معظم دول العالم بسيادتها وشرعيتها، وبين مجموعة متاخمة من الدول العربية تطمع في رقعة من أرض «إسرائيل»، أو تريد تحطيمها تحطيماً كاملاً. ولتصحيح التصورات الخاطئة عن القضية الفلسطينية، تبرز هذه الدراسات جذور المشكلة الأساسية، واستغلال الحركة الصهيونية التنافس بين الدول الكبرى في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين لصالحها. وكان تنافس الدول الكبرى يتصل بأطماعها في السيطرة على الشرق الأوسط وإخضاعه نهائياً للاحتلال، في الوقت الذي كان فيه هذا الشرق الأوسط جزءاً من الكيان السياسي للإمبراطورية العثمانية. وما إن أخذ الصهيونيون يلحُّون على الدول الكبرى للاعتراف بمشروعهم الهادف إلى استعمار فلسطين (١٨٩٧ - ١٩١٧)، حتى كانت الإمبراطورية العثمانية قد تخلت عن سيطرتها على تونس ومصر وطرابلس الغرب لصالح كلٍ من فرنسا وبريطانيا

وإيطاليا على التوالي، وراحت تخوض معركة يائسة ضد القوميين العرب في الشرق العربي. وأخيراً حققت الصهيونية هدفها عندما قامت الحكومة البريطانية بإصدار تصريح باسم وزير خارجيتها، اللورد بلفور، يسهل «تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين».

ولا يفوتني في هذه المناسبة أن أتقدم بخالص شكري وتقديري لكل من عاون في إخراج هذا الكتاب في شكله المتكامل، وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور فتحي أبو عيانة لإعداده خرائط الكتاب ومراجعة أصوله الأولى، والزميلة الدكتورة نبيلة حسن محمد لمراجعة البروفات وتصويبها، وكذلك الناشر دار النهضة العربية والسيد سمير السوسي لإخراجه غلاف الكتاب والمراجعة النهائية.

وأخيراً، لا أدّعي أن هذا الكتاب يغطي كل جوانب الموضوع، لكنه يمثل محاولة أردت أن أسهم بها بحثاً عن تاريخنا وتفسيراً لحقائقه بتجرد وموضوعية، والله الموفق والمستعان.

بيروت في ٢ ربيع الأول ١٤٠٥ هـ

٢٥ تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٨٤ م

عمر عبد العزيز عمر

تمهيد

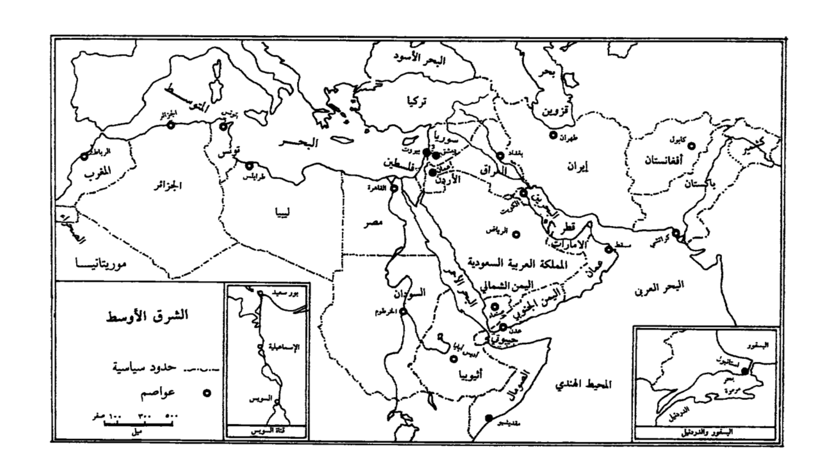
جغرافية الشرق العربي وتاريخه وحضارته

يسكن العرب رقعة كبيرة من الأرض تمتد من المحيط الأطلسي حتى الخليج العربي، وتبلغ مساحتها ثلاثة عشر مليوناً من الكيلومترات المربعة، وتشمل هذه الرقعة القسم الأكبر من غرب آسيا وشمال أفريقيا. ويسكن هذه الرقعة الواسعة نحو مائة وخمسة وثمانين مليوناً من البشر، ثلثهم في جنوب غرب آسيا وثلثاهم في أفريقيا. ويحتل العالم العربي مركزاً جغرافياً ممتازاً، فتلتقي عنده قارات ثلاث هي آسيا وأوروبا وأفريقيا، وقد استطاع بفضل هذا الموقع الفريد أن يربط بين الغرب الذي يمثله العالم الأوروبي والشرق الذي يمثله العالم الآسيوي. وتحيط بالعالم العربي حدود طبيعية من كل جانب؛ ففي الشمال البحر المتوسط، وجبال طوروس وزغروس، وفي الجنوب الصحراء الكبرى والمحيط الهندي، وفي الشرق الخليج العربي، وفي الغرب المحيط الأطلسي. وهذه الحدود الطبيعية تجعل من العالم العربي وحدة إقليمية متميزة، وإن قضت العوامل الخارجية والأطماع السياسية والاقتصادية على هذه الوحدة التامة بمقوماتها، فقسمت العالم العربي إلى عدة دول ودويلات. ولم تقم الحدود المصطنعة الحالية في الواقع إلّا نتيجة تنافس الدول الكبرى واتفاقها فيما بينها على تخطيط مناطق نفوذها وسيطرتها.

وتشمل الأقاليم العربية في آسيا جزيرة العرب والهلال الخصيب الذي يتكون نصفه الشرقي من العراق ونصفه الغربي من سورية باعتبارها وحدة جغرافية طبيعية تمتد من جبال طوروس في الشمال إلى صحراء سيناء وخليج

العقبة في الجنوب. وبين طرفي الهلال الخصيب، تقع بادية الشام، وهي امتداد للمستطيل الصحراوي وشبه الصحراوي العظيم الواقع إلى الجنوب، أي الجزيرة العربية نفسها. ويحد الجزيرة العربية خليج عدن وبحر العرب والمحيط الهندي من الجنوب، والهلال الخصيب من الشمال الشرقي والشمال الغربي، والخليج العربي وبحر عمان من الشرق، والبحر الأحمر من الغرب. وتتكون شبه الجزيرة العربية من: المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية ودولة الإمارات العربية والكويت والبحرين وقطر وعمان. وفي أفريقيا، استوطن العرب وادي النيل مصره وسودانه، وانتشروا على طول الساحل من مصر إلى المغرب. ويتكون شمال أفريقيا من مصر والسودان وما نطلق عليه المغرب العربي ويتألف من ليبيا وتونس والجزائر على ساحل البحر المتوسط، والمغرب وموريتانيا على ساحل المحيط الأطلسي في أقصى الغرب.

وهنا مسألة مهمة يجب الإشارة إليها في هذه المقدمة، فالشرق العربي يقع، كما نعلم، في المنطقة التي تعرف حالياً باسم منطقة الشرق الأوسط The Middle East ويكون الجزء الأكبر منها. ولقد عم استعمال اصطلاح الشرق الأوسط وشاع بإنشاء ما سمي قيادة الشرق الأوسط ومركز تموين الشرق الأوسط خلال الحرب العالمية الثانية. وقد ظهر هذا الاصطلاح أول ما ظهر في عام ١٩٠٢ في كتابات مؤرخ بحري أمريكي يدعى ألفريد ماهان Alfred Thayer Mahan، إذ اقترح في مقال نشرته لـه مجلة National Review الصادرة في لندن في سبتمبر من نفس العام إطلاق هذا الاصطلاح على المنطقة الواقعة بين الهند والجزيرة العربية بمركزها في الخليج «الفارسي». والتقط ڤالنتين شيرول Valentine Chirol، مراسل جريدة التايمز اللندنية في طهران، هذا الاصطلاح واستخدمه في مقالاته التي نشرتها التايمز، كما استعمل اللورد كرزون Lord Curzon هذا الاصطلاح الجغرافي الجديد في مجلس اللوردات فيما بعد. واندمج هذا الاصطلاح الجديد مع الاصطلاح السابق وهو الشرق الأدنى The Near East وتحولا إلى اصطلاح عام. وكلا


الشرق الأوسط
حدود سياسية
عواصم
٥٠٠ ٣٠٠ ١٠٠ صفر
ميل
البحر الأسود
تركيا
بحر
قزوين
طهران
كابول
أفغانستان
باكستان
إيران
بغداد
العراق
سوريا
بيروت
دمشق
فلسطين
الأردن
القاهرة
مصر
ليبيا
طرابلس
تونس
الجزائر
الرباط
المغرب
موريتانيا
البحر
الكويت
الرياض
قطر
الإمارات
مسقط
كراتشي
عمان
المملكة العربية السعودية
اليمن الشمالي
اليمن الجنوبي
عدن
جيبوتي
البحر العربي
السودان
الخرطوم
أثيوبيا
الصومال
مقديشيو
المحيط الهندي
بور سعيد
الإسماعيلية
السويس
قناة السويس
البسفور
البسفور والدردنيل
الدردنيل
بحر
مرمرة

شكل رقم (١)

هذين الاصطلاحين جديد وليس حديثاً، وكلاهما من مخلفات أثرية لعالم تنتظم غرب أوروبا في مركزه وتتجمع الأقاليم الأخرى حوله. ولقد ساد استعمال اصطلاح الشرق الأوسط في الأوساط العالمية، واستعمله الروس أيضاً وأهل أفريقيا والهنود الذين تقع منطقة الشرق الأوسط بالنسبة إليهم في الواقع جنوباً أو شرقاً أو غرباً. وأغرب من هذا كله أن سكان منطقة الشرق الأوسط أنفسهم يستعملون هذا الاصطلاح. ولما كان هذا الاصطلاح مفيداً من حيث إنه يعبر عن دائرة معينة للنفوذ الاستعماري، فقد تم التوسع في تطبيقه بدرجة كبيرة حتى اشتمل على المنطقة الواقعة من سواحل الخليج العربي الأصلية إلى إقليم واسع يمتد من البحر الأسود إلى أفريقيا المدارية ومن الباكستان إلى المحيط الأطلسي.

وقد عرف الأوروبيون لعدة سنوات طويلة المنطقة باسم الشرق The East منذ أن غزت جيوش فارس بلاد اليونان في العصور القديمة حتى انسحاب السلاطين العثمانيين من هذه المناطق في العصور الحديثة. وحتى القرن التاسع عشر، كانت أقاليم جنوب غربي آسيا وشمال شرقي أفريقيا ما تزال بالنسبة إلى الأوروبيين تعرف باسم الشرق، دون حاجة إلى تعريف أدق، وكانت المشكلة التي تواجههم في ذلك الوقت هي المسألة الشرقية The Eastern Question. وعندما بدأ اهتمام العواصم الأوروبية بالشرق الأقصى The Far East، ظهرت الحاجة إلى إيجاد تعريف أدق ينفصل في مفهومه عن التعريف السابق، إذ أن تعبير الشرق الأدنى كان يطلق أصلاً في أواخر القرن التاسع عشر على هذا الجزء من جنوب شرقي أوروبا الذي كان ما يزال حينذاك تحت الحكم العثماني. وقد امتد الشرق الأدنى ـ فترة من الوقت ـ تجاه الشرق وأصبح يضم ـ وخاصة بالنسبة إلى الأمريكيين ـ الجزء الأكبر من أراضي الإمبراطورية العثمانية في آسيا وأفريقيا وفي أوروبا أيضاً. ولما تبين للإنجليز أن الشرق الأدنى أقل قرباً مما كان يعتقد في البداية، اختفى بذلك تعبير الشرق الأدنى تقريباً وحل محله تعبير الشرق الأوسط، مغطياً بذلك مساحات واسعة من جنوب غربي آسيا وشمال أفريقيا. وما تزال توجد

اختلافات متباينة في استعمال الاصطلاح الأخير (وهو الشرق الأوسط)، وعلى الرغم من حداثة ظهور هذا الاصطلاح، وعلى الرغم من الالتباس المستمر في تحديد مكانه تحديداً دقيقاً، فإن تعبير الشرق الأوسط يحدد منطقة ذات سمة وكيان لا يحتمل الخطأ فيهما. إذ ساعدت الظواهر الجغرافية القوية والتاريخ الطويل على تكوين شخصية مميزة ومألوفة له.

ومن المؤكد أن أكثر الظواهر الجغرافية اللافتة للنظر في الشرق الأوسط هي جفافه وجدبه، إذ توجد مساحات شاسعة من الصحاري في كل جزء منه تقريباً (مثل الصحراء الليبية على حدود مصر الغربية والصحراء الشرقية بين وادي النيل والبحر الأحمر وصحاري شبه جزيرة العرب وصحراء سيناء)، كما تقل كثافة أمطاره وتندر الغابات فيه بينما تعتمد الزراعة في بعض المناطق القليلة على الري الدائم. ويتكون معظم شبه الجزيرة العربية من الصحراء فيما عدا ركنيها الجنوبي والغربي والجنوبي الشرقي، أما الهلال الخصيب فتتسع فيه قليلاً رقعة الأرض القابلة للزراعة والري حول أطرافه الشمالية. أما مصر فيغلب عليها أيضاً الطابع الصحراوي باستثناء تلك الخضرة التي انتشرت على ضفاف النيل والذي يتفرع في الدلتا تجاه ساحل البحر المتوسط، بينما يتميز معظم شمال أفريقيا في الوقت الحاضر بجدب أراضيه إلاّ من الشريط الساحلي والواحات القليلة المنتشرة به.

وتقطع الصحراء في أماكن مختلفة أنهار يمكن استخدامها في أعمال الري. وتعتبر مصر والعراق من أودية الأنهار، وكلاهما مجتمع قديم، ومن المؤكد أنهما أقدم المجتمعات في منطقة الشرق الأوسط إن لم يكن في العالم كله، وكلاهما يعتمد على الاقتصاد الزراعي القائم على الري الصناعي المتقن، وتستغل في ذلك فيضانات الأنهار، وهو عمل يحتاج إلى عدد كبير من العمال والفنيين الذين يخضعون لإشراف الحكومة. ولقد تطلب هذا نظاماً محدداً للملكية الزراعية، شجع على ظهور حكومات مركزية قوية تطورت بسرعة إلى حكومات بيروقراطية وأوتوقراطية. وكانت مصر والعراق في

العصور القديمة مركزين للتنافس على النفوذ. ولقد أثرت طرقهما في التفكير والتنظيم على البلاد المجاورة. ومن هذين المركزين ظهرت الحضارة أولاً وانتشرت في الشرق الأوسط في التاريخ القديم. وبعد الفترة الطويلة التي امتدت من عصر قورش إلى عصر سيدنا محمد ـ عليه الصلاة والسلام ـ وشهدت انهيار هذه الحضارة، ولدت في هذين المركزين حضارة جديدة هي الحضارة الإسلامية التي ما لبثت أن ازدادت عظمة ورقياً.

على أن مصر والعراق لم تكونا دائماً سيدتي التنافس في الشرق الأوسط. فقد وجدت في هذه المنطقة مراكز أخرى قوية، كانت مواطن لإمبراطوريات قديمة. ففي الشمال والشرق من السهول والأودية التي تكون الهلال الخصيب تقع هضبتا إيران والأناضول، وهما تختلفان عن مصر والعراق من ناحية التكوين الجغرافي والسكان والحضارة والخبرة السياسية. وقد تأثرت هذه المناطق إلى حد كبير بحضارات الهلال الخصيب القديمة والإسلامية؛ ومع أنها مرت بتغييرات عنصرية ولغوية واستخدمت أنواعاً عديدة من الكتابات السامية لم تتكلم اللغات السامية إطلاقاً. ولقد استأنف العثمانيون والصفويون في القرن السادس عشر الصراع الذي دار بين البيزنطيين والساسانيين في القرن السادس الميلادي.

وتقع بين جبال طوروس شمالاً وشبه جزيرة سيناء جنوباً، والصحراء شرقاً والبحر المتوسط غرباً، أربع دول حديثة هي سورية ولبنان وفلسطين والأردن، وكان الرومان يسمونها سورية وفلسطين كما أطلق العرب عليها أرض الشام بينما عرفها التجار الأوروبيون باسم الليڤانت Levant. وتختلف طبيعة هذا الإقليم عن طبيعة أودية الأنهار والهضبة التي دعمت الإمبراطورية المجاورة. ولقد سيطر المصريون في فترات كثيرة من التاريخ على هذه المناطق. كما خضع الليڤانت في أوقات أخرى لسيطرة من الشرق مثلما كان الحال في عهد الأشوريين والفرس والعباسيين، ومن الشمال مثلما حدث في عهد الحيثيين والبيزنطيين والعثمانيين. وظل هذا النصف الغربي من الهلال

الخصيب قروناً عديدة يعرف باسم سورية إلى أن زالت وحدته بانتهاء الحرب العالمية الأولى. ويمكن تقسيم هذا الإقليم إلى أربع مناطق متوازية تمتد من الشمال إلى الجنوب. ففي محاذاة الساحل الشرقي للبحر المتوسط يمتد سهل ساحلي من خليج الإسكندرونة إلى شبه جزيرة سيناء. وعلى موازاة الساحل تمتد سلسلة من الجبال يعرف القسم الشمالي منها جبال النصيرية والجزء الأوسط منها بجبال لبنان. ويمتد وراء هذه السلسلة وادٍ عظيم يبدأ من تركيا وينتهي عند خليج العقبة، حيث يطلق عليه في شمال سورية اسم «الغاب» ويجري فيه القسم الأوسط من نهر العاصي Orontes. وإلى الجهة الشرقية من الوادي ترتفع سلسلة من الجبال أعلاها جبال لبنان الشرقية. وبين جبال لبنان الشرقية والصحراء السورية (أو بادية الشام) هضبة متموجة تنحدر تدريجياً في الشمال حتى تبلغ حوض الفرات. ويخترق هذه الجبال عدد من الأنهار، وتشق أنهار العاصي والليطاني Leontes والأردن معظم مجاريها في الوادي. ويعتبر نهر الأردن ـ وأهم روافده اليرموك ـ المصدر الرئيسي لمد فلسطين والأردن بالمياه.

والشرق الأوسط هو مهد الأديان السماوية الثلاثة، ومنذ ثلاثة عشر قرناً ونصف قرن مضت صار الشرق الأوسط أرضاً إسلامية، وغدا المركز الجغرافي والروحي للعالم الإسلامي. ومنذ ظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي صارت للعربية والفارسية والتركية السيادة اللغوية في المنطقة فحلت هذه اللغات محل اللغات القديمة مثل القبطية واليونانية والسريانية. وظهرت الشعوب التي تتحدث باللغات الإسلامية الثلاث متوالية على مسرح الأحداث في الشرق الأوسط. وكان العرب هم أول من ظهروا على هذا المسرح. فقد كونوا ـ بالفتوحات التي قاموا بها بعد ظهور الإسلام ـ إمبراطورية جديدة واسعة تمتد من المحيط الأطلنطي وجبال البرانس في الغرب إلى حدود الصين والهند في الشرق. فالدين الذي جاءوا به واللغة التي دون بها القرآن الكريم وضعا أساس حضارة جديدة غنية. ولقد احتفظت اللغة العربية بسيطرتها لمدة طويلة بعد أن فقد أهلها نفوذهم. فنرى اللغة العربية فيما بين فارس والعراق

في الشرق وأقصى شمال أفريقيا في الغرب قد حلت محل اللغات الرسمية السابقة وظلت اللغة السائدة إلى يومنا هذا، مع بعض الاستثناءات المحلية في أقاليم قليلة.

ومنذ حوالي القرن العاشر الميلادي، استطاعت اللغة الفارسية أن تنال مكانة مرموقة بعد أن فقدت اللغة العربية سيادتها العالمية فيما عدا المسائل الدينية والقانونية، واقتصر استعمالها على العالم العربي. وفي الوقت الذي ظهرت فيه أعراض التفكك على العالم العربي بدأت النهضة تظهر في إيران، واحتلت المدن الفارسية والتركية المكانة التي كانت تتمتع بها المدن العربية مثل القاهرة وبغداد ودمشق. وبعد ذلك ظهر الأتراك قوة ثالثة، واعتنقوا الإسلام بعد مجيئهم من أواسط آسيا إلى الشرق الأوسط، ولعبوا دوراً مهماً وبارزاً في داخل العالم الإسلامي. وفي بادىء الأمر، جاء الأتراك إلى الشرق الأوسط جنوداً محاربين، أما في القرن الحادي عشر الميلادي فقد جاءوا غزاة مستعمرين. ونجح الأتراك في ضم آسيا الصغرى إلى العالم الإسلامي واستقر فيها أعداد كبيرة منهم حتى أطلق الرحالة الغربيون عليها اسم تركيا. واستطاع الأتراك - رغم أنهم كانوا أقلية في داخل منطقة الشرق الأوسط - أن يقيموا أسرات تركية حاكمة كما حدث في مصر وسورية وإيران، بينما ظهرت اللغة التركية - في خلال تلك الفترة - كلغة ثالثة في داخل المنطقة. ولقد كانت مراكزها الأولى في الشرق هي هراة وسمرقند وبخارى حيث انتعشت الحضارة الغنية، ثم تطورت بعد ذلك في داخل الإمبراطورية العثمانية، آخر وأعظم الإمبراطوريات التركية.

أما الآن وقد عرَّفنا الشرق الأوسط طبقاً للتحديدات الجغرافية والتاريخية واللغوية والحضارية، فمن المفيد أن نحاول إيجاد تعريف أدق بلغة الأوضاع السياسية الحاضرة. ولا يستطيع الإنسان أن يخطط بجلاء حدود منطقة أو إقليم بنفس الدرجة التي يستطيع أن يخطط بها حدود دولة أو ولاية. إذ إن الشرق الأوسط تنتظمه - باستثناء السواحل - منطقة غير محددة من البلاد التي

تتمتع بالكثير من الصفات التي أشرنا إليها، مع أن كل هذه المنطقة لا تعد جزءاً من الشرق الأوسط. ويتكون الشرق الأوسط ـ حسب ما هو متداول في وقتنا الحاضر ـ من تركيا وفارس، وقد تضاف أفغانستان إليهما وكذلك العراق والجزيرة العربية، ومن دول اللثانت الأربع (سورية ولبنان وفلسطين والأردن) ومن مصر بالإضافة إلى بعض الإمتدادات المختلفة المحددة تجاه الجنوب والغرب حتى المناطق الأفريقية التي تتكلم العربية. ويحدد التخم الشمالي للشرق الأوسط عادة عند الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي، ولكن لا يمكن تأييد ذلك جغرافياً وتاريخاً؛ إذ تقع إلى الشمال من التخوم السوفيتية ـ فيما وراء النهر والقوقاز وآسيا الوسطى ـ بلاد كانت حتى القرن التاسع عشر جزءاً مكملاً لعالم الشرق الأوسط. وكانت هذه المناطق في الفترات المبكرة من التاريخ تنتمي إلى الإمبراطوريات الإسلامية العربية والفارسية والتركية ذات المدن الإسلامية الكبيرة الهامة مثل سمرقند وبخارى والتي لا تقل أهمية عن بغداد أو القاهرة وأصفهان واستانبول. كما تقع چورچيا وأرمينيا ـ وهما إقليمان مسيحيان ـ على حدود الشرق الأوسط، وكان لهما في بعض الأحيان تأثير على شؤون المنطقة، ولعب كثير من شعوبهما أدواراً مختلفة في البلاد الإسلامية. وهناك جمهوريات أخرى يسكنها مسلمون أتراك أو إيرانيون، وهي شديدة الاتصال من ناحية العقيدة والتقاليد السياسية والحضارية بالأراضي التي نطلق عليها الآن الشرق الأوسط. ويمكن القول بأن هذا هو الجزء الوحيد من الشرق الأوسط الذي ما زال متصلاً بنظام سياسي لا ينتمي إلى منطقة الشرق الأوسط.

لقد بدأ تاريخ الشرق الأوسط الإسلامي بالفتوحات العربية الكبرى في القرنين السابع والثامن، وهي الفتوحات التي أقامت ـ للمرة الأولى منذ عصر الإسكندر ـ إمبراطورية موحدة تمتد من شمال أفريقيا إلى حدود الهند والصين. وقام العرب في هذه الفترة بدور عظيم، كان له كبير الأثر في نشر الإسلام ديناً لبلدان ذات أسس ثقافية متغايرة وتعريب مجتمعات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باللغة والأصل والثقافة. ولقد نهض الدين الإسلامي

بالعرب إلى مركز الصدارة في الشؤون العالمية، فكان له الفضل في خلق أمة ودولة وتاريخ قومي وحضارة. وكان من نتائج ظهور الإسلام انبثاق مجتمع موحد اختفى فيه الولاء المحدود للقبيلة (أي العصبية) أو الإقليم؛ وظهور منظمة سياسية ساعدت على القضاء على الأوضاع الفوضوية التي كانت موجودة من قبل؛ وانطلاق العرب نحو تحقيق مجد قومي رفعهم خلال أعوام قليلة إلى ذروة السيادة العالمية؛ وبزوغ حضارة تحظى بمحبة العرب وتقديرهم.

لقد كشف العرب فعلاً عن إمكانياتهم فيما بين القرنين السابع والثالث عشر الميلاديين بصورة قوية ومثمرة في الدين والفلسفة والعلم والفن، وفي جميع المظاهر الأخرى للحضارة. وبلغت الحركة الثقافية العربية مرحلة كبيرة من التقدم وصارت المؤلفات العربية أثمن وأغزر منابع العلم والبحث في جميع مجالات التفكير قروناً عديدة. ويظهر ذلك مثلاً في الجبر وحساب المثلثات اللذين أبدع فيهما كل من الخوارزمي والبتاني؛ وفي الكيمياء التي وصل فيها جابر بن حيان إلى اكتشافات بالغة الأهمية؛ وعلم الاجتماع الذي أنشأه ابن خلدون (١٣٣٢ - ١٤٠٦) إنشاء في مقدمته الشهيرة التي قال عنها المؤرخ توينبي «إنها دون شك أعظم عمل من نوعه أبدعه العقل البشري في أي زمان ومكان حتى يومنا هذا». ويعتبر ابن خلدون مفخرة المغرب العربي، كما يعد بحق واضع فلسفة التاريخ. ويعتبر أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا Avicenna، الفارسي الأصل والمولد، من أكبر بناة الحضارة الفكرية في الأمة العربية، لا سيما في مجال الأبحاث الطبيعية التي قدمها في كتابه «القانون». ولا يفوتنا أن نشير أيضاً إلى فيلسوف إسلامي عظيم وهو أبو حامد محمد بن محمد الطوسي الغزالي. وقد ترجمت كتب الغزالي إلى اللغة اللاتينية منذ القرن الثاني عشر الميلادي الذي توفي في أوائله. فكانت كتبه من المنابع الكبرى التي استفاد منها الدارسون في أوروبا في عصر النهضة ولا سيما في البحوث الأخلاقية. وخير ما يستدل به على مظاهر هذا التقدم هو ما قاله أحد الكتاب الأوروبيين في مجموعة تراث الإسلام **Legacy of Islam** من أن

«أوروبا رغم اعتمادها على قوتها الخالقة (في مجال الحضارة) أفادت إلى حد كبير من العلم والتجربة اللذين قدمهما أولئك (العرب) الذين كانوا في يوم من الأيام سادة العالم». ويقول ألفريد جيوم Alfred Guillaume في الفصل الذي كتبه في تراث الإسلام «وقد قضى جهل أسلافنا من أهل الغرب بلغة العرب ألا يتذوقوا إلا القليل من هذه الحياة الخصبة المنوعة... ورغم هذا بقيت الحالة العقلية في الشرق والغرب إبان القرن الثالث عشر على اتصال لم يكن له نظير منذ ذلك العهد... وسوف نرى عندما تخرج إلى النور الكنوز المودعة في دور الكتب الأوروبية أن تأثير العرب الخالد في حضارة العصور الوسطى كان أجل شأناً وأعظم خطراً مما عرفناه حتى الآن».

والكلمات العربية التي تسربت إلى اللغات الأوروبية ـ وما تزال تعيش فيها ـ تعطينا أبلغ الأدلة على عمق تأثير الأمة العربية في الحضارة الغربية. فالقطن والأرز والسكر تسمى ـ في عدة لغات أوروبية بأسماء مقتبسة من العربية، مما يدل على أن الأوروبيين تعلموا زراعة هذه المواد وصناعتها من العرب. كما أن أرق أنواع المنسوجات يعرف في الغرب باسم «موسيلين» Mousseline وذلك يشهد بأن تلك المنسوجات كانت تنسب إلى مدينة الموصل المشهورة في شمال العراق. ومن المنسوجات نوع فاخر ما يزال يعرف في الغرب باسم «داماسكو» Damasco وهذه الكلمة محرفة عن اسم «دمشق». والجمارك تسمى في كثير من اللغات الأوروبية بأسماء محرفة عن كلمة «الديوان» المعروفة في العربية، فتكتب بالإيطالية Dogana وبالفرنسية Douane. وكلمة Arsenal «ترسانة» التي يستعملها الأوروبيون للدلالة على المصانع والمخازن الحربية والبحرية كذلك، محرفة من كلمة عربية هي دار الصناعة. وشكل هذه الكلمة في الإسبانية لا يترك مجالاً للشك في هذا اللأصل العربي: دارسانا Darsana. وهذه الأمثلة وغيرها من الكلمات والإصطلاحات العلمية والحضارية المتنوعة التي ما تزال تستعمل في اللغات الأوروبية إنما هي من مخلفات عهد كانت فيه اللغة العربية مرجعاً للعلم، والبلاد العربية موئلاً للحضارة.

على أن وحدة الإمبراطورية العربية الإقليمية والإدارية تحطمت وتفتتت في بعض الأحيان بعوامل الغزو الخارجي والفتن الداخلية وازدياد الانقسام السياسي. وانتهت سيادة الأمة العربية - التي قوبلت بالتحدي - بقيام أمم أخرى داخل الأراضي الإسلامية. إلا أن الوحدة الدينية والثقافة تمكنت من البقاء فتمثلت في الوحدة المثالية للخلافة التي أجمع الكل على احترامها. وتعرض الإسلام لأخطار شديدة كانت تهدده بين حين وآخر من الشرق والغرب، إلّا أنه أمكن التغلب على هذه الأخطار. فبالرغم من أن الأتراك قاموا بغزو الأراضي الإسلامية، فإنهم كانوا قد اعتنقوا الإسلام فجاءوا ومعهم قوة جديدة للمجتمع الإسلامي والهيئة الحاكمة التي كانت تمر بدور الاحتضار. وقد استطاع الإسلام بهذه القوة الفتية أن يصد غزواً جديداً - هو الغزو الصليبي الوافد من الغرب.

ثم تتابعت ضربات جديدة قاتلة أتت من نفس الاتجاهين، فتعرض الشرق الأوسط لموجتين من الغزاة الأجانب الذين أخضعوه بقوة السلاح. ورغم أن هؤلاء الغزاة الجدد لم يقضوا على الحضارة القديمة، فإنهم نجحوا في تقويض الثقة بالحكام الذين حافظوا عليها. وكان الغزو الأول هو غزو المغول الذين اندفعوا من أواسط آسيا فقضوا على الخلافة، وتمكنوا - لأول مرة منذ عهد النبي ﷺ - من أن يخضعوا جزءاً من قلب العالم الإسلامي لحكم غير إسلامي. أما الغزو الثاني فكان يتمثل في تأثير العالم الغربي الحديث، إذ قامت شعوب أوروبا - منذ نهاية القرن الخامس عشر - بحركة كبيرة من التوسع التجاري والسياسي والثقافي والبشري أدخلت كل العالم تقريباً بمقدم القرن العشرين في فلك الحضارة الأوروبية.

وكان الغزو المغولي في القرن الثالث عشر بداية مرحلة الركود التي سادت بعض أجزاء من العالم العربي، وبرغم الهجمات التي تعرضت لها سورية فإن تأثيرات الغزو المغولي المباشرة على العالم العربي اقتصرت على العراق الذي ضم إلى الدولة المغولية المتمركزة في فارس. أما سورية ومصر فقد

أنقذهما من الخطر المغولي ذلك النظام الجديد الذي نشأ في الدولة الأيوبية. فلقد أرسل هولاكو - خان مغول فارس - خطاب تهديد إلى قطز سلطان المماليك في مصر يطالبه بالتسليم، ولكن قطز لم يضعف أمام تهديد هولاكو وعبأ جيوشه وخرج إلى الصالحية لصد المغول الذين كانت طلائعهم قد بلغت أطراف مصر الشرقية. وفوجىء المغول بوصول المماليك إلى طبرية، وهو أمر لم يعملوا له حساباً، فأدى إلى هزيمتهم في موقعة فاصلة عند عين جالوت في سبتمبر عام ١٢٦٠ م. واندفعت الجيوش المملوكية خلف المغول تطاردهم، حتى فروا من دمشق وسائر بلاد الشام إلى ما وراء الفرات. ورغم ذلك لم يفقد المغول الأمل في معاودة الهجوم، ولذا تكررت إغاراتهم على بلاد الشام بين حين وآخر طوال عصر المماليك البحرية. ولكن الوحدة التي تحققت بين مصر والشام عقب عين جالوت مكنت المماليك من الوقوف بالمرصاد لأية محاولة مغولية قصد بها الوصول إلى الشام. وهكذا نجحت سلطنة المماليك في مصر - التي بلغت درجة كبيرة من القوة في منتصف القرن الثالث عشر - في حماية سورية ومصر من أعظم خطر ظل يهدد العالم العربي في ذلك القرن. ومن الواضح أنه لولا اتحاد سورية ومصر في ذلك الوقت ما أمكن تحقيق هذه الانتصارات ولاستطاع المغول التهام مدن الشام واحدة بعد أخرى.

وقد ساعدت هذه الأحداث على انتقال زعامة العالم العربي إلى مصر والشام بعد أن ضاع العراق فريسة للمغول وانفردت سلطنة المماليك في مصر والشام بصد الأخطار التي هددت العروبة. وأكد هذه الزعامة وقوّى من شأنها انتقال الخلافة العباسية إلى القاهرة بعد أن سقطت بغداد. ذلك أن السلطان الظاهر بيبرس (١٢٦٠ - ١٢٧٧) استقدم عام ١٢٦٢ أحمد ابن الإمام الظاهر أحد أبناء البيت العباسي وبايعه بالخلافة، في حين قام الخليفة العباسي الجديد - الذي لقب «المستنصر بالله» بتقليد السلطان المملوكي «الديار المصرية والبلاد الشامية والديار بكرية والحجازية واليمينة والفراتية، وما يتجدد من الفتوح غوراً ونجداً...». وهكذا استمرت مصر حتى الفتح العثماني عام ١٥١٧ قاعدة الخلافة الإسلامية ومحط أنظار المسلمين في مشارق الأرض

ومغاربها. ومن ناحية أخرى، لم يحظ الخليفة العباسي الجديد بأي سلطان أو نفوذ حقيقي فلم يباشر أي عمل من أعمال الدولة، بل كان يقضي وقته ـ كما يروي المؤرخ المصري المقريزي ـ في العبادة، وزيارة القواد والموظفين الكبار والقضاة ليقدم لهم الشكر على الولائم التي كانوا يقيمونها له.

وكانت التجارة مع أوروبا وخاصة التجارة بين أوروبا والشرق الأقصى عبر الشرق الأوسط ذات أهمية بالغة بالنسبة إلى مصر. فقد سيطر العرب على التجارة العالمية في العصور الوسطى، فكانت تجارة التوابل والحرير إلى أوروبا تنقل عبر طريقين يمران بالمنطقة العربية، سمي أحدهم باسم طريق الحرير والآخر باسم طريق التوابل. وكان الطريق الأول يمر من الصين إلى فارس وآسيا الصغرى، ثم يمر بعد ذلك عبر بلاد الرافدين والشام أو فوق هضبة الأناضول إلى بيزنطة ومنها إلى أوروبا. أما الطريق الثاني فكان طريقاً بحرياً يبدأ من الشرق الأقصى ويستمر بعد ذلك مع الخليج العربي ثم تنقل البضائع بطريق البر من البصرة فبغداد فدمشق وحلب ومنها إلى الموانىء الساحلية الواقعة على البحر المتوسط، أو كانت تتبع طريقاً آخر هو طريق البحر الأحمر لتنتقل عبر الأراضي المصرية في خليج السويس ثم عبر طرق مائية أو برية إلى النيل ومنها إلى ثغور مصر على البحر المتوسط، وبعدها تنقل عبر طريق المواصلات العالمي في البحر المتوسط حيث تفرغ في ثغور إيطاليا وأهمها البندقية وجنوة، لتوزع على بقية أجزاء أوروبا الغربية والوسطى. وقد كان لمصر من هذه التجارة مورد مهم من موارد الخزانة المصرية. ولذلك عملت حكومة المماليك ـ خلال فترات القوة ـ على حماية وتشجيع التجارة العابرة. على أن التهديد المغولي الذي صده بيبرس لم ينته عند هذا الحد، ففي عامي ١٤٠٠ ـ ١٤٠١ دمرت قوات تيمورلنك المغولية ـ التركية سورية كما نهبت دمشق. وبدأت سلطنة المماليك تعاني من ضربة موجهة إلى اقتصادها وقوتها العسكرية لم تفق منها مطلقاً.

وقد أوحت أزمات القرن الخامس عشر ـ التي تعرضت لها دولة

المماليك في مصر ـ أوحت إلى سلاطين المماليك باتباع سياسات مالية جديدة كان الهدف منها امتصاص أقصى فائدة ممكنة من التجارة العابرة Transit Trade. وبعد تشجيع التجار الهنود والصينيين في بادىء الأمر على إحضار بضائعهم إلى الموانىء التي كانت تحت الحكم المصري، وجد السلطان برسباي (١٤٢٢ ـ ١٤٨٣) أنه من الأفضل أن يسيطر على التجارة العابرة وغالي إلى حد كبير في تقدير الضرائب على السكر والفلفل الذي رفع الضريبة عليه مثلاً إلى مائة وستين في المائة. واتبع خلفاؤه هذه السياسة، فأدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار ثم إلى الانهيار الاقتصادي. وقد رسم لنا مؤرخو هذه الفترة صورة قاتمة لهذا الوضع.

ولقد لفتت الأحوال السائدة في مصر الأنظار إلى البحث عن طريق آخر للتجارة العالمية. وكان ملاحو البرتغال قد بدأوا بتشجيع من الأمير هنري الملاح Don Hanrique (١٣٩٤ ـ ١٤٦٠) في استكشاف ساحل أفريقيا المطل على الأطلنطي في اتجاه الجنوب. وكان هنري يهدف إلى الاستحواذ على تجارة الشرق الغنية وتحويل تجارة الذهب وغيره من منتجات غرب أفريقيا من أيدي المسلمين، والوصول إلى مواطن الثروة عن طريق لا يشرف عليه المسلمون ولا يسيطر عليه الأتراك، ولا تهيمن عليه مصر التي كانت ـ حتى أواخر العصور الوسطى وأوائل العصر الحديث ـ مركز الإسلام وقلبه النابض. وقام البرتغاليون في القرن الخامس عشر بجهود متواصلة من أجل الوصول إلى الهند، وجمعوا المعلومات عن مصادر تجارة الشرق، وطرق هذه التجارة عبر العالم العربي، وأنواع البضائع الشرقية وأسعارها وغير ذلك. وفي عام ١٤٩٨ جاءت الضربة القاضية من جانب البرتغاليين، ففي السابع عشر من شهر مايو من نفس العام وصل ڤاسكو داجاما Vasco da Gama إلى الهند عن طريق رأس الرجاء الصالح Cape of Good Hope. وفي عام ١٤٩٩ عاد إلى لشبونة ومعه حمولة من التوابل، وبذلك فتح طريقاً جديداً بين أوروبا والشرق الأقصى، يمتاز برخص تكاليفه وبأنه أكثر أماناً من الطريق القديم.

وكان لاكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح صدى عميق لدى المماليك

وتجار المدن الإيطالية، بعد أن صارت البرتغال منافساً خطيراً في توزيع التجارة الشرقية على دول أوروبا. وبدأ البرتغاليون في تسيير سفنهم إلى الهند كل عام؛ وتوالت رحلاتهم إليها. ولا تغيب عنا المجهودات التي قام بها قواد البحر البرتغاليون من أمثال دلميدا D'Almeida وكبرال Cabral وألبوكيرك Albuquerque لإنشاء ملك لأنفسهم هناك والحيلولة دون وصول السفن المصرية إلى الهند. وقد قيل إن القائد البحري الأخير بلغ به الأمر أن فكر في تحويل مجرى أعالي النيل إلى البحر الأحمر لكي يحرم مصر من مورد مياهها الحيوي. وفي عام ١٥٠٢ تعرضت السفن العربية لهجوم الأسطول البرتغالي في مياه المحيط الهندي، وحصل ملك البرتغال من البابا اسكندر على لقب «سيد البحار والحاكم الأعظم والتاجر في الحبشة وبلاد العرب وفارس والهند». كما توغل البرتغاليون في البحر الأحمر وهددوا جدة وتمكنوا من الوصول إلى مكة نفسها.

ولقد أبدى المماليك اهتماماً بالغاً لوقف تحول التجارة الشرقية إلى أيدي البرتغاليين، وبذل السلطان المملوكي الغوري قصارى جهده لإنقاذ اقتصاد بلاده من الانهيار. فقام في عام ١٥٠٥ بإعداد حملة بحرية لمحاربة البرتغاليين في البحر الأحمر، وللدفاع عن جدة وحماية مقدسات العالم الإسلامي. وفي عام ١٥٠٦ استولى ألبوكيرك على جزيرة سقطرة، بالقرب من مدخل البحر الأحمر وأقام بها حصناً للبرتغاليين، فتحكموا في الطريق المباشر بين مصر والهند. وقد أيدت جمهورية البندقية المماليك لأنها بدأت تفقد أهميتها التجارية بعد اكتشاف الطريق البحري الجديد. فأرسلت بعثتين دبلوماسيتين في عامي ١٥٠٢ و١٥٠٤ إلى السلطان الغوري في مصر لتوضيح حقيقة الاكتشافات البحرية أمامه. ولكن باءت الجهود التي قام بها البنادقة والمماليك للقضاء على هذا الخطر بالفشل. وأحرز البرتغاليون نصراً حاسماً على الحملة البحرية التي أرسلها الغوري في موقعة ديو Diu في فبراير عام ١٥٠٩. وكانت هذه الموقعة انطلاقة لانتصارات أخرى متتالية حققت للبرتغاليين السيطرة على التجارة الشرقية حتى النصف الأول من القرن السابع عشر. فبدأ البرتغاليون يعدون

لاحتلال المراكز التجارية الهامة لتدعيم السيطرة البرية، والاستيلاء على هرمز لإغلاق طريق الخليج إلى البصرة، والاستيلاء على عدن لإغلاق طريق البحر الأحمر إلى مصر. وفي عام ١٥١٥ كانت مسقط وهرمز والبحرين في أيدي البرتغاليين، إلّا أنهم لم يستطيعوا على الإطلاق الاستيلاء على مراكز ثابتة لهم في البحر الأحمر، فقد كان المماليك والعثمانيون لهم بالمرصاد. وابتعد الخطر البرتغالي عن البحر الأحمر ولكنه بقي جاثماً وقوياً في الخليج العربي. ومهما كان الأمر، فقد ترتب على كشف الطريق البحري الجديد تحول التجارة العالمية من البحر الأحمر ومصر إلى جنوب أفريقيا. ولم تعد مصر مركزاً رئيسياً للتجارة العابرة وانتقل مركز التجارة من الإسكندرية إلى لشبونة. ولم يستطع الشرق العربي استعادة هذا المركز إلّا في القرن التاسع عشر.

وهكذا بينما كانت الدول القومية الأوروبية التي نشأت في غرب أوروبا تتطلع للحياة والتوسع والاستعمار، أخذت طاقة مصر الاقتصادية في التدهور فأدى ذلك إلى ضعف قوتها العسكرية والسياسية. وقد مكن هذا الضعف العثمانيين من هزيمتها في عام ١٥١٧، وانتهى الأمر بخضوع العالم العربي للسيطرة العثمانية باستثناء مراكش (المغرب) ونجد التي احتفظت باستقلالها الدائم بنسبة متأرجحة القدر في ظل أمرائها بقلب شبه الجزيرة العربية. ففقد العرب في مطلع القرن السادس عشر كيانهم الدولي الخاص، وتحددت علاقاتهم مع بقية دول العالم الأخرى عن طريق الدولة العثمانية صاحبة السيادة. وأصبح الأوروبيون في علاقاتهم مع العالم العربي يخلطون بين العربي والتركي، حتى كادت فكرة العروبة تزول من أذهانهم بانزواء العرب عن ميادين السياسة الدولية والاقتصاد العالمي. وبذلك لم يوقف الزحف العثماني الركود والتدهور الذي أصاب العالم العربي، بل ازدادت الحالة سوءاً على سوء في مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وينسب معظم الكتاب هذا الركود والتقهقر إلى الحكم العثماني. ويرى المؤرخ المرحوم الأستاذ محمد شفيق غربال أن الصحيح في مسألة الركود هو

«أن الدولة العثمانية تولت أمر أمم كانت على نوع من الإعياء لم يكن الحكم العثماني قادراً على أن يزيله عنها. فالعثمانيون كانوا قوماً يأخذون ولا يعطون، تشهد بذلك خططهم وفنهم وآدابهم، فلم يكن منهم إلّا أن نظموا ما وقع تحت سلطانهم من ملك عريض، وعملوا على ألّا يتطرق إليه تغيير وتعديل، شأنهم في ذلك شأن الدول الكبرى المتعددة الأجناس والأديان تتهددها دول كبرى أخرى معادية». ومما لا شك فيه أن العرب قد استفادوا من الانضواء تحت لواء العثمانيين حيناً، إذ حالت قوة العثمانيين واحتلالهم لممرات الشرق الأوسط في القسطنطينية والسويس والشام والبصرة وجنوب الجزيرة العربية، وكذلك الشمال الأفريقي، دون وصول الاستغلال الاقتصادي والأوروبي وامتداد نطاق الإمبراطوريات الغربية الاستعمارية إلى هذه المناطق في وقت مبكر كما حدث في جنوب شرقي آسيا. كما ساعدت السيطرة العثمانية على خلق وحدة سياسية في الشرق الأوسط بعد تفكك الإمبراطورية العربية، فأضفى ذلك على الشرق العربي نوعاً من الاستقرار النسبي كان في مسيس الحاجة إليه منذ القرن الثاني عشر. وعلى ذلك يحق للمؤرخ أن يتخذ من هذه الوحدة أساساً للتاريخ الحديث في الشرق العربي.

ولكن إذا كانت القوة العثمانية قد أحاطت الشرق العربي بسياج منيع لحمايته من خطر الاستعمار الغربي، فإنها حالت بلا شك دون اتصاله بالحضارات الأجنبية عموماً وبالحضارة الأوروبية الناهضة خصوصاً. ولم يكن العثمانيون، من ناحية أخرى، رجال معارف وثقافة وحضارة، فلم يقم ملكهم على فكرة سياسية أو اجتماعيةجديدة. ولم يفهموا دور الشرق العربي ولا مركزه الاستراتيجي والحضاري من حيث إنه كان دائماً منطقة تفاعل وتجاوب حضاري باستمرار. فعزل العثمانيون الشرق العربي عن حلبة النشاط العالمي، وقاوموا كل مشروع يهدف إلى إعادة شرايينه التجارية والثقافية والحضارية، وانفصلوا في داخله باعتبارهم حكاماً وحراساً أو جنوداً عن الشعب شأن المستعمر في كل زمان ومكان. ولم يصل الشرق العربي ـ فيما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر ـ عنصر واحد من العناصر المكونة

للحضارة الأوروبية التي كانت تسير بخطى سريعة في طريق التقدم. وكان مما ساعد على تأكيد هذه العزلة أيضاً، شعور من الشك والريبة في البلاد الإسلامية نحو كل ما هو أوروبي، وهو شعور نما واستقر إبان الحروب الصليبية.

كانت سياسة العزلة هذه من أكبر الأخطاء التي ارتكبها العثمانيون في حكم الشرق العربي، فسارت حياته خلال الفترة الممتدة من الفتح العثماني حتى أواخر القرن الثامن عشر وفق أحداث محلية، كالنزاع والانقسامات بين الأوجاقات (الحاميات) العثمانية داخل الولايات العربية، أو بين العناصر العثمانية والقوى المحلية. ولقد كانت أهداف سليم الأول والسلطان سليمان القانوني من تنظيم ولاياتها العربية هي الإبقاء على الوضع الذي كان سائداً فيها عندما استولى عليها العثمانيون، والمحافظة على سيادة السلطنة العثمانية. وقامت الإدارة العثمانية على أساس انتهاج سياسة محافظة، كما وجهت كل نظم الحكومة للمحافظة على الوضع الراهن في الولايات العربية. ولما كان العثمانيون ينظرون إلى القوانين التي وضعها كل من سليم وسليمان على أنها تجسيم لأعلى مراحل الحكمة السياسية، لم يعد للإصلاح من معنى سوى العمل على القضاء على ما قد ينشأ من أخطاء في فترات لاحقة. وظل مماليك مصر يقومون بحكم البلاد كما كانوا قبل مجيء العثمانيين. ولهذا لم تكسب الولايات العربية شيئاً كثيراً بهذا الفتح الجديد، حتى الأمن الذي شملها في السنوات الأولى منه، لم يلبث أن اضطرب حبله وعاد الأمر فوضى كما كان. وقد كان نظام الحكم العثماني يعتبر التعليم والصحة العامة وغيرها من الخدمات الاجتماعية خارج نطاق مسؤولياته، ولذلك ترك أمرها للأفراد والهيئات. كما لم يستطع الحكم العثماني بسبب اقطاعيته أن يحدث تغييراً في طبيعة العلاقات الاجتماعية الاقتصادية في الولايات العربية.

القسم الأول

المشرق العربي
من ١٥١٦ إلى ١٧٩٨

الفصل الأول : الدولة العثمانية: تطورها السياسي والإداري حتى مطلع القرن السادس عشر.

الفصل الثاني : السيطرة العثمانية على الشرق العربي.

الفصل الثالث : عوامل ضعف الإمبراطورية العثمانية.

الفصل الرابع : أثر ضعف الدولة العثمانية في ولايات الشرق العربي.

الفصل الأوّل

الدّولـة العـثمانيّـة
تطـورهـا السيَاسِي وَالإداري
حتى مطلع القرن السادس عشر

١ ـ قيام الدولة العثمانية وتوسعاتها.

٢ ـ النظام الإداري في الدولة العثمانية.

منذ بداية القرن السادس عشر حتى أوائل القرن العشرين، كانت مصر والهلال الخصيب ومناطق أخرى من العالم العربي أجزاءاً في الإمبراطورية العثمانية. ولا يمكن أن ندرس التطورات التي مر بها الشرق العربي خلال هذه القرون الأربعة منفصلة عن إطار النظام العثماني. فلقد دخلت الولايات العربية تحت سيطرة الإمبراطورية العثمانية في مرحلة متأخرة نسبياً من مراحل التطور العثماني، وذلك بعد أن تكونت شخصية الإمبراطورية ووصلت نظمها إلى درجة النضوج التام. ولما كانت هذه الحقيقة تساعد على شرح بعض الظروف المعينة في تاريخ الولايات العربية إذا قورنت بالولايات القديمة في الأناضول والروملي، لذلك نرى من الضروري القيام بدراسة عامة عن تطور الدولة العثمانية السياسي والإداري حتى أوائل القرن السادس عشر.

١ ـ قيام الدولة العثمانية وتوسعاتها:

كانت الأناضول في نهاية القرن الثالث عشر في حالة تغير دائم. فلقد انهارت سلطنة سلاجقة الروم أمام زحف الغزاة من مغول إيران، وأصبح السلاطين في حقيقة الأمر تابعين لهم. فتعهد السلطان السلجوقي بعد هزيمته على يد المغول في عام ١٢٤٣ بدفع جزية سنوية باهظة، وكان قواد جيش الاحتلال المغولي هم الحكام الحقيقيين للبلاد السلجوقية كلها. وفي نفس الوقت، فإن توغل الفتوحات المغولية تجاه الشرق دفع إلى تحركات الشعوب الإسلامية (أساساً الأتراك) والمجاهدين، الذين اتجهوا إلى المناطق الغربية

بعيداً عن سيطرة المغول، وساعد ذلك على زيادة كثافة العنصر التركي الإسلامي في الأناضول. ودخل بعض هؤلاء في خدمة سلطنة المماليك، واستقر البعض الآخر على التخوم البيزنطية التي كونت الحد الغربي لسلطنة الروم. ولم تستطع بيزنطة ـ لأسباب داخلية وخارجية ـ أن تضع حداً لهذا الزحف المتقدم بخطى وئيدة. واختلطت تلك الشعوب بسهولة تامة مع سكان الحدود الذين استقروا هناك قبلهم، واكتسبوا دون صعوبة الشخصية التقليدية للقاطنين في مناطق الحدود البيزنطية وهي حب «الجهاد المقدس» ضد جيرانهم البيزنطيين المسيحيين، لما يقدمه هذا الجهاد من غنائم ومجد وتوسع في الدنيا، وثواب يجزي به الشهداء في الآخرة. ونتيجة لهذا الوضع ظهر هناك في النصف الثاني من القرن الثالث عشر عدد من الإمارات الصغيرة العسكرية، تكونت كل واحدة من إقليم يسيطر عليه أمير يحمل ـ طبقاً للتقاليد الإسلامية ـ لقب غازي (أو قائد الغزاة أو المجاهدين) أو طبقاً للتقاليد التركية ـ لقب «آلب». ولقد نجحت تلك الإمارات في أن توسع رقعة أراضيها على حساب البيزنطيين، وفي داخل الإقليم الإسلامي الأقدم بسبب الاضمحلال النهائي لسلطنة سلاجقة الروم حوالي بداية القرن الرابع عشر.

وتأسست في الجزء الشمالي واحدة من هذه الإمارات. ولم تكن هذه الإمارة في بادىء أمرها إمارة عظيمة. وقد أسسها أمير (أو قائد غزاة) يدعى عثمان ـ ومنه النسبة «عثماني» التي عرف بها أتباعه وأفراد أسرته من بعده. وترجع آخر أسطورة عثمانيةأصل عثمان إلى أوغوزخان، الجد الأسطوري للغز الأتراك، وهم الفرع الذي هاجر بهم البيت السلجوقي إلى العالم الإسلامي؛ وقد صورت هذه الأسطورة جماعة العثمانيين على أنهم قبائل بدوية، تدفقت إلى الأناضول في القرن الثالث عشر أمام الضغط المغولي. وتوضح الدراسات التاريخية الحديثة أن الأسرة العثمانية قد استمدت عظمتها من الأعمال التي حققها عثمان نفسه لا لانتسابها إلى أجداده. ومن الواضح أن أتباع البيت العثماني لم يكونوا في أصلهم قبيلة، وإنما كانوا مجموعة غير

متجانسة من المجاهدين في منطقة الحدود، جمعتهم وحدة الهدف والمصلحة أكثر مما وحدتهم روابط النسب.

ولقد تكاتفت العوامل التاريخية والجغرافية لتساعد على تطور الإمارة العثمانية، إذ شغلت الإمارة تلك المنطقة من الحدود التي طالت فيها المقاومة البيزنطية. وبعد أن توسعت الإمارات الأخرى إلى أقصى حدودها لم يعن هذا توقف نشاط رجال الحدود الغزاة الذين يعملون في خدمة بيت عثمان. ومن الثابت في تاريخ الأناضول أن الإمارات التي نشأت على الحدود كانت أوفر نصيباً في عوامل النمو والتطور من إمارات الداخل التي لم يكن في استطاعتها أن تتطور وتنمو بنفس السرعة التي تطورت ونمت بها إمارات الحدود. فالوضع الجغرافي للإمارات العثمانية على حدود الدولة البيزنطية جعلها تحمل عبء الكفاح ضد البيزنطيين. ونظرت الإمارات السلجوقية بادىء الأمر إلى الحرب التي يخوضها العثمانيون ضد البيزنطيين على أنها جهاد ديني، فجذبت هذه الحرب الكثيرين من المحاربين من الإمارات السلجوقية ومن قبائل التركمان الأمر الذي ساعد على الانتصار في الحروب البيزنطية، وبالتالي أدى إلى توسيع رقعة الإمارات العثمانية وزيادة مواردها.

كما نلاحظ أن الأوضاع السياسية كانت مهيأة لظهور دولة تملأ هذا الفراغ السياسي الناجم عن تعرض كل من الدولة البيزنطية ودولة سلاجقة الروم لخطر الغزو الخارجي. وبالإضافة إلى ذلك ، كانت المدن القديمة التي تعتبر مراكز للحضارة الإسلامية السلجوقية ذات الميول الفارسية القوية تقع وراء الإمارة العثمانية، وكان من السهل الوصول إلى هذه المراكز القديمة. فلقد وفد إلى الإمارة من الأقاليم السلجوقية القديمة العلماء والفقهاء ممن درسوا في العواصم الإسلامية بإيران ومصر والقرم، وأدخلوا فيها التقاليد الخاصة بالجهاز الإداري والعقيدة الإسلامية، وأقاموا في نفس الوقت المؤسسات الثقافية. كما جاء التجار الذين أدخلوا المدن ـ التي فتحت حديثاً ـ في الإطار الاقتصادي والاجتماعي للإسلام. وهكذا سيطر ممثلو المدينة

الإسلامية القديمة على عنصر الغزاة المتمرد في الإمـارة. ولقد كتب أحـد المؤرخين الأتراك عن قيام الدولة العثمانية يقول: «ليست هذه الدولة كياناً مستقلاً، ولا هي تشكيل إتنوغرافي أو سياسي مستقل عن الدولة السلجوقية المنقرضة، وعن الإمارات التي خلفتها، وإنما هي بالعكس تركيب من العناصر التركية تمخض عن التطور السياسي والاجتماعي في الأناضول في القرنين الثالث عشر والرابع عشر، وهذه العناصر التركية هي التي أسست من قبل دولة السلاجقة ودولة الدانشمنديين وإمارات الأناضول المختلفة».

وقد قام حكام تلك الإمارة العثمانية بدور هام في مجال العمل على بناء الدولة وذلك عن طريق التوسع الإقليمي في البلقان والأناضول وإقامة تنظيم سياسي قوي. وقدم البيت العثماني طيلة قرنين من الزمان ـ وهو ما عجز عنه كثير من الأسر الحاكمة الأخرى ـ مجموعة من الحكام القادرين، الذين كان في استطاعتهم جمع أحسن العناصر في الإمارة لخدمتهم في الوقت الذي لم يقعوا فيه تحت سيطرة وزرائهم. كما احتفظت الإمارة العثمانية، خلال نمـوها، بوحدتها السياسية، فلم تنقسم إلى إقطاعات توزع بـين الفروع الصغيـرة للأسرة كما حدث في دولة السلاجقة السابقة.

وفي مجال الحديث عن نشأة الإمبراطورية العثمـانية نستعـرض الآن باختصار الأدوار التي لعبها الحكام العثمانيون ـ الذين عرفوا أولاً كبكوات أو أمراء وأخيراً كسلاطين، والمراحل الرئيسية في توسع الإمارة العثمانية حتى بداية القرن السادس عشر. فلقد أخذ عثمان يوسع أراضيه بالتدريج مستغلاً الفوضى والإهمال المسيطرين على الأراضي البيزنطية بالأناضول. وحدث أول صدام بين البيزنطيين وعثمان الذي كان يتهدد منطقة نيقية في عام ١٣٠١ أو ١٣٠٢. ولم تستطع بيزنطة ـ لمدة طـويلة ـ أن تتحرك ضـد عثمان بسبب انشغالها بالقلاقل والفتن المستمرة في العاصمة وفي البلقان، وسقطت في يد العثمانيين أماكن كثيرة كان عليها أن تدافع عن نفسها بقواتها المحلية. وفي عام ١٣٢٦ ـ أي في السنة التي توفي فيها عثمان مؤسس الأسرة والإمارة ـ

أحرز رجاله انتصاراً كبيراً في أول غزاة لهم عندما استولوا على بروسة (أو بورسة Bursa)، المدينة البيزنطية الهامة التي أصبحت عاصمة للأسرة.

ولقد كانت هذه التحركات الحربية التي قام بها العثمانيون في هذه المرحلة المبكرة من تاريخهم بداية لسياسة حربية نشيطة حرصوا على الالتزام بها، فقاموا بالتوسع في آسيا وأوروبا وأفريقيا. وقد قام أورخان بن عثمان (١٣٣٦ - ١٣٦٠) ببعض العمليات العسكرية الهامة مما أدى إلى الاستيلاء على إزنك الحالية Iznik (نيقية Nicaea) في عام ١٣٣٠ - وهي من أمهات المدن في الإمبراطورية البيزنطية، وامتصاص كل ما تبقى من الأناضول البيزنطي تقريباً. ومن هذا المركز القوي، عبر العثمانيون المضايق إلى أوروبا، كحلفاء لكانتاكوزين Cantacuzène أحد المطالبين بالعرش البيزنطي في أول الأمر. واستطاع كانتاكوزين أن ينتصر على خصمه ويحصل على عرش الإمبراطورية بفضل مساعدة العثمانيين. ولكن حلفاء الأمس انقلبوا إلى خصوم ألداء، فرفض العثمانيون العودة من أوروبا إلى آسيا الصغرى. وأصبحت شبه جزيرة غاليبولي Gallipoli قاعدة لزحف جديد إلى جنوب شرقي أوروبا، أو روميليا (روم - إيلي)، كما كانت تسمى في ذلك الوقت[1]. وكان أعداء العثمانيين الرئيسيون هم الصرب والبلغار وليسوا البيزنطيين الذين فقدوا في هذا الوقت كل شيء تقريباً ما عدا اسم الإمبراطورية، ولم يسيطروا إلّا على عاصمتهم العظيمة.

وعندما خلف مراد الأول (١٣٦٠ - ١٣٨٩) أباه أورخان على العرش، قام بمهاجمة أملاك الدولة البيزنطية في أوروبا، ففي عام ١٣٦٠ استولى على مدينة إدرنة Adrianople، وهي ثاني مدينة في الإمبراطورية بعد القسطنطينية. كما غزا مراد مناطق أخرى طوقت القسطنطينية من الشمال، ولكنه واجه بالتالي تحالفاً أوروبياً صليبياً مكوناً من الصرب وبلغاريا. وزحف

(١) اشتقت روميليا من التركية روم - إيلي، أي أرض اليونان.

مراد بقواته الرهيبة لملاقاة لازار lazare ملك الصرب على أساس أنه رأس التحالف البلقاني، وانتصر مراد على خصمه على أرض كوسوڤو **Kossovo** (أي ميدان الطيور السوداء) في يونيه عام ١٣٨٩ بعد أن حل الدمار بقوة الصرب التي فقدت استقلالها حتى القرن التاسع عشر. وقد تمكنت القوات العثمانية من إحراز هذا النصر على الرغم من أن مراد نفسه قتل خلال المعركة، ولكن ذلك لم يؤدِ إلى وقف الزحف العثماني الذي استمر في عهد بايزيد بن مراد. وقد قوبل هذا التهديد الجديد للمسيحية بحملة دولية صليبية، كانت تعتبر من أكبر التكتلات الصليبية التي واجهها العثمانيون في القرن الرابع عشر. وتقدمت الحملة وسط أوروبا ولكنها لقيت نهايتها عند مدينة نيكوبوليس Nicopolis على نهر الدانوب في سبتمبر عام ١٣٩٦. ويطلق المؤرخون على هذه المعركة اسم معركة نيكوبوليس، بينما يسميها المؤرخون العرب صليبية نيكوبوليس. وكان من أهم نتائج هذه الموقعة توطيد أقدام العثمانيين في البلقان.

وهكذا بدأ المنتصر في نيكوبوليس وهو السلطان بايزيد الأول (١٣٨٩ - ١٤٠٢) - الذي سماه الأتراك يلدرم أي الصاعقة - بدأ عصره ببعض التوسعات الحربية الهامة. فإلى جانب الفتوحات التي تمت في روم إيلي، أخذ الحكام العثمانيون يوسعون ممتلكاتهم في الأناضول بالتدريج على حساب الإمارات السلجوقية التركية الأخرى. ففي عام ١٣٥٤ استولى أورخان على أنقره Angora، عاصمة جمهورية تركيا الآن. وقد أضاف مراد إلى أراضيه ممتلكات أخرى عن طريق الحرب والمصاهرة وشراء الأراضي. وببداية القرن الخامس عشر، وقع كل الأناضول تقريباً في أيدي العثمانيين بما في ذلك إمارة قره مان الكبرى التي اعتبرت نفسها - بعاصمتها في قونية - وريثة سلاجقة الروم. ورغماً عن أن الإمارة العثمانية كانت لا تزال تمارس مسألة الجهاد فإنها قامت ببعض التوسعات الإقليمية التي أدت إلى قيام الإمبراطورية. وفي سبيل تحقيق ذلك استباح العثمانيون لأنفسهم مقاتلة إخوانهم في الدين (الأتراك السلاجقة) والاستعانة على محاربتهم بعناصر مسيحية. فالفتوحات التي قام بها،

مراد الأول وبايزيد الأول لم تتم كنتيجة لنشاط المجاهدين الأتراك، بقدر ما تمت بوساطة سياسية امبريالية قام بتنفيذها جهاز حرب عالي التنظيم. وبذلك تحول الأساس العسكري الذي قامت على أكتافه الإمارة العثمانية من المحاربين المسلمين الأحرار إلى قوات من العبيد أدخلت في الإسلام، وجمعت في البداية من أسرى الحرب في حملات البلقان، ومن ثم حصلت فرقة المشاة من الانكشارية، وهي إحدى قوات العبيد ـ على شهرتها العظيمة.

وعلى كل حال، فقد توقف تطور الإمارة العثمانية التدريجي من إمارة حدود إلى إمبراطورية عالمية عند هذه المرحلة، إذ عاصر عهد بايزيد يلدرم تلك الفترة التي كان يبني فيها تيمورلنك إمبراطوريته في وسط وغرب آسيا، وكان تيمورلنك لا يحتمل وجود ملكية عسكرية قوية من العثمانيين على حدوده الغربية. ولما فشل تيمورلنك في إرغام بايزيد على الاستسلام له، هاجمه وقام بتخريب سورية أولاً ليمنع أي تدخل من جانب سلطنة المماليك. ولما كان بايزيد منهمكاً في تجهيز خططه للاستيلاء على القسطنطينية، فإنه سمح لتيمور بالتقدم حتى أنقره قبل أن يشتبك معه في القتال. وكانت الحرب التي تلت ذلك مدمرة بالنسبة للعثمانيين. إذ لجأ كثير من قواتهم إلى العدو، بينما وقع بايزيد نفسه في الأسر ولم يلبث أن انتحر. وأعاد تيمورلنك إمارات الأناضول القديمة إلى ما كانت عليه ثم انسحب بعد أن شعر بأنه قد أنقذ إمبراطوريته من التهديد العثماني، ليس بتأسيس حاجز من إمارات الحدود في الأناضول فحسب، بل بالقضاء على زعيم الأسرة أيضاً، وخاصة منذ أن بدأ الصراع بين أولاد بايزيد على بقية الإمارة العثمانية. وكان من نتائج هذا الهجوم أن تأخر فتح القسطنطينية خمسين سنة.

وفي الحقيقة، لا يمكن أن يكون هناك تناقض أكبر من التناقض الذي نلمسه بين التصدع السريع في إمبراطورية تيمور بعد وفاته في عام ١٤٠٥ وذلك التماسك الذي استطاعت به الصفوة العثمانية الحاكمة من أن تحافظ على نفسها وتجمع شمل الإمارة. فلقد تبع معركة أنقره وانسحاب تيمور

عائداً إلى سمرقند صراع دام عشر سنوات (١٤٠٣ ـ ١٤١٣) بين أبناء السلطان على العرش، وقد انتهى هذا الصراع في آخر الأمر باعتلاء السلطان محمد الأول (١٤١٣ ـ ١٤٢١) الذي أصبح الحاكم الأوحد المعترف به. ولم تكن له فتوحات حربية، ولكنه أسدى إلى الدولة خدمة جليلة، إذ أزال آثار هزيمة معركة أنقرة، وعمل على تنظيم الإمارة بحيث مهد الطريق أمام خلفائه السلاطين ليتابعوا سياسة التوسع الإقليمي من جديد. فاتخذت أراضي الروم إيلي كقاعدة حصينة يمكن القيام منها بعملية إعادة بناء الإمارة، وحلت إدرنه بالذات محل بروسه كعاصمة. وكان مراد الثاني (١٤٢١ ـ ١٤٥١)، ابن محمد الأول، هو المنظم الرئيسي للإمبراطورية إذ ضمت إليها تحت حكمه إمارات الأناضول الغربية والوسطى، رغم احتفاظ قره مان باستقلالها. ولقد كانت الحروب التي خاضها العثمانيون لإخضاع تلك الإمارات لا تقل في ضراوتها عن الحروب التي شنوها على الدول الأوروبية. كما قام مراد بالهجوم على سالونيك واستولى عليها في ٢٩ مارس عام ١٤٣٠. وفي نفس الوقت نظمت عملية تجنيد العبيد المسيحيين من البلقان لخدمة السلطان عن طريق الجمع المنظم للشبان من الشعوب السلافية، وعرفت هذه العملية باسم «الدفشرمة» devshirme، ومعناها في التركية الجمع أو ضريبة الغلمان[1]، وجاء مجندو

(١) هي أصلاً كلمة يونانية تعني جمع الأولاد من العائلات المسيحية. وكان هؤلاء يمثلون خمس أطفال الشعوب المهزومة في مقدونيا والصرب وبلغاريا وألبانيا والمجر وغيرها كحصة بيت مال المسلمين. وكانت الدولة ترسل وكلاء إلى المناطق المسيحية فيجتمع كل منهم بقسيس القرية ويطلب منه كشفاً بأسماء الأطفال الذكور الذين قام بتعميدهم. ولم يكن هناك قانون معين أو لائحة تحدد طريقة اختيار الأطفال. وكان العثمانيون يمارسون في العادة جمع الأولاد من الريف والقرى، وكانوا يأخذون أولاد المزارعين، ولكن العثمانيين كانوا يستجيبون لدواعي الرحمة: فلا يأخذون الطفل الوحيد لوالديه. وكانوا لا يأخذون الأطفال الذينْ في سن الرضاعة، لأن أمثال هؤلاء الأطفال يكونون عالة على الحكومة بين سن الثامنة وسن العاشرة، ومنذ أن يتحرك الوكيل بهؤلاء الأولاد إلى العاصمة تنقطع الصلة نهائياً بين هؤلاء الأولاد وذويهم. (أنظر:
H. A. R. Gibb and H. Bowen, Islamic Society and the West, Vol I, Islamic Society in the Eighteenth Century, pp. 56 - 60).

الدفشرمه - كما سنرى - ليمدوا الدولة بإدارييها وجندها الأكفاء.

وقد استمر إعادة بناء وتوسيع الإمبراطورية على يد محمد الثاني - ابن مراد وخلفه - وهو المعروف في التاريخ العثماني باسم السلطان محمد الفاتح بعد أن حقق العمل الباهر الذي تطلع إليه حكام الإسلام منذ أيامه الأولى، ألا وهو فتح القسطنطينية. وقد حاول كل من بايزيد الأول ومراد الثاني الاستيلاء على المدينة من قبل ولكن جهودهما باءت بالفشل. وكان محمد الثاني يعتقد أنه لا مناص للعثمانيين من الاستيلاء على القسطنطينية إذا أرادوا تدعيم ممتلكاتهم في أوروبا. ومهد محمد الثاني لهذا العمل عن طريق الاستعدادات السياسية والعسكرية. فقام بتجديد كل المعاهدات واتفاقيات الهدنة مع جميع جيرانه والأمراء الذين تربطهم بالدولة علاقات معينة، وباستكمال المنشآت التي بدأها السلطان بايزيد الأول على مقربة من القسطنطينية. وفي يوم الثلاثاء التاسع والعشرين من مايو عام ١٤٥٣ أصبحت مدينة الأباطرة - بعد حصار استمر ثلاثة وخمسين يوماً - ثالث وآخر عاصمة للبيت العثماني. واتجه السلطان محمد الفاتح مباشرة إلى كنيسة أياصوفيا حيث أذن المؤذنون للصلاة، ثم صعد السلطان بعد ذلك إلى مذبح الكاتدرائية وأدى صلاة الظهر إيذاناً بتحويلها إلى مسجد. وأطلق السلطان على مدينة القسطنطينية اسلامبول[1]، أي عاصمة الإسلام. وقد رفع الاستيلاء على القسطنطينية من شأن العثمانيين في العالم الإسلامي. وبعث محمد الثاني إلى أمراء المسلمين ينبئهم بذلك الفتح العظيم. وفي رسالته إلى «عزيز مصر إينال شاه» (١٤٥٣ - ١٤٦٠)، سلطان دولة المماليك الشراكسة قال:

«إن من أحسن سنن أسلافنا - أنهم مجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم. ونحن على تلك السنة قائمون، وعلى تلك الأمنية دائمون،

(١) وتكتب أحياناً استامبول وأحياناً أخرى استانبول، وهو اسم استخدمه المسلمون منذ الأيام الأولى للإسلام، وظل اسم القسطنطينية يستخدم كمصطلح رسمي عثماني.

ممتثلين بقوله تعالى: ﴿ قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ﴾[1] ومستمسكين بقوله عليه السلام: «من اغبرت قدماه في سبيل الله حرمه الله على النار». فهممنا هذا العام... معتصمين بحبل ذي الجلال والإكرام ومستمسكين بفضل الملك العلام، إلى أداء فرض الغزاء في الإسلام مؤتمرين بأمره تعالى: ﴿ قاتلوا الذين يلونكم من الكفار ﴾[2]. وجهزنا عساكر الغزاة والمجاهدين من البر والبحر، لفتح مدينة ملئت فجوراً وكفراً. والتي بقيت وسط الممالك الإسلامية تباهي بكفرها فخراً».

ولقد احتفل إينال بهذا الفتح ودقت البشائر في القلعة وأرسل يهنىء بالفتح.

أحرز محمد الثاني في فترة حكمه التي امتدت ثلاثين عاماً (١٤٥١ - ١٤٨١) الكثير بجانب هذا العمل العظيم. فالإمبراطورية العثمانية - كما يمكن أن يطلق ذلك على الإمارة بصدق الآن - امتدت في البلقان وبلاد اليونان وأصبح البحر الأسود بحيرة عثمانية. ولقد قام السلطان محمد الثاني ببعض الحروب الهامة في الأناضول حيث استولى على مملكة طرابزنده، وهي مملكة مسيحية يونانية في شمال الأناضول تحالفت ضده مع الأمير أوزون حسن (حسن الطويل) التركماني، زعيم إمارة التركمان الآق قيونلو التي تكونت في جنوب غرب آسيا بعد انهيار إمبراطورية تيمورلنك، ولكن أوزون حسن تخلى عن حليفه عندما زحف عليه السلطان محمد الثاني مما ساعده على القضاء على إمارة طرابزنده في عام ١٤٦١. وبعد ذلك اتجه محمد الثاني إلى قلب الأناضول حيث ضم إمارة قره مان مرة أخرى إلى الإمبراطورية. وهكذا مات محمد الثاني وهو ينفذ بإحكام مخططه المحدد المبني على أساس احتواء الإمبراطورية العثمانية على الأقاليم التي كانت تكون الإمبراطوريتين الرومانية الشرقية والبلغارية.

ولكن جاءت بعد ذلك فترة توقف في مجال الفتوحات العثمانية. فعند

(١) سورة التوبة، الآية رقم ٢٩.
(٢) سورة التوبة، الآية رقم ١٢٣.

وفاة محمد الثاني في عام ١٤٨١ بدأ صراع على الوراثة بين ولديه بايزيد وجم. وكان بايزيد أسبق من أخيه في الوصول إلى استانبول، فدخلها وتم الاعتراف به سلطاناً على الدولة. ولم يوافق جم على هذا الإجراء واعتزم انتزاع العرش من أخيه، فذهب إلى بروسه حيث نودي به سلطاناً، واقترح تقسيم الإمبراطورية إلى قسمين: قسم أوروبي يحكمه بايزيد، وقسم آسيوي يحكمه جم. ورفض بايزيد هذا الاقتراح وتعقب جم وأوقع به الهزيمة في الأناضول. وعلى أي حال، هرب جم من الأناضول إلى الشام ثم اتجه منها إلى القاهرة عام ١٤٨٢ لاجئاً سياسياً لدى السلطان الأشرف قايتباي (١٤٦٨ ـ ١٤٩٦) الذي رحب به وزوده بالمال. وفي أوائل عام ١٤٨٣ رحل جم من القاهرة إلى قونية نزولاً على رغبة أنصاره، ولكنه التحم مع جيش بايزيد بالقرب من المدينة وهزم للمرة الثانية على التوالي. وقرر جم للمرة الثانية أيضاً الهروب من مناطق نفوذ أخيه ولجأ إلى فرسان القديس يوحنا في جزيرة رودس. ولقد اتخذ هؤلاء الفرسان من جم وسيلة للضغط على الدولة العثمانية وإثارة المتاعب في وجه السلطان بايزيد الثاني وابتزاز الأموال منه ومن جم. وفي عام ١٤٨٨ أرسل به فرسان القديس يوحنا إلى أوروبا التي ظل بها إلى أن مات في عام ١٤٩٥. وفي خلال الفترة التي بقي فيها جم رهينة في أوروبا المسيحية، لم يغامر بايزيد الثاني بالقيام بأية حملة كبرى خوفاً من أن تغزو القوى المسيحية أراضي الامبراطورية وتنصب أخاه على العرش. وعلى أي حال، ففي الوقت الذي كان فيه جم لا يزال حياً، نشبت حرب لم تكن حاسمة تماماً إلّا أنها حددت معالم الغزو الكبير الذي قام به العثمانيون في الجيل التالي.

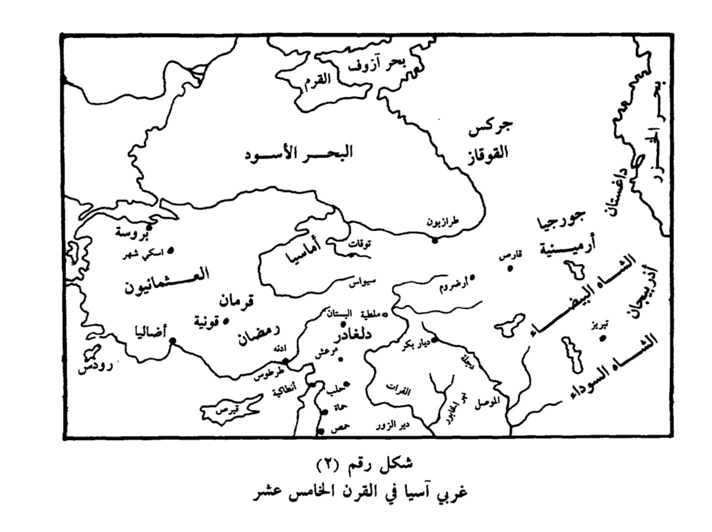
كانت هذه الحرب أول حرب عثمانية مملوكية قامت نتيجة لامتداد النفوذ العثماني في شرقي الأناضول. إذ واجهت في هذه الوقت كل من السلطنتين العسكريتين الكبيرتين ـ السلطنة العثمانية والسلطنة المملوكية ـ بعضهما حول ما يعرف تجاوزاً بحدود إقليم طوروس حيث شغلت إمارتان

صغيرتان المراكز الهامة في الحدود، وهما إمارة رمضان أوغلو (أي بنو رمضان وكان حكامها أتباعاً لدولة المماليك ولكنهم كثيراً ما أغاروا على أطراف الدولة المملوكية) التي سيطرت على سهول قليقية عند سفح طوروس، وإمارة ذلغادر (ذي القدرية) في ألبستان، التي تبعد قليلاً تجاه الشرق بالقرب من ملطية على مجرى الفرات الأعلى[1]. وبالإضافة إلى ذلك فقد طالب المماليك بالحماية على قره مان التي انضمت في ذلك الوقت (١٤٦٥) إلى الإمبراطورية العثمانية.

وقد لعبت سياسة إمارة ألبستان (الأبلستين) دوراً كبيراً في تحريك عداء المماليك والعثمانيين المتبادل، لأن المماليك لم يوافقوا قط على وقوع أي تغيير في تلك الإمارة التركمانية في غير صالحها. ففي عام ١٤٦٥ حدث احتكاك بين المماليك والعثمانيين عندما تقاتل بوداق وشاه سوار، وهما اثنان من أبناء أرسلان بك أمير ألبستان التركماني، من أجل وراثة العرش عند وفاته، فأيد المماليك بوداق وأرسل السلطان المملوكي خلعة إليه. وكان السلطان العثماني محمد الثاني قد طلب من السلطان المملوكي أن يولي شاه سوار بن ذلغادر على ألبستان. ولما علم محمد الثاني بتولية بوداق أرسل في عام ١٤٦٧ بعض قواته لمساعدة شاه سوار، الذي تمكن من طرد بوداق، وخطب لشاه سوار في الأبلستين عاصمة الإمارة، وضربت السكة باسمه، وأخذ يهاجم أطراف الدولة المملوكية. وإزاء هذا الموقف قرر قايتباي التدخل لإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه في إمارة ذي القدرية. ولكن الحملة التي أعدها فشلت في تحقيق هذا الهدف. ولقد قاوم شاه سوار - لعدة سنوات - المجهودات التي قام بها السلطان المملوكي قايتباي لخلعه. وفي عام ١٤٧١، تمكنت القوات

---

(١) تنتسب إمارة دلغادر إلى مؤسسها قراجا بن ذلغادر التركماني (ت ١٣٥٣). وكانت تقع تلك الإمارة التركمانية شمالي سورية وكانت عاصمتها في بعض الأحيان مرعش وفي بعض الأحيان الأخرى البستان (الأبلستين). وقد تأسست هذه الإمارة في منتصف القرن الرابع عشر وتمكن أمراؤها الأول من احتلال ألبستان وملطية وعنتاب وزمنتي وغيرها. (أنظر: زامباور، معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي، ترجمة زكي محمد حسن وآخرين، القاهرة، ١٩٥١، جـ٢/٢٣٥).



شكل رقم (٢)
غربي آسيا في القرن الخامس عشر

المملوكية بقيادة الأمير يشبك الدوادار - أقدر أمراء السلطان قايتباي في ذلك الوقت - من هزيمة شاه سوار الذي طلب الصلح والعفو من المماليك، نظير تعهده بالطاعة والولاء للسلطنة، ولكن قبض عليه في النهاية وأرسل إلى القاهرة حيث أعدم في عام ١٤٧٢، ولم يمانع السلطان محمد الثاني في القضاء على شاه سوار. وعاد شاه بوداق إلى مرعش وتولى الحكم فيها مع تبعيته للمماليك. وقد طلب كثير من أمراءذي القدرية المساعدة من إحدى القوتين الكبيرتين - العثمانية والمملوكية للاستيلاء على عرش ألبستان. ولم تنته متاعب السلطنة المملوكية من جانب إمارة ذي القدرية وذلك بسبب تدخل العثمانيين المستمر، ففي عام ١٤٨٠ تدخل السلطان محمد الثاني مرة أخرى في شؤون إمارة ألبستان الداخلية، ونصب شخصاً يدعى علاءالدولة-أو على دولات كما يسميه ابن إياس - (وهو أخو بوداق) كحاكم على الإمارة، بعد أن منحه تأييده المطلق ضد بوداق المؤيد من قبل المماليك. وهكذا حصل السلطان محمد الثاني على درجة كبيرة من النفوذ في ألبستان التي قاطعها المماليك.

وعندما مات محمد الثاني في السنة التالية أيد السلطان المملوكي قايتباي الأمير جم ضد بايزيد الثاني، وبذلك تحولت الاحتكاكات المستمرة على الحدود إلى حرب. إذ قام العثمانيون بغزو قليقية في عام ١٤٨٥، وتمكن داود باشا - الصدر الأعظم - من احتلالها في عام ١٤٨٧. واستمر ذلك النزاع حتى عام ١٤٩٠، وقد أحرز المماليك وحلفاؤهم المحليون خلال تلك الفترة نجاحاً عظيماً كان من نتيجته أن تخلى علاء الدولة عن حاميه العثماني. ولم يستطع العثمانيون توجيه كل قوتهم الحربية ضد المماليك بسبب انشغالهم بمشكلة جم. وعلى الرغم من التفوق العسكري الذي أحرزه المماليك في عهد السلطان قايتباي، إلّا أن السلطان المملوكي كان يخشى اتساع نطاق الحرب بين الدولتين. ولهذا السبب قام بعدة محاولات دبلوماسية كان الهدف منها هو إنهاء حالة الحرب بين الطرفين. وبعد أن تعثرت مفاوضات الصلح بسبب الشك وعدم الثقة التي خيمت على العلاقات العثمانية، جاء إلى مصر في عام ١٤٩١ رسول من قبل السلطان بايزيد الثاني ومعه مفاتيح القلاع التي استولى

عليها العثمانيون. وعلى الفور تم إطلاق سراح جميع الأسرى العثمانيين، وعقد الصلح بينهما في عام ١٤٩١ وأقر الوضع الراهن قبل الحرب، وتأكدت بذلك سيادة المماليك على قليقية، بينما حافظت إمارة ألبستان على استقلالها المزعزع رغم وجودها في نطاق النفوذ المملوكي، وظل هذا الصلح نافذ المفعول حتى عام ١٥١٢ عندما أجبر السلطان سليم الأول أباه بايزيد الثاني على التنازل عن العرش. ولقد أثبتت الشواهد التاريخية التي سبق الإشارة إليها أن السلطان بايزيد الثاني لم يكن في نيته التوسع على حساب ممتلكات سلطنة المماليك في الشام. وعلى ذلك يمكننا القول بأن الصراع الذي حدث بينهما لم يكن يستهدف أكثر من مناطق الحدود المشتركة بين الدولتين. ولقد تمسك بايزيد بسياسة والده ولم يحد عنها لأن الدولة العثمانية كانت قد حققت التكامل في كيانها ولا يمكن أن تتوسع في الميدان الأوروبي أو الآسيوي دون حدوث نتائج خطيرة.

٢ ـ النظام الإداري في الدولة العثمانية

كان السلطان العثماني يتربع على قمة التنظيم الإداري والعسكري، وكان بمثابة السلطة المسيطرة على تلك النظم. ولقد تعاقب على عرش الإمبراطورية حكام أقوياء، وذلك بدءاً بعثمان، مؤسس الأسرة، إلى سليمان القانوني في القرن السادس عشر. وقد أخذ العثمانيون بتقليدين أديا إلى سلامة الحاكم وإتصافه بالكفاءة. أما التقليد الأول، فكان من عادة السلطان أن يعين أبناءه كحكام للولايات في الإمبراطورية، فتهيأ للأمراء بذلك معرفة وخبرة فائقتان تمهيداً لاعتلاء أحدهم العرش. ولكن بدلاً من أن يؤدي هذا الإجراء إلى إشباع أطماع الأمراء، نجده يشجعهم على التطلع إلى ولاية العرش برفع راية الثورة، حتى لم يعد السلاطين آمنين على أنفسهم من خطط أبنائهم، دع عنك الإخوة وأبناء الأعمام. وأما التقليد الثاني ـ الذي نشر رسمياً في مرسوم أصدره السلطان محمد الثاني ـ فقد منح السلطان الجديد الحق في قتل إخوته الباقين حتى لا ينازعه أحد منهم على العرش في المستقبل، فجعل بذلك قتل الإخوة سنة مشروعة. وبرر محمد الثاني هذا التقليد أمام نفسه وأمام الناس بأن غرضه منه هو «سلام الدنيا والعالم»، فوجود الإخوة، كما فهم هو من التاريخ العثماني، من العوامل التي تثير الفتنة بين المسلمين، فقتلهم أهون في نظره من إثارتها. وقد أقر رجال الفتوى هذا القانون وأعلنوا بأنه غير متعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. وهكذا انعدم وجود طبقة أرستقراطية تتصارع على العرش من أمراء البيت العثماني، كما لم تتعرض الإمبراطورية العثمانية لأخطار التقسيم الناجمة عن قوانين الوارثة والتي أدت

إلى انهيار بعض الإمبراطوريات السابقة مثل السلاجقة والبيزنطيين. ومن ناحية أخرى، أدى هذا الصراع الذي ينشب في أعقاب وفاة السلطان إلى إبقاء الأقوى والأشد ذكاءً ودهاءً ومقدرة على استمالة الإنكشارية ورجال الحاشية.

وكان السلطان رئيساً لدولة اعتبرت نفسها دولة إسلامية لا تقل في ذلك عن الدولة الإسلامية الأولى التي أقامها العرب. ومع أن السلطان لم يكن خليفة، إلّا أنه كان مرتكزاً إلى الحق الإلهي الذي يملكه أولئك الذين برهنوا عن شوكتهم الفعلية واستخدموها لرعاية مصالح الإسلام. وهكذا ورث السلطان وظائف الحاكم المسلم القديمة: فكان يدافع عن التخوم ضد النصارى والشيعة، ويحمي الأماكن المقدسة، وينظم الحج بعناية، ويجل الشريعة وحراسها، ويخضع في جميع أعماله وأحكامه خضوعاً مبدئياً للشريعة. وعهد بتنفيذ هذه الواجبات إلى موظفين كونوا نظاماً ثنائياً عرف على التوالي باسم الجهاز الحاكم والجهاز الإسلامي. ومر الجهاز الحاكم في القرن الخامس عشر بتغيير ملحوظ. فلقد سيطر على الدولة العثمانية في بداية تكوينها وخلال نموها المبكر فئة المحاربين المسلمين أحرار المولد الذين لم يكونوا في مجموعهم أتراكاً في الأصل وإنما اصطبغ غير الأتراك منهم بالصبغة التركية عندما احتوتهم هذه المجموعة الحاكمة. وكان هؤلاء، في البدء، خيالة أو اسباهية[1] السلاطين الأول وعلى يدهم تمت فتوحاتهم. وقد نظمت الإسباهية على أسس شبه إقطاعية إذ كانوا يمنحون إقطاعات من الأرض يستغلونها مقابل تلبيتهم داعي القتال مع عدد مناسب من الجند على نفقتهم الخاصة. وقسمت الإقطاعات إلى ثلاث فئات رئيسية هي: تيمار وهو إقطاع صغير، وكان التابع الإقطاعي الذي يتولى شؤون هذا التيماز يسمى تيمارجي، وزعامت، وهو إقطاع أكبر ويطلق على صاحبه زعيم. وهذان النوعان كانا يخضعان لنظام

(١) إسباهية كلمة فارسية معناها الجيش . وقد حرفها البريطانيون إلى Sepoy وأطلقوها على الجنود الهنود.

التفتيش الذي قام به موظفو الحكومة العثمانية وهم «الدفتر داريون». وكان التمييز بين الزعامت والتيمار تمييزاً مالياً ـ فالإقطاع الذي يدر دخلاً يتراوح ما بين ٢,٠٠٠ أو ٣,٠٠٠ إلى ١٩,٩٩٩ أقجه[1] سنوياً كان يسمى تيماراً، أما الإقطاع الذي يدر أكثر من ذلك إلى ٩٩,٩٩٩ أقجه فكان يسمى زعامت. أما الفئة الثالثة من الإقطاعات فكانت أكبر من زعامت وتسمى «خاص» وكان يمنح للولاة ولم يكن خاضعاً للتفتيش. وعلى عهد سليمان القانوني كانت الأراضي المقطعة في أوروبا تقدم إلى الدولة نحواً من ثمانين ألف فارس في حين كانت الأراضي المقطعة في آسيا تقدم نحو خمسين ألف فارس.

وفي الوقت الذي استمرت فيه هذه النخبة من المسلمين أحرار المولد بنظامها شبه الإقطاعي حتى الإصلاحات الإدارية الكبرى في القرن التاسع عشر، تفوقت عليها ابتداء من القرن الخامس عشر طبقة عسكرية جديدة جمعت بواسطة نظام الدفشرمة من شبان البلقان المسيحيين الذين أمدوا الجيش بالجنود وشغلوا الوظائف الكبرى في العاصمة والولايات. ولقد اتجه السلاطين العثمانيون إلى ذلك عندما شعروا بالخلل الذي بدأ يتسرب إلى نظام الإقطاعات العسكرية، ذلك لأنه عندما اتسعت رقعة الإمبراطورية ترك السلاطين للبكلربكوات مهمة توزيع الإقطاعات، فاستغلوا ذلك ومنحوا تيمارات بأكملها لأتباعهم الخصوصيين وللعبيد. وقد كون مجندو الدفشرمة الجزء الأكبر من المجموعة التي عرفت باسم قابي قولاري، أي الحرس السلطاني. ووضع لهؤلاء العبيد نظام دقيق يجدر بنا أن نشير إليه بشيء من التفصيل. فبعد وصولهم إلى عاصمة الدولة كانوا يتحولون إلى الإسلام وتجري لهم جراحة الختان، ويتلقون تربية عسكرية ودينية فيتعلمون مبادىء الدين الإسلامي واللغة التركية والتاريخ الإسلامي العام والتاريخ العثماني والنظم العثمانية ومن إلى ذلك وفق مناهج وضعت بعناية لتمحو كل أثر من آثار

(١) أقجة أو «اسبرس» وهي قطعة من الفضة.

أصولهم وعواطفهم المسيحية الأولى فينشأون على حب الدين الإسلامي والوطنية العثمانية. وكان هؤلاء الأولاد يقسمون إلى ثلاث مجموعات: مجموعة يشغل أفرادها وظائف الغلمان في القصور السلطانية، وكانوا في العادة أجمل الأولاد شكلاً، وهؤلاء يتلقون نوعاً خاصاً من التدريب في القصور السلطانية في بروسة أو إدرنة أو استانبول، كما كانوا يلتحقون بمدارس سلطانية خاصة. والمجموعة الثانية يعد أفرادها لشغل الوظائف المدنية الكبرى في الدولة، وهؤلاء أيضاً يتلقون تعليماً عسكرياً ومدنياً خاصاً، وكان بعضهم يصل إلى منصب الصدارة العظمى. وكان عدد أفراد المجموعتين الأولى والثانية ضئيلاً جداً بالنسبة إلى المجموعة الثالثة التي يعد أفرادها ليكونوا فرق مشاة في الجيش العثماني ويطلق عليهم الإنكشارية (يني تشري) أي الجنود الجدد أو الجنود الشبان، وكان يحرم عليهم الزواج، فكان الفرد منهم يعيش دون أمل في أن تكون له زوجة أو بنات أو بنين، فالسلطان والده، والثكنة العسكرية مأواه، والحرب مهنته، والقرآن عقيدته، وكان الجندي منهم ينظر إلى أعداء السلطان على أنهم أعداء الله، وليس أمامه إلّا أن يمضي في قتالهم والقضاء عليهم.

ولقد قامت تلك القوات التي دربت بهذه الطريقة بدور رئيسي في الفتوحات العثمانية الكبرى في القرنين الخامس عشر والسادس عشر. وكان يقود كل فصائل الإنكشارية آغا، هو أغا الإنكشارية. وكان شخصية بالغة الأهمية، فمن ناحية كانت قواته أقوى أداة عسكرية تحت تصرف السلطان، ثم من ناحية أخرى لأنه كان يعمل أيضاً مديراً للبوليس في استانبول ذاتها. وكان ـ بحكم منصبه ـ عضواً بمجلس الدولة، وكان مقدماً على كل الوزراء الذين تقل مرتبتهم عن مرتبة الوزير التي كان هو ينعم بها، كما كان مقدماً على كل القواد أياً كانوا. وهكذا أسفر نظام الإنكشارية عن وجود طبقتين مسلمتين كلتيهما من العبيد أو الأرقاء: طبقة عسكرية تتمثل في فيالق المشاة، وطبقة حاكمة تتولى المناصب القيادية في الإدارة، دربت كل منهما للغرض الذي وجدت من أجله. وبذلك كانت الكفاية هي المعيار الأول في دخول

الجيش أو تقلد المناصب الكبرى سواء في البلاط السلطاني أو المناصب الإدارية القيادية في الحكومة.

وكان على رأس الجهاز الحاكم الصدر الأعظم، وهو ممثل السلطان العام في أمور الدولة. ولقد دفع نمو الإمبراطورية السلطان إلى أن يمنح سلطات الحكم الفعلية للديوان ولوزيره الأول أو الأعظم (أي الصدر الأعظم). وهكذا صار منصب الوزير الذي لم يكن في بادىء الأمر أكثر من مستشار أول للسلطان منصباً خطيراً تعاظمت أهميته بمرور الوقت. فجعله السلطان محمد الثاني وصياً فعلياً على الإمبراطورية وذلك في الفقرة الأولى من القانون الأساسي (قانون نامه) الذي وضعه للدولة. وجاء فيها: «ليعلم أولاً أن الصدر الأعظم هو رئيس الوزراء والأمراء. إنه أعظمهم جميعاً، وصاحب الصلاحية المطلقة في إدارة شؤون (الدولة). أما القيم على أملاكي فهو الدفتر دار. غير أن (الصدر الأعظم) هو رئيسه. وللصدر الأعظم في حركاته وسكناته وفي قيامه وقعوده حق التقدم على جميع موظفي الدولة». وكان مفروضاً فيه، بوصفه معتمد السلطان المطلق الصلاحية، أن يسيطر على فروع الإدارة كلها، وأن يقطع في شؤون الدولة جميعاً، وفي مسائل الموت والحياة أيضاً، منفرداً مطلق السلطة. كذلك حفظ له نظام التشريفات الخاص بالبلاط مقامه كنائب عن السلطان. فكان يتقبل في أيام ثابتة من الأسبوع ـ شأن السلطان نفسه ـ ولاء موظفي البلاط والدولة، وكان لا يظهر للجماهير إلاّ وسط حاشية ممتازة. وهكذا انتهى قصره في «الباب العالي» حيث كان يجمع رؤساء الدولة للمشاورة، إلى أن يصبح هو مقر الحكومة الحقيقي.

وحتى فتح القسطنطينية، كان الصدور العظام من المسلمين الأحرار، وقد ظهرت الوظيفة لأول مرة في عهد أورخان حين تولاها أخوه المشهور علاء الدين. ولمدة أجيال أربعة قامت أسرة جاندارلي بوجه خاص بخدمة خلفاء أورخان بهذه الصفة من وقت إلى آخر، وكان رابع أفراد هذه الأسرة في تولي هذا المنصب يشغله حين فتحت القسطنطينية. وبعد ذلك كان الصدور

العظام يختارون من بين الموظفين العبيد أو القابي قول (باستثناء حالة واحدة)، وذلك تمشياً مع ازدياد أهمية مجندي الدفشرمة وميل السلاطين المتزايد نحو الاستبداد. وكان استمرار الصدر الأعظم في وظيفته يعتمد دائماً على استمرار رضى السلاطين. وطالما كان يتمتع بعطف سيده، كانت له السلطة المطلقة على الجهاز الحاكم، إلاّ أنه لم يكن له مثل هذا النفوذ في الجهاز الإسلامي أو البلاط السلطاني. وكان السلطان يعلن خلع سلطاته على الصدر الأعظم بأن يعهد إليه بخاتم توقيعه الذي كانت تختم به الشؤون الهامة المختلفة، كما كان يعلن عن فصله من وظيفته بأن يأمره بإعادته إليه. وكان وزراء العهد الأول يضعون هذا الخاتم في أصابعهم، على حين أن وزراء الفترة المتأخرة كانوا يضعونه في جيوبهم في حافظة من القماش المذهب.

وانقسمت الدولة العثمانية في أول الأمر إلى عدد من الوحدات الإدارية الإقطاعية عرفت بالصناجق (الألوية) على رأس كل منها صنجق بك (أمير لواء) من قوة الفرسان الإقطاعية. وخول هذا الصنجق حق رفع علم (لواء أو صنجق) بصفته ممثل السلطان في المقاطعة، والتف حول علمه الجند الإقطاعي كلما نودي للقتال. ولكن عندما اتسعت الإمبراطورية، وضمت ألوية جديدة كبرى وصغرى، وأصبح من الصعب ربطها بالعاصمة عمدت الدولة إلى جمع عدد من الألوية في ولاية أو إيالة وعينت على كل ولاية بكلر بك (أمير أمراء الألوية أو مير ميران باللغة العربية المتركة) برتبة باشا. وكان أمير الأمراء أمير لواء في لوائه بالإضافة إلى عمله كأمير لأمراء الألوية. وكانت أولى هذه الولايات هي ولاية الروملي، التي تكونت في عهد السلطان مراد الأول من الممتلكات البلقانية التي استولى عليها في ذلك الوقت. وتكونت فيما بعد إيالة ثانية في الأناضول، كما أنشئت إيالات أخرى عندما ازدادت مساحة الإمبراطورية.

وكان البكلر بك أو الوالي (وهو الاسم الذي أطلق عليه في العربية) يمنح راتباً سنوياً يسمى ساليانة للقيام بنفقاته ونفقات حاشيته وجنده. إلاّ أنه

لم توجد قاعدة معينة ثابتة لتعيين الولاة ونقلهم أو لمدة حكمهم. واعتبر الوالي رئيساً للسلطة التنفيذية في الولاية مع ممارسة حق الإشراف المطلق على الشؤون الإدارية والإقطاعية بالإضافة إلى بعض الصلاحيات القضائية والعسكرية. وعلى العموم، فقد كانت مهمة الوالي الرئيسية في ولايته هي ضمان استمرار ولائها للسلطان وتأمين الأمن والعدل للمواطنين. وبرغم أن حكام الولايات كانوا يمثلون السلطان، فإن سلطتهم لم تكن شاملة من الناحية النظرية. فمن جهة لم يكن تنفيذ أحكام الشريعة في أيديهم، بل في أيدي قضاة ولاياتهم، ومن جهة أخرى كانت كل المسائل الاقتصادية، بما فيها ما يتصل منها بالنظام الإقطاعي، توضع في أيدي موظفين مختصين يعينون لكل ولاية. على أن الاختصاصات العملية لكل من الموظفين «العلمانيين» والموظفين من أهل العلم لم تكن محددة بوضوح في الولاية أكثر منها في العاصمة. فكما أن الصدر الأعظم كانت له محكمته التي يحكم فيها بنفسه في بعض القضايا ويعطي بعضها الآخر لكبار رجال الشرع، فكذلك كان يفعل كل حاكم في إيالته أو في صنجقيته. ويبدو من المحتمل أيضاً أن نفوذه على موظفي المالية المحليين كان ـ حتى في الأوقات الأولى ـ من القوة بحيث يلغي الاستقلال الذي كانت اللوائح ترمي إلى منحهم إياه.

وهكذا ساعد الوالي على إدارة الولاية عدد من الموظفين ارتبط بعضهم به مباشرة واستقل عنه البعض الآخر وارتبط بالعاصمة. وكان الموظفون الذين ارتبطوا بالوالي مباشرة هم الكتخدا (الكاهيا أو الكاخيا وهو مدير مكتبه الخاص)، والمكتوبجي (كاتب الرسائل أو ديوان أفنديسي)، والمهردار (حامل الأختام)، والخزنة دار (أمين الصندوق)، والسلاحدار (حامل السلاح)، وأغا البوابين (الحاجب). أما الذين ارتبطوا بالعاصمة مباشرة فهم القاضي والدفتردار (مدير الخزانة) وأغا الإنكشارية (قائد القوات العسكرية)، وبذلك ضمن الباب العالي وجود سلطات في الولاية تحد من نفوذ الوالي وتمنعه من التفكير في التمرد. وكان الدفتردار (أو وكيل السلطان في الشؤون المالية) يشغل المركز الثاني في الولاية، وكان يختص بشؤون المال واستلام الأموال

السائلة. كذلك أشرف في الولاية على حسابات الأموال الإقطاعية ديوان دفتر اليومية (الروزنامة) برئاسة الروزنامجي الذي كان يساعده في عمله في الولايات العربية على وجه الخصوص عدد كبير من الكتبة المسلمين وبعض الصيارفة من اليهود والنصارى.

كانت الإمبراطورية العثمانية إمبراطورية محافظة في سياستها الإدارية، وكان من أبرز ما تصدى له السلطان تقنين العرف السائد في مختلف ولايات الإمبراطورية. واتخذت الشرائع من هذا النوع صفة القوانين، ولكن إصدارها لم يكن عملاً تشريعياً بالمعنى المفهوم طالما أن القانون لم يضف إضافات جديدة، بل أكد فقط العرف السائد المتبع. حقيقة أن السلاطين كانوا يسنون القوانين بالفرمانات، غير أن مجموعة قوانينهم كانت تعتبر، مبدئياً، إما واقعة ضمن نطاق الشريعة أو سليمة في نظرها. وكان السلطان يصدرها، لا بحكم سلطته السياسية المستقلة، بل بحكم صلاحية الاجتهاد التي أسندتها الشريعة للحاكم المدني. وبينما أخذت الدولة العثمانية في الاتساع حاملة لواء الإسلام، ظهر السلاطين أنفسهم على أنهم حماة الإسلام ومؤيدوه إلى أن حكموا الجزء الغربي من العالم الإسلامي وملأوا استانبول والمدن الإسلامية الأخرى بالمساجد الفاخرة والمؤسسات الإسلامية الأخرى. ومع أنه كان للسلطان ولكبير وزرائه وحكامه في الولايات دواوينهم لقضاء العدل، فالقضاة الوحيدون المعترف بهم رسمياً إنما كانوا قضاة الشرع. وفي الواقع، كان العثمانيون أول من أعطى المحاكم الشرعية شكلها النظامي، وأخضع موظفيها لتنظيم رسمي. فالقضاة الذين يقضون بالشرع، والمفتون الذين يفسرونه، والأساتذة الذين يدرسونه في المدارس، وحتى موظفو الجوامع كانوا كلهم منتظمين في هيئة رسمية لها رتبها المعروفة ونظامها التدرجي.

وكانت هذه الهيئة ـ التي ساعد السلاطين على قيامها ـ تشكل بالفعل جزءاً جوهرياً من جهاز الحكم، إلى جانب الجهاز الإداري والعسكري. وكان أفرادها يقومون، في الواقع بدور ضروري، كصلة معنوية، وإلى حد ما،

كصلة إدارية، بين السلطان ورعاياه، خاصة في الولايات الإسلامية العربية. فبواسطتهم كان السلطان يعلن أعماله وأحكامه على الشعب، كما كان بواسطتهم وحدهم يؤثر في «الرأي العام» المسلم. إلّا أن هؤلاء كانوا، هم بدورهم، الناطقين باسم الرأي العام، لا يبلغون السلطان شكاوي مختلف فئات الأهالي فحسب، بل يسمعونه أيضاً صوت ضمير أهل السنة والجماعة. وكانوا يشتركون في النشاط السياسي في العاصمة وفي عواصم الولايات، كأن يفتوا مثلاً بما يبرر خلع الحكام، إلّا أنهم لم يكونوا ليسهموا في الحركات الشعبية ضد السلطان، بل كانوا موالين له، يستدرون له ولاء الشعب.

ولقد كان لكل من ولايتي الروملي والأناضول قاضي قضاتها أو قاضي عسكر أفندي، الذي لم تكن سلطته مقصورة على الشؤون العسكرية، بل كان يقوم بتعيين جميع الموظفين القضائيين والقضاة ونوابهم. وكانت ولايات شمال أفريقيا تتبع قاضي عسكر الروملي، بينما ارتبطت مصر وجميع الولايات العربية في آسيا قضائياً بقاضي عسكر الأناضول. وكان يتلو قضاة العسكر في الترتيب العلماء الكبار وهم قضاة العاصمة وعواصم الولايات، ثم العلماء الصغار الذين كانوا يتولون منصب القضاء في مدن الإمبراطورية المختلفة. أما قضاة الدرجة الثانية فانقسموا إلى فئات ثلاث: المفتشين والقضاة الصغار ثم نواب القضاة. وكان القاضي هو صاحب السلطة القضائية العليا في منطقته، إذ كان يقضي في غياب المدعي العام في القضايا المدنية والجنائية وفقاً لمبادىء الشرع المستمدة من القرآن الكريم والسنّة الشريفة. وهكذا نشأ القانون العثماني في بادىء الأمر على أساس عسكري، إلى أن جاء السلطان سليمان القانوني وأخضع الجهاز الإسلامي كله لسلطة مفتي استانبول الذي لقب بشيخ الإسلام

وكان الدور الذي قام به شيخ الإسلام ذا أهمية عظيمة، إذ كان السلطان يرجع إليه في إعداد القانون لكي يتأكد من أن نصوصه لا تتعارض مع مبادىء الشريعة الإسلامية. وكانت للمفتي هيمنة على جميع أفراد الجهاز

الإسلامي، كما كانت الدولة لا تقدم على حرب دون صدور فتوى منه يقرر فيها أن أهداف هذه الحرب لا تتعارض مع الدين. وكانت أحكام المفتي نهائية لا معقب عليها، وكانت تحت تصرفه إدارة أطلق عليها «فتوة خانة» أي دار الإفتاء. وكان الجهاز الإسلامي يضم أيضاً الأشراف وهم الذين ينحدرون من أسرة النبي (صلعم)، وهؤلاء يمثلون أحد نظامين وراثيين وحيدين في الدولة العثمانية. والنظام الوراثي العثماني هو وراثة السلطنة، وهي في أسرة آل عثمان. وكان للأشراف وحدهم الحق في ارتداء العمامة الخضراء، وكان رئيسهم الذي يطلق عليه نقيب الأشراف يحتل مكانة عالية في المجتمع العثماني وله اختصاصات وسلطات واسعة على سائر الأشراف.

وهكذا لم يفرض السلطان على الإمبراطورية حكماً واحداً، بل رتب مختلف الطبقات والعناصر فيها ونظمها بشكل يضمن لها العيش بسلام، ويسمح لكل منها بالإسهام كما ينبغي في استقرار المجموع وازدهاره. وكان الحكم، كما أسلفنا، قد وضع إطار النظام، بينما أقامت الشريعة جهاز الحقوق والواجبات. فكانت كل جماعة حرة، ضمن ذلك الإطار، تعيش وفقاً لمعتقداتها وعاداتها الخاصة بها، ومن ثم لم تكن الإمبراطورية جماعة واحدة بقدر ما كانت مجموعة من الجماعات، تفرض كل منها على أعضائها واجب الولاء المباشر لها. وكانت هذه الجماعات إقليمية أو دينية أو مهنية أو ـ إلى حد ما ـ خليطاً من الثلاث. غير أن الانقسام السياسي، وقد يجوز القول، الانقسام الكياني، فيما بينها، إنما كان انقساماً بين العسكر والرعايا، أي انقساماً بين الحكام والمحكومين، كما كان انقساماً بين المسلم وغير المسلم. وكانت الدولة العثمانية، قبل كل شيء، دولة إسلامية سنّية. وكان جميع المسلمين السنّيين، دون سواهم، ينتمون إنتماءاً تاماً إلى جسم الجماعة السياسي، وذلك بصرف النظر عن العرق أو اللغة.

حقيقة، كانت هناك جماعات إسلامية أخرى، كالشيعة التي كانت تقطن ما هو معروف الآن بتركيا والعراق ولبنان واليمن، إلاّ أنه كان ينظر

إليها شزراً، نتيجة قرون طويلة من الحقد المذهبي، ونتيجة تجانسها الديني مع بلاد الفرس الشيعية. وقد كان السلطان العثماني، في حروبه مع شاه فارس، يخشى أن يتحالف شيعة العراق القريبون جداً من تخوم فارس مع هذه الدولة. ولكن إقامتهم في أماكن بعيدة في الجبال والوديان وعلى حافة الصحراء، كانت تؤمن لهم بعض التساهل. فكانوا يعيشون جماعة منطوية على نفسها، تلتف حول مدنها المقدسة، وتأتمر بأمر علمائها. وكان في سورية ولبنان وشمال العراق فرق تفرعت عن الشيعة واقتبست مزيجاً من العناصر الغريبة عن الإسلام، كالدروز والنصيرية والإسماعيلية وغيرهم. فكانت هذه الفرق، مع عدم الاعتراف بها كجماعات مستقلة، تأمل في التساهل معها أيضاً، ما دامت تعيش بعيدة عن مراكز الحكم وتدفع الضرائب المفروضة عليها.

أما بالنسبة لرعايا الدولة العثمانية غير المسلمين (أهل الذمة) فكانوا يخضعون لنظام «الملل» الذي صنف هؤلاء الرعايا تصنيفاً لا يقوم على أساس الجنس أو القومية أو اللغة، بل على أساس المذهب الديني الذي يدينون به. وكان يطلق على كل مذهب ديني «مِلة»، وكان لكل ملة رئيس ديني يمارس الحكم الذاتي في المسائل الدينية ويقوم بالفصل في قضايا الأحوال الشخصية (كالزواج والطلاق والإرث والتبني) الخاصة بأتباع هذه الملة دون تدخل من جانب الدول التي اعتبرت زعماءهم الدينيين مسؤولين عن أتباعهم. وهكذا سمح هذا النظام الذي يرجع إلى السنة التي فتحت فيها القسطنطينية لكل ملة باستخدام لغتها وممارسة عقيدتها وتطوير نظمها الثقافية وجمع الضرائب ودفع ما يخصها إلى خزينة السلطان. ولقد فضلت الغالبية الكبرى من الشعوب البلقانية هذا النوع من الاستقلال الذاتي الذي تمتعوا به تحت الحكم العثماني على القيود والاضطهادات التي كانوا يعانون منها تحت حكم أسرة الهابسبرج. وكان الروم الأرثوذكس هم أهم ملة غير إسلامية في الدولة العثمانية تليها ملة الروم الكاثوليك، وكانوا أقل شأناً من الروم الأرثوذكس، ثم الملة الثالثة وهي ملة الأرمن وأخيراً ملة اليهود. وكان معظم أهل الذمة

يعيشون في أحياء خاصة من المدن والقرى. وفي حين كان بعض المسيحيين يعملون بالزراعة في بعض الأمكنة، كان معظم المسيحيين واليهود يقيمون في المدن ويختصون فيها ببعض التجارات والحرف والمهن. وكان بعضهم يحتل بالفعل مراكز مهمة، ويلعب دوراً جوهرياً في حياة الدولة، كصرافي القسطنطينية الأرمن، وصرافي بغداد اليهود، وعائلات حي الفنار اليونانية التي كانت تقوم بأعمال الترجمة في المفاوضات الأجنبية أو تحكم ولايات رومانيا.

وكان من بين النظم السائدة في الدولة العثمانية النظم الخاصة بالأجانب من رعايا الدول الأوروبية وعلى وجه الخصوص التجار الأجانب المقيمين في القسطنطينية. فلقد وضعت الدولة العثمانية نظاماً خاصاً بهم يعرف باسم «نظام الامتيازات» وعاشت كل مجموعة من هؤلاء الأجانب طبقاً لما نص عليه في المعاهدات الرسمية التي أبرمتها الدولة العثمانية مع حاكم الدولة التي تنتمي إليها هذه المجموعة. ومنذ البداية، عملت الدولة العثمانية على تنظيم إقامة الأجانب في داخل الإمبراطورية، إذ عقد كل من بايزيد الأول ومحمد الأول ومراد الثاني اتفاقيات مع البندقية وجنوه لتنظيم هذه المسألة. وفي عام ١٥٢١ عقد السلطان سليمان القانوني معاهدة مع البنادقة يؤكد فيها الامتيازات التي كانوا يحصلون عليها من الدولة البيزنطية قبل سقوطها عام ١٤٥٣.

أما أهم معاهدات الامتيازات فهي معاهدة الامتيازات الكبرى Treaty of Capitulations التي وقعها السلطان سليمان القانوني مع فرنسيس الأول ملك فرنسا في فبراير عام ١٥٣٥. وهي في الأصل معاهدة للتعاون والصداقة موجهة ضد الهابسبرج، ولكن الفرنسيين حصلوا بمقتضاها على حقوق ومزايا عديدة سميت فيما بعد باسم امتيازات. فمنح الرعايا الفرنسيون الحق في حرية الملاحة في المياه الإقليمية للدولة العثمانية وممارسة البيع والشراء بحرية تامة وتحديد الرسوم الجمركية بنسبة موحدة ومقررة هي خمسة في المائة، وإعفاء الرعايا الفرنسيين من دفع أية ضريبة أخرى «مهما كان اسمها» وقيد هذا

الإعفاء الضريبي بشرط إقامة الفرنسيين في أراضي الدولة العثمانية عشر سنوات متوالية. كما تقرر إعفاء الرعايا الفرنسيين من الخضوع للقضاء الإقليمي وقصر خضوعهم على القضاء الفرنسي في القضايا المدنية والجنائية، وتتم المحاكمات في دور القنصليات الفرنسية. كما سمح لهم ببناء خان يقيمون فيه دون سواهم ويودعون فيه بضائعهم، على أن تخصص بجوار الخان أرض لدفن موتاهم، إلى غير ذلك من امتيازات تقررت في هذه المعاهدة لرعايا فرنسا، واستمر تغلغل الفرنسيين بسرعة في داخل الدولة العثمانية وتمكنوا من إقامة مراكز تجارية وبعثات قنصلية خاصة بهم في سورية ومصر. ولقد أصبحت هذه المعاهدة نموذجاً عقدت على غراره سلسلة طويلة من معاهدات الامتيازات بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية الأخرى مثل انجلترا في عام ١٥٨٠، وهولندا في عام ١٦١٢ وغيرهما من الدول الأخرى. وكانت معاهدات الامتيازات تتجدد عند اعتلاء كل سلطان جديد عرش الدولة العثمانية، ولكن بطل هذا التقليد في عهد السلطان محمود الأول (١٧٣٠ - ١٧٥٤)، وأصبحت معاهدات الامتيازات الأجنبية سارية المفعول في جميع العهود وأضفيت عليها صفة الاستمرار.

الفصل الثاني

السيطرة العثمانية على الشرق العربي

١ ـ الفتح العثماني لمصر والإطاحة بسلطنة المماليك.
٢ ـ الفتح العثماني للعراق.
٣ ـ الفتح العثماني للحجاز واليمن.

١ ـ الفتح العثماني لمصر والإطاحة بسلطنة المماليك

تعرض الوضع السياسي في الأراضي المتاخمة للحدود الشرقية من الإمبراطورية العثمانية لتغير مهم خلال عصر بايزيد الثاني (١٤٨١ ـ ١٥١٢). فعندما تفككت إمبراطورية تيمورلنك عند وفاته في أوائل القرن الخامس عشر، استفاد من ذلك دولتان أو قبيلتان من التركمان عرفتا باسم القره قيونلو (دولة الشاة السوداء)، والآق قيونلو (دولة الشاة البيضاء)[١]. وقد بلغت الدولة الأولى في النصف الأول من القرن الخامس عشر درجة كبيرة من القوة والنفوذ، ومدت سيطرتها على غربي وجنوبي فارس وعلى العراق، واتخذت من تبريز عاصمة لها. ولقد كانت علاقتها بمصر أقرب إلى الصداقة منها إلى العداء، بل ساعدت المماليك خلال غزوة تيمورلنك وضد منافستها الآق قيونلو. أما دولة الآق قيونلو فقد تأسست في عام ١٣٧٨ بمنحة من تيمورلنك في أرمينية ومنطقة الفرات العليا، وكانت عاصمتها ديار بكر. وكانت دولة الشاة البيضاء في أغلب الأحيان معادية للمماليك، واتسعت أملاكها حتى صارت صاحبة السلطة الشاملة على بلاد فارس، على عهد أوزون حسن (حسن الطويل) المعاصر للسلطان المملوكي قايتباي. وفي عام ١٤٦٦ هزم جهان شاه بن قره يوسف زعيم القره قيونلو ولقي حتفه على يد أوزون حسن زعيم الآق قيونلو المنافسة التي احتلت بلاد فارس كلها وأصبحت الدولة المسيطرة.

---

(١) سميت دولتا الشاه البيضاء والشاه السوداء لأنهما كانتا تضعان صورة هذه الحيوانات على أعلامهما.

ولم يكن هناك مفر من وقوع صدام بين أوزون حسن ومحمد الثاني، سلطان الدولة العثمانية الناهضة التي تتطلع إلى التوسع. فبعد أن استولى محمد الثاني على القسطنطينية، قام باحتلال مقاطعة طرابزنده في عام ١٤٦١ وقره مان في عام ١٤٦٥. فانزعج أوزون حسن لسقوط طرابزنده وأعلن الحرب على الدولة العثمانية ولكنه هزم على يد القوات العثمانية. وحاول أوزون حسن بعد ذلك أن يتحالف مع البندقية أعداء الدولة العثمانية الذين أرسلوا إليه برسول لعقد هذا التحالف. وفي عام ١٤٧٢، وجه أوزون حسن جيشاً من ديار بكر إلى الأراضي العثمانية، فعاث أفراده فساداً في كل من توقات وقيصرية ونهبوهما. ولم يرَ السلطان محمدالثاني بداً من أن يتجه بنفسه إلى آسيا الصغرى وهزم أوزون حسن في عام ١٤٧٢ و١٤٧٣ في موقعة بابرت. وكان من أهم نتائج هذه المعركة أن فارس كلها أصبحت مفتوحة أمام العثمانيين، كما قضي نهائياً على خطر الآق قيونلو على الحدود الشرقية للدولة العثمانية، ولكن محمد الثاني كان يفتقر إلى القوة لكي يجدد هجومه عليهم. ولقد كان الصدام بين محمد الثاني وأوزون حسن نموذجاً للعلاقات بين العثمانيين وحكام إيران في القرون الثلاثة التالية.

ولقد افتقرت دولة الآق قيونلو مثل القره قيونلو قبلهم إلى التماسك الداخلي لكي تصبح إمبراطورية مستقرة. فبعد وفاة أوزون حسن في عام ١٤٧٨، مزقت الدولة الاضطرابات الداخلية، ولكن العثمانيين لم يتح لهم استغلال هذه الفرصة بسبب مشاكلهم العائلية التي نجمت عن الصراع بين بايزيد وجم. وفي هذه الظروف التي كانت تتعرض لها دولة الآق قيونلو، أطاحت بحكامها أسرة أخرى هي أسرة الصفويين التي ظهرت في آذربيجان وارتبطت بهم بالزواج. وكان الصفويون قد حققوا وجودهم أولاً رؤساء للحركة الصوفية المعروفة باسم الصفوية (التي اشتق منها اسم الصفويين) وسميت بهذا الاسم نسبة إلى مؤسسها الشيخ إسحق صفي الدين (١٢٥٢ - ١٣٣٤). وقد اتخذت هذه الحركة من أردبيل في آذربيجان مقراً لها، وأخلص أعضاؤها لمؤسس الأسرة. وقنع الشيخ صفي الدين، شأن أعقابه حتى الجيل

الثالث، باشتهاره ولياً من الأولياء، فلم يسع إلى الحصول على أية سلطة سياسية. والواقع أن حفيده، خوجا على، بلغ من ذيوع الصيت مبلغاً حدا بتيمورلنك، بعد انتصاره على بايزيد، إلى أن يجعل أردبيل وضواحيها وقفاً عليه وعلى أعقابه. وهكذا انتهت ملكية هذا الوقف إلى أن تكون إرثاً يئول إلى أعقاب الشيخ المؤسس، كمشيخة الطريق سواء بسواء.

وفي منتصف القرن الخامس عشر أصبحت الصفوية حركة شيعية قوية، وكانت لزعيم الحركة الموجودة في ذلك الوقت وهو الشيخ جنيد (١٤٤٧ ـ ١٤٦٠) أطماع سياسية، فجعل من أتباعه منظمة عسكرية. وهكذا اتخذ الشيخ جنبد القوة أداة لنشر الحركة الصفوية، واكتسب أتباعاً كثيرين من بين قبائل التركمان في جنوب وشرق الأناضول، وفي الأقاليم التي كانت تشعر بضغط التوسع العثماني. ودافع أوزون حسن عن الشيخ جنيد ـ الذي تزوج أخت الأول في عام ١٤٥٨ ـ ولكنه سقط في معركة في عام ١٤٦٠ نشبت بينه وبين حاكم شروان، وهو إقليم يقع إلى الشمال من آذربيجان. وبعد مرور شهر على وفاة جنيد، وضعت زوجته غلاماً اسمه حيدر. ونشأ حيدر في كنف أوزون حسن ورعايته، حتى إذا كان عام ١٤٧٠ أعاده إلى أردبيل ليخلف أباه في حكمها. ولما بلغ سن الرشد، زوجه أوزون حسن كبرى بناته، فرزق في يوليو عام ١٤٨٧ ثاني أولاده، إسماعيل، الذي قيض له أن ينشىء فيما بعد السلالة الصفوية. واستمرت في عهد الشيخ حيدر ميول الحركة الصفوية العسكرية، ولم تتوقف الدعاية الصفوية في الأناضول عن الالتجاء إلى قبائل الحدود التركمان الذين قاموا بتشكيل الجزء الأكبر من القوات الصفـوية. واستحدث حيدر لباساً جديداً للرأس هو «تاج حيدر» الأحمر ذو الاثني عشرة ذؤابة، كناية عن الإثني عشر إماماً. ومن هنا دعا العثمانيون مصطنعي لباس الرأس هذا الجديد «قزل باش»، أي الرؤوس الحمر. وتوفي الشيخ حيدر ـ كما توفي والده ـ في معركة قامت بينه وبين حاكم شروان في عام ١٤٨٨.

وفي هذه الظروف، كان وضع الأسرة الصفوية خطيراً للغاية، إذ ترك حيدر من بعده أبناء ثلاثة هم علي وإبراهيم مرزا والشاه إسماعيل يواجهون

تهديد التركمان لهم، ولكن أنقذهم إخلاص أتباعهم لهم والوضع السياسي المضطرب في غرب فارس، نتيجة لانهيار قوة الآق قيونلو. وفي الواقع، مكن هذا الموقف الشاه إسماعيل ـ أحد الإخوة الثلاثة ـ من ملء الفراغ السياسي في غرب فارس وآذربيجان. وبتأييد قبائل الشيعة، جمع إسماعيل بين سلطة زعيم تحالف التركمان وسلطة زعيم الحركة الصفوية الروحيـة. وفي نهاية القرن الخامس عشر، استطاع بمجموعة من الانتصارات أن يصبح سيداً على آذربيجان وغربي فارس والعراق. ولقد مهد انتصاره على الوند، خان الآق قيونلو، الطريق إلى تبريز حيث توج ملكاً (شاه) على بلاد فارس، وفي خلال السنوات القليلة التالية ضم شرق فارس إلى ممتلكاته. وكانت الإمبراطورية الصفوية ـ التي أسسها إسماعيل على أنقاض تحالف التركمان ـ دولة دينية ذات عقيدة شيعية قوية ويحكمها الشاه إسماعيل كالنائب الحقيقي المطلق للإمام المختفي (الغائب). وتبع اعتلاء إسماعيل العرش اضطهاد المسلمين السنّيين في ممتلكاته وإجبارهم على دراسة تعاليم الشيعة. فأصبح المذهب الشيعي عقيدة الغالبية العظمى من سكان فارس (كما كانت عقيدة نسبة كبيرة من مسلمي العراق) والنظام الديني في الدولة الصفوية، كما انتشر في ذلك الوقت في الأناضول العثمانية.

كان تأسيس الشاه إسماعيل للمذهب الشيعي عملاً سياسياً إلى حد ما، تم التخطيط له ليميز إمبراطوريته ـ بمحاربيها التركمان وصفوتها الحاكمة ـ من غيرها مثل جيرانها الأتراك السنّيين الأوزبك إلى الشمال الشرقي (في خراسان) والعثمانيين إلى الغرب. فظهور قوة الصفويين كان يمثل بالنسبة للعثمانيين توتراً يشكل خطراً أشد حدة مما كـان عليه الوضع في عهد أوزون حسن. ووجدت قبائل الحدود من التركمان الذين كان العثمانيون يحاولون إخضاعهم لسيطرتهم ـ وجدت في الشاه إسماعيل حامياً وزعيماً موهوباً تهوى إليه نفوسهم أكثر مما تميل إلى السلطان العثماني رمز المذهب السنّي. وفي عهد بايزيد الثاني، لاقت الحكومة العثمانية مشاكل عديدة من النفوذ الصفوي في الأناضول. وفي عام ١٥٠٢، أبعد السلطان من لهم ميول إلى الشاه إسماعيل

من أراضي الأناضول (تيكه Tekke) إلى المورة (مودون Modon وكورون Coron، وهي المناطق التي فتحها حديثاً)، وفي عام ١٥١١ قامت دعوة شيعية مفاجئة في الأناضول بزعامة شاه قولي (شيطان قولي)، تابع الشاه إسماعيل الصفوي، ضد الحكومة العثمانية. وسرعان ما تحولت هذه الحركة إلى ثورة شيعية عامة مثلت خطراً شديداً على الدولة العثمانية فلم يكن أمامها إلّا أن تواجهها بحزم، فأوفد السلطان العثماني حملة من الإنكشارية يقودها الصدر الأعظم بنفسه، ولكنها هزمت وقتل قائدها في المعركة قبل أن يتمكن العثمانيون من استعادة سيطرتهم على الموقف. ونظراً لأن الشاه إسماعيل كان مشغولاً في الطرف الآخر من العالم الإيراني، فإنه لم يكن باستطاعته أن يفعل شيئاً لأتباعه الذين أشعلوا الثورة في الأناضول. ويبدو أن شاه قولي نفسه قد قتل، وأن كل ما استطاع قائده أن يفعله هو أن يشق طريقه إلى تبريز مع من تبقى من أتباعه ونفذ العثمانيون سياسة الاضطهاد الديني العام ضد الشيعة المقيمين في بلادهم.

وقد عجل اعتلاء السلطان سليم العرش بحدوث أزمة في العلاقات العثمانية الصفوية، ولم يستطع سليم المحافظة على مركزه إلّا بمحاربة وهزيمة أخيه الأكبر أحمد، فلجأ أحد أبنائه (ويدعى الأمير مراد) إلى الشاه إسماعيل. وفي نفس الوقت استدعى الشاه كل أتباعه في الأناضول للحاق به في فارس، وأدى استدعاؤهم إلى قتال نشب على الحدود، وذهبت بعثة صفوية إلى مصر تطلب تأييد السلطان المملوكي قنصوه الغوري ضد العثمانيين. ولذلك بدأ سليم يستعد للحرب وأرسل أولاً حملات تأديبية ضد الصفويين ممن تبقوا في الأناضول. وتلا ذلك مذابح راح ضحيتها ـ كما قيل ـ أربعون ألف شيعي. ولقد أمد هذا العمل إسماعيل بما يبرر الحرب، فاستعد للزحف لكي ينتقم لأتباعه ولينصب الأمير العثماني ـ الذي كان تحت حمايته ـ سلطاناً. وفي ٢٠ أبريل عام ١٥١٤، بدأ سليم زحفه عبر الأناضول تجاه الأراضي الصفوية. وكان على علاء الدولة ـ أمير ذلغادر وهو جد سليم لأمه وقد علق سليم على مساعدته أهمية كبيرة ـ أن يقوم بدور استراتيجي مهم في الحملة. ولكن علاء

الدولة (وكان يحظى بتأييد المماليك) اتخذ موقفاً عدائياً من الجيوش العثمانية أثناء مرورها بالإمارة وهي في طريقها إلى فارس، إذ رفض تزويد العثمانيين بالإمدادات والمساعدات وأمر أهل مرعش ألّا يبيعوا لعسكر السلطان سليم شيئاً من المأكل ولا من غيرها، كما سمح للتركمان بالإغارة على قواتهم، وهزم طائفة من تلك القوات ونهب ما معها.

وفي ٢٧ إبريل، قبض العثمانيون على جاسوس فارسي بين صفوفهم، فأرسله سليم إلى الشاه إسماعيل ومعه رسالة يعلن فيها الحرب عليه. واستمر سليم في زحفه نحو تبريز العاصمة ماراً بديار بكر وكردستان وآذربيجان ولكن السير عبر الأناضول، كان طويلاً وصعباً، وازداد ذلك بعد أن قام الشاه الصفوي بتخريب أقاليمه الغربية ـ وأخيراً، التقى الجيشان في سهل چالديران في أغسطس عام ١٥١٤، حيث استعد إسماعيل الصفوي للدفاع عن الممرات إلى تبريز. وفي المعركة العنيفة التي تلت ذلك، ظهر تفوق مدفعية ومشاة العثمانيين، وطارد العثمانيون إسماعيل بعد المعركة، فأصبح عاجزاً عن السيطرة على عاصمته فدخلها سليم الأول في سبتمبر. ولكن العثمانيين بدأوا في هذه اللحظة يقاسون من نضوب مواردهم، فأجبر الإنكشارية السلطان على الانسحاب إلى المعاقل الشتوية في الأناضول الوسطى. ويرى أرنولد توينبي A. Toynbee أن السبب في عصيان الجيش العثماني أنه كان أوروبياً قلباً وقالباً ومن العسير عليه أن يستوطن أرضاً آسيوية، فهو عندما اتجه صوب الشرق وراء الحدود القديمة للمجتمع الأرثوذكسي المسيحي في الأناضول شعر بأنه غريب تماماً عن تلك البلاد.

وكان العثمانيون على درجة كبيرة من القوة تمكنهم من هزيمة الصفويين، ولكنها لم تكن كافية للقضاء عليهم نهائياً. أما الشاه إسماعيل فلم يجرؤ على ممارسة السياسة العدوانية تجاه السلطان، ولم يستطع العثمانيون من ناحية أخرى القيام بغزو دائم لآذربيجان، ولكنهم أحرزوا ـ على أية حال ـ مكاسب مهمة في شمال شرقي الأناضول. وهكذا ثبت في نهاية عام ١٥١٤ للقوتين ـ

العثمانية والصفوية ـ عجزهما عن أن تحتل إحداهما أملاك الأخرى. ويعتقد توينبي أنه نتيجة للنهاية المتميعة التي تمخضت عنها موقعة چالديران كان لا بدّ من قيام جولة أخرى بين القوتين الإيرانيتين ارتبطت بسباق بينهما على غزو الأقاليم العربية المجاورة. كما يرى «توينبي» أن سليماً لم يضيع وقتاً في حلبة السباق، فشرع في العمل فوراً، لأنه كان يعلم تماماً أطماع إسماعيل الصفوي في الشام التي تتضح من احتواء قواته على فرقة أطلق عليها اسم «شاملو»، نسبة إلى بلاد الشام. ومهما كان الأمر، فلقد تسبب الموقف العدائي الذي اتخذه علاء الدولة أمير دلغارد في توجه القوات العثمانية إلى ألبستان خلال شتاء ١٥١٤ ـ ١٥١٥. وفي يونيو عام ١٥١٥، هزم العثمانيون علاء الدولة وقتلوه، وقاموا بضم ألبستان إلى الإمبراطورية العثمانية وأصبحت بذلك ولاية تابعة لها. وقد كان استيلاء سليم الأول على إمارة دلغادر الحاجزة بين المماليك والعثمانيين بداية صراع جديد مع سلطنة المماليك في مصر، لأن المماليك لم ينظروا بعين الارتياح إلى هذه التطورات الهامة. كما أن شكوك السلطان قنصوه الغوري في نواياً العثمانيين بدأت تتزايد بعد هزيمة الصفويين. ونستدل على ذلك مما ذكره ابن إياس إذ يقول:

«وفي يوم السبت ثالثه، جاءت الأخبار من بلاد الشرق ـ صحبة السعاة من بعض النواب ـ بأن سليم شاه بن عثمان سلطان الروم وقع بينه وبين إسماعيل الصوفي وقعة مهولة تشيب منها النواصي. وقتل من عسكر ابن عثمان نحو ثلاثين ألفاً ـ وقيل نحو ستين ألفاً ـ وقتل مثل ذلك من عسكر الصوفي، فكان بينهما من الحروب المهولة ما يطول شرحه، وكان ذلك في سادس رجب سنة عشرين. وقيل: قتل من أمراء ابن عثمان اثنا عشر أميراً مقدم ألف وقتل من عسكر الصوفي أضعاف ذلك، وقيل كانت هذه الواقعة بالقرب من تبريز العجم. وكانت الكسرة أولاً على ابن عثمان. وآخر الأمر أن الصوفي انكسر كسرة قوية، وقتل غالب عسكره، وانهزم الباقون، ولم ينج منهم إلّا القليل. وأشيع أن الصوفي قد قتل في المعركة، ووجد تاجه مرمياً على الأرض، وقد تواترت الأخبار بذلك، وقويت الإشاعات بقتله، والله أعلم بحقيقة ذلك. وأشيع أنه ستصل عقيب ذلك عدة رؤوس ممن قتل من عسكر الصوفي من أعيان أمرائه وعسكره. وقد ملك ابن عثمان غالب بلاد الصوفي من ممالك الشرق، فلم يرسم السلطان بدق الكوسات لهذا الخبر.

وكذلك الأمراء أخذوا حذرهم من ابن عثمان وخشوا من سطوته وشدة بأسه لما يحدث منه بعد ذلك إلى جهة بلاد السلطان (المملوكي).

وكان السلطان سليم قد أرسل إلى قنصوه الغوري في فبراير عام ١٥١٩ - بناء على مشورة وزرائه - يخبره بتصرف علاء الدولة العدائي. ويتحدث ابن إياس عن هذه الرسالة فيقول: «وفي ذلك اليوم (الخميس غرة محرم عام ٩٢٠ هـ) حضر قاصد من عند سليم شاه بن عثمان ملك الروم وعلى يده مكاتبة من سليم شاه للسلطان فكان من مضمون تلك المكاتبة أن شخصاً من أولاد شاه سوار بن ذو الغادر حصل بينه وبين عمه على دولات (علاء الدولة) تشاجر بسبب بلاد أبيه، فحنق منه وتوجه إلى ابن عثمان فتعصب له سليم شاه، وأرسل يسأل السلطان في أن يعطي ابن سوار بلاد أبيه الذي بيد على دولات، فلم يوافق السلطان على ذلك. وتنكد لهذا الخبر في ذلك اليوم إلى الغاية، واشتور مع الأمراء في هذا الأمر. وربما تتسع هذه الفتنة بين ابن عثمان والسلطان، والأمر في ذلك إلى الله تعالى». وإزاء هذا الموقف الخطير، حاول الغوري إحداث الفتنة بين الاثنين «رجاء أن يقتل أحدهما أو كلاهما، فيكتفي شرهما»، وأن يحول دون اجتياح العثمانيين لممتلكاته؛ فأجاب قنصوه الغوري على رسالة سليم «بأن علاء الدولة عاصي أمري، فإن قدرت عليه فاقتله. ثم كتب مرسوماً وأرسله خفية إلى علاء الدولة يشكره على ما فعل، ويغريه بقتال السلطان سليم، ولا يمكنه من شيء أبداً».

وعلى أية حال، انتهى الأمر بالقضاء على علاء الدولة ووضعت إمارة دلغادر تحت السيادة العثمانية، وألحقت نهائياً بالإمبراطورية العثمانية في عهد سليمان القانوني. وأرسل سليم إلى قنصوه رؤوس علاء الدولة وولده ووزيره، ولكن الغوري تضايق من ذلك، وقال للمبعوث العثماني «إيش أرسل لي؟ هذه الرؤوس هي رؤوس ملوك الفرنج انتصر عليهم حتى أرسلهم لي؟» ويعلق ابن إياس على هذه الأمور بقوله: «وقد خرجت بلاد على دولات

من يدي السلطان ـ ولم تنتطح في ذاك شاتان ـ وابن عثمان يقصد في الباطن إثارة فتنة كبيرة بينه وبين السلطان، وأظهر التحرش بالسلطان وفتح باب الشر، فتنكد السلطان في ذلك اليوم إلى الغاية». وهكذا أسفرت حملة چالديران عن أن القوة العثمانية واجهت كلاً من الصفويين والمماليك بتنظيم عسكري أشد قوة تمكن من القضاء على أقاليم الحدود التي كانت تستخدم حواجز للصراع المتبادل. وتحت ضغط هذه الظروف، تقاربت وجهات نظر القوتين المهددتين فقام قنصوه الغوري باتصالات مع الشاه إسماعيل، وتعهد ـ في حالة حدوث صراع آخر ـ بأن يرسل القوات المملوكية إلى حدود سورية الشمالية لتهديد الجيش العثماني، أو بالأحرى لمنع استفحال خطر العثمانيين. وعلى أية حال لم تكن العلاقات العثمانية ـ المملوكية علاقات صفاء وود بين سليم الأول وقنصوه الغوري وخاصة أن الغوري آوى الأمير قاسم العثماني، أحد أبناء الأمير أحمد الذي قتله سليم واتخذ منه أداة للتهديد، كما اتخذ قايتباي من قبل عمه الأمير جم. ولكن مما تجب الإشارة إليه في هذا المجال أنه حتى ذلك الوقت لم تكن هناك حالة حرب بين الدولتين المملوكية والعثمانية.

ولكن سرعان ما وضعت المحالفة المملوكية ـ الصفوية موضع التنفيذ، عندما جهز السلطان سليم حملة جديدة ضد أحد الأقاليم الصفوية في ربيع عام ١٥١٦. ورغم بعض الصعاب التي قابلت قنصوه، عبأ قواته وبدأ الزحف عبر سورية تاركاً طومان باي أحد القادة الكبار نائباً عنه في القاهرة خلال غيابه. ويصف ابن أبي السرور البكري الصديقي في كتابه «الكواكب السائرة في أخبار مصر والقاهرة» الاستعدادات التي قام بها قنصوه فيقول:

«وكان السبب في تحرك مولانا السلطان سليم على أخذ مصر من السلطان الغوري، مصافاته لشاه إسماعيل، الذي كان في بلاد العجم، لأنه من أكبر أعداء مولانا السلطان سليم. وحين ذهب مولانا السلطان سليم

لقتال شاه إسماعيل ـ المذكور ـ أرسل الغوري منع القوافل من حلب عن عسكر مولانا السلطان سليم. وحين بلغ مولانا السلطان سليم ذلك تحرك لأخذ الديار المصرية. . . فلما تحقق الغوري عزم مولانا السلطان لأخذ بلاده، طار فؤاده، فنفق [كذا] على عسكره نفقة السفر، وذلك في يوم الاثنين ثامن عشر ربيع الأول سنة اثنين وعشرين وتسعماية، فأخرج لكل مملوك ماية دينار وجامكتين أربعة أشهر، وثمن حمل سبعة دنانير. . . خرج الغوري في يوم السبت الخامس عشر ربيع الآخر من السنة المذكورة متوجهاً إلى البلاد الشامية والحلبية ومعه القضاة الأربع [كذا] والخليفة المتوكل وخليفة الرفاعية، ونزل بالريدانية. وكان عدد العساكر الذي معه ـ على ما ذكر ابن إياس في تاريخه ـ خمسة آلاف».

وفي ١٦ مايو عام ١٥١٦، خرج الغوري قاصداً البلاد الشامية والحلبية. وفي ٤ يونيو وصل إلى غزة وقضى بها خمسة أيام، ثم رحل بعد ذلك إلى دمشق حيث مكث بها تسعة أيام، وتوجه بعدها إلى حمص، واستمر في تقدمه حتى وصل حلب في أوائل يوليو، وجعل منها قاعدته الأمامية. وكانت قد وصلت قبل ذلك أنباء تحركات المماليك إلى القائد العثماني سنان باشا ـ الذي كان يعسكر في ألبستان ـ فأنفذ يخبر السلطان سليم بالأمر. ولمواجهة هذا التهديد ـ ومن المرجح أنه لم يكن متوقعاً ـ أرسل السلطان العثماني رسلاً من عنده يعرضون شروط الصلح على الغوري. فاستقبلهم الغوري، وأظهر رغبته في السلم والصلح، وذكر له الرسل أن السلطان سليم لا ينظر إلى الغوري إلاّ نظرته للوالد الذي يطلب منه الدعاء، وأكدوا له أن العثمانيين ما قدموا إلاّ لحرب الشاه الصفوي وسوف لا يرجعون دون القضاء عليه. فرد عليهم الغوري قائلاً: «لولا أنه (سليم) مثل ولدي ما جئت من مصر إلى هنا بأهل العلم جميعاً حتى نصلح بينه وبين إسماعيل شاه». وتحقق الغوري من أن الصدام إذا نشب بين المماليك والعثمانيين فقد يؤدي إلى نتائج خطيرة بالنسبة له. ولذلك قرر أن يرسل سفارة من قبله إلى سليم رداً على زيارة البعثة العثمانية. واستشار أكابر دولته في هذا الأمر، فاقتضى رأيهم أن يرسل رجلين من أهل العلم والدين لحقن دماء المسلمين. ولكن الغوري لم يفعل ذلك، وأرسل كاتم سره (الدوادار) الأمير مغلباي إلى السلطان سليم

ليؤكد له رغبته في الصلح واهتمامه بأمر الوساطة، كما أمر عشرة من خيار العسكر باصطحابه. وكان سليم قد وصل إلى ألبستان في ٢٣ يوليو على رأس حملة كبيرة للانضمام إلى سنان باشا. وتضايق سليم كثيراً من اصطحاب العسكر لرسول الغوري، وقال له: «يا مغلباي، أستاذك ما كان عنده رجل من أهل العلم يرسله لنا..؟! وإنما أرسلك بهؤلاء العشرة يرعب بهم قلوب عسكري ويخوفهم برؤية أجناده، ولكن أنا أكيده بمكيدة أعظم من مكيدته». وقبض على مغلباي وكاد يشنقه لولا شفاعة بعض وزراء سليم. وعاد مغلباي إلى الغوري في حالة سيئة وأخبره بما حدث وبمقالة السلطان سليم له: «قل لأستاذك يلاقينا على مرج دابق».

ولقد كان سليم يواجه في ذلك الوقت موقفاً حرجاً، إذ كان عليه أن يقرر إما تجاهل التهديد المملوكي لقواته ومواصلة زحفه على الصفويين، وإما الابتعاد وحسم الأمر مع المماليك. واستقر سليم على الرأي الأخير لأسباب استراتيجية؛ وربما تأكد لديه أن هزيمة المماليك قد تنهي حالة الجمود القائم بين الصفويين والعثمانيين. ومن ناحية أخرى، لم يرَ الغوري مفراً من القتال، وأمر قواته بالخروج من حلب والاستعداد للقتال. وكان الغوري - في الحقيقة - في موقف بالغ الخطورة، إذ لم يكن السكان المحليون في قيسارية وعينتاب والمناطق المجاورة يحبون الحكم المملوكي، وكانوا على استعداد لأن يتأثروا بالدعاية العثمانية التي وعدتهم بإرساء قواعد العدل والحكومة الصالحة. ومما زاد الأمر خطورة وجود شقاق بين صفوف الصفوة الحاكمة نفسها؛ فلقد حاول الغوري قبل مغادرته مصر أن يشعر المماليك المتناحرين بجسامة مسؤولياتهم ولكنهم لم يفهموا حقيقة الوضع، كما لم يدركوا أن الدولة المملوكية مهددة بالزوال. وكانت الانقسامات القديمة والمتكررة بين مماليك السلطان الحاكم ومماليك أسلافه على استعداد لأن تثبت وجودها وقت الأزمة، بينما كان بعض القادة الكبار على استعداد لأن يروا قنصوه وقد أطيح به وأن يعترفوا بسليم كحاكم لهم، إذا كان ذلك سيؤدي إلى المحافظة على مراكزهم

وقوتهم. وكان على رأس هذه المجموعة خاير بك، حاكم حلب.

وفي ٢٤ أغسطس عام ١٥١٦، تقابل الجيشان المملوكي والعثماني في معركة في سهل مرج دابق، بالقرب من حلب. وكان يساند التفوق العسكري لقوات المشاة والمدفعية ذلك الانقسام في قيادة المماليك العليا، ففي الفترة التي تحرج فيها القتال سحب خاير بك ـ حاكم حلب وقائد ميسرة الجيش المملوكي ـ القوات التي تحت إمرته، وأشاع هزيمة المماليك قائلاً: «الفرار الفرار، فإن السلطان سليماً أحاط بكم، وقتل الغوري، والكسرة علينا». وأحدثت هذه الشائعة أثراً خطيراً، وتحولت المعركة إلى هزيمة، سقط فيها السلطان الغوري المسن مصاباً بالصرع من هول الكارثة التي لحقت بالمماليك. وذاع نبأ وفاته بسرعة بين العثمانيين، فنهبوا المعسكر المملوكي، وأقام سليم في وطاق الغوري واستولى على ما فيه من سلاح ومال وتحف وأرزاق، ونزل كل قائد من قواده في وطاق أمير مملوكي، وكانت مغانمهم لا حصر لها. وأغلق أهالي حلب أبواب مدينتهم في وجه المماليك الهاربين الذين سلكوا طريقهم في ظروف قاسية إلى دمشق. ويصف ابن أبي السرور البكري نهاية الغوري فيقول:

«وأراد الهرب، فانقلب من على فرسه ومات، وراح تحت سنابك الخيل، فوقع النهب في عسكر الغوري، وزال ملكه على «كذا» لمح البصر. وقد أنشد بعض الشعراء في ذلك شعراً:

أعجبوا للأشرف الغوري الذي ... مذ تناهي ظلمه في القاهره
زال عنه ملكه في ساعة ... خسر الدنيا إذاً والآخرة»

وفي ٢٨ أغسطس، دخل سليم حلب بدون توجيه ضربة أخرى، واستولى على الكنوز والإمدادات التي اضطر المماليك إلى تركها في القلعة. وقابله أهلها بالحفاوة والترحاب، وخرجوا إلى لقائه حاملين المصاحف والأعلام. وفي صلاة الجمعة، خطب الخطيب باسم سليم، أول سلطان عثماني يعترف به كحاكم في إقليم عربي. وهكذا خضعت حلب ـ ثاني مدن

سورية ـ للدولة العثمانية، وكانت حينذاك مدينة عامرة بالتجـارة والثراء، ويقطنها حوالي مائتي ألف نسمة يزاولون النشاط التجاري على نطاق واسع. ومكث سليم في حلب ثمانية عشر يوماً، نظم فيها شؤون المدينة وما حولها كملطية وعينتاب وقلعة الروم.

ومع ذلك، فقد اتخذ سليم ـ في الحقيقة ـ الخطوة الأولى فقط للإطاحة بسلطنة المماليك. وجاهد المماليك اللاجئون في دمشق لإعادة نفوذهم هناك، ولم تكد تنقضي بضعة أيام من شهر سبتمبر، حتى بدا من المرجح أن جنوب سورية سوف يقع في أيديهم. ولكن تبدد هذا التصور، واستمر العثمانيون في تقدمهم جنوباً صوب دمشق وأفلت المماليك يواصلون فرارهم إلى مصر. ففي ٢٠ سبتمبر عام ١٥١٦، وصل سليم إلى مدينة حماة، واستولى بعدها بيومين على مدينة حمص. وفي ٩ أكتوبر، كان يدق أبواب دمشق حيث لاقاه سكانها من عرب ودروز وموارنة بترحاب، وفتحوا له أبواب المدينة. وباستيلاء سليم على دمشق، أصبحت كل سورية ـ حتى مدينة غزة ـ تحت السيطرة العثمانية. وعلى كل حال، كان المماليك لا يزالون يحتفظون بمصر، بينما أمدتهم صحراء سيناء ـ التي يصعب اجتيازها ـ بالحماية ضد العثمانيين.

وفي الوقت الذي كان سليم يفرض فيه سيطرته على الشام، اجتمع المماليك العائدون إلى مصر لدراسة الموقف الناجم عن هذه الهزيمة، واختيار سلطان جديد يتولى القيادة ويعمل على تدعيم القوة الدفاعية للصمود أمام الغزو العثماني المرتقب. وفي العاشر من أكتوبر، أجبر أكابر المماليك طومان باي على أن يوافق على انتخابه سلطاناً. وكان طومان باي قد رفض هذا المنصب في بادىء الأمر لعلمه بالانقسامات الخطيرة بين صفوف المماليك، هذا بالإضافة إلى الضيق الاقتصادي الذي كانت تعاني منه مصر. وعلى هذا، نصب طومان سلطاناً باسم الأشرف أبي النصر طومان باي. ولم يكن سليم من ناحيته متشوقاً للاستمرار في الحرب، فلقد حقق أهدافه: إذ قضى على التحالف المملوكي الصفوي، بينما وضع غزو سورية حاجزاً من الأرض بين

الامبراطورية العثمانية والمماليك. وعلى كل حال، أرسل سليم سفارة إلى طومان باي تعرض عليه الاعتراف به كحاكم تابع له. واشتمل خطاب سليم إلى طومان باي على عبارات التهديد ومنها «وإذا أردت أن تنجو من سطوة بأسنا، فاضرب السكة في مصر باسمنا، وكذلك الخطبة وتكون نائبنا بمصر، ولك من غزة إلى مصر، ولنا من الشام إلى الفرات، وإن لم تدخل تحت طاعتنا، أدخل إلى مصر واقتل جميع من بها من الجراكسة حتى أشق بطون الحوامل وأقتل الأجنة التي في بطونهن من الجراكسة».

ولم تنجح هذه المحاولة للوصول إلى اتفاق مع المماليك. وأرسل طومان باي قواته لاسترداد غزة إلّا أن قوات سنان باشا أوقعت بها الهزيمة في ٢١ ديسمبر عام ١٥١٦، وأجبرت المدفعية العثمانية المماليك على الفرار عبر الصحراء إلى القاهرة. وكان بعض مستشاري سليم ـ ومن ضمنهم القائد المملوكي السابق خاير بك ـ يرون التقدم إلى مصر. وعلى هذا بدأ العثمانيون تقدمهم، فعبروا صحراء سيناء بأمان رغم أن القبائل أغارت على خط مواصلاتهم. وعندما وصلت أخبار اقترابهم إلى القاهرة، رغب طومان باي في التصدي لهم عند الصالحية قبل أن يصلوا إلى موارد المياه والرعي وقبل أن يحصل مشاتهم وفرسانهم على راحتهم من المشاق التي تجشموها أثناء مسيرتهم عبر صحراء سيناء. وكان ذلك اختياراً موفقاً من الناحية الاستراتيجية، إلّا أن السلطان المملوكي لم يستطع القيام بتنفيذ ذلك إزاء معارضة قواده الكبار، الذين أصروا على الوقوف عند معسكر الريدانية، خارج القاهرة مباشرة.

وقام المماليك بتقوية تحصينات الريدانية على عجل، واستعدت السلطات المملوكية ـ التي هزتها هزيمتها عند مرج دابق للمرة الأولى ـ لاستخدام المدفعية بجدية في أرض المعركة، فنصبت المدافع حول المعسكر، بينما سلحت بعض القوات بالبنادق، واعتمد طومان باي على الاشتباك في معركة طويلة، ولكن مصر كان قد تقرر مصيرها في الواقع خلال ساعة واحدة وذلك في الثالث والعشرين من يناير عام ١٥١٧. فقد حل الدمار المروع بالقوات

المملوكية على يد العثمانيين، بالرغم من أن سنان باشا نفسه كان من بين القتلى. واستمر طومان باي يحارب لمدة ثمانين دقيقة أخرى يؤيده حرسه المملوكي الخاص، حتى اضطر أخيراً إلى الهروب من أرض المعركة. وفتحت أبواب القاهرة أمام الغزاة المنتصرين الذين قاموا بأعمال السلب والنهب، واقتحموا بيوت الأمراء الغزاة ونهبوا ما فيها. وفي اليوم التالي ـ آخر أيام السنة الهجرية ـ اجتمع جماعة المصلين في مساجد القاهرة لصلاة الجمعة، واستمعوا إلى الخطبة تردد باسم السلطان العثماني:

«أنصر ـ اللهم ـ السلطان بن السلطان، مالك البرين والبحرين، وكاسر الجيشين، وسلطان العراقين، وخادم الحرمين الشريفين، الملك المظفر سليم شاه، اللهم أنصره نصراً عزيزاً، وافتح له فتحاً مبيناً، يا مالك الدنيا والآخرة يا رب العالمين».

وفي ٢٥ يناير، أمر سليم بنقل معسكره من الريدانية إلى بولاق، وأحضرت له مفاتيح القلعة، واتخذ من بولاق مركزاً لقيادته وأعماله الحربية.

لم ييأس طومان باي من أمل الانتصار، وهاجم سليماً وضيق عليه الخناق، واتخذ من مسجد شيخو مركزاً لعملياته الحربية، وحفر عدة خنادق؛ واستمر القتال في شوارع القاهرة لمدة ثلاثة أيام. ولكن المماليك تقاعدوا حين اشتد القتال، فصاروا يختفون في الزوايا والمنازل والاسطبلات خوفاً من سطوة العثمانيين؛ وللمرة الثانية وجد طومان باي نفسه يقاتل في نفر قليل، حتى إذا ما أدرك استحالة النصر، هرب إلى البهنسا في مصر الوسطى. وبينما كان يجمع هناك قوة مختلطة من المماليك والعرب، دخل في مفاوضات مع سليم وأعلن استعداده لأن يحكم مصر كتابع يؤدي الجزية إذا جلا العثمانيون عن مصر. وفيما يلي نص ما كتبه إلى السلطان سليم:

«إن كنت تروم أن أجعل الخطبة والسكة باسمك، وأكون نائباً عنك بمصر، وأحمل إليك خراج مصر حسبما يقع الاتفاق عليه بيننا من المال الذي أحمله إليك في كل سنة، فأرحل عن مصر أنت وعسكرك إلى الصالحية وصن دماء المسلمين بيننا، لا تدخل في خطية أهل مصر من كبار وصغار وشيوخ

ونساء، وإن كنت ما ترضى بذلك، فاخرج ولاقني في بر الجيزة، ويعطي الله ـ تعالى ـ النصر لمن يشاء منا».

ويقال إن حاشية الرسالة قد اشتملت على تهديد أكثر: «لا تحسب أني أرسلت أسألك في أمر الصلح عن عجز، فإن معي ثلاثين أميراً (. . .) ومعي من المماليك السلطانية والعربان نحو عشرين ألفاً، وما أنا بعاجز عن قتالك، ولكن الصلح أصلح إلى صون دماء المسلمين».

واستقبل سليم هذا العرض بجدية تامة، وأرسل سفارة من كبار رجال الدين كان بين أعضائها قضاة مصر الأربعة، ليتفاوضوا مع طومان باي. ومرة أخرى عطل زملاء طومان باي جهوده وهاجموا سفراء سليم وطاردوهم. وحنق سليم وتحقق أن طومان باي لا يريد إلاّ الحرب، وأمر بضرب أعناق الضباط المماليك الكبار الذي سجنهم، واستعد للحرب لأنه رأى أن القتال وحده هو الذي يحسم الأمر بين السلطان المملوكي والعثماني. وتقدم طومان باي عن طريق النيل وتقابل مع العثمانيين وجهاً لوجه عند الجيزة في الثامن من أبريل عام ١٥١٧، وانتهت المعركة بهزيمة المماليك وانتصار العثمانيين بسبب تفوقهم في العدد والسلاح. وهرب طومان باي إلى إقليم البحيرة للاختفاء عند شيوخ عرب محارب بعد أن أقسموا على المصحف ألاّ يخونوه أو يغدروا به. ولكنهم أدركوا خطورة إيواء طومان باي وقرروا إخبار سليم بمكانه، فأرسل فرقة من جيشه قبضت على طومان باي وقيدته في الحديد وعادت به.

ولما علم أنصار طومان باي بنبأ القبض عليه تشتتوا في البلاد. وعندما دخل طومان باي على سليم صاح قائلاً: «الحمد لله الآن أستطيع القول بأننا ملكنا ملك مصر». واحتفظ طومان باي بشجاعته وهيبته ووقاره، وذكر لسليم أنه لولا ما جرت به المقادير بأن: «دولتنا زالت وأدبرت، ودولتكم جاءت وأقبلت. . . ما قدرت أنت ولا غيرك على أخذ بلادنا». وأعجب سليم بشجاعته ورد عليه قائلاً: «أنا ما جئت عليكم إلاّ بفتوى علماء الأعصار والأمصار، وأنا كنت متوجهاً إلى جهاد الرافضة والفجار، فلما بغى أميركم الغوري وجاء بالعساكر إلى حلب، واتفق مع الرافضة واختار أن يمشي إلى

مملكتي التي هي مورث آبائي وأجدادي. فلما تحققت تركت الرافضة ومشيت إليه». ثم استطرد قائلاً: «والله ما كان قصدي أذيتك، ونويت الرجوع من حلب، ولو أطعتني من الأول وجعلت السكة باسمي ما جئت لك ولا دست أرضك». ورد عليه طومان بـ بقوله: «الأنفس التي تربت في العز لا تقبل الذل، وهل سمعت أن الأسد يخضع للذئب؟ لا أنتم أفرس منا ولا أشجع منا، وليس في عسكرك من يقايسني في حومة الميدان..». وأعجب السلطان سليم بحجة طومان باي ومنطقه وتردد بعض الوقت في اتخاذ قراره النهائي بشأن طومان باي. وفي النهاية وافق سليم على إعدام طومان باي، وتم ذلك فعلاً في ٢٣ إبريل عند باب زويلة، ويقال بأن زميليه السابقين، خاير بك وجان بردى الغزالي، كانا مسؤولين إلى حد كبير عن تحريض سليم على قتله. وبذلك انتهى حكم دولة المماليك الجراكسة لمصر التي أصبحت خاضعة للحكم العثماني.

وعلى الرغم من أن سليم قضى خمسة أشهر أخرى في مصر، فإنه لم يقم بغزو إقليمي شامل لأقاليمه الجديدة التي دانت للسيطرة العثمانية. وفيما عدا زيارة قصيرة للإسكندرية قضى معظم الوقت الباقي في سرادق أقامه على جزيرة الروضة التي اتخذها مركزاً له لكي يستريح بعد الحملة الشاقة. ولم يتعقب المماليك في الدلتا وفي الصعيد لكي يقضي عليهم. وهكذا انهارت الدولة المملوكية، وفقدت مصر استقلالها وسيادتها. ويرجع انهيار الدولة المملوكية إلى عدة عوامل رئيسية، من أهمها وجود فارق كبير بين قوة الدولتين، المملوكية والعثمانية، في الناحية الحربية. فبينما استخدم العثمانيون الأسلحة النارية وبصفة خاصة سلاح المدفعية الذي أولاه السلطان سليم أعظم الاهتمام، استمر الجيش المملوكي في الاعتماد على نظام الفروسية الذي ساد في العصور الوسطى ولم يعمل المماليك على تطوير نظم التسليح أو التدريب، بل ظلت الأسلحة التقليدية ـ السيف والرمح ـ وسيلتهم في الحرب، وظل تكتيكهم الحربي مبنياً على الهجمات الخاطفة لسلاح الفرسان. وهكذا قضى هذا السلاح الجديد على قوة المماليك، ولقد اعترفوا بنكاية هذا

السلاح بهم اعترافاً صريحاً. فعندما قبض السلطان سليم على الأمير كرتباي الجركسي بعد موقعة الريدانية وسأله: أين فروسيتك وشجاعتك؟ رد قائلاً: باقية على حالها، فسأله عما فعله بالعساكر العثمانيين. فأجابه بأنه قتل من استطاع أن يقتل، وزادت شجاعة كرتباي حين أدرك الغدر في عين سليم وقال له: اسمع كلامي واصغ إليه حتى تعلم أنت وغيرك، أن منا فرسان المنايا والموت الأحمر وإذا لم تصدق فجرب، فأمر عسكرك أن يتركوا ضرب البندق فقط، وها أنت معك مئتا ألف من جميع الأجناس، وقف مكانك، وصف عسكرك ويخرج لك منا ثلاثة أنفار، أنا عبد الله والفارس الكرار السلطان طومان باي والأمير علان ـ مقدم القرانصة ـ وانظر بعينك كيف تفعل هذه الثلاثة، تبقى تعرف روحك إن كنت ملكاً أو يصلح لك أن تكون ملكاً، فإن الملك لا يصلح إلاّ لمن يكون من الأبطال المخبورين، كما كان عليه السلف الصالح».

ومن بين العوامل الأخرى التي عجلت بانهيار دولة المماليك كثرة الفتن والاضطرابات حول ولاية العرش مما أدى إلى عدم استقرار الحكم في أحرج الأوقات؛ وكره الرعايا لسلاطينهم من المماليك الذين ظلوا طبقة ارستقراطية حربية منعزلة عن رعاياهم. وكان من العوامل الرئيسية التي أدت إلى هزيمة المماليك وسقوط دولتهم، وقوع بعض الخيانات في صفوف المماليك من جانب خاير بك وجان بردى الغزالي. كما ذكر ابن إياس خيانات أخرى وقعت من الخواجة إبراهيم السمرقندي والخواجه يونس العادلي والعجمي الشنقجي نديم الغوري، وكان هؤلاء من أخصاء الغوري، إلاّ أنهم انضموا إلى جانب السلطان سليم في أعقاب هزيمة مرج دابق، واتضح بعد ذلك أنهم كاتبوه بأحوال السلطنة المملوكية، وعددوا له مساوىء الغوري ونواحي الضعف في نظام الحكم المملوكي. وفي أحرج اللحظات التي مر بها طومان باي تخلى عنه جانم السيفي كاشف الفيوم وانضم إلى سليم الذي صار يستشيره كما كان يستشير خاير بك وزميله. وقد يرى البعض بأن هذه الخيانات الأخيرة لا قيمة لها بعد أن ظهر عجز المماليك عن دفع العثمانيين،

وأن سلطنة المماليك كانت على وشك الانهيار؛ ولكن الواقع أنه لو لم تحدث هذه الخيانات لطال أمر النضال، وربما انتهى إلى عقد صلح بين الطرفين وبقاء طومان باي على عرش مصر، نظير الاعتراف الإسمي بالسيادة العثمانية. وكان لسوء الحالة الاقتصادية التي تعرضت لها مصر عقب تحول التجارة العالمية إلى طريق رأس الرجاء الصالح أثر كبير في انهيار الدولة المملوكية، وفقدت بذلك مورداً رئيسياً من موارد دخلها كانت تحصل عليه من المكوس التي كانت تفرضها على التجارة العابرة. وانعكس سوء الحالة الاقتصادية بصورة مباشرة على الإعداد للحملة التي قادها الغوري لملاقاة العثمانيين في مرج دابق، فلم تكن الأموال التي تحت تصرفه كافية لدفع نفقة الحرب الكاملة لجميع أفراد الجيش المملوكي مما أدى إلى تذمر بعض فئات الجند وبالتالي كان لهذا الوضع أخطر الأثر على تماسك القوات المملوكية في أحرج اللحظات.

وبعد إعدام طومان باي، اجتمع وزراء السلطان سليم في مدرسة السلطان الغوري وطالبوا كبار التجار والوراقين والبنائين والنجارين والمرخمين والمبلطين والحدادين وغيرهم من أرباب الحرف، وكتبوا أسماءهم وألزموهم بالسفر إلى القسطنطينية. وفي العاشر من سبتمبر عام ١٥١٧ بدأ سليم رحلة العودة إلى استانبول، وقضى أشهر الشتاء في دمشق. وعند خروجه من مصر أخذ معه «ألف جمل محملة من ذهب وفضة هذا خارجاً عما أخذه من التحف والسلاح والصيني والنحاس والخيول والبغال والجمال، وغير ذلك حتى نقل منها الرخام الفاخر وأخذ منها كل شيء حسن». كما أصدر السلطان سليم أمراً إلى الخليفة المتوكل وأولاد عمه خليل بالسفر إلى استانبول مع من قرر سفرهم من مصر. وفعلاً سافر الخليفة، وأسف الناس على خروجه من مصر وأخذوا يرددون: «قد انقطعت الخلافة من مصر وصارت باسطنبول».

وكان الخليفة المتوكل قد صحب قنصوه الغوري عند ذهابه إلى سورية لقتال سليم، إلاّ أنه قابل سليم بعد انتصاره في موقعة مرج دابق ورجع معه

إلى مصر وخطب له في القاهرة. وعندما اختير طومان باي خلفاً للغوري أثناء غياب المتوكل في دمشق، فوض المستمسك أبو المتوكل ـ الخليفة العباسي ـ الحكم إليه. وعندما عاد المتوكل إلى مصر رفض أن يقوم بدور الوسيط في عقد الصلح بين سليم وطومان باي وأناب عنه شخصاً آخر. وأثناء وجود سليم في مصر منح المتوكل بعض النفوذ إلاّ أنه استغله أسوأ استغلال ولذلك أرسله سليم إلى استانبول، واضطر سليم بعد ذلك إلى سجنه في أحد الحصون نتيجة لتصرفاته الماجنة. وظل كذلك إلى أن أفرج عنه السلطان سليمان وأعاده إلى مصر في عام ١٥٢٠ وعاش فيها حتى مات في عام ١٥٤٣. ولقد أجمعت معظم مصادر التاريخ على أن الخليفة المتوكل على الله تنازل عن الخلافة للسلطان سليم، وسلمه شاراتها، أي مخلفات الرسول: وهي البردة التي كان يلبسها الخلفاء العباسيون في بغداد، وبعض من شعر لحية النبي ﷺ، وسيف الخليفة عمر بن الخطاب. وعلى الرغم من ذلك فهل تنازل الخليفة المتوكل فعلاً للسلطان سليم الأول عن الخلافة؟

لقد استند أصحاب الرأي القائل بالتنازل إلى دليل مادي وهو أن السلطان سليم قد حمل إلى استانبول الآثار الخاصة بشعار الخلافة حيث لا تزال محفوظة في مسجد أبي أيوب. ولكن من الثابت أن حادثة التنازل لم تحدث فعلاً، ونستدل على ذلك أيضاً من كتابات المؤرخين المعاصرين مثل ابن إياس الذي لم يذكر شيئاً عن أمر الخلافة. وقد تكلم ابن إياس عن سفر الخليفة إلى استانبول وروى أخباره هناك في مناسبات كثيرة، وتحدث عن أخبار سليم، ولكنه في كل مرة يسمى المتوكل بالخليفة، ويسمى سليماً باسم السلطان ولم يشر ولو إشارة عابرة إلى تبدل أمر من أمور الخلافة. ومما يدحض فكرة التنازل عدم وجود أي وثيقة تاريخية تشير إلى وقوع ذلك الحدث الهام. فإن منشآت أحمد فريدون بك التي كتبت على شكل يوميات وسجلت فيها كل أفعال السلطان سليم منذ مغادرته العاصمة بغية فتح مصر حتى عودته بعد الفتح إلى عاصمة ملكه، لا تتضمن أي إشارة أو كلمة عن قضية الخلافة. وعندما تذكر هذه اليوميات الخليفة ـ بمناسبة حضوره مع قضاة المذاهب

الأربعة ـ تصفه بالعبارات التالية: «الخليفة المتوكل على الله مولانا محي الدين من آل العباس، الذي هو بقية الخلافة العباسية في المحروسة المصرية». كما لم يذكر «تاج التواريخ» وهو أقرب التواريخ العثمانية إلى عهد السلطان سليم شيئاً عن الخلافة. كما أن سليم لم يذكر شيئاً عن موضوع الخلافة في تلك الرسالة الطويلة التي بعث بها إلى ابنه سليمان، والتي وصف فيها مدى انتصاراته التي انتهت بفتح مصر. وكذلك لم يذكر سليمان في مراسلاته مع أبيه سليم لقب الخلافة، ولا أي لقب آخر يتصل به، كما لا نجد في رسائله إلى كبار الموظفين بعد اعتلائه العرش، أن أباه كان خليفة بالمعنى الإسلامي القديم، وإنما أشار إليه باعتباره سلطاناً فحسب، فيقول السلطان، الخاقان، خادم الحرمين، وغيرها من الألقاب.

والحقيقة أن السلطان سليماً لم يهتم بلقب الخليفة لأنه أصبح شائع الاستعمال مبتذلاً، ولم يعد يتضمن انحدار صاحبه من الدوحة النبوية أو حتى من قريش، إذ أضحى ملوك المسلمين يعتبرون أنفسهم خلفاء الله في أرضه. ولم يعد لهذا اللقب شيء من مظاهر التقديس والاحترام التي كانت له في العصور الوسطى، فقد عين منافسه الشاه إسماعيل الصفوي خصياً من أتباعه أميراً على بغداد بعد استيلائه عليها عام ١٥٠٨ وأسند إليه منصب الخلافة ولقبه «خليفة الخلفاء»، وهذا يدل على مدى ما أصاب هذا اللقب من هوان وانحدار. ويبدو أن السلطان سليم قد تصور أنه مما يسيء إلى سمعته أن يرث لقب خليفة عن مثل خليفة القاهرة أيام المماليك والذي فقدت الخلافة القديمة مع أسرته كل ما كان لها من هيبة ونفوذ.

والواضح بعد عرض هذه الأدلة أنه لم يحدث تنازل عن الخلافة في القاهرة أو في القسطنطينية. وقد حذا متأخرو السلاطين العثمانيين حذو من سبقهم من السلاطين، فلم يهتموا بألقاب «الخليفة والإمام وأمير المؤمنين». ومع أن السلطان كان، على غرار إمبراطور المغول في الهند، أعظم حكام السنّة والمدافع عنها ضد شاه الفرس، فلم تقم أية محاولة ـ حتى أواخر القرن

الثامن عشر - ترمي إلى اعتباره خليفة بالمعنى الذي عرف به خلفاء النبي محمد المباشرين. فالعلامة سيد مرتضى الزبيدي (١٧٣٢ - ١٧٩١)، الذي وضع شرحه لكتاب الغزالي «إحياء علوم الدين» في أواخر القرن الثامن عشر، لم يكن يشك قط، وإن ساوره شيء من الأسف، في أن الخلافة قد زالت من الوجود. وظل الحال كذلك حتى اختلقت أسطورة التنازل في أواخر القرن الثامن عشر نتيجة لتطور ظروف الدولة السياسية، فالتمسك بالخلافة يعطي العثمانيين الحق في فرض سلطتهم الروحية على جميع المسلمين بما فيهم الداخلين تحت سيطرة دولة مسيحية. وأول وثيقة رسمية تطلق على السلطان العثماني لقب خليفة هي معاهدة كوتشك قينارجى Kuchük Kaynarja عام ١٧٧٤ بين روسيا والدولة العثمانية حيث نصت على وضع مسلمي بلاد القرم - التي استولت عليها روسيا - تحت النفوذ الروحي للسلطان العثماني. على أن اتخاذ السلاطين العثمانيين لقب الخلافة بالمعنى القديم - الذي يقصد به السيطرة على كافة المسلمين - لم يظهر جدياً إلّا على عهد السلطان عبد العزيز في الستينات والسبعينات من القرن التاسع عشر. ولكن عندما وضع الدستور، كانت هذه الفكرة قد كسبت رواجاً كافياً لإدخالها فيه، فنص على «أن جلالة السلطان بوصفه خليفة أعلى هو حامي الدين الإسلامي».

وفي عهد السلطان عبد الحميد الثاني دعمت فكرة الخلافة على نطاق واسع. وكان الغرض من ذلك استخدامها كوسيلة سياسية لكبح جماح الدول الأوروبية التي كانت تحكم رعايا مسلمين من الروس في القوقاز والتركستان، ومن الفرنسيين في شمال أفريقيا، ومن البريطانيين في الهند. كما كان الغرض من ذلك أيضاً، تعزيز الشعور بالولاء لدى الشعوب الإسلامية التي كان ولاؤها عرضة للتزعزع من جراء صبغ القوانين بالصبغة العلمانية وانتشار الأفكار الليبرالية أو عدوى القومية. لقد كان للسلطنة، بالنسبة للأتراك، طابع قومي، ولم تكن قد انقطعت بعد الصلة الحقيقية بين السلطان وشعبه، كما سيحدث في أواخر أيام الإمبراطورية. فلم تدع الحاجة، إذن، إلى حثهم على الولاء بقدر ما دعت إلى حث سواهم من الرعايا المسلمين، كالألبانيين

والأكراد، وبنوع خاص، العرب. فقد كان العرب أكبر الجماعات الإسلامية في الإمبراطورية وأكثرها قدرة على كسب التأييد للسلطان الخليفة في آسيا وأفريقيا، وذلك لانتشار اللغة العربية بين أبناء الأمة حيث وجدوا. وإذا كانوا أيضاً مفتاح أفريقيا بوجه خاص، فقد كان يرجى ـ عن طريقهم ـ مقاومة امتداد النفوذ الأوروبي إلى الأقاليم الأفريقية، بل ربما الاستيلاء على أراض جديدة حيثما كان الإسلام آخذاً في الانتشار.

وعلى هذا اعتمدت الدعوة إلى «الوحدة الإسلامية» على اللغة العربية، واستعانت لتحقيق فكرتها برعايا من أصل عربي، فكان أحمد فارس الشدياق (١٨٠٤ ـ ١٨٨٧) أول من استخدموا لهذه الغاية، وذلك في عهد السلطان عبد العزيز. ثم جمع السلطان بعد الحميد عدداً من نظراء الشدياق، وعدداً من المشايخ العرب، معظمهم من أتباع الطرق الصوفية، تنافسوا في تمجيد دعوته واكتساب رضاه. فكان منهم الشيخ أحمد ظافر المكي، وهو من أتباع الطريقة الشاذلية، والشيخ فضل آل علوي من أهل حضرموت، والشيخ أبو الهدى الصيادي من أتباع الطريقة الرفاعية، ومن أشدهم تأثيراً[1]. وكان الشيخ الصيادي يقول بأن الخلافة ضرورة إيمانية، انتقلت شرعياً من أبي بكر إلى العثمانيين، وبأن الخليفة هو ظل الله على الأرض ومنفذ أحكامه؛ وبأن من واجب جميع المسلمين أن يطيعوه وأن يكونوا من الشاكرين إذا أصاب ومن الصابرين إذا أخطأ؛ وبأن عليهم، حتى إذا ما أمرهم بمخالفة شرائع الله، أن

(١) كان أبو الهدى الصيادي عربياً من ولاية حلب، ينتمي إلى عائلة اشتهرت محلياً بتصوفها طيلة جيلين على الأقل. وقد أكسبته شخصيته القوية شهرة واسعة، فسافر أولاً إلى بغداد، ثم إلى استانبول، حيث تمكن من التأثير شخصياً على السلطان عد الحميد، لاشتهاره بقوى خارقة من جهة، ولحنكته وإدراكه السياسي من جهة أخرى. فلعب دوراً كبيراً في سياسة عبد الحميد الدينية، وألف كتباً عديدة نثراً وشعراً، ترددت فيها الأفكار الآتية: تمجيد الطريقة الرفاعية وتمجيد أجداده؛ شرح التفسير الصوفي والدفاع عنه ضد محاولات الوهابية والحركات المماثلة الداعية إلى السير عكس مجرى التطور بالعودة إلى نقاوة الإسلام البدائي كما تخيلوها؛ الدفاع عن حق السلطان في الخلافة ودعوة جميع المسلمين للالتفاف حول عرشه.

يلجأوا، قبل عصيانه، إلى النصيحة والدعاء، واثقين بأن الله أقوى منهم على تغييره.

ومن خلال هذا العرض للظروف التي مرت بها المنطقة العربية، يستطيع الدارس تفهم الدوافع الحقيقية التي أدت إلى الفتح العثماني لسورية ومصر. ولقد قام كثير من المؤرخين بمناقشة هذه الدوافع، ولكن يمكن الأخذ هنا برأي الأستاذ هولت P. M. Holt وهو أن مجريات الأحداث فرضت على السلطان سليم الأول غزو مصر أكثر مما فرضت عليه بأن يعمد إلى التخطيط لها كخطوة في بناء الإمبراطورية. ويدعم ذلك الرأي ما ذهب إليه المؤرخ «أرنولد توينبي» في دراسته حول التوسعات العثمانية في عهد سليم الأول من الميدان الأوروبي إلى الشرق. فهو يرجع دوافع الفتح العثماني للشرق العربي إلى ظهور قوة الصفويين على عهد الشاه إسماعيل الصفوي، وانبعاث حركات ثورية خطيرة في العالم الإيراني، وقد اعتبر «توينبي» الدولة العثمانية جزءاً من ذلك العالم. وهكذا يقرر «توينبي» بأن سياسة الدولة الصفوية في إيران - خلال المحاولة التي قام بها الصفويون لبسط المذهب الشيعي في العراق وآسيا الصغرى - هي التي دفعت الدولة العثمانية إلى الخروج إلى الشرق العربي لحماية آسيا الصغرى خاصة والعالم السني بصفة عامة. وهكذا لا يعتقد «توينبي» في وجود سياسة أو اتجاه عثماني قائم بذاته نحو الشرق العربي في سورية ومصر. ويرى فريق آخر من المؤرخين بأن خروج العثمانيين إلى هذه المناطق كان هدفه حماية الشرق الأدنى الإسلامي من الخطر البرتغالي. ويعتمد هؤلاء في الأخذ بهذا الرأي على الاهتمام الذي أبداه سليم نحو طريق البحر الأحمر التجاري والطرق البحرية التي تربط بين الشواطىء العربية وشواطىء الهند والشرق الأقصى، وقيامه في عام ١٥١٩ بتجهيز أسطول غايته بلاد الهند لمحاربة البرتغاليين. كما واصل السلطان سليمان القانوني - في الحقيقة - سياسة والده، وبذل جهوداً كبيرة لانتزاع السيطرة من البرتغاليين في بحار الهند وخصوصاً عندما جاءته بعثات من ملوك الهند تطلب منه المساعدة ضد البرتغاليين الغزاة. ويعتقد فريق ثالث من المؤرخين بأن الدولة العثمانية كانت

قد بلغت مرحلة التشبع في فتوحاتها الغربية بنهاية القرن الخامس عشر، وأنه كان عليها في أوائل القرن السادس عشر البحث عن ميادين جديدة للنشاط والتوسع. ولا يرى فريق آخر من المؤرخين ما يمنع من أن تكون هذه العوامل جميعها مسؤولة مسؤولية مشتركة عن الاتجاه الشرقي للدولة العثمانية.

٢ ـ الفتح العثماني للعراق

استمرت الفتوحات العثمانية للأراضي العربية بعد وفاة السلطان سليم الأول في عام ١٥٢٠، ويرجع الفضل في ذلك إلى ابنه السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠ ـ ١٥٦٦) الذي بلغت الإمبراطورية في عهده أوج عظمتها. واستطاع أن يضم بقية أجزاء الهلال الخصيب تحت حكمه، وكان السلطان سليم الأول قد استولى بعد انتصاره على الشاه إسماعيل الصفوي في موقعة چالديران عام ١٥١٤ على مناطق الأكراد في شمالي العراق وعلى مدينة الموصل الهامة. وبقي وسط جنوب العراق بمدنه الهامة مثل بغداد والبصرة في يد الصفويين حتى وفاة الشاه إسماعيل عام ١٥٢٤. ووضعت إدارة بغداد تحت إشراف واحد من القزل باش الذي عينه الشاه في ذلك الوقت، بينما كان يحكم ميناء البصرة البعيد رؤساء القبائل العربية.

وبعد وفاة الشاه إسماعيل، خلفه ابنه طهماسب وهو طفل عمره عشر سنوات. وكان اعتلاء هذا الطفل للعرش يعتبر تهديداً خطيراً لكيان الدولة الصفوية، إذا استعاد زعماء قبائل القزل باش في إيران قوتهم التي سعى الشاه إسماعيل إلى القضاء عليها خلال السنوات الأخيرة من حكمه. وأصبح طهماسب ـ خلال العشر سنوات الأولى من حكمه ـ ألعوبة في أيديهم، وتلقى طهماسب خطاب تهديد من السلطان سليمان وظهر في الأفق أن غزواً عثمانياً وشيك الوقوع. إذ أن موقعة چالديران لم تقض على قوة الصفويين ولم ينتج عنها اتفاق نهائي بين الصفويين والعثمانيين. ولكن تأخر هذا الغزو لمدة عشر

شكل رقم (٣)

الإمبراطورية العثمانية في عهد السلطان سليمان القانوني

سنوات استطاع سليمان خلالها أن يهزم ملك المجر في موقعة موهاكس وأن يخضع وادي الدانوب الأوسط للسيطرة العثمانية، وأن يقود جيشه في عام ١٥٢٩ إلى أسوار مدينة ڤيينا التي فشل في الاستيلاء عليها.

واغتنم أحد الطامعين في حكم بغداد ويدعى ذا الفقار خان، رئيس قبيلة الموصللو الكردية وحاكم الكلهر (أطراف لورستان والبختيارية)، فرصة وفاة الشاه إسماعيل وزحف على بغداد وقتل حاكمها إبراهيم سلطان (١٥٠٨ ـ ١٥٢٤) واحتلها وأعلن ولاءه للسلطان سليمان وطلب منه الحماية. وقد جهز طهماسب حملة كبرى في عام ١٥٣٠ لاسترداد بغداد لكنه فشل بعد حصار طويل. لهذا اتصل سراً بإخوة ذي الفقار ولعبت الخيانة دورها، فاغتيل ذو الفقار واقتحمت جيوش طهماسب بغداد وعين محمد خان والياً عليها. ورغم ذلك لم يثر السلطان سليمان ولم يعلن الحرب على طهماسب إلاّ في عام ١٥٣٤. وكانت الأهداف الحقيقية للحرب في عام ١٥٣٤ شبيهة كل الشبه بالأهداف التي أدت إلى قيام سليم الأول بغزو إيران قبل ذلك بعشرين عاماً. فبينما سيطرت قبائل القزل باش على طهماسب لم تشكل فارس تهديداً عسكرياً خطيراً على العثمانيين، لكن طهماسب بلغ في عام ١٥٣٣ السن التي تؤهله لتقلد منصب الشاه. ويبدو أن حملة سليمان ضد الصفويين قصد بها الحرب الوقائية ليمنع انتعاش ملكية عسكرية قوية في فارس.

وفي إبريل عام ١٥٣٤ غادرت القوات العثمانية مركزها في حلب بقيادة الصدر الأعظم الداماد إبراهيم باشا، وعبرت الفرات وتقدمت عبر كردستان إلى آذربيجان وزحف إبراهيم باشا على تبريز واستولى عليها ومكث فيها إلى أن لحق به السلطان في سبتمبر حيث بدأت المرحلة الثانية من الحملة، فتقدم الجيش العثماني عبر شمال غربي فارس دون أن يلقي مقاومة من جانب الصفويين ثم مر بطريق همدان ووصل إلى سهل العراق. واستطاعت قوات سليمان أن تمنع أي مدد ممكن عن بغداد. ولما رأى حاكم المدينة القزل باش

أن الشاه قد تخلى عنه ولم يرسل له مدداً فر إلى فارس ودخل العثمانيون بغداد بدون قتال، وقضى سليمان الشتاء في عاصمة العباسيين وغادرها في الربيع عائداً مرة أخرى عن طريق تبريز إلى استانبول، وعين سليمان باشا المجري، والي ديار بكر السابق، والياً على بغداد.

وبذلك أتمت حملة سليمان امتداد الحكم العثماني على الأجزاء الشمالية والوسطى من العراق. أما في الجنوب فكان ميناء البصرة يخضع لحكم شيخ عربي يدعى راشد بن مغامس، له الخطبة وتضرب السكة باسمه لكنه يدفع إتاوة سنوية لمن يحكم بغداد. وقد خضع للشاه الصفوي عام ١٥٠٨ وكذلك خضع للفاتح الجديد السلطان سليمان، فأرسل ابنه مانع إلى سليمان في عام ١٥٣٨ - ١٥٣٩ ليعلن خضوعه للسيادة العثمانية. وقد ثبته سليمان في منصبه كممثل للسلطان لكنه لم يبق في هذا المنصب طويلاً. فقد تمرد راشد وأيد ثورة القبائل على السلطان، وفي عام ١٥٤٦ - ١٥٤٧ تلقى إياس باشا - ثاني حكام بغداد - أمراً بأن يقود حملة ضد راشد. وتداعت قوة راشد وفر إلى الحسا، وضمت البصرة والمناطق المحيطة بها إلى الإمبراطورية العثمانية كولاية عثمانية وأصبح إياس أول والٍ عثماني على البصرة. وبالاستيلاء على هذه المدينة وصل العثمانيون إلى رأس الخليج العربي حيث جابهوا قوة البرتغال البحرية.

وكان من الصعب السيطرة على البصرة وتثبيت النفوذ العثماني فيها، فإلى جانب بعدها كانت معرضة للجهمات الفارسية، وأكثر من ذلك لهجمات قبائل البدو العرب. وفي عام ١٥٤٩، أي بعد ثلاث سنوات فقط من الاستيلاء على البصرة، أرسلت حملة ضد آل عليان تمكنت من هزيمتهم بعد حرب دامية. وإلى الجنوب من البصرة، على الساحل الشمالي الغربي للخليج، توجد الأحساء (الحسا) وهي وإن كانت ولاية في الإمبراطورية العثمانية من الناحية الرسمية، إلاّ أنها كانت ولاية عربية تدفع الجزية سنوياً وتخضع لحكام مستقلين. ويوجد إقليم آخر على الحدود هو إقليم شهر الزور

(كردستان) ويقع في الجبال الكردية الشمالية على الحدود الصفوية العثمانية. ومع أن حاكم شهر الزور قد خضع لسليمان أثناء الغزو العثماني لبغداد إلاّ أن السيطرة العثمانية لم تتأكد لفترة طويلة في هذه المناطق. ويرجع ذلك إلى أن السلاطين العثمانيين اتبعوا سياسة الاعتراف بحكم العصبيات المحلية. وكان إقليم كردستان مليئاً بالإمارات والعشائر الكردية السنّية التي وقفت في وجه الغزو الفارسي وشدت أزر العثمانيين خلال حروبهم ضد الفرس. وعلى رأس هذه الإمارات: الإمارة الصورانية والبهدينانية والبابانية فأبقوا هؤلاء الأمراء على إماراتهم، وكانت لا تزال إمارات صغيرة. ولكن هذا النظام تطور إلى استبداد هؤلاء بالسلطة حتى لم يعد للولاة أية قدرة على إدارة الأمور هناك فترك العثمانيون أمر كردستان لأمرائه تحت إشراف ولاة بغداد. وكانت كركوك مقر هذه الإيالة، ولكنها لم تلبث أن فقدت مكانتها بسبب نمو الأسرة البابانية في نهاية القرن الثامن عشر وسيطرتها على كردستان كله تقريباً وعلى كركوك أيضاً.

وعلى أية حال، لم يقضِ الفتح العثماني للعراق نهائياً على النزاع الصفوي العثماني، بل ظل كل من الصفويين والعثمانيين يحتربون ويتنافسون من أجل السيطرة والسيادة على العراق، وأصبح الصراع بين القوتين ظاهرة سائدة في القرن السادس عشر. وسعى الصفويون كثيراً لاسترداد العراق من العثمانيين ونجحوا في الاستيلاء على بغداد في عام ١٦٠٢، إلاّ أن ذلك لم يستمر طويلاً. فأعاد السلطان مراد الرابع (١٦٣٢ - ١٦٤٠) فتح العراق مرة أخرى في عام ١٦٣٨، وبعد ذلك بقي العراق تحت الحكم العثماني حتى الحرب العالمية الأولى.

٣ ـ الفتح العثماني للحجاز واليمن

ورث السلاطين العثمانيون من أسلافهم المماليك مهمة حماية البحر الأحمر ومداخله ضد البرتغاليين. وكان لقرب هذه المناطق بالنسبة لمصر أثر في دفع حكام مصر، سواء المماليك أو العثمانيين، إلى السيطرة على الساحل الغربي المواجه للبحر الأحمر. وقد أقام البرتغاليون ـ في خلال سنوات قليلة من ظهورهم في المحيط الهندي ـ مراكز لهم على كل من الساحل الشرقي لأفريقيا والساحل الغربي للهند وذلك على حساب التجار العرب الذين اشتغلوا بنجاح في تجارة هذه المناطق. وقد تطلبت سياسة البرتغال الاحتكارية في المحيط الهندي ـ كما سبق الإشارة إلى ذلك ـ الاستيلاء على الجزر العامة في المحيط، وتم ذلك فعلاً فيما بين عامي ١٥٠٦ و١٥١٥. ويرى بعض المؤرخين أن وصول البرتغاليين إلى المحيط الهندي يعتبر من أقوى العوامل جميعاً في تفسير الفتح العثماني للحجاز واليمن والعراق. فلقد أدى التهديد البرتغالي للبحر الأحمر إلى تعاون بين العثمانيين وقنصوه الغوري قبيل الغزو العثماني لسورية ومصر تقريباً. فبعد معركة ديو Diu عام ١٥٠٩ طلب الغوري من السلطان بايزيد الثاني مساعدته في إعادة بناء أسطول جديد، ووافق بايزيد على إرسال المواد الضرورية لبناء ثلاثين مركباً حربياً وبعض المعدات الحربية. وفي عام ١٥١١، وصل جزء من هذه الشحنة إلى مصر وذلك بعد أن استولى رئيس فرسان القديس يوحنا في رودس على الجزء الأكبر منها. ومن ذلك يتضح أن سليم الأول أصبح يقع على عاتقه ـ بعد الإطاحة بسلطنة المماليك ـ جعل مصر حصناً لإمبراطوريته المتوسعة ضد البرتغاليين.

ولقد اشتد خطر البرتغاليين في منطقة الخليج العربي واستطاع قنصوه الغوري ـ بعد الحصول على المساعدات الحربية من العثمانيين ـ أن يرسل في عام ١٥١٥ حملة بحرية عرفت باسم «حملة الهند» لإعادة فتح طريق الهند وانجاد أمير جوجارات السلطان أبي الفتح محمد بن محمد، وعين الرئيس سلمان العثماني (الذي اشتهر أيضاً باسم سلمان الرومي) قائداً للأسطول على أن يتولى قيادة الحملة الأمير حسين الكردي نائب جدة عند وصولها إلى هناك. ولكن لم يقدر لهذه الحملة الوصول إلى هدفها النهائي في الهند، إذ أجبرتها الظروف التي واجهتها أمام السواحل اليمنية ـ بالإضافة إلى بعض الظروف الأخرى ـ على التوقف عند عدن. ومن ثم عمل المماليك على إقامة القواعد البحرية على السواحل اليمنية وخاصة في عدن، وذلك لغلق البحر الأحمر أمام البرتغاليين، ولاتخاذ هذا الميناء الهام قاعدة لنشاطهم البحري في المحيط الهندي وفي الهند، وكان سلطان اليمن عامر بن عبد الوهاب قد وافق على أن يقيم الغوري قواعد بحرية على السواحل اليمنية وذلك عندما استنجد بالمماليك بعد هجوم ألبوكيرك على عدن عام ١٥١٣. وعندما فشل الهجوم المذكور دون أية مساعدة خارجية، وتأخر وصول الأسطول المصري إلى اليمن، تراجع السلطان عامر عن الوفاء بوعده، فأدى هذا إلى قيام الأمير حسين الكردي بمهاجمة السواحل اليمنية بالقوة.

ولقد ساد اليمن في ذلك الوقت صراع بين أسرة بني طاهر الشافعية، التي عاشت في اليمن وعدن قرابة قرن من عام ١٤٣٨ إلى عام ١٥٣٨، وطائفة الإمامية الزيدية الشيعية، واستنجد الزيديون بالمماليك عندما اشتدت وطأة عامر بن عبد الوهاب سلطان بني طاهر ورحب سلطان مصر بهذه الفرصة لكي ينتقم من عامر بن عبد الوهاب الذي رفض السماح لهم بالنزول إلى اليمن. وقد احتلت القوات المملوكية زبيد وتعز وصنعاء لكنها لم تتمكن من احتلال عدن، التي استبسلت في الدفاع عن نفسها، واعتمدت في ذلك أيضاً على حصانتها الطبيعية. وكان لهذا الفشل أثر في مشروعات مصر في المحيط الهندي، فترك حسين الكردي قواته في زبيد بقيادة برسباي وعاد إلى جدة

لحماية مدخل البحر الأحمر وتركيز الدفاع بها بدلا من عدن. وبينما كان الكردي يعمل على القضاء على التفوق البرتغالي الساحق في الخليج العربي انهارت سلطنة المماليك في مصر وخضعت مصر لسيطرة السلطان سليم الأول. وبخضوع مصر للعثمانيين خضعت الحجاز تلقائياً لأنها كانت تتبع مصر تبعية تلقائية كذلك. وترجع تلك التبعية إلى فترات سابقة عندما قبل أشراف مكة ذكر اسم السلطان المملوكي في الخطبة ونقش اسمه على السكة ولم يتعد النفوذ المصري ذلك. ونجمل فيما يلي العوامل التي أدت إلى سيادة مصر على الحجاز.

أولاً: كان الحجاز ـ من الناحية الاستراتيجية ـ منطقة حيوية بالنسبة لمصر من الناحيتين الدفاعية والهجومية.

ثانياً: كانت مصر مركزاً لقوافل الحج التي تكفلت الحكومة المصرية بحراستها.

ثالثاً: إرسال كسوة الكعبة بالإضافة إلى وجود الأوقاف المحبوسة على فقراء مكة والمدينة وعلى الحرمين الشريفين.

ولقد احتفظ المماليك بلقب «خادم الحرمين الشريفين» إلا أن السيادة المملوكية بدأت تضعف في أواخر أيام سلطنة المماليك.

وأثناء وجود سليم الأول في مصر استقبل أبا نمي بن الشريف بركات الثاني بن محمد ـ شريف مكة الذي جاء ليعلن خضوع وطاعة والده مثلما كان يخضع سابقاً للسلطان المملوكي ـ فأقره سليم في شرافته وحرضه على قتل حاكم جدة المملوكي. وأبقى سليم على نظام الشرافة كما كان من قبل مع إنشاء صنجقية عثمانية في جدة أطلق عليها العثمانيون اسم ولاية الحبش، وعين عليها حاكماً عثمانياً يدعى حسين الرومي وكان مرتبطاً بوالي مصر خاير بك. وهكذا ظهر العثمانيون في البحر الأحمر وأخذوا يعملون على إنقاذ هذا البحر من الخطر البرتغالي الزاحف من المحيط الهندي. ولم يكن هدف السياسة العثمانية في البحر الأحمر قائماً ـ كما يرى بعض المؤرخين المحدثين ـ

على أساس إحياء تجارة الشرق في البحر الأحمر ومصر.

أما بالنسبة لليمن، فلقد استمر المماليك في زبيد تحت قيادة الأمير برسباي، وشغلوا في حروب داخلية مع الطاهريين. وبعد مقتل برسباي في اليمن تولى أحد الأمراء المماليك وهو الأمير اسكندر الشركسي أمر الحملة في اليمن. وشاع الاضطراب في صفوف المماليك عندما علموا بسقوط دولتهم في مصر، ولكن الأمير اسكندر الشركسي رأى أنه لا مفر من الاعتراف بالسيادة العثمانية حتى يقوي جانب الحملة في اليمن، وحتى يقضي على الخلافات التي ثارت بين صفوف جيشه. واعترف السلطان سليم الأول بدوره بالأمر الواقع في اليمن، وأرسل أمره إلى حسين الشركسي بتثبيته في الحكم، وإقامة الخطبة له، وبضرب السكة باسمه، فامتثل اسكندر لهذه الأوامر. ورغم ذلك فقد ظل نفوذ العثمانيين في اليمن إسمياً ضعيفاً، كما ظلت خطواتهم لتدعيم نفوذهم هناك تتسم بالضعف حتى عام ١٥٣٨. وكان سبب تأخير إرسال حملة عثمانية كبيرة إلى اليمن حتى ذلك التاريخ يرجع في الواقع إلى اتساع الإمبراطورية العثمانية، وإلى انشغال العثمانيين في جهات حربية متعددة. وفي الحقيقة فوجىء البرتغاليون بوصول النفوذ العثماني إلى البحر الأحمر، ولكن لم يؤدِ ذلك إلى إيقاف نشاطهم أو إلى تغيير خططهم. ففي أوائل عام ١٥٢٠ وصلت حملة برتغالية بحرية إلى مدخل البحر الأحمر لمهاجمة جدة وإنزال أول بعثة دبلوماسية برتغالية إلى السواحل الحبشية. ولما فشلت هذه الحملة، توقف البرتغاليون مؤقتاً عن مهاجمة جدة، وركزوا جهودهم على تنسيق التعاون بينهم وبين الأحباش.

وقد أدى وجود تحالف مباشر بين البرتغال والحبشة إلى زيادة الخطر البرتغالي في البحر الأحمر، فنجاح البرتغاليين في إيجاد حليف في داخل هذا البحر، كان يعني تطويق العالم العربي من ناحية الجنوب، كما كان يعني تهديد الحرمين الشريفين تهديداً مباشراً. وعلى أية حال، كان التحالف البرتغالي ـ الحبشي يحمل بين طياته منذ البداية عوامل ضعفه وانهياره، وذلك بسبب

اختلاف وجهتي نظر الطرفين في حقيقة هذا التحالف وفي الغرض منه. وفي هذه الأثناء قام البرتغاليون بمحاولات متعددة للسيطرة على عدن إلى أن فرضوا عليها في فبراير عام ١٥٣٠ معاهدة اعترفت عدن بمقتضاها بسيادة البرتغاليين عليها، وبدفع الجزية السنوية إليهم. على أن هذه المعاهدة لم تستمر طويلاً، إذ قام حاكم عدن بالكتابة إلى السلطان سليمان القانوني يخبره بالدخول في طاعته، وذلك حتى يقوي من جانبه إذا عاد البرتغاليون إلى مهاجمة عدن. وبذلك تقربت عدن إلى العثمانيين حتى سقطت في أيديهم عام ١٥٣٨. وهكذا يتبين أن تأخر العثمانيين في القيام بعمل إيجابي فعّال في هذه المناطق كان عاملاً هاماً من عوامل نجاح البرتغاليين هناك، كما كان عاملاً، هاماً أيضاً في تعقيد الموقف أمام العثمانيين عندما أتموا حملتهم البحرية القوية في عام ١٥٣٨.

وفي أوائل عام ١٥٢٠ بدأ العثمانيون في تنفيذ جزء من خطتهم العامة في البحر الأحمر بمد نفوذهم المباشر إلى اليمن، فقد أصدر خاير بك أمره إلى حسين الرومي والي جدة بأن يضم إليه ولاية السواحل اليمنية. ولكن اسكندر الشركسي رفض السماح له بدخول اليمن مما اضطر حسين الرومي إلى العودة إلى جدة. وفي ذلك الوقت غادر سليمان الريس مصر إلى جدة وحرض الرومي على استئناف حملته إلى اليمن. وقد رفض المماليك ثانية تسليم الحكم لحسين الرومي، واستعدوا لمقاومة سليمان الريس الذي كان قد نزل إلى الساحل وبدأ في الزحف إلى زبيد، وتمكن حسين الرومي من دخول زبيد في عام ١٥٢٣. ولكن وقع خلاف بين حسين الرومي وسليمان الريس الذي هرب إلى مصر وحرض واليها والصدر الأعظم إبراهيم باشا ـ الذي كان موجوداً في مصر حينئذٍ لتنظيم شؤونها ـ على إرسال حملة تحت قيادته لاستعادة النفوذ لعثماني في اليمن. ووصلت هذه الحملة البحرية إلى جدة في يوليو عام ١٥٢٦، ثم واصلت سيرها إلى السواحل اليمنية، واستطاع سلمان بحول اليمن في عام ١٥٢٧ لكنه قتل في العام التالي. وبذلك فـ[illegible] الحملة البحرية الأولى التي أرسلها العثمانيون إلى جنوب البحر الأحمر وإلى الهند.

فلم تنجح الحملة في فرض النفوذ العثماني الفعلي في اليمن، بل لم تؤدِ إلاّ إلى زيادة المنازعات بين الأمراء هناك، وإن كان هذا لا ينفي أن الحملة قد نجحت نسبياً في القضاء على بعض العناصر القوية في اليمن مما مهد السبيل إلى حد كبير أمام سليمان باشا الخادم فيما بعد.

لم تقف جهود العثمانيين في البحر الأحمر عند هذا الحد، فلقد شكل تزايد الخطر البرتغالي في هذا البحر والمياه الهندية تهديداً مباشراً للنفوذ العثماني، كما اضطربت الأحوال في الأجزاء العربية الخاضعة للبرتغاليين. فقام السلطان سليمان القانوني بمحاولة أخيرة لطرد الدخلاء من المحيط الهندي، لأنه أدرك أخيراً فداحة الأضرار الناجمة عن إبعاد العرب عن أسواق التجارة في الشرق. وفتح باب المفاوضات مع الزامورين بقاليقوط ومع ملك كامباي المسلم، وهما العاهلان الهنديان اللذان تأثرت مصالحهما بسبب عدوان البرتغاليين، وتمكن من عقد اتفاق يقضي بالعمل المشترك ضد الأعداء. وما أن عقدت المعاهدة حتى أصدر السلطان مرسوماً إلى واليه على مصر ـ سليمان باشا الخادم ـ بإعداد حملة بحرية ثانية في دار الصناعة في السويس في عام ١٥٣١، وأرسل له المهمات والمواد اللازمة لبناء ثمانين سفينة. وجاء في المرسوم السلطاني: «عليك يا بيك البكوات (بكلر بك) بمصر سليمان باشا، أن تقوم فور تسلمك أوامرنا هذه بتجهيز حقيبتك وحاجاتك وإعداد العدة بالسويس للجهاد في سبيل الله، حتى إذا تهيأ لك إعداد أسطول وتزويده بالعتاد والميرة والذخيرة وجمع جيش كافٍ، فعليك أن تخرج إلى الهند وتستولي وتحافظ على تلك الأجزاء، فإنك إذا قطعت الطريق وحاصرت السبيل المؤدية إلى مكة والمدينة تجنبت سوء ما فعل البرتغاليون وأزلت رايتهم من البحر».

وقبل أن يتم بناء الأسطول، صحب سليمان باشا الخادم الحملة العثمانية على العراق، وظل بعيداً عن مصر لمدة عامين حتى عين والياً عليها للمرة الثانية لكي يتم مهمة بناء السفن ويتولى قيادة الحملة البحرية إلى اليمن والهند. وفي نفس الوقت ازداد اهتمام السلطان سليمان القانوني بإرسال حملة

بحرية كبيرة إلى الهند لأنه كان محط أنظار أمراء الهند الذين تعرضوا لهجوم البرتغاليين. ففي عام ١٥٣٧ تمكن البرتغاليون من الاستيلاء على ميناء ديو، وأرسل بهادور شاه - حاكم جوجارات - يطلب المساعدة من السلطان العثماني. وعلم السلطان بعد ذلك أن البرتغاليين قتلوا بهادور شاه عندما علموا بأمر اتصاله بالسلطان العثماني. ومن ناحية أخرى علم السلطان بأن البرتغاليين على اتصال بأعدائه الفرس، يؤازرونهم ويمدونهم بالمعونات الحربية، ويرسلون إليهم الخبراء لتدريبهم على صناعة الأسلحة الحديثة وطرق استعمالها. ولقد أوغر كل ذلك صدر السلطان العثماني وجعله يتعجل الانتقام منهم، ويعمل على أن يكون البحر الأحمر بحيرة عثمانية، وبالتالي يحاول بسط السيطرة العثمانية على سواحل الهند. ولذلك وقع اختياره على سليمان باشا والي مصر ليقوم بتحقيق هذا الهدف، وطلب منه الإسراع في إتمام إعداد الأسطول الذي سبق أن أمره ببنائه في السويس منذ عام ١٥٣١.

عكف سليمان باشا على إعداد الحملة، واتخذ الخطوات اللازمة لتدعيم السيطرة العثمانية على سواحل البحر الأحمر والاتصال بالحكام العرب على طول الساحل اليمني وخصوصاً في عدن والشحر للدخول في طاعة السلطان العثماني. وفي ٢٨ يونيو ١٥٣٨ غادرت الحملة ميناء السويس، ومرت بميناء جدة ثم تقدمت إلى جزيرة كمران، وخرجت بعد ذلك من البحر الأحمر ووصلت عدن في ٣ أغسطس ١٥٣٨، وكان يحكمها في ذلك الوقت عامر بن داود الطاهري الذي سلم المدينة للعثمانيين معلناً ولاءه للسلطان، محاولاً استرضاء سليمان باشا الخادم حتى يثبته في الحكم. ولكن سليمان باشا أمر بشنق عامر بن داود بعد أن علم بأنه قد تم لجنوده الاستيلاء على المدينة، ثم عين أحد صناجق الحملة وهو الأمير بهرام حاكماً على عدن، وترك معه حامية عثمانية. واتجهت الحملة بعد ذلك إلى ميناء ديو لاستكمال الجزء الثاني من خطتها فوصلت إلى هناك في أوائل سبتمبر عام ١٥٣٨. وبعد حوالي شهرين وقع في يد سليمان باشا الخادم خطاب برتغالي موجه من الحاكم العام في جوا إلى قائد حصن ديو يأمره بالصمود في وجه الحصار حتى يصل الأسطول

البرتغالي الكبير الذي كان في طريقه لنجدته. عندئذٍ أصدر سليمان باشا قراره بفك الحصار والانسحاب إلى الشواطىء العربية.

عمل سليمان باشا بعد عودته من الهند على إتمام فتح السواحل اليمنية لإكمال الخطة العثمانية في هذه المناطق من ناحية، ولتعويض فشله في الهند من ناحية أخرى. وبدأ سليمان باشا في اتخاذ ما يلزم لإخضاع السواحل اليمنية وذلك بعد وصوله مباشرة إلى ميناء الشحر، فأصدر أمره بتولية السلطان بدر الطويرق حكم حضرموت تحت السيادة العثمانية على أن يدفع للعثمانيين الجزية السنوية المقررة. ثم تقدم سليمان باشا نحو عدن ثم مخا حيث أنزل جنوده استعداداً للزحف على زبيد مقر الحكام المماليك بهدف القضاء نهائياً على فلول المماليك الباقين في اليمن. ولجأ سليمان إلى وسيلة الغدر التي استخدمها من قبل مع عامر بن داود، فأرسل إلى الناخودة أحمد والي زبيد المملوكي يؤمنه في ولايته ويستدعيه لمقابلته في مخا. وبعد تردد قبل الأمير المملوكي الدعوة، ولكن ما أن وصل إلى مخا حتى أمر سليمان باشا بقتله، وأمر بتعيين أحد الضباط العثمانيين حاكماً على زبيد وعلى المنطقة التي كان يحكمها المماليك في تهامة.

ومنذ عام **١٥٣٩**، لم يبق أمام العثمانيين بعد القضاء على الطاهريين في عدن وعلى المماليك في زبيد إلاّ مواجهة أكبر قوة ضاربة في اليمن في ذلك الوقت وهي قوة الإمامة الزيدية المتمثلة في الإمام شرف الدين. ولم ينجح سليمان باشا في استدراج الإمام الزيدي لأنه كان على علم بوسائل الغدر التي يتبعها، كما فشل في محاولاته للاستيلاء على تعز وتوابعها. ولذلك واصل سليمان السير جنوباً لاستكمال الفتح، وربط المنطقة الجنوبية التي كانت عدن قاعدة لها بالمنطقة الشمالية التي بدأت من زبيد، وأدى صمود الإمام شرف الدين إلى عرقلة تحقيق الخطة العثمانية على يد سليمان باشا، ولاقت الحملة في جبال اليمن أهوالاً شديدة ولم تستطع التقدم في المناطق التي يحكمها الزيديون، وكان نجاحها مقصوراً على السيطرة على زبيد ومنطقة تهامة في

الشمال، والقضاء على الحكم الطاهري في عدن ونقله إلى أيدي العثمانيين، وأخيراً إخضاع السواحل اليمنية من الشحر وعدن جنوباً إلى جيزان شمالاً. وبعد ذلك عادت حملة سليمان باشا إلى مصر ولم تحقق إلّا جزءاً من المهام التي عهدت إليها وبقي على الدولة العثمانية أن تعمل في المستقبل على توحيد اليمن كله تحت سيطرتها بانتزاع المناطق التي يسيطر عليها الإمام الزيدي.

وقد حاول كل من العثمانيين والزيديين دعم سيطرته في الأقاليم التي تقع تحت يده. فبعد عودة سليمان باشا مباشـرة، ثبت السلطان سليمان القانوني الأميرين اللذين عينهما سليمان باشا في عدن وزبيد، كما أرسـل مرسوماً إلى الإمام شرف الدين بإبقاء الأوضاع القائمة في اليمن كما هي، وبتكليفه بإرسال القوافل إلى عدن وبالعمل على استتباب الأمن في البلاد. وازداد اهتمام العثمانيين بتدعيم نفوذهم في اليمن، فأرسلوا في عام ١٥٤٦ والياً جديداً لليمن هو أويس باشا على رأس جيش كبير وذلك لتحويل اليمن إلى قاعدة حربية كبيرة لهم عند مدخل البحر الأحمر الجنـوبي. ولقد بـدأ الصدام الحربي بين العثمانيين والزيديين في عهد أويس باشا، ومما شجع العثمانيون على استمرار محاولاتهم لتوحيد اليمن كله تحت سيطرتهم هو نشوب الخلافات المحلية وانقسام الأهـالي إلى زيديـة وشافعيـة وإسماعيليـة. وقد امتدت الخلافات إلى الأسرة الزيدية نفسها و ذلك عندما عين الإمام ابنه علي بن شرف الدين ولياً للعهد وبذلك حرم منها ابنه الأكبر المطهر الذي كان يتصف بالقوة والبطش، وتسبب بذلك في خروج المطهر على أبيه وتوليه عرش الإمامة (١٥٥٨ ـ ١٥٧٢). واتصل المطهر بالعثمانيين للاستعانـة بهم ضد والده الإمام شرف الدين، واتجه أويس باشا إلى تعز وليس إلى صنعاء وذلك لأهمية تعز الاستراتيجية بالنسبة لجنوب اليمن. وفي فبراير عام ١٥٤٦، سقطت تعز في أيدي الجيش العثماني الذي تقدم بعد ذلك إلى ذمار ـ إلى الجنوب من صنعاء، ولكن توقفت الجيوش العثمانية بعض الوقت في ذمار بسبب نجاح بعض المتآمرين من العثمانيين في قتل أويس باشا في عام ١٥٤٧. وكلفت الحكومة العثمانية أزدمر باشا أحد قواد حملة اليمن بمواصلة عمل أويس باشا،

فتقدم إلى صنعاء، وعسكر بالقرب منها في أغسطس عام ١٥٤٧. وتمكن أزدمر من هزيمة المطهر، الذي كان قد وقع خلاف بينه وبين العثمانيين. وعقب ذلك حاصر أزدمر صنعاء وعملت الخيانة أثرها في سقوطها في يد العثمانيين، وبذلك امتد النفوذ العثماني إلى قلب المنطقة الشمالية، وبدأ الحكم العثماني يرسخ مؤقتاً في الأقطار اليمنية كلها.

وعين السلطان سليمان القانوني قائده أزدمر باشا والياً على اليمن في عام ١٥٤٩، وقام أزدمر بعدة اتصالات مع الإمام المطهر - الذي اتخذ مقره في ثلاء - وعرض عليه أن يترك له خراج البلاد التي يسيطر عليها في نظير اعترافه بالسيادة العثمانية التي تتمثل في الدعاء للسلطان العثماني في خطبة الجمعة. وقبل الإمام المطهر تلك الاتفاقية ولكنه كان يضمر في نفسه الانتقام عندما تلوح الفرصة ويقوى ساعده من جديد. وبالفعل لاحت تلك الفرصة للإمام المطهر عندما انتهت ولاية أزدمر باشا، وعيِّنَ على اليمن ولاة ضعفاء. ومما زاد في إضعاف الحكم العثماني أن الدولة قسمت اليمن إلى ولايتين: تشتمل الولاية الأولى على المناطق الجبلية الشمالية وجعلت عاصمتها صنعاء، وتشتمل الولاية الثانية على منطقة تهامة وجنوب الهضبة وجعلت عاصمتها زبيد، وفي بعض الأحيان تعز. وفي عام ١٥٦٧، جمع المطهر من حوله الأنصار واستمال القبائل وهاجم العثمانيين في صنعاء، ودخل المدينة منتصراً في سبتمبر من نفس العام. ولما شعرت الحكومة العثمانية بخطورة الموقف قررت إرسال حملة كبرى إلى اليمن بقيادة سنان باشا والي مصر في أوائل عام ١٥٦٩. وقد اهتمت الدولة العثمانية اهتماماً كبيراً بإرسال تلك الحملة لأن اليمن كان يمثل جزءاً هاماً من استراتيجية العثمانيين في البحر الأحمر، وهي غلق هذا البحر أمام الخطر البرتغالي.

تحركت حملة سنان باشا من مصر في ٥ يناير عام ١٥٦٩، وعندما وصلت الحملة إلى ينبع أنزل سنان معظم قواته إلى الساحل لتسلك طريق البر متجهة إلى الجنوب. ووصلت القوات إلى منطقة عسير لتثبيت السيطرة العثمانية هناك، ثم أسرع سنان باشا بقواته إلى تعز لإنقاذ القوات العثمانية

التي كانت تحت رحمة القوات الزيدية. وكان الزيديون يعسكرون في قلعة منيعة تشرف على المدينة، ولم تكد تظهر القوات العثمانية حتى أخلى الزيديون تلك القلعة وتحسن موقف العثمانيين. وفي الوقت الذي قرر فيه سنان باشا مهاجمة صنعاء، فكر في إرسال بعض قواته جنوباً للاستيلاء على عدن، فذهبت قوة بحرية من ميناء مخا وقوة برية من تعز ولم يجد الجيش العثماني صعوبة في الاستيلاء عليها حيث سقطت بعد أيام قلائل من حصارها براً وبحراً، وفي النهاية تم فتح صنعاء بعد قتال مرير في مناطق الجبال التي اجتازتها الحملة.

ولكن استيلاء سنان باشا على صنعاء لم يكن سوى بداية لمرحلة من أخطر مراحل الحرب ضد الإمام المطهر الذي فضل الانسحاب من عاصمته ليتخذ من قمم الجبال قواعد لقواته توجه منها الضربات إلى القوات العثمانية. ودخل سنان باشا في حرب ضروس مع الزيدية وفشل في محاولاته التي بذلها للوصول إلى معقل الإمام. وفي النهاية اضطر سنان إلى قبول الصلح مع الإمام المطهر، وكانت شروط هذا الصلح ترجمة لسياسة العثمانيين العامة وهي الاعتراف بالزعامة المحلية في داخل إمبراطوريتهم طالما قبلت هذه الزعامة الاعتراف بسيطرة العثمانيين عليها. ولم يمانع الإمام المطهر في الاعتراف بالسيادة العثمانية، فتكون الخطبة والسكة باسم السلطان العثماني في نظير أن يحتفظ بالمنطقة التي يحكمها والتي تشتمل على ثلاء، والظواهر وصعدة، وبعض المناطق الأخرى المجاورة، كإقليم الشرف، وعفار وحصن ذي مرمر. هذا بالإضافة إلى قبول الإمام وجود حامية رمزية صغيرة لا تزيد على ثلاثين جندياً عثمانياً تقيم في صعدة كمركز للسيادة العثمانية على جميع أقاليم اليمن بما في ذلك المنطقة التي يسيطر عليها الإمام. وبذلك استعاد السلطان سليم الثاني العثماني (١٥٦٦ ـ ١٥٧٤) السيطرة على اليمن، وسمي هذا بالفتح العثماني الثاني لليمن. ولقد كانت حملة سنان باشا على اليمن بداية لعهد طويل من السيطرة العثمانية فيه.

الفصل الثالث

عوامل ضعف الامبراطورية العثمانية

سيطرت الإمبراطورية العثمانية على الشرق العربي بعد أن بلغت مرحلة النضج وتأكدت شخصيتها وفرضت سيادتها على الأناضول والبلقان. ولكن بعد استيلاء العثمانيين على مصر بما يقرب من خمسين عاماً بدأت بوادر الضعف والانهيار تظهر في داخل الإمبراطورية ونتج من ذلك تطورات مهمة في داخل الولايات العربية الخاضعة للحكم العثماني. وأسباب انهيار الإمبراطورية العثمانية كثيرة ومتعددة، فيرى بعض المؤرخين أن بذور التدهور كانت تكمن في البناء الأساسي للإمبراطورية لأنها نظمت بادىء ذي بدء على أساس القيام بأعمال حربية وغطت منطقة كبيرة وشاسعة وسكنها خليط بشري لم يتطور ثقافياً واقتصادياً. ويرى آخرون أن أسباب ضعف الإمبراطورية إنما تكمن في الضغوط الخارجية وفي الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرضت لها الإمبراطورية العثمانية. وسأحاول الآن القيام بعرض سريع لمراحل هذا الانهيار ودوافعه منذ أواخر القرن السادس عشر.

بموت السلطان سليمان القانوني في عام ١٥٦٦ انتهى عهد السلاطين الأقوياء الأكفاء، وانتهى عهد الفتوح من الناحية الواقعية رغم حدوث إضافات إلى رقعة الدولة أقل نسبياً مما كان عليه الحال فيما مضى. وتتابع على العرش سلاطين ضعاف وتعرضت الإمبراطورية لهزائم عسكرية وبحرية كبيرة. ففيما بين عامي ١٥٦٦ و١٧١٨، حكم الإمبراطورية ما لا يقل عن ثلاثة عشر سلطاناً، لم يظهر كفاءته منهم سوى اثنين هما مراد الرابع (١٦٢٣ ـ

١٦٤٠) والسلطان مصطفى الثاني (١٦٩٥ ـ ١٧٠٣). واستمر الحال على ذلك إلى أن ظهر السلاطين المصلحون في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر، وكان أول هؤلاء السلاطين السلطان سليم الثالث (١٧٨٩ ـ ١٨٠٧) ومحمود الثاني (١٨٠٨ ـ ١٨٣٩) وقد جاهدا لإعادة تنظيم البناء العسكري والإداري لإمبراطوريتهما وذلك لمجابهة متطلبات العصر الحديد. فبعد أن بلغت الإمبراطورية أقصى اتساع ممكن لها في عهد سليمان، بدأت مظاهر الضعف تظهر منذ عام ١٥٩١ ـ ١٥٩٢، أي في عهد السلطان مراد الثالث (١٥٧٤ ـ ١٥٩٥) حفيد سليمان.

ولقد وقع مراد الثالث تحت تأثير رجال حاشيته وندمائه، كما خضع لسيطرة أربع من السيدات هن والدته وزوجتاه وكبيرة وصيفات السراي أوكتخدا الحريم. وبدأت هذه الفئات في التدخل في شؤون الدولة العامة لتحقيق مصالحها الخاصة؛ وعملت على إجبار رجالات الدولة بما فيها الصدر الأعظم على تنفيذ رغباتها، كما عملت على الإطاحة بالصدور العظام وقتلهم أحياناً إذا رفضوا تنفيذ هذه الرغبات. وكذلك سارع المقربون والندماء إلى جمع الثروات الطائلة، وتدخلوا في توزيع التيمارات والزعامات على أتباعهم وحواشيهم رغم أنها كانت حقاً من حقوق المحاربين فقط، ورغم أن السلاطين الأوائل كانوا يتحرون الدقة في توزيع هذه الإقطاعات العسكرية على مستحقيها ويعزلون الولاة الذين يخطئون في توزيعها. وكان لتكالب هؤلاء على جمع الثروات واحتلال المناصب المهمة، في الدولة أثر كبير في إضعاف الإمبراطورية وإفلاس خزانتها من ناحية، وإلى تذمر الأهلي والجيش من ناحية أخرى. ففي عام ١٥٨٩، تجرأ الإنكشارية على مهاجمة سراي السلطان حيث كان يجتمع الديوان، وطالبوا برأس محمد باشا بكلر بك الروميلي وأحد المقربين إلى السلطان، فأذعن لمطلبهم بعد أن هددوا بمهاجمته هو إذا رفض تسليم محمد باشا إليهم. وتكررت ثورات الإنكشارية بعد ذلك، فقاموا بثورتين في خلال الأعوام الأربعة التالية، ونجحوا في كل منها في إجبار السلطان على تغيير الصدر الأعظم. وكان يتخلل هذه الاضطرابات

وغيرها كثير من المصادمات المسلحة بين الإنكشارية والإسباهية في شوارع استانبول والولايات المختلفة مما كان يزيد من متاعب الأهـالي واضطراب أحوالهم.

ويعتبـر عهد السلطان مـراد الثالث نقـطة تحول في تـاريخ الـدولـة العثمانية، إذ ظهرت بوادر الضعف في السلطنة نفسها وترك السلاطين مسائل الدولة العليا في أيدي الوزراء الذين لم يصلوا إلى مناصبهم عن جدارة. ولقد انفرد سلاطين الدولة العثمانية منذ أواخر القرن السادس عشر بتنشئة خاصة. فأصبح كل الأمراء ـ عدا أبناء السلطان الحاكم ـ يحبسون في مقاصير خاصة في القصر ويحرم عليهم كل اتصال بالعالم الخارجي، وكانوا يقضون حياتهم في صحبة عدد قليل من الخصيان والجواري والحشم. وعندما توفي السلطان أحمد الأول في عام ١٦١٧، صدر قانون نظم وراثة العرش في المستقبل، وهو القانون الذي أكد من الوجهة العملية وجوب إمضاء كل سلطان جزءاً من حياته في العزلة المدمرة التي أشرنا إليها. فلقد نص في ذلك الوقت على وجوب انتقال العرش حين يخلو إلى أكبر الأحياء من الذكور من آل عثمان. وأدى هذا بالفعل، خلال القرن ونصف القرن التاليين، إلى اعتلاء الإخوة والأعمام وأولاد العم (الذين كانوا محبوسين في «أقفاصهم» بمقتضى القانون الآخر)، وإلى الاستبعاد المباشر للأبناء (الذين لم يكونوا محبوسين)، باستثناء حالة واحدة.

وعندما انتاب سلاطين آل عثمان الضعف، أخذ نفوذ الصدر الأعظم Grand Vezir في النمو، فقد كان يتصرف في كل التعيينات في وظـائف الجيش والإدارة المركزية وإدارة الولايات. ويضاف إلى ذلك أن واجـه لم يقتصر على إدارة شؤون الجيش، بل كان مطالباً بأن يقوده أيضاً في أوقات الحرب حين تدعو الضرورة، وأن يشرف على المحافظة على القانون والنظام في العاصمة شأنه في ذلك شأن معظم فرق المشاة. كما أنه كان يمثل السلطان بصفته المشرف الأعلى على إجراء العدالة، بحكم أن السلطان كان يتولى

وظيفة الإمامة. وفي عام ١٦٥٤ حصل الصدر الأعظم على مقر رسمي له ظل لمدة قرنين المركز الرئيسي للإدارة العثمانية وأصبح اسمه منذ ذلك الوقت قبوسي (بوابة الباشا) وباب عالي (الباب العالي) The Sublime Porte. ولم يكن هذا المبنى مجرد مسكن للصدر الأعظم وأسرته وخدمه وحرسه، بل إنه كان ديواناً عاماً يقوم فيه كبار الموظفين بتصريف كل مهماتهم، باستثناء ما يتعلق منها بالشؤون المالية. ومن الصدور العظام الذين علا نجمهم على حساب السلاطين، محمد صوقللي باشا في عهد سليم الثاني وسنان باشا عدو النمسويين اللدود في عهد محمد الثالث، ومراد باشا في عهدي أحمد الأول وعثمان الثاني.

ومن أبرز الصدور العظام الذين لعبوا دوراً هاماً في تاريخ الدولة محمد كوبرولو. فحين أحدقت الأخطار بالدولة العثمانية رأت والدة السلطان محمد الرابع (١٦٤٨ - ١٦٨٧) أن تعهد بمنصب الصدارة العظمى إلى رجل ذي بأس شديد هو محمد كوبرولو، وينتمي إلى أسرة كوبرولو الألبانية. وقد اشترط محمد كوبرولو عدة شروط لقبول هذا المنصب منها: إطلاق يده في اختيار شاغلي المناصب الحكومية، ومنحه سلطات واسعة في الضرب على أيدي أعداء الدولة سواء في الداخل أو الخارج، وعدم الاستماع إلى الوشايات التي قد يروجها المرجفون ابتغاء النيل من تصرفاته. ووافقت السلطانة الوالدة على هذه الشروط وغيرها. وكان محمد كوبرولو رجلاً أمياً لا يعرف القراءة ولا الكتابة، ولكنه كان موهوباً في ذكائه ونشاطه وحزمه، طاعناً في السن بلغ السبعين عاماً عندما عين في عام ١٦٥٦ صدراً أعظم. ويطلق عليه المؤرخون كوبرولو الأول. وما لبث أن شعر الجميع بقسوته وبطشه، فقد حكم البلاد بيد من حديد، ووقف موقفاً حازماً من الإنكشارية والإسباهية والطوبجية (جنود سلاح المدفعية) وغيرهم من أفراد أسلحة الجيش. وحارب النزعة التي تفشت فيهم وهي الاستخفاف بالأوامر العسكرية والنزوع إلى حركات التمرد. وأوغل محمد كوبرولو في سياسة الذبح والقتل والشنق، ويقرر جلاده أن عدد الذين أعدموا في خلال السنوات الخمس التي تولى فيها

منصب الصدارة العظمى (١٦٥٦ ـ ١٦٦١) قد بلغ ستة وثلاثين ألفاً. ولم تذهب هذه الدماء هباءً لأنها أعادت النظام إلى صفوف الجيش، والأمن إلى البلاد والنزاهة إلى أجهزة الدولة. وأصبح شعار الجميع: احترام القانون، والتفاني في خدمة الدولة بكل إخلاص خوفاً من الذبح أو الشنق أو القتل أو الإغراق. ولما اشتدت عليه وطأة المرض وشعر بدنو أجله ألقى في أذن محمد الرابع نصائحه الأخيرة، وهي: ألاّ يستمع لأقوال السيدات، وألاّ يعهد بالمناصب الحساسة ذات النفوذ إلى رجل غني، وأن يجعل الجيش في حركة حروب مستمرة. واستفسر منه السلطان عن الشخص الذي ينصح بتعيينه صدراً أعظم خلفاً له فأجاب بقوله «إني لا أعرف أحداً أكثر مقدرة وكفاية من ابني أحمد». وعين أحمد كوبرولو صدراً أعظم في عام ١٦٦١، وكان له ستة وعشرون عاماً. ويطلق عليه المؤرخون كوبرولو الثاني، وكان قد ظفر بتعليم راق وثقافة واسعة شملت شتى فروع المعرفة من فقه وفلسفة وفلك وتاريخ وأدب.

ورغم ذلك لم تستقل الصدارة العظمى تماماً عن السلطنة، كما أنها كانت عاجزة عن سد الفراغ الذي تركه سلاطين العصر الذهبي. وفي الوقت الذي افتقرت الإمبراطورية فيه إلى وجود سلطان قوي، حدث في القرن السابع عشر تنافس بين الصدور العظام وحاشية السلطان، وزاد من خطورة ذلك الأمر أنه أصبح تنافساً عنصرياً. فمعظم الذين تولوا منصب الصدارة العظمى كانوا من الأتراك المسلمين في روميليا بينما عين أفراد حاشية السلطان من بين الأطفال الذين جلبوا من القوقاز. ونستدل من هذه الجملة الأخيرة على أنه خلال القرن السابع عشر حدثت تغيرات هامة في نظام جمع أفراد حاشية السلطان. ولقد ارتبطت هذه التغيرات بانتهاء نظام الدفشرمة، إذ تعرض هذا النظام بعد عصر السلطان سليمان للهجوم من جوانب متعددة. ولم يكن نظام الدفشرمة نظام جمع فحسب بل كان نظام اختيار وتدريب وترقية. ولقد أمد هذا النظام سلاطين القرن الخامس عشر والسادس عشر بالقوة العسكرية والإدارية كما سبقت الإشارة إلى ذلك. وكانت فرقة

الانكشارية هي أهم نتاج لهذا النظام لكنها بمضي الوقت بدأت تهدد نفوذ السلطان، وكان الاختلال الذي أصاب نظامها من الأمور اللافتة للنظر لا سيما بعد نهاية عصر السلطان سليمان القانوني.

وحتى عهد السلطان مراد الثالث لم يزد عدد قوات الانكشارية على عشرين ألفاً، إلّا أنه حدث في عهده توسع كبير في عدد هذه القوات بسبب دخول مجندين غير مدربين. وبذلك بلغ مجموع الإنكشارية في نهاية القرن السادس عشر أكثر من ٤٨,٠٠٠. ويبدو أن مراداً الثالث أراد بذلك إضعاف تنظيمهم بعد أن لاحظ إلى أي مدى كانوا هم سادة الدولة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى اضطر إلى السماح بذلك بسبب الحرب التي نشبت مع فارس في عهده. وفي منتصف القرن السابع عشر انتهى نظام الدفشرمة وأصبح كلمة جوفاء، وسمح للإنكشارية الذين ما زالوا في الخدمة بالزواج وبإدخال أبنائهم في هذه الفرقة. وفي النهاية سمح للمسلمين الأحرار بالدخول في هذه الفرقة. ولكن هؤلاء المجندين المسلمين كانوا يبدون قدراً أقل بكثير من الخضوع للنظام من سابقيهم من مجندي الدفشرمة. وسرعان ما فرضوا إطراح مبدأين رئيسيين من مبادىء تنظيم الإنكشارية هما تحريم الزواج قبل الاستيداع المعتمد على معاش وتحريم ممارسة أي حرفة أو تجارة، ولم تخل استانبول أو المدن الكبرى في الإمبراطورية من فرقة الإنكشارية التي أصبحت طبقة من طبقات الشعب انخرط أفرادها في الوظائف المدنية وتزوجوا من السكان المحليين. وفي القرن الثامن عشر لم تعد الإنكشارية قوة محاربة بالمعنى المفهوم بل كانت فئة مميزة. وكان لإلغاء نظام الدفشرمة أثر كبير على الإمبراطورية لا بالنسبة للعناصر المقاتلة فحسب بل بالنسبة للإدارة والبيروقراطية أيضاً، أي الهيئة الحاكمة. فالصدور العظام - بعد أن افتقدوا تدريب الدفشرمة وتدرجها المنظم - أظهروا انحطاطاً ملحوظاً في صفاتهم. فأصبح المنصب يعطي منحة أو مكافأة لذوي النفوذ؛ فاشتريت الوظائف واستغلها شاغلوها ليعوضوا خسائرهم وليجمعوا ثروات خاصة. وبتزايد عدد المتقدمين للمنصب تناقصت فترة الحكم لدرجة أن حكومات الولايات كانت

تمنح في القرن الثامن عشر لمدة لا تزيد على عام واحد. وهكذا يرجع ضعف الهيئة الحاكمة وانتشار الرشوة إلى فشل العثمانيين في إيجاد بديل لنظام الدفشرمة.

وبالإضافة إلى ذلك، توجد عوامل أخرى أدت إلى ضعف الإمبراطورية ولا ينبغي إغفالها في هذا المجال. ففي القرن السادس عشر بلغت الإمبراطورية العثمانية أقصى اتساع لها ووصلت إلى حواجز لم تستطع اجتيازها. فمن ناحية الشرق لم تستطع الجيوش العثمانية التقدم إلى فارس وتكاتفت عوامل كثيرة على إيقاف القوات العثمانية عند الحدود الإيرانية ومنعها من التوسع براً، في أواسط آسيا أو الهند. وفي المياه الشرقية واجه العثمانيون قوة البرتغال التي استطاعت بما لها من إمكانيات حربية وبحرية أن تحبط المحاولات المتتالية التي قام بها العثمانيون لتطويق هذه المناطق وطردوا المسلمين من مياه المحيط الهندي. وحالت روسيا دون تقدم العثمانيين في شبه جزيرة القرم وما وراءها من أراضي. وبدأت أوروبا الشرقية تتوسع براً عبر السهوب متجهة جنوباً وشرقاً نحو أرض الإسلام. وكما فعل البرتغاليون في البحار الشرقية، كان التقدم الروسي تجاه البحر الأسود وشمال القوقاز وقزوين وغرب سيبيريا قد أوصد الباب أمام العثمانيين. على أن منطقة التوسع العثماني لم تكن في واحد من هذه الأماكن بل كانت في أوروبا أو «دار الحرب» كما سماها العثمانيون. وفي ٢٧ سبتمبر ١٥٢٩، وصلت جيوش السلطان سليمان إلى ڤيينا بعد غزو المجر، وفي ١٥ أكتوبر انسحبت الجيوش دون إحراز أي تقدم. وظل العثمانيون يحاولون الاستيلاء على ڤيينا طيلة قرن ونصف إلى أن قاموا بمحاولتهم الأخيرة في عام ١٦٨٣. ووصلت الإمبراطورية آنذاك إلى حد لا تستطيع اجتيازه لكنها تستطيع الانسحاب منه. ويرجع إخفاق العثمانيين أمام ڤيينا دون شك إلى شجاعة جيوش الهابسبرج Habsburgs إذ كان الفرق واضحاً في المستوى الحربي بين الدولتين. فعلى حين تضاءلت صلاحية الإنكشارية للحرب أخذت نظم الحرب ووسائلها في أوروبا تتطور وتتقدم، فاخترعت أسلحة جديدة وظهرت أساليب في التحصين

والهجوم والدفاع. ولذلك منيت الإمبراطورية العثمانية بهزائم كثيرة وفقدت جزءاً كبيراً من أراضيها وأخذت حدودها تتقلص. وكان تدهور الفنون الحربية في الإمبراطورية لا يقل خطراً عن تداعي الهيئة الحاكمة وضعفها وانتشار الرشوة.

وقد حدثت خلال القرن السادس عشر ثلاثة تغيرات خارجية مهمة كان لها كبير الأثر على الإمبراطورية العثمانية: كان أولها توقف الزحف العثماني في أوروبا ـ كما سبق أن أشرنا؛ كما طوقت حركة الكشوف الجغرافية التي قام بها الغرب عبر المحيطات تقدم الإمبراطورية العثمانية بشكل كبير، وبذلك تحولت منطقة شرقي البحر المتوسط ـ حيث تقع الإمبراطورية ـ إلى منطقة بحرية غير ذات أهمية. وفي تقرير كتبه أحد الجغرافيين العثمانيين وقدمه إلى السلطان مراد الثالث في عام ١٥٨٠ تحدث عن الأخطار التي تهدد الأراضي الإسلامية واضطراب التجارة الإسلامية نتيجة لاستقرار الأوروبيين على سواحل أمريكا والهند والخليج العربي. ونصح السلطان بشق قناة عبر خليج السويس وإرسال أسطول للاستيلاء على موانىء الهند والسند وطرد «الكفرة» من هذه المناطق. وشعر كاتب آخر يدعى عمر طالب بنفس الخطر في عام ١٦٢٥ وحذر من استيلاء الأوروبيين على الموانىء المهمة وانتقال تجارة الهند والسند والصين التي كانت تصل إلى السويس من أيدي المسلمين إلى البرتغاليين والهولنديين والإنجليز. واستمرت التجارة الشرقية في الوصول إلى الإمبراطورية العثمانية خلال القرن السادس عشر، وكانت التجارة تصل بالسفن إلى موانىء البحر الأحمر والبصرة وبراً عبر فارس ثم يحضر التجار الأوروبيون إلى تركيا لشرائها. لكن أخذ مقدار التجارة يتناقص بالتدريج. فقيام النفوذ الهولندي والإنجليزي في آسيا وتحول طريق التجارة العالمية إلى المحيطات منذ القرن التاسع عشر حرم الدولة العثمانية من الجزء الأكبر من تجارتها الخارجية، وأصبحت الإمبراطورية والبلاد التي تحكمها في مركز يسوده الخمود.

ونتج من رحلات الكشوف الأوروبية تطور أكثر خطراً وعنفاً. فكانت

الوحدة الأساسية للعملة العثمانية هي الآقجة (akçe) أو البارة الفضيـة. وعانت الإمبراطورية العثمانية كغيرها من دول أوروبا والبحر المتوسط من نقص في المعادن النفيسة. ولمواجهة هذه الصعاب، لجأ السلاطين العثمانيون إلى بعض الوسائل مثل السيطرة على مناجم الفضة ومنـع تصديـر العملة وتشجيع استيرادها. ولكن تبدل هذا الوضع فجأة عندما تـدفقت المعادن النفيسة من العالم الجديد ووصلت شرقي البحر المتوسط، وقد سبب تدفق الذهب الأمريكي والفضة الأمريكية ثورة في الأسعار (Price - Revolution) وأزمة اقتصادية في إسبانيا. وأحدث التدفق الهائل والمفاجىء لمعدن الفضة الرخيص آثاراً مالية سيئة في الدولة العثمانية. وإذا كان الحكام العثمانيون قد تعودوا على أزمات النقص في العملة، فإنهم لم يستطيعوا فهم أو مواجهة الأزمات الناتجة عن زيادة معدن الفضة. فأدت الوسائل التقليدية التي اتخذها الحكام إلى تدهور الموقف أكثر مما كان. ففي عام ١٥٨٤ أنقصت قيمة البارة من خمس درهم إلى ثمن درهم من الفضة. وفي حين انخفض ثمن الفضة ارتفع ثمن الذهب وكثرت المضاربات وتدفقت العملة الفضية الرخيصة من أوروبا إلى الدولة العثمانية لإعادة بيعها نظير مكسب باهظ، وشلت حركة السلع واستنزف الذهب من الإمبراطورية العثمانية ونتج عن ذلـك شقاء وبؤس الأهالي وقامت الحكومة العثمانية بمحاولتين في القرن السابع عشر للتخلص من هذا التضخم بإصدار عملة جديدة، فظهرت البارة أولاً عملة فضية في العشرينات من القرن السابع عشر ثم ظهر القرش بعد ذلك في الثمانينات من نفس القرن.

وفي حين كانت الأزمة المالية على أشدها، اضطرت الحكومة العثمانية إلى زيادة موظفيها وكانت تدفع لهم مرتبات نقدية. وعندما واجهت السلطان محمد الفاتح مشكلة العملة قبل ذلك أنقص عدد الجنود الذين يتقاضون مرتبات وزاد من عدد الفرسان أو الإسباهية، وهم الذين كوفئوا على خدماتهم بإقطاعات من الأرض لا بالعملة. إلاّ أن ذلك لم يعد ممكناً مع تغير ظروف الحرب في القرنين السادس عشر والسابع عشر. فـإن الاستعمال المتـزايد

للأسلحة النارية والمدفعية جعل من الضروري الإبقاء على عدد أكثر من الجنود المحترفين الذين يتقاضون مرتبات فتزايد عددهم من ٤٨,٠٠٠ في عام ١٥٦٧ إلى ١٠٠,٠٠٠ في حوالي ١٦٢٠. ونتج من ذلك القضاء التام على نظام الفرسان لأن دورهم في الحرب أصبح قليل الأهمية وعلى ذلك أخذت طبقة أصحاب الأرض من الفرسان وهم يمثلون النظام الإقطاعي العسكري في الاختفاء، وكان ذلك من المسائل الملحوظة بدرجة كبيرة في الريف. وبسبب الاضمحلال الذي أصاب هذه الطبقة وُزِّع بعض هذه الأراضي على المحتكرين وأتباع القصر واسترد السلطان بعضها. ولما لم ينجح العثمانيون في تكوين نظام ناجح لتقييم الضرائب وجمعها، عُهِد إلى الملتزمين بجمع الضرائب وأصبحت هذه المهنة وراثية في عائلاتهم.

وكان على هذا الاقتصاد المتداعي أن يواجه متطلبات ونفقات القصر والبيروقراطية وطبقة رجال الدين وطبقة الملتزمين. وظل المستوى التكنولوجي للزراعة في الإمبراطورية بدائياً. ولقد أرجع تدهور الزراعة إلى اختفاء طبقة الفرسان الإقطاعيين وإحلال الملتزمين محلهم فلم يعد هناك اهتمام بحالة الفلاح بل كان الاهتمام منصباً على جمع الضرائب. وإذا كان ذلك حال الزراعة فقد كانت التجارة في وضع أحسن بدرجة قليلة. فنتيجة للفتوحات العثمانية من عهد محمد الثاني إلى سليمان القانوني، سيطر العثمانيون على كل سواحل المنطقة الشرقية للبحر المتوسط بما تضمه من موانىء مهمة مثل استانبول وسمرنه والإسكندرونة والإسكندرية. واشتملت إمبراطوريتهم على مراكز برية بالغة الأهمية مثل بغداد وحلب ودمشق والقاهرة وهي التي كانت تمر بها طرق التجارة العالمية بين الشرق والغرب. وورث العثمانيون ذلك من البيزنطيين والمماليك. إلاّ أن الصورة العامة للتجارة كانت في حالة تدهور منذ نهاية القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر. وللأسباب التي تعرضنا لها قبل ذلك تناقصت التجارة وأصبحت الإمبراطورية في مركز فقد أهميته

وتميز المعاهدات العامة والدولية التي عقدتها الإمبراطورية العثمانية مراحل الضعف التي مرت بها الإمبراطورية وذلك بسبب الهزات الخطيرة التي

لحقت بها على يد الغرب. وكانت أولى هذه المعاهدات هي معاهدة سيتڤاتوروك (Sitvatorok) التي وقعت مع النمسا في نوفمبر عام ١٦٠٦. وللمرة الأولى في تاريخ الدولة العثمانية لم تكن هذه المعاهدة هدنة حربية فرضتها استانبول على الإمبراطور النمسوي، بل أبرمت بعد مفاوضات دارت على الحدود وعامل السلطان العثماني إمبراطور النمسا معاملة الأنداد. وقد وضعت هذه المعاهدة نهاية رسمية وشكلية لحرب استطالت ثلاث عشرة سنة تحت حكم ثلاثة سلاطين تعاقبوا على عرش الإمبراطورية. وكان من بين الأحكام التي جاءت بها هذه المعاهدة أن يدفع الإمبراطور للسلطان مائتي ألف قطعة من العملة الذهبية المعروفة باسم (écu) في مقابل تنازل السلطان نهائياً عن الجزية التي كان يتقاضاها سنوياً من الإمبراطور وقدرها ثلاثون ألفاً من الدوكات، وأن تلغى السيادة العثمانية على إقليم ترانسلڤانيا، وأن تقوم العلاقة بين الإمبراطورية العثمانية والنمسا على قدم المساواة. ويذهب المؤرخون مذاهب شتى في التعليق على معاهدة سيتڤاتوروك. فيرى فريق منهم أنها تعتبر بداية توقف التوسع العثماني الإقليمي في أوروبا، وهو حكم مطلق من كل قيد. ويرى فريق ثانٍ أن العثمانيين لم يستطيعوا بعد معاهدة سيتڤاتوروك استئناف سياسة التوسع الإقليمي في اتجاه الشمال. ويرى فريق ثالث أن دول أوروبا الغربية أصبح في استطاعتها بعد معاهدة سيتڤاتوروك أن تمضي في سياستها دون أن تحسب حساباً لخطر القوة العسكرية العثمانية. وهي آراء تقبل المناقشة لعدة أسباب، حسبنا أن نذكر من بينها أن القوات العثمانية استطاعت أن تحرز انتصارات رائعة على النمسا في عام ١٦٦٣، وأن تستولي على جزيرةكريت من جمهورية البندقية عام ١٦٦٩، واستطاعت أن تحافظ عام ١٦٧٥ على كامنيك، وهي قلعة فريدة الموقع في إقليم بودوليا.

وإذا كان القرن السابع عشر قد بدأ بقبول مبدأ المساواة بين السلطان العثماني وإمبراطورية النمسا فإنه قد انتهى بالاعتراف بهزيمة الدولة العثمانية. ففي عام ١٦٨٢، وبفضل إصلاحات أسرة كوبرولو الألبانية التي استحوذت على أعلى مناصب الدولة، قام العثمانيون بهجوم كبير على أعدائهم

المسيحيين. وللمرة الثانية والأخيرة فشل العثمانيون في عام ١٦٨٣ فشلاً ذريعاً في الاستيلاء على مدينة ڤيينا. فلقد أرسل الإمبراطور ليوبولد رسله مستنجداً إلى بولندا، وأدرك جون سوبيسكي (John Sobieski) أن مصير المسيحية أصبح مهدداً بالخطر. ولذلك قرر المبادرة إلى إنقاذ الإمبراطور، وسار بنفسه على رأس جيش بولندي قوي مؤلف من أربعين ألف رجل معبئين بوحدات للخيالة. وكان قد عهد بالدفاع عن ڤيينا، التي كانت ضعيفة التحصين، إلى الكونت شتارمبرج (Stahremberg). وتقدم النمساويون وحلفاؤهم بسرعة داخل الأراضي العثمانية في المجر واليونان وساحل البحر الأسود وتحققت هزيمة الأتراك بانتصار النمسا في موقعتي موهاكس (Mohacs) في عام ١٦٨٧ وزنتا (Zenta) في عام ١٦٩٧. ووقعت معاهدة كارلوڤتز (Carlowitz) في ٢٦ يناير عام ١٦٩٩، وأجبرت الدولة العثمانية بمقتضاها على التنازل عن ترانسلڤانيا وغالبية أراضي المجر وأن ترد أجزاء من أوكرانيا وبودوليا إلى بولندا. وكانت معاهدة كارلوڤتز هي أول معاهدة توقعها الدولة العثمانية باعتبارها دولة مهزومة. فلم تعد بعدها ذلك الخصم العنيد الذي كان يهدد المسيحية الغربية. وغدت أوروبا هي التي تهدد وحدة الإمبراطورية العثمانية وتماسك أجزائها. وتنازلت الدولة العثمانية عن ممتلكات أكثر بمقتضى معاهدة باساروڤتز (Passarovitz) في عام ١٧١٨. فخسر العثمانيون ما كان باقياً في حوزتهم من المجر وترانسلڤانيا، وفقدوا كذلك مدينة بلغراد، بيد أن صلح بلغراد عام ١٧٣٩ الذي استردت الدولة العثمانية بمقتضاه هذه المدينة أظهر أن الخطر قد زال من جانب النمسا.

على أن الصراع بين الدولة العثمانية وروسيا الناهضة كان أكثر خطراً. فتصميم القيصر بطرس الأكبر على الحصول على مركز في المياه الدفيئة قاده إلى تنظيم حملة كبيرة في ١٦٩٥ - ١٦٩٦ ضد آزوف (Azov) حيث أقام قاعدة بحرية لكنه فقدها في حرب أخرى مع العثمانيين في عام ١٧١١. وأعيدت آزوف وما جاورها من البلاد إلى العثمانيين، وأجبر الروس على الموافقة على اتخاذ عدد من التدابير الرادعة. ولم يكن الصلح المعقود في عام ١٧١١ سوى

صلح مؤقت. فقد تكرر احتلال روسيا للممتلكات العثمانية بعد أن عقدت حلفاً مع النمسا في عام ١٧٢٦، وأدت حرب عام ١٧٣٣ ـ ١٧٣٩ إلى إعادة احتلال الروس لآزوف. وقد أضاف اعتلاء كاترين العظمى العرش قوة دافعة جديدة إلى السياسة التي وضعها بطرس الأكبر من قبل. والحقيقة أن كاترين اتبعت سياسة التغلغل لتهيئة الأرثوذكس والسلاف من رعايا الإمبراطورية العثمانية وإعدادهم للثورة في حالة وقوع هجوم روسي عليها. وكانت الحرب الروسية ـ العثمانية (١٧٦٩ ـ ١٧٧٤) نكبة على السلطان. إذ أحرزت روسيا انتصارات برية وبحرية في رومانيا والبحر المتوسط، واتصل الأسطول الروسي بالعناصر الأرثوذكسية الثائرة على الدولة العثمانية، والعناصر الثائرة في الولايات العربية مثل علي بك الكبير في مصر والشيخ ظاهر العمر في فلسطين. وانتهت الحرب بتوقيع معاهدة كوتشك قينارجة (Kûchük Kaynarja)، وغدت هذه المعاهدة حجر الزاوية في العلاقات الروسية العثمانية. فاعترفت الدولة العثمانية باستقلال شبه جزيرة القرم عنها وضمتها الإمبراطورة كاترين إلى روسيا بعد ذلك بتسع سنوات، كما سمح لروسيا بإنشاء قنصليات في ممتلكات الدولة العثمانية وأصبح لرعاياها حق التجارة في أملاك هذه الدولة. كما كان لروسيا الحق في إقامة كنيسة أرثوذكسية في القسطنطينية، وسمح لرعاياها بالحج إلى الأراضي المقدسة المسيحية التي تقع في الممتلكات العثمانية.

وهكذا منحت المعاهدة روسيا منافع وتوسعات إقليمية عظيمة. فقد وضعت حداً للسيطرة العثمانية المطلقة على البحر الأسود، وخلقت شيئاً من التبرير للادعاءات التي أخذ يدعيها الروس بعد ذلك في أن لهم الحق في التحدث باسم المسيحيين الأرثوذكس الموجودين في جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية. وبدأ مولد المسألة الشرقية (The Eastern Question) التي أصبحت من أهم الأمور التي ميزت تاريخ القرن التاسع عشر. وأخذت روسيا منذ ذلك الحين تمارس ضغطاً لا هوادة فيه على الإمبراطورية العثمانية، مستخدمة أسلحة السياسة والوحدة السلافية والأرثوذكسية فضلاً عن الاعتداء

العسكري الصريح لتحقيق أهدافها. ثم أعطي إلى روسيا جزء آخر من البلاد المطلة على البحر الأسود بين نهري الدنيبر والبوج (Buj) بموجب معاهدة چاسي (Jassy) على أثر حرب دامت خمس سنوات وانتهت في عام ١٧٩٢. وقد ضمنت هذه المعاهدة كذلك موافقة الدولة العثمانية على ما قامت به روسيا من قبل بضم القرم إليها. ونتيجة لذلك ظهرت روسيا للوجود باعتبارها دولة كبيرة من دول البحر الأسود. فأنشأت قواعد بحرية مهمة وتحصينات في سباستبول وأوديسا، وحصل أسطولها على السيادة في مياهه. ولم يخل تقدم روسيا المطرد من تأثير على بريطانيا التي صارت تشعر شيئاً فشيئاً بالأخطار التي تنطوي عليها هذه الانتصارات الروسية. وأراد بت (Pitt) الأصغر، وزير خارجية بريطانيا، تحريض البرلمان على القيام بعمل ما تجاه ما صارت تنطوي عليه السياسة الروسية من تهديد للمصالح البريطانية. ولكن قبل تنفيذ ذلك حدثت تطورات جديدة لفتت أنظار الدول الأوروبية بعيداً عن روسيا. فقد كان لظهور نابليون بونابرت وتألقه في أعقاب الثورة الفرنسية تأثير واضح على شكل السياسة الأوروبية وتاريخ الشرق الأوسط كذلك. ويمكن أن يعزى ذلك إلى سببين: أولهما أن حملات نابليون العسكرية أدت به في النهاية إلى أن يقف وجهاً لوجه أمام العثمانيين، وثانيهما أن مبدأي القومية وحقوق الشعوب اللذين جاءت بهما الثورة الفرنسية تأثرت بهما أقوام الإمبراطورية العثمانية المختلفة فأديا إلى نتائج مقلقة.

ومنذ أواخر القرن الثامن عشر وحتى عام ١٨٧٨، عندما تخلت الدولة العثمانية عن البوسنة والهرسك للنمسا وباطوم وقارص للروسيا، لم تفقد الدولة العثمانية أجزاء مهمة من ممتلكاتها عدا بوكوڤينا (Bukovina) التي تنازلت عنها للنمسا في عام ١٧٧٥ وبسارابيا (Bessarabia) التي تنازلت عنها لروسيا في عام ١٨١٢. وفي خلال هذه الفترة ظهر التهديد الحقيقي لوحدة الإمبراطورية العثمانية وكيانها في داخل الإمبراطورية نفسها. فما أن أشرف القرن الثامن عشر حتى أصبحت الإمبراطورية العثمانية مجموعة من الجماعات والتنظيمات هدفها الأول هو الاحتفاظ بحقوقها وامتيازاتها. فكان العلماء

والإنكشارية يمثلون الجماعات الرجعية· التي عملت على مكافحة الإصلاح مثلما حدث في عام ١٨٠٧ عندما أطاحوا بالسلطان سليم الثالث. ولقد انتشرت الرشوة والفساد في صفوف الهيئة الإسلامية بدرجة لا تقل عن انتشارها في صفوف الهيئة الحاكمة. وبذلك لم تعد الإمبراطورية العثمانية في أواخر القرن الثامن عشر دولة موحدة بل مجموعة من سلطات متناثرة، بعضها سريع الزوال وبضعها ثابت الأركان. أما وضع السلطان بالنسبة لها فلم يكن أكثر من زعيم إسمي فقط. وكان من أهم التطورات البارزة ظهور أرستقراطية زراعية جديدة تعرف باسم الدرة بكوات أو الأعيان أو «أمراء الوديان»، وقد تكونت من ملاك الأرض ومستأجري الإقطاعات الكبيرة التي أنشئت من إقطاعات الفرسان القديمة والملتزمين. ويبدو أن أهالي كل منطقة كانوا ينتخبون هؤلاء الأعيان في الأصل. وكان الأعيان، عقب اختيارهم، يعينون بفرمان، وكانوا يخاطبون باصطلاح «أعيان الولاية ورجال الشؤون». وأشرف الأعيان في القرن الثامن عشر على الإدارة المدنية والمالية في المدن، وقد ترتب على ذلك أن القاضي كان يقصر نشاطه على إجراء العدل طبقاً لأحكام الشريعة. والواقع أن الأعيان لم يزيدوا عن أن يكونوا باشوات استطاعوا أن يَتَحدّوا الحكومة ومنافسيهم لمدة تكفي لأن يؤسسوا أسرة حاكمة. وقد ظهر الأعيان في الأناضول والروميلي ولكنهم فاقوا في الروميلي في أهميتهم السياسية نظراءهم في آسيا. ومما يدل على ضعف السلاطين أنهم اعتمدوا أساساً، في الحربين اللتين نشبتا في أواخر القرن الثامن عشر، على القوات التي كان يقدمها هؤلاء الحكام الثائرون.

وفي داخل الولايات العربية حدث تفتت مشابه وقامت محاولات لتركيز السلطة في أيدي بعض الزعماء المحليين وذلك بسبب التدهور الذي وصلت إليه الدولة العثمانية. ونستطيع أن نميز ثلاثة أنواع مختلفة من هذه المحاولات. فقد حاول بعض الحكام المحليين الاستقلال الذاتي عن الحكومة المركزية وذلك بإطالة فترة حكمهم ومحاولة تأسيس أسر محلية. وكان ذلك تطوراً مشابهاً لما قام به الدرة بكوات أو الأعيان في الأناضول. ولقد تحققت

هذه المحاولة في بغداد خلال القرن الثامن عشر، ولو أن التعاقب على حكم الولاية قد انتقل بعد الجيل الثاني إلى المماليك، الذين لم يكونوا الورثة الطبيعيين لمؤسس الأسرة. وكانت أسرة العظم التي سيطرت في القرن الثامن عشر أيضاً على دمشق والولايات السورية الأخرى أقل نجاحاً لكنها فشلت في ممارسة سيطرة متواصلة على الإقليم. أما أكثر مؤسسي الأسر المحلية نجاحاً وشهرة فكان محمد علي والي مصر الذي دعم نفوذه في نهاية فترة ضعف الإمبراطورية العثمانية، وقام بإصلاحات طابقت إصلاحات السلاطين العثمانيين أنفسهم بل سبقتهم في بعض الأحيان. وفي مصر أيضاً سيطر بكوات المماليك (وهم خلفاء سلطنة المماليك) في الفترة السابقة على الولاة العثمانيين.

وظهرت في مناطق متفرقة من الولايات العربية أسر أو حكام من الشعوب الناطقة بالعربية، وحصلوا عادة على اعتراف رسمي بهم ملتزمين للسلطان، لكن ارتكزت قوتهم على مكانة موروثة أو ارتباطات عائلية أو قبلية. ومثال ذلك الأسرتان اللتان حكمتا لبنان على التوالي وهما المعنيون والشهابيون، وكذلك السيادة المؤقتة التي فرضها كل من الشيخ ظاهر العمر في الجليل والشيخ همام (من قبيلة الهوارة) في مصر العليا. ولقد واجه السلاطين العثمانيون بعض الصعوبات بسبب القبائل البدوية وشبه البدوية في الولايات العربية. ففي مصر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر أضحى للقبائل البدوية نفوذ كبير، فهناك قبائل في شرق الدلتا ووسطها والهنادي في البحيرة وقبيلة الهوارة في الصعيد. وكانت هذه مصدر خطر على طرق المواصلات وعلى حياة الفلاحين، كما كانت مركزاً للمؤامرات المملوكية ضد السلطة القائمة في القاهرة. ولذلك كان هم كل حكومة قوية في القاهرة أن تعمل على كسر شوكتهم، فوجهت إليهم ضربات قاصمة من علي بك والحملة الفرنسية ومن محمد علي فيما بعد. وفي الوقت الذي تزايد فيه نفوذ البدو في مصر، ظهر خطر القبائل البدوية في الصحراء السورية. ولكن هذا الأمر ليست له أي علاقة بالمرة بما حدث في مصر. ففي خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، قام تحالف من قبائل الموالي بحماية الحدود

الشمالية لصحراء سورية. وكان زعيمهم الذي يحمل لقب أبو ريشة يحكم منطقة واسعة تمتد من عاصمتهم عانة على الفرات. وقد حصل أبو ريشة على دخل منظم عن طريق الإتاوات التي فرضها على القوافل والجزية المرسلة كل عام إلى السلطان. وكانت علاقة قبائل الموالي طيبة بالسلطنة العثمانية، وقد لعبوا دوراً مهماً في مساندة الأتراك ضد العصبيات المتمردة في العراق. وكانت عائلة أبو ريشة موجودة في سورية والعراق قبل مجيء العثمانيين إلى تلك المناطق.

ولكن انهيار نظام القبائل في الصحراء السورية وقسوة الباشوات، أخرجت هذه القبائل من وظيفتها التقليدية حراساً للطرق الصحراوية إلى قطاع طرق. ولقد انهار النظام القبلي كله في صحراء سورية بسبب هجرة قبائل العنزة تجاه الشمال. ففي أوائل القرن الثامن عشر تقريباً، اضطرت قبائل العنزة وهي أكبر المجموعات القبلية في شمال الجزيرة العربية، إلى الهجرة نتيجة لعوامل متعددة غالبيتها اقتصادية. وفي حوالي منتصف القرن الثامن عشر استطاعت أن تخرج الموالي من الفرات وأن تدفعهم إلى ناحية حلب وحماة مع نهب المناطق المعرضة للإغارة، ووجدت الحكومة العثمانية أن من الحكمة الاعتراف بالوضع الجديد ومحاولة الاستفادة منه، ولذلك منحت السلطنة زعماءهم لقب بك، وكلفتهم بمهمة حراسة حدود الصحراء بين حلب ودمشق في مقابل رسوم معينة يفرضونها على القوافل. أما في المناطق الجنوبية في بلاد الشام، فقد كانت القبيلة الرئيسية هي قبيلة صخر وقد امتد نفوذها من فلسطين إلى شرق الأردن، وانحازت إلى جانب الشيخ ظاهر العمر إبان عدائه للسلطنة، فأمدها بالأسلحة. وفي نفس الوقت، وفي شبه الجزيرة العربية، ولكن خارج نطاق العثمانيين، كان الوهابيون يكونون دولتهم الأولى بزعامة البيت السعودي. ولم تنظر السلطنة العثمانية إلى حركتهم إلّا على أنها مشكلة من مشاكل الحدود من الممكن تركها لباشا بغداد المجاور لمعالجتها، ولم يكن أبعد الناس تصوراً وأدقهم بصيرة، يستطيع أن يتنبأ بأن الحركة الوهابية خلال العشرين سنة الأولى من القرن التاسع عشر، ستهز كيان الدولة العثمانية هزاً عنيفاً.

انعكست إذن مظاهر الضعف في الإمبراطورية العثمانية بشكل ظاهر على مجرى الأحداث التي سادت في الشرق العربي، فأصبح تاريخ الولايات العربية في الشرق العربي حتى نهاية القرن الثامن عشر سلسلة من الاضطرابات والانقسامات. فانقسمت مجتمعات الشرق العربي إلى عصبيات وأحزاب ومثال ذلك النزاع بين القيسية واليمنية في الشام، أو بين البيوتات المملوكية مثل الفقارية والقاسمية في مصر. وأصيبت نظم الحكم في الشرق العربي في القرن الثامن عشر بالانهيار وذلك لاختلال التوازن الذي كانت ترمي إليه قوانين السلطان سليمان بين السلطة المركزية ممثلة في الوالي (الباشا) من ناحية والحاميات العثمانية والعصبيات المحلية من ناحية أخرى. وكان بقاء واستمرار التوازن بين مختلف القوى المختلفة يعتمد على مدى الرعاية التي يبذلها السلاطين، وكذلك على شخصية الباشوات والدفتردارات. ومن المستبعد أن ينجح مثل هذا النظام دون أن يحدث باستمرار نوع من الاحتكاك أو محاولة للإصلاح، فتاريخ الولايات العثمانية في آسيا إبان القرنين السادس عشر والسابع عشر قد استغرقه إلى حد كبير صراع على السلطة، كما انشغل بالجهود العرضية لاستعادة التوازن، وهي الجهود التي لم تكن تلقي سوى نجاح مؤقت. وتحفل المصادر التاريخية المعاصرة بتصوير مظاهر العنف، وسرد أحداث الانقسامات بين القوات المحلية، وذكر الثورات التي قامت ضد الحكام المحليين. وفي الواقع لم ينته القرن السادس عشر إلاّ وقد انتاب الضعف الحكومة المركزية، إذ كثر الحكام الضعاف والفاسدون، وتقدم لنا المصادر المعاصرة بصفة عامة دليلاً لا بأس به عن عدد من هؤلاء الباشوات، كما تبين - باستثناء حالات قليلة - أن الإدارة العامة المالية كانت على جانب معقول من الأمانة بحيث لم يتعرض المزارعون للظلم مثلما حدث في عهد النظام السابق أو اللاحق. ولم تغفل الحكومة المركزية تماماً التزاماتها قبل رعاياها، فكثيراً ما أدت الشكاوي من سوء الإدارة إلى إيقاف الحاكم المذنب عن العمل، كما واجهت الحكومة المركزية بكل شدة الإجراءات التي كانت تهدف إلى القضاء على الاستقرار الاقتصادي. إلاّ أن التكوين الطبيعي

للإمبراطورية حال دون ممارسة السلطة المركزية بطريقة أكثر فعالية وشدة على موظفيها الإداريين كما لم يتمكن الباشوات - في داخل ولاياتهم الواسعة - من مراقبة نشاط مرؤوسيهم.

ويتمثل الضعف الكلي للإدارة العثمانية كذلك في أن موظفي الإدارة العثمانية قد تبنوا بدون وعي أفكاراً خاطئة عن اختصاصاتهم ومسؤوليتهم، لأنهم لم يشعروا بوجود أي باعث حقيقي لإسعاد رعاياهم، وفقدوا بالتدريج المثل الأخلاقية التي كانت قد أثرت عليهم في المراحل الأولى. وانقسم العالم الذي عاش فيه موظفو الإدارة العثمانية إلى حكام ورعايا أوجدتهم العناية الإلهية لكي يمدوا الحكام بكل ما يحتاجونه. وكانت النتيجة العملية لهذه النظرة الخاطئة هي التغير الشامل لمعايير الكفاءة القديمة وإحلال المعيار النقدي محلها. فالباشا «الصالح» في نظرهم هو الذي كان يرسل كل المبالغ العينية التي تطلبها خزانة السلطان. وكانت هذه هي أول خطوة نحو الرشوة. فلقد كان التعيين في هذه الوظائف لمدة عام واحد. لذلك عمل الولاة والبكوات الأذكياء على الاستفادة بقدر المستطاع من وجودهم في تلك المناصب وتعويض ما دفعوه من رشاوي وتكوين ثروة كبيرة يعتمدون عليها في السنوات التي يظلون فيها بعيدين عن الحكم. وفي بداية القرن الثامن عشر، صار التقليد المتبع هو الحصول على الترقية بالرشوة والمحسوبية، كما طرحت المناصب الإدارية والمدنية والأرض والامتيازات من مختلف الأنواع في المزاد العلني. وساد الاستهتار فلم يعد أمراً فاسداً فحسب، بل صار من طبائع البشر. وكان من المستحيل فرض النظام على الجنود الأتراك. وشجع عجز الباشاوات عن منع المساوىء، واحتمال تجاوزهم عنها مقابل الحصول على رشوة، شجع على الخروج على القانون وحدوث التمرد فانتشر بالتدريج واتسم بالعنف. وبعد، فهذه كانت المقدرة الطبيعية للطبقة التركية الحاكمة، وهكذا ساد الاعتقاد في سيطرتهم لا فيما بينهم فحسب بل في أذهان رعاياهم أيضاً لدرجة أن النظام العثماني لم يبدأ في مواجهة التحدي بشكل جدي، ولم تظهر عليه بوادر الانحلال المخبفة إلّا في منتصف القرن الثامن عشر.

من ذلك يتبين أن اختلال التوازن الذي كانت قوانين السلطان سليمان قد عملت على تحقيقه يرجع إلى فشل الباشوات في الحد من طغيان سلطة الفرق (الأوجاقات) العسكرية التي كرهت النظام والخضوع للسيطرة الاقتصادية، وسعت إلى زيادة نفوذها ونصيبها في الإدارة المحلية. وفي السنوات الأولى من القرن الثامن عشر، احتدم النزاع وغالباً ما أدى إلى حدوث صراع مسلح بين الأحزاب. وكان الباب العالي يعتريه الخوف من جراء هذا الاضطراب، فكان يتردد بين انتهاج سياسته التقليدية في تغيير الباشوات العثمانيين بانتظام، وبين تثبيت الباشوات الذين أثبتوا قدرة في قمع حركات التمرد. وقد اضطر العثمانيون إلى تثبيت الكثير من الباشوات لحاجتهم إليهم، فأدى هذا إلى تكوين أسر حاكمة في بعض الولايات تتبادل الحكم فيما بينها، أو قيام حركات فردية متعددة تحمل مشروعات ذات طابع انفصالي. ويلقي الفصل التالي المزيد من الضوء على هذه التطورات المهمة التي ترتبت على تدهور الحكم العثماني في الشرق العربي.

الفصل الرّابع

أثر ضعف الدولة العثمانيّة في ولايات الشرق العربي

١ - الصراع على السلطة في مصر
٢ - ظهور أسرة العظم في سورية
٣ - النزاع بين القيسية واليمنية في لبنان.
٤ - ظاهر العمر وأحمد الجزار في فلسطين.
٥ - الفوضى في العراق وظهور باشوات المماليك.
٦ - خروج العثمانيين من اليمن.

١ ـ الصراع على السلطة في مصر

عندما احتل السلطان العثماني سليم الأول مصـر انتهى الاستقلال الذي تمتعت به في عهد المماليك الشراكسة، ومنذ ذلك الوقت أصبحت مصر ولاية أو «باشوية» عثمانية ـ وظلت على هذا الوضع حتى عام ١٩١٤ حين أعلنت الحماية البريطانية على البلاد. وبعد أن استقر الأمر لسليم في البلاد عين وزيره يونس باشا نائباً عنه وكان يلقب بنائب السلطنة، وظل يشغل هذا المنصب فترة إقامة سليم في مصر، إلّا أنه قبيل مغادرته مصر عزل يونس باشا وعين خاير بك، أحد أمراء السلطان قنصوه الغوري، مكافأة له على خيانة سيده. وحكم خاير بك مصر بقية حياته نائباً عن السلطان، وأبقى على لقبه ـ الذي كان يلقب به في عهد الغوري ـ وهو ملك الأمراء. ولم يكن السلطان سليم قد غادر مصر فعلاً حتى أخذ خاير بك يتصرف كما لو كان خلفاً للسلاطين المماليك، وزاول التقليد المعتاد وهو استقبال القضاة الأربعة في بداية كل شهر هجري. وظهر المماليك مرة أخرى في زيهم التقليدي بعد اختفائهم منذ موقعة الريدانية. وأصدر خاير بك ـ بأمر من سليم ـ قراراً بالعفو عن المماليك.

وأصبح دخل مصر التزاماً على عاتق خاير بك، ورغم ذلك لم يسمح لخاير بك أو الوالي أن يحكم دون رقابة. فمدة ولايته كانت في الحقيقة مدى الحياة، إلّا أنها كانت تجدد على فترات قد تكون سنوية. وكان الوالي يرأس مجلساً إدارياً (ديواناً) مكوناً من رؤساء الحامية ومن الكتخدا (وكيل الوالي أو

الباشا) والدفتردار وأمير الحج[1] وكانوا يعاونونه في إدارة الولاية ويمنعونه من إساءة استعمال سلطته. وعندما غادر سليم مصر ترك حامية عثمانية لحفظ النظام في مصر والدفاع عنها والحيلولة دون استعادة المماليك لسلطتهم. وكان جنود الحامية ـ وعددهم يقرب من اثني عشر ألفاً ـ موزعين بين القاهرة والمدن الرئيسية. وفي السنوات التي تلت الاحتلال العثماني مباشرة كانت توجد أربعة أوجاقات (أو وجاقات) تتكون من تشكيلين من المشاة ويتكونان من الانكشارية وهم: أوجاق المستحفظان ومهمتهم مساعدة الباشا في تنفيذ أوامر السلطان ومراقبته، وكان منهم كبار أصحاب المناصب مثل كتخدا في بعض الأحيان، وأغا الانكشارية الذي كانت له الرياسة العليا على ضبط مدينة القاهرة، وكذلك سردار الحج وسردار الخزينة؛ وأوجاق عزبان وكان يقوم بعمل الشرطة والإشراف على ساحلي بولاق ومصر القديمة، وما يتعلق بالسفن وبالضرائب المفروضة على الغلال الواردة إلى هذين الساحلين. أما التشكيلان الآخران فهما تشكيلا السباهية أو الفرسان ويتكونان من: أوجاق جنلويان أي المتطوعين، والتنفنكجيان وهم حملة البنادق وكان منهم رجال الضبط ويقومون بحماية الجسور ومساعدة الملتزمين في تحصيل الأموال من الفلاحين. ويتضح مما سبق أن السلطان سليم قد أشرك رؤساء الحامية في الحكم بإدخالهم في الديوان.

واستمرت إدارة مصر زمن خاير بك تتبع ما كان موجوداً في عهد سلطنة المماليك، فأبقى سليم الأول على المماليك لأن الدولة العثمانية لم تغير كثيراً في نظم البلاد المفتوحة، كما حاول إيجاد قوة ثالثة تحفظ التوازن بين الباشا ورؤساء الحامية. وقسم مصر إلى اثنتي عشرة صنجقية أو محافظة، كل منها يحكمها صنجق بك، ولم يثبت عدد الصنجقيات على حال، بل أخذ في

(١) كانت مهمته مرافقة الحجاج وتوزيع الصدقات والهدايا التي ترسل سنوياً إلى الحرمين الشريفين.

التغير، وكانت وظيفة الحاكم الإقليمي يمثلها إما صنجق بك أوكاشف[1]. وظلت المناطق القبلية - كما كانت في الماضي - يحكمهما مشايخ العرب شبه المستقلين. ففي مصر العليا ازداد النفوذ القبلي فعلاً في أوائل العصر العثماني، وتوقف تعيين حاكم لهذا الإقليم، وكان شيخ قبيلة هوارة، الذي ينتمي إلى بني عمر، مسؤولاً عن الإدارة. وعلى ذلك نقول إنه رغم أن السلطان سليم قد قضى على سلطنة المماليك وضم مصر إلى ممتلكاته، فلم يصبغ مصر بالصبغة العثمانية، بل كانت درجة التتريك التي تلت ذلك محدودة جداً، فلم يبد المماليك نهائياً ولم يتوقف تجنيدهم بل تطور نوع من التعايش بينهم وبين العناصر الحاكمة والعسكرية على مر السنين. ففيما عدا الخزنة السنوية والخطبة والسكة وملكية السلطان نظرياً للأرض بقيت مصر تحيا الحياة التي كانت تحياها في عهد المماليك.

لم تقم طوال فترة حكم خاير بك ثورة ضد السيادة العثمانية في مصر، ولكن بعد وفاته في ٥ أكتوبر عام ١٥٢٢ تعرضت السيادة العثمانية للخطر. فلم يكن خليفة خاير بك من المماليك بل كان عثمانياً يدعى مصطفى باشا، وهو زوج شقيقة السلطان سليمان. وبعد وصوله إلى مصر شبت الثورة بزعامة اثنين من المماليك وهما جانم السيفي، كاشف البهنسا والفيوم (أي حاكم مصر الوسطى) وإينال كاشف الغربية. وكان هذان المملوكان يفخران بقوتهما ويحتقران الأسلحة الجديدة التي استطاع بها العثمانيون أن يطيحوا بسلطنتهم، وأعلنا أنهما لن يتركا مصر لهؤلاء التركمان. فتقدم جانم وإينال إلى مديرية الشرقية حتى يتمكنا من قطع المواصلات بين القاهرة وسورية. وقطع إينال رأس الزيني بركات وهو رسول مصطفى باشا الذي أرسله إليهما لإنهاء هذه الثورة سلمياً. وما أن علم مصطفى باشا بمقتل الزيني حتى جهز

(١) لقب كاشف لم يكن معروفاً في الإمبراطورية العثمانية. ورغم أن الكاشف كان أقل مرتبة من الصنجق كانت سلطتها واحدة، وأحيانا كان الكشاف يحكمون بعض الأقاليم التي لم تبلغ مرتبة الصنجقية وتسمى كاشفيات.

حملة تضم كل القوات العثمانية، وقتل جانم وَفَرَّ إينال تجاه غزة واختفى نهائياً. وبعد ذلك بقليل قامت ثورة أخرى بزعامة الوالي أحمد باشا، وهو من أصل قوقازي، يربطه بالمماليك رباط عنصري، فقد بادر بعد تعيينه في أغسطس عام ١٥٢٣ إلى مصادرة ثروة الأعيان، وأعدم ضباط الحامية العسكرية الكبار، كما قبض على قائد الإنكشارية وأعدمه. وبعد ذلك طالب أحمد بسلطنة مصر وذكر اسمه في الخطبة ونقشه على السكة. ولقد هرب أبراهام كاسترو، رئيس دار السكة اليهودي في القاهرة، إلى استانبول ليخبر السلطان سليمان القانوني. وفي فبراير عام ١٥٢٤ سقطت القلعة في يد الثوار، وطلب أحمد باشا البيعة من قضاة مصر الأربعة. ولقد قيل إن أحد مستشاري أحمد كان شخصاً يدعى قاضي زادة ظاهر الدين الأردبيلي، وهو شيعي من أردبيل، مقر الدعوة الصفوية. وسواء صحت هذه الرواية أم لا فإنها تبين أن السلطات العثمانية قد خشيت أن يكون بين والي مصر والشاه إسماعيل الصفوي تحالف كالذي أدى إلى حملة سليم ضد قنصوه. وعلى أية حال دبر أنصار السلطان ثورة مضادة ولجأ أحمد باشا إلى الشيخ عبد الدائم بن بقر، أحد حلفائه العرب في الشرقية. واستولت الفئة الموالية للسلطان على الإدارة، وعين جانم الحمزاوي قائداً للإنكشارية. وانتهى الأمر بالقبض على أحمد وإعدامه في ٦ مارس عام ١٥٢٤.

وبعد القضاء على هذه الثورة، قامت الدولة العثمانية بمحاولة إيجابية لتنظيم الإدارة في مصر. فبعد مقتل أحمد باشا بعام واحد وصل الصدر الأعظم إبراهيم باشا إلى القاهرة لتنفيذ هذه المهمة. وظل في مصر بضعة أسابيع فقط، ولكنه ترك أثراً مهماً. وهو قانون نامة مصر (أو قانون سليمان) الذي قنن الأوضاع الإدارية السائدة في مصر. وتنقسم هذه الوثيقة إلى جزءين رئيسيين: يتعلق الجزء الأول بالتنظيم العسكري في مصر فحدد الأوجاقات الموجودة في الولايات بستة فقط[1]، لأن أوجاق

(١) وهذه الأوجاقات هي: الجاويشية والجنولويان والتفنكجية والمستحفظان (الإنكشارية) والعزب =

المتفرقة[1] لم يتكون إلّا بعد ذلك بثلاثين عاماً. أما الإدارة المدنية، كما فصلت في الجزء الثاني من قانون نامة، فقد ورثت مظاهر عديدة من سلطنة المماليك. فوكلاء الحكومة المحليون ظلوا يسمون بألقابهم القديمة وهي كشاف (جمع كاشف)، وانحصرت واجباتهم الأساسية، وهي أشبه باختصاصات الصناجق، في تنظيم الاستفادة من مياه النيل وخاصة أثناء الفيضان بإقامة الترع والمصارف والجسور لارتباط ذلك بنمو الحاصلات الزراعية، عماد ثروة البلاد؛ والإشراف على جمع الأموال الأميرية ومراقبة جامعيها من القبط؛ وتوطيد الأمن وحماية القرى وتعميرها. وحدد قانون نامة أسماء أربع عشرة صنجقية يدير شؤونها الكشاف، وجدت ثلاث عشرة منها في مصر السفلى والوسطى، وتكونت واحدة من الواحات الخارجة في الصحراء الغربية. أما مصر العليا، من أسيوط إلى الجنوب، فكانت تحت إدارة مشايخ العرب من بني عمر، الذين وصفوا في قانون نامة بأنهم يؤدون وظائف مشابهة لوظائف الكشاف. ورغم حدوث صدام بين الإدارة العثمانية وهؤلاء الحكام في بعض الأحيان، فلم يجردوا من نفوذهم حتى عام ١٥٧٦ عندما عين أحد البكوات حاكماً لمصر العليا. وتوجد إشارات متكررة في مصادر القرنين السابع عشر والثامن عشر إلى خلفائه الذين أقاموا في جرجا وأخضعوا مجموعة من الكاشفيات الصغيرة لسيطرتهم.

وكان الوالي (الباشا) في مصر على رأس التنظيم الإداري، ولكن وضعه اختلف في بعض النواحي عن وضع حكام الولايات العثمانية الآخرين. وإذا كان قانون نامة قد جعل القلعة مقراً له فإنه لم يحدد إقامته فيها. وفي العادة

= والشراكسة. والأوجاق الأخير كان يتكون من مماليك العهد السابق الذين أفلتوا من الإبادة على أيدي الأتراك أثناء فتح مصر، وقد توسلوا إلى السلطان أن يمنحهم شرف الخدمة في جيوشه فضمهم سليم إلى قواته. وعهد إلى هذا الأوجاق بحفظ القلاع التي تحيط بمصر، والإشراف على نقل الغلال ومختلف البضائع.

(١) كان يتألف من حرس الباشا وبعض البكوات ومن بعض الأجناد الذين انفصلوا عن الأوجاقات الأخرى. وكانت متفرقة تدل في الأصل التركي على أنهم كانوا أصحاب نوع من الإقطاعات.

كانت مدة حكم الباشاوات في القاهرة تتراوح بين سنة وثلاث سنوات مع استثناءات قليلة. وطالب قانون نامة الوالي أيضاً بعقد اجتماعات منتظمة للديوان أربع مرات أسبوعياً، وكان ذلك التنظيم فريداً بالنسبة لنظم الإدارة العثمانية المحلية، لأن الديوان كان يدعى للاجتماع في أقاليم أخرى بناءً على رغبة الحاكم. ومنذ صدور قانون نامة مصر كان الوالي يحكم بالاشتراك مع «الديوان الكبير» و«الديوان لصغير». وكان الديوان الكبير أو «ديوان حضرت ولي النعم والي مصر» - كما كانت تسميه وثائق القاهرة - يضم ثلاثة من كبار الضباط من كل أوجاق - الأغا (القائد) والدفتردار (أمين السر) والروزنامجي (المراقب والمشرف على المحفوظات) - وممثلاً عن كل أوجاق غير المذكورين آنفاً، وأمير الحج وقاضي قضاة القاهرة الذي يعينه شيخ الإسلام في استانبول وكبار الشيوخ والأشراف ومفتي المذاهب الشرعية الأربعة، ورؤساء الطوائف الأرثوذكسية الأربعة والعلماء. ولم يرأس الباشا اجتماع الديوان بل كان يتابع جلساته من وراء ستار. وكانت أوامر الباب العالي توجه رسمياً إلى الديوان الكبير، لكن كان يتلقاها الباشا، الذي كان له وحده حق دعوة الديوان إلى الاجتماع. وكان كخيا الباشا أو نائبه والدفتردار يكلفون بتقديم مذكرة إلى كل من الديوان الكبير والصغير للمداولة وبإبلاغه بقراراتها وكانت مهمته هي التصديق على القرارات وإصدار الأوامر لتنفيذها. وكان الديوان الصغير يتكون من كخيا الباشا والدفتردار والروزنامجي، وممثل واحد عن كل أوجاق، والأغا وكبار ضباط أوجاق المتفرقة والجاويشية. وكان هذا الديوان يختص بالنظر في المسائل الإدارية العاجلة، والإشراف على تطبيق قواعد الإدارة العثمانية في مصر.

وساد مصر الهدوء والاستقرار منذ صدور قانون نامه مصر حتى عام ١٥٨٦، ولكن السنوات الأخيرة من القرن السادس عشر شهدت اضمحلالاً سريعاً في نفوذ وسيادة الولاة العثمانيين، وظهر أثر اضمحلال الدولة العثمانية في قيام مجموعة من الثورات المتفرقة ضد الباشوات. وأثناء تلك الثورات

بقـى أوجاقان على ولائهما للولاة وهما أوجاقا المتفرقة والجاويشان[1]. ولأن هذين الأوجاقين لم يتمتعا بقوة عسكرية فعّالة، اعتمد الولاة بدرجة كبيرة على تـأييد وحمـاية البكـوات لهم. وكان وضـع بكوات مصـر شاذاً في الإدارة العثمانية. ففي حين حصلوا على اللقب الذي لقب به حكام الصنجقيات الصغيرة في الأناضول والروميلي وسورية، وهو صنجق بك، لم يعينوا في أول الأمر حكاماً على الصنجقيات التي أدارها وأشرف عليها موظفون يحملون اللقب المملوكي القـديم، وهو لقب كـاشف. ولم يحصل البكـوات عـلى إقطاعات، بل كانوا يتقاضون مرتباً سنوياً يعرف باسم «ساليانة». وهكذا كان البك المصري صاحب لقب فقط ولم تكن له وظيفة محددة. وقد ساعد انعدام التخصص الوظيفي بكوات المماليك على فرض سيطرتهم على الجهاز الإداري في مصر في القرنين السابع عشر والثامن عشر. وكانت غالبية بكوات المماليك في القرن السابع عشر من الشراكسة. ورغم ذلك وجدت عدة استثناءات: ففي بعض الأحيان رفع أحد الأعراب أو ممثل الوالي أو وكيله إلى رتبـة البكوية، كما جاءت مجمـوعة كبيـرة من بكوات القـرن السابـع عشر من البوسنة. وفيما عدا ذلك، كانت البكوية في القرن السابع عشر نظاماً عسكرياً مقصوراً على البكوات الذين لم يدخلوا في نظام الأوجاقات العسكرية، بل جندوا من المماليك. واستطاعت البكوية أن تحافظ على بقائها بواسطة تكوين بيوتات مملوكية جديدة.

ومن أهم الثورات في أوائل القرن السابع عشر الثورة التي قامت في عهد الوالي محمد باشا (١٦٠٧ - ١٦١١) ويعرف في التاريخ باسم محطم المماليك. ففي يناير عام ١٦٠٩ قام الإسباهية بالثورة، واجتمع الثوار في ضريح السيد أحمد البدوي بطنطا وتقدموا نحو القاهرة، واتخذت هذه الثورة

---

(١) كانت مهمة هذا الأوجاق تحصيل الأموال الأميرية من الملتزمين وتوريدها إلى خزينة الروزنامة والإشراف على شؤون الغلال الأميرية. وكان المحتسب في العهد العثماني من رجال الجاويشان ومهمته الإشراف على الأسواق وضبط الموازين والمكاييل وتسعير المواد التجارية وضبط الأمن.

شكلاً انفصالياً، إذ عين الثوار سلطاناً ووزراء من بينهم، ولكن تـداعت مقاومتهم عندما واجهتهم قوات الوالي عند الخانكة، وأعدم بعضهم ونفى الآخرون إلى اليمن. وكان ذلك انتصاراً للإدارة العثمانية على معارضيها الذين كان معظمهم من المماليك الجراكسة. ويجب الإشارة هنا إلى أن إحدى الفرق الثلاث التي كونت أوجاق الإسباهية كانت فرقة الشراكسة التي تكونت في أول الأمر من خلفاء فرسان المماليك القدماء، وكانوا ما يزالون يجمعون من العناصر الشركسية. وبالقضاء على هذه الثورة تدعمت السيادة العثمانية في مصر من جديد، ولم تستطع قوة أخرى أن تتحداها علانية إلّا في عهد علي بك الكبير بعد قرن ونصف من الزمان. وبعد انتهاء ولاية محمد باشا تتابع على مصر ولاة ضعاف لم يجدوا قوة موالية يعتمدون عليها في تدعيم نفوذهم وسلطانهم. فالأوجاقات السبعة في الحامية العثمـانية كـانت مجموعـات لها مصالح خاصة لا تتفق مع مصالح الحكومة العثمانيـة وممثليها في مصـر. ولذلك حرم الولاة من وجود قوة يعتمـدون عليها لمسـاندتهم، واضـطروا إلى الاستعانة بالعناصر التي أيدت سلطتهم بسبب مصلحتها المؤقتة.

ولذلك ظهر بكوات المماليك بعد رحيل محمد باشا قوة سياسية لها نفوذ كبير في مصر. فافتقارهم إلى وظائف إدارية معينة جعلهم يسعون للحصول على عدد كبير من الوظائف والسيطرة الكلية على النظام الإداري والمالي في مصر. وكانت بعض الوظائف التي أصبح لهم حق توليها وظائف عسكرية، فالقوات التي كانت ترسل لتأديب الأعراب أو للاشتراك في الحروب مـع الأوروبيين أو الفرس بتكليف من السلطان، كانت توضع تحت قيادة سردار برتبة بك لا من ضباط الفرق النظامية. وكان يقوم بالإشراف على إرسال الجزية السنوية إلى استانبول براً بك يحمل لقب أمير الخزنة، كما كان يشرف على قافلة الحج بك آخر يلقب بأمير الحج، وأصبح في القرن السابع عشر أحد كبار موظفي الدولة. وبالإضافة إلى ذلك، كان تعيين البكوات حكاماً للصنجقيات من الأمور المعتادة في النهاية عندما انحدر الكشاف إلى مركز أقل في الأهمية. وفي خلال القرن السادس عشر، كون الصعيد مديرية كبيرة

عاصمتها جرجا ويحكمها بك لقب بحاكم الجنوب أو حاكم الصعيد. وعلاوة على ذلك سيطر البكوات على منصب مدني مهم وهو منصب الدفتردار. وفي خلال القرن السابع عشر تولى البكوات منصباً آخر وهو منصب القائمقام أو نائب الوالي. وكان القائمقام يمارس كل سلطات الوالي بعد وفاته أو عزله حتى يعين السلطان خلفاً له، وقبل ذلك كان القاضي يقوم بشغل هذا المنصب لكن يبدو أن أحد البكوات كان يشغل هذا المنصب دون انقطاع بعد عام ١٦٠٤. وبعد أربعة عشر عاماً تقريباً من انتهاء ولاية محمد باشا ظهرت البوادر الأولى لازدياد نفوذ المماليك، إذ انضمت البكوات إلى الأوجاقات، ورفضوا استقبال والٍ جديد وأصروا على استمرار الوالي السابق في وظيفته. وتزايد نفوذ بكوات المماليك بعد ذلك عندما اصطدم الوالي العثماني بقيطاس بك من أكابر المماليك الذي تم اغتياله في ٩ يوليو عام ١٦٣١ في القلعة بحضور الوالي نفسه. فأرسل البكوات قاضي القضاة ليستفسر من الوالي عن سبب اغتيال قيطاس وطالبوه إما أن يظهر لهم أمراً سلطانياً يدعوه إلى ارتكاب هذا العمل أو أن يرشدهم إلى مركتبي الجريمة. ولما رفض الوالي الاستجابة لمطالب بكوات المماليك عينوا قائمقاماً مكانه، وأذعن الوالي لهذا الإجراء وأرسل تقريراً عن الحادث إلى السلطان والصدر الأعظم. ومن ناحية أخرى أرسل البكوات وفداً مكوناً من ممثلين عن البكوات والأوجاقات إلى استانبول فنجح في مهمته. وبذلك أوجد بكوات المماليك سابقة خطيرة هي عزل أي والٍ مكروه وتعيين قائمقام يختارونه من بينهم إلى أن يعين السلطان والياً جديداً.

ومن الشخصيات التي برزت في مصر العثمانية خلال الخمسة والعشرين عاماً التي تلت عزل هذا الوالي شخصية رضوان بك الفقاري، أعظم بكوات القرن السابع عشر. وكان رضوان بك من أصل شركسي وزعيماً لجماعة من البكوات وأتباعهم تعرف باسم الفقارية. وكان لهذه الجماعة حلفاء من بين أهل الحرف والبدو الذين كونوا جماعة قديمة كانت تسمى نصف سعد. وفي مواجهة هذا التحالف القائم بين الفقارية وسعد

وجدت جماعة أخرى منافسة تعرف باسم القاسمية، وقد تكونت من بين البكوات وأتباعهم وحلفائهم من أهل الحرف وجماعة نصف حرام البدوية[1]. وبنهاية القرن السابع عشر حلت أسماء جديدة مثل الفقارية والقاسمية محل أسماء سعد وحرام القديمة وانقسم المجتمع المصري إلى هاتين الجماعتين، وتطور التنافس بينهما إلى صراع عنيف. ولقد ظل رضوان بك يشغل منصب إمارة الحج من عام ١٦٣١ حتى وفاته بعد ربع قرن تقريباً، وعلى الرغم من أن فترة تولي هذا المنصب كانت سنوية، فقد فشلت المحاولات التي بذلها الولاة لإقصاء رضوان بك عن منصبه. وعند وفاة رضوان بك في عام ١٦٥٦ حاول الوالي العثماني في ذلك الوقت إعطاء هذا المنصب إلى مملوك قاسمي يدعى أحمد بك بوشناق وذلك للقضاء على احتكار الفقارية لهذا المنصب. ولكن الفقارية تدخلت وأوقفت الوالي عن عمله وطردت أحمد بوشناق وعينت فقارياً من مماليك رضوان بك يدعى حسين بك أميراً للحج. ورغم ذلك استمر أحمد في تدعيم مركزه حتى عين قائمقاماً في عام ١٦٥٩، وفي العام التالي تدهورت قوة الفقارية بعد أن فرضت القاسمية سيطرتها بزعامة أحمد بك بوشناق. وتفرقت جماعة الفقارية فذهب بعضهم إلى السودان وذهب آخرون إلى جرجا واتجه فريق ثالث إلى مديرية البحيرة حيث قطعت رؤوسهم في ليلة ٢٧ أكتوبر عام ١٦٦٠ أمام أحمد بك بوشناق. وأطلقت المصادر التاريخية المعاصرة على هذا الصراع الذي دار بين المماليك اسم الفوضى المملوكية. وظلت الفقارية تعاني من انهيار نفوذها السياسي ما يقرب من ثلاثين عاماً.

ومن ناحية أخرى لم تستمر سيطرة أحمد بك بوشناق والقاسمية فترة طويلة إذ سرعان ما بدأ الوالي الجديد يتآمر ضد أحمد بك، وتكررت قصة قيطاس بك مرة أخرى فاغتيل أحمد في القلعة في ٢٦ يوليو عام ١٦٦٢،

---

(١) سعد وحرام من القبائل والبطون العربية التي نزلت بمصر مع الفتح العربي وهذا الانقسام انقسام اجتماعي يقسم المجتمع كله إلى قسمين ولا يستند إطلاقاً إلى أسس مذهبية سياسية أو اقتصادية.

واستطاع الوالي العثماني بعد تدهور قوة القاسمية والفقارية أن يحكم دون منازع حتى عام ١٦٦٤، وحتى نهاية القرن السابع عشر فقد بكوات المماليك سيطرتهم على النظام السياسي في مصر إلا أنهم ظلوا محتفظين ببعض المناصب الكبرى في الولاية وهكذا يتضح أن المماليك بدأوا يتنافسون على السلطة والمناصب الرئيسية في القرن السابع عشر عندما ضعفت الدولة العثمانية. وقد أدى عجز الدولة العثمانية عن حفظ هيبتها في مصر إلى ظهور البيوتات المملوكية التي نشأت فيها بعد نتيجة للتنافس بين الفقارية والقاسمية. فمن القاسمية انحدر بيت الإيواظية وأبي شنب، ومن الفقارية نشأت بيوت بلفية ورضوان والقازدوغلية وغيرها.

وعندما نشب الصراع الحزبي من جديد في مصر لم يكن في أول الأمر صراعاً بين بكوات المماليك أو بين القاسمية والفقارية، بل بدأ داخل الأوجاقات السبعة. وارتبطت الاضطرابات الأولى باسم كوجك محمدالذي عين في منصب باش أوده باشا[1] الإنكشارية حوالي عام ١٦٧٤ أو ١٦٧٥. وقد قام كوجك محمد بانقلابين كان آخرهما في عام ١٦٨٧ فاستعاد منصبه الذي كان قد طرد منه. ولكن وصل إلى مصر أغا جديد للإنكشارية من قبل السلطان العثماني وأجبر كوجك محمد علي ترك أوجاق الإنكشارية فتحول إلى أوجاق الجنلويان الذي كان يرأسه في ذلك الوقت حسن أغا بلفيه، وهو مؤسس لبيت مملوكي تحالف مع الفقارية. ونتيجة لذلك تم التحالف بين الباش أوده باشا والفقارية وظهرت بوادر هذا التحالف في عام ١٦٩٢ عندما تآمر أحد المماليك الفقارية مع كوجك محمد علي القيام بانقلاب في مقر قيادةالإنكشارية لإرجاع الباش أوده باشا وحزبه. ومما دفع الفقارية إلى القيام بذلك رغبتها في الحصول على تأييد الإنكشارية لاستعادة نفوذها من جديد.

---

(١) باش أوده باشا هو رئيس الضباط الصغار (أوده باشه) الذين كانوا يرأسون الأورط التي انقسم إليها أوجاق الإنكشارية، وكانت كل أورطه تقيم في غرفة أو أوده.

وإذا كان كوجك محمد قد سيطر على مقر قيادة الإنكشارية، فإنه لم يستمر في ذلك طويلاً إذ ظهر له منافس خطير هو مصطفى القازدوغلي (مؤسس بيت القازدوغلية) الذي كان سرَّاجاً عند حسن أغا بلفيه ورقاه حتى تقلد منصب كتخدا الإنكشارية. وتمكن مصطفى من اغتيال كوجك محمد في سبتمبر عام ١٦٩٤.

وظل أوجاق الإنكشارية مصدراً للاضطرابات والفوضى التي سادت مصر بعد ذلك. فسيطر هذا الأوجاق على شؤون البلاد، وفي أواخر سبتمبر عام ١٦٩٧ اجتمع الإنكشارية وأجبروا الوالي على أن ينزل عن السلطة، واختاروا قائمقاماً بدلاً عنه، ثم تحفظوا عليه. وأصبح أحمد أغا الإنكشارية هو المسيطر على الأحوال في مصر. وفي عام ١٧٠٣ كان قائد آخر من قواد نفس الأوجاق، هو علي أغا الإنكشارية، يتولى السلطة في مصر. وبعد ذلك بحوالي أربع سنوات بدأت فترة طويلة من التوتر انتهت في آخر الأمر بقيام الثورة الكبرى في عام ١٧١١، وكانت بمثابة حرب أهلية صغيرة، فلقد تسبب سيطرة الإنكشارية على السلطة في نشأة خصومة بينهم وبين بقية الأوجاقات، التي تكتلت ضد الإنكشارية. وقام بالدور الأكبر في تلك الحرب قائد إنكشاري آخر وهو الباش أوده باشا أفرنج أحمد الذي استحوذ على السلطة في داخل أوجاق الإنكشارية بعد وفاة مصطفى كاهيا القازدوغلي في عام ١٧٠٤. ولكن الخصومات الدفينة بين الإنكشارية والأوجاقات الأخرى وبين أفرنج أحمد وخصومه من الإنكشارية بدأت تظهر بشكل واضح في مارس عام ١٧١١، فتآمر خصوم أفرنج مع جماعة القازدوغلية على طرده، وحصلوا أيضاً على تأييد الأوجاقات الستة الأخرى، وخصوصاً أوجاق العزبان الذي كان يعارض بشدة سيطرة الإنكشارية.

ولقد تورط البكوات وبيوتاتهم المملوكية في هذا الصراع الدائر، فتدخل أيوب بك، الذي تحالف مع الفقارية، لمساندة أفرنج أحمد رغم الروابط الموجودة بين الفقارية والقازدوغلية. كما ألقى أكابر القاسمية بكل ثقلهم لتأييد

العزبان ضد أفرنج أحمد وأيوب بك والوالي، وأوقفت القاسمية الوالي عن عمله وعينت واحداً من أفرادها كقائمقام. وفي ٢٢ إبريل عام ١٧١١ حدثت معركة خارج القاهرة قتل فيها إيواظ بك أحد زعماء القاسمية، وكانت وفاته حدثاً مهماً في تاريخ العلاقات بين الفقارية والقاسمية، إذ تحول التنافس المحدود بينهما إلى صراع حاول فيه كل منهما القضاء على الآخر قضاء نهائياً. وفي النهاية تضعضعت قوة الفقارية وهرب أيوب بك إلى سورية ومنها إلى استانبول حيث توفي في السنة التالية، أما أفرنج أحمد فقبض عليه وأعدم. ولقد برهنت هذه الحرب على ازدياد نفوذ البكوات المماليك في أحداث مصر السياسية، فمنذ ذلك الوقت أصبح صراع الأوجاقات السبعة غير ذي أهمية إذا قورن بالصراع العنيف الذي ميز العلاقات بين بكوات القاسمية والفقارية وبيوتاتهم المملوكية. كما أصبح الولاة العثمانيون مجرد رؤساء صوريين وعرضة للعزل إذا ما ضايقوا الفئة المملوكية المسيطرة. وكان هدف أي مملوك طموح هو الوصول إلى منصب الرياسة وهي السلطة الحقيقية في مصر. ومنذ قيام الثورة الكبرى عام ١٧١١ حتى مجيء نابليون بونابرت إلى مصر عام ١٧٩٨ سيطرت على تاريخ مصر مسألتان هما: الصراع بين الأحزاب والصراع بين الأشخاص في داخل كل حزب على منصب الرياسة.

وقد مهدت الثورة الكبرى الطريق أمام القاسمية لكي تعمل على زيادة نفوذها في مصر، فتم لها في عام ١٧١٤ السيطرة التامة على البلاد. ولكن في عام ١٧١٨ حدث انقسام خطير بين بيتي أبي شنب والإيواظية، وتحالف أفراد بيت أبي شنب مع الفقارية، على أن هذا التحالف لم يدم طويلاً وتمت السيطرة لجماعة الفقارية في عام ١٧٣٠. ولكن جماعة الفقارية المنتصرة لم تلبث أن انقسمت على نفسها إلى مجموعات متنافسة وهو ما حدث لجماعة القاسمية من قبل. فنشأ التنافس بين عثمان بك خليفة ذو الفقار وإبراهيم كاهيا زعيم بيت القازدوغلية على الرياسة في عام ١٧٣٩، وخلا الميدان لإبراهيم كاهيا بعد فرار عثمان بك الفقاري إلى استانبول. ويرجع نجاح إبراهيم كاهيا إلى تحالفه مع أحد الضباط وهو رضوان كاهيا العزبان ورئيس

جماعة جلفية[1] الصغيرة (وهي من البيوتات المملوكية). وانتصر إبراهيم ورضوان على كل معارضيهما في عام ١٧٤٨ واقتسما فيما بينهما منصب الرياسة، ولكن رضوان ترك السلطة في يد إبراهيم وركن إلى الدعة والترف. واقتنى إبراهيم كاهيا قبل وفاته مئات المماليك. وتمتعت القاهرة بفترة سلام وهدوء استمرت سبع سنوات حتى وفاته عام ١٧٥٤، وبعد ذلك انقلبت جماعة القازدوغلية على رضوان كاهيا وعملت على اغتياله بعد ستة أشهر. وحددت هذه الحادثة نهاية بيت الجلفية باعتباره قوة سياسية وظهرت بذلك قوة القازدوغلية.

على أن مصر لم تنعم خلال السنوات الست التي تلت وفاة إبراهيم كاهيا باستقرار سياسي بعد أن تنافس أكابر القازدوغلية فيما بينهم على منصب الرياسة. فقد تولى هذا المنصب في تتابع سريع ثلاثة بكوات من بيت إبراهيم كاهيا، وكان البك الثاني يحمل لقب شيخ البلد، لكن المغزى الحقيقي لهذا اللقب ليس واضحاً ويبدو أنه يشير إلى أقدم مماليك القاهرة. ولم يكن لقب شيخ البلد من الألقاب الرسمية العثمانية، ولكن استخدمت اصطلاحات أخرى في القرن الثامن عشر يبدو أنها تتشابه مع لقب شيخ البلد. فقبل ذلك بأربعين عاماً أشارت المصادر إلى إسماعيل بك بن إيواظ على أنه أمير مصر وهو لقب عاد إلى الظهور فيما بعد، وظهرت أيضاًألقاب أخرى مثل كبير القوم وكبير البلد. وحتى نهاية فترة إبراهيم كاهيا ورضوان كاهيا كان من الممكن أن يتقلد أحد ضباط الأوجاقات السبعة منصب الرياسة أو أن يقتسمها مع شخص آخر، ولكن اقتصر لقب شيخ البلد على البكوات فقط.

وتقلد منصب شيخ البلد مملوك آخر يدعى علي بك الغزاوي (أحد مماليك إبراهيم كاهيا) فتولى الرياسة بعد اغتيال سلفه حسين بك الصابونجي في نوفمبر ١٧٥٧. وبعد عامين تقلد علي بك الغزاوي إمارة الحج وأثناء غيابه في الحجاز أناب عنه خليل بك الدفتردار وحرضه على قتل عبد الرحمن كاهيا

---

(١) نسبة إلى قرية سنجلف بالمنوفية.

كبير طائفة القازدوغلية. وعندما علم عبد الرحمن كاهيا بالمؤامرة صمم على الإطاحة بخليل بك وعلي بك والعمل على تعيين شيخ جديد للبلد. وكان شيخ البلد الجديد يدعى علي بك «بلوت قبان» أي «مبيد اللصوص» ففي صبيحة يوم الجمعة ٧ ذي القعدة سنة ١١٧٣ هـ اجتمع في بيته الاختيارية والصناجق على عادتهم فلما تكامل حضورهم جميعاً تكلم عبد الرحمن قائلاً: «إن علي بك (الغزاوي) سافر إلى الحجاز ولا بدّ من كبير تجتمع فيه الكلمة: فقالوا له: الرأي ما تراه، فقال: علي بك هذا مشيراً إلى علي بك الكبير (بلوت قبان) يكون شيخ البلد وكبيرها وأنا أول من أطاعه وآخر من عصاه. فقالوا: سمعنا وأطعنا ونحن كذلك». وسار الجميع إلى القلعة حيث استصدروا فرماناً من الباشا بتعيين علي بك الكبير شيخاً للبلد، وكان ذلك في أوائل عام ١٧٦٠، وتشير إليه الفرمانات الصادرة في تلك الفترة باسم «حالا شيخ البلد مصر عزتلو ميرلوا علي بك». واضطر علي بك الغزاوي إلى أن يعود من الحجاز إلى غزة مباشرة دون أن يعرج على مصر، وبقي هناك ثلاثة أشهر بقصد جمع أنصار ولكنه أيقن بالفشل فعاد حزيناً إلى مصر وتوفي بعد ثمانية أيام.

ولقد أخطأ عبد الرحمن كاهيا عندما اعتقد أنه اتخذ علي بك الكبير مطية لتحقيق أطماعه. فمنذ أن تولى علي بك هذا المنصب بدأ يكون بيتاً مملوكياً جديداً عرف رجاله فيما بعد بالمماليك العلوية. ولقد خلا الميدان أمام علي بك من كل المنافسين الأقوياء من بيت القازدوغلية، ولم يبق أمامه سوى ثلاثة لا يستهان بهم هم عبد الرحمن كاهيا كبير القازدوغلية، وحسين بك أمير الحج القازدوغلي (الشهير بكشكش) وصالح بك حاكم جرجا وهو من بقايا القاسمية. فبعد أن تدعم مركزه استصدر علي بك فرماناً بنفي عبد الرحمن كاهيا إلى الحجاز، وفي نفس الوقت نفى صالح بك آخر من بقي من القاسمية إلى غزة، لكن صالح بك فر إلى المنيا وأقام علاقات طيبة مع همام شيخ عرب هوارة الذي أمده بكل ما يحتاجه من ذخيرة وعتاد. فجهز علي بك حملة ضد صالح وعهد برياستها إلى حسين بك كشكش، ولكن يبدو أن

صالح بك اتصل بحسين بك سراً فعاد كل منهما إلى مكانه وبذلك أصبح علي بك يواجه منافسين قويين هما صالح بك وحسين بك. ولما تبين علي بك أن قضيته خاسرة استسلم ونفي إلى سورية في مارس عام ١٧٦٦. ولكنه اتصل بصالح بك بواسطة شيخ العرب همام وتحالفا، واتفقا على أنه إذا تم لهما الأمر أعطى لصالح بك جهة قبلي قيد الحياة. وانتصر علي بك على خصومه ودخل القاهرة في ٢٢ أكتوبر عام ١٧٦٧ ومعه صالح بك. ولم يكد علي بك يتخلص من أعدائه ومعارضيه حتى فوجيء بظهور حسين بك كشكش وخليل بك، اللذين عادا من غزة بعد ثمانية أشهر في جيش من فرسان المماليك والدروز ونزلوا دمياط في ٤ مايو ١٧٦٨ وتقدموا إلى المنصورة ثم إلى طنطا. ولكن انتهى الأمر بانتصار علي بك والقضاء على خصومه واستقراره في شياخة البلد.

وبدأ علي بك يعمل على التخلص من حلفائه فتم اغتيال صالح بك في ١١ سبتمبر ١٧٦٨، وفي العام التالي هزمت قواته الشيخ همام فمات مكموداً مقهوراً، وأصبح علي بك بذلك صاحب النفوذ المطلق في جميع أنحاء مصر، وكما يقول الجبرتي «خلص الإقليم المصري بحري وقبلي إلى علي بك وأتباعه». وبدأ علي بعد ذلك يعتمد على مماليكه مثل إسماعيل بك ومحمد بك أبو الذهب وأحمد بوشناق (أحمد الجزار فيما بعد)، وعمل منذ البداية على كسب عطف السلطان فاتبع سياسة التودد إلى العثمانيين، وبفضل سياسة التودد هذه ضمن علي بك عدم معارضة الباشا أو الديوان لأعماله. وعندما استشف علي بك ارتباك الدولة العثمانية سياسياً وضعفها حربياً بسبب الحرب الروسية العثمانية عمل على استغلال هذه الفرصة لمصلحته الخاصة فقام بعزل الوالي في عام ١٧٦٨ وتقلد منصب القائمقام، وجمع بين هذه الوظيفة ومشيخة البلد. وبعد عزل الباشا لم يبق في مصر من مظاهر السيادة العثمانية سوى الخطبة والعملة والخزنة السنوية. أما الأولى فقد بقيت كما هي، وأما الثانية فقد أحدث فيها علي بك تغييراً طفيفاً في عام ١٧٦٩، وأما الخزنة فقد أوقف إرسالها ابتداء من عام ١٧٦٨. وهكذا ظهر أن علي بك كان على

وشك إعلان استقلاله. فكتب قنصل فرنسا المسيو دي جونفيل M. De Jonvelle يقول إن غرضه جعل مصر دولة مستقلة قوامها قوة المماليك المطلقة. كما ذكر الجبرتي أن علي بك «كان يقول لبعض خاصته إن ملوك مصر كانوا مثلنا مماليك الأكراد، مثل السلطان بيبرس والسلطان قلاوون وأولادهم، وكذلك ملوك الجراكسة وهم ملوك بني قلاوون إلى آخرهم كانوا كذلك وهؤلاء العثمانية أخذوها بالتغلب ونفاق أهلها..». وحدثت في أواخر عام ١٧٦٩ حادثة تدلنا على الاتجاه الذي سارت فيه أطماع علي بك. فقد صلى علي بك الجمعة في جامع الداودية فخطب الشيخ ودعا للسلطان، ثم دعا لعلي بك فلما انقضت الصلاة وقام علي بك يريد الانصراف أحضر الخطيب وسأله من أمرك بالدعاء باسمي على المنبر؟ أقيل لك إني سلطان؟ وأمر بضرب الخطيب، لكن أرسل إليه علي بك في اليوم التالي بمبلغ من المال وكسوة واستسمحه. وثمة حادثة أخرى توضح أطماعه وهي النقش الذي وضعه في عام ١٧٧٢ على ضريح الإمام الشافعي إذ اتخذ لنفسه لقب عزيز مصر.

ورغم ذلك تردد علي بك الكبير في الانفصال عن الدولة العثمانية، ولم يكن استقلال علي بك يعني الاستقلال التام مع السيادة. وفي عام ١٧٧٠ أدى علي بك خدمة للسلطان زادت من مكانته فقد أرسل حملة إلى الحجاز بناءً على طلب السلطان لحسم النزاع القائم بين المطالبين بشرافة مكة، واستفاد علي بك من هذه الحملة بأن نزل أحد مماليكه إلى جدة وتولى إمارتها بدلاً من حاكمها العثماني، وتمكن علي بك بذلك من إبعاد نفوذ السلطان عن مصر والحجاز، ولقد تكونت الإمبراطورية المملوكية القديمة قبل الفتح العثماني من ثلاث مناطق رئيسية: مصر وسورية والحجاز، وإذ سيطر علي بك على المنطقتين الأولى والثالثة كان من الطبيعي أن يقوم بغزو سورية لإدخالها في نطاق نفوذه. ومن ناحية أخرى، لعب الدافع الشخصي دوراً مهماً في القيام بحملته على الشام، ففي عام ١٧٦٤ ذهب علي بك إلى مكة أميراً للحج إذ تنازع مع عثمان باشا الصادق حاكم دمشق الذي ظل يشغل هذا المنصب

حتى عام ١٧٧٠. ومن ناحية أخرى كانت الظروف مؤاتية لعلي بك لأن يقوم بغزو سورية. فقد بدأ ظاهر العمر في إقليم الجليل وعكا يدعم سلطانه ويهدد نفوذ عثمان باشا، كما كانت الدولة العثمانية مشغولة في حربها مع الروسيا، وفي يوليو ١٧٧٠ تمكن الأسطول الروسي من تدمير الأسطول العثماني ثم بقي في شرق البحر المتوسط لمساعدة أي خارج على سيادة السلطان.

وفي مثل هذه الظروف لم يجد علي بك وظاهر العمر أية صعوبة في عقد تحالف بينهما[١]، كما قام علي بك بإجراء بعض الاتصالات مع الروس ولا سيما مع الكونت ألكسيس أورلوف Count Alexis Orlov، قائد الأسطول الروسي في البحر المتوسط. ويقال إن علي بك وعد بإعطاء الروس بعض المدن العربية في نظير مساعدتهم له. وفي نوفمبر عام ١٧٧٠ توجهت حملة بقيادة إسماعيل بك إلى سورية، والتقى ظاهر العمر بحلفائه المماليك واتجه الجيش المشترك قاصداً دمشق لملاقاة عثمان باشا. وعندما رفض إسماعيل بك مهاجمة دمشق، أرسل علي بك حملة ثانية بقيادة مملوكه محمد بك أبي الذهب تمكنت بالاشتراك مع قوات ظاهر العمر من هزيمة عثمان باشا في صيف عام ١٧٧١ ففر إلى دمشق ومنها شمالاً إلى حمص. ودخل أبو الذهب دمشق في ٦ يونيو ١٧٧١ وأصبح سيد سورية الوسطى والجنوبية يحكمها باسم أستاذه علي بك ولم يبق أمامه سوى الاستيلاء على حلب فيحتل سورية بأجمعها. ولكن يعتبر هذا الحد منتهى ما وصلت إليه قوة ونفوذ علي بك، فبعد أن سيطر أبو الذهب على الشام انسحب فجأة وعاد إلى مصر فأثار دهشة الجميع على حد قول كوزينري Cousinery قنصل فرنسا في صيدا، فتبين علي بك خيانة أبي الذهب. وفي خلال الأسابيع القليلة التالية قام صراع خفي على السلطة بين «السيد» و«التابع» ثم فر أبو الذهب في يناير ١٧٧٢ إلى الصعيد والتف حوله الهوارة وبقايا القاسمية، وتقدم بعد ذلك هو وحلفاؤه نحو العاصمة. ولم تعد حركة محمد بك أبي الذهب حركة مملوك انشق على سيده، بل أصبحت ثورة

(١) كان ظاهر قد آوى وأكرم علي بك عندما نفى إلى فلسطين في مارس عام ١٧٦٦.

جامحة كغيرها من ثورات المماليك التي سبقتها والتي تلتها. وهزم أبوالذهب قوات علي بك في إبريل ١٧٧٢، وقرر علي بك وأتباعه المخلصون الالتجاء إلى ظاهر العمر في عكا. وفي ٢٣ إبريل ١٧٧٢ وصل علي بك قرب مدينة حيفا وعسكر في السهول التي يشرف عليها جبل الكرمل، أما أبو الذهب فقد تمكن من دخول القاهرة في ١٣ إبريل ١٧٧٢.

وفي أوائل عام ١٧٧٣ تلقى علي بك خطابات من بعض البكوات الموالين له يدعونه إلى دخول مصر ويتعهدون بمساعدته ضد أبي الذهب. وحذره إبراهيم الصباغ - وزير الشيخ ظاهر العمر - من أن يكون أبو الذهب هو الذي أوعز بالكتابة إليه، لكنه ضحك عند سماع هذا التعليق وقال «هذا ظن السوء من العاقل الفطن، لكن أنا أخبر منك بأولادي وأهل بيتي». وعند الصالحية التقى جيش علي بك بطلائع جيش أبي الذهب، وفي أول مايو ١٧٧٣ دارت المعركة بين الطرفين وجرح علي بك وحمل أسيراً إلى معسكر أبي الذهب لكنه توفي بعد بضعة أيام وقيل إنه مات مسموماً. ولقد قام علي بك بأعمال تشبه إلى حد كبير ما قام به محمد علي باشا في القرن التالي. من ذلك أنه قضى على خصومه من المماليك، وأنقص من نفوذ السلطان إلى أن أصبح نفوذاً إسمياً فقط، كما حاول فرض سيطرة مصر التقليدية على الحجاز وسورية. أما لماذا لم تستمر إنجازات علي بك فترة طويلة مثلما حدث بالنسبة لمحمد علي، فيرجع ذلك إلى عدة أسباب: أولها: أن محمد علي تسلم السلطة في وقت بدأت فيه قوة المماليك تتداعى نتيجة للغزو الفرنسي في عام ١٧٩٨. والسبب الثاني أن محمد علي نفسه لم يكن عضواً في التنظيم المملوكي، ولكي يدعم سلطته استخدم قوة عسكرية هي الحامية الألبانية لا تدين بالولاء للمماليك ولا تشترك في صراعهم. كما إننا لا نستطيع أن نتجاهل الأخطاء الكثيرة الفادحة التي وقع فيها علي بك مثل الثقة العمياء التي منحها لمملوكه أبي الذهب، وإعطائه لإسماعيل بك قيادة حملة مهمة ضد أبي الذهب الذي اتضح تحالفه معه فيما بعد.

وبعد وفاة علي بك استمرت سيطرة البكوات في بيت القازدوغلية وتخلى

أبو الذهب عن موقف سيده تجاه السلطان وأظهر ولاءه لـه. فقام بغـزو فلسطين في عام ١٧٧٥ للقضاء على ظاهر العمر وإعادة أهل الشام إلى حكم العثمانيين، ولكن مات أبو الذهب فجأة وتقهقر الجيش عائداً إلى مصر. وشهدت الحقبة التي تلت وفاة أبي الذهب صراعاً على الرياسة بين أكابر القازدوغلية، وقام التنافس بين إسماعيل بك واثنين من مماليك أبي الذهب هما إبراهيم بك ومراد بك. ولكنهما أطاحا بإسماعيل بك الذي كان من المتوقع أن تئول إليه رياسة مصر، واتفق الإثنان على أن يتقاسما حكم مصر على أن يكون الأول شيخاً للبلد، وبذلك استقـرت لهما الأمـور في عامي ١٧٧٥ و١٧٧٦، وفي العام التالي فشلت محاولة إسماعيل إقصاء مراد وإبراهيم، وظلا يحكمان مصر بلا انقطاع من عام ١٧٧٨ حتى عام ١٧٨٦. وكان حكمهما من أسوأ الفترات التي مرت في تاريخ مصر، فقاسى المصريون الكثير من الظلم وساءت أحوال مصر الاقتصادية. ولذلك قررت الدولة العثمانية في ١٧٨٦ القضاء على إبـراهيـم ومراد وفرض سيطرتها من جديد على مصر. فأرسلت حملة كبيرة بقيادة القبطان حسن باشا الذي وصل إلى الإسكندرية في يوليو ١٧٨٦، ورحب به أهل مصر ودب الذعر في صفوف المماليك وصمموا على المقاومة، وتحرك حسن باشا إلى رشيد ووزع على الشعب عدة منشورات باللغة العربية يتعهد فيها بتخفيض الضرائب، ورفع الظلم، وإعادة تطبيق قانون نامه مصر. وقاد مراد حملة لإيقاف الزحف العثماني لكنه هزم عند الرحمانية وفر مراد عائداً إلى القاهرة، فبدأ الوالي العثماني يستعيد نفوذه، ولم يجد إبراهيم ومراد بداً من الهرب إلى الصعيد. وبعد ذلك بيومين وصل حسن باشا إلى بولاق وفي ١٠ أغسطس اجتمع الديوان لإقرار الإصلاحات التي كلف حسن باشا بالقيام بها.

وسيطر حسن باشا على القاهرة ومصر السفلى وظـل إبراهيم ومـراد يحكمان الصعيد، ويتحينان الفرصة للعودة إلى القاهرة. ودارت الحرب بينهما في عدة مواقع على طول الوادي، وفي نوفمبر عام ١٧٨٦ حاول حسن باشا أن ينهي هذا الصراع بالمفاوضات، فعرض على إبراهيم ومراد الأمان ووعد

بإعطائهما إقطاعات في أي مكان يريدان خارج مصر. ولكن رفض إبراهيم ومراد هذه الشروط واستمرت الحرب وعين حسن باشا خصمهما إسماعيل بك شيخاً للبلد. وقامت قوة برية باحتلال الصعيد حتى أسوان وانسحب المماليك إلى النوبة، لكن بدأت هذه القوة في الانسحاب في مارس ١٧٨٧ بعد أن تركت بعض الحاميات العثمانية في الصعيد. وفي إبريل عاد المماليك من النوبة وتقدموا نحو الشمال في نفس الوقت الذي حاول فيه حسن باشا إجراء مفاوضات مع المماليك للوصول إلى حل للموقف. وكانت الظروف في غير صالح حسن باشا إذ كانت الحرب على وشك الوقوع بين الدولة العثمانية وروسيا (وهي الحرب التي قامت في صيف ١٧٨٧ في عهد كاترين). واضطرت الدولة العثمانية إلى استدعاء حسن باشا لكي يشترك في الحرب، فغادر حسن باشا مصر في نهاية العام بعد أن ترك وراءه عابدي باشا والياً على مصر. كما ترك لإسماعيل بك كمية من السلاح وقوة مكونة من خمسمائة جندي حتى يستطيع أن يدعم مركزه، واستمر إسماعيل في الحكم من عام ١٧٨٨ حتى عام ١٧٩١ عندما عاد مراد وإبراهيم - أو «المملوكان الكافران» كما سماهما حسن باشا - إلى حكم مصر واستمرا حتى مجيء الحملة الفرنسية عام ١٧٩٨. إذن لم تستطع حملة حسن باشا إضعاف قوة المماليك، كما لم تساعد على تقوية النفوذ العثماني بمصر، وظل الباشا في القلعة مسلوب السلطان. وعلى أية حال استطاعت مصر أن تلعب دوراً ظاهراً في السياسة العالمية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وأدى تدخل علي بك ومحمد بك أبي الذهب في شؤون سورية السياسية، واتصال علي بك بروسيا ثم مجيء الحملة العثمانية إلى إنهاء عزلة مصر السياسية وتلا ذلك تطورات سياسية هامة بالنسبة لمصر في القرنين التاسع عشر والعشرين.

ومن هذا السرد السريع للأحداث، نجد أن سلطة قادة الأوجاقات قد أخذت في التزايد وبخاصة مع ضعف الدولة العثمانية عموماً، وضعف ولاتها بنوع خاص، ابتداء من نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر. وكان أكثر هؤلاء القادة سلطة هم كاهيا أوجاق الإنكشارية وكاهيا أوجاق

العزبان. وكذلك تزايدت سلطة المماليك، وسلطة بيوتهم التي زادت أعداد المماليك فيها، وزاد عدد من ينتسب إليها من الكشاف والبكوات. وكان الوالي الوحيد الذي يتمكن من مجاراة الأحداث والاشتراك فيها، هو ذلك الذي يتمتع بالدهاء، ويعرف كيف يفـرق بين من يسعـون إلى السلطة، وينضم إلى من يظهر على أنه أقدر من غيره عليها. ولكنه كان يحكم عندئذٍ، لا بصفته حاكم الولاية، ولكن بصفته رئيساً «لحزب» أو لمجموعة، من تلك المجموعات المتناحرة؛ وكان هذا الوضع يؤدي إلى خضوع هذا الوالي لما تأتي به الأيام، من انتصار أو انهزام لتلك المجموعة التي ينضم إليها، وعلى النقيض من ذلك نجد أن هؤلاء القواد والبكوات، كانوا يحاولون الاحتفاظ للوالي بكل مظاهر الاحترام والتبجيل. وكان السبب في ذلك هو أنه كان يمثل السلطان، وكانوا يحتفظون لهذا السلطان، وهو أمير المؤمنين، بكل مظاهر الاحترام الممكنة.

٢ ـ ظهور أسرة العظم في سورية

اهتم السلطان سليم الأول عند عودته إلى دمشق بتنظيم إدارة البلاد وجباية أموالها، وبعد إقامة قصيرة غادر دمشق في ٢١ فبراير عام ١٥١٨ عائداً إلى استانبول. وكان الجزء الشمالي من سورية، ومركزه حلب، مهماً من الناحية الاستراتيجية، لأنه كان يحمي الممرات إلى الأناضول عبر طوروس. ولذلك وضعت ولاية حلب تحت سيطرة والٍ عثماني وكان لها تاريخ يختلف عن تاريخ جنوب سورية في السنوات الأربعمائة التالية. فإن باشا حلب كانت تقع عليه بحكم موقع ولايته أعباء خاصة. فكان أكثر من بقية الباشوات السوريين بعداً عن مشاكل سورية ولبنان وأكثر اتصالاً بمشاكل العراق وإيران وديار بكر والموصل والأناضول. أما الجزء الجنوبي من سورية فلم يكن ذا أهمية استراتيجية بالنسبة للإمبراطورية العثمانية في ذلك الوقت. وكان من متطلبات الإدارة في هذا الجزء شيئان ضروريان هما استمرار الاستقرار الداخلي، وسير قافلة الحج الكبرى إلى الحجاز بأمان وعودتها دون أن تتعرض لغارات القبائل العربية. وكان الطريق من دمشق إلى الحجاز عبر شرق الأردن ذا أهمية خاصة منذ أن كان طريق الحج الطبيعي. وكان للحج أهمية اقتصادية ودينية. ولقد كانت دمشق (الشام) مركزاً يتجمع فيه الحجاج من سورية والجزيرة وكردستان والقوقاز وآذربيجان والأناضول والقرم. وكان يتراوح عدد قافلة «الحاج الشامي» في كل عام بين ٣٠ ألفاً و ٥٠ ألفاً من الحجاج. ووجد الحجاج في التقائهم فرصة للتجارة، واعتمدت دمشق نفسها ـ باعتبارها

مركزاً تجارياً ـ بدرجة كبيرة على هذه التجارة وعلى تموين قافلة الحج بكل ما تحتاج إليه. وبالإضافة إلى ذلك ألقيت على عاتق ممثل السلطان في دمشق مسؤولية أخرى مهمة وهي حماية نفوذ سيده الديني باعتباره «خادماً للحرمين الشريفين».

ولقد ظهرت في جنوب سورية مشاكل إدارية معقدة، ولهذا فليس من الغريب أن يعين السلطان سليم عضواً من فئة المماليك القديمة والياً على دمشق. فعين جان بردى الغزالي في هذا المنصب في ١٦ فبراير عام ١٥١٨، وأطلق يده في كل جنوب سورية من معرة النعمان إلى العريش. وحتى نهاية عهد سليم كان جان بردى الغزالي مشغولاً على الأخص بإخضاع القبائل إلاّ أنه عندما علم بوفاة سليم في أكتوبر عام ١٥٢٠ قام بالثورة وأطاح بالحاكم العثماني لإقليم البقاع وعين بدلاً منه أحد العرب المحليين. وعاد بعد ذلك إلى دمشق فحاصر القلعة التي كانت تحت قيادة ضابط عثماني، وبعد استيلائه على القلعة أعلن عصيانه للسلطان سليمان ومنع ذكر اسمه في خطبة الجمعة. وفي نوفمبر من نفس العام بدأ جان بردى في الزحف على حلب لأهميتها الاستراتيجية ولكن القوات العثمانية قتلته عند قابون بالقرب من دمشق في فبراير من العام التالي. وعين القائد العثماني والياً عثمانياً جديداً على دمشق بدلاً من المماليك واقتصر نفوذه على دمشق وما جاورها. وعين حكاماً تابعين له في غزة وصفد والقدس، إلاّ أن طرابلس رفعت إلى مرتبة الولاية وأصبحت على قدم المساواة مع حلب ودمشق.

وهكذا أدت ثورة جان بردى الغزالي إلى إجراء تقسيم إداري جديد لسورية. فاشتملت ولاية دمشق على عشرة صناجق (ألوية) أهمها: القدس ونابلس وغزة وتدمر وصيدا وبيروت. وكانت حلب تضم تسعة صناجق بينها شمالي سورية، أما طرابلس فكان فيها خمسة صناجق منها: حمص وحماة وجبلة وسلمية[1]. وظل هذا التقسيم الإداري قائماً حتى عام ١٦٦٠ حين

(١) كانت كل صنجقيات فلسطين تعتبر جزءاً من ولاية دمشق (الشام). ولكل صنجق وحدة =

أضيفت ولاية أخرى وهي ولاية صيدا لتكون مركزاً للرقابة على لبنان بعد الثورة التي قام بها الأمير فخر الدين المعني. واستمر هذا الوضع الإداري في سورية حتى قيام الحكم المصري في الشام (١٨٣٢ ـ ١٨٤٠) لكنها عادت مرة أخرى إلى نظام الولايات الأربع. أما لبنان فكان له وضع خاص، فقد أبقي السلطان سليم على النظام الإقطاعي، واعترف بسلطة الأمراء الوطنيين كالمعنيين والتنوخيين في الجنوب، والسيفيين في الشمال، وبني عساف في الوسط. وكافأ الأمير فخر الدين المعني من أهل الشوف على معاونته في مرج دابق وجعله الزعيم الأكبر في الجبل، حتى عرف باسم «سلطان البر». وتمتع هؤلاء الأمراء باستقلال داخلي وممارسة السلطة المطلقة على رعاياهم. وبذلك نرى أن العثمانيين غالوا في احترام الأمراء الوطنيين، وبعد تقسيم سورية إلى أربعة أقسام إدارية أصبح لبنان من حيث الأمور السياسية العالية، ومن حيث فرض الضرائب مقسماً بين ولاية صيدا وولاية طرابلس وولاية دمشق.

ولقد ترتب على ضعف الدولة العثمانية وانهيار نظام إدارتها حدوث آثار في سورية كبيرة الشبه بالآثار التي لاحظناها في مصر. ومما زاد من خطورة الموقف في سورية افتقار الإقليم إلى الوحدة السياسية ووجود الحواجز الجغرافية، وعدم قيام مجموعة قوية حاكمة مثل مماليك مصر، الذين استطاعوا استعادة النفوذ رغم وجودالإدارة العثمانية المحلية. فقاست المدينتان السوريتان الكبيرتان حلب ودمشق من ضعف الإمبراطورية العثمانية. ولقد كانت بيئة حلب أكثر اختلافاً عن بيئة دمشق. وكانت حلب ـ نظراً لوجودها على الحدود الشمالية للأراضي العربية، ووقوعها عند ملتقى الطرق الآتية من سورية والموصل وبغداد والبصرة ومن الأناضول ـ سريعة التأثر بالتطورات التي تحدث

= إدارية وهي عادة المدينة التي سمى باسمها الصنجق. أما بقية الصنجق فكان يقسم إلى عدد من النواحي ولكل ناحية مركز إداري وهي في العادة قرية كبيرة، وبعد الناحية تأتي القرية وهي أصغر وحدة في الإدارة. وبعد الفتح العثماني قسم غربي فلسطين إلى أربع صنجقيات هي: صفد ونابلس والقدس وغزة.

في المناطق المتنازع عليها حيث جابهت الإمبراطورية العثمانية قوة فارس. فلم تكن القبائل التي حاول حكام حلب أن يفرضوا سيطرتهم عليها قبائل عربية فحسب بل كانوا أيضاً من البدو والتركمان والأكراد شبه المستقرين. وكانت حلب مركزاً مهماً للتجارة مع أوروبا، ووجد بها مصنع لتجارة شركة الليڤانت الإنجليزية The English Levant Company التي قامت بتجارة واسعة في الحرير الفارسي الخام. أما دمشق فكانت مدينة ذات طابع عربي بحت من ناحية سكانها ومصالحها وبيئتها. فكان يقع على عاتق حكامها وحاميتها مهمة المحافظة على الأمن على طول الطرق الكبرى التي امتدت من المدينة متجهة شمالاً إلى حلب عبر حمص وحماة، وجنوباً إلى الحجاز والأماكن المقدسة، وغرباً عبر البقاع إلى ميناء بيروت وطرابلس أو عبر الجليل وسهل فلسطين الساحلي إلى مصر. وللاعتبارات الدينية والسياسية والتجارية على السواء كان لا بدّ من ضمان أمن وسلامة قافلة الحج السنوية.

وفي كل من دمشق وحلب، عرقل الحكام في بسط سيطرتهم قصر مدة حكمهم؛ فحكم ولاية دمشق خلال القرن السادس عشر ست وأربعون والياً ثلاثة منهم حكموا ثلث المدة. وارتفع الرقم إلى واحد وتسعين والياً في القرن السابع عشر حكم خمسة منهم ربع المدة، ثم انخفض العدد إلى النصف في القرن التالي وحكم اثنان ربع المدة وخمسة أكثر من نصفها. وبلغ عدد ولاة دمشق خلال العهد العثماني كله مائتين وسبعون والياً حكموها قرابة أربعة قرون، وطالت فترة حكم خمسة وعشرين منهم إلى أكثر من قرن ونصف. أما ولايتا صيدا وطرابلس فقد اعتمدتا على ولاية دمشق وكان ولاتها غالباً من أولاد وأقارب أو مماليك ولاة دمشق فخضعوا لتقلبات دمشق.

وفي حين ضعفت سيطرة الولاة نمت وازدادت قوة جنود الحامية العثمانية؛ وفي خلال الجزء الأخير من القرن السادس عشر، أصبحت الإنكشارية عنصراً دائماً من بين سكان المدينة. وبانتهاء نظام الدفشرمة، انفتح المجال أمام السكان المحليين بالانضمام إلى فرقة الإنكشارية، وبذلك

حصلوا على نفس الامتيازات التي تمتعت بها الإنكشارية. وفي عام ١٥٧٧ صدر مرسوم سلطاني إلى الولاة يدين هذا الإجراء. وبنهاية القرن السادس عشر تمكن انكشارية دمشق من السيطرة أيضاً على حلب؛ وبزعم جمع ضرائب السلطان، فرضوا أنفسهم على سكان المدينة وتزوجوا منهم وحصلوا على ممتلكات خاصة بهم. ولكن تمكن والي حلب من طردهم خارج المدينة في عام ١٥٩٩، وأحضر خلفه فرقة من القوات السلطانية لكي تعسكر في حلب، إلّا أن هذا الإجراء لم يمنع الدمشقيين من استعادة وضعهم في المدينة والريف. وبرغم أن الدمشقيين تمكنوا من تدعيم مركزهم في حلب بعد ذلك، إلا أنهم لم يلبثوا أن واجهوا تحالفاً بين نصوح باشا الذي عين والياً على دمشق في عام ١٦٠٢ وحسين باشا جانبولاد، أحد أفراد أسرة كردية سيطرت على إقليم كلس شمالي سورية[1]، وتم استبعادهم من المناطق المحيطة بحلب وأرجعوا عنوة إلى دمشق في عام ١٦٠٤. ولكن قدر لهذا التحالف بأن ينتهي بحدوث صراع بين نصوح وحسين جانبولاد. وعينت الدولة العثمانية حسين جانبولاد والياً على حلب، ولكنه لم يستمر في هذا المنصب إلّا مدة قصيرة إذ رفض الاستجابة للنداءات التي وجهها إليه القائد العثماني سنان باشا للاشتراك معه في الحرب ضد فارس. وعند عودة سنان باشا مهزوماً في عام ١٦٠٥ اتهم حسين بالخيانة العظمى وأعدمه. ولذلك قام بنو جانبولاد بثورة في حلب بزعامة علي باشا ابن شقيق حسين. ولم يتمكن يوسف باشا سيفا والي طرابلس من هزيمة علي جانبولاد الذي هزم قوات دمشق وفرض غرامة كبيرة على المدينة. واستطاع علي جانبولاد أن يسيطر على كل سورية لمدة قصيرة وتحالف معه أمير لبنان فخر الدين الثاني، ولكن نفوذه زال بعد أن هزمه الصدر الأعظم في أكتوبر عام ١٦٠٧.

وفي منتصف القرن السابع عشر، قام الإنكشارية في كل من حلب

(١) ظهرت في لبنان باسم الجنبلاطية واعتنقوا الدرزية وأصبح لهم شأن كبير في تاريخ لبنان الحديث.

ودمشق بأحداث مشابهة، مما يدل على الضعف المستمر الذي أصاب الإدارة العثمانية. ففي عام ١٦٥٧ قامت الاضطرابات في حلب ولقيت تأييداً من العناصر الساخطة وكان من بينها والي دمشق. وإذا كانت تلك الاضطرابات قد قضى عليها بعد عامين فلقد ترتبت عليها بعض النتائج الخطيرة بالنسبة لدمشق. فقد أدى اشتراك الإنكشارية المحليين في هذه الثورة إلى إرسال قوة جديدة من جنود السلطان لترابط في المدينة. على أن ذلك لم يعن انتهاء القوة القديمة التي امتزجت مع السكان، بل بقيت المجموعتان ـ مع ذلك ـ قوتين متنافستين على السلطة؛ فسميت فرقة الإنكشارية القديمة باسم اليارلية (من التركية يرلي أي محلي) وأطلق على القوة الجديدة اسم قابي قوللري، أي الحرس السلطاني. وكان هذا الاسم يطلق أول الأمر على عناصر الدفشرمة، أما في دمشق فكانت لا تعني إلاّ القوات التي لم تكن من أصل محلي. وحدد لكل من هاتين القوتين عمل تقوم به، فقام القابيقول بحراسة قلعة دمشق وكان على اليارلية أن يمدوا الحصون الواقعة على طول طريق الحج إلى الحجاز بالجنود.

وكانت سلامة قافلة الحج هي الشاغل الأول للسلطات في دمشق خلال القرن السابع عشر، وانعكس ذلك على التغييرات التي طرأت على منصب أمير الحج. ففي السنوات الأولى للحكم العثماني لا نجد أدلة واضحة على ذلك، لكن يبدو أن الإجراء الذي اتبع فيها بين عامي ١٥٧٣ و ١٦٣٥ كان تعيين صنجق بك أو أحد ولاة الولايات التي كانت تتبع دمشق في هذا المنصب، وكان هؤلاء الصناجق في ذلك الوقت من الأسر المحلية. أما في منتصف القرن السابع عشر فغالباً ما كان يشغل منصب إمارة الحج ضباط الإنكشارية الدمشقيين، الذين عينوا في نفس الوقت ولاة للولايات الصغرى. وعلى أية حال، ظل الأعيان المحليون في رياسة قافلة الحج بين حين وآخر، ولكن عندما أوشك القرن السابع عشر على الانتهاء بدأ أفراد مجموعة جديدة ـ وهم موظفو الإدارة العثمانية وفيهم والي دمشق ـ يشغلون هذا المنصب. ويعكس هذا التطور اتجاهين أولهما الحاجة إلى إمكانيات مادية

وعسكرية أكثر مما كان متيسراً بالنسبة لضباط الإنكشارية أو الأعيان المحليين، وثانيهما انتعاش سلطة الوالي. وكانت فترة ولاية نصوح باشا بن عثمان (١٧٠٨ - ١٧١٤) نقطة تحول في تاريخ دمشق السياسي في العصر العثماني. فكان نصوح أول والٍ يبقى في منصبه مدة طويلة ولذلك هيأ للولاية فترة من الاستقرار والهدوء كانت تفتقر إليهما في القرن السابق. فكان يحج بالركب الشامي في كل عام، وأصبح والي دمشق يشغل منذ ذلك الوقت وظيفتين معاً وهما والي دمشق وأمير الحج[1]. وقد أدى الجمع بين هاتين الوظيفتين إلى تأكيد سلامة الحجاج وازدياد نفوذ الوالي. ولكن نجاح نصوح باشا أثار شكوك الدولة العثمانية فأرسلت جيشاً عند عودته من آخر بعثة للحج قام بها، فقبض عليه وقتل.

ونتج عن هذه التطورات إشاعة الفوضى وأعمال السلب في دمشق، فضعف النظام التقليدي للإدارة العثمانية. ولم ينقذها من الظلم والشرور سوى أسرة حكمت هي وأتباعها في ولاية دمشق وجنوب سورية نحو ستين عاماً وهي أسرة العظم. وساعدت هذه الأسرة في تثبيت النفوذ العثماني في بلاد الشام حتى أضحى من الصعب الاستغناء عن حكمها هناك. ولما وصل الصراع بين القابيقول واليارلية أثناء باشوية عثمان باشا المعروف بأبي طوق (١٧٢١ - ١٧٢٤) إلى درجة خطرة لم يسبق لها مثيل، لم يكن في وسع الدولة العثمانية أن تتغاضى عن ذلك الوضع الخطير الذي هدد سلامة الحج. فعزلت عثمان باشا في عام ١٧٢٤ وعينت مكانة إسماعيل باشا المشهور بالعظم، وهو ابن أحد الجنود السابقين في الحامية، وكان حاكماً على صيدا في ذلك الوقت. واستطاع إسماعيل أن يقضي على الاضطرابات وأن يعيد النظام والاستقرار إلى المدينة بفضل مساعدة جنده من مماليك البوسنة. ومما لا شك فيه أن تعيين إسماعيل العظم في ولاية دمشق كان انتصاراً للعنصر السوري المحلي.

(١) بقيت إمارة الحج مضافة إلى باشوية الشام حتى عام ١٨٧٦ عندما انفصلت عن وظيفة الوالي وأفردت بأمير خاص.

ظل إسماعيل ممسكاً بزمام الأمور حتى اختفى من على مسرح الأحداث في دمشق في عام ١٧٣٠، إذ تأثر مركزه بما حدث داخل القصر السلطاني في استانبول ونجم عنه عزل السلطان الذي كان يدافع عن أسرة العظم، وتم استبعاد أفراد الأسرة من جميع الوظائف التي كانوا يشغلونها. ولكن بعد عام واحد، تبوأ أفراد أسرة العظم مرة أخرى السلطة، أما إسماعيل فلم يعد إطلاقاً إلى سورية بل مات في جزيرة كريت. وفي عام ١٧٣٣ عين أخوه سليمان باشا العظم في باشوية دمشق، وظل في هـذا المنصب لمدة خمس سنوات. وفي خلال هذه الفترة قام سليمان بنفي عدد كبير من الإنكشارية، وظل مسيطراً على زمام الأمور. وعندما عين والياً على مصر في عام ١٧٣٨ ترك وراءه في دمشق موقفاً سياسيـاً مضطربـاً. ففي عام ١٧٤٠ «وقعت الشواشر بين القبي قول والانيكجرية، وسكرت دمشق، وتفرقت القبي قول في الحارات، وعملوا المتاريس، وسكروا البوابات لئلا أحد يهجم عليهم». وأثناء ذلك وصلت فرقتان جديدتان من القابيقول من استانبول، وزاد وصولها من أعمال الشـغب بسبب اضطهاد أهل الحرف في المدينة، وانضم العلماء إلى الوالي والأعيان للاحتجاج لدى السلطان والمطالبة بطردهم، ووافق السلطان على ذلك، واتخذت بعض الإجراءات ضدهم، فقتل منهم من قتل وطرد الآخرون، أما من بقي منهم فسمح لهم بالبقاء في دمشق وارتداء الملابس المدنية.

ولما فشل الولاة غير المحليين في السيطرة على الموقف، عين سليمان باشا العظم مرة أخرى والياً على دمشق في عام ١٧٤١. وبعد انهيار قوة القابيقول تزايد نفوذ اليارلية ولكن سليمان كان حريصاً على تجنب الاصطدام بهم ولم يستمر سليمان العظم هذه المرة فترة طويلة إذ أدركته المنية في العام التالي بينما كان يحاصر الشيخ ظاهر العمر في طبرية. وتولى الحكم بعده ابن أخيه أسعد باشا العظم، الذي كان والياً على صيدا من قبل، واستمر أسعد في ولاية دمشق من عام ١٧٤٣ إلى عام ١٧٥٧. وفي بداية حكمه واجه أسعد تحدياً من جانب اليارلية التي كان يتزعمها فتح الله أفندي الفلاقنسي أو

فتحي الدفتري. وكان الدفتري قد عين دفترداراً لدمشق حوالي عام ١٧٣٥، وقام بجمع ثروة كبيرة وكان على اتصال وثيق باليارلية. وحينما بلغت أنباء وفاة سليمان العظم دمشق قام فتحي الدفتري بالتحفظ على ممتلكاته، وفي اليوم الذي أحضر فيه جثمان سليمان إلى دمشق هاجمت اليارلية بعض قوات سليمان الخاصة وقتلتها. ولكن أسعد استطاع في عام ١٧٤٦ أن يقبض على فتحي الدفتري وعلى عدد كبير من اليارلية وأن يقتلهم جميعاً. وسيطرت قوات أسعد على المدينة، وذهب جزء من الفارين إلى ظاهر العمر، ولجأ الآخرون إلى لبنان أو إلى القبائل العربية، وأرسل الباب العالي دفترداراً جديداً من استانبول وشهدت باشوية دمشق خلال السنوات العشر التالية فترة من النظام والهدوء.

ولكن الخدمات التي قدمها باشوات أسرة العظم إلى كل من ولاية دمشق والباب العالي، لم تقض على شكوك الديوان في ميول هذه الأسرة. ففي أثناء باشوية أسعد، أعطيت باشوية طرابلس وباشوية صيدا لأقاربه وأتباعه بزعم القضاء على أطماع ظاهر العمر. كما أعطيت له ولاية حلب في عام ١٧٥٥. وفي نفس الوقت، قام حسين أغا، المشهور بابن مكي الذي كان نائباً عنه في بيت المقدس والذي أصبح في عام ١٧٥٦ حاكماً على صيدا، بانتزاع دمشق من أسعد باشا الذي فر إلى الصحراء. ولكن هذه المحاولة لإقصاء أسرة العظم لم تنجح. فما أن وطئت أقدام ابن مكي دمشق حتى عادت الفوضى وتجددت الاضطرابات. وزاد من تدهور الموقف تعرض قافلة الحج التي كانت عائدة من مكة في أواخر صيف عام ١٧٥٧ لهجوم قبائل البدو، فهرب حسين باشا إلى غزة، وعادت الاضطرابات إلى دمشق واشترك فيها الدروز الذين قاموا بمساعدة اليارلية ضد القابيقول. ولم يقم الباب العالي بأي عمل حتى أواخر ١٧٥٨ عندما سلم باشوية دمشق لعبد الله باشا الذي كان والياً على حلب. وأحضر عبد الله معه قوة عسكرية كبيرة تحالفت مع القابيقول ضد اليارلية. وبعد قتال عنيف تمكن عبد الله بمساعدة هذه القوات من إعادة النظام إلى دمشق، وعندما توفي عام ١٧٦١ عادت أسرة العظم إلى

الحكم مرة أخرى نحو عشر سنوات. وكان عثمان باشا الملقب بعثمان الصادق ـ أحد مماليك أسعد باشا العظم السابقين ـ هو الحاكم في دمشق. وكان ازدياد خطر ظاهر العمر في إيالة صيدا قد أجبر الباب العالي على تأييد آل العظم في باشوية دمشق وتعيين أقاربهم وأتباعهم في ولايات صيدا وطرابلس وفي حلب أحياناً، حتى فاجأ الغزو المملوكي لسورية لمساعدة ظاهر العمر ـ عثمان باشا والحكومة العثمانية نفسها. فاستسلمت دمشق دون مقاومة تذكر في عام ١٧٧١. ولكن الجيش المملوكي بقيادة أبي الذهب انسحب فجأة، وعين الباب العالي شخصاً آخر يسمى عثمان باشا المصري والياً على دمشق وكلفه بالقضاء على ظاهر العمر. ولكنه لم ينجح في تحقيق ذلك، مما دفع الباب العالي إلى عزله وتعيين محمد باشا العظم في مكانه في عام ١٧٧٣. وحكم محمد باشا العظم ما يقرب من عشر سنوات، وكان موفقاً إلى أبعد الحدود حتى قال عنه المؤرخ الدمشقي القاضي خليل المرادي إنه أفضل حكام دمشق في القرن الثاني عشر الهجري. وبعد وفاة محمد العظم في عام ١٧٨٣، حكم إبراهيم دلى باشا من عام ١٧٨٦ حتى عام ١٧٩٠. وخلفه في باشوية دمشق أحمد الجزار الذي يعتبر حكمه أسوأ حكم شهدته ولاية دمشق.

٣ ـ النزاع بين القيسية واليمنية في لبنان

عندما استولى السلطان سليم الأول على سورية، وجد اختلافاً دينياً كبيراً. ففي كسروان ـ وهو الجزء الشمالي من جبل لبنان ـ فلاحون مسيحيون وموارنة، يخضعون لأمراء يؤمنون بنفس العقيدة(١)، وفي المناطق الجنوبية، وهي الغرب والشوف، كانت أغلبية الفلاحين والأمراء من الدروز(٢). وساد الصراع بين هذين الجزئين بسبب الخصومة القديمة التي كانت قائمة بين عرب الشمال وعرب الجنوب منذ السنوات الأولى للحكم العربي في سورية. وإذا كان المغزى الحقيقي لهذا الانقسام القبلي قد انتهى، فقد ظلت أسر الأمراء

(١) تنتسب الطائفة المارونية التي كانت تتكون في بادىء الأمر من عناصر لبنانية مختلفة إلى القديس مارون الذي توفي حوالي عام ٤١٠. ولقد وطد الموارنة علاقاتهم مع الصليبيين، ثم توثقت هذه العلاقات عندما تخلوا عن طقوسهم القديمة وأخذوا بالنظم البابوية اللاتينية في العبادات.

(٢) نشأت العقيدة الدرزية ـ الداعية إلى تأليه الخليفة الحاكم بأمر الله الفاطمي (٩٩٦ ـ ١٠٢١) ـ من دعوة نادي بها داع فارسي الأصل هو محمد ابن إسماعيل الدرزي. أما واضع فلسفة العقيدة الدرزية فهو داع فارسي آخر اسمه حمزة اللباد الزوزني. وكان خليفة حمزة في نشر الدعوة تلميذاً ـ ربما كان سورياً مسيحياً ـ يدعى المقتني بهاء الدين (ت ١٠٤٢). والدروز يختلفون عن المسلمين في أنهم لا يسمحون بتعدد الزوجات، بل إنهم يتزوجون أمرأة واحدة. ويقيمون صلواتهم الجماعية ليلة الجمعة في أبنية على غاية من البساطة والتقشف تسمى خلوات، وتبنى عادة على تلال أو رواب تشرف على قراهم. وظل الدروز متمسكين بعقيدتهم ممتنعين في جبالهم، حتى لقد كان جبل لبنان يعرف بأنه جبل الدروز. وفي أثناء انتشار الدرزية شمالاً انضمت إليهم قبائل عربية أو مستعربة مثل التنوخيين والمعنيين وآل أرسلان وآل جنبلاط الذين تزعموا ولا يزالون يتزعمون الدروز.

المحليين وفلاحيهم، مرتبطة بأحد الحزبين القديمين القيسية واليمنية[1]. وكانت أسرة البحتريين، وهي أسرة قيسية من الغرب، أكبر أسرة في الجبل تحت حكم المماليك. وقد أدى تأييدها القوي للسلطان قنصوه الغوري إلى ضعفها تحت حكم العثمانيين، فشاركها في السيادة أسرتان أخريان. ففي إقليم الشوف، كان الدروز المعنيون الذين استقروا في هذا الإقليم في أوائل القرن الثاني عشر، وكانوا ينتمون مثل البحتريين إلى الحزب القيسي. وفي كسروان، كان بنو عساف المسلمون التركمان الذين استقروا في هذا الإقليم منذ القرن الرابع عشر. وعندما أعلن الأمير فخر الدين المعني الأول خضوعه للسلطان سليم الأول في دمشق، أعجب السلطان بشخصيته وخلع عليه لقب «سلطان البر». ولما كان هدف السلطان سليم هو القضاء على تهديد سلطنة المماليك له، فلقد أبقى أمراء جبل لبنان على استقلالهم الحقيقي تحت الحكم العثماني، وتمتعوا بالحرية الكافية في اتباع سياساتهم العائلية وفي نزاعهم الحزبي، ما لم يهدد ذلك السيطرة العثمانية على الطرق والمدن السورية. وهكذا كان الحكم العثماني في لبنان حكماً أقل مباشرة مما كان عليه في سورية، وتمتع الأمراء بنفس الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها في عهد سلطنة المماليك.

إلاّ أن العلاقات السلمية بين الأمراء والعثمانيين تضعضعت في عام ١٥٨٤ عندما بدأت الولايات تشعر بضعف الإمبراطورية العثمانية. فقد أمدت تطورات الأحداث المعنيين بأسباب القوة والتفوق في الوقت الذي كانت فيه

---

(١) كانت قبيلة قيس التي ينتسب إليها القيسيون، قبيلة عربية شمالية مواطنها ضفاف الفرات. أما الحزب اليمني فكان ينتمي إلى قبائل عربية جنوبية هجرت مواطنها الأولى ونزحت شمالاً إلى سورية. واستمر التعصب بين القيسية واليمنية قائماً في سورية ـ وفي لبنان خاصة ـ بعد الفتح العثماني. وهذا التعصب ـ كما استمر حتى القرن الثامن عشر ـ أصبح لا يمت إلى أصول جنسية أو قومية بقدر ما يرجع إلى خصومات أسرية. وقد اصطنعت القيسية لها علماً خاصاً: أحمر اللون وشارته قرنفلة حمراء، واتخذت اليمنية علماً أبيض اللون شارته زهرة خشخاش بيضاء.

أسرة آل عساف تسير نحو التدهور والانقراض. وكان بنو سيفا (من أصل كردي ومقرهم طرابلس) يتطلعون إلى ما وراء بلادهم، وظلوا وراء آل عساف حتى قضوا عليهم نهائياً في عام ١٥٨٠، وبذلك أصبح التنافس منحصراً بين بني سيفا في طرابلس ونواحيها والمعنيين في الشوف. وحاول يوسف سيفا مد سيطرته إلى بلاد قرقماز بن فخر الدين الأول (١٥٤٤ - ١٥٨٥). وفي عام ١٥٨٤ دبر يوسف سيفا مكيدة لقرقماز، إذ هاجم رجاله جماعة من الإنكشارية في جون عكار وهم في طريقهم إلى الآستانة لتوصيل خراج مصر وفلسطين. وادعى بنو سيفا أن للمعنيين يداً في ذلك، فأرسل السلطان مراد الثالث حملة تأديبية بقيادة والي مصر توغلت في الجبل والتحمت مع الدروز في إقليم الشوف. واضطر قرقماز إلى الفرار ولقي حتفه في عام ١٥٨٥ تاركاً بلاده ليتولاها من بعده خال أولاده. أما يوسف سيفا، فرغم أن مركزه قد تأثر بما حدث في عام ١٥٨٤، فإنه نجح في كسب ود السلطان. وقام بخطف آخر أمراء بني عساف في عام ١٥٩٠ واستولى على ممتلكاته وتزوج امرأته. وبذلك ورث يوسف سيفا نفوذ بني عساف في تلك المناطق حتى أدال المعنيون دولته.

فلقد أعاد فخر الدين المعني الثاني (١٥٩٠ - ١٦٣٥) بن قرقماز للمعنيين نفوذهم وسيطرتهم بعد انتصار اليمنيين على والده. ففي عام ١٥٩٠ كان فخر الدين الثاني قد بلغ الثانية عشرة من عمره وبدأ يعمل بالتدريج لاستعادة نفوذ أسرته في الشوف والسيطرة على جبل لبنان والبلاد المجاورة، ولتحقيق ذلك قوى فخر الدين صلاته بالشهابيين (القيسيين)، وكسب كذلك إلى صفه أسرة يمنية وهي الأسرة الأرسلانية (الدرزية) بمصاهرتها، وضم إلى جانبه آل حرفوش المسيطرين على منطقة بعلبك بالسياسة وبإظهار القوة. وقد أدت سياسة فخر الدين، وهي العمل على بسط نفوذ أسرته على لبنان، إلى قيام النزاع مع القوى المنافسة في داخل لبنان، ومع ولاة دمشق العثمانيين، وفي النهاية مع السلطان العثماني نفسه.

كان من الطبيعي ألاّ ينظر يوسف سيفا إلى هذه التطورات بعين

الارتياح، ولكن في الصدام الذي وقع بينه وبين فخر الدين، انتصر الأخير في موقعة نهر الكلب في عام ١٥٩٨ وحصل على كسروان وبيروت. وبعد أن سيطر فخر الدين على صيدا وبيروت أصبح يتحكم في منفذ لبنان إلى الخارج، وبذلك حقق فخر الدين هدفه الأساسي. أما الهدف الثاني لسياسة فخر الدين فكان ينحصر في مد منطقة نفوذه إلى ما وراء الجبل لكي يضم المناطق المرتفعة الأخرى وخاصة حوران وعجلون ونابلس. وكان امتداد سيطرته خارج لبنان يمثل تحدياً مباشراً للحكام العثمانيين في دمشق، فبعد أن سيطر على حوران وعجلون كان في استطاعته تهديد طريق الحج الحيوي إلى الحجاز الذي كان يمر بينهما. وإذا كان فخر الدين قد استطاع تنفيذ سياسته في المناطق الشمالية دون أن يصطدم بالعثمانيين، فإن التحركات التي قام بها في الجنوب أحدثت أثراً خطيراً. على أن فخر الدين استطاع خلال فترة طويلة أن يؤمن مركزه باستغلال الشقاق بين الصفوة العثمانية الحاكمة، كما أنه استخدم بمهارةتفوق مهارة العثمانيين مبدأ فرق تسد. فكان وكيله في استانبول على أهبة الاستعداد ليمنع أو يتفادى معارضة موظفي السلطان عن طريق الرشاوي الكثيرة.

ولكن في عام ١٦١٣، تدهورت العلاقات بين فخر الدين والسلطان العثماني الذي تنبه إلى الخطر المعني. فقبل ذلك ببضع سنوات تحالف فخر الدين مع علي باشا جانبولاد، أمير كلس الكردي، الذي كان قد اغتصب حلب، وشرعا ينسقان عملهما العسكري ضد يوسف سيفا. وبذلك التحالف أصبح أهم أجزاء الشام تحت يد قوى محلية تريد أن تبني لها كياناً واضحاً تكون فيه كلمة القوى المحلية أعلى من كلمة رجال السلطان. غير أن هذه الاتجاهات كانت تلقي معارضة كاملة من جانب السلطات العثمانية الحاكمة في دمشق، فقام الصراع بين الوالي العثماني وحليفه يوسف سيفا والحلف الثنائي المكون من علي جانبولاد وفخر الدين. وانتصرت قوات الحليفين على خصومهما، ولكنهما تقاعسا عن فتح دمشق، واتخذ كل منهما طريقاً مختلفاً. فقد تفاهم علي جانبولاد مع يوسف سيفا وصاهره، أما فخر الدين فاكتفى بأن

أخذ مبلغاً كبيراً من المال من أهل دمشق وعاد إلى موطنه.

على أن اقتراب قوات الحليفين من دمشق كان كافياً لتهديد النفوذ العثماني، وأصبح لزاماً على العثمانيين الحد من توسع هذين الأميرين والقضاء عليهما عندما تحين الفرصة. فزحف الصدر الأعظم مراد باشا بجيشه لقتال علي جانبولاد وهزمه واسترد منه حلب عام ١٦٠٦، ووقف فخر الدين على الحياد ولم يسرع لنجدة حليفه. ثم صدرت الأوامر لأحمد باشا الحافظ (١٦٠٩ - ١٦١٤) والي الشام الجديد بأن يخضع فخر الدين. وعندما سمع الشيوخ والأمراء والعصبيات التي كانت تؤيد فخر الدين بقدوم الجيش العثماني أعلن يوسف حرفوش وأحمد وعلي الشهابيان الخضوع لأحمد باشا الحافظ. ولم يكن الموقف داخل القسطنطينية في صالح فخر الدين كذلك، ففي عام ١٦١١ تولى منصب الصدارة العظمى نصوح باشا، ولم يكن صديقاًلفخر الدين. ولما فوجىء فخر الدين بهذه القوة العثمانية الكبيرة تراجع، وهرب هو وعائلته وحاشيته إلى سفينة فرنسية راسية في ميناء صيدا نقلته إلى ليغورن (Leghorn) من موانىء دوقية تسكانيا (Tuscany) في إيطاليا عام ١٦١٣. واستطاع بهذا العمل أن يضمن بقاء الإمارة في عائلته، فاعترف بابنه علي أميراً، وبقي أخوه يونس في لبنان يرعى مصالح العائلة. ومكث فخر الدين في أوروبا خمس سنوات، فحلَّ ضيفاً على الدوق كوزيمو الثاني Grand - duke Cosimo II حاكم تسكانيا، ثم ذهب إلى مسينا تحت حماية ملك إسبانيا. ولا شك أن الصراعات الحزبية لعبت دوراً في الحفاظ على الإمارة المعنية أثناء غياب فخر الدين في أوروبا. فقد شعرت القيسية أنها غلبت على أمرها وأن اليمنية - وعلى رأسها آل سيفا وآل علم الدين - سوف تضغط عليها لإضعاف قوتها، ولذلك تكتلت القيسية وصمدت وأحرزت النصر في المعركة التي دارت بينها وبين اليمنية عام ١٦١٦.

وعلى أيةحال تغير الموقف في الشرق بالتدريج لصالح فخر الدين، فخرج نصوح باشا من منصبه، وترك أحمد الحافظ دمشق، وقام فخر الدين في

عام ١٦١٥ بزيارة قصيرة لوطنه. وشعر فخر الدين بعد ذلك أن الإقامة في تسكانيا أصبحت لا قيمة لها، وأن التفاهم مع السلطان العثماني أكثر حفاظاً له على إمارته من التعاون مع الأوروبيين. وفي عام ١٦١٨ حصل فخر الدين، عندما خلا الجو تماماً من معارضيه، على عفو من السلطان وعاد إلى لبنان. وبدأ يعمل من جديد على تحقيق أهدافه القديمة بنفس الوسائل السابقة. وفي حين استأنف فخر الدين الصراع مع يوسف سيفا، استمر في التدخل بالنيابة عن أتباعه في الجنوب، وحقق نجاحاً ملحوظاً في عام ١٦٢٢ عندما أعطت الحكومة العثمانية إدارة صفد وعجلون ونابلس لأتباعه. واتسع نطاق نفوذه في ذلك الوقت حتى إن حاكم دمشق طلب منه أن يقدم إعانة مالية للحج، وفي مقابل ذلك اشترط فخر الدين أن يكون أمير الحج السوري أحد أبنائه أو وكلائه.

على أن تطورات الأحداث أدت إلى حدوث أزمة أخرى. إذ نشبت المنازعات بين فخر الدين والأمير يونس الحرفوش أمير البقاع. وهزم يونس واستولى فخر الدين على قب الياس، حيث استطاع من هذا المكان الممتاز أن يسيطر على الطريق من دمشق إلى بيروت. وانزعج مصطفى باشا والي دمشق من ازدياد نفوذ فخر الدين فقام بإبرام محالفة مع يونس الحرفوش ويوسف باشا سيفا للإطاحة بفخر الدين. واستطاع فخر الدين من جانبه أن يمنع تدخل الحكومة المركزية التي أيدت - بفضل الرشاوي - استيلاءه على صفد ونابلس وعجلون. وفي موقعة عنجر عام ١٦٢٣ هزم فخر الدين الوالي مصطفى باشا وأسره ودحر حلفاءه جميعاً. واضطر السلطان العثماني عندئذٍ أن يقر سلطة فخر الدين وعينه أيضاً ملتزماً لإقليم غزة رغم بعده. وفي عام ١٦٢٤ توفي خصمه اللدود يوسف سيفا، وفي نفس السنة اعترف رسمياً في مرسوم سلطاني بسيطرة فخر الدين على لبنان والمناطق المجاورة، ولقد دفع فخر الدين مبالغ طائلة في سبيل الحصول على هذا المرسوم الذي اكتسب بمقتضاه لقب «سلطان البر»، وعين حاكماً على عربستان وتمتد من حدود حلب إلى حدود القدس. وبذلك عظم سلطان فخر الدين حتى لم يبق أمامه سوى «دعوى

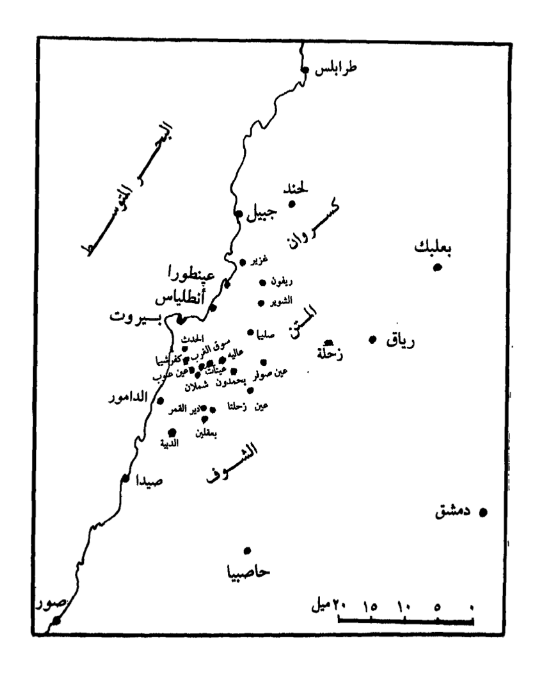
السلطنة»، وليس معنى هذا أن فخر الدين تولى حكم هذه البلاد التي تؤلف سورية كلها، وإنما هو تولى التزام أموالها. على أنه لا شك في أن هذه الإدارة المالية قد وطدت سلطانه وأعلت مكانته، ومكنته من التدخل في حكم هذه البلاد، فوالاه باشواتها، واتجه إليه أهلها، فكان يدخل المدن في المواكب الفخمة يجبي الأموال ويبني القلاع.

واستمر فخر الدين يحكم بعد موقعة عنجر مدة عشر سنوات أخرى. وكان سقوطه نتيجة للصراع العثماني الصفوي مثلما حدث لسلطنة المماليك، فمكنت خيانة بكر صوباشي في العراق الشاه عباس الأول الصفوي من الاستيلاء على بغداد عام ١٦٢٣، وذهبت محاولات العثمانيين لاستردادها سدى. وفي عام ١٦٣٣ استعد السلطان مراد الرابع للدخول في حرب مع فارس مرة أخرى. ولكن الدولة العثمانية أدركت أن فخر الدين قد أصبح من القوة بحيث يقدر أن يهدد الجيش العثماني الكبير الزاحف ضد الصفويين في العراق، فبات من الضروري القضاء على قوة فخر الدين قبل الدخول في الحرب، خاصة وأن الأنباء كانت تواردت لدى الباب العالي عن حدوث اتصالات بين الشاه الصفوي وفخر الدين والقوى الأوروبية. وبناءً على أوامر الصدر الأعظم، نظم أحمد كوتشك باشا والي دمشق حملة ضد فخر الدين، وبذلك اتحدت السلطات العثمانية في عام ١٦٣٤ على المستويين المركزي والمحلي ـ كما حدث في عام ١٦١٣ ـ ضد فخر الدين، وللمرة الثانية لم يستطع فخر الدين مجابهة ذلك الموقف. وفي المعركة، قتل ابنه علي وتداعت سيادة المعنيين، واختفى فخر الدين في إحدى المغارات الجبلية، ولكن قبض عليه في أوائل عام ١٦٣٥ وأرسل إلى استانبول. وسجن هناك مع ثلاثة من أبنائه، وعامله السلطان معاملة حسنة ولكن إلى حين قصير، ودافع أمام السلطان عن نفسه قائلاً: «إنني مظلوم، فما جمعت الرجال إلّا بأمر الوزراء والنواب، ولم ابن القلاع إلّا للدفاع عن حوزة البلاد، وما قتلت إلا الذين مرقوا من طاعة الدولة، فاستوليت على حصونهم لأسلمها إلى الحكومة العثمانية، وأمنت طريق الحجاج بمنع العرب من التعدي عليهم، وأديت الأموال الأميرية

بأوقاتها، وأيدت الشريعة الشريفة محافظاً على قوانينها وسنتها».

وإذا كانت القوات العثمانية قد اجتاحت الجبل (الشوف)، فإنها لم تقض تماماً على المعنيين باعتبارهم عصبية حاكمة، ولكنها فقدت منذ هذه الضربة قدرتها على أن تصبح العصبية المتفوقة في الشوف. وتلا سقوط إمارة فخر الدين الثاني وجود فراغ في الزعامة لم تملأه شخصية قوية إلّا بعد وقت ليس بالقصير عندما ظهر الشهابيون. فلقد اعتمدت سيطرة فخر الدين على أسس عسكرية ثابتة أكثر مما اعتمدت على فلاحي الجبل المسلحين. فكون جيشاً محترفاً من المرتزقة، يقال أن عدده وصل إلى حوالي ٤٠,٠٠٠. ولكي ينفق على الجيش والحصون التي أقامها، ولكي يدفع الرشاوي التي كان يدفعها إلى السلطان، احتاج فخر الدين إلى إيراد كبير وثابت حصل عليه عن طريق التوسع الإقليمي واستغلال المصادر الاقتصادية وتطور التجارة في المناطق التي حكمها. وشجع زراعة شجر التوت والزيتون وجدد ميناءي بيروت وصيدا لكي يخدما حركة التجارة الخارجية. كما كانت له علاقة تجارية كبيرة مع دوقية تسكانيا التي وقع معها معاهدة تجارية في عام ١٦٠٨، ولكنه كان يرحب أيضاً في هذه الموانىء بالتجار الفرنسيين والبنادقة. ولم ترسل له تسكانيا تجاراً فقط، بل أرسلت إليه أيضاً مهندسين معماريين وخبراء زراعيين أسهموا في إقامة المنشآت العامة وفي تطوير الزراعة.

كما اعتمد الرخاء السائد في أقاليمه أيضاً على التسامح الديني، فقد كان دروز جنوبي لبنان وموارنة كسروان أقلية في داخل الإمبراطورية العثمانية الإسلامية السنّية. وفي عهد فخر الدين وطدت هاتان المجموعتان الدينيتان علاقتهما، فتشجع الفلاحون الموارنة على الهجرة إلى المناطق الجنوبية حيث أسهموا في تطوير الزراعة، ومن ناحية أخرى عملوا على إنقاص قوة العائلات الدرزية. وكان لفخر الدين طوال فترة حكمه مستشارون من الموارنة ـ وخاصة من أسرة الخازن ـ وصلوا إلى المناصب العليا. وفي نفس الوقت ظل الجبل على ما كان عليه في القرون الماضية ملاذاً للاجئين من الخارج، ففي عام



شكل رقم (٤)

لبنان في عهد المعنيين والشهابيين

١٦٣٠ رحب فخر الدين بجانبولاد حفيد حليفه القديم علي باشا جانبولاد، الذي أحضر أتباعه من حلب لكي يستقروا تحت حكم فخر الدين. واتخذت هذه الأسرة مكانها بين الأرستقراطية اللبنانية وما زالت سلالتهم - وهي عائلة جنبلاط - موجودة في لبنان حتى الوقت الحاضر. ومن مظاهر التسامح التي اتبعها موقفه بالنسبة للإرساليات المسيحية الأوروبية، فلم يضع أي عقبات في طريق دخولها واستقرارها بل سمح ببناء الكنائس المسيحية والأديرة وقام بتمويل عملية البناء. وهذا العطف الذي أبداه فخر الدين نحو المسيحيين جعل البعض ينسبونه إلى المسيحية، فقد ذكر عنه چورج سانديز G. Sandys الرحالة الإنجليزي الذي زار لبنان عام ١٦١٠ أنه «لم يعرف عنه قط أنه كان يصلي. ولا رآه أحد في المسجد». واعتقد البعض الآخر بأن الأمير كان على دين قومه «الذين لا دين لهم»، ومن المحتمل أنه كان هو وسائر المعنيين قد اعتنقوا الإسلام في الظاهر، أمام أصحاب السلطة من العثمانيين، وأمام جمهور الناس، ولكنهم احتفظوا بالدرزية ومارسوها مع أبناء قومهم.

وبعد الإطاحة بفخر الدين، اشتد الصراع بين اليمنية والقيسية، وحاولت السلطات العثمانية أن تنصب على إقليم الشوف مسقط رأس فخر الدين أميراً آخر من أسرة علم الدين اليمنية. وعلى أية حال بقي من المعنيين الأمير ملحم ابن يونس أخي فخر الدين الذي استمر يناضل. وأوعز كوتشك أحمد إلى السلطان بأن المسؤول الأول عن هذه الاضطرابات هو فخر الدين، فتم إعدامه في إبريل عام ١٦٣٥. ومهما كان الأمر، فقد استعاد ملحم نفوذه في إقليم الشوف تحت رقابة عثمانية شديدة اليقظة والحذر. وانتقل الحكم من بعده إلى ابنه أحمد الذي توفي في عام ١٦٩٧ دون أن يترك ابناً يخلفه، وانقرضت بذلك الأسرة المعنية. ولما انقرضت سلالة المعنيين عام ١٦٩٧، طلبت الدولة العثمانية إلى أعيان لبنان أن يتشاوروا فيما بينهم في أمر الولاية؛ فعقد اجتماع في السمقانية، بالقرب من دير القمر وهي العاصمة المعنية. وأجمع أتباع المعنيين على انتخاب الأمير بشير بن حسين، أحد أمراء أسرة شهاب في وادي التيم، وهو ابن أخت الأمير أحمد المعني. أما الباب

العالي ففضل ـ بسبب تدخل حسين أحد أبناء فخر الدين الثاني وكان يشغل في ذلك الوقت مكاناً مرموقاً في الدولة العثمانية وكان له نفوذ كبير لدى السلطان ـ تعيين حيدر شهاب ابن بنت الأمير أحمد المعني وابن عم بشير. ولما كان حيدر يبلغ من العمر اثني عشر عاماً عين بشير وصياً عليه حتى يبلغ سن الرشد. وبعد عشر سنوات توفي بشير (١٦٩٧ ـ ١٧٠٧) وتولى حيدر (١٧٠٧ ـ ١٧٣٢) زمام الأمور في لبنان.

ولقد ورث الشهابيون، وهم أقوى الأسر القيسية في ذلك الوقت، من المعنيين سيادة مزعزعة في لبنان. فبعد وفاة يوسف سيفا، فقدت أسرته، وهي ألد خصوم فخر الدين، أهميتها وطردت من طرابلس في عام ١٦٣٧، ولكن بقيت أسرة علم الدين مركزاً دائماً للمعارضة يحظى بتأييد اليمنية. وتمكن حيدر في بداية حكمه من أن يمد سيطرته على إقليم بلاد بشارة الشيعي، ويقع إلى الجنوب من جبل لبنان، وعين شيخاً درزياً من الشوف يدعى محمود أبا هرموش ممثلاً وملتزماً لهذا الإقليم. وبعد ثلاث سنوات علم حيدر «أن الشيخ محمود أبو هرموش أجرى ظلماً في بلاد بشارة. وأخذ مالاً زايداً عن المرتب. وأن ذلك المال باقٍ عنده، ولم يدفع جميعه له»، فاستدعاه، لكنه هرب إلى صيدا واحتمى بحاكمها الذي «ترحب به وطمنه على نفسه ووعده بالحماية». والتمس منه محمود ولاية جبل الشوف، فكتب بذلك إلى الباب العالي وأجيب التماسه. وتمكن محمود من هزيمة حيدر وتحالف مع اليمنية وتزوج من أسرة علم الدين. ومن ناحية أخرى التفت القاسمية حول حيدر وأعلنت تأييدها له في أي محاولة للقضاء على معارضيه. وقد أثبت الشهابيون جدارتهم بزعامة القيسية. ففي عام ١٧١١ جمع الأمير حيدر شهاب جموع القيسية من اللمعيين (عائلة بللمع) وبني الخازن وحمادة وجنبلاط وتلحوق وغيرهم من الدروز والموارنة وهاجم اليمنية في عين داره. وأسفرت الموقعة عن اندحار اليمنيين، ونزوح قسم مهم من الدروز الذين كانوا ينتمون إلى هذا الحزب إلى جبال حوران، حيث أسسوا لأنفسهم وطناً جديداً صار يدعى فيما بعد «جبل الدروز».

وبعد هذا الانتصار الساحق وعدم تدخل العثمانيين جدد حيدر نظام لبنان وفقاً لمصالح أعوانه. فنظراً لما أبداه آل بللمع من البسالة في القتال رفعوا إلى مصاف الأمراء وحصلوا على المتن، وهو الإقليم المتوسط من جبل لبنان بين كسروان والشوف. كما أقطع آل جنبلاط، الشوف، وظلت كسروان تحت سيطرة أسرةالخازن، وحصر البقية الباقية من اليمنيين في ساحل الشويفات واعترف بسلطة زعمائهم آل أرسلان. وبذلك توطد النظام الإقطاعي في لبنان، واستكمل هيكله الأساسي: فقاعدته تتكون من الشعب ودورهم الرئيسي الإنتاج الزراعي ورعي الماشية وإنتاج الحرير، ويخضعون في المقاطعات المختلفة - الدرزية أو المارونية - لبيوت أرستقراطية منهم، يعرف زعماؤها «بالمشايخ» وهم الذين يديرون المقاطعات ويلتزمون قبل الأمير بمالها. وفوق هذا البناء الإقطاعي كله يقوم الأمير الشهابي، أمير الجبل، وله الرياسة العليا على العامة والمشايخ وغيرهم. وبذلك تم تشكيل الأرستقراطية اللبنانية التي تصور تعدد الديانات في الدولة الشهابية.

على أن تاريخ لبنان بعد عين داره لم يكن أقل اضطراباً منه في الفترة السابقة، فبدأت المنازعات الأسرية تستشري في الأسرة الشهابية وهو أمر لم يكن معتاداً في الأسرة المعنية. وانقسم القيسيون فيما بينهم حزبين: جنبلاطية (نسبة إلى آل جنبلاط وهم أقوى الأسر الدرزية) ويزبكية (نسبة إلى آل يزبك[1]). ونتيجة لذلك حدث انقسام بين الدروز والمسيحيين والمسلمين ولكن لم يؤدِ هذا الانقسام إلى تحيز أي حزب إلى الشهابيين أو ضدهم على الرغم من أن هذه الأحزاب قد تتورط في تأييد فرد من الأسرة ضد فرد آخر.

---

(١) ينتسب آل يزبك إلى زعيم من آل عماد وهم أسرة درزية جاءت أصلاً من منطقة الموصل. ومنشأ الانقسام أن الشيخ علي جنبلاط كان قد بلغ من النفوذ حداً أزعج أمير الجبل يوسف شهاب، فأوقع الأمير بينه وبين الشيخ عبد السلام العماد، وهو زعيم أسرة إقطاعية أخرى كبيرة، وتحزب الناس بينهما، فدعى أتباع جنبلاط: جنبلاطية، ودعى أتباع العماد يزبكية نسبة إلى الجد الأعلى للشيخ العماد وهو يزبك.

ويوضح تاريخ لبنان في الفترة التالية هذا الاتجاه، حتى إنه يمكننا أن نستعرض التطور التاريخي بصورة سريعة. ففي عام ١٧٣٢ تنازل حيدر عن الحكم لابنه ملحم (١٧٣٢ - ١٧٥٤)، وبعد فترة حكم ناجحة تنازل ملحم أيضاً عن الحكم وعاد إلى بيروت في عام ١٧٥٤، وتنازع أخواه على الإمارة من بعده، فمال أحدهما، وهو منصور، نحو حزب الجنبلاطية، وانحاز الآخر، وهو أحمد، إلى حزب اليزبكية. وأسفر الخصام عن استقلال الأمير منصور بالحكم (١٧٦٣ - ١٧٧٠). وما أن بلغ يوسف بن ملحم أشده حتى تنازل له منصور عن الحكم. وقد تزايد في عهد يوسف (١٧٧٠ - ١٧٨٨) النفوذ المسيحي ويرجع ذلك إلى نفوذ سعد الخوري، وهو ماروني، وكان وصياً عليه وقد أسس أسرة مهمة ما زالت في لبنان حتى الوقت الحاضر. وكان يوسف نفسه مسيحياً على الرغم من أنه لم يكن معروفاً عنه ذلك. وعاصر يوسف شخصيتان من الشخصيات المهمة وهما ظاهر العمر وأحمد الجزار، وفي عهدهما بدأ التنافس بين فلسطين ولبنان. وفي عام ١٧٨٨ دعا أحمد الجزار الناس إلى انتخاب بشير الشهابي (١٧٨٨ - ١٨٤٠) وأمر بشنق يوسف في عكا عام ١٧٩١.

٤ ـ ظاهر العمر وأحمد الجزار في فلسطين

ينتمي ظاهر العمر في نسبه إلى جده زيدان من أشراف بني زيد بن الحسين بن علي بن أبي طالب، الذي ارتحل مع أسرته إلى الشام في أواخر القرن السابع عشر، واستقر بهم المقام في منطقة صفد وحول بحيرة طبرية، وكانت تتبع إيالة صيدا. وتزعم زيدان مزارعي تلك المنطقة، وأخذ التزام طبرية من والي صيدا. ولما توفي، تمكن ابنه عمر من أن يصبح شيخاً على بلاد صفد عام ١٦٩٨ بكفالة الأمير بشير الشهابي أمير الدروز وصديق والي صيدا. ولما توفي عمر اتجهت أنظار أهل طبرية وصفد إلى ابنه ظاهر فاختاروه حاكماً عليهم، واضطر محمد باشا والي صيدا إلى تثبيته عام ١٧٣٣. وقد ساعدت مجموعة من الظروف على ظهور حركة الشيخ ظاهر العمر من أهمها ضعف الدولة العثمانية وانشغالها بالصراع الدائر مع الدروز. كما أن تألق نجم الزيدانيين إنما يرجع أساساً إلى النزاع بين القيسية واليمنية وفَضَّل الأمير بشير الشهابي ظاهراً الذي ينتمي إلى أسرة زيدان القيسية.

ولقد بدأ ظاهر بعد ذلك يوسع منطقة نفوذه على حساب إيالتي دمشق وصيدا، رغم أنف واليهما، حتى صار متصرفاً في صيدا عام ١٧٣٣ ويافا وحيفا والرملة ونابلس عام ١٧٣٥ وصفد عام ١٧٣٩. ثم أقام ظاهر علاقات تجارية وودية مع التجار الفرنسيين في عكا وأمدهم بالقمح والقطن. وكان ميناء عكا في ذلك الوقت في حالة من الدمار الجزئي منذ عهد الصليبيين، وكانت عكا تتبع حاكم صيدا ويتولى إدارة شؤونها ملتزم عثماني. وأخذ ظاهر

التزام عكا في عام ١٧٤٦ وبدأ في تحصين المدينة وجعلها مقراً له. وعلى هذا النحو لم يقابل ازدياد نفوذ ظاهر العمر بأية معارضة من جانب أسعد باشا العظم، باشا دمشق، فقد أقام علاقات سلمية مع ظاهر خلال فترة حكمه التي امتدت من عام ١٧٤٣ حتى عام ١٧٥٧، وإن كان قد حدث صدام قبل ذلك بين سليمان العظم وظاهر العمر أدى إلى قيام الأول بتجهيز حملتين على طبرية في عامي ١٧٣٣ و١٧٤٣.

وهكذا تدعم مركز ظاهر العمر في الجليل والأقاليم الساحلية في فلسطين، ووافقت الحكومة العثمانية رسمياً على كل ما حصل عليه مؤخراً. ولقد كان قيام الحرب الروسية - العثمانية في عام ١٧٦٨ في صالح ظاهر العمر إذ رفضت الحكومة العثمانية طلب عثمان باشا الصادق، والي دمشق، بالسماح له بإعداد حملة حربية ضد ظاهر. وكان ظاهر يحظى في ذلك الوقت بتأييد موظف كبير في بلاط السلطان وبذلك حصل على مرسوم سلطاني بمنع عثمان الصادق من القيام بأي عمليات عسكرية، وتحويل الخلاف بينه وبين ظاهر بخصوص حيفا والمناطق الأخرى التي استولى عليها حديثاً إلى المحكمة الشرعية. ولقد حكم القاضي في صالح ظاهر لعدة ظروف، إذ إن المحكمة كانت في مدينة يسيطر عليها ظاهر، هذا بالإضافة إلى أن الذي تولى القضية وناقشها وزيره القدير إبراهيم الصباغ.

ولكن سرعان ما تغير الحال عند وفاة صديق ظاهر العمر في استانبول، فدفع عثمان الصادق الرشاوي في نظير تعيين ابنه محمد باشا والياً على طرابلس وابنه الآخر درويش باشا والياً على صيدا. كما صدرت الأوامر إلى والي حلب وأمير الدروز بأن يكونا عوناً لعثمان باشا في كل أعماله. ونشأت من ذلك كله قوة متحدة دائمة يرأسها باشوات أربعة وأمير الدروز، وتشد أزرها حاميات من إيالات حلب ودمشق وطرابلس وبيت المقدس ودروز لبنان الأقوياء. وبذلك اختل توازن القوى في جنوبي سورية في غير صالح ظاهر ففكر في طلب المساعدة من علي بك الكبير لكي يرد عثمان باشا عن يافا وبلاد القدس والخليل. وقد سبقت الإشارة إلى وجود ضغائن قديمة بين علي

بك وعثمان باشا ولذلك تمت المحالفة بينهما على وجه السرعة. ولقد اتصل علي بك بالأسطول الروسي في شرقي البحر المتوسط، وأرسل أول حملة عسكرية لنجدة ظاهر في ديسمبر ١٧٧٠ بقيادة إسماعيل بك، وبوصول الحملة إلى يافا أسرع عثمان فارتد إلى دمشق بينما تقدم ظاهر لمقابلة جيش حليفة واتجه الجيشان نحو دمشق. على أن هذه القوة لم تستطع تنفيذ مهمتها إذ عاد إسماعيل إلى يافا ينتظر عودة عثمان باشا من الحج، ومرض ظاهر وعاد إلى عكا. وكان لحلول فصل الشتاء أثر في فشل هذه الحملة أيضاً. ولكن علي بك أرسل حملة أخرى في ربيع عام ١٧٧١ بقيادة محمد بك أبي الذهب، وتقابل جيش أبي الذهب مع جيش ظاهر بقيادة اثنين من أبنائه واتجه الجيش المشترك فاحتل صيدا وتقدم نحو دمشق. وكان عثمان باشا قد عاد من دمشق وأخذ يجهز حملة قوية لكنه هزم في السهول الفسيحة الممتدة إلى الجنوب من دمشق وفر إلى دمشق ومنها شمالاً إلى حمص. وقد دخل أبو الذهب دمشق في يونيو ١٧٧١، لكنه انسحب بجيشه فجأة وخرج من الشام وعاد إلى مصر، وبذلك ترك ظاهر بمفرده ليدافع بقدر المستطاع عن مركزه في سورية.

وتمكن عثمان باشا من العودة إلى دمشق وطلب المساعدة من الأمير يوسف شهاب وقواته من الدروز. وباغت ظاهر العمر عثمان باشا بالقرب من بحيرة الحولة وهزمه قبل أن تنضم إليه قوات الدروز. وعندما تقدم يوسف نفسه لحسم الموقف مع ظاهر، خذله معظم زعماء الدروز الخاضعين له وقاموا بمساعدة ظاهر ونتج من ذلك هزيمة يوسف. وفر ابن عثمان باشا الصادق من صيدا إلى والده في دمشق وقام ظاهر بضم صيدا وعين عليها أحد جنوده المرتزقة وهو أحمد الدنكزلي زعيم المغاربة. ونتيجة لذلك، عزل عثمان الصادق وأعطيت قيادة القوة العثمانية التي كانت قد أرسلت من القسطنطينية على سبيل النجدة إلى سميه عثمان باشا المصري.

وبعد أن هرب علي بك من مصر في مارس ١٧٧٢ عندما طرده أبو الذهب انضم إلى ظاهر العمر في سورية. وبعد قليل، وصلت أربع سفن

روسية لتأييد ظاهر العمر وعلي بك. وفي تلك الفترة قام ظاهر العمر بالثورة علناً ضد الحكومة العثمانية فلم تستطع ـ بسبب الحرب الروسية العثمانية ـ اتخاذ إجراء ضده. ولكن حدثت المقاومة في جنوب سورية من قبل عثمان باشا المصري الذي تحالف مع يوسف شهاب. وحاول يوسف استرجاع صيدا ولكنه فشل، وشدد ظاهر من هجومه على بيروت لأن الاستيلاء على هذا الميناء يدحر الشهابيين ويدعم سيطرة ظاهر على الساحل. وقام الأسطول الروسي ـ وكان على رأسه الشڤالييه چورج ريزو Chevalier George Rizo أحد مساعدي أمير البحر الروسي والشڤالييه قسطنطين بسارو Chevalier Constantine Psaro ـ بضرب بيروت من البحر ونهب بعض أنحائها، ثم غادرها بعد تعهد حاكمها بدفع جزية سنوية للروس. وبناءً على طلب يوسف، أرسل عثمان باشا المصري قوات لتدعيم حاميتها بقيادة أحمد باشا الجزار.

وعندما فشل علي بك وظاهر في الاستيلاء على بيروت اتجها جنوباً بمحاذاة الساحل الفلسطيني لمحاصرة يافا التي قامت بالثورة عليهما. وبسقوط يافا في فبراير ١٧٧٣، اختتم علي بك أعماله الحربية بفلسطين ونشط يستعد للعودة إلى مصر يحدوه الأمل في الإطاحة بأبي الذهب، ولكنه هزم ومات في نفس العام. وبموته واجه ظاهر العمر بمفرده أعداءه السوريين. ومما ساعد ظاهراً على الصمود بعض الوقت استمرار الحرب الروسية العثمانية، وحدوث خلاف بين عثمان ويوسف شهاب، وقد أزعج يوسف شهاب طول فترة احتلال أحمد الجزار لبيروت، ولكن توصل عن طريق عمه منصور إلى عقد تسوية مع ظاهر وطلب مساعدته لطرد الجزار. وقد ساعدتهم الظروف بدرجة كبيرة، إذ وصل في ذلك الوقت الأسطول الروسي الذي جاء أساساً لمساعدة علي بك. وقام يوسف ومنصور بدفع ٢٠٠,٠٠٠ قرش للروس في نظير مساعدتهم في حصار بيروت فأعلنت استسلامها. وحاول ظاهر إغراء الجزار بالدخول في خدمته قائداً لقواته، ولكنه تخلص منه وذهب إلى دمشق حيث رقي إلى رتبة باشا.

وبعد أن فقد ظاهر حليفه علي بك وتأكد من عداء أبي الذهب راسل عثمان باشا والي دمشق للتوسط في الحصول على عفو الدولة. وعمدت الدولة إلى خداعه، فأصدرت فرماناً في عام ١٧٧٤ أعلنت عفوها فيه عنه وعاد الشيخ ظاهر حاكماً على صيدا وعكا وحيفا ويافا والرملة ونابلس وصفد. على أن سياسة الدولة العثمانية لم تستمر طويلاً على هذا المنوال، ففي يوليو ١٧٧٤ أنهت معاهدة كوتشك قينارجه الحرب الروسية ـ العثمانية، كما نقل عثمان باشا المصري الذي تزعم سياسة المصالحة مع ظاهر من منصبه. وعندما وجد العثمانيون أنفسهم مواجهين بحاكمين مستقلين هما محمد بك أبو الذهب في مصر، والشيخ ظاهر العمر في الجليل لجئوا إلى استخدام أحدهما ضد الآخر. فأقنعوا أبا الذهب بغزو سورية ومهاجمة ظاهر العمر. ووفق محمد أبو الذهب في العثور على شريك سري هو علي، أحد أبناء ظاهر، إذ ضايقه بقاء والده مدة طويلة في الحكم. وبعد خروج الحملة من مصر في مارس ١٧٧٥ استولت على يافا التي تم فتحها عنوة، وقام علي بطرد والده من عكا التي استولى عليها أبو الذهب وهرب إلى صيدا، ولكنه ما لبث أن تركها بعد أن استسلم حاكمها الدنكزلي لرسل أبي الذهب.

على أن الدولة العثمانية لم تكن لديها الرغبة في أن تئول ممتلكات ظاهر إلى حاكم مصر القوي، ولذلك أرسلت حملة بقيادة القبطان حسن باشا لاحتلال عكا وبقية الإقليم. ولكن الحمى الشديدة فتكت بأبي الذهب وعاد الجيش بجثمانه إلى القاهرة. فاستولى الدنكزلي مرة أخرى على عكا، وطلب من ظاهر العودة دون تأخير ليفوت الفرصة على بعض المرتزقة الذين فكروا في تسليم المدينة إلى ابنه علي. ولكن الدنكزلي كان على اتصال سري بحسن باشا، وتعهد له بتسليم مدينة عكا ومعها رأس ظاهر العمر. وقامت قوات محمد باشا العظم، والي دمشق، بحصار عكا براً، كما حاصرها الأسطول العثماني بحراً. وعندما تأكد ظاهر من خيانة الدنكزلي، حاول الهرب، ولكن جنده المرتزقة تمكنوا من قطع رأسه. وبوفاته في ١٧٧٥، انتهت الدولة المستقلة التي أقامها، ولم يستفد أحد من أبنائه مما حققه والدهم، وعادت

الولايات التي كان يسيطر عليها إلى ولايات دمشق وصيدا.

على أية حال لم تمتلك مشيخة ظاهر العمر عناصر البقاء، فلقد ظهرت لكي تملأ الفراغ الناتج عن انهيار النظام التقليدي الذي وضعه العثمانيون لإدارة ولايات الإمبراطورية. ومما ساعد على ازدياد نفوذ ظاهر العمر أن مركزي النفوذ العثماني في جنوب سورية، وهما ولاية دمشق والإمارة اللبنانية، لم يكونا في وضع يمكنهما من فرض سيطرة قوية على الجليل. ومن ناحية أخرى، كانت نشأة ظاهر العمر تختلف عن نشأة أمراء لبنان مثلاً، فلم يعتمد مثلهم على عناصر مخلصة بل اعتمد على أسرته وجنده المرتزقة، ولكن الخيانة دبت في صفوفهما، ولا أدل على ذلك من خيانة ابنه علي وقائده أحمد الدنكزلي. ومما ساعد على زوال نفوذه عدم تدبره في اختيار حلفائه، فتحالفه مع أعداء السلطان مثل علي بك والروس أفقده أي عطف من جانب السلطان، فدبرت المؤامرات المستمرة للإطاحة به والقضاء عليه. واستطاعت الدولة العثمانية أن تنتصر في النهاية رغم ضعفها، إذا استغلت الموقف الموجود في هذه المناطق أحسن استغلال. ومما لا شك فيه أن فترة حكم ظاهر العمر قد أثرت في تطور جنوب سورية، فلقد حقق الأمن والنظام، ولم يثقل كاهل أتباعه بالضرائب الباهظة بل انتعشت التجارة في مدنه لا سيما مدينة عكا التي حولها إلى مركز مزدهر للتجارة الأجنبية، واستخدمها مركزاً لتصدير الحرير والقطن والقمح وغيرها من منتجات فلسطين إلى الأسواق الخارجية. واستمرت عكا في الازدهار حتى غدت المركز الإداري للولاية بدلاً من صيدا وذلك في عهد أحمد باشا الجزار.

وبعد القضاء على ظاهر العمر ظهرت شخصية مغامرة جريئة هي شخصية أحمد الجزار. وكان أحمد الجزار الذي ولد حوالي عام ١٧٢٠ أرناؤوطياً من البوسنة، ولذلك عرف باسم أحمد البوشناقي، وفي عام ١٧٥٦ عمل في مصر تحت إمرة المماليك، وكان قاسياً على أعدائه حتى لقب بالجزار لكثرة من قتلهم غيلة وانتقاماً من عرب الهنادي بصفة خاصة. وقد شعر بأن علي بك

الكبير، وقد اختلف معه، لن يتركه ففر من مصر متنكراً في زي المغاربة، وذهب إلى استانبول. وكانت الدوائر الحاكمة هناك تتعاون مع أمثاله ممن يخونون حكام الولايات الثائرة، ثم رحل إلى بلاد الشام واضعاً خدماته أمام كل من يريد الاستعانة به، حتى وصل إلى دير القمر ويوسف الشهابي فيها. فعينه على بيروت حيث قوي أمره فيها، وأخذ يبتاع المماليك حتى صار له قوة منهم، فخرج على الأمير وحاول أن يستقل عنه. وقد أدى أحمد الجزار خدمات عسكرية جليلة للدولة العثمانية عندما أعلن الشيخ ظاهر العمر عصيانه عليها. وبعد سقوط ظاهر، أعطاه العثمانيون - بالإضافة إلى باشوية صيدا - مدينة عكا فاتخذها مقراً له. وأخذ أحمد الجزار يعمل على تحويل نظام الولايات العثمانية المتدهور إلى سيطرة شخصية، فقضى على بقية الزيدانيين وقتل علي بن ظاهر العمر وفرض ضرائب على المناطق التي حكمتها هذه الأسرة. كما قام بتقوية حصون عكا وجمع لذلك رجال القرى المجاورة؛ وأنشأ جيشاً من مماليك البوسنة والأرناءوط والمغاربة والبدو.

وقبل فترة حكم الجزار، لعب باشوات صيدا دوراً ثانوياً بالنسبة لما قام به زملاؤهم باشوات دمشق، وكان يحكم صيدا عادة خلال فترة حكم أسرة العظم عضو صغير من أفراد الأسرة. ولكن العلاقة القديمة تغيرت تماماً أثناء فترة حكم الجزار، فعين محمد باشا العظم، حفيد إسماعيل، باشا على دمشق في عام ١٧٧١ وظل يشغل هذا المنصب (فيما عدا فترة قصيرة من عام ١٧٧٢ إلى ١٧٧٣) حتى وفاته في عام ١٧٨٣. وتميزت مدة حكمه بالهدوء، وكان يميل عموماً إلى تجنب أي صدام مع الجزار، إلاّ أنه لم ينجح في ذلك، لأن الجزار كان متشوقاً لمد نفوذه على دمشق، كما تدخل حاكم صيدا مراراً في سياسة لبنان لكي يفرض سيطرته على الجبل. فبعد القضاء على ظاهر، اعترف القبطان حسن باشا بيوسف شهاب حاكماً أكبر على جبل لبنان والبقاع والأقاليم الساحلية مثل بيروت وجبيل. واطمأن الجزار إلى عدم وجود جار قوي مثل يوسف شهاب إلى جواره، ولذلك بدأ بمجرد أن غادر حسن باشا سورية يعمل على وضع الجبل تحت سيطرته المباشرة. وأرسل جنده لاحتلال

بيروت، إلّا أن يوسف الشهابي أعاد الاتصال بحسن باشا فعاد إلى بيروت، وأمر الجزار بعدم التعرض لها فانسحب منها. وهذا الاهتمام من جانب العثمانيين بإبقاء بيروت تحت حكم الشهابيين وإبعاد الجزار عنها يؤكد سياسة العثمانيين حينذاك في منع توسع أي حاكم محلي إلى الدرجة التي تمكنه من أن يثور ويصبح صاحب استقلال ذاتي واضح.

وعلى أية حال، حاول الجزار إضعاف قوة أسرة العظم وآل شهاب. وقد أدت سياسته إلى حدوث صراع داخلي في الأسرة الشهابية، إذ كان يقوم بتأييد منافس يوسف من أفراد العائلة ثم يتحول عنه بعد ذلك ويعطي تأييده ليوسف وكانت مساعدة الجزار هذه تشترى بالمال. وفي عام ١٧٨٣ توفي محمد باشا العظم وتولى على باشوية دمشق في تتابع سريع إثنان من أبناء عثمان باشا الصادق، توليا باشويتي طرابلس وصيدا في عهد ظاهر العمر. وفي عام ١٧٨٥، عينت الحكومة العثمانية أحمد الجزار محل الباشا الأخير، وقام هو بتعيين اثنين من مماليكه ـ هما سليم باشا وسليمان باشا ـ على صيدا وطرابلس. وسيطر الجزار على دمشق لمدة عامين، وبعد عزله لم تعد الباشوية مرة أخرى إلى أسرة العظم. ويصف ميخائيل الدمشقي سوء الحالة في دمشق على أيام الجزار فيقول: «وبالحقيقة أن في مدة حكم الجزار بالشام نحو خمس سنين ما ارتاحت الناس ولا شهراً واحداً. أولاً من طلب القرش ظلماً. ثانياً من طرح المعاملة المتصل التي أصدرت خسارة كبيرة ثم طرح بضائع متنوعة ينهبها من جهات ويطرحها بأسعار زائدة. ثم حوادث كثيرة مقهرة ومغمة من أنواع كثيرة». ولذلك فعندما عزل الجزار عام ١٧٩٥ «حصل الفرح والسرور في قلوب الناس بإزالة تلك الأحكام الكثيفة (الباهظة) حتى إنه من سرور الناس زينوا البلد بنوع مستغرب. وتنظر الشمع شاعلاً بالدكاكين في وسط النهار».

ولقد ظلت عكا قاعدة الجزار الحصينة، كما بقيت السيطرة على الجبل شغله الشاغل. ولكن في عام ١٧٨٩، قام صراع في داخل صفوف مماليكه

وجنده الذين جمعوا من مصدرين رئيسيين: الأول من البوسنيين والألبانيين والثاني من المماليك. فوقف سليم وسليمان ضده، وبدلاً من استمرار الحرب مع يوسف الشهابي، عقدا معه هدنة وزحفا على عكا بجيشهما المملوكي، ولكن الجزار تمكن في النهاية من التخلص من هذا الخطر وسيطر على الموقف. ومنذ ذلك الوقت أصبح الجزار أكثر شراسة واعتبر يوسف الشهابي شريكاً للثوار. ولكن بعد هزيمة يوسف في البقاع تنازل عن الإمارة واختار الزعماء اللبنانيون ابن عمه الصغير الأمير بشير الثاني خلفاً له. وكان بشير في بداية حكمه ضعيفاً للغاية ووجد الجزار في شخصه ألعوبة يستطيع عن طريقها فرض سيطرته على لبنان؛ ومن ناحية أخرى أظهر بشير خضوعاً متناهياً لحاكم صيدا. وبناءً على أوامر الجزار قام بطرد يوسف من لبنان، على أن الجزار سرعان ما رجع إلى تكتيكه القديم وهو استخدام فرد ضد آخر. ولقد أدرك الجزار أن استمرار تصارع القوى في لبنان هو خير وسيلة من جانبه لكي يحفظ ولاء أمير الجبل له. وعندما عرض يوسف أموالاً كثيرة على الجزار في عام ١٧٩٠ وعد بإعادته إلى الإمارة، غير أن بشيراً عرض أموالاً أكثر على الجزار فأمن بذلك مركزه. وكان هذا الأسلوب من المزايدة يجعل البلاد عرضة للوصول إلى حافة الخراب، ويجعل الناس في حيرة من أمرهم. فالشعب هو الذي يدفع هذه الضرائب، والأمير لا ينقص من دخله كثيراً، وإنما يرفع من قيمة الضرائب على الشعب. وكان طبيعياً أن يتجه البعض إلى إبعاد هذين لأنهما لا يضعان متاعب الشيوخ والشعب موضع الاعتبار، ولكنهم فشلوا في هذه الخطوة. ولقي الأمير يوسف حتفه شنقاً في عكا بأوامر من الجزار الذي كان يقبله لديه ويبعده عنه بدرجة تباعد أو تقارب بشير الشهابي من أحمد الجزار.

وظل الجزار يلعب نفس اللعبة في لبنان مدة ثماني سنوات أخرى، أحياناً يؤيد بشيراً وأحياناً أخرى يؤيد الحزب الذي تكوّن حول أبناء يوسف شهاب. وبلغ الجزار ذروة مجده في عام ١٧٩٩ بعد أن أوقف زحف نابليون الذي بلغ أبواب عاصمته، وتمكن بمساعدة الأسطول الإنجليزي من الدفاع

عن المدينة. ولقد أدركت الدولة العثمانية أن مهمتها، بعد خروج الفرنسيين من مصر عام ١٨٠١، هي القضاء على أحمد الجزار، ولهذا سعت إلى جذب الأمير بشير إلى جانبها ضده عام ١٨٠١، وكان طبيعياً أن يسعى الجزار بدوره إلى حث بشير الشهابي إلى التعاون معه. ونظراً لأن الدولة العثمانية كانت منشغلة بميادين عديدة أخرى، ولأن الجزار كان مستعداً لأن يعلن خضوعه للسلطان تجنباً للصدام العنيف مع السلطان، لم تحدث تحركات قوية في المنطقة، وظلت المنطقة تعاني من الاضطرابات التقليدية، ولم يحدث ما يغير الأمور إلّا عندما توفي الجزار في عكا في إبريل عام ١٨٠٤. فوجد الأمير بشير نفسه طليقاً فأخذ في سحق أعدائه في الداخل وفي تركيز السلطة في يده وتوحيد ممتلكاته وتثبيت الحكم فيها.

٥ ـ الفوضى في العراق وظهور باشوات المماليك

لم يختلف تاريخ العراق عن غيره من الولايات العربية التي كانت خاضعة للحكم العثماني في الصفات التي كان يتميز بها هذا الحكم. ولكن مما تجدر ملاحظته أثر موقع العراق الجغرافي في تاريخه. فبلاد فارس تقع في شرق العراق؛ وجزيرة العرب متاخمة من الغرب؛ والخليج العربي من الجنوب؛ والمناطق الجبلية من الشمال. ومن ذلك تتضح العوامل الأربعة التي تؤثر في تاريخ العراق وهي: التهديد الفارسي من الشرق، والاتصال بجزيرة العرب وطبيعة البدو، والنفوذ الأجنبي في الجنوب، ثم تنوع الأجناس ووعورة المنطقة في الشمال. وعلى ضوء هذه العوامل سنقوم بدراسة الخطوط الرئيسية لتاريخ الولايات العراقية أثناء ضعف الإمبراطورية العثمانية مثل قيام الإمارة الأفراسيابية والتهديد الإيراني للعراق.

فبعد أن فتح العثمانيون العراق أعلن راشد بن مغامس وهو شيخ من قبيلة المنتفق ولاءه للسلطان سليمان القانوني. ولقد كانت البصرة مهمة جداً بالنسبة للعثمانيين لحاجتهم إلى جعلها قاعدة للعمليات البحرية العثمانية ضد البرتغاليين في الخليج العربي والمحيط الهندي. ومن أهم النتائج التي ترتبت على تأييد راشد بن مغامس لثورة أحد شيوخ القبائل العربية في عام ١٥٤٩ إعلان البصرة ولاية عثمانية فغدت بذلك قاعدة بحرية مهمة بالنسبة لهم. على أن العثمانيين فشلوا في تثبيت نفوذهم في البصرة، فبقي آل عليان حكام الجزائر في حالة تمرد مستمر. وفي عام ١٥٦٧، أرسلت السلطات

العثمانية حملة برية نهرية بقيادة والي بغداد إسكندر باشا الشركسي وتكونت قواته من الجنود الإنكشارية والأكراد من شهر الزور والعربّ وكان يقـود الأسطول النهري جـانبولاد بـك أمير كلس. وعنـدما تكـررت انتصارات العثمانيين طلب ابن عليان الصلح وفرض عليه العثمانيون أن يدفع في كل سنة لخزانة البصرة ١٥,٠٠٠ دينار ذهباً وأن يقدم الرهائن.

ولقد توالى على حكم البصرة ولاة كثيرون لا نعلم الكثير عنهم، وكانت الإدارة العثمانية من الانحلال بحيث إن أحد هؤلاء الولاة ويدعى علي باشا باع البصرة في عام ١٥٩٦ بدراهم معدودة إلى أفراسياب، كاتب الحامية العثمانية في البصرة الذي لا يعرف شيء عن أصله، لعجزه عن القيـام بأرزاق الجند وأقواتهم، وقد اشترط عليه علي باشا ألّا يقطع اسم السلطان من الخطبة ووافق على ذلك. وفي نفس العام عاد علي باشا إلى استانبول ولم يحدث أي رد فعل معاد من جانب السلطان أو حاكم بغداد. ولقد راعى أفراسياب، مؤسس الأسرة الأفراسيابية، رغبة الأهالي في نشر العدل والعلم. واستمرت حكومته سبع سنوات، ثم خلفه ابنه علي باشا وقد وجد البناء ثابت الأساس فاهتم بالعلوم والآداب. وكـان ولاء علي بـاشا للعثمـانيين اسمياً ، وقد اهتم اهتماماً بالغاً بالبصرة فتحولت في عهده إلى مركز مهم للتجـارة الأوروبية وازداد فيهـا النشـاط التجـاري البـرتغـالي والإنجليـزي والهولندي، وفي عام ١٦٣٩ منح الإنجليز امتيازاً بإنشاء وكالة تجارية لهم في البصرة عام ١٦٤٣. وبعد موت علي باشا في عام ١٦٤٧ خلفه ابنه حسين باشا (١٦٤٧ ـ ١٦٦٧)، وسنشير في الصفحات التالية إلى المحاولات التي قام العثمانيون بها للقضاء عليه وإنهاء حكم آل أفراسياب في البصرة.

أما بغداد فلم تكن أحسن حالاً من البصرة، فقد انهار فيها النظام الإداري بسبب ضعف الولاة الذين كانوا يحكمون فترات قصيـرة. وكان معظمهم من العبيد خريجي مدرسة القصر السلطاني. ولقد اعتمد الـولاة العثمـانيـون في السنـوات الأولى من الحكم العثمـاني عـلى الإنكشـاريـة

والإسباهية، ولكن بسبب التمردات العديدة التي قامت بها القوات العثمانية لجأ الولاة إلى تكوين قوات محلية تكون تحت أوامرهم عند الحاجة. ونتيجة لذلك كان يحدث ـ في بعض الأحيان ـ صدام بين القوات الإنكشارية والقوات المحلية، غير أن القوات الإنكشارية كانت أقوى داخل بغداد واستطاعت أن تستبد بالحكم مرتين. ففي عام ١٦٠٣ ـ ١٦٠٤، ظهر في بغداد قائد إنكشاري يدعى محمد بلوك باشي بن أحمد الطويل وقد ورث هذا المنصب عن والده. وعندما سيطر محمد الطويل في عام ١٦٠٥ على بغداد، أرسل السلطان جيشاً بقيادة نصوح باشا والي ديار بكر انهزم بسبب خيانة جنده المرتزقة. وبعد أن استتب الأمر لابن الطويل اغتاله كاتب ديوانه في عام ١٦٠٧، وعين أخاه مصطفى بك مكانه. وفي نفس الوقت كانت الحكومة العثمانية تعمل على القضاء على هذه الثورة، فأرسل السلطان محمود باشا ابن سنان باشا لكي يقصي مصطفى ويتولى باشوية بغداد. ولما بلغ الموصل دخل في مفاوضات سرية مع أكابر القواد العسكريين في بغداد «إذ كان له معهم معرفة حين كان والياً بها، فأرسلوا له خبراً أن احضر ونحن معك»، فلما جاء إلى بغداد توسطوا بالصلح فأعطى محمود باشا لابن الطويل حكومة الحلة في عام ١٦٠٨ ولكنه فر بعد ذلك إلى إيران.

وتلت ثورة ابن الطويل حركة أكثر خطراً تقترن باسم بكر الصوباشي وهو أحد ضباط الإنكشارية في بغداد، وقد تولى فترة من الوقت وظيفة صوباشي أي رئيس الشرطة. وقد جمع أعواناً في الخفاء واكتسب نفوذاً وأصبح منذ عام ١٦١٩ أقوى رجل في بغداد بحيث كان الوالي يهابه ولا يستطيع مخالفته. وقد أخذ يوسف باشا والي بغداد يترقب الفرصة للوقيعة ببكر الصوباشي. وفي عام ١٦٢١، أرسل يوسف باشا بكر الصوباشي على رأس حملة لتأديب بعض العشائر، وأقام ابنه محمداً مقامه. وانتهز يوسف فرصة غيابه واستعد لقتاله ومنعه من العودة. ولكن في طريق عودته بعد تأديب تلك العشائر علم بكر الصوباشي بالخبر، فحاصر بغداد وضيق الخناق على الوالي. وقتل يوسف باشا في المعركة التي دامت بين الطرفين بضع

ساعات، ووقعت بغداد في قبضة بكر الصوباشي فصار حاكمها المستقل. وبدأ بكر يفكر في الحصول على اعتراف الحكومة العثمانية به، فأرسل إلى والي ديار بكر حافظ أحمد باشا يطلب منه أن يعرض هذا الأمر على السلطان مراد. ورفض السلطان لأن بغداد كانت مدينة ذات أهمية استراتيجية بالغة بالنسبة للدولةالعثمانية، وعين سليمان باشا حاكمها عليها، وأمر حافظ أحمد باشا بالتقدم نحو بغداد والإطاحة ببكر. وأرسل سليمان باشا متسلمه (ممثله أو من ينوب عنه في استلام أمور الإدارة والقيام بها إلى حين وصوله إلى مقر منصبه)، فمنعه بكر الصوباشي من الدخول. وكان من رأي حافظ أحمد باشا تولية بكر الصوباشي ولاية بغداد لأنه كان يخشى أن ينحاز إلى إيران ويسلم بغداد إلى الشاه عناداً. فاتهمه رجال الحكومة العثمانية بأنه أخذ مالاً من بكر الصوباشي، وعندما علم حافظ أحمد بذلك توجه إلى بغداد لقتال بكر.

ولمواجهة هذا الموقف طلب بكر الصوباشي المساعدة من الشاه الصفوي عباس الأول (١٥٨٧ ـ ١٦٢٩)، أعظم حكام هذه الأسرة. وأوضح بكر الصوباشي للشاه أنه إذا خلصه من العثمانيين فسوف يسلم له بغداد. ولقد وجد الشاه في ذلك فرصة عظيمة لاستعادة سيطرته على الولايات العراقية، فأرسل النجدة لتخليص بغداد. ونتيجة لذلك رفع حافظ أحمد باشا الحصار عن بغداد، وعقد صلحاً مع بكر وجعله والياً عثمانياً شرعياً على بغداد بمقتضى فرمان جاء فيه «وجهت إليك بغداد فكن على بصيرة وابذل ما تستطيعه من قدرة لحفظ الإيالة وحراستها». واغتبط بكر كثيراً بهذا الفرمان وندم على دعوة الشاه وحاول إرجاع جيشه، ولكن عباساً لم يعترف بما حدث وواصلت الجيوش الفارسية زحفها على بغداد، ووصل الشاه نفسه للاشتراك في الحصار في عام ١٦٢٣ . وعم القحط في بغداد لدرجة أن الأمهات «وصلن إلى درجة أكل أبنائهن وبناتهن». وظهرت علائم الضعف على بكر الصوباشي واستولى اليأس على ابنه الأكبر محمد، فأرسل سفيراً إلى الشاه وسلمه المدينة في عام ١٦٢٣ وألقي القبض على بكر الصوباشي وقتل وعذب أهل السنّة وقتل منهم الكثير.

وهكذا نجح الشاه عباس في الاستيلاء على العراق، فقام العثمانيون بمحاولة متكررة لاستعادة بغداد. ففي عام ١٦٢٥ حاول حافظ أحمد باشا - الذي أصبح صدراً أعظم - الاستيلاء على المدينة ولكنه اضطر إلى الانسحاب. وانتهز العثمانيون فرصة وفاة الشاه عباس، وقام خسرو باشا، الصدر الأعظم، بحملة أخرى في عام ١٦٢٩ ولكن العثمانيين فشلوا في العام التالي في حصار بغداد، وانسحبوا إلى الموصل للمرة الثانية، ولم يتحقق استرداد العراق إلا على يدي السلطان مراد الرابع - آخر السلاطين العثمانيين الفاتحين. ففي عام ١٦٣٨ جهز حملة لهذا الغرض فحاصرت بغداد في شهر نوفمبر، ورغم محاولات الشاه لإنقاذها، سقطت في أيدي العثمانيين في شهر ديسمبر. وظلت بغداد طوال مائتين وثمانين عاماً مدينة عثمانية، وانتهى الصراع الذي كان قائماً بين هاتين الدولتين الإسلاميتين الكبيرتين منذ عهد السلطان سليم الأول والشاه إسماعيل الصفوي بعقد معاهدة زهاب في ١٧ مايو ١٦٣٩. وقد نصت المعاهدة على أن تكون بدره وجسان ومندلي ودرتنك والسهول الواقعة بين تلك المدن وعشائر الجاف وعشائر قطور تابعة للدولة العثمانية. كما اعتبر الممر المؤدي إلى شهر الزور حداً فاصلاً بين الدولتين في تلك الجهة، واعترفت المعاهدة أيضاً بأن بغداد مدينة عثمانية. وبعد الانهيار النهائي لقوة الصفويين بعد قرن تقريباً لم تهدد فارس السيطرة العثمانية في العراق. فتميزت الفترة التي تلت إعادة فتح بغداد بالهدوء النسبي وتركز اهتمام الإدارة العثمانية على المشاكل المحلية.

وقد تابع العثمانيون سياستهم التقليدية دون أن يقوموا بإصلاح شامل في الولايات العراقية، فظلت أداة الحكم على ما كانت عليه، بل استمر تدهور القوة العسكرية العثمانية الإنكشارية والإقطاعية. ولم يكن هذا التدهور في تلك القوى العسكرية في العراق بسبب النزاع بين اليارلية والقابيقول إلّا امتداداً للانحلال العام الذي دب في النظام الإنكشاري وفي نظام الإقطاعات العسكرية في مختلف ولايات الإمبراطورية. فكان طبيعياً أن يزداد الولاة اعتماداً على القوات المحليةالتي كانت أضعف من أن تبسط

سيطرة الولاة كاملة على مختلف أجزاء العراق. وتوالى على ولاية بغداد منذ عام ١٦٣٩ عدد من الولاة بلغ مجموعهم حتى عام ١٧٠٤ تسعة وثلاثين والياً. وقد أدى ازدياد اعتماد الولاة على الجند إلى ظهور بعض النتائج السيئة. ففي عام ١٦٤٧ قتل الجند الوالي إبراهيم باشا وسيطروا على خلفه، وبذلك خرج الإنكشارية من هذا الصراع منتصرين. ولقد ظلت حالة الجند مشكلة خطيرة تواجه الإدارة العثمانية. ففي عام ١٦٥٧ ثار الجند ثانية في عهد محمد باشا الخاصكي، وهو ثامن والٍ على بغداد منذ سقوط إبراهيم في عام ١٦٤٧. وقد ثار الجنود المحليون (اليرلية) عليه أثناء قيامه بتأديب بعض الأعراب، وسيطر الجند على بغداد وفر الخاصكي، لكن الإنكشارية تمكنت من تفريق القوات المحلية المتمردة وإجبارها على تسليم زعماء الثورة. وبعد هذه الحادثة، لم تقم القوات بثورة أخرى كبيرة رغم أنهم ظلوا مصدر خطر حتى نهاية القرن السابع عشر.

أما أهم ما واجه ولاة بغداد في خلال هذه الفترة فهو علاقتهم بأسرة أفراسياب في البصرة. وفي أثناء الصراع الصفوي العثماني على بغداد أبقى علي باشا على ولائه الإسمي للسلطان العثماني واستطاع أن يصد في عامي ١٦٢٥ و ١٦٢٩ حملتين كان الصفويون قد بعثوا بهما لإخضاعه لسيطرتهم. ولما استرجع العثمانيون بغداد لم يحافظ علي باشا على العلاقات الطيبة مع ولاتها، بل قامت بعض الاحتكاكات على الحدود بين الولايتين. غير أن الصراع الخطير لم يبدأ إلاّ بعد وفاة علي وتولية ابنه حسين باشا في حوالي عام ١٦٥٠. وكما حدث في معظم الولايات العربية الخاضعة للحكم العثماني، أدى الصراع الذي قام بين أفراد أسرة أفراسياب إلى تدخل العثمانيين لفرض سيطرتهم على البصرة وإنهاء حكم هذه الأسرة. وكان أحمد بك وفتحي بك أفراسياب عما حسين قد فرا إلى استانبول، وأصدر السلطان فرمانين يقضيان بتعيينهما على صنجقيتين في إيالة البصرة. وبعد عودتهما حاول حسين اغتيالهما، لكنهما تمكنا من الهرب إلى محمد باشا والي الأحسا فنصحهما بالتوجه إلى مرتضى باشا والي بغداد لكي يضعا مطالبهما أمامه. وفي عام ١٦٥٤ أرسل

مرتضى حملة ضد حسين؛ نجحت في تحقيق أهدافها، فاستولت على القرنة، وسقطت البصرة وفر حسين منها، وعين مرتضى باشا أحمد بك أفراسياب والياً عليها. ولكن مرتضى باشا حاول أن يتبع ذلك الغزو السهل بالاستيلاء على خزائن البصرة فقتل كلا من أحمد وفتحي. فثارت الولاية ضده، وهاجم عرب المستنقعات الحامية التي تركها في القرنة وفر جنود بغداد الذين اصطحبوه إلى ديارهم. وفي مثل هذه الظروف اضطر مرتضى إلى الجلاء عن البصرة فدخلها حسين باشا مرة ثانية.

وقبل العثمانيون الأمر الواقع، ومرت عشر سنوات دون أن يجدوا فرصة للتدخل في شؤون البصرة. ولكن التطورات التي حدثت في الأحساء بسبب الصراع على السلطة بين رؤساء قبيلة بني خالد وأسرة الحكام العثمانيين الذين حكموها منذ أواخر القرن السادس عشر، مهدت للتدخل العثماني في البصرة. وأدى العداء القديم بين محمد باشا وحسين باشا ـ كما سبق الإشارة ـ إلى أن أرسل حسين جيشه لاحتلال الحسا وفر محمد باشا إلى استانبول يطلب مساعدة العثمانيين لاسترداد ولايته. وكلفت الحكومة العثمانية أوزون إبراهيم باشا (إبراهيم الطويل) والي بغداد بإعادة محمد باشا إلى ولايته، ولذلك قام بتكوين جيش من قوات الولايات المجاورة. وفي نوفمبر عام ١٦٦٥، اتجه أوزون إبراهيم باشا بقواته نحو القرنة حيث كان حسين نفسه. أما في البصرة فقد قام التجار وأشراف المدينة بالثورة ضد حسين وكتبوا إلى أوزون إبراهيم يعلنون خضوعهم ويطلبون إرسال متسلم، ولكن حسين باشا استطاع أن يخمد الثورة ويعدم عدداً من قادتها، واستمر حصار العثمانيين للقرنة إلى أن تمت المفاوضات بين حسين باشا وأوزون إبراهيم، وتم الاتفاق على أن يتنازل حسين باشا عن البصرة لابنه أفراسياب، كما تعهد بدفع ستمائة كيس فوراً ومائتي كيس سنوياً، وإعادة الأحساء إلى حاكمها العثماني محمد باشا. ولم يحسم هذا الاتفاق الأمر، بل أمرت الحكومة العثمانية والي بغداد الجديد قره مصطفى باشا بطرد حسين وتعيين يحيى باشا وزير حسين باشا وصهره والياً. وللمرة الثانية، جهز الوالي حملة من الولايات

المجاورة قامت بمحاصرة القرنة في يناير ١٦٥٨، فهرب حسين باشا إلى الشاه واختفى نهائياً من التاريخ. واستسلمت البصرة لقره مصطفى، وتم تعيين يحيى والياً عليها؛ وبذلك انقضى عهد آل أفراسياب في البصرة. على أن إعادة إدماج البصرة في الإمبراطورية العثمانية لم يكن عملاً سهلاً، فقد حاول يحيى باشا أن يؤكد استقلاله بطرد القوات العثمانية. ولكن قره مصطفى قام بحملة ثانية على البصرة في صيف ١٦٦٩، فانتصر عليها، وهرب يحيى إلى الهند وعين محله موظف عثماني والياً على البصرة، وقام قره مصطفى في السنة التالية بتقدير الضرائب المقررة على ولاية البصرة. وكلف الباب العالي قره مصطفى بدراسة الوضع المالي للولاية، وأقر التنظيمات الجديدة التي وضعها والي بغداد الذي عين والياً على البصرة في عام ١٦٧١، ولكن توفي بعد عدة أشهر.

وشهدت السنوات الأخيرة من القرن السابع عشر ازدياد قوة رؤساء العشائر العربية مثل عشائر المنتفق والجزائر في حين ظلت الإدارة العثمانية في انحلال. ومد مانع بن مغامس نفوذه إلى العراق الأدنى واستولى على البصرة في عام ١٦٩٤ وحكمها ثلاث سنوات، ولم يستطع والي بغداد التدخل. ومما يدعو إلى السخرية أن فرج الله خان حاكم ولاية الحويزة الصفوي ـ وهي ولاية مجاورة ـ هزم مانعاً واستولى على البصرة باسم السلطان العثماني. وقد كان فرج الله على خلاف مع عشائر المنتفق. ورغم أن حاكم الحويزة استولى على البصرة باسم السلطان العثماني فإنه أرسل مفاتيح المدينة إلى الشاه الصفوي، ولكن الشاه رفض أن يدخل في نزاع مع السلطان وسلم المفاتيح إلى والي بغداد وإن بقيت البصرة تحت حكم أمير الحويزة الصفوي الشيعي مدة ثلاث سنوات.

وكانت حكومة بغداد نتيجة للضعف الذي أصابها في حاجة إلى والٍ قوي يستقر فيها ويعمل على إنقاذ العراق من الفوضى التي سادت فيه خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر. وقد حكم بغداد من عام ١٧٠٤ إلى

عام ١٨٣١ أسرة شبه وراثية من الباشوات. وكان مؤسس هذه الأسرة هو حسن باشا (١٧٠٤ ـ ١٧٢٣) الذي ولد حوالي عام ١٦٥٧ وتدرب في مدارس القصر ثم تدرج في المناصب قبل أن يتولى باشوية بغداد. ولقد بذل حسن باشا مجهودات كبيرة للسيطرة على العراق بأسره؛ فقام في السنوات الأولى من حكمه بعدة حملات ضد الأكراد والعرب كان من أهمها الحملة التي قام بها على البصرة في عام ١٧٠٨ لردع عشائر المنتفق التي استمرت في تهديدها للبصرة. واستطاع أن يبعد عشائر المنتفق عن البصرة وأن يسند ولاية شهر الزور إلى ابنه أحمد، وبذلك جمع حسن باشا حكم البصرة وشهر الزور فأصبحتا ولايتين تابعتين للأسرة الحاكمة في بغداد.

ووقع في السنوات الأخيرة من حكم حسن باشا حادثة ذات أهمية كبيرة في التاريخ العثماني، ومن المحتمل أنها كانت العامل الأساسي الذي أدى إلى قيام أسرة حاكمة في بغداد. فلقد تلا معاهدة زهاب في عام ١٦٣٩ فترة طويلة من السلم على الحدود العثمانية ـ الفارسية وساعد على ذلك ضعف الدولتين الصفوية والعثمانية. ولكن هذه الفترة انتهت فجأة بسقوط الأسرة الصفوية في عام ١٧٢٢، فلقد قاد ثائر أفغاني يدعى مير محمود قواته القبلية إلى قلب فارس وأطاح بالصفويين في موقعة جولناباد. وانتهت بذلك السيطرة الشيعية وقامت دولة سنّية في إيران برياسة مير محمود فثارت مخاوف السلطان السنّي رغم ترحيبه بهذا النصر المذهبي. وتجدر الإشارة إلى أنه عندما وقع الشاه حسين أسيراً في يد مير محمود هرب ابنه طهماسب شمالاً وعقد معاهدة مع القيصر الروسي بطرس الأكبر في عام ١٧٢٣ تعهد بطرس بمقتضاها بمساعدته على استعادة ملكه مقابل تنازل الشاه عن بعض المقاطعات الشمالية. وحاولت الجيوش الروسية التوغل في إيران مخالفة بذلك شروط المعاهدة العثمانية الروسية الموقعة في ١٦ يناير عام ١٧٢٠. ولكن الداماد إبراهيم باشا ـ الذي شغل منصب الصدارة العظمى من عام ١٧١٦ إلى عام ١٧٣٠ ـ اتبع سياسة سلمية نحو روسيا والنمسا وإيران لاعتقاده بأن حالة الجيش والأسطول لا تسمح بخوض أي حرب أوروبية وأن الحرب مع إيران

كثيرة التكاليف قليلة الفوائد. وعندما أخلت روسيا بشروط المعاهدة، اضطر إبراهيم باشا تحت ضغط من العلماء والإنكشارية إلى أن يأمر حسن باشا والي بغداد بدخول الحرب.

وهكذا بدأت فترات من النزاع بين الدولة العثمانية وإيران دامت ربع قرن تقريباً. وقد مرت الحرب بخمس مراحل رئيسية تخللتها فترات سلم قصيرة. ففي الفترة الأولى من عام ١٧٢٣ إلى عام ١٧٢٧، أخذ العثمانيون المبادأة، فقد تجمع الجيش العثماني عند إرضروم، واحتشد جيش آخر بقيادة حسن باشا في بغداد لغزو غربي فارس عن طريق خانقين وكرمنشاه. وبعد استسلام كرمنشاه، قضى حسن باشا الشتاء فيها على أن يستأنف زحفه في الربيع، إلّا أن الموت عاجله، فعينت الحكومة العثمانية ابنه الوحيد أحمد باشا والي البصرة والياً على بغداد وقائداً عاماً للحملة. وسيطر على بغداد فترة طويلة امتدت من عام ١٧٢٣ حتى وفاته عام ١٧٤٧، وهي أطول من فترة حكم والده. وفي ١٧٢٤ قام أحمد بغزو فارس واستولى على همدان ووضع الأقاليم الغربية من فارس تحت السيطرة العثمانية. وبعد عامين ضعفت روح القوات العثمانية المعنوية لأنهم بدأوا يشعرون بأن الحرب التي قاموا بها لم تكن ضد الصفويين الشيعيين وإنما كانت ضد الأفغان وهم من السنّة، ولذلك انتهت الحملة التي قامت في عام ١٧٢٦ للسيطرة على أصفهان ثم على عاصمة فارس بهزيمة العثمانيين، ودارت بعد ذلك مفاوضات للصلح أنهت المرحلة الأولى من مراحل الحرب.

وفي ذلك الوقت أوشكت سيطرة الأفغان القصيرة على فارس على الانتهاء. فلقد قام قائد قبيلة الأفشار التركمان ويدعى نادر شاه (وهو لقب اتخذه عندما اعتلى عرش فارس بعد عدة سنوات) بتأييد طهماسب المطالب بعرش الصفويين، فاحتل أصفهان وطرد الأفغان من إيران في عام ١٧٢٩ وقتل خليفة مير محمود. وعقب عودة الصفويين إلى إيران في عام ١٧٢٩ أرسل الشاه يطالب العثمانيين بضرورة إعادة الأراضي التي ضموها في غرب

فارس. وفي عام ١٧٣٠ أعاد العثمانيون بقيادة أحمد باشا الاستيلاء على كرمنشاه، وفي السنة التالية أوقعوا هزيمة فادحة بالجيش الصفوي. وبدأت مفاوضات الصلح مرة أخرى، وفي يناير عام ١٧٣٢ عقدت معاهدة أنهت المرحلة الثانية من مراحل الحرب؛ واستعاد الشاه بموجبها جميع الولايات التي انتزعها العثمانيون باستثناء جورجيا وأرمينيا.

لم يعترف نادر شاه بهذه المعاهدة، وعزل الشاه الصفوي وولى مكانه طفلاً يبلغ من العمر أربعين يوماً وعين نفسه وصياً عليه. وفي أوائل عام ١٧٣٣ زحف على بغداد وحاصرها، وبعد عدة أشهر تحرج الموقف في المدينة، وفي يوليو عام ١٧٣٣ تقدمت قوة عثمانية بقيادة الصدر الأعظم طوبال عثمان باشا لإنقاذ بغداد وتمكن من هزيمة نادر شاه فانسحب إلى الأراضي الفارسية وتقدم طوبال إلى شمال العراق. وفي أكتوبر عام ١٧٣٣ التقى الجيشان مرة أخرى بالقرب من كركوك - مقر قيادة طوبال عثمان باشا - فانهزم الجيش العثماني وقتل طوبال عثمان. ولحسن الحظ لم يتمكن نادر شاه من السيطرة على الولايات العراقية، فلقد قامت الثورة في إيران وأجبرته على عقد الصلح وبذلك تنتهي المرحلة الثالثة من مراحل الحرب.

وعارضت الحكومة العثمانية هذه المعاهدة ونقل أحمد باشا من بغداد إلى ولاية أخرى، وقامت الحرب مرة أخرى لكنها كانت محدودة. وفي مارس عام ١٧٣٦ أعلن نادر شاه نفسه حاكماً على إيران واختفت بذلك الأسرة الصفوية من على مسرح الحوادث. ولما كان نادر شاه يتبع سياسة سلمية تجاه العثمانيين في ذلك الوقت، فقد اقترح عقد صلح بين السنّة والشيعة المعتدلين، واستجاب العثمانيون لطلبه، وانتهت بذلك المرحلة الرابعة من مراحل الحرب بتوقيع معاهدة اعترفت بصلاحية حدود عام ١٦٣٩. ولكن نادر شاه لم يتخل نهائياً عن آماله وهي تحقيق مكاسب إقليمية في الغرب. ففي عام ١٧٤١، بعد نجاح حملته على الهند استعد نادر لصراع جديد مع العثمانيين. وفي عام ١٧٤٣ حاصر نادر شاه الموصل وبغداد والبصرة؛ وكان أكبر معارضي نادر

شاه هو أحمد باشا الذي كان قد عاد إلى ولاية بغداد في عام ١٧٣٦ بعد غياب دام سنتين. وحاصر نادر شاه الموصل ودافع عنها حاكمها حسين باشا الجليلي بشجاعة ولكنه سحب قواته والمدينة على وشك الاستسلام. واستمرت الحرب والمفاوضات حتى عام ١٧٤٦ عندما عقدت معاهدة سلام نهائية بين الطرفين. وفي يونيو من العام التالي اغتيل نادر شاه، ولم يتمكن أي حاكم لفارس أن يهدد الإمبراطورية العثمانية مرة أخرى.

وبعد وفاة نادر شاه بشهرين، توفي أحمد باشا في بغداد فجأة، ولكنه لم يترك ولداً يخلفه. وقد حكم أحمد باشا هو ووالده ما يقرب من أربعين عاماً أواسط وجنوب العراق. وكانت الحكومة العثمانية تعارض تركيز السلطة لمدة طويلة في يد أسرة واحدة. وبانتهاء الحرب الفارسية لم يكن هناك مبـرر لاستمرار هذا الوضع. وكان حسن باشا وابنه أحمد قد أنشأ في بغداد تنظيماً أبقى على استقلالهما الحقيقي الذي مارساه، فقد جمعا حولهما ودربا لخدمتهما حاشية من المماليك جاء معظمهم من چورجيا. ولم يكوِّن مماليك العراق صفوة عسكرية فقط كما حدث في مصر، بل كونوا أيضاً صفوة إدارية، فكانوا يشبهون مماليك السلطان في انتمائهم إلى مدرسة واحدة للتدريب هي مدرسة السراي التي تخرجوا منها عبيداً لصاحب السراي الذي نشأ مثلهم. وكان لرؤساء المماليك الذين عملوا في خدمة الباشوات دراية كبيرة بشؤون الحكم، ولم يتردد أحمد باشا في أن يزوج ابنته من أحدهم ويدعى سليمان باشا أبو ليلة. وبعد وفاة أحمد، واجهت الحكومة العثمانية معارضة قوية من جانب هؤلاء المماليك فقد رفضوا الاعتراف بولاة السلطان ودخلوا بغداد بالقـوة وتدهور الموقف من عام ١٧٤٧ إلى عام ١٧٤٨. وفي السنة الأخيرة طرد سليمان باشا والي البصرة باشا بغداد ووحد الأراضي التي كان يسيطر عليها، ولقد قبل السلطان تعيين سليمان باشا والياً على بغداد في عام ١٧٥٠، وظل في هذا المنصب حتى وفاته في عام ١٧٦٢. واستمر سليمان باشا في جلب المماليك من چورجيا وتطور نظام التدريب الذي كانوا يتلقونه. كما أقصى

الأكراد والعرب عن المناصب المهمة وعين الكتخدا والدفتردار وأغا الإنكشارية والخزنة دار وغيرهم من المماليك.

وبعد وفاة سليمان باشا، ظهر متنافسان على ولاية بغداد، وشغل كل منهما منصب رئيس الخدم. واستطاع أحدهما وهو علي باشا أن يحصل على تفويض بحكم ولايتي البصرة وبغداد. أما عمر باشا، فكان يحظى بتأييد محلي من جانب عادلة زوجة سليمان باشا، وزوج أختها الصغرى عائشة. وفي عام ١٧٦٤ تمكن حزب عمر من طرد علي باشا وإعدامه ووافق السلطان رسمياً على تقلد عمر باشا السلطة. وفي عهده قامت حرب أخرى مع فارس كان لها نتائج مهمة برغم أنها كانت على نطاق أصغر من الحرب التي حدثت في النصف الأول من القرن الثامن عشر. فبعد مقتل نادر شاه، عمت الفوضى في فارس إلى أن ظهر كريم خان الزندي (من قبيلة زند) وحكم نائباً عن الشاه الصفوي. وبالرغم من أن كريم خان اتبع سياسة حسن الجوار مع العراق أكثر عهده فقد تصادمت المصالح الفارسية والعثمانية في مناطق الحدود في شهر الزور. ولكن الأودية الكردية البعيدة كانت أقل أهمية من ميناء البصرة الذي غدا في ذلك الوقت مركزاً مزدهراً للتجارة في الخليج العربي والهند. وكان ذلك أحد العوامل التي دفعت كريم خان إلى الاهتمام بالبصرة. ومن ناحية أخرى ضايقته المعاملة السيئة التي كان الحجاج الشيعيون إلى كربلاء يلقونها، فأرسل في عام ١٧٧٥ جيشاً ضد البصرة وكان يحكمها في ذلك الوقت مملوك يدعى سليمان أغا. ودافع سليمان عن المدينة مدة طويلة، لكنه أجبر على تسليمها في إبريل عام ١٧٧٨ وأرسل أسيراً إلى شيراز عاصمة كريم خان.

ولم يقم عمر باشا بأي محاولة لمواجهة التهديد الفارسي. وقد اغتنمت الحكومة العثمانية ضعف حكم عمر باشا وحاولت الإطاحة به والتخلص من المماليك. فأرسلت الحكومة العثمانية خليفة عمر، وهو من غير المماليك، مع جيش لإقصاء عمر باشا، فسلم عمر الولاية دون مقاومة وغادر المدينة. إلّا

أن الوالي الجديد هجم على معسكره فهرب ومات أثناء هربه، وقد أعقب القضاء على عمر باشا فوضى سياسية دامت ثلاث سنوات. ومهما يكن من أمر، فقد فشل العثمانيون في إقامة حكومة قوية في بغداد وفي طرد المماليك لأنهم كانوا عصبية عسكرية وإدارية قوية. وبعد وفاة كريم خان، حدث رد فعل في العراق، إذ انسحب الفرس من البصرة وأطلق سراح حاكمها السابق فتمكن بعد مدة قصيرة من استعادة مركزه في البصرة بتأييد من لاتوش Latouche، القنصل البريطاني بالبصرة. ومن البصرة بدأ سليمان يسعى للحصول على ولاية بغداد إلى أن نجح في ذلك وضم إليه ولايات البصرة وبغداد وشهر الزور. ولقد دخل سليمان بغداد في يوليو ١٧٨٠ بعد أن تمكن من هزيمة خصومه المحليين.

وبقي سليمان باشا في حكم بغداد حتى وفاته في عام ١٨٠٢. واشتهر سليمان باشا بالكبير نظراً لما قام به من مجهودات مضنية في سبيل تقوية الحكم المملوكي وفي مقاومة التمردات العشائرية العنيفة التي واجهته خلال اثنين وعشرين عاماً من حكم العراق. ففي عام ١٧٨٧ تمكن سليمان باشا من الإطاحة بالحكومة التي أقامها «ثويني بن عبد الله»، شيخ عشيرة المنتفق، في البصرة، وعزل ثويني من رياسة عشيرة المنتفق. ونظراً لأن الدولة العثمانية كانت مشغولة خلال هذه الفترة بمشكلاتها المعقدة مع الدول الأوروبية لم تتدخل كثيراً في أمور مماليك العراق، خاصة وأن سليمان الكبير كان مخلصاً في حفظ البلاد في إطار الدولة العثمانية. وتغيرت سياسة الدولة العثمانية نحو مماليك العراق بعد وفاة سليمان الكبير، ويرجع ذلك التغيير إلى أن العراق أخذ يتأثر بوضوح بالتطورات السياسية الدولية في استانبول. ومما لا شك فيه أن عصر سليمان باشا يعتبر العصر الذهبي لحكم المماليك في العراق. ولقد قدم سليمان الكبير المساعدات اللازمة لرعايا الدول الأوروبية ولم ينس للإنجليز أنهم ساعدوه في الحصول على حكم ولايتي البصرة وبغداد.

٦ ـ خروج العثمانيين من اليمن

انعكس ضعف الدولة العثمانية كذلك بعد تولي السلطان مراد الثالث على أحوال اليمن الداخلية. فقد تمرد جنود الحامية العثمانية على الوالي بهرام باشا (١٥٧٠ ـ ١٥٧٥) وطالبوه برواتبهم المتأخرة لديه، وأذعن الوالي لمطالبهم كي يخلص نفسه من أيديهم. وكاد هذا التمرد يتطور إلى انشقاق خطير بين صفوف العثمانيين، إذ قيل إن دفتردار اليمن هو الذي كان يثير الجنود على الوالي للقضاء عليه، وللاستقلال بحكم اليمن. غير أن الوالي استطاع أن يقضي على هذا التمرد ويقتل الدفتردار. وبرغم الإجراءات التي اتخذها بهرام باشا لتثبيت أقدام العثمانيين في اليمن بعد مغادرة سنان باشا له، فإنها لم تؤدِ إلى تحقيق ما يتمناه تماماً، إذ ازداد تذمر اليمنيين حتى كادت الثورة تنشب مرة أخرى بزعامة المطهر لولا أن عاجلته المنيّة، ولولا انشغال أبنائه من بعده في منازعاتهم الخاصة. فبعد وفاة المطهر في عام ١٥٧٢ قسمت المنطقة الشمالية ـ جبهة المطهر ـ إلى عدد كبير من المقاطعات بين أبنائه وغيرهم من كبار أعوانه. ولم ينته الأمر بذلك بل سرعان ما قامت المنازعات بين زعماء هذه المنطقة حول الاستئثار بالسلطة والنفوذ. وقد أدت هذه المنازعات إلى ضعف مركز الأمراء أمام العثمانيين، وانهيار حكم أسرة الإمام شرف الدين وزوال سيطرتها. وفي الواقع ساعدت وفاة المطهر على استقرار الحكم العثماني نسبياً في اليمن، وكان في وسع الوالي بهرام باشا أن يمد نفوذه إلى المنطقة الشمالية، إلّا أنه ترك المنطقة وشأنها حتى لا يتهم بنقض الصلح الذي عقده المطهر مع سنان باشا.

واتبع مراد باشا (١٥٧٦ ـ ١٥٨٠) الذي خلف بهرام في حكم اليمن سياسة عدم التدخل في منازعات أمراء المنطقة الشمالية. كما أقام العدل في اليمن ورفع الظلم عن اليمنيين، وأذاع فور وصوله إلى اليمن نداءً عاماً إلى اليمنيين والعثمانيين على السواء أعلن فيه عفوه عن أخطاء اليمنيين السابقة وأنه لن يعاقب أحداً منهم إلّا لما يرتكبه من أخطاء جديدة، وقد عملت هذه السياسة على تثبيت أقدام العثمانيين في اليمن. وفي عهد خلفه الوالي حسن باشا (١٥٨٠ ـ ١٦٠٥) تحقق أقصى امتداد ممكن للسيطرة العثمانية في اليمن، إذ كانت سياسته في بعض المواقف امتداداً لسياسة الواليين السابقين. فاستعمل الشدة أحياناً في معاملة اليمنيين، وأرسل الحملات العديدة إلى أقاليم اليمن المختلفة لإخماد الثورات والاضطرابات بها، وفي نفس الوقت استعمل اللين في أحيان أخرى، فعمل على استمالة اليمنيين إليه ببذل المال وتقديم الهدايا والمرتبات الكبيرة إلى رؤساء وشيوخ القبائل. وقد ساعده على تحقيق ذلك عوامل كثيرة منها طول مدة ولايته لليمن، وقوة شخصيته وخبرته الطويلة بالأعمال السياسية والإدارية وخلو اليمن من شخصية قوية تستطيع أن تجمع حولها العناصر اليمنية الثائرة.

ورغم نجاح حسن باشا إلى حد كبير في القضاء على الثورات التي قامت في أقاليم اليمن المختلفة فإن الأحوال لم تهدأ تماماً في اليمن. ويرجع ذلك إلى حساسية أوضاع اليمن التي كانت تتمثل في ضعفه الاقتصادي في ذلك الوقت وطبيعته الجبلية. كما أن اليمنيين لم يتعودوا على الرضوخ لحكم أجنبي مهما كانت صفته الإسلامية، ولم يكن السلطان العثماني يمثل في نظرهم رياسة دينية، وهم لا يعترفون إلّا بالإمام الذي تجمع عليه ثقة القبائل. ولذلك ظلوا يتحينون الفرصة لاستئناف المقاومة. كما أن اهتمام الدولة العثمانية باليمن أخذ يقل في أواخر القرن السادس عشر بسبب المشاكل التي واجهتها في الميدان الأوروبي والاضطرابات الداخلية في الإمبراطورية العثمانية ذاتها. وكان هذا كله من أهم العوامل التي جعلت العثمانيين لا يستطيعون مساندة ولاتهم في اليمن المساندة الكافية.

ففي أواخر عام ١٥٩٧ ظهر في اليمن رجل من الزيدية له شخصية قوية، وينتهي نسبه إلى علي بن أبي طالب، وهو الإمام القاسم بن محمد (١٥٩٧ ـ ١٦٢٠). وقد درس الإمام القاسم العلم على كبار علماء الزيدية، ووجد نفسه أهلاً لإنقاذ الإمامة من الاضطهاد العثماني، وطرد العثمانيين الذين وصفهم بأنهم «أعداء الله الذين ظلموا العباد وأظهروا في الأرض الفساد». ودعا الإمام القاسم إلى إمامته في أواخر ولاية حسن باشا، وتمكن من فرض سيطرته على أغلب الأقاليم الشمالية بين صعدة وصنعاء. وحاول حسن باشا أن يقضي على الحركة في مهدها، إلاّ أنها كانت أكبر من قوة رجاله فقد انضمت إليها قوات كبيرة من رجال القبائل. وقد أثارت انتصارات الإمام القاسم ذعر حسن باشا فسارع بطلب الإمدادات من مصر واستانبول. ولكن الإمام قاوم هجمات العثمانيين قرابة ثمانية عشر عاماً، خسر العثمانيون خلالها من الأرواح والعتاد ما جعلهم ييئسون من القضاء على الثورة أو القبض على الإمام. وفي النهاية اضطر الوالي محمد باشا (١٦١٦ ـ ١٦٢١) إلى مفاوضة الإمام في عقد الصلح وتم ذلك في مايو ١٦١٩ على «أن يكون له (أي الإمام) ما تحت يده». وبذلك توطدت أركان الدولة القاسمية الزيدية في اليمن التي استمرت قائمة حتى قيام الجمهورية عام ١٩٦٢. وفي العام التالي توفي الإمام القاسم وبايع أتباعه محمداً أكبر أبنائه وتلقب الإمام المؤيد محمد القاسم، وفي عهده تم إخراج العثمانيين من اليمن عام ١٦٣٥.

استمر الهدوء النسبي في اليمن حوالي ثماني سنوات بسبب اتفاق الإمام المؤيد محمد القاسم (١٦٢٠ ـ ١٦٤٥) مع محمد باشا على إبقاء الصلح المعقود مع والده. واهتم ولاة الدولة العثمانية خلال تلك الفترة بتثبيت أقدام الحكم العثماني في داخل ممتلكاتهم. ولكن سياسة الوالي حيدر باشا (١٦٢٤ ـ ١٦٢٩) أدت إلى تدهور موقف العثمانيين في اليمن، إذ ساءت سيرته بين الأهالي، كما قام بقتل محمد بن سنان باشا الكخيا في المخا بعد وصوله إلى اليمن بقليل خوفاً منه لالتفاف الجنود حوله. وقد أضعفت هذه الخطوة من قوة العثمانيين، إذ كان محمد بن سنان وأتباعه من ذوي المكانة الكبيرة في

اليمن، ومن أصحاب الخبرة الطويلة بشؤونه. واندلعت الحرب مرة أخرى ضد العثمانيين في عام ١٦٢٦ عندما قتل حيدر باشا أحد الفقهاء من كبار أتباع الإمام المؤيد أثناء زيارته لصنعاء لاتهامه زوراً بأنه كان يدعو الأهالي إلى مبايعة الإمام. فهاجمت قوات الإمام المؤيد مراكز العثمانيين المهمة في المناطق الشمالية. وانضم إلى الإمام معظم أمراء البلدان اليمنية في الشمال والجنوب، وحاصرت قوات الإمام صنعاء مدة عامين حتى فَرَّ منها الوالي إلى زبيد في أوائل عام ١٦٢٩. وفي الجنوب تمكنت قوات من أعوان الإمام من الاستيلاء على تعز، وما أن سقطت تعز حتى تبعتها بقية المناطق في الجنوب وأعلن أمير عدن انضمامه تحت راية الإمامة، وأصبح موقف العثمانيين في أشد حالات الخطورة، وفشلت حملات الإغاثة التي أرسلتها الدولة لإنقاذ الموقف.

وبذل آخر الولاة العثمانيين على اليمن أحمد قانصوه باشا (١٦٢٩ - ١٦٣٥) جهداً كبيراً لاستعادة أملاك العثمانيين في اليمن، غير أن أوضاع العثمانيين في اليمن، إلى جانب أوضاع الدولة العثمانية العامة - كانت قد وصلت إلى الحد الذي يصعب معه استرجاع ما فقده العثمانيون حتى ذلك الوقت فطلب عقد الصلح لمدة سنة فوافق الإمام على ذلك، وتم عقد الصلح في أغسطس عام ١٦٣٠. وفي عام ١٦٣٤ تجددت الحرب مرة أخرى وتركزت حول زبيد والمخا ولكن قانصوه باشا اضطر إلى طلب عقد الهدنة لمدة سنة فوافق الإمام المؤيد على طلبه في يوليو عام ١٦٣٥. وبعد أقل من شهر من عقد الهدنة، هرب قانصوه باشا من زبيد وسلم نفسه إلى الحسن بن قاسم، أحد القواد اليمنيين، فأكرم وفادته وسهل له سبيل الفرار إلى مصر. وكان لهرب قانصوه أثره السيء في موقف باقي العثمانيين، وقررت الحكومة العثمانية إنهاء الاحتلال وإجلاء قواتها عن اليمن فصار أول ولاية عربية تنفصل عن السيادة العثمانية التي امتدت إلى كافة أجزاء العالم العربي ما عدا المغرب الأقصى خلال النصف الأول من القرن السادس عشر. ولقد تمتع اليمن باستقلاله ما يزيد على مئتي عام تحت حكم الأئمة الزيدية، حتى عاد العثمانيون ثانية إليه عام ١٨٧٢ بعد أن كان حكم الأئمة قد وصل إلى حد

كبير من الضعف، وبعد أن كان الإنجليز قد احتلوا عدن والأقاليم المجاورة لها عام ١٨٣٩.

ومما لا شك فيه أن عوامل كثيرة تضافرت على خروج العثمانيين من اليمن منها طبيعة اليمن الجبلية وتزايد قوة الأئمة الزيديين مع بداية القرن السادس عشر. وبالإضافة إلى ذلك انعكس ضعف أحوال الدولة العثمانية على أوضاع الإدارة العثمانية في اليمن. ولكن من الغريب فعلاً أن ينفصل اليمن عن الدولة العثمانية في عهد السلطان مراد الرابع الذي بذل جهداً كبيراً لإصلاح الخلل الذي أصاب دولته. غير أن هذه الجهود قد شغلت السلطان عن الاهتمام بالإبقاء على اليمن تحت السيادة العثمانية. فقد شغل السلطان مراد الرابع في الإصلاحات الداخلية حتى عام ١٦٣٣ حين استطاع أن يغادر استانبول أول مرة إلى الأناضول لإخماد الاضطرابات التي كانت قد انتشرت به من قبل. وفي عام ١٦٣٥ حاول مراد مرة أخرى توطيد نفوذه وسيطرته بين أمراء ولايات الأناضول، واستعادة بعض المدن الواقعة على الحدود الشرقية وخاصة إريوان من أيدي الفرس. وفي عام ١٦٣٨ قام مراد بحملته الكبيرة لاستعادة بغداد التي كان الفرس قد استولوا عليها قبل ذلك بخمسة عشر عاماً، فتمكن من استرجاعها، ثم عاد إلى استانبول حيث توفي في عام ١٦٤٠. وعلاوة على ذلك كان تعيين قانصوه باشا والياً على اليمن بعد انهيار السيطرة العثمانية به تعبيراً عن ضعف الدولة العثمانية واضطراب نظمها في ذلك الوقت، إذ لم تتوفر له الصفات اللازمة لمن يعهد إليه إنقاذ السيطرة العثمانية في هذه الولاية البعيدة. ومن ناحية أخرى شجع العثمانيون على الجلاء، أن اليمن بدأت تفقد أهميتها الاقتصادية بعد أن قل استعمال طريق البحر الأحمر التجاري إذ أصبح طريق رأس الرجاء الصالح أكثر استعمالاً للوصول إلى الشرق.

وهكذا نتج عن وجود العثمانيين في اليمن قيام دولة الإمامة بعد خروجهم منه، إذ أدى وجودهم إلى القضاء على القوى اليمنية المختلفة التي

كانت تقف من قبل أمام توسع الأئمة الزيديين نحو الجنوب. وفي خلال المدة التي حكم العثمانيون فيها اليمن، لم يحاولوا تطوير البلاد ولم يتركوا أثاراً تدل على اهتمامهم بالمشروعات العمرانية أو الاقتصادية أو الاجتماعية. وكان نظام الحكم العثماني في اليمن عسكرياً، فالوالي هو القائد الأعلى للقوات العثمانية المرابطة به، وحكام المدن وغيرها من المناطق الرئيسية كان الوالي يعينهم من ضباط الفرق العسكرية.

* * *

من هذه الدراسات تتضح التطورات المختلفة التي مرت بها ولايات الشرق العربي ومبلغ مسؤولية الإدارة العثمانية عن الانهيار الاقتصادي والفوضى السياسية التي سادت هذه الولايات. فتاريخ هذه الولايات حافل بالتفاصيل ـ كما بيّنا ـ عن النزاع بين حزب وآخر أو تعدي الهيئات المحلية على الحكومة المركزية. ومن ناحية أخرى لم يكن سلاطين الدولة العثمانية يصرون على طاعة صارمة من جانب حكام هذه الولايات ما دامت أسس الحكم متبعة وخصوصاً مسألة إرسال الخزنة. وقد أتاح هذا الوضع فرصة إقامة نوع من الحكم الذاتي في الولايات. وهكذا لم يكن خروج بعض العصبيات المحلية يقلق السلطنة العثمانية كثيراً، فالسلطنة تستطيع الانتظار حتى تحين فرصة مناسبة فتسترجع نفوذها، ولذلك كان اعتقاد المعاصرين هو أن باع الدولة طويل وأنها لا بدّ أن تنتصر في النهاية على الخارجين عليها.

ويؤيد ذلك التطورات المهمة التي أشرنا إليها باستثناء أسرة المماليك في العراق، فقد رأينا أنه بالرغم من حركة العصيان التي قام بها علي بك وظاهر العمر تمكنت الدولة العثمانية من استعادة نفوذها في مصر وسورية بسهولة تامة. ثم سار مراد وإبراهيم في مصر على سياسة الاستهتار بأوامر السلطنة، فأرسلت الدولة العثمانية حملة حسن باشا القبطان واستولت على مصر بسهولة في عامي ١٧٨٥ و ١٧٨٦، وأخرجت مراداً وإبراهيم من القاهرة دون أدنى مشقة. وحتى بعد أن عادا عقب خروج القبطان باشا من مصر إلى سياسة

الاستهتار وعدم إرسال الخزنة بشكل منتظم أو إرسالها ناقصة، فقد كانا دائماً حريصين على الاعتذار للباب العالي وعلى تبرير مسلكهما. وكان السلطان العثماني في حالة مصر بالذات يملك سلاحاً قوياً، ليضمن خضوع المماليك لحكمه، بتحكمه في أسواق الرقيق الأبيض على شواطىء البحر الأسود والبلقان. أما آل العظم في سورية فقد كانوا أتباعاً لا بأس بهم من وجهة نظر السلطنة، فالباب العالي على استعداد للتغاضي عن مسألة التأخير في إرسالهم الخزنة إلى استانبول بانتظام والولاء الرسمي له، كذلك كانت السلطنة تغض النظر عن الفارق الهائل بين دخل الجزار وبين ما يرسله سنوياً إلى استانبول، وتصم آذانها عن الشكايات المرة التي قدمت إليها من رعايا الجزار. ولقد ساعد الدولة العثمانية على الاحتفاظ بنفوذها في معظم ولايات الشرق العربي وقوف رجال الدين بجانب السيادة العثمانية. وعلى الرغم من أن حركة الجامعة الإسلامية لم تكن قد ظهرت بعد، فإن الأسس النفسية لهذه الحركة كانت موجودة بالفعل، وتمثلت في الولاء العام للسلطان باعتباره ممثلاً وحامياً للمذهب السنّي ضد الكفرة في أوروبا والشيعة في فارس.

القسم الثاني

المشرق العربي من ١٧٩٨ إلى ١٩٢٢

الفصل الخامس : الشرق العربي في مطلع القرن التاسع عشر.
الفصل السادس : الفكر الغربي الجديد وأثره في الدولة العثمانية.
الفص السابع : الولايات العربية في عهد التنظيمات العثمانية.
الفصل الثامن : الحركة القومية العربية حتى قيام الحرب العالمية الأولى.
الفصل التاسع : بريطانيا والعرب خلال الحرب العالمية الأولى.
الفصل العاشر : الحركة الصهيونية والغرب.
الفصل الحادي عشر : بريطانيا وتصريح بلفور.

الفصل الخامس

المشرق العربي في مطلع القرن التاسع عشر

١ ـ الدعوة الوهابية.

٢ ـ الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨ ـ ١٨٠١).

١ ـ الدعوة الوهابية

بحلول القرن الثامن عشر انطفأت الجذوة الخلاقة التي دفعت العرب الأول إلى تطوير العلوم والآداب والفنون والفلسفة والفقه الديني والتشريع والجغرافيا، مما أفسح المجال للاهتمام بالشكليات والتظاهر بالعلم. وخلال الحكم العثماني كان حيز الدراسات الدينية ضيقاً نسبياً، إذ اقتصر على العلوم المتصلة باللغة العربية والعلوم الدينية والفقه والمنطق ومبادىء الرياضيات. ولذلك لا نجد في العصر العثماني عالماً واحداً أضاف جديداً إلى ما جاء به فحول الفقهاء فيما يتعلق بالشريعة والخلافة والإمامة ونظام الحكم. وأمام الضعف الذي سيطرعلى الدولة العثمانية وعجزها عن دفع الضرر عن رعاياها وبلادهم، فقد المفكرون العرب الأمل في الدولة وراحوا يهتمون بإصلاح بلادهم إصلاحاً داخلياً. ويرى بعض المؤرخين أن السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر شهدت البوادر الأولى لحركة تلقائية هدفها الإحياء الثقافي، وقد تحركت قواه الذاتية بعيداً عن أي مؤثرات خارجية سواء من الشرق أو من الغرب. وكان مظهر تيار الإحياء هذا هو الدعوة الوهابية التي جاءت على شكل تحد كان من الممكن أن يجدد حيوية الإسلام.

وتعتبر الدعوة الوهابية أول حركة إصلاحية سلفية في العصر الحديث، كما أنها أولى الحركات الإصلاحية التجديدية التي ظهرت في الدولة العثمانية. وستتلوها حركات إصلاحية أخرى تنبثق في أجزاء أخرى من العالم الإسلامي، بعضها مشابه للحركة الوهابية وبعضها متأثر بها آخذ عنها. وتعدد

هذه الحركات الإصلاحية وظهورها في مختلف أنحاء العالم الإسلامي في وقت واحد أو في أوقات متقاربة دليل كافٍ على يقظة ووعي جديد في الأمة الإسلامية، وإحساس بمدى ما وصلت إليه هذه الأمة من تأخر وفساد والرغبة كل الرغبة في علاج هذا التأخر وإصلاح هذا الفساد. وأهم ما يميز هذه الحركة ظهورها في إقليم نجد، في تلك المنطقة الصحراوية المباركة حيث انبثق نور الإسلام الأول والبيئة الصحراوية كانت دائماً أصلح البيئات لظهور الدعوات الإصلاحية.

ونشأ مؤسس هذه الحركة محمد بن عبد الوهاب (١٧٠٣ - ١٧٩١) في بلدة العيينة إحدى قرى نجد، وبدأ بالقرآن فأتم حفظه في العاشرة من عمره، ثم تتلمذ على والده الشيخ عبد الوهاب، وكان قاضياً للعيينة، فقرأ عليه الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، وكان منذ طفولته وصباه شغوفاً بالعلم والدراسة، لا يلهو كما يلهو الصبيان، بل يصرف وقته كله في قراءة كتب الفقه والتفسير والحديث والعقائد. ثم بدأ الرحلة بعد ذلك ليستزيد من العلم، فذهب إلى مكة وأدى فريضة الحج، ثم انتقل إلى المدينة ثم طوَّف في البلاد الإسلامية المجاورة يأخذ عن شيوخها وعلمائها، فزار الأحساء، وأقام في البصرة نحو أربع سنوات، وفي بغداد خمس سنوات، ثم انتقل إلى كردستان وأمضى بها سنة ثم رحل إلى بلاد فارس، فزار همذان وأصفهان حيث درس فلسفة الإشراق والتصوف، ثم زار مدينة قم، وعاد أخيراً إلى حريملة حيث كان يقيم والده، بعد تركه العيينة، وهناك استأنف الدراسة على والده، وهناك بدأ دعوته.

وعندما وصل محمد بن عبد الوهاب حريملة كان في نحو الخامسة أو السادسة والثلاثين من عمره، وقد تم نضجه، واتسعت ثقافته، واستوعب الكثير من تجاربه ومشاهداته أثناء رحلته. وقد بدأ دعوته بجدال أبيه وقومه، وكان موضع الجدال «الوحدانية» رسالة الإسلام وفكرته الأساسية، هذه الفكرة التي تدعو إلى عبادة الله الذي لا إله إلاَّ هو التي تنكر عبادة كل شيء

سواه والتي تحـرم تعدد الآلهة وعبادة الأوثان والأصنام. ولهذا السبب أطلق ابن عبد الوهاب على نفسه وعلى أتباعه اسم «الموحدين». أما اسم الوهابية فقد أطلقه عليهم خصومهم واستعمله الأوروبيون ثم جرى على الألسن.

ولقد تأثر محمد بن عبد الوهاب في دراسته بمذهب ابن حنبل، فأبوه حنبلي، وكتب هذا المذهب هي أول ما قرأ منذ طفولته الأولى، ومذهب ابن حنبل أكثر المذاهب تشدداً في الرجوع إلى القرآن والسنّة، وإنكـار البدع المستحدثة. وقد كان محمد بن عبد الوهاب يرى في نجدأشياء كثيرة لا تتفق وهذا المذهب، ثم هو قد رأى في رحلته أشياء كثيرة أخرى بعدت بالمسلمين عن روح الإسلام الصحيحة، وعن الوحدانية السليمة التي جاء بها الإسلام. ورأى محمد بن عبد الوهاب المسلمين على عهده قد نسوا أو تناسـوا هذه العقيدة الواضحة، وراحوا يقدسون الأولياء ويحجون إلى قبورهم، ويتمسحون بأضرحتهم، ويقدمون لهم النذور، ويستشفعون بهم لجلب منفعة أو لدفع ضر، وانتشرت هذه الأضرحة والقبور في كل مكان وفي كل مدينة من مدن العالم الإسلامي، ولم يكتفوا بهذا بل عادوا إلى الجاهلية الأولى فقدسوا الجماد والنبات.

وقد أوضح ابن غنام، تلميذ ابن عبد الوهاب ومؤرخه، هذه المنكرات والبدع في كتابه «روضة الأفكار والأفهام لمرتاد حـال الإمام» وقـال: «إن المسلمين قد عدلوا إلى عبادة الأولياء والصالحين، وخلعـوا ربقة التـوحيد والدين، فجدوا في الاستغاثة بهم في النوازل والحوادث، والخطوب المعضلة والكوارث، وأقبلوا عليهم في طلب الحاجات، وتفريج الشدائد والكربات، من الأحياء منهم والأموات. . . . . . . ومن يدع مع الله إلهاً آخر لا برهان له بـه فإنما حسابه عند ربه أنه لا يفلح الكافرون. . . ». وكانت هذه الأمور هي التي أثـارت محمد بن عبـد الوهـاب ودفعته دفعاً إلى القيام بـدعوتـه الإصلاحية. وكانت هذه الدعوة تتلخص في الرجوع إلى القرآن والسنّة، إلى الإسلام في حالته الأولى، إلى التوحيد. ولتحقيق هذا كله كانت الدعوة

تنادي بمحاربة البدع المضللة، وزيارة القبور، وتقديم النذور، والاستشفاع بالأولياء والإيمان بالخرافات، وتقديس بعض الجمادات والنباتات، كما كانت تحارب المتصوفة وما أحدثوا من طقوس يرى الموحدون أنها تمثل مظاهر الشرك والوثنية كحلقات الذكر وما يصاحبها في بعض الطرق من رقص وطرب، وتقديس الأولياء من الأحياء والأموات، والإيمان بما لهم من قدرة على الإتيان بالخوارق والمعجزات، والاستغاثة بهم لجلب نفع أو دفع ضر وهكذا.

ومن الملاحظ أن دعوة محمد بن عبد الوهاب لقيت نجاحاً وانتشاراً ملحوظاً للأسباب الآتية:

أولاً : نادت الدعوة الوهابية بالزهد والتقشف والبساطة وهي أمور تتناسب مع حياة البدو في بيئتهم الصحراوية التي لا تشغلهم فيها مظاهر الترف ومباهج الرفاهية.

ثانياً : لم يخش العدد القليل من العلماء والفقهاء والمتصوفة وأتباع المذاهب المختلفة في شبه الجزيرة العربية من انتشار الدعوة على أوضاعهم، إذ لم يكن لهم من المصالح والنفوذ مثلما كان لعلماء مصر والشام على عهد ابن تيمية عندما حملوا عليه وحاربوا دعوته حتى أضعفوا من شأنها. حقيقة عارض محمد بن عبد الوهاب بعض معاصريه من علماء نجد والأحساء، ولكن معارضتهم لم تكن من القوة بحيث تؤثر في دعوة محمد بن عبد الوهاب أو تضعف من تأثيرها.

ثالثاً : ظهرت دعوة محمد بن عبد الوهاب والعالم الإسلامي قد شاخ ونالت منه عوامل الضعف والانحلال، فربط المسلمون في أذهانهم بين عوامل التأخر الديني وعوامل الضعف السياسي، ورأوا أن الأولى سبب للثانية. واعتقدوا أن القضاء على عوامل التأخر الديني والعودة إلى أصول الإسلام قد يقضي على عوامل الضعف السياسي ويعيد للعالم الإسلامي ما كان له من عزة وقوة.

رابعاً: لكي يضمن محمد بن عبد الوهاب نجاح دعوته وضع لها برنامجاً سياسياً إلى جانب البرنامج الديني، واستعان بقوة سياسية حربية، وأدرك منذ اللحظة الأولى أنه لا أمل في الدولة العثمانية التي كانت تحكم جميع أجزاء العالم الإسلامي الواقعة في الشرق الأوسط، لأنها كانت دولة ضعيفة، وهي في ضعفها ترى في كل حركة إصلاحية خطراً عليها وعلى كيانها، فهي لذلك تحارب كل مصلح وتناهض كل ناصح. ولذلك رأى محمد بن عبد الوهاب أنه لكي يدرك شيئاً من النجاح لدعوته لا بدّ له أن يتعاون مع قوة سياسية حربية، لأن النظريات والمثل العليا لا تستطيع أن تنتصر بقوتها وصدقها وحسب، بل بما يؤيدها من قوى السياسة، ولهذا اتصل بأمير الدرعية محمد بن سعود، وتعاهد الرجلان على الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وعلى إقامة الشعائر، ونشر الدعوة في جزيرة العرب باللسان عند من يقبلها، وبالسيف عند من لم يقبلها.

ولقد نجحت الدعوة الوهابية شيئاً فشيئاً ودخل الناس فيها أفواجاً، ومن عارضها من أمراء أو شيوخ العرب حورب وأخضع بالقوة، وكلما دخل الرجلان (الشيخ والأمير) بلدة أزالا البدع ونشرا تعاليمهما، وبعد موتهما تعاقد أبناء الأمير وأبناء الشيخ على أن يعملوا متآزرين لنصرة الدعوة، وظلوا يعملون إلى أن دخلوا مكة والمدينة. ومما سبق نرى أن الدعوة الوهابية قد ارتكزت على مبدئين رئيسيين هما:

١ ـ التوحيد: أي الدعوة إلى الله وحده والتعبد له دون شريك. وقد اعتمد ابن عبد الوهاب في دعوته هذه على القرآن والسنّة وآثار السلف ونادى بالجهاد المشروع في سبيل نشر عقيدة التوحيد الخالصة لوجه الله دون اشتراك أحد معه في العبادة.

٢ ـ الاجتهاد: بشرط عدم مخالفته لنصوص القرآن والسنّة وآثار السلف الصالح وأنكر ابن عبد الوهاب تقليد أحد غير الائمة الأربعة لعدم ضبط

المذاهب الأخرى مثل مذهب الشيعة وغيره. ولم يتبع الوهابيون مذهب ابن حنبل في كل الأحوال، بل إنهم في بعض المسائل الفرعية التي يؤيدها نص من القرآن والسنّة ورأى أحد الأئمة الثلاثة الآخرين أخذوا به وتركوا رأى ابن حنبل.

ولقد شعرت الدولة العثمانية بخطورة تلك الحركة، لأن نجاحها يؤدي إلى فصل الحجاز وخروجه عن يدها، أو بمعنى آخر خروج الحرمين الشريفين مما يفقدها الزعامة التي تتمتع بها على العالم الإسلامي بحكم إشرافها على هذين الحرمين في وقت كانت قد بدأت تسعى فيه إلى التغلب على عوامل الضعف الداخلية وتقوية الصلات بينها وبين أنحاء العالم الإسلامي باعتبارها مركزالخلافة الإسلامية. ولذلك استعانت بمحمد على الذي أرسل جيشه إلى الحجاز، وسافر إلى هناك بنفسه وظل جيشه يقاوم الوهابيين إلى أن انتصر عليهم. ومن ناحية أخرى، نشطت الدعوة العثمانية في جميع أنحاء العالم الإسلامي ضد هذه الحركة، واتهمت الوهابيين بالكفر والخروج على طاعة الخليفة، وشارك علماء المسلمين في هذه الدعوة التشهيرية، وشارك الانجليز كذلك في التشهير بالدعوة الوهابية وتشويه مبادئها، لأن أي اضطراب يصيب بلاد العرب يهدد طريق تجارتهم إلى الهند، ولأن بعض مسلمى الهند قد اتصلوا بالحركة في مواسم الحج وبدأوا عند عودتهم إلى وطنهم يدعون دعوات إصلاحية مشابهة، وهكذا اجتمعت قوى كثيرة على محاربة الدعوة الوهابية، ولذلك فشلت الحركة في أول الأمر فشلاً ظاهرياً، فلم تلق الأفكار الوهابية قبولاً في المجتمع الإسلامي خارج بلاد العرب.

كما أثارت الحركة الوهابية معارضة نفر آخر من المسلمين وخاصة رجال الدولة والعلماء، لأنها اصطنعت أسلوب القوة والعنف لتنفيذ تعاليمها، فاعتبرت البلاد الإسلامية التي لا تؤمن بمبادئها والتي تنتشر فيها البدع دار حرب وجهاد، وكان الوهابيون إذا دخلوا بلداً استعملوا العنف لإجبار أهلها على اعتناق مبادئهم، فهم عند دخولهم مكة مثلاً هدموا كثيراً من القباب

الأثرية. ولما دخلوا المدينة نزعوا بعض الزينة والمعادن الثمينة والحلى التي كانت تزين قبر الرسول، ﷺ، مما أثار شعور المسلمين وأسفهم، ولكن الوهابيين لم يريدوا، أن يلتزموا أضعف الإيمان فيعملوا على إنكار المنكر بالقلب ولا حتى باللسان، بل أرادوا أن يستعملوا أقوى الإيمان فاستعانوا بالأيدي لتغيير هذا المنكر.

وعلى أية حال، كان فشل الدعوة الوهابية فشلاً ظاهرياً ومؤقتاً، فإن السعوديين لم يلبثوا أن حاولوا تكوين دولتهم من جديد، وقد نجحوا ثم حاولوا بعد هذا النجاح أن يوائموا بين المبادىء الوهابية وبين مقتضيات المدنية الحديثة. فعدلوا نظرتهم إلى البلاد الإسلامية الأخرى وعدُّوا أهلها مسلمين، وفتحوا الأبواب لمظاهر المدنية الحديثة فاستعملوا التلغراف والتليفون والراديو والتليفزيون والسيارة والطيارة، وأخذوا يعملون لنشر التعليم المدني (المدارس والجامعات) إلى جانب التعليم الديني.

لقد هزت الدعوة الوهابية الركود الذي أصاب العالم العربي والإسلامي ووفرت نموذجاً لما تلاها من دعوات إصلاحية. ففي مواسم الحج اجتمع المسلمون من مختلف أنحاء العالم الإسلامي في مكة والمدينة واستمعوا إلى دعوة محمد بن عبد الوهاب ومبائدها وآمن الكثيرون منهم بها، وتحمس لها البعض من القادة المصلحين. فلما عادوا إلى بلادهم أخذوا يعملون على نشرها. لهذا لم يكن من الغريب أن كل الحركات الإصلاحية التي ظهرت في العالم الإسلامي في أواخر القرن الثامن عشر وفي القرن التاسع عشر كانت كلها دعوات دينية، كما كان معظمها متأثراً بالدعوة الوهابية سائراً على نهجها.

ففي اليمن ظهر أعلم علمائه وإمام أئمته الشوكاني (١٧٥٨ - ١٨٣٤)، ودعا دعوة مشابهة لدعوة ابن عبد الوهاب، فنادى بمحاربة البدع والتقليد ونادى بالاجتهاد. حقيقة أنه لم يتصل بابن عبد الوهاب ولم يأخذ عنه، ولكن الدعوة واحدة لأن المقدمات والأسباب التي أثرت في الرجلين

واحدة، ولأن المنبع الذي صدرا عنه كان واحداً فإن الشوكاني تأثر بمبادىء ابن تيمية ولهذا ألف كتابه «نيل الأوطار» لشرح كتاب ابن تيمية «منتقى الأخبار». ثم ألّف بعد ذلك رسالته «القول المفيد في حكم التقليد»، وخلف تلامذة كثيرون يدينون برأيه. وقد أثارت دعوته مناقشات كلامية وجدلاً فقهياً عنيفاً بينه وبين معاصريه من العلماء وخاصة في صنعاء، ولكنها لم تخرج عن هذا النطاق. ولم يلجأ الشوكاني إلى القوة والعنف كما فعل محمد بن عبد الوهاب.

ويقال أيضاً إن السيد محمد بن علي السنوسي تأثر بالمذهب الوهابي عندما ذهب لإداء فريضة الحج وعمل بعد عودته إلى بلاده على نشره. وأخذ بعد ذلك يؤسس طريقته الخاصة في بلاد المغرب وفيها شيء كثير من الآراء الوهابية من ضرورة الرجوع إلى الإسلام الأول في بساطته الأولى وتنقيته من البدع، وإن كانت تقوم على أساس آخر من التصوف، وهو ما كان ينكره المذهب الوهابي. وكان محمد بن علي السنوسي، مؤسس السنوسية، من أصل جزائري وولد في مستغانم بالجزائر حوالي عام ١٧٨٧. وكانت أسرته ذات سمعة علمية وتحظى بالاحترام، وقد أقبل ابن السنوسي على العلم منذ حياته الأولى وأدرك حاجة المجتمع الإسلامي إلى الإصلاح، مما حفزه على الاستزادة من العلم فانتقل إلى فاس حيث مسجد القرويين وحيث أقام سبع سنوات يطلب العلم ثم يدرسه، وقد تأثر ابن السنوسي بأحوال العالم الإسلامي في عصره التي أشعرته بضعف المسلمين اقتصادياً وخلقياً ودينياً واجتماعياً، وبضعف السلطة العثمانية وضغط العالم المسيحي على المسلمين لاستغلالهم سياسياً وممارسة الحروب الصليبية في صورة أخرى، ولذلك أصبح هدفه إقامة مجتمع مسلم يفهم أفراده الإسلام ويرتبطون بشريعة الله، ويكون بإمكانه صد أعداء الإسلام ورد أطماعهم.

وفي سبيل الاغتراف من مناهل العلم رحل من فاس وتوجه إلى قابس وطرابلس وبنى غازي ثم إلى القاهرة حيث أقام فترة في الأزهر حاول أثناءها

أن ينشر عقيدته في إصلاح العالم الإسلامي. وما لبث أن توجه إلى الحجاز أملاً في الالتقاء بالمسلمين من شتى أنحاء العالم. وظل بالحجاز من عام ١٨٣٨ إلى عام ١٨٤٠، ثم توجه بعد ذلك إلى مصر فطرابلس، وكان ينوي التوجه إلى الجزائر إلا أنه عدل عن ذلك خشية التعرض لسطوة الاستعمار الفرنسي. وفي عام ١٨٤٣ أنشأ الزاوية البيضاء في الجبل الأخضر فكانت أم الزوايا السنوسية. وزار الحجاز مرة ثانية، وبعد عودته في عام ١٨٥٦ نقل مركزه إلى جغبوب التي كانت أكثر توسطاً وأسهل اتصالاً بأنحاء أخرى من برقة وطرابلس والسودان الغربي، كما كانت مركزاً كبيراً للقوافل، ومن ثم يسهل عليه الاتصال بمن يريد أن يعلمهم الإسلام من جديد أو ينشره لأول مرة في أفريقيا. وهكذا أصبحت واحة جغبوب أكبر مركز علمي في شمال أفريقيا بعد القاهرة. واتخذ السنوسي لنفسه أسلوباً جديداً لنشر الدعوة، وذلك ببناء الزوايا لأتباعه في مختلف أنحاء العالم الإسلامي، وسرعان ما انتشرت هذه الزوايا في برقة وطرابلس والسودان ومصر وبلاد العرب.

ويمكننا أيضاً أن نتلمس أثر الدعوة الوهابية في مصر في أفكار الإمام محمد عبده (١٨٤٩ ـ ١٩٠٥) الإصلاحية. فقد كانت هذه الأفكار ترمي إلى تحقيق هدفين هما قوام الدعوة الوهابية، وهما: التوحيد وفتح باب الاجتهاد. وعندما اتجه محمد عبده إلى محاربة الاستعمار لم ير الوسيلة التي رآها أستاذه جمال الدين الأفغاني (١٨٣٨ ـ ١٨٩٧) من حيث إعلان الثورة الدينية على المستعمر باسم الجهاد وإن كان يشاركه في القول بأن سبيل خروج المسلمين من حالتهم هو التمسك بالإسلام، وأن الإسلام الذي يقصده هو الذي فهمه المسلمون الأول ـ فينشأ المسلمون على الأفكار الإسلامية السليمة والبعيدة عن الانحراف والبدع. لهذا ألَّف بعض الكتب في العقيدة وشرح بعض الكتب العقلية المتداولة: فألف كتاب «رسالة التوحيد» في العقيدة، وشرح كتاب «البصائر النصيرية»، وحاول تفسير القرآن على نمط اعتبر جديداً في زمنه، كما أنشأ بعض المدارس في مصر وبيروت سميت بمدارس الجمعية الخيرية الإسلامية. وهكذا بشر محمد عبده بالمذهب الوهابي ولكنه لم يتقيد بابن

عبد الوهاب وحده بل رجع إلى أصول المذهب السلفي منذ عهد الرسول.

ومما لا شك فيه أن دعوة محمد بن عبد الوهاب تعتبر أول تحدٍ وخروج على سيادة الدولة العثمانية، في الوقت الذي كانت تلك الدولة تعاني فيه من الهزيمة والإذلال على يد أعدائها المسيحيين. وبرغم افتقار هذه الثورة الدينية إلى أي اتجاه نحو الفكرة العربية، إلّا أنها كانت ثورة العروبة، فقد ثارت ضد سيطرة الأفكار الفارسية والتركية التي أثرت على الإسلام منذ العصور الوسطى.

٢ ـ الحملة الفرنسية على مصر

(١٧٩٨ ـ ١٨٠١)

كان احتلال الفرنسيين لمصر سابقة استعمارية خطيرة في بلد هو قلب العالم الإسلامي العثماني، كما كان تحدياً خطيراً هدد كيان الدولة العثمانية. لقد كانت مصر منذ وقت طويل ملتقى للمواصلات العالمية ومعبراً تمر به التجارة بين الشرق والغرب. فموقعها الجغرافي في قلب الدنيا القديمة وسط أفريقيا وأوروبا وآسيا، التي تمثل مراكز الانتاج والصناعة والاستهلاك، ووقوعها في أضيق بقعة بين البحرين المتوسط والأحمر جعلاها محطاً مهماً لتجارة الشرق والغرب. ولم تفقد مصر أهميتها باعتبارها معبراً لتلك التجارة إلا بعد كشف طريق رأس الرجاء الصالح وتحول التجارة إلى الطريق البحري حول أفريقيا.

ولكن ساعد ازدياد الثروة وارتفاع مستوى المعيشة في غرب أوروبا ـ نتيجة لتدفق الذهب والفضة من النصف الغربي للكرة الأرضية ـ على اتساع حركة التجارة الشرقية وتنوعها. ونشطت تجارة التبادل، ففي مقابل تصدير المعادن النفيسة، استوردت أوروبا الحرير والأرز من الصين، والقطن والكتان من الهند، والتوابل والعقاقير من جزر التوابل، والصمغ واللبان من شبه الجزيرة العربية، والشاي من الهند والصين وسيلان، والبن من مخا. ولقد تم نقل نسبة غير قليلة من تجارة الشرق المتزايدة عبر الطرق البرية الكبيرة من طريق حلب ووادي الفرات ومن طريق القاهرة والبحر الأحمر، ومن طريق جدة ودمشق على الرغم من وجود طريق رأس الرجاء الصالح منافساً لهذه

الطرق البرية وقيام الباشوات العثمانيين بخلق الصعاب والعقبات. ولقد أقام البنادقة علاقات قوية في القسطنطينية وحلب والقاهرة، ودعموا مركزهم في التجارة الشرقية باحتلال قبرص.

وبعد اضمحلال جمهورية البندقية استطاعت فرنسا عن طريق علاقات الصداقة مع الدولة العثمانية ونتيجة لتوقيع معاهدة الامتيازات عام ١٥٣٥ أن تحتكر تجارة الشرق. ولما رأت فرنسا أن كلا من انجلترا وهولندا تتنافسان من أجل السيطرة على طريق رأس الرجاء الصالح أرادت أن تنتهز هذه الفرصة السانحة لإحياء الطريق البري (Overland Route) حتى تحقق نجاحاً ملحوظاً في مجال المنافسة التجارية مع الدولتين الأخريين. فكما تمتعت دولتا الأطلنطي بالموقع الجغرافي الممتاز الذي يمكنها من السيطرة على طريق رأس الرجاء الصالح تمتعت فرنسا - باعتبارها إحدى دول البحر المتوسط - بموقع ممتاز يساعدها على السيطرة على الطريق البري. وعلى الرغم من استمرار اهتمام الفرنسيين بالطريق البري منذ القرن السادس عشر فصاعداً، لا يبدو أنهم قد علقوا أهمية كبيرة على إنشاء قناة تربط البحر الأحمر بالبحر المتوسط حتى مجيء حملة نابليون بونابرت إلى مصر في أواخر القرن الثامن عشر. وقام كثير من ذوي المصالح - في فترات مختلفة - بعرض مشروعات بشأن هذه القناة إلا أنهم لم يوفقوا في إقناع أي مسؤول فرنسي بالاهتمام بها.

ولقد اهتم كل من سلي (Sully) وريشيلييه (Richelieu) وكولبير (Colbert) خلال القرن السابع عشر بتحويل تجارة فرنسا الشرقية إلى الطريق البري (المصري) وذلك لمنافسة التجارة التي تمر في طريق رأس الرجاء الصالح. ولا يخلو هذا النشاط التجاري الذي قامت به فرنسا من ميول سياسية، فالحكومة الفرنسية لم تفكر أساساً في تشجيع التجارة مثلما فكرت في القضاء على طريق رأس الرجاء الصالح فتقضي بذلك على نفوذ هولندا وانجلترا. ففكر الوزير الفرنسي كولبير في أن «هولندا يمكن قهرها عن طريق مصر بسهولة أكثر من قهرها في أملاكها، وبذلك يمكن تجريدها دون صعوبة

مما يسبب ازدهارها، أي من خيرات الشرق». ولقد دارت مفاوضات في القسطنطينية حول رفع الحظر الذي فرضه العثمانيون والذي لا يسمح للسفن المسيحية التجارية بالدخول شمالاً بعد جدة ناحية السويس بدعوى أن هذه المنطقة تطل على الأراضي المقدسة. أما الدافع الحقيقي لإتباع هذه السياسة فكان ضمان نقل التجارة الشرقية من طريق وادي الفرات وطرق القوافل في دمشق. كما أراد العثمانيون ـ في هذه المرحلة المبكرة ـ القضاء على حركة النشاط التجاري العالمي من مصر ومنع المماليك من الحصول على العوائد الجمركية حتى لا يتمكنوا من القيام بأي عمل استقلالي. ورغم أن الباب العالي قد سمح للفرنسيين ـ دون غيرهم من الشعوب المسيحية ـ بالاتجار في البحر الأحمر سنوات قليلة، فإنه سرعان ما تراجع عن ذلك واستمرت المحاولات الدبلوماسية لتجديد هذا الإذن أو لإلغاء ذلك الحظر خلال القرنيين السابع عشر والثامن عشر حتى مجيء حملة نابليون إلى مصر في عام ١٧٩٨.

وعندما ضجر الفرنسيون من الصعاب المتزايدة التي وضعها العثمانيون لعرقلة إحياء الطريق البري، أسس كولبير في عام ١٦٦٤ شركة الهند الشرقية الفرنسية (Compagnie des Indes). وسمح لهذه الشركة باحتكار نقل التجارة الفرنسية مع جزر الهند الشرقية ومدغشقر المارة بطريق رأس الرجاء الصالح على شرط أن تبدأ وتنتهي كل الرحلات من الشرق وإليه عند ميناء لوريان (Lorient) في المحيط الأطلنطي. ورغم أن شركة الليفانت (Compagnie de Levant) التي تكونت في نفس الوقت قد احتكرت نقل التجارة الفرنسية من الليفانت والبحر الأحمر إلى أوروبا، فإن شركة الهند استطاعت دون شك أن تحول دون اهتمام الفرنسيين بتطور الطريق البري حتى بعد أن فقدت الممتلكات الهندية الفرنسية بعد ذلك بحوالي مائة سنة. وكان ضياع هذه الممتلكات من أهم الأمور التي بددت اهتمام فرنسا بالطريق البري، هذا الاهتمام الذي تحول فيا بعد إلى تنافس تجاري وعسكري مع بريطانيا.

وكان طبيعياً أن يتعرض الفرنسيون لفكرة إنشاء قناة تربط البحرين الأحمر والمتوسط عندما بدأت محاولاتهم لإعادة فتح الطريق البري عبر مصر. ولقد قدمت هذه الفكرة في بعض الأحيان ضمن بعض الاقتراحات غير الرسمية لاحتلال مصر. ففي عام ١٦٧٩ اقترح جاك ساڤاري (Jacques Savary) في الطبعة الثانية لكتابه «Le Parfait Négotiant» فتح الطريق البري، وذلك باستئذان الباب العالي في حفر قناة بين البحر المتوسط والبحر الأحمر. وفي عام ١٦٩٧ اقترح المسيو دي مايبه (Benoist de Maillet) - قنصل فرنسا في القاهرة وهو الذي قضى معظم وقته يتفاوض على فتح طريق البحر الأحمر أمام السفن الفرنسية - اقترح حفر قناة في مصر.

ونتيجة للعقبات التي وضعها العثمانيون أمام استخدام طريق مصر والبحر الأحمر لمرور التجارة العابرة قدم الفيلسوف الألماني ليبنتز (Leibnitz) في عامي ١٦٧١ و١٦٧٢ مذكرتين إلى الملك لويس الرابع عشر، هما Fabula Ludovisia و Concilium Aegyptiacum، اقترح فيهما أن تستولي فرنسا على مصر لكي تضمن تفوقها العسكري على جميع الدول الأوروبية، وسيطرتها على التجارة الشرقية وحمايتها للكنائس المسيحية في الشرق[١]. وفي الوقت الذي قدم فيه ليبنتز مشروعه كانت فرنسا في حرب مع هولندا ولذلك قال إن احتلال مصر سيمكن فرنسا من القضاء على تجارة هولندا المارة بطريق رأس الرجاء الصالح. ولكن لم يهتم لويس الرابع عشر ووزراؤه بهذا المشروع. كما أهملت الحكومة الفرنسية الاقتراح الذي قدمه مسيو دي شاتونيف (de Catheauneuf)، سفير فرنسا في القسطنطينية، بشأن تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية بين الدول الأوروبية. كما أهملت اقتراحاً آخر حول هذا الموضوع قدمه الأب جان كوبن (Père Jean Coppin)، قنصل فرنسا في دمياط، في كتاب نشره في عام ١٦٨٦ تحت عنوان -Bouclier de l'Europe ou la Guer

(١) نص الـ Concilium Aegyptiacum أو «المشروع المصري» مرفق في خطاب ستودارت إلى بامستون بتاريخ ٢٣ فبراير ١٨٥٠. وثائق وزارة الخارجية البريطانية (F. O. 78/842).

re Saninte. وبرغم ذلك استمر الاهتمام الفرنسي بالليڤانت حتى القرن الثامن عشر وأصبح الطريق البري عبر مصر موضع اهتمام جميع الهيئات الرسمية وغير الرسمية فزار كثير من الفرنسيين مصر والليڤانت ونشروا مذكرات عن أسفارهم ورحلاتهم. واستمرت جهود سفراء فرنسا في القسطنطينية لفتح البحر الأحمر للسفن الفرنسية التجارية. ولكن يبدو أن وزراء فرنسا لم يهتموا كثيراً بالمجهودات التي قام بها سفراؤهم في القسطنطينية وقناصلهم في القاهرة والتجار الفرنسيون في مارسيليا.

ولم تكن فرنسا هي الدولة الوحيدة من دول البحر المتوسط التي اهتمت بفتح الطريق البري عبر مصر. فقد أظهرت انجلترا ـ منذ تأسيس شركة الهند الشرقية (East India Company) في بداية القرن السابع عشر وحتى قيام الامبراطورية البريطانية في الهند نتيجة لحرب السنوات السبع ـ أظهرت اهتماماً رسمياً قليلاً بتنمية التجارة الشرقية عبر الطريق البري على الرغم من أن التجار الإنجليز قد أقاموا في مدينة حلب وفي أسواق أخرى في الليفانت. ونتيجةلتوقيع معاهدة الامتيازات الانجليزية مع الباب العالي في عام ١٥٨٠ تمتع التجار الإنجليز في الأراضي العثمانية بنفس الامتيازات التي حصل عليها التجار الفرنسيون، وتكونت نتيجة لذلك شركة الليڤانت الإنجليزية (The English Levant Company) لتنمية التجارة الإنجليزية في شرقي البحر المتوسط. على أن مركز بريطانيا التجاري الذي حصلت عليه لم يكن نتيجة للنشاط الدبلوماسي الذي قام به سفراؤها في القسطنطينية أو قناصلها في مصر.

وكانت معاهدة باريس عام ١٧٦٣ نقطة تحول في نظرة انجلترا إلى الطريق البري عبر مصر لأن تلك المعاهدة أطلقت يد انجلترا في الهند فاقتصر اهتمام الحكومة الانجليزية على إيجاد أصلح الطرق وأقصرها لنقل الرسائل والتعليمات والجنود بين الهند وانجلترا إذ كانت الرحلة من مدراس إلى لندن بالطريق البري عبر مصر تستغرق حوالي ثلاثة وستين يوماً أي ربع مدة

الرحلة بطريق رأس الرجاء الصالح تقريباً. ولـذلك نرى أن الحكومة الانجليزية لم تنظر بعين الارتياح إلى المحاولات التي قام بها بعض الأفراد البريطانيين لنقل التجارة الانجليزية عبر مصر لأن هدفها الأساسي لم يكن الناحية التجارية بل الوصول إلى مستعمراتها في الهند. وعلى ذلك لم يكن هؤلاء البريطانيون في نظرها سوى جماعة من المغامرين.

وأول هؤلاء المغامرين هو الرحالة البريطاني جيمس بروس (James Bruce) وكان يعمل قبل ذلك قنصلاً لانجلترا في الجزائر. وحضر بروس إلى القاهرة في يونية عام ١٧٦٨ ولم يجد فيها بريطانيا واحداً، وقد قابل علي بك ثم ذهب إلى مصر العليا وعبر الصحراء الشرقية من قنا إلى البحر الأحمر ثم أبحر إلى جدة حيث وجد بها تسع سفن تجارية إنجليزية آتية من الهند. ولقد رجاه التجار الانجليز أن يباحث علي بك بشأن السماح للسفن الانجليزية بالوصول إلى السويس فوعد بذلك بعد عودته من رحلته في الحبشة والسودان. ولقد عاد إلى مصر فعلاً في عام ١٧٧٣ وكان علي بك قد استولى أثناء غيابه عن مصر على الحجاز، وجعل جدة تحت إدارة مملوكه حسن بك الجداوي، وعهد بإدارة جمرك جدة إلى أحد إخوة كارلو روستي (Carlo - Rossetti) أحد تجار البندقية بمصر، وكان من المقربين إلى علي بك، ولقد سمح علي بك للسفن المسيحية بالدخول شمالاً بعد جدة ناحية السويس.

وعندما عاد بروس إلى القاهرة وقد أيقن بإمكان إقامة علاقات تجارية بين الهند ومصر وجد أن عهد علي بك قد انقضى وحل محله محمد أبو الذهب، فقابله وتمكن من عقد اتفاق معه في فبراير عام ١٧٧٣ سمح فيه للسفن الانجليزية بالحضور إلى السويس، وتعهد بعدم التعرض للتجار بالأذى، كما حدد الرسوم الجمركية بمقدار ٨٪ من المتاجر الآتية إلى السويس وفرض خمسين ريالاً اسبانياً رسم ميناء لكل سفينة. فقام بروس على الفور بإرسال خطابات إلى الهند وإلى أصحاب السفن الانجليزية الذين قابلهم قبل ذلك بأربع سنوات يخبرهم فيها بالاتفاق الذي وقعه مع أبي الذهب واقترح

عليهم التعامل مع بعض البيوت التجارية الموجودة في مصر. ولما لم يكن في مصر في ذلك الوقت بيوت تجارية انجليزية اقترح بروس عليهم التعامل مع ثلاثة بيوت فرنسية وبيت بندقي. كما أنه اقترح عليهم اللجوء إلى قنصل البندقية في مصر إذا واجهتهم مصاعب. وكتب كذلك إلى حاكم البنغال بالهند يخبره بتوقيع الاتفاق.

على أن الحكومة الإنجليزية ـ التي يحتمل أنها وقعت تحت تأثير شركة الهند الشرقية ـ لم ترحب كثيراً بالمجهودات التي قام بها بروس، كما أنها لم تقدم أي مساعدة في ذلك الوقت أو بعده لتنمية التجارة الشرقية عبر مصر. ولكن حكومة البنغال كانت أكثر اهتماماً بالنتائج التي توصل إليها بروس. ونتيجة لذلك قام وارن هيستنجز (Warren Hastings) حاكم البنغال في مارس عام ١٧٧٥ بعقد معاهدة للتجارة والملاحة مع محمد أبي الذهب، وجاءت هذه الاتفاقية تأكيداً للاتفاقية التي وقعها بروس في عام ١٧٧٣ وقد نصت على حق التجارة في الهند وفي مصر لمواطني الطرفين على السواء، وتخفيض الضريبة في السويس على السلع المجلوبة من البنغال ومدراس إلى ٦$\frac{1}{2}$٪ والمجلوبة من سورات وبمباي إلى ٨٪. وكذلك حق الانجليز في شراء وتصدير المنتجات المصرية دون ضريبة ما، وقد تعهد محمد أبو الذهب عن نفسه وعن خلفائه في الحكومة بالمحافظة على المتاجر التي تنقل من الطور أو السويس إلى القاهرة في طريق تصديرها إلى إلى الخارج.

ولقد أحدثت أنباء هذه المعاهدة رد فعل عنيفٍ في القسطنطينية بسبب الشكاوي التي تقدم بها كل من شريف مكة التي كـان يخشى من ضياع العوائد الجمركية التي كان يحصلها، وتجار القسطنطينية الذين كانوا يفضلون نقل التجارة بطريق وادي الفرات. وبالإضافة إلى ذلك خاف الباب العالي من أن يؤدي إحياء طريق مصر البري إلى زيادة ثروة البكوات المماليك، ثم إلى خروجهم على سيادة الدولة العثمانية. ولهذه العوامل كلها اضطر الباب العالي إلى إصدار مجموعة من الفرمانات فيما بين ١٧٧٥ و ١٧٧٩ يؤكد فيها

منع السفن المسيحية من التجارة في البحر الأحمر ويطالب بإيقافها. وقد ساعدت عدة عوامل على تنفيذ ما ورد في الفرمانات رغم الجهود التي قام بها التاجر الانجليزي جورج بولدوين (George Baldwin) فيما بعد. وتتلخص هذه العوامل في وفاة محمد بك أبي الذهب في عام ١٧٧٦، وفي عدم اهتمام الحكومة الانجليزية بهذا الموضوع لأنها لم تفكر في طريق مصر البري من الناحية التجارية وإنما من ناحية إرسال المراسلات البريدية في أسرع وقت ممكن.

ولقد قام جورج بولدوين بمجهودات كثيرة لإحياء طريق مصر البري وقد ذكر ذلك في كتابه الذي نشره في لندن عام ١٨٠١ تحت عنوان «Politic-al Recollections Relative to Egypt». ففي عام ١٧٦٠ ذهب إلى قبرص لزيارة أخيه وكان تاجراً مقيماً هناك ويقوم بالتجارة مع موانىء الليفانت وعاد إلى انجلترا في عام ١٧٦٧ ولكنه عاد إلى قبرص في العام التالي بعد أن عينته الحكومة الانجليزية قنصلاً لها هناك. وفي عام ١٧٧٣ ذهب إلى مصر وكان ينوي التوجه بعد ذلك إلى الهند ولكنه بقي فيها. وفي عام ١٧٧٥ ذهب إلى القسطنطينية وتعرف على مري (Murray) السفير الانجليزي هناك وعاد بعد ذلك إلى لندن وعينته الحكومة الانجليزية وكيلاً لشركة الهند الشرقية في مصر، ثم رجع إلى مصر وأقام مكاتب للشركة في القاهرة والاسكندرية. ولقد اقتصرت جهود بولدوين بوصفه وكيلاً لشركة الهند الشرقية على تنظيم سرعة نقل البريد بين انجلترا والهند عبر مصر، لأن شركة الهند الشرقية لم تهتم بالتجارة مع مصر. ولكن بولدوين لم ينس عمله الأساسي وهو التجارة وأخذ يبذل جهده لإزالة الصعاب التي أوجدتها الفرمانات العثمانية من طريق التجارة.

وفي نفس الوقت ازداد اهتمام فرنسا التقليدي بمصر لرغبتها في إحراج الانجليز في الهند ولازدياد ضعف الامبراطورية العثمانية الذي ظهر بشكل واضح بعد الحرب الروسية التركية الأولى. وكان من الواضح أنه إذا انهارت

الامبراطورية العثمانية فإن ممتلكاتها سوف تقسم بين الدول الأوروبية الكبرى وستطالب فرنسا بالحصول على مصر وسورية، ولكن لم يتحدد موقف الحكومة الفرنسية بشكل نهائي فيها يختص بهذا الموضوع فكانت تتأرجح بين الاشتراك في تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية وتأجيله. وعلى العموم فإن الحكومة الفرنسية المتعاقبة حتى قيام الثورة الفرنسية رفضت النصائح التي تسلمتها من ممثليها في مصر يدعونها إلى اتباع سياسة جريئة في مصر. على أن مركز فرنسا التجاري في مصر بدأ يتدهور، ولم يكن لانجلترا أو لأي دولة أخرى دخل في ذلك، إذ كان هذا يرجع إلى الفوضى والاضطرابات التي نجمت عن سوء حكم المماليك في مصر، وفي بعض الأحيان إلى تأييد بريطانيا لسياسة الحظر التي فرضتها الحكومة العثمانية وهي منع السفن المسيحية من التجارة في شمال البحر الأحمر.

ولكن احتمال احتلال مصر ظل مسيطراً على أذهان الحكومة الفرنسية وتجار مارسيليا والموظفين الفرنسيين في الامبراطورية العثمانية بسبب انهيار النفوذ البريطاني نتيجة لحرب الاستقلال الأمريكية والفوضى الناجمة في مصر من سوء حكم إبراهيم ومراد. ولقد زاد اهتمام فرنسا بمصر لاعتقادها أن النمسا كان لها أطماع في مصر مثل الفرنسيين أنفسهم ولا سيما أن النمسا قد أظهرت اهتماماً في بعض الأحيان بالطريق البري عبر مصر، كما كانت حكومتها على اتصال وثيق بكاسيس ملتزم الجمارك في مصر.

وفي عام ١٧٨٣ قام ميور ـ قنصل فرنسا في مصر ـ بكتابة تقرير طالب فيه فرنسا باحتلال مصر وقد دفعه إلى ذلك خوفه من أن النمسا قد تنتهز فرصة تجدد الحرب بين الدولة العثمانية والروسيا وتستولي هي على مصر. أما السبب الرئيسي الذي دفعه إلى اقتراح ذلك فهو إحياء الملاحة التجارية في البحر الأحمر حتى تتحول تجارة الهند إليه. وكان أهم جزء في تقريره هو الذي يوضح فيه الخطط التفصيلية لاستعمار مصر بعد الاحتلال الفرنسي. فتصور هجرة الفلاحين الفرنسيين إلى مصر لزراعة الأرض وتحسين طرق الري،

وتشجيع استيراد البضائع الفرنسية، كما طالب بحظر استيراد المنسوجات الصوفية والحريرية والقطنية إلى مصر ما عدا المنسوجات المصنوعة في فرنسا أو التي تنقلها سفن فرنسية. وخلاصة القول إن ميور لم يقترح احتلال مصر لأسباب تجارية واستراتيجية فحسب بل وضع في اعتباره أيضاً المسائل الاقتصادية، كأن تكون مصر مكاناً لاستيطان العدد الزائد من السكان وسوقاً لمنتجات فرنسا، أي أن تصبح مصر مستعمرة فرنسية. ولكن الحكومة الفرنسية لم تتخذ موقفاً واضحاً بالنسبة لمسألة احتلال مصر.

وأخيراً، تمكن ضابط بحري فرنسي يدعى دي تروجيه (de Truguet) بفضل مساعدة شارل مجالون (Charles Magallon) ـ التاجر الفرنسي في مصر والمشرف على مصالح الفرنسيين في القاهرة منذ انتقال القنصلية الفرنسية إلى الاسكندرية في عام ١٧٧٧ ـ تمكن من عقد ثلاث معاهدات مع مصر في يناير عام ١٧٨٥: الأولى مع مراد بك وفيها تعهد مراد بك بحماية التجارة الفرنسية عند مرورها في مصر وحدد الضريبة على متاجر الهند بمقدار ٢٪ للوالي على مصر و٤٪ للبك الحاكم و٣٪ فقط إذا كانت هذه المتاجر مصدرة إلى فرنسا. وتعهد مراد بك أيضاً بالعمل على استتاب الأمن في الطريق بين السويس والقاهرة، وقد وقع على هذه المعاهدة بعد ذلك بقليل إبراهيم بك، أما المعاهدة الثانية فكانت مع يوسف كساب ملتزم الجمارك العام، وفيها تعهد يوسف بعدم زيادة الرسوم على المتاجر الفرنسية وتحصيل ½٪ فقط من قيمة المتاجر المفرغة في السويس، وكانت المعاهدة الثالثة مع الحاج ناصر شديد أحد شيوخ الأعراب وفيها تعهد بنقل المتاجر الفرنسية بأمان في طريق الصحراء بين السويس والقاهرة مقابل مبلغ معين عن كل جمل.

وكانت هذه المعاهدات قصاصات من الورق ليس غير، إذ لم تحدث أي أثر على الإطلاق في مركز فرنسا التجاري. كما أن الباب العالي الذي استطاع أن يدعم نفوذه في مصر فترة من الوقت نتيجة لحملة حسني باشا ـ رفض أن يدعم هذه المعاهدات برفع الحظر المفروض على السفن المسيحية التي تسير في

شمال البحر الأحمر. ولقد أيد هذا الرفض السفير الانجليـزي وغيره من السفراء إذ أن فرنسا كانت الدولة الوحيدة التي ستستفيد بعد زوال هذا التحريم. ومن ناحية أخرى نشأت مشاكل بين الحكومة الفرنسية وشركة الهند الفرنسيةالتي جدد عقد تأسيسها، لأنها عارضت تشجيع تجارة البحر الأحمر التي أثرت على احتكارها للتجارة بطريق رأس الرجاء الصالح.

وعلى أية حال فقد كان لهذه المعاهدة رد فعل مهم، فعندما علمت الحكومة الانجليزية بعقد هذه المعاهدات بدأت تهتم بالمخططات الفرنسية الخاصة بمصر. كما كان لاهتمام التجار البريطانيين بالتجارة بين مصر والهند أثر في موقف الحكومة البريطانية. فلقد قام بولدوين منذ عودته إلى انجلترا في عام ١٧٧٩ بعرض هذه المسألة على الوزراء وعلى المسؤولين في الحكومـة البريطانية. وعندما علمت الحكومة بتوقيع المعاهدات الثلاث، أرسل دنداس (Dundas) رئيس حكومة شركة الهند الـشرقية إلى بولـدوين ليستشيره في الأمر. ورد عليه بولدوين بمذكرة بعنوان تأملات عن موقع مصر ومواردها (Speculations on the situation and resources of Egypt). ولقد حذر دنداس من المطامع الفرنسية في مصر وأكد أهمية مصـر بالنسبـة لانجلترا وصلاتها التجارية والسياسية بالهند. ولقد اهتمت الحكومة الانجليزية بآراء بولدوين وأعادت فتح القنصلية الانجليزية في مصر وعينت بولدوين قنصلاً عاماً في عام ١٧٨٦. وفي الخطاب الذي أرسلته حكومة الهند إلى أنسلي تخبره فيه بتعيين بولدوين قالت «إن الغرض الأساسي من وفادة بولدوين إلى القاهرة هو افتتاح طريق للاتصال بالهند عبر مصر». ولكن وسرعان ما فتر اهتمام الحكومة البريطانية بمهمة بولدوين وأغلقت قنصليتها مرة أخرى في فبرايـر ١٧٩٣ وأقالت بولدوين من منصبه. وفي ذلك الوقت أعلن بولدوين عن توقيع معاهدة مع مراد وإبراهيم على نمط معاهدات تروجيه. وبذل بولدوين قصاري جهده لكي تعدل الحكومة البريطانية عن قرارها وتنظر إلى هـذه المعاهدة بجدية تامة. واستمر بولدوين يحذر انجلترا من مخططات فـرنسا الخاصة بمصر ولكن دون جدوى حتى اضطر إلى مغادرة مصر في عام ١٧٩٦.

ولقد عاد بولدوين مرة أخرى عام ١٨٠١ مرافقاً للحملة الانجليزية التي جاءت إلى مصر لاخراج الفرنسيين منها. وعلى أية حال لم تهتم الحكومة الانجليزية بتلك المعاهدة لانشغالها بالحرب منذ عام ١٧٩٣ ضد حكومة الثورة في فرنسا.

أما فرنسا، فقد رفضت حكوماتها - حتى قيام الثورة الفرنسية - اتخاذ موقف واضح بالنسبة لمسألة احتلال مصر. ولكن حكومة الثورة اتخذت موقفاً مغايراً عن موقف الحكومات الفرنسية السابقة، فأظهرت اهتماماً بالغاً بالمحافظة على المصالح الفرنسية في مصر. ولم يجد مجالون، قنصل فرنسا في مصر، صعوبة في اقناع شارل تاليران (Talleyrand)، وزير الخارجية في حكومة الإدارة، وبونابرت بالسيطرة على مصر، لا سيما وأن تاليران ذلك الاستعماري الفرنسي كان قد قرأ على المجمع العلمي الفرنسي قبل تعيينه في منصبه بأسبوعين بحثاً في «المزايا التي تتحقق من الحصول على مستعمرات جديدة في الظروف الراهنة».

وفي صيف عام ١٧٩٧، كانت فرنسا قد عقدت صلحاً مع بروسيا في الوقت الذي كانت تتفاوض فيه مع النمسا لإقرار السلم بينهما. ولكن ظلت انجلترا العدو الأول لفرنسا وكانت المسألة التي يفكر فيها رجال الحكومة الفرنسية في ذلك الوقت هي كيف يمكن مهاجمة الانجليز، وكانت الاستراتيجية النابليونية تنحصر في القضاء عليهم وذلك بمهاجمة تجارتهم عن طريق احتلال مصر.

وفي ١٢ إبريل عام ١٧٩٨، قررت حكومة الإدارة غزو مصر، وصدرت التعليمات إلى نابليون بتجهيز الحملة وقيادتها. ولقد اتهمت حكومة الإدارة في قرارها الذي أصدرته بكوات المماليك بالتحالف مع البريطانيين وأنهم نتيجة لذلك قد ضيقوا الخناق على المصالح الفرنسية وعاملوا الرعايا الفرنسيين معاملة سيئة في مصر. ولقد تعرض البيان إلى الاحتلال البريطاني لرأس الرجاء الصالح وعرقلة وصول الفرنسيين إلى الهند وطلب من نابليون

ضرورة فتح طريق آخر إلى الهند. وتتلخص المهام التي كلف بها القائد العام لجيش الشرق (L'armée d'orient) فيما يلي: أن يستولي على مالطة ومصر ويطرد الانجليز من مؤسساتهم في الشرق ما استطاع إلى ذلك سبيلا، وأن يشق برزخ السويس، وأن يحسن الأحوال المعيشية للوطنيين في مصر، وأن يحتفظ بالعلاقات الطيبة مع الباب العالي.

هذه هي الدوافع الحقيقية للحملة الفرنسية التي لم تكن سوى مرحلة من مراحل هذا الصراع الدولي الكبير في سبيل بناء الامبراطوريات والاستحواذ على السلطة والحصول على الامتيازات التجارية والصناعية. ومن غير المعقول كما يدعي كثير من المؤرخين أن الحملة كانت مغامرة عسكرية قام بها نابليون بونابرت ليشبع رغبة خيالية اختمرت في ذهنه أو أن حكومة الإدارة أرادت أن تبعده عن فرنسا وتتخلص منه. إذ ليس من المعقول أن تغامر فرنسا بحملة كبيرة وجيش قوي مثل هذا لكي تتخلص من فرد واحد مهما كانت قوته ودهاؤه ووضعه. فهذه مسائل أقرب إلى الخيال منها إلى الحقيقة ولا تخلو من المبالغة. ومما يؤيد رأينا هذا أن حكومة الإدارة كانت معرضة في بداية الأمر عن الحملة على مصر لعدة أسباب منها أنها بهذه الحملة ستبعد عن فرنسا جيشاً من خيرة جيوشها قد تكون في حاجة إليه إذا تجدد القتال بينها وبين أعدائها في أوروبا. وبذلك لا تخرج الأسباب الحقيقية للحملة عن حدود الصراع الانجليزي الفرنسي وتوهم فرنسا بأن انجلترا كانت تعمل على تثبيت أقدامها في مصر والقضاء على التجارة الفرنسية في هذه المنطقة. كما تبين الفرنسيون أهمية مصر للتجارة الهندية، فقد قال تاليران في خطابه إلى نابليون في ١٣ سبتمبر عام ١٧٩٧ «إن مصر - بوصفها طريقاً تجارياً - ستعطينا تجارة الهند لأن المعول في التجارة على الوقت، وبالاستيلاء على مصر نستطيع أن نقوم بخمس رحلات مقابل ثلاث بالطريق المعتاد حول رأس الرجاء الصالح».

وقبل وصول الحملة إلى الاسكندرية بيومين أذاع نابليون منشوراً مهماً على جنده جاء فيه:

«إنكم موشكون على فتح له آثار بعيدة المدى في حضارة العالم وتجارته، وستطعنون انجلترا طعنة تؤذيها لا محالة في أضعف مواطنها، انتظاراً لليوم الذي تسدون إليها فيه الطعنة القاتلة...

ولن تنقضي على نزولنا البر أيام حتى نقضي على بكوات المماليك الذين لا يرعون غير التجارة الإنجليزية، والذين يظلمون تجارنا بمعاكساتهم، والذين يستبدون بأهل النيل البؤساء...

إن القوم الذين سنعيش معهم مسلمون. وعقيدتهم الأساسية هي «لا إله إلا الله محمد رسول الله».

فلا تعارضوهم. واسلكوا معهم كما سلكتم في الماضي مع اليهود والإيطاليين واحترموا شيوخهم وأئمتهم، كما احترمتم شيوخ اليهود وأساقفة المسيحيين».

ولكن الحملة أخفقت في تحقيق أهدافها العسكرية واضطرت إلى الجلاء نهائياً عن مصر في ١٨ أكتوبر عام ١٨٠١ ومما ساعد على فشلها موقف بريطانيا والجهود التي بذلتها في أوروبا والشرق الأوسط لإخراج الحملة. واشترك السلطان في المجهودات الحربية التي قامت بها انجلترا لطرد الفرنسيين، وحشد جيوشاً كبيرة على الحدود الشرقية، واستغل نفوذه الديني وسيطرته الروحية على المصريين. كما قضى على تجربة الفرنسيين الاستعمارية في مصر فشل الفرنسيين في فهم تلك الشعوب التي جاءوا لحكمها، واستهتارهم من الناحية الأخلاقية بعادات القوم وتقاليدهم. ولقد كان المجتمع المصري في ذلك الوقت مجتمعاً دينياً ونظر الشعب إلى السلطان العثماني على أنه سلطان الإسلام، ولذلك امتزجت العاطفة القومية في ذلك الوقت بالعاطفة الدينية بحيث كان يصعب الفصل بينهما.

ورغم أن الاحتلال الفرنسي كان قصيراً وغير ناجح، فقد كان حادثة مهمة مشحونة بنتائج كثيرة بالنسبة لمصر. فحتى وقت مجيء الحملة الفرنسية، لم تتعرض الولايات العربية الخاضعة للحكم العثماني لاعتداء سافر من جانب

القوى السياسية في أوروبا. ولكن انتهت هذه العزلة التي عاشها الشرق العربي، وأصبحت هذه الأراضي مجال تنافس بين الدولة الأوروبية الكبرى؛ إذ أظهرت الحملة الفرنسية منطقة الشرق الأوسط ومصر خاصة منطقة ذات أهمية استراتيجية كبيرة للقوى العظمى. وأيقنت الحكومات البريطانية في القرن التاسع عشر بأنه من الضروري أن يسيطر على مصر حاكم تربطه بانجلترا روابط الصداقة حتى لا تترك مصر بأي ثمن للفرنسيين. وبذلك افتتحت الحملة الفرنسية مرحلة طويلة من التنافس الأنجلو- فرنسي على مصر اختتمت بالاحتلال البريطاني لها في عام ١٨٨٢. وبعد أن فشلت حملة فريزر على مصر في عام ١٨٠٧، ظلت بريطانيا تقف أمام استقلال مصر، وعارضت مشروعات محمد علي، ووقفت أمام أطماعه، لأنها شعرت بأنه مصدر تهديد لمصالحها الحيوية في المنطقة ولا سيما بالنسبة لخطوط مواصلاتها التي تربطها بالهند والشرق الأقصى. فأجبرته على الانسحاب من المناطق التي استولى عليها، كما كانت هي المسؤول الأول عن معاهدة لندن عام ١٨٤٠، تلك المعاهدة الدولية التي فرضت على مصر نوعاً من الوصاية الدولية، ووضعت هذه التسوية حدوداً وأبعاداً للباشوية المصرية، وحددت وضع مصر الدولي حتى إعلان الحماية البريطانية على مصر في عام ١٩١٤. فقد ربطت التسوية مصر بالامبراطورية العثمانية من جديد، ولو أنها ميزتها من الولايات العثمانية الأخرى بأن جعلت الحكم وراثياً في أسرة محمد علي طبقاً لقاعدة الأرشد فمن يليه. ولقد أملت الدول الأوروبية الكبرى التسوية وضمنت استمرارها. وخلقت هذه الوصاية الدولية فرصة واسعة لتغلغل النفوذ الأوروبي، الانجليزي والفرنسي، حين عمد أبناء محمد علي إلى الوقوف أمام محاولات الباب العالي لجعل مصر ولاية عادية في نطاق الامبراطورية العثمانية، وذلك بتطبيق التنظيمات الخيرية في مصر، وهي المشكلة التي قامت بين عباس حلمي الأول (١٨٤٨ ـ ١٨٥٤) والسلطان العثماني. ويمثل عصر عباس حلمي الأول فترة تفوق النفوذ الانجليزي، ولا سيما عندما توطدت علاقات الصداقة بينه وبين قنصل بريطانيا العام في مصر وهو شارل مري

(Charles Murray)، وحصلت بريطانيا على موافقة عباس على إنشاء سكة حديدية في مصر لكي تخدم المصالح البريطانية وتساعد على سهولة وسرعة نقل التجارة والجنود البريطانيين بين انجلترا والهند.

أما عصر محمد سعيد باشا (١٨٥٤ - ١٨٦٣) فيمثل فترة التفوق الفرنسي. فقد كان من الفرنسيين رفاق صباه ومعلموه، لهذا منح فرديناند دي ليسبس في نفس عام توليته الامتياز الأول لقناة السويس. وقد عارضت انجلترا فكرة حفر القناة منذ مطلع القرن التاسع عشر، وحبذت بناء الخط الحديدي الذي تم فعلاً بين القاهرة والسويس في عام ١٨٥٨. كما كانت ترى أن مشروع القناة سيؤدي إلى وضع حاجز من المياه بين مصر وسورية يفصل مصر فصلاً تاماً عن الدولة العثمانية بحيث يمكنها إعلان استقلالها متى شاءت. ولقد رأت انجلترا في اكتمال مشروع القناة مقدمة لوقوع مصر تحت السيطرة الفرنسية وإذا ما نشبت الحرب بين انجلترا وفرنسا استطاعت الأخيرة في الحال احتلال مداخل القناة والتحكم في التجارة الانجليزية شرقي رأس الرجاء الصالح.

أما عصر إسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) فيمثل التفوق الفرنسي أولاً ثم الانجليزي ثانياً. وكان إسماعيل، بعكس عباس وسعيد، ذا طموح وإرادة واتجاهات خاصة، ولكن ذلك كلفه من الأموال أكثر مما تحتمل مالية مصر، فاستدان من الدول الأوروبية، وتغلغل النفوذ الأجنبي السياسي والمالي حتى انتهى الأمر باشتراك وزراء أجانب في مجلس النظار المصري. وعندما حاول إسماعيل إيقاف النفوذ الأجنبي وتحريك عوامل الثورة الوطنية المصرية، ضغطت انجلترا وفرنسا على الباب العالي حتى عزل إسماعيل في ١٨٧٩. وقد بلغ النفوذ الأجنبي في مصر غايته بالاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢، وبذلك خرجت مصر من الناحية الفعلية عن السلطنة العثمانية واستقر الاحتلال نهائياً بالاتفاق الودي (Entente Cordiale) بين انجلترا وفرنسا في عام ١٩٠٤، فأطلقت فرنسا بمقتضاه يد انجلترا في مصر، كما أطلقت انجلترا

يد فرنسا في مراكش. وظلت مصر من الناحية النظرية ولاية عثمانية حتى إعلان الحماية البريطانية على مصر في عام ١٩١٤. وقد ظلت تركيا ترفض الاعتراف بالحماية حتى معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ التي تنازلت بمقتضاها عن كافة حقوقها وسيادتها في الشرق العربي ومن بينه مصر.

ومن ناحية أخرى مهد الاحتلال الفرنسي الطريق لحدوث تغييرات بدّلت شكل مصر في خلال القرن التاسع عشر. وليس من الصواب أن تنسب إلى الاحتلال الفرنسي مباشرة تلك الميول الفرنسية القوية التي أثرت في الثقافة المصرية، والتي برغم التقلبات السياسية المختلفة ما نزال نلحظها حتى الوقت الحاضر. فالأدباء والعلماء الذين صحبوا بونابرت جاءوا إلى مصر ليتعلموا أكثر من أن يعلموا، كما أن بحوثهم التي نشرت في كتاب وصف مصر (Déscription de l'Egypte) كانت أساس البحث العلمي الحديث في كل ما يخص التاريخ والمجتمع والاقتصاد المصري. ودأب هؤلاء العلماء عقب مجيئهم إلى مصر على بحث ودراسة أحوال مصر من جميع النواحي، فقاموا بدراسة التربة والمناخ والمنتجات الزراعية والمعدنية وإمكانيات مصر المختلفة وما ضمته من آثار وغير ذلك. وكان الهدف من نشر هذا الكتاب هو نشر المعرفة ورفع اسم فرنسا، وظهر أول أجزاء الكتاب في عام ١٨٠٩ وكتب الإهداء باسم الامبراطور نابليون. أما آخر الأجزاء فقد ظهر في عام ١٨٢٢، وبدأت الطبعة الثانية من الكتاب في عام ١٨٢١ وانتهت في عام ١٨٢٩. وكان يقابل هؤلاء العلماء في مصر المشايخ وعلماء الدين، وقد حاول العلماء الفرنسيون استمالتهم وإطلاعهم على ما حوته أبنية المجمع العلمي المصري (Institut d'Egypte) الذي أسسه بونابرت، ولكنهم لم يتقبلوا هذا التقدم العلمي وحركة الاستنارة بل أعرضوا عنها[1]. ومما ساعد على ذلك أيضاً إيمانهم بأن الثقافة الأوروبية قد جاءت مع جيش غاز كافر. ومن ناحية أخرى

(١) قام الجبرتي بزيارة المجمع العلمي وسجل وصفاً دقيقاً ممتعاً له في كتابه عجائب الآثار، جـ٣، ص ٣٤ - ٣٦.

ظل سواد القاهريين يسيئون الظن بالعلماء ويشكون في نواياهم ولا يفرقون بينهم وبين سائر الفرنسيين.

وعلى ذلك فإن الغرس الحقيقي للثقافة الفرنسية في مصر يمكن إرجاعه إلى عصر محمد علي. إذ دخلت أفكار فرنسية كثيرة إلى مصر في خلال حكمه على أيدي رجال من أمثال دروفتي (Drovetti)، قنصل فرنسا في مصر، ومنجان (Mengin) والضباط الفرنسيين الكثيرين الذين بقوا في مصر بعد انسحاب الفرنسيين أو عادوا إليها فيما بعد أثر سقوط نابليون، خاصة وأن ضباطاً آخرين مثل كولونيل سيڤ Seve (سليمان باشا الفرنساوي ١٧٨٧ - ١٨٦٠) وغيره من أنصار نابليون قد اضطروا لمغادرة فرنسا ليجربوا حظهم في مكان آخر. كما أتت المؤثرات الفرنسية إلى مصر في عهد محمد علي مع البعثات التعليمية إلى فرنسا التي كان يشرف عليها جومار (Jomard) أحد علماء الجامعة الفرنسية. وكانت جماعة السان سيمونيون (Saint - Simonians) الذين داعبت أحلامهم فكرة المزاوجة بين الشرق والغرب بإنشاء قناة عبر برزخ السويس هم ورثة مهندسي الحملة الفرنسية الذين قاموا بعمليات مسح دقيقة لمصر. وهكذا فإن الحملة الفرنسية أكدت الاهتمام الفرنسي بمصر أكثر من الاهتمام المصري بفرنسا، أي أن ما حققه الباحثون هو تقديم مصر للغرب، أكثر من التأثير في المصريين.

وإذا كانت الحملة الفرنسية قد أثرت على مستقبل مصر السياسي في القرن التاسع عشر فإنها أدت، أيضاً إلى ازدياد نشاط بريطانيا في الشرق الأوسط. فلقد أحدثت الحملة الفرنسية رد فعل مباشر على منطقة الخليج العربي، وأصبح التنافس السياسي والحربي بين بريطانيا وفرنسا هو الموجه لتاريخ هذه المنطقة لعدة سنوات مقبلة. ويمكن تلخيص النتائج الأخرى التي ترتبت على هذا التحدي الذي واجهته الدولة العثماينة وكانت له انعكاسات على الأراضي العربية في مطلع القرن التاسع عشر على النحو التالي:

أولاً : شجعت الحملة الفرنسية بريطانيا على اتباع السياسة التي ظلت

متمسكة بها طوال الثلاثة أرباع الأولى من القرن التاسع عشر وهي سياسة المحافظة على كيان الدولة العثمانية.

ثانياً : أثرت الحملة في تغيير طبيعة العلاقات بين بريطانيا والدولة العثمانية، فكانت العلاقات القائمة بينهما تجارية بحتة، وكانت سياسة بريطانيا نحو الدولة العثماينة تتجدد بالمصالح التجارية البريطانية في أنحاء الدولة العثمانية، ولا سيما مصالح شركة الليفانت، أما بعد الحملة فقد قفزت العلاقات السياسية إلى مركز الصدارة، وتولت وزارة الخارجية البريطانية تعيين السفير البريطاني في القسطنطينية بعد أن كانت تقوم بهذه المهمة شركة الليفانت.

ثالثاً : أدت الحملة الفرنسية إلى تدخل بريطانيا السياسي في منطقة الخليج العربي. فاحتلت جزيرة بريم عند باب المندب جنوب البحر الأحمر، ولكنها انتقلت بعد ذلك إلى ثغر عدن بالاتفاق مع سلطان لحج الذي وقعت معه معاهدة في عام ١٨٠٢.

كما عملت انجلترا على إقامة علاقات صداقة مع كل من سلطنة عمان والعراق. لقد حاول بونابرت في عام ١٧٩٩ التحالف مع سلطان عمان ضد بريطانيا ولكنه فشل. وفي نفس الوقت أرسلت شركة الهند الشرقية أحد موظفيها من الفرس ـ وهو مهدي علي خان ـ للتفاوض مع السلطان في عقد اتفاق معه، وجاء في التعليمات الخاصة بمهمته: أن حكومة بومباي ترغب في إقامة وكالة تجارية في مسقط، وطرد الرعايا الفرنسيين من هذه البلاد. وفي أكتوبر عام ١٧٩٨ وقع مهدي علي خان أول معاهدة سياسية ربطت بين سلطان عمان وبين بريطانيا. ويبدو من نصوص هذه المعاهدة أن الاحتياط ضد فرنسا كان مقصوداً أكثر من إقامة صداقة مع سلطان بن أحمد حاكم عمان في ذلك الوقت. فبعد المادتين الأوليين من المعاهدة اللتين ترسيان أساس العلاقات الودية بين مسقط وشركة الهند الشرقية، حدَّدت المواد من ٣ ـ ٥ الإجراءات التي يجب على عمان اتخاذها ضد فرنسا، ومن أهمها التعهد

بعدم قبول وكالة فرنسية في مسقط أو توابعها، أو أية وكالة هولندية كذلك، وطرد جميع الرعايا الفرنسيين من خدمة السلطان. وتقضي المادة الخامسة بأن تقف السفن العثمانية بجانب السفن البريطانية في حالة نشوب نزاع مع السفن الفرنسية في المياه الإقليمية للسلطنة. ونصت المادة السابعة على إقامة وكالة تجارية في بندر عباس، والسماح بوجود حامية بريطانية فيها لا تزيد عن ٨٠٠ جندي، وإعطائها جميع الامتيازات الاقتصادية التي تتمتع بها بريطانيا في فارس أو الدولة العثمانية. ولكن المعاهدة البريطانية ـ العمانية لم تنفذ في معظم شروطها مما دفع بريطانيا إلى إرسال وليم مالكولم (W. Malcolm) إلى سلطان عمان لاقناعه بتنفيذها. وتحت أسلوب التهديد وافق سلطان بن أحمد على قبول ممثل سياسي بريطاني في العاصمة مسقط وكان أول من شغلها هو الطبيب بوجل (Bogle)، ولكن تمكن خلفه الكابتن دافيد سيتون (David Seton) من أن يوطد النفوذ البريطاني في سلطنة عمان. وفيما بين ١٨٠٢ و١٨١٠ حاولت فرنسا كسب ود سلطان عمان للوقوف ضد بريطانيا ولكنها فشلت. وكاد الجنرال ديكان ـ حاكم جزيرة موريشيوس ـ أن يوقع معاهدة مع سلطان عمان لولا اصرار الحكومة الفرنسية على أن يقطع الأخير كل علاقاته مع الممتلكات البريطانية في الهند عملاً بسياسة الحصار القاري (Continental System) الذي فرضته فرنسا على بريطانيا ومستعمراتها وحلفائها. ولكن سقوط جزيرة موريشيوس، وهي قاعدة فرنسا في المحيط الهندي وسقوط نابليون في عام ١٨١٤ وضع حداً لكل نشاط فرنسا في منطقة الخليج العربي. ومن ثم تدعم النفوذ البريطاني في هذه المنطقة وذلك عن طريق التدخل المستمر، ومحاربة تجارة الرقيق، وفرض الحماية البريطانية على إمارات الخليج الأساسية مسقط والبحرين والكويت.

رابعاً : نجحت مهمة المبعوث البريطاني هارفورد جونز (Harford Jones) في ضمان وقوف والي بغداد بجانب بريطانيا في النزاع الذي انتقل إلى الشرق الأوسط. حقيقة أعلنت الدولة العثمانية الحرب على فرنسا نتيجة لاحتلال مصر، ولكن ولاة بغداد كانوا يتمتعون بشيء من

الاستقلال، وساعدت الظروف جونز على كسب صداقة سليمان باشا والي بغداد (١٧٨٠ ـ ١٨٠٢) الذي كان في أشد الحاجة إلى أسلحة انجليزية لوقف خطر الوهابيين الذين بدأوا يغيرون على جنوب العراق. كما يبدو أن سليمان قد سلم بسيطرة بريطانيا على الملاحة في الخليج العربي لأنه طلب منهم التوسط بينه وبين رؤساء العرب في الخليج، وخاصة سلطان مسقط، للتعاون معاً ضد خطر الوهابيين. وهكذا أخذت قدم الانجليز تثبت في العراق، فتحولت وكالة شركة الهند في بغداد إلى مركز ثابت يقيم فيه مندوب دائم، ثم تحولت الوظيفة بعد ذلك إلى قنصلية دائمة في عام ١٨٠٢. ومن هنا بدأ العراق وحكامه يحسون خطر الانجليز. وقد رفع الانجليز من مستوى التمثيل السياسي في العراق لمراقبة النشاط الفرنسي وللاشراف على نقل البريد عبر العراق إلى بريطانيا، وهو الطريق الذي استخدمه الانجليز لفترة محدودة خلال تواجد الحملة الفرنسية في المنطقة.

وبمطلع القرن التاسع عشر، إذن، دخلت المسألة الشرقية في دور جديد هو أخطر أدوارها وأكثرها صلة بالشرق الأوسط، فقد بدأ الضغط الأوروبي الذي كان واقعاً على البلاد المسيحية في الدولة العثمانية ويتجه نحو مضيقي البوسفور والدردنيل فحسب، يتسع ليشمل بلاداً إسلامية عربية، ويمتد إلى شرقي البحر المتوسط بهدف إحياء الطريق البري واحتكار تجارة الشرق، وقد قامت حملة بونابرت بهذا الدور خير قيام. وخلقت هذه الحملة في تاريخ المسألة الشرقية ما يعرف بالمسألة المصرية ودفعت بدول أخرى إلى ميدان التنافس الدولي، فقد كان الضغط يقع على الإمبراطورية العثمانية في الغرب من جانب روسيا والنمسا، أما بعد الحملة الفرنسية فقد أخذت الدول الأوروبية الأخرى مثل انجلترا وفرنسا وألمانيا ـ تدخل تباعاً في هذا النطاق الشرقي من الامبراطورية العثمانية. وتعد الحملة الفرنسية تحدياً للامبراطورية العثمانية لأنها كانت انقلاباً خطيراً في تاريخ العلاقات الفرنسية ـ العثمانية

التي ظلت وطيدة الأركان منذ أن وقعت معاهدة الامتيازات الكبرى عام ١٥٣٥ بين فرانسوا الأول ملك فرنسا والسلطان سليمان القانوني. وقد ذعر الباب العالي من الحملة الفرنسية، وخشى أن تكون بداية مشروع أوروبي عام لغزو أملاك الإمبراطورية العثمانية، ولكن موقف بريطانيا من الحملة أشعره بالارتياح والطمأنينة. ومن ناحية أخرى، أثرت الحملة على العلاقات الروسية ـ العثمانية. فقد خافت روسيا من أن تنفرد فرنسا بتسوية المسألة الشرقية لحسابها فأظهرت صداقتها للدولة العثمانية لتحقيق هدفين في آن واحد أولهما مقاومة مشروعات التوسع الفرنسي، وثانيهما بسط نفوذها على الباب العالي تحت شعار الصداقة الجديدة.

الفصل السادس

الفكر الغربي الجديد وأثره في الدّولة العثمانيّة

١ ـ محاولات الإصلاح قبل عصر السلطان سليم الثالث.
٢ ـ التأثير الفرنسي في عصر السلطان سليم وموقف المعارضة.
٣ ـ الإصلاح والتجديد في عهد محمود الثاني.
٤ ـ التنظيمات العثمانية.
٥ ـ الاتجاه نحو القومية والعلمانية.

١ - محاولات الإصلاح قبل عصر السلطان سليم الثالث

بنهاية القرن السابع عشر، وعلى أثر الهزائم العسكرية والسياسية المتتالية التي منيت بها الدولة العثمانية، بدا واضحاً أن الغرب الأوروبي قد سبقها بأشواط بعيدة في مجالات التقدم العسكري والاقتصادي، والسياسي والاجتماعي. وأدرك العثمانيون أن مجتمع العصور الوسطى قد ولّى، وأنه إذا لم تستيقظ الدولة، فإنها ستتحطم وتنهار إن عاجلاً أو آجلاً. فلقد تبين أن المشكلة تكمن في الناحية العسكرية إذا أن الجيوش العثمانية قد هزمت في المعارك بالسلاح الأوروبي، وكان عليها إذن أن تتبنى التسلح والتدريب العسكري والتقنية الأوروبية. ويرى بعض المؤرخين أن تلك المحاولات قد قصد بها من جانب السلاطين وأعوانهم من دعاة التجديد إقناع الدول الغربية بأن ثمة إصلاحاً يجري في الدولة العثماينة لعل ذلك يرفع من شأن الدولة ويقنع الدول الأوروبية بصلاحية بقاء الدولة العثمانية، وبالتالي وقف التدخل الأوروبي تحت شعار حماية الأقليات المسيحية المضطهدة داخل الدولة الإسلامية.

وعلى أية حال، انحصرت بداية الإصلاح في الناحية العسكرية لرغبة الدولة العثمانية في المحافظة على كيانها في عالم يسيطر ويتوسع ويتقدم فيه الأوروبيون. وكان هذا يتطلب جيوشاً على الطراز الأوروبي. ويرى المؤرخ البريطاني برنارد لويس نقلاً عن بوسبك (Busbecq) في عام ١٥٦٠ أنه لم توجد أمة في العالم أظهرت استعداداً كبيراً مثل الأمة التركية للاستفادة من

اختراعات الأجانب في ميدان استخدام المدافع وغيرهـا من الأسلحة التي اخترعها الغرب المسيحي. وعن طريق السلاح والتقنية الأوروبية جاء استيراد الأفكار الغربية.

لقد كانت الثورة الفرنسية أول وأعظم الحركات الفكرية في الغرب المسيحي التي كان لها تأثير حقيقي على عالم الإسلام. فحتى القرن الثامن عشر، كان العالم الإسلامي منعزلاً عن مجالات الفكر والثقافة في الغرب الأوروبي. فالنهضة الأوروبية والتعليم الجديـد والعلوم والتقنية والحـركات الفكرية في أوروبا المسيحية لم تجد لها أي صدى أو استجابة من قبل الشعوب الإسلامية التي نظرت إليها على أنهاحضارة ونظريات غريبة عنها. فقد ظلت النظرة نحو الغرب على أنه إمبراطورية منافسة وحضارة منافسة ومركز لديانة منافسة. ولقد أدت هذه النـظرة إلى صراع طـويل بـين عالمـين مختلفين، واحتكاك مباشر بين نظامين ودينيين متناقضين وبالتالي إلى النتائج الوخيمة التي أصابت الدولة العثمانية وجعلتها تزداد انغلاقاً على تخلفها وسلبياتها. والواقع أن العلاقات العثمانية ـ الأوروبية لم تكن دوماً عـلاقات عـدائية فخـلال الفترات الفاصلة بين الحروب كان هناك سلام وعلاقات تجارية ودبلوماسيون أوروبيون يقيمون في استانبول، وتجار وعلماء أوروبيون يتجولون في أراضي الدولةالعثمانية. فكثير منهم جاء للإقامـة: مغامـرون مرتـدون عن الدين المسيحي يسعون للعمل في الدولة العثمانية ولاجئون من الاضطهاد الديني والسياسي يفتشون عن ملجأ تحت سلطة الدولة العثماينة.

وبالرغم من أن حركة الإصلاح والتجديد قد بدأت فعلاً في أوائل القرن التاسع عشر، إلا أن ذلك لا يعني أن التأثير الغربي في الدولة العثمانية لم يكن موجوداً قبل ذلك القرن. فالمدافع التي استعملها محمد الفاتح لدك أسوار القسطنينية والخرائط البحرية والسفن الشراعية في الأسطول العثماني والتحسينات التي طرأت على أحواض السفن، وفن العمارة في مسجد «نور العثمانية» في استانبول، كلها تشهد على التأثير الغربي في الدولة العثمانية.

وبمجيء السلطان أحمد الثالث (١٧٠٣ ـ ١٧٣٠) أخذت محاولات الإصلاح والاتصال بالغرب تجد طريقها وسط تحديات الانكشارية والعناصر الرجعية. ففي عام ١٧١٨ وصل إبراهيم باشا إلى منصب الصدارة العظمى وأخذ يعمل طوال إثني عشر عاماً على إدخال الاقتباسات الغربية إلى الدولة العثمانية فبدأ عمله بأن قدم مذكرة إلى السلطان حذره فيها من أن الحرب التي نشبت مع النمسا في السنوات السابقة مباشرة على تعيينه صدراً أعظم سوف تؤدي إلى نهاية سريعة للإمبراطورية. وحث السلطان العثماني على البدء بالإصلاحات العسكرية حالما يوقع الصلح. وتنفيذاً لهذه السياسة قام فرنسي في عام ١٧٢٠ ويدعى دافيد (تحول إلى الإسلام وعرف باسم جرشك) بإنشاء فرقة مزودة بالأسلحة النارية في استانبول. وفي سلاح البحرية حدث تغير مهم، فقد تحسنت صناعة السفن واختفت السفن الشراعية من البحرية العثمانية.

ولم يكتف الصدر الأعظم إبراهيم باشا بما قدمه هؤلاء الأجانب من خدمات الدولة بل إنه أرسل في عام ١٧١٩ بعثة إلى ڤيينا للإطلاع على التقدم العسكري والعلمي فيها. وفي عام ١٧٢٠ أرسل محمد سعيد شبلي إلى فرنسا وطلب منه أن يزور الحصون والمصانع وأن يرسل التقارير عن الخطوات العلمية التي يجب على الجيش العثماني أن يطبقها. وعند عودته من باريس، قدم محمد شبلي إلى الصدر الأعظم كتيباً بعنوان «سفارة نامة» وصف فيه ما شاهده وتعلمه. وأخذ التبادل والاتصال مع الغرب يظهر تأثيراً في الحياة الاجتماعية والثقافية في الدولة العثمانية.

وفي عام ١٧٣٠ انهزم العثمانيون على يد نادر قولي خان، الذي استطاع أن يتقلد السلطة في فارس مما أدى إلى ثورة شعبية في استانبول حيث كان الاستياء شديداً ضد تبذير البلاط وتصرفات دوائر القصر المريبة. وقد تزعم الثورة التي شارك فيها الانكشارية، الألباني خليل باترونا. وقد أرغم أحمد الثالث على التنازل عن العرش، وتم إعدام الصدر الأعظم وبعض

الشخصيات. ولكن خلال السنتين التاليتين قام إبراهيم متفرقة، المجرى الأصل بإكمال برنامج الإصلاح. وكان تأييد الصدر الأعظم السابق إبراهيم باشا لإبراهيم متفرقة ومحمد شبلي قد ساعد على إنشاء أول مطبعة بالتركية، فقد استمر الحظر على الطباعة بالتركية والعربية بشكل فعال حتى القرن الثامن عشر عندما حدث بعض اللين في موقف السلطات العثمانية. ويعود الفضل في ذلك إلى جهود محمد سعيد شبلي الذي كان قد سافر إلى باريس واكتسب معرفة في فن الطباعة واقتنع بفائدتها. وعند عودته إلى استانبول نجح في إنشاء أول مجلة مطبوعة باللغة التركية برغم معارضة رجال الدين والجماعات المحافظة. وبالتعاون مع محمد شبلي وضع إبراهيم متفرقة مذكرة حول فوائد الطباعة قدمها إلى الصدر الأعظم. وقد حصل شبلي ومتفرقة على تأييد غير متوقع من شيخ الإسلام عبد الله أفندي عندما اقتنع بإصدار فتوى تجيز طباعة الكتب باللغة التركية، وهي الكتب العلمية والتاريخية والقواميس، واستثنى من ذلك كتب الدين والشريعة.

وقام إبراهيم متفرقة بتوعية السلطان وطبقات الشعب المثقفة بالتطورات التي طرأت على العالم الخارجي في مختلف المجالات وخاصة العسكرية، وتوضيح مركز الدولة العثمانية بين دول العالم. وفي بداية حكم السلطان محمود الأول (١٧٣٠ ـ ١٧٥٤)، قدم متفرقة مذكرة إلى السلطان مكونة من ٤٩ صفحة شدد فيها على أهمية وجود حكم صالح لكل الشعوب والدول، وأبان أهمية العلوم الجغرافية كعلوم مساعدة للفنون العسكرية، وطالب بدراسة جميع أشكال وفروع القوات المسلحة الأوروبية وطرق تدريبها وتنظيمها في معسكراتها، وفي ساحات القتال. وفي عام ١٧٣٢ كتب مقالاً صغيراً بعنوان «أصول الحكم في نظام الأمم»، أوضح فيه كيف، أن الأوروبيين كانوا محرومين من الفوائد العملية التي قدمها الإسلام كمصدر للوحي والإلهام، ورغم ذلك عملوا من أجل حل مشكلاتهم اليومية. وانتقد متفرقة العقلية العثماينة المنغلقة، وقال إن الأوروبيين استطاعوا اختراع نظريات في التدريب العسكري والقتال مكنتهم من هزيمة العثمانيين. والواقع

أن مقال متفرقة كان أول عمل يظهر في الدولة العثمانية يحث، إلى حدٍ ما، على تقليد الغرب والدفاع عن التفكير العقلاني.

وخلال حكم السلطان محمود الثاني، قدم إلى استانبول الكونت الفرنسي دي بونيفال (De Bonneval)، الذي كان قد خدم في جيوش فرنسا واستراليا، ليصبح جنرالاً في سلاح المدفعية العثمانية. وبعد وصول بونيفال إلى الدولة العثمانية اعتنق الإسلام وسمي «خمبرجي أحمد باشا»، وطلب من الصدر الأعظم طوبال عثمان باشا إصلاح فرق المدفعية على النمط الأوروبي. ونتيجة لجهوده تم افتتاح «مدرسة العلوم الهندسية» في سكتاري عام ١٧٣٤، وتبع ذلك إنشاء مدرسة لتدريس الرياضيات لضباط الجيش، ولكن تم إغلاقها بسبب موقف الإنكشارية العدائي من حركة التجديد والاقتباس عن الغرب.

ولكن هذه الجهود لم تذهب سدى، وتزايد الاهتمام بالإصلاح في عهد السلطان مصطفى الثالث (١٧٥٧ - ١٧٧٣). ولما كان السلطان يتخوف من إصلاح فرق الإنكشارية فإنه اتجه نحو إصلاح البحرية والمدفعية واستعان ببعض الضباط والخبراء الأوروبيين. ومما شجع السلطان على الاتجاه نحو هذا الإصلاح، هو اقتناع العناصر البيروقراطية في الدولة العثمانية بذلك. ففي عام ١٧٧٤ نشرت الطبقة البيروقراطية كتاباً قالت فيه «إن النظريات الجديدة تتعارض مع المؤسسات القديمة، وأن الإمبراطورية بحاجة إلى مؤسسات جديدة». ونتيجة لضم روسيا للقرم في عام ١٧٨٣، دفع برنامج الإصلاح دفعة جديدة إلى الأمام بتشجيع من فرنسا.

وخلال الحرب مع النمسا وروسيا وصل إلى العرش السلطان سليم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٧) وبدأ عهد جديد لحركة الإصلاح في الدولة العثمانية، فكان رجلاً على مقدرة وإطلاع كبيرين. فقد ارتبط بصداقة مع طبيب إيطالي يدعى لورنزو (Lorenzo) وعن طريقه وطريق غيره استطاع الحصول على معلومات عن الأمم في غرب أوروبا،وعن المؤسسات العسكرية

والمدنية وأسباب التفوق الذي حصل عليه الأوروبيون على العثمانيين. فبدأ يراسل شوازيل (Choiseiul)، المبعوث الفرنسي في استانبول، في عام ١٧٨٦، كما استطاع عن طريق صديقه الحميم إسحق بك أن يراسل الملك الفرنسي لويس السادس عشر، وسعى عن طريق ذلك الحصول على معلومات سياسية عن هؤلاء الذين قيل عنهم إنهم أعظم أمة في الغرب.

وقد جاء السلطان سليم إلى العرش في ٦ إبريل عام ١٧٨٩ في وقت كانت تتعرض فيه الإمبراطورية لأخطار جسام. فمناطق الدانوب الشمالية - باستثناء مولدافيا وولاشيا - قد تخلت عنها الدولة العثمانية للنمسا في معاهدة كارلوفيتز عام ١٦٩٩ قبل قرن من الزمان على وجه التقريب. كما أن معاهدة كوتشك قينارجه في عام ١٧٧٤، قد أوصلت الروس إلى البحر الأسود ووضعتهم في موضع جعلهم يحتلون القرم في عام ١٧٨٣ ويتدخلون في الولايات الحدودية. ولقد أدت جهود كاترين الثانية إلى تحطيم الدولة وإقامة دولة يونانية جديدة على أنقاضها إلى حرب جديدة بين الدولة العثمانية وبين روسيا والنمسا من عام ١٧٨٧ إلى عام ١٧٩٢. وباعتلاء السلطان سليم الثالث العرش استولى الروس على قلاع الدنيستر العظيمة واجتاحوا بسارابيا وغزوا مولدافيا. وخلال بضعة شهور قضى الحلفاء على المقاومة العثمانية في فوكشاني (Fockshani) واستولوا على بلغراد.

وخلال الحرب تقدم قاضي العسكر تطويق عبد الله أفندي بمذكرة إلى السلطان سليم يطالبه بإصلاح القوات العثمانية المسلحة عن طريق تبني العلوم والتدريب العسكري الغربي، وترجمة الأعمال التقنية الأوروبية إلى اللغة التركية، واستخدام خبراء ومرشدين أجانب. وكان كبار العلماء يصرون على هذه الناحية الإصلاحية، فخلال كتاباتهم وخطبهم في مجالات مجالس الدولة عبروا عن تأييدهم للإصلاح، وأيدوا أقوالهم ودافعوا عن نظرتهم بحجج أخذت من الشريعة الإسلامية والتاريخ الإسلامي المبكر، وارتكزت على مبررات عقلية وإدراكية. وقد برهنوا على أن الجهاد ضد «الكفار» هو

من واجبات المؤمن، وأن تقوية الجيش الإسلامي هو واجب ديني هام. وقد أصبحت هذه النظرة ضرورية في الوقت الذي أخذت فيه الدولة العثمانية تعاني من الهزائم العسكرية على أيدي القوات المسيحية المتفوقة، فالإسلام لن يكون بسلام بدون تبني التقنية العسكرية الأوروبية. فإن التعلم من «الكفار» يجب ألا يبرز أي شعور بالنقص بين المسلمين، إذ عليهم أن يتذكروا أن تقدم الغرب في النواحي العسكرية كان انعكاساً لخوفه من التفوق العثماني وانتصارات المسلمين لقرون كثيرة مضت. وأنه بإمكان الشريعة أن تكون ملائمة ومتكيفة مع ظروف الدولة، لأن الشريعة - في رأيهم - أُنزِلَتْ لهدف مساعدة الدين الإسلامي على الانتشار وليس لوضع العقبات في طريقه.

ولقد حاول السلطان سليم في بداية الأمر أن يجعل الانكشارية تتقبل السلاح الجديد والمناهج العسكرية الغربية، ولكن الانكشارية عارضت بعناد طالما أن مركزها ووضعها في المجتمع العثماني كان يعتمد على احتكار تلك الأساليب العسكرية القديمة. وهكذا كان على السلطان سليم أن يتخلى عن جهوده مع الانكشارية وأن يركز على إنشاء جيش جديد قصد منه أن يحل محل الانكشارية. وفي عام ١٧٩١، أصدر السلطان أمراً إلى اثنين وعشرين مدنياً وعسكرياً[١] طلب منهم فيه أن يعرضوا آراءهم عن أسباب ضعف الامبراطورية العثمانية وكيفية إصلاح الوضع، فاتفقوا على أن الجيش القديم لم يعد صالحاً للحرب الحديثة، وبالتالي لا يمكن إصلاحه، كما حثوا السلطان على إنشاء جيش جديد مدرب ومجهز على النظام الأوروبي.

إن نواة الجيش الجديد جاءت في الواقع بطريق الصدفة وقبل أن يتخذ السلطان سليم قراراً محدداً بتنظيم هذه الفرقة الجديدة. ففي أواخر عام ١٧٩١، كان الصدر الأعظم يوسف باشا ما يزال في ساحة القتال ضد الروس، واجتمع في معسكره مع عدد صغير من الضباط الروس الأسرى،

(١) كان من بينهم إثنان من المسيحيين وضابط فرنسي يدعى برتراند (Bertrand) وكان يخدم في الجيش العثماني، ودوسون الترجمان والمؤرخ الأرمني الشهير الذي كان يعمل مترجماً في السفارة السويدية في استانبول.

كان من بينهم أحد الأتراك الذي كان قد انتقل في صغره إلى موسكو وتحول إلى المسيحية. وقام هذا الضابط وغيره من الضباط الروس الأسرى بالتعاون مع حرس الصدر الأعظم في التدريب على المعدات الروسية المستولى عليها أمام الصدر الأعظم مستخدمين أسلوب المناورات العسكرية الأوروبية. وقد استطاع هذا الضابط من إقناع الصدر الأعظم بإنشاء فيلق صغير يتكون من الأتراك الفقراء لتعلم التدريب العسكري الأوروبي الذي طبق أمام خيمته.

وبعد توقيع معاهدة جاسي عـام ١٧٩٢، عاد الجيش السلطاني إلى استانبول وجاء معه الصدر الأعظم بفرقته الجديدة. ولكنه تركها في قرية على مقربة من العاصمة حتى يستطيع أن يستكشف وجهات نظر السلطان حول هذا الموضوع حتى لا يعرض نفسه لغضب الانكشارية ومؤيديهم. ولما سمع السلطان بالفرقة الجديدة وجد أنها تتفوق من حيث التدريب والتنظيم على الجيش العثماني وتتساوى مع الفرق الأوروبية وفي نفس الوقت قام الصدر الأعظم بجمع حوالي مائة رجل من شوارع العاصمة للانضمام إلى الفرقة الجديدة، كما عين الضابط عمر أغا رئيساً لها، وعين أربعة ضباط من مشاة الجيش الفرنسي لتدريب هذه الفرقة.

وفي إبريل من نفس العام خصصت منطقة ليفانت شفتلك لتكـون مركزاً لتدريب جنود هذه الفرقة. ويبدو أن اختيار هذاالمكان كان بسبب رغبة السلطان بإبقاء أمرها سراً لتجنب إثارة الانكشـارية إلى أن يحـين الوقت المناسب للقضاء على أية معارضة بالقوة. كما ظل أمرها سراً بين السلطان والصدر الأعظم. وفي بداية مايو طلب السلطان من الديوان أن يدرس إنشاء فرقة جديدة من بين الانكشارية، وظهر تباين في وجهات النظر بين مؤيدي السلطان وبين بقية الأعضاء الذين وافقوا على مضض حول كيفية تنظيم هذه القوات وهل ستكون جزءاً من الانكشارية أم مستقلة عنه. وفي ١٤ مايو اتفق على إنشاء جيش جديد باسم «النظام الجديد» يتكون من جنود جدد ويكون منفصلاً عن الانكشارية، مع السماح لمن يشاء من الانكشارية بالانضمام

إليه. وفي الشهر التالي أرسلت الحكومة العثمانية إلى فرنسا قائمة بأسماء الضباط والفنيين الذين ترغب في استخدامهم لتدريب جيشها الجديد. فأرسل وزير الحربية الفرنسي ثلاثة ضباط وستة من ضباط الصف، كما ازدادت في الوقت نفسه كميات البنادق المستوردة من فرنسا وانجلترا والسويد. وقد واكب ذلك افتتاح المدارس العسكرية والبحرية الجديدة، وعين ضباط فرنسيون للتدريس في هذه المدارس. وأصبحت اللغة الفرنسية لغة إلزامية لجميع الطلاب. واستمر أمر هذه الفرقة الجديدة سراً لا يعلمه سوى السلطان والمقربين إليه وأعضاء الديوان حتى عام ١٧٩٤. وابتداء من شهر سبتمبر عام ١٧٩٤ قام السلطان مع وزرائه بزيارة ليفانت شفتلك، وحاول بذلك إعلام الرأي العام بوجود هذه الفرقة ولإضفاء الصفة الرسمية على نشاطها. وأذاع السلطان مرسوماً أعلن فيه إنشاء الجيش الجديد. وفي نهاية عام ١٧٩٦ اكتمل بناء ثلاث ثكنات جديدة ومصنع للبنادق ومسجد ومدرسة.

وبازدياد عدد الجند في الجيش الجديد ازدادت المشاكل وخصوصاً في طريقة الانضباط والنظام التي كانت قد أوصلت الجيش القديم إلى أدنى مستوى من السمعة السيئة. ففي السنوات الأولى كانت نواة الجيش الجديد تتألف من المرتدين الذين سقطوا أسرى في أيدي القوات العثمانية خلال الحرب النمساوية الروسية. وكان حجم الجنود الذين أدرجوا على قائمة التجنيد في استانبول في السنوات الأولى من الأتراك وبصورة رئيسية من العاطلين الذين انضموا للجيش الجديد لعدم وجود خيار لهم ضد المجاعة. ولقد اعتادت هاتان المجموعتان على النظام وتقيدتا به. غير أن معظم الجنود الذين أدرجوا بعد عام ١٧٩٦، جاءوا من القرى والمناطق القبلية في الأناضول، وفي عام ١٨٠٠ كان ٩٠٪ من مجندي الجيش من الفلاحين الأتراك ورجال القبائل في الأناضول. وأدى دخول هؤلاء في الجيش إلى نتيجتين وخيمتين: فقد انعدم النظام والانضباط بين الفرق، ولم يعد بالإمكان استيعاب هؤلاء الجند، وبالتالي انقطع كثير منهم عن التدريب. وللحد من هذه الفوضى، صدرت في عام ١٨٠١ تنظيمات جديدة للتدريب الدوري

تتيح لجميع المجندين التدريب. وفي نهاية عصر السلطان سليم الثالث كان هناك ما يقرب من ٢٥,٠٠٠ جندي جديد مسلحين بالنظريات الأوروبية ومدربين بواسطة الفرنسيين.

وخلال نفس الفترات فتح السلطان سليم نافذة أخرى على الغرب وأعني بها الإصلاح الدبلوماسي. ففي ذروة المجد العثماني لم يكن للدبلوماسية ـ نسبياً ـ سوى تأثير قليل في شؤون الدولة. فمن الناحية النظرية وجدت الدولة العثمانية لحماية وتوسيع دار الإسلام وما دام هذا العمل ينجز بفعالية بواسطة المؤسسات العسكرية التي عن طريقها أسس السلاطين دولتهم، فإن الدبلوماسية قد خدمت هذه القضية بطريقة ثانوية. فقد اعتاد السلاطين ـ الذين دعمتهم جيوش لا تقهر ـ أن يديروا العلاقات الخارجية بطريقة سهلة، فكا ن السلطان يملي رغباته ثم يعلن الحرب إذا لم تلق هذه الرغبات احتراماً. ولكن بانتهاء القرن السابع عشر ووصول الدولة إلى حافة الانهيار، وبتداعي الامبراطورية وفساد جيشها فإن السلاطين لم ينجحوا في وقف التدهور في الدولة أو وقف تقدم الأعداء. وقد أدت هذه الظروف الجديدة إلى إجبارهم على الدخول في مفاوضات عند كل حادث مع جيرانهم الأوروبيين. وبذلك أخذت الدبلوماسية تحتل مكاناً أساسياً في سياستهم الخارجية للمحافظة على ما تبقى من بلادهم. ومع ذلك فقد ظلت الدبلوماسية العثمانية عاجزة بوضوح عن التكيف مع ازدياد مسؤولياتها.

ووضعت إدراة العلاقات الخارجية العثماينة في هذه الفترة تحت إشراف رئيس الكتاب الذي كان سكرتيراً للصدر الأعظم. وحين استقر السفراء الأوروبيون الأول في استانبول كان الصدور العظام هم الذين يقومون بإجراء المفاوضات ولم يكن رؤساء الكتاب يفعلون أكثر من تسجيلها. وأصبح لدى الصدور العظام ـ تدريجياً ـ كثير من المسؤوليات التي استوجبت إشرافهم عليها، وهو ما حدث عندما انسحب السلطان من الإشراف على تلك

المسؤوليات بنفسه. وحينما ازدادت العلاقات بالدول الأوروبية تعضيداً، وأصبحت بحاجة إلى مزيد من العناية والمهارة ألقيت مسؤولية الإشراف على العمل الدبلوماسي على عاتق رئيس الكتاب الذي انتدبه الصدر الأعظم لإدارة العلاقات الخارجية. والواقع أن النظام الوزاري للدولة العثمانية قد فشل كلية في أن يكون على مستوى الأنظمة الوزارية في أوروبا. وهكذا كان الصدر الأعظم موظفاً أعلى من رئيس الوزراء، أما رئيس الكتاب فكان موظفاً أقل من وزير الخارجية. وغالباً ما كان رئيس الكتاب جاهلاً بكل ما يتعلق بالسياسات الأوروبية، وكان يضطر إلى الاعتماد على تراجمة اليونان في حي الفنار في التعامل مع الدبلوماسيين الغربيين.

وقد قام السلطان سليم في بداية إصلاحاته بتجديد السلك الدبلوماسي للباب العالي. فقد لاحظ أن البقاء على مقربة من الأحداث في أوروبا عمل لا غنى عنه لضمان أمن دولته. وعندما انتهت الحرب مع النمسا وروسيا في عام ١٧٩٢ بدأ بتجديد الاتصالات لتحديث الدبلوماسية العثمانية عن طريق تعيين عدد من البعثات الدبلوماسية المقيمة في عواصم أوروبا الرئيسية. وكان السفراء يستبدلون بغيرهم كل ثلاث سنوات وكان عليهم بالإضافة إلى عملهم الدبلوماسي التعرف على المؤسسات وقوانين البلاد التي يخدمون فيها، وأن يحصلوا على قسط من المعارف والعلوم واللغات المفيدة لخدمة دولتهم. وكان معظم هؤلاء السفراء والدبلوماسيين من موظفي القصر ومن البيروقراطيين الذين جهلوا اللغات الأوروبية وتمسكوا بمفهومهم القديم عن الغرب الأوروبي. ورغم ذلك فإن هؤلاء السفراء لم يسافروا بمفردهم، ولكنهم اصطحبوا معهم سكرتيرين عكفوا على دراسة اللغات الأوروبية، وخاصة اللغة الفرنسية، وتعرفوا على عادات المجتمع الغربي.

وفي عهد السلطان سليم أيضاً، طرأ تطور آخر جديد في السياسة العثمانية الخارجية، فاعتنق السلطان مبدأ التحالف مع الدول الأوروبية

لتحقيق القوة والأمن للامبراطورية. وقد ظل العثمانيون ـ لفترة طويلة ـ غير قادرين على الدفاع عن أنفسهم دون مساعدة خارجية. وبمجرد اعتلاء السلطان سليم عرش السلطنة فإنه انحرف عن السياسة العثمانية التقليدية ـ وهي سياسة العزلة ـ ودخل في تحالف دفاعي مع السويد وبروسيا اللتين كانتا في حرب مع روسيا عام ١٧٩٠. ولكن السلطان لم يقدم على هذه الخطوة إلّا بعد أن حصل على دعم العلماء له، فبرغم أن هذا العمل كان يعد معارضاً للشريعة، إلا أن شيخ الإسلام وكبار العلماء وافقوا عليه. ويبدو أن كبار العلماء قد استشهدوا بالحكمة القديمة وهي أن «الضرورات تبيح المحظورات». وعلى عكس تعصب جمهور الشعب الإسلامي وصغار العلماء والطلاب، فإن معظم أفراد الطبقة العليا من العلماء فهموا حاجة الدولة في تلك الفترة إلى قيام علاقات حسنة وتحالف قوى مع الدول الأوروبية.

وكان آخر إصلاح في النظام الدبلوماسي العثماني هو إنهاء المساعدات العثمانية للبعثات الأجنبية في استانبول. فقبل عهد السلطان سليم الثالث، كانت الحكومة العثمانية تتكفل بمصاريف إقامة البعثات الأوروبية الدائمة. وقد نشأت هذه العادة أصلاً عند العثمانيين كدليل على ترفعهم، وتذكير للسفراء الأوروبيين بأن وجودهم هو رهن بسماح السلطان بذلك. هذه النظرة كان بالإمكان الاحتفاظ بها عندما كانت الدولة العثمانية في أوج قوتها وعظمتها، وعندما كان المبعوثون الأوروبيون مضطرين إلى الاعتماد مالياً على الباب العالي بسبب صعوبة الاتصال مع حكوماتهم من جهة، وبسبب سياسة الاقتصاد في النفقات الدبلوماسية التي كانت تتبعها الدول الأوروبية من جهة أخرى. ولكن في بداية القرن التاسع عشر، لم يعد باستطاعة الدولة العثمانية الاستمرار في الإنفاق على هؤلاء السفراء. ففي يونيو عام ١٧٩٤، أصدر السلطان سليم الثالث مرسوماً أعلن فيه سياسته الجديدة بالنسبة لمخصصات السفراء. فقد نص المرسوم على إعطاء مخصصات للسفراء فوق العادة ولبقية رتب السفراء خلال تنقلاتهم داخل الأراضي العثمانية فقط. وقد سبب

هذا المرسوم استياء في أوساط السفراء الأجانب، وادعى سفيراً انجلترا وهولندا أن هذا الإجراء يعتبر إهانة مباشرة لحكومتيهما. ويبدو أن المرسوم لم ينفذ تماماً، فقد أعيدت المخصصات وأجور السفر إلى ممثلي الدول الصديقة دون أن يصدر قرار بإلغائه.

٢ ـ التأثير الفرنسي في عصر السلطان سليم وموقف المعارضة

ويعزو بعض المؤرخين نجاح الأفكار الفرنسية والغربية في الدولة العثمانية إلى القوة المادية للغرب في إقامة اقتصاد أوروبي متين وتفوق عسكري وسياسي يفوق كثيراً ما كان لدى العثمانيين أو أية أمة إسلامية. ويبدو أن نجاح أفكار الثورة الفرنسية في عالم الإسلام، وفي الدولة العثمانية، كان يرجع إلى أنها كانت أول ثورة اجتماعية عظيمة في أوروبا تدعو إلى العلمانية ولا تتأثر بالعقيدة الدينية المسيحية. ففي خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، استطاعت أفكار الثورة الفرنسية أن تخترق الحواجز السياسية والدينية لمجتمعات أوروبا الغربية وتشعل الثورة ضد النظم الأوتوقراطية القديمة في أوروبا. «فالأمة الفرنسية ستجود بالإخاء، وبالمساعدة على جميع الشعوب التي تتحسس عميقاً الرغبة في استرجاع حريتها المهيضة. فالأقربون هم ـ بالطبع ـ أولى بالمعروف ولذا بادرت القوات الفرنسية باحتلال بلادهم». وكان من الطبيعي أن تخرج هذه الأفكار عبر الحدود والمحيطات لتصل إلى أمريكا وبقاع العالم.

ولم تستثن الدولة العثمانية أو الولايات الخاضعة لها من تأثيرات هذه الثورة. وإذا كانت التأثيرات الفرنسية في الدولة العثمانية عسكرية ودبلوماسية أكثر منها فكرية، إلا أن هذه المؤثرات قد فتحت أقنية تسرب منها الفكر والتقنية الأوروبية ـ لأول مرة ـ إلى عالم الإسلام. فإن التجديد جرى بمساعدة المرشدين والمدرسين والخبراء الفرنسيين، حيث وجد العثمانيون أنه من

الضروري تعلم اللغات الأوروبية، وهكذا بدأ العثمانيون ينقبون في الآداب الغربية. وبهذه الطريقة أخذت الأفكار الغربية وأفكار الثورة الفرنسية تتغلب على حواجز الرفض الإسلامي لكل ما هو مسيحي، وسار تقدم الدولة العثمانية نحو الدولة الحديثة في مجراه الطبيعي. والواقع أن هذا التأثير قد أصاب المجتمع العثماني بكل فئاته ولئن كان التأثير ضعيفاً في البداية، إلا أنه أصاب أيضاً الفئات المسيحية التي كانت تعيش تحت سلطة الدولة العثمانية.

وخلال القرن التاسع عشر استطاعت هذه الأفكار أن تؤثر في بنية المجتمع العثماني وأن تصيب جميع فئاته بدرجات متفاوتة. هذه الأفكار كلها كانت تتلخص في ثلاث كلمات حرية ـ إخاء ـ مساواة. «فإن التعبير عن الأفكار والآراء هو من أثمن الحقوق التي يتمتع بها الإنسان. فلكل مواطن حرية الكلام والكتابة وحرية النشر بشرط أن يتحمل مسؤولية تجاوز هذه الحرية في الحالات التي ينص عليها القانون»[1] وقبل القرن التاسع عشر كانت كلمة «حرية» من الناحية المبدئية في لغات الإسلام تعبيراً قانونياً يرمز إلى نقيض العبودية. وخلال القرن التاسع عشر اكتسبت كلمة «حرية» صفة سياسية من أوروبا وأصبحت صرخة الحرب للصراع ضد الطغيان المحلي والإمبريالية الأجنبية. فالأخذ بالحرية يتطلب دساتير وحكومات تمثيلية وحكم القانون. وهذا بالتالي يتطلب سلطة علمانية وتشريع مع طبقة جديدة من المثقفين تختلف عن هؤلاء الذين حكموا بالقانون الإلهي أو طبقوا الحكم الأوتوقراطي في الفترات السابقة.

ونصت المادة الأولى من مرسوم الحقوق بأنه «يولد الناس أحراراً، ويستمرون متساوين في الحقوق»، فالفوارق الاجتماعية لا يمكن أن ترتكز إلا على المنفعة المشتركة، ومع ذلك فإن عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية لم يؤدِّ إلى التفاوت الطبقي في المجتمع الإسلامي الذي لم يعرف الحواجز

(١) المادة ١١ من مرسوم إعلان حقوق الإنسان الذي أصدرته الجمعية التأسيسية للثورة الفرنسية.

الاجتماعية الصارمة والامتيازات الطبقية الموجودة في أوروبا قبل الثورة. وهكذا لم يكن هناك تباين واسع بين الغنى والفقير. ولكن المفهوم الغربي للأمة كمفهوم قومي يقوم على اللغة والعرق والإقليم لم يكن معروفاً في الشرق الإسلامي، ولم يكن أبداً الأساس لوحدة الجماعات. فكان المفهوم الإسلامي هو وحدة الأخوة في الإيمان ضمن المجتمع الديني الذي يتقوى بالتحالف الأسرى. ومع ذلك فإن هذه المؤثرات لم يكن لها صدى كبير في عالم الإسلام في هذه الفترة التي نتناولها ويبدو أنها أصابت المسيحيين من رعايا الدولة العثمانية أكثر من المسلمين.

وعندما قامت الثورة الفرنسية لم يكن لها سوى تأثير قليل على العثمانيين الذين اعتبروها مجرد عمل داخلي بحت ليس له أهمية كبرى. ويبدو أن انشغال أوروبا المسيحية بالصراع مع فرنسا الثورة كان مفيداً للباب العالي من الناحية السياسية. ففي عام ١٧٩٢ قال أحمد افندي، السكرتير الخاص للسلطان سليم، «ليجعل الله الثورة في فرنسا تنتشر كالزهرى في أعداء الإمبراطورية، ويقذفهم في صراع طويل مع بعضهم البعض بحيث تكون النتيجة بما ينفع الإمبراطورية». ومن الواضح أن الحكومة العثمانية كانت تعطف على الثورة الفرنسية وتوسعها في الأراضي الأوروبية، لأن ذلك سوف يبعد عنها أطماع النمسا وروسيا في أراضيها. ولم يكن تأخر الدولة العثمانية في الاعتراف بالجمهورية الفرنسية إلا بسبب التحذيرات والاحتجاجات من جانب النمسا وروسيا. ومع ذلك فقد استمر شحن المؤن إلى فرنسا من موانىء الدولة العثمانية التي استمرت كذلك في الاستعانة بالخبراء العسكريين والبحريين الفرنسيين.

وفي ربيع عام ١٧٩٨، طلب من أحمد عاطف أفندي إعداد مذكرة لعرضها على الديوان عن الوضع السياسي وعن دعوة الحلفاء للدولة العثمانية لمشاركتها في عمل موحد ضد فرنسا. وجاء تقرير أحمد عاطف ليؤكد وجهات نظر الحلفاء بأن الثورة الفرنسية هي حقاً خطر يهدد الإمبراطورية العثمانية كما

يهدد الدول المسيحية. وجاءت الأحداث التي تتالت في مصر بعد نـزول الحملة الفرنسية في الإسكندرية في يوليو عام ١٧٩٨ لتؤكد استنتاجات عاطف أفندي. وبانسحاب الحملة الفرنسية من مصر وتوقيع معاهدة الصلح، أعاد السلطان لفرنسا امتيازاتها القديمة، وعادت السياسة الفرنسية القديمة تسعى للحصول على صداقة الدولة العثمانية، وعاد صوت فرنسا يدوي من جديد في استانبول وازداد نفوذ سفراء نابليون في العاصمة العثمانية.

ويبدو أن هذه السياسة قد لاقت معارضة من جانب الحزب الرجعي في استانبول الذي كان يتزعمه حالت أفندي[١]. ففي الأيام الأولى للجمهورية الفرنسية بدأ هذا الحزب يعمل ضد سياسة فرنسا في الدولة العثمانية. وقال حالت أفندي أن الفرنسيين حاولوا خداع القلوب البسيطة والتحريض على العصيان، وحاولوا أن يقدموا أنفسهم على أنهم مسلمون، وادعوا أنهم لهذا السبب دمروا الكنائس، ولما وجدوا أن ذلك غير مجدٍ نشروا كتباً معينة من أعمال ڤولتير. وطبقاً لتقارير معينة، فقد لاحظ الفرنسيون أنه طالما أن شعوب الإمبراطورية تجهل الفرنسية فإن جهدهم عديم التأثير، ولذلك فقد ترجموا عدداً من الكتب إلى اليونانية والأرمنية والتركية يدافعون فيها عن مزايا الحرية والحكم الجمهوري. كما حاولوا نشر هذه الآراء داخل الأراضي العثمانية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أرسلوا عملاء لهم إلى كل جزر البحر المتوسط للتحريض على الشر. وبعد مقتل لويس السادس عشر كتب حالت أفندي عن حكام فرنسا فقال «طالما أن الفرنسيين ليس لديهم ملك، فلن يكون عندهم حكومة وعلاوة على ذلك، وكنتيجة لهذه الفترة التي لا يوجد فيها ملك يحكم، فإن معظم المراكز العليا يشغلها قذارة الناس. وهكذا لم يبق سوى قلة من النبلاء، فالسلطة الفعلية في أيدي الرعـاع، ولذا فلن يتمكنوا من إنشاء جمهورية. وطالما أنهم (رجال الثورة الفرنسية) ليسوا أكثر من جماعة من الثوار أو بالصراحة التركية «زمرة من الكلاب»، فإنه ليس بإمكان أية أمة أن

---

(١) عمل سفيراً لبلاده في فرنسا من ١٨٠٢ إلى ١٨٠٦.

تتوقع الصداقة أو الإخلاص من هؤلاء الناس». كما وصف نابليون بونابرت بأنه «كلب متوحش يجاهد لتحويل كل الدول إلى نفس الفوضى والاضطراب السائدين في أمته الملعونة». وبالرغم من تشجيع حالت للحزب الرجعي في استانبول ضد النفوذ الفرنسي فإن هذا النفوذ قد استمر في النمو.

وفي عام ١٨٠٥، بدأ الصدام مع المعارضة العثمانية وذلك عندما أصدر السلطان سليم الثالث مرسوماً بضرورة انخراط أحسن عناصر الإنكشارية في صفوف الجيش الجديد ليحلوا محل الجنود المتطوعين الذين كانوا ما يزالون يشكلون القاعدة الرئيسية للجيش الجديد. إلا أن هذه الخطوة الجريئة قد أثارت استياء الإنكشارية والعلماء ضد سياسة السلطان سليم و«نظامه الجديد». فقام الإنكشارية بالثورة في روميليا، وعندما أرسل السلطان إليهم فوجاً من الجيش الجديد في الأناضول أبيد عن آخره. وفي ضوء هذه الانتصارات تمكنت الإنكشارية والجماهير في العاصمة من تعطيل الإصلاحات. ولكي يتحاشى قيام ثورة عامة، اقتنع السلطان بطرد مستشاريه المصلحين، وأعاد فرق الجيش الجديد إلى الأناضول وعهد بالصدارة العظمى إلى أغا الإنكشارية. وبوفاة شيخ الإسلام في أوائل عام ١٨٠٧، وجهت بذلك ضربة مباشرة إلى جهود السلطان سليم لأن شيخ الإسلام المتوفي كان من أصدقائه ومن المؤيدين لبرنامجه الإصلاحي. وجاء شيخ الإسلام الجديد محمد عطا الله ليقود العناصر الرجعية من كبار العلماء ضد إصلاحات السلطان وليتحالف مع الإنكشارية ضد العرش.

وفي مايو من نفس العام، ذهب السلطان لتأدية صلاة الجمعة مصطحباً معه السفير الفرنسي وفريق من جنود جيشه الجديد مما أثار الإنكشارية والعناصر المعارضة، وانفجرت الثورة في العاصمة. وكانت العناصر المتمردة من الإنكشارية تلقى تأييداً من شيخ الإسلام محمد عطا الله وأستاذه محمد منيب وقاضي استانبول مراد زاده محمد مراد، وعدد من كبار العلماء الذين وقعوا حجة شرعية اتهموا فيها إصلاحات «النظام الجديد» بأنها بدعة غير

شرعية وتقليد للكفار. وقامت العناصر المتمردة بمساعدة جمهور العاصمة الغاضب بقتل جميع الموالين للحركة الإصلاحية. وفي ٢٩ مايو وجه موسى باشا ـ نيابة عن ضباط الإنكشارية ـ سؤالاً إلى شيخ الإسلام عما إذا كان السلطان الذي سن القوانين المخالفة للشريعة يصلح لأن يستمر في الحكم. ولما جاء الجواب بعزل السلطان لمخالفته للشريعة قام المتمردون بتعيين مصطفى، ابن عم السلطان سليم، سلطاناً على الدولة. وأعقب ذلك حل فرق الجيش الجديد، وعين زعيم المتمردين قائداً لحصون البوسفور.

وما إن عزل السلطان سليم الثالث وتولى السلطان مصطفى الرابع الحكم، حتى قام السلطان الجديد بالتوجه في موكب عظيم إلى الجامع الكبير متقلداً سيف الرسول وحيث أعلن إلغاء النظام الجديد وعودة النظم القديمة. وبدا وكأن حركة الإصلاح قد خمدت، فالسلطان المصلح قد عزل، وجيشه قد سرح ووزراؤه قد قتلوا أو اعتقلوا. وتولى شيخ الإسلام وأغا الإنكشارية وموسى باشا مسؤولية الحكم في استانبول. غير أنه ما لبث أن دب الصراع بين شيخ الإسلام وحلفائه، فعزل شيخ الإسلام القائمقام موسى باشا وعين مكانه طيار باشا الذي عزل بدوره في عام ١٨٠٨. ولجأ طيار باشا إلى بيرقدار باشا، والي سيلستريا وقائد جبهة الدانوب وهو الوحيد الذي بقي من مؤيدي حركة الإصلاح متمتعاً بمركز قوي.

كان بيرقدار باشا قد شارك في ثورة الإنكشارية عام ١٨٠٥ ضد النظام الجديد، ولكنه ما لبث أن أصبح من مؤيدي السلطان سليم الثالث الذي قلده منصباً عسكرياً رفيعاً، وبعد عزل السلطان سليم، اتخذ من روتشك نقطة تجمع للعناصر المصلحة التي بقيت على قيد الحياة. وفي ٢٨ يوليو ١٨٠٨ انتهز بيرقدار باشا فرصة مغادرة السلطان مصطفى الرابع العاصمة إلى البوسفور، وزحف عليها بقوات تقدر بين ١٨ ألفاً و ٤٠ ألفاً معظمها من الجنود الألبانيين والبوسنيين، وفوجىء بيرقدار باشا بأن السلطان مصطفى الرابع قد عاد من منطقة البوسفور وأمر بإعدام السلطان سليم. وانتقاماً لذلك أمر

بيرقدار باشا مدفعيته بقصف القصر السلطاني، واعتقل السلطان مصطفى الرابع وأمر بإعدام موسى باشا وبقية الخونة. ويبدو أن العناصر الرجعية قد حاولت قتل الأمير محمود الثاني أيضاً ولكنها لم تتمكن بسبب فراره. وبعد أن سيطر بيرقدار باشا على الوضع أعطى السلطة إلى السلطان محمود الثاني وأمر بسجن السلطان مصطفى الرابع.

وخلال الفترة القصيرة التي تولى فيها بيرقدار باشا منصب الصدارة العظيم قام بتنفيذ بعض الإصلاحات. فعقد اجتماعاً لحكام الولايات في استانبول لبحث خطط الإصلاح وللحصول على تأييدهم لما يتخذه من خطوات. وفي اجتماع آخر حضره السلطان محمود الثاني، وافق الجميع على خطة لتنظيم قوة عسكرية أكثر فعالية من الإنكشارية وتسمى «سكمان». ويبدو أن بيرقدار باشا حاول إعادة النظام الجديد تحت اسم آخر. وبعدما أصدر شيخ الإسلام فتوى لتأييد إصلاح الإنكشارية، وقع حكام الولايات وكبار الشخصيات وثيقة أعلنوا فيها موافقتهم على برنامج الإصلاح. ولقد أكسب هذا الانتصار بيرقدار باشا ثقة كبيرة بالنفس، فاستعجل تنفيذ الإصلاحات دون أن يحصل على دعم شعبي لهذه التنظيمات الجديدة. وقام بصرف عدد كبير من الموظفين بعدما صادر ثلثي إقطاعاتهم بحجة أنها جمعت بطرق غير شرعية. وقد أدت هذه السياسة إلى عداء موظفي البلاط والعلماء له ونقمتهم عليه. وخوفاً من أن يتدخل في إدارة الأوقاف، حرض العلماء الناس على العصيان.

وفي ١٤ نوفمبر عاد الإنكشارية إلى الثورة مرة أخرى بسبب عودة الإصلاحات التي كان السلطان سليم قد قام بها قبل وفاته. وقام الإنكشارية بتطويق الباب العالي ـ مقر إقامة الصدر الأعظم ـ وأشعلوا النار فيه مما أسفر عن مقتل بيرقدار باشا. وفي نفس الوقت، اشتبكت الإنكشارية مع قوات «السكمان»، ولكن كفة الإنكشارية كانت أرجح بسب انضمام سلاح المدفعية إليهم، على الرغم من أن بعض قطع الأسطول العثماني قامت بقصف ثكنات

الإنكشارية من البحر. وانتهت المعركة بانتصار الإنكشارية والعناصر الرجعية. وأجبر الإنكشارية السلطان محمود الثاني على إلغاء فرق «السكمان» ثم قاموا بإحراق ثكناتهم.

٣ ـ الإصلاح والتجديد في عهد محمود الثاني

تولى السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ ـ ١٨٣٩) العرش في الوقت الذي كانت تتعرض فيه الإمبراطورية إلى أخطار جسام خارجياً وداخلياً. فقد جلبت الحروب النابليونية معها ثورة الصرب وحروب مع روسيا دامت حتى عام ١٨١٢. وفي نفس الوقت، تزايدت سلطة الموحدين (الوهابيين) في شبه الجزيرة العربيةمما أجبر السلطان على الاستعانة بمحمد علي والي مصر للقضاء عليهم. وفي الوقت الذي شهد فيه السلطان تخاذل الإنكشارية أمام روسيا وأمام الموحدين كان عليه أن يواجه أيضاً ثورات الإنكشارية وتمرداتهم في العاصمة والولايات. ففي الداخل أكدت ثورتهم في عام ١٨٠٨ و١٨٠٩ و١٨١٠ و١٨١١ عدم إمكانية إصلاح هذه الفرق. وعندما تمردوا مرة أخرى عام ١٨١٤، حاول السلطان محمود الثاني إصلاحهم عن طريق إجبار غير المتزوجين منهم على الإقامة في الثكنات بدلاً من منازلهم ولكن هذا المشروع فشل تدريجياً مما أقنع السلطان بأن إعادة تنظيم الإنكشارية ليس هو الحل الوحيد. ولذلك فقد قام بتنفيذ خطة مدروسة رسمها مع مساعديه ومن بينهم شيخ الإسلام قاضي زاده ظاهر أفندي، والصدر الأعظم سليم محمد باشا وجلال الدين أغا الإنكشارية في عام ١٨٢٦. وجاءت الضربة القاضية في مايو عام ١٨٢٦ عندما أعلن إنشاء فرق عسكرية جديدة لإعادة الفعالية العسكرية للقوات العثمانية. وقد أقسم زعماء الإنكشارية وكبار الشخصيات الدينية والمدنية على تنفيذ هذه الخطوة الإصلاحية التي وصفت بأنها تتوافق تماماً مع المبادىء الإسلامية.

والواقع إن القضاء على الإنكشارية لم يتم بطريق الصدفة، إنما كان نتيجة خطة مدروسة بدأها السلطان محمود الثاني في عام ١٨٢٢. فقد بدأ السلطان بسلسلة من التغييرات في القيادة العسكرية وعين أعواناً مخلصين لمساعدته في إعادة تنظيم الجيش. ثم قضى السلطان على العناصر البيروقراطية في أجهزة الحكم وجلب مجموعة من الموظفين المخلصين لخدمة أهدافه. وكانت الخطوة الثالثة هي الحصول على عطف وتأييد العلماء الذين كانوا يخشون السلطان محمود الثاني لأن الضعف الذي أصاب كيانهم لم يعد يمكنهم من مقاومة سياسته علناً. فمنذ نهاية القرن الثامن عشر أخذت قوتهم وسلطتهم في التدهور، فالفجوة الهائلة بين كبار العلماء وصغارهم، والصراع بين كبار العلماء أنفسهم للحصول على المراكز العليا، أدت إلى حدوث مكائد مستمرة. وبالإضافة إلى ذلك انحطت هيبة العلماء وسمعتهم وزاد نمو الفساد في سلوكهم، فكانت الوظائف العليا تباع للأشخاص غير المناسبين لتولي هذه المناصب. ولذلك اضطرهم ضعفهم إلى التقرب من السلطان والحصول على عطفه، وانضم عدد منهم إلى بعض الموظفين وشكلوا حلقة من المفكرين المهتمين بالأدب والموسيقى. وكان من بينهم الملا زاده عبد الوهاب الذي أيد سياسة السلطان محمود الإصلاحية. وكتب مقالاً بعنوان «خلاصة البرهان في إطاعة السلطان» يدعو الناس فيه إلى طاعة السلطان. وعلى الرغم من تحدي طلاب المدارس الدينية وصغار العلماء للسلطة الحكومية ولكبار العلماء علناً، فقد حاول السلطان أن يهدىء من معارضتهم عن طريق إصلاح وتجديد كثير من المساجد والمدافن وزوايا الدراويش، وغيرها من الأبنية الدينية في العاصمة والولايات. كما حرص السلطان على حضور الصلوات العامة وقام بزيارة زوايا الدراويش وخصوصاً جماعة النقشبندية والمولوية.

وكانت خطوة السلطان الأخيرة هي الحصول على تأييد الرأي العام لسياسته الإصلاحية. ولقد ارتبطت هذه الخطوة بالخطوة التي سبقتها فالعلماء هم الذين قاموا بتوعية الناس بسياسة السلطان محمود الإصلاحية. ولما كان السلطان يدرك أنه بحاجة للدعاية عن برنامجه في أوساط الرأي العام، فقد

عين أحد كبار المؤرخين ويدعى شاني زاده مؤرخاً رسمياً للدولة في عام ١٨٢٥. ولكن علاقة شاني زاده بجماعة البكتاشية التي استمدت نفوذها من الإنكشارية قد أدت إلى عزله في العام التالي وخلفه محمد أسعد أفندي أحد كبار العلماء ليكون المؤرخ الرسمي للدولة من ناحية ويمثل السلطان محمود الثاني لدى الرأي العام من ناحية أخرى. وقد لعب محمد أسعد دوراً هاماً في عملية القضاء على الإنكشارية، ووصف نهايتهم في كتاب بعنوان «أساس الانتصار» قدمه إلى السلطان بعد القضاء عليهم بوقت قليل. وقام الكتاب الذين استخدمهم السلطان محمود الثاني في جهازه الدعائي بتصوير الإنكشارية على أنها عناصر مسلمة سيئة منتهكة للشريعة، واتهمتها بتمزيق القرآن أثناء ثوراتهم. ولم يكتفوا بذلك بل اتهموا أيضاً جماعة البكتاشية بشرب الخمر في شهر رمضان، وإهمال الصلاة في الأماكن العامة، وعدم الاعتراف بالخلفاء الراشدين ما عدا سيدنا علي بن أبي طالب. وبعد أن قام الإنكشارية بالتمرد في القدس عام ١٨٢٥، ألقى حليم أفندي وهو أستاذ في الشريعة وعضو الهيئة الإسلامية محاضرة أمام كبار الموظفين في استانبول هاجم فيها الإنكشارية.

وخلال شهر مايو عام ١٨٢٦، عقد السلطان محمد الثاني سلسلة من الاجتماعات والمشاورات مع أعوانه للاتفاق على تنظيم الإنكشارية وتقرر إعداد قانون يعطي الحكومة حق اختيار ١٥٠ رجلاً من كل أورطة في الإنكشارية التي يبلغ عددها ٥١ أورطة، أو ما مجموعه ٧٦٥٠ جندياً يعاد تنظيمهم تحت اسم «أسكنجي» أي «الجند النشيطين». ويبدو أن استخدام اصطلاح «أسكنجي» القديم كان بهدف إزالة شكوك الإنكشارية وتذكيرهم بأمجادهم السابقة. وفي الاجتماع الذي تم في ٢٨ مايو برئاسة السلطان في مقر شيخ الإسلام وحضره ممثلون عن العسكريين والمدنيين، قرأ محمد زايد أفندي، وزير الخارجية، المرسوم الخاص بإنشاء «الأسكنجي» وقد اشتمل المرسوم على ٤٧ مادة تهدف إلى فرض الطاعة والنظام عن طريق إقامة قيادة من الضباط الأكفاء. وشدد المرسوم على منع الرشوة والغياب بدون عذر كما

عالج نظام التقاعد المؤقت والنهائي. ونص المرسوم على إعطاء كل ضابط وجندي مهام واضحة وسلاح كافٍ، وثياب ومعدات ومرتبات تزداد تدريجياً. وهكذا حصل السلطان محمود الثاني على اعتراف كبار موظفي الدولة وكبار العلماء وما يقرب من ١٥٠ ضابطاً إنكشارياً بوجود حاجة ملحة للإصلاح الذي ينسجم مع حدود الشريعة الإسلامية.

ولكن ما أن ذاع خبر هذا المنشور حتى قام مصطفى أغا، قائد الأورطة ٣٢١ من أوجاق بلوك ويوسف الكردي مستشار الفرق بالاجتماع مع كبار قادة الإنكشارية المناوئين للسلطان محمود الثاني، وأقسموا على النضال في سبيل تحطيم برنامج الإصلاح. وفي يوم ١٢ يونيو صدرت الأوامر إلى كل أورطة بإرسال ٣ ـ ٥ عناصر من «الأسكنجي» للاجتماع في الساحة الواقعة في قلب استانبول القديمة. وبعد أن انتهت صلاة الظهر حضر جميع الذين شاركوا في اجتماعات السلطان وناقشوا الجند حول قضايا «الأسكنجي» والتدريب واللباس[1]، وأخبروهم بأنهم اقتبسوا ذلك من النظام العسكري الذي كان يطبق في مصر (بالنسبة لجيش محمد علي) وليس من النظام العسكري الأوروبي. ورغم ذلك تزايد تمرد الإنكشارية، وأرسلوا فريقاً لقتل سليم محمد باشا، الصدر الأعظم، وجلال الدين، أغا الإنكشارية، وكبار الرسميين ولكن الخطة فشلت. ولم يقتصر الأمر على ذلك بل انتشر المتمردون في شوارع العاصمة يهتفون «الموت للذين أصدروا المرسوم». وعندما علم الصدر الأعظم بذلك أرسل القوات العسكرية إلى القصر السلطاني وأذاع شيخ الإسلام فتوى تجيز قتل المتمردين مما أثار جمهور العاصمة الذي تدفق

(١) اختلف اللباس الجديد عن لباس الإنكشارية الفضفاض، وبدلاً من السراويل الفضفاضة تلقى الجند سراويل قصيرة ضيقة على الطراز الأوروبي مع قطعة قماش لتغطية الساق ما بين القدم والركبة. كما ارتدوا سترات قصيرة الأكمام وقلنسوات ملونة، وفي عام ١٨٨٢ عرض على السلطان نوع جديد من غطاء الرأس يسمى «الطربوش» مصدره شمال أفريقيا، وقد أمر الجند بلباسه.

عـلى القصر السلطاني لتقـديم المساعـدة الـلازمـة للسلطان والانتقـام من الإنكشارية. وقد أجبرت قوات الإنكشارية على التراجع إلى الثكنات التي أغلقت عليهم بالحجارة وطلب السلطان منهم الاستسـلام وعدم معـارضة الإصلاح الذي يتفق مع أحكام الشريعة.

وعندما أصر الإنكشارية على موقفهم قامت المدفعية بقصف الثكنات وإشعال النار فيها. وقدر عدد الإنكشارية الذين قتلوا في تلك المعركة التي سميت بالواقعة الخيرية بحوالي ثلاثة آلاف داخل الثكنات وعشرين ألفاً في شوارع استانبول. وفي ١٧ يونيو تقرر إلغاء اسم الإنكشارية وفرقها في جميع أنحاء الإمبراطورية وحلت محلها «عساكر محمد المنصورة». وقد بدأ السلطان المرسوم الخاص بإلغاء الإنكشارية بالتذكير بأن الدولة العثمانية تدين بظهورها وفتوحاتها في الشرق والغرب إلى قوة وتأثير الدين والشريعة الإسلامية. وأنه كان من الضروري لتنفيذ هذه السياسة الاعتماد على الجنود الشجعان من الإنكشارية الذين قدموا خدمات جليلة للدولة. ومضى المرسوم بعد ذلك يصف تدهورهم وانحلالهم فيقول «ورفضوا إطاعة أوامر قادتهم وتخلوا بخزي عن حصوننا وولاياتنا لأعدائنا الكفار.. وعملوا على تدميرنا ولكن الله منع ذلك بالرغم من أنهم كثيراً ما حققوا أهدافهم». ومضى المرسوم ليثير الشعب ضدهم فاتهمهم بأنهم «قطعوا بالسكاكين صفحات القرآن... واستخدموا السلاح المعطى لهم ضد حكومة الشعب المسلم، وقاموا بالتمرد ضد سلطانهم الشرعي... وقد وجد على أذرع بعض الذين أعدموا شارة الصليب... وبموجب هذا المرسوم تلغى فرق الإنكشارية ويستعاض عنها بفرق منظمة تحمل اسم عساكر محمد المنصورة. وسوف تكون هذه القوات الجديدة ذات منفعة للإسلام وقادرة على الرد على العدو في الغزو والجهاد». ولما كانت البكتاشية قد شاركت في التمرد والعصيان فقد هدمت زواياهم وأعدم زعماؤهم.

وبعد القضاء على الإنكشارية وأعوانهم، أكمل السلطان محمود الثاني برنامجه الإصلاحي الذي كان، بمثابة حجر الأساس لمشاريع خلفائه المصلحين

في القرن التاسع عشر. فكان أخطر عيب في الجيش الجديد هو قلة الضباط فيه، ولكي يعالج السلطان هذا النقص في الضباط العثمانيين وأيضاً في الموظفين الأكفاء فقد أولى التعليم العسكري والمدني اهتماماً كبيراً. وحتى ذلك الوقت كانت توجد مدرستان: الأولى المدرسة البحرية والثانية مدرسة الهندسة العسكرية وقد أقيمتا فيما بين عامي ١٧٧٣ و١٧٩٣. وفي عام ١٨٢٤ أصدر السلطان مرسوماً أعلن فيه أن التعليم الابتدائي هو من مسؤولية الدولة، وكان ذلك يعني رفع يد الهيئة الإسلامية من الإشراف على التعليم. ورغم ذلك بقيت المدارس الابتدائية تحت سلطة وإشراف شيخ الإسلام. وظل مرسوم ١٨٢٤ عديم التأثير حتى فرضت الحكومة الإصلاح على التعليم الإبتدائي وأقيمت مدارس جديدة باسم «المدارس الرشيدية»، وكان مهمتها تقديم نموذج متقدم من التعليم للتأهيل للدخول إلى مختلف مدارس الجيش والبحرية والطب ووظائف الدولة. وقد أنشئت هذه المدارس أصلاً لسد الفراغ الموجود بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات التعليم الابتدائي. وفي عام ١٨٢٧، اتخذ السلطان محمود الثاني خطوات أكثر ثورية بإرسال بعثات دراسية إلى مختلف أنحاء العالم. ويبدو أن السلطان كان يريد أن ينافس محمد علي، واليه على مصر، الذي كان قد أرسل بدوره بعثات تعليمية إلى فرنسا ابتداء من عام ١٨٢٦. وفي عام ١٨٢٧ أرسل السلطان ما يقرب من ١٥٠ طالباً للدراسة في المعاهد العسكرية والبحرية في الغرب الأوروبي رغم احتجاج الهيئات الدينية. وفي نفس العام افتتح السلطان مدرسة للطب في استانبول لتدريب الأطباء للعمل مع الجيش الجديد، واشتملت المدرسة على قسم إعدادي لإعطاء تعليم علماني ابتدائي وثانوي لأول مرة في الدولة العثمانية. وكان التعليم يتم في المدرسة باللغتين التركية والفرنسية لأن معظم المدرسين كانوا من الأوروبيين.

ومما تجدر ملاحظته أن السلطان محمود الثاني قد لفت الانتباه بشدة إلى دور اللغة الأوروبية ووقوفها حجر عثرة في سبيل تقدم البلاد ونهضتها. فقد كان عدد المسلمين العثمانيين الملمين باللغات الأوروبية ما يزال قليلاً جداً،

كما أن معظمهم قد قتلوا في مذبحة عام ١٨٠٧. ولذا فقد كانت هناك حاجةملحة إلى وجود مسلمين على معرفة كافية باللغات الأوروبية لكي يعلّموا علوم الغرب ويترجموا الكتب الأجنبية إلى اللغة التركية. وقد لعب اثنان من الأتراك دوراً هاماً في هذا المجال. كان أولهما هو محمد عطا الله الذي عرف باسم شاني زاده (١٧٦٩ ـ ١٨٢٦). تلقى شاني زاده تعليمه على يد أحد العلماء وكان يوصف بأنه «دائرة معارف»، وفي عام ١٨٢٠ طلب إليه السلطان إصدار كتاب في علم التشريح. وقد أثار هذا الكتاب وهو بعنوان «مرآة الأبدان في تشريح أجزاء الإنسان» اهتماماً كبيراً في أوروبا لأنه احتوى على عدد كبير من الصور. وكان نشر صور الجسم البشري من الأمور التي تتناقض مع تقاليد العثمانيين المسلمين، ولكن شاني زاده تجاهل جميع الانتقادات الدينية. وفي عام ١٨٢٦ عين مؤرخاً رسمياً للدولة، ولكنه نفى بعد القضاء على الانكشارية بسبب ما أشيع عن علاقته بجماعة البكتاشية. ورغم ذلك لم يكن شاني زاده رجعياً بل أعطى جهده ووقته لترجمة الكتب الطبية الإيطالية والنمساوية. أما الشخص الثاني الذي عمل في مجال العلوم الحديثة والمصطلحات الفنية فكان إسحق أفندي (١٧٧٤ ـ ١٨٣٤) وكان بلقانياً من أصل يهودي وتحول إلى الإسلام. وكان على معرفة باللغات الفرنسية واللاتينية والعبرية والتركية والفارسية والعربية. ولعل أعظم إنجازاته هي مجلداته الأربعة الشاملة على الرياضيات والفيزياء والتي أعطت الطلاب العثمانيين لأول مرة بعض المعرفة عن هذه العلوم. ويعتبر هو وشاني زادة أعظم من أوجد مصطلحات تركية للعلوم الحديثة في الدولة العثمانية. وقد نتج عن كل هذه التغييرات الهامة أن ضعفت قوة العلماء وانتهت سيطرتهم على التعليم.

من هذا يتضح أن السلطان محمود الثاني قد تصرف بطريقة أفضل في تنفيذ سياسته الإصلاحية فاستفاد من تجربة سلفه الفاشلة. ومن المؤكد أن السلطان محمود الثاني قد تصرف في هذا المضمار بفكر أوسع وتخطيط أفضل. فبينما فشل سليم الثالث في إيجاد قوة يرتكز عليها سواء في قطاعات الجيش أو

الهيئة الإسلامية أو البيروقراطية، نجد أن محمود الثاني استطاع أن يتعامل مع هذه القوى بطرق ذكية. فقضى على العناصر المناوئة له في الإنكشارية وعين مؤيديه في مراكز القيادة فيها. وفي نفس الوقت استغل الخلافات بين العلماء والإنكشارية فاحتوى الفريق الأول وجعله يعمل لمصلحته. وبنفس الأسلوب تصرف مع البيروقراطية فقضي على حالت أفندي زعيم الحزب الرجعي في استانبول، واستطاع أن يقوم بسلسلة من التغييرات في مراكز الحكم.

وبرغم ذلك ظلت الطبقة الحاكمة هي نفسها طبقة البيروقراطية التي كانت تقوم بالأعمال الإدارية تحت حكم سليم الثالث. حقيقي أن السلطان محمود الثاني قد نحى بعض أعضائها جانباً وأحل غيرهم محلهم إلا أن ذلك لم يؤثر على جوهر العقلية القديمة التي كانت تسيطرعليهم، فإطلاق اصطلاح «وزير» على الصدر الأعظم وزملائه، وإلباسهم الزي الأوروبي وتزويدهم بالمكاتب والكراسي بدلاً من الأريكة والوسادة، لم يغير هؤلاء الرجال بين عشية وضحاها، فقد ظلت الرتابة والعقلية القديمة تسيطران على أعمال الدولة. ومن ناحيةأخرى، خطط السلطان لإصدار دستور وإنشاء مجلسين نيابيين. ولكنه لم يشأ أن يصل الإصلاح في هذا المجال إلى نهايته، لأن ذلك كان معناه الأخذ بالنظام البرلماني الغربي، وهو أن يكون للشعب ممثلين في مجالس تشريعية منتخبة ومجالس محلية. ولكن السلطان لم يرد أن يكون مجرد حاكم لا سلطان له، وهذا ما كان يرفضه. وبالرغم من التفاوت في النجاح والإخفاق في سياسته إلا أننا نستطيع القول بأن إصلاحاته كانت المقدمة والمثل والقدوة التي أنارت الطريق للسلاطين الذين تتابعوا على عرش الدولة العثمانية من بعده. وبعبارة أخرى، فإن إصلاحاته، وإصلاحات سلفه سليم الثالث، كانت بداية الخيط الذي أمسكه السلطان عبد المجيد من وسطه ومصطفى كمال أتاتورك من نهايته.

٤ ـ التنظيمات العثمانية

تلى عصر السلطان محمود الثاني فترة من الإصلاحات المعروفة في التاريخ العثماني باسم فترة التنظيمات العثمانية. ولقد تمثلت هذه التنظيمات في سلسلة طويلة من القوانين والنظم بين وفاة السلطان محمود الثاني في ١٨٣٩ وإلغاء السلطان عبد الحميد الثاني الدستور العثماني عام ١٨٧٨. وقد صدر في هذه السلسلة الطويلة ثلاثة قوانين بارزة لفتت نظر أوروبا، وكان ذلك هو الهدف الحقيقي من وراء إصدارها. وهذه القوانين هي خط شريف كلخانة (أو منشور الكلخانة) الذي صدر في ٢٦ شعبان ١٢٥٥ هـ/٣ نوفمبر ١٨٣٩ م عند تولية السلطان عبد المجيد ابن محمود وخلفه، وخط همايون (أي السلطاني أو التنظيمات الخيرية) والذي أصدره نفس السلطان في عام ١٨٥٦، ودستور ١٨٧٦ الذي أصدره السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ - ١٩٠٩). ولقد جاءت حركة التنظيمات العثمانية نتيجة لشعور بعض المسؤولين العثمانيين في عهد السلطان عبد المجيد بالحاجة الملحة لتطوير الدولة العثمانية ودفعها إلى الأمام.

وكان خط الكلخانة بمثابة الإصلاح الرئيسي، ففي بداية عهد السلطان عبد المجيد (١٨٣٩ - ١٨٦١) دعا الوزير المصلح مصطفى رشيد باشا (١٨٠٠ - ١٨٥٨) الوزراء والعلماء وكبار رجال الدولة والسفراء الأجانب إلى قصر كلخانة. وفي الميدان الكائن أمام القصر، قرأ مصطفى رشيد خط كلخانة على مسمع من السلطان وأمام جموع المدعوين، وكان هذا الخط يعرف

باسم التنظيمات الخيرية. ومما تجدر ملاحظته في هذا المجال أن هذا الخط صدر في فترة اشتد فيها العداء بين السلطان عبد المجيد وواليه القوى في مصر ـ محمد علي ـ حول احتلال الأخير لبلاد الشام. لذلك تضمن الخط وعد السلطان بتنفيذ الإصلاحات التي يروم إجراؤها في الدولة العثمانية كي يضمن مساندة الدول الأوروبية في نزاعه الحاسم مع محمد علي. وأهم ما جاء في خط كلخانة:

١ ـ منح السلطان الرعية أمنية الروح والعرض والناموس والمال.

٢ ـ وعد السلطان بإصلاح الإدارة والقضاء حيث انتزع هذا الخط من نفوس الولاة الجرأة على القتل والمصادرة.

٣ ـ أمر السلطان بإجراء القرعة العسكرية الشرعية شرط ألّا يترتب على ذلك الخلل في منافع مواد الزراعة والتجارة.

٤ ـ أمر السلطان بجباية الأموال وتوزيعها بمقتضى أحكام الشرع وإلغاء «أصول الالتزامات من آلات الخراب ولم يجن منها ثمر نافع في وقت من الأوقات».

٥ ـ القضاء على الرشوة التي كانت سائدة في الدولة نتيجة قلة الرواتب أو انعدامها، والتي كانت أحد أسباب فساد جهاز الحكم.

٦ ـ وعد السلطان باستمرار الإصلاح في الدولة العثمانية عن طريق إصدار التنظيمات والقوانين المتعلقة بأمنية الأنفس والأموال، وتعيين الويركو والتنظيمات العسكرية. كما وعد أيضاً باحترام هذه القوانين وأعطى العهد والميثاق بعدم مخالفتها، وبذلك تنازل السلطان عن جزء من سلطته لمجلس الأحكام العدلية الذي أصبح من حقه سن القوانين على أن يصدِّق عليها السلطان.

٧ ـ طلب السلطان من الصدر الأعظم تعميم خط كلخانة على جميع الولايات وإبلاغه لسفراء الدول الأجنبية رسمياً، وهذا يدل بلا شك على اهتمام الدول الكبرى بشؤون الدولة العثمانية الداخلية.

وهكذا وصف منشور الكلخانة نظام الإلتزام بأنه من «آلات الخراب»، ولما كان الموظفون والضباط يحصلون قبل هذه التنظيمات على مرتباتهم من ريع الالتزامات أو من الاحتكارات أصبح من الضروري تحديد مرتبات للموظفين وللولاة. وكان المعروف أن الوالي عندما يأخذ الولاية يلتزم بدفع مبلغ معين سنوياً ويقوم بجمعه ويستولي على ما يجمعه زيادة على المبالغ المطلوبة للخزانة. فصدرت الأوامر إلى الولاة بألاّ يجمعوا أكثر من المبالغ المطلوبة، ومنعت طريقة شراء المناصب، وحددت رواتب الولاة ابتداء من أول عام ١٨٤٠. وفي أعقاب صدور منشور الكلخانة صدرت مجموعة من القوانين التنظيمية المنفذة لهذا المنشور.

ولقد كان لهذا المرسوم والتنظيمات التي صدرت في أعقابه مؤيدون وناقدون، فحذر مترنيخ (Metternich)، المستشار النمسوي المشهور، العثمانيين من الخطر الكامن وراء استعارة أساليب الحضارة الأوروبية لأنها تتعارض مع الحضارة الإسلامية العثمانية. وطالب العثمانيين بأن يتمسكوا بطابعهم الإسلامي في الشرق على أن يمنحوا أهل الذمة الحماية وحرية العبادة. والواقع أن هذا المنشور كان يضع أسساً إصلاحية مقتبسة من النظم الغربية والغرض منها إنقاذ الملة والدولة في إطار الشريعة الإسلامية. أما بريطانيا فكانت متحمسة لحركة الإصلاح، ولقد أيد سير ستراتفورد كاننج، سفير بريطانيا في استانبول، دعاة الحركة الإصلاحية. كما أيدت فرنسا هذه الحركة لأن إدخال النظم الأوروبية إلى الإدارات العثمانية سيفتح أمامها مجالاً اقتصادياً وسياسياً وتبشيرياً واسعاً. ولكن نتيجة لعدم فهم المسلمين والمسيحيين لأهداف منشور الكلخانة، تعرضت حركة الإصلاح لنكسات عديدة. فبعد عزل مصطفى رشيد باشا المنفذ الحقيقي لحركة الإصلاح - في مطلع عام ١٨٤١، توقف العمل بالنظم الجديدة وعادت الحكومة إلى نظام الإلتزام.

وعندما عاد رشيد باشا إلى وزارة الخارجية في عام ١٨٤٥ ثم إلى

الصدارة العظمى عام ١٨٤٦، عادت حركة الإصلاح إلى سابق سرعتها. واستمر رشيد في هذا المنصب حتى تولى السلطان عبد العزيز عرش السلطنة. ولقد تولى هذا المنصب لفترات قصيرة كل من محمد علي وعالي باشا، وكان الأول رجعياً والثاني من المؤمنين بحركة الإصلاح. وفي ١٨ فبراير عام ١٨٥٦ صدر خط همايون بعد انتصار الدولة العثمانية وحلفائها (انجلترا وفرنسا) على روسيا في حرب القرم، وقبل أسبوع من عقد مؤتمر باريس. وقد اتخذت الدولة العثمانية في هذا الخط خطوات إصلاحية إيجابية لخير رعاياها، فأقر السلطان كافة المبادىء التي وردت في خط كلخانة، ويتعلق أكثرها بحقوق الطوائف غير الإسلامية ومصالحها. وقد اهتم الخط بصفة خاصة بالتأكيد على مبدأ المساواة القانونية والمدنية لكافة رعايا الدولة وحقهم في خدمتها. ونجمل فيما يلي أهم النقاط التي وردت في خط همايون:

١ ـ إقرار امتيازات الطوائف غير الإسلامية بعد إعادة النظر في تنظيماتها من قبل الطوائف على أن تتقدم كل طائفة إلى الباب العالي بمقترحات الإصلاح التي تتفق مع ما طرأ على الدولة العثمانية من رقي وتقدم.

٢ ـ السماح للطوائف غير الإسلامية بالحرية في ممارسة شعائرها الدينية وبناء معابدها بشروط يتوافر فيها التسامح.

٣ ـ إعلان المساواة في المعاملة بين جميع الطوائف ومنع استعمال الألفاظ التي تحط من قيمة غير المسلمين وتأمين الحرية الدينية لأهل كل مذهب.

٤ ـ إفساح المجال أمام كافة رعايا السلطان للمساهمة في خدمة الدولة عن طريق تعيينهم في الوظائف واستفادتهم من خدمات الدولة التعليمية.

٥ ـ نص الخط على إنشاء محاكم مختلطة للفصل في القضايا المدنية والجنائية أما الدعاوي الخاصة بالأحوال الشخصية والإرث فتحال إلى المحاكم الشرعية بالنسبة للمسلمين، وإلى المحاكم الطائفية بالنسبة لغير المسلمين. كما وعد السلطان بإصدار قانون الجزاء الهمايوني في وقت قريب

٦ ـ المساواة بين جميع رعايا الدولة في الحقوق والواجبات ولا سيما في مجال الخدمة العسكرية «..... فينبغي أن يكون المسيحيون وباقي التبعة غير المسلمة مجبورين أن ينقادوا إلى القرار المعطي أخيراً بحق إعطاء الحصة العسكرية مثل أهل الإسلام، وتجري في هذا الخصوص أصول المعافية من الخدمة الفعلية إما بإعطاء البدل وإما بإعطاء دراهم نقدية».

٧ ـ وعد السلطان السماح للأجانب بالتملك في الدولة العثمانية «.... بحسب اتباع قوانين دولتي العلية وامتثال نظامات الضابطة البلدية وإعطائهم أصل التكاليف التي يعطيها الأهالي الوطنيون».

٨ ـ منع السلطان موظفي الدولة من التزام الضرائب بعد أن كان خط كلخانة ١٨٣٩ قد أبطل العلم بنظام الالتزام.

٩ ـ تنظيم ميزانية الدولة عن طريق التقيد بتسجيل إيرادات ومصروفات الدولة بدقة وعناية في دفاتر وقيود مخصوصة.

١٠ ـ وعد السلطان بإشراك رؤساء الجماعات والطوائف في مناقشات المجلس العالي المتعلقة بشؤونهم.

١١ ـ وعد السلطان بإجراء إصلاحات شاملة في مجالات المالية والمواصلات والمعارف والزراعة والتجارة.

وهكذا أكد خط همايون بشكل خاص على المساواة المدنية والاجتماعية لجميع رعايا الدولة، واعترف بمساواتهم في خدمة الحكومة، وقد اهتمت الدولة بتطبيق النواحي التي تختص بالتسامح الديني والحرية الدينية التي وردت في خط التنظيمات الخيرية عام ١٨٥٦. ولكن مبدأ المساواة لم يطبق تماماً، فقد ظلت الخدمة العسكرية محصورة بالمسلمين وحدهم ودفع المسيحيون الإعانة العسكرية بدلاً من الخدمة، كما ظلت الوظائف الإدارية والقضائية شبه محصورة بالمسلمين، وظلت الدول الأوروبية تدعى حماية الطوائف المسيحية، ففرنسا تدعى حماية الكاثوليك وروسيا تعتبر نفسها حامية

الأرثوذكس، وانجلترا تعد نفسها حامية البروتستانت وتعطف على الدروز.

وكان من نتائج خط همايون كذلك زيادة ترابط الطوائف المسيحية بفعل القوانين التي أصدرتها الدولة من أجل تنظيم شؤون البطريركيات والأسقفيات وتكوين المجالس الملية، وبالرغم من أن الدولة كفلت لنفسها ولاء البطاركة وذلك بإسقاط أسماء المرشحين الذين يشك الباب العالي في ولائهم من قائمة الانتخاب، إلا أنها تركت جميع القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية لأبناء الطائفة إلى رؤسائهم الروحانيين ومجالسهم الملية وكذلك جميع الأمور المتعلقة بأملاك الأديرة والكنائس وشؤون المدارس والمؤسسات الخيرية الخاصة بالطائفة.

وبالرغم من عدم تعرض خط كلخانة عام ١٨٣٩ لذكر التعليم، فإن السنوات التالية له ولخط همايون شهدت توسعاً في التعليم وفي إنشاء المدارس. وكان هدف الدولة من إنشائها تخريج ضباط عسكريين وموظفين مدنيين يسهمون في تكوين الجهازين العسكري والإداري، لذلك أكثرت الدولة من إنشاء المدارس لا سيما العسكرية منها وتفاوت انتشار المدارس العسكرية من ولاية إلى أخرى، ونالت ولايتا بغداد والبصرة النصيب الأكبر منها حتى غدا أكثر الضباط العرب في الجيش العثماني من أصل عراقي. وهذا ما يفسر ظهور طبقة عسكرية في العراق لعبت دوراً هاماً في تاريخ العراق بعد انفصاله عن الدولة العثمانية عام ١٩١٨.

وعندما تولى السلطان عبد الحميد الثاني عرش السلطنة في عام ١٨٧٦، أظهر روحاً إصلاحية فوعد بتأسيس مجلس عمومي وإعلان القانون الأساسي الذي كان مدحت باشا قد أعده في عهد السلطان عبد العزيز. وفي ١٦ ديسمبر عام ١٨٧٦ عين السلطان مدحت باشا صدراً أعظم وجاء في كتاب التعيين ما يلي: «..... ولما كنتم جامعين للصفات المطلوبة والمستقيمة وجهنا منصب الصدارة لعهدة حميتكم». وبعد ثلاثة أيام وجه عبد الحميد

خطاً همايونياً بشأن إعلان القانون الأساسي مَجَّد فيه التنظيمات الخيرية التي أعلنها والده السلطان عبد المجيد ووصفه «بمحيي الدولة وبأنه لو كانت الظروف ملائمة في عهده لأقدم على إصدار القانون الأساسي وذم الحكم الاستبدادي.... وعلى منع الحركات غير المشروعة أعني بها منع ومحو الخطيئات، وسوء الاستعمالات المتولدة من الحكم الاستبدادي الفردي».

ووافق السلطان عبد الحميد بعد ذلك على إعلان القانون الأساسي (الدستور) لمطابقته لأحكام الشرع الشريف، ولحاجة الملك والملة وقابليتها له. وفي ١٩ ديسمبر ١٨٧٦ طلب السلطان عبد الحميد من مدحت باشا إعلان القانون الأساسي فأعلنه في نفس اليوم. وكان القانون الأساسي مقتبساً عن دستور بلجيكا وفرنسا وانجلترا والولايات المتحدة، وصيغ في ١١٩ مادة تضمنت حقوق السلطان في الحكم فاعتبره القانون مقدساً وغير مسؤول، ومنحه حق عزل الوكلاء وتعيينهم وتوجيه المناصب والرتب، وسك النقود باسمه، وذكر اسمه في الخطبة، وعقد المعاهدات وإعلان الحرب والعفو وتخفيف العقوبات وعقد المجلس العمومي وفضه. وباختصار فإن السلطان يتمتع بالحقوق الدستورية كأي ملك دستوري، كما تضمن القانون النص على حرية العثمانيين ومساواتهم، ونص على مسؤولية الموظفين ضمن نطاق وظائفهم.

ويتألف المجلس العمومي وهو محور القانون الأساسي من هيئتين الأولى هيئة الأعيان والأخرى هيئة المبعوثان[1]، وتجتمع كلتاهما في أول نوفمبر من كل عام، ويكون افتتاح وفض دورتيها العاديتين ـ وتستغرقان أربعة أشهر ـ بإرادة سنية، وللسلطان حق دعوة المجلس العمومي وافتتاحه قبل الموعد المحدد، وله حق إطالة مدة انعقاده، ويفتتح السلطان أو الصدر الأعظم ـ

(١) مجلس النواب العثماني. وكان يسمى هيئة أو مجلس المبعوثان باعتبار النائب مبعوثاً عن أهالي دائرته الانتخابية.

نائباً عنه ـ المجلس العمومي، ويلقي فيه خطاباً يتضمن ما يلزم اتخاذه في المستقبل من الوسائل والتدابير فيما يتعلق بأحوال الدولة الداخلية والخارجية. ونص القانون الأساسي على أن يتمتع أعضاء المجلس العمومي بحرية إبداء الرأي وبحصانة ضد التهم الموجهة إليهم بسبب إبداء آرائهم أو بيان أفكارهم ولا يجوز الجمع بين عضوية الأعيان والمبعوثان.

ونظمت عملية تشريع القوانين والأنظمة بموجب القانون الأساسي، فمنح مجلس الوكلاء (الوزراء) صلاحية سن أو تغيير بعض القوانين الموجودة ويكون ترتيب القوانين في مجلس الشورى للدولة ثم يجري عرضها بعد ذلك على هيئة «المبعوثان» أولاً، ثم على هيئة الأعيان ثانياً. فإذا وافقت الهيئتان عليها ـ بعد قراءتها بنداً بنداً ـ بالأكثرية في اجتماع مشترك يضم الهيئتين صدرت الإرادة السلطانية بإجازتها، أما إذا رفضت قطعياً من إحدى الهيئتين فلا يجوز طرحها ثانية للمذاكرة في نفس السنة.

وقد نص القانون الأساسي على ألّا يتجاوز عدد أعضاء هيئة الأعيان ثلث أعضاء هيئة المبعوثان «ويجري تعيينهم من قبل السلطان مباشرة من الأشخاص الذين لهم خدمات حسنة مشهورة في الدولة كالوزراء والولاة والمشيرين وقضاة العسكر والسفراء والبطاركة السابقين، أما مدة العضوية فمدى الحياة، واختصاص هيئة الأعيان هو تدقيق القوانين واللوائح الصادرة عن هيئة المبعوثان ولها حق رفضها رفضاً قطعياً أو ردها لهيئة المبعوثان لأجل إعادة النظر في تعديلها، أما اللوائح التي توافق عليها فترفعها للصدر الأعظم». أما هيئة «المبعوثان» فيتم انتخابها بنسبة عضو واحد لكل خمسين ألف نفس من ذكور الدولة، ويكون ذلك باقتراع سري. ولا يجوز لعضو هيئة المبعوثان أن يجمع بين العضوية ووظيفة حكومية أخرى باستثناء الوزارة، ويجب أن تتوافر في عضو هيئة المبعوثان صفات منها التابعية العثمانية ومعرفة اللغة التركية.

ولقد أدان الكتاب الغربيون هذه الوثائق الثلاث (منشور الكلخانة

وخط همايون والدستور) بأنها محض هراء قصدت الدولة العثمانية من ورائه إخفاء الضعف الذي أصابها عن أوروبا المتقدمة في ذلك الوقت. حقيقة لقد صدر كل قرار من هذه القرارات الإصلاحية في أوقات بلغت فيها العلاقة بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية مرحلة حاسمة، فلقد صدر منشور الكلخانة في عام ١٨٣٩ عندما انهارت قوى الدولة العثمانية بعد موقعة نزيب وأوشك محمد علي على الإطاحة بالإمبراطورية العثمانية، وكانت قوة بريطانيا هي الضمان الوحيد لبقائها. وكان صدور خط شريف - في نظر بعض الكتاب - تأكيداً لولاء الحكومة العثمانية لمبادىء الحرية التي ترعاها بريطانيا. وصدر خط همايون عام ١٨٥٦ عند نهاية حرب القرم التي تعتبر المحنة الثانية التي عرّضت الدولة لخطر الانهيار منذ أزمة التوسع المصري في الشام وشبه الجزيرة العربية. فمنذ انسحاب محمد علي من الولايات الأسيوية أخذت روسيا تتحول عن سياسة المحافظة على كيان الدولة العثمانية إلى وضع خطط لاقتسام ممتلكاتها مع الدول الكبرى ذات المصالح فيها. وهكذا فكرت روسيا في الوصول إلى تقسيم الإمبراطورية العثمانية بشكل ترضى عنه كل من بريطانيا وفرنسا والنمسا، ولكن وقفت فرنسا وبريطانيا مع الدولة العثمانية ضد روسيا. أما دستور عام ١٨٧٦ فقد صدر عشية عقد مؤتمر دولي - وهو مؤتمر الأستانة - الذي اجتمع لإقرار تسوية في البلقان.

وعلى الرغم من ذلك لم تكن هذه المراسيم الثلاثة مجرد إجراء ظاهري. فعندما ننظر إلى توقيت ومحتويات هذه المراسيم علينا أن ندرك أمرين اثنين. أولهما أن المصلحين العثمانيين وجدوا في مسألة استرضاء الدول الأوروبية في هذه المناسبات الثلاث الفرصة التي كانوا يحتاجونها لإرغام الحكومة على تنفيذ برامجهم الإصلاحية. فينبغي أن ننظر إلى هذه المراسيم الثلاثة على أنها برامج من أجل العمل أكثر من كونها تشريعاً قاطعاً، أما الأمر الثاني فهو أنه من الممكن أن ننظر إلى خط شريف وخط همايون بطريقتين مختلفتين جداً. فالأسلوب العام الذي صيغ به هذان المرسومان هو أسلوب متحرر، لكن

الإصلاحات المحددة التي برزت فيها كانت ملائمة تماماً لتطور حكم فردي مركزي قوي. ويمكن أن يقال ذلك أيضاً عن دستور ١٨٧٦ الذي كان في مظهره عبارة عن تنازل واستسلام من جانب السلطان. أما مظهره الأوتوقراطي فقد وضح - على سبيل المثال - في عدة مواد، حددت إحداها حقوق السلطان، واحتفظت الأخرى للحكومة بسلطات واسعة في إعلان القانون العسكري كما تعطي السلطان سلطات واسعة في نفي الأشخاص غير المرغوب فيهم.

ولقد بلغت سلطة السلطان الاستبدادية مداها في الستينات من القرن التاسع عشر، وبدأت الأجيال الصاعدة في الدولة العثمانية تتحقق من بزوغ مشكلة جديدة ألا وهي الحد من سلطة السلطان الاستبدادية. وكانت أحسن وسيلة بالنسبة لهم لحل هذه المشكلة هي اتباع نظرية وتجربة أوروبا. ولكن الروح التي أخرجت هذا الدستور إلى حيز الوجود لم تبق طويلاً. فأقصى السلطان مدحت باشا عن الحكم حتى قبل اجتماع البرلمان الذي أقره الدستور وأمر بنفيه، وكان مدحت هو المخطط الرئيسي للدستور والنموذج المثالي للطبقة التركية الجديدة، المثقفة ثقافة غربية، والهادفة إلى الإصلاح. وقبل أن يتم «مجلس المبعوثان» دورة انعقاده الثانية، أمر عبد الحميد بفض المجلس، وفي عام ١٨٧٨ انتهز فرصة قيام الحرب مع روسيا وألغي الدستور. وتمتع السلطان خلال الثلاثين سنة التالية بسيادة مطلقة على الإمبراطورية وكان يبطش بمن يقف ضد رغباته. وقاوم الاتجاهات التحررية التي ظهرت في كل الولايات وذلك بواسطة شبكة واسعة النطاق من الجواسيس والعملاء. ويعتبر عهد عبد الحميد مقياساً لنجاح وفشل حركة التنظيمات.

وبينما أخذت قوة السلطان تزداد وتنمو داخل الإمبراطورية أخذت حدود هذه الإمبراطورية تتقلص وتنكمش فمنيت الإمبراطورية بخسائر كثيرة في البلقان، وتمكنت فرنسا من أن تفرض حمايتها على تونس عام ١٨٨١، وهو أمل ظل يراودها منذ زمن طويل. وفي عام ١٨٧٥ اشترت انجلترا أسهم قناة

السويس، كما حدث منذ مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ تغيير جوهري في سياسة بريطانيا تجاه الإمبراطورية العثمانية، فبدأت تتخلى عن السياسة التقليدية التي اتبعتها في معظم فترات القرن التاسع عشر (سياسة المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية)، وأصبحت بريطانيا راغبة في تقسيم أملاك هذه الإمبراطورية فاحتلت مصر فعلاً في عام ١٨٨٢. ونتيجة للضغط الأوروبي في أواخر القرن التاسع عشر أخذ عبد الحميد يعمل على تأكيد الفكرة السائدة وهي أن الإمبراطورية العثمانية هي دولة إسلامية عالمية وذلك لتدعيم مطلب السلطان في الحصول على لقب خليفة.

ولقد أشرنا قبل ذلك[1] إلى أن سلاطين الدولة العثمانية لم يهتموا بلقب الخليفة اهتماماً خاصاً ضمن ألقابهم المتعددة حتى أواخر القرن الثامن عشر، ولكن ظهرت بوادر الاهتمام بهذه الفكرة نتيجة لتطور ظروف الإمبراطورية السياسية. فمنذ أواخر القرن الثامن عشر أخذت الدول الأوروبية تقتطع أجزاء إسلامية من الإمبراطورية العثمانية، ووجد السلاطين أنه من الضروري التمسك بالخلافة حتى يصبح لهم الحق في فرض السيادة الروحية على جميع المسلمين بما فيهم المسلمون الخاضعون لسيادة دولة مسيحية. وظهر هذا الاتجاه في معاهدة كوتشك قينارجي عام ١٧٧٤، وتطور هذا الادعاء في الستينات من القرن التاسع عشر في عهد السلطان عبد العزيز. ولقد حدد دستور ١٨٧٦ هذه المسائل فنص الدستور في المادة الثالثة على «أن السلطنة السنية هي بمنزلة الخلافة الإسلامية الكبرى وهي عائدة بمقتضى الأصول القديمة إلى أكبر الأولاد في سلالة آل عثمان». كما جاء في المادة الرابعة من هذا الدستور «أن حضرة السلطان هو حامي الدين الإسلامي بحسب الخلافة وحاكم جميع التبعة العثمانية وسلطانها». وعلى الرغم من أن عبد الحميد ألغى الدستور سريعاً فإنه تمسك باللقب وأكد مفهومه وأعطاه ذلك حق مطالبة المسلمين غير الأتراك في داخل ممتلكاته والمسلمين خارج هذه الإمبراطورية

---

(١) انظر ص ٨٥ - ٨٦.

بالولاء له. وكان معظم هؤلاء يخضعون للحكم البريطاني في الهند ثم في مصر والسودان بعد ذلك، وكان يخضع البعض الآخر للحكم الفرنسي في شمال إفريقيا والسيطرة الروسية في أواسط آسيا، والسيادة الهولندية في جزر الهند الشرقية. وبعد أربعين سنة تقريباً كان البريطانيون ما يزالون متخوفين من نفوذ الخلافة العثمانية على رعاياهم المسلمين.

٥ ـ الاتجاه نحو القومية والعلمانية

لقد أدى الاستياء من استبداد السلطان بعد الحميد وتفتت الإمبراطورية العثمانية إلى تطور حركات المعارضة التي تعرف إجمالاً باسم حركة تركيا الفتاة (Young Turks) التي بدأ أعضاؤها في تنظيم أنفسهم منذ عام ١٨٨٩. وترجع حركة تركيا الفتاة إلى عهد السلطان عبد العزيز (١٨٦١ ـ ١٨٧٦) وعبرت عن نفسها، شأن كل الحركات الوطنية أول الأمر في الأدب، فبدلاً من النماذج الفارسية والعربيةأخذ الاتجاه يظهر نحو تقليد النماذج الأوروبية عامة والفرنسية خاصة. فكانت الحركة الرومانتيكية في الأدب التركي، ومع أن هذه الحركة الرومانتيكية لم تكن لها قوة كبيرة، ولم تترك أثراً بعيداً، إلا أن أهميتها تأتي من أنها كانت انعكاساً ـ كما أنها ساعدت في نفس الوقت ـ على تقوية الاتصال بالحياة الثقافية الغربية.

وبسبب استبداد السلاطين العثمانيين لم تستطع حركة تركيا الفتاة أن تعيش في داخل الإمبراطورية، فاتخذت لها مقراً في لندن وباريس حوالي عام ١٨٦٠، وفي عام ١٨٦٨ ظهرت أول جريدة معبرة عن اتجاه الأتراك الأحرار كانت تسمى «الحرية»، وصدر العدد الأول منها فى ٢٩ يونيو. وقد تحولت هذه الحركة الأدبية بعد ذلك إلى حركة سياسية طابعها الأساسي قومي، إذ بدأ أعضاؤها يدركون ضرورة عدم توقف الإصلاح في الدولة العثمانية. ويجب الإشارة هنا إلى أن الحركة الوطنية التركية لم تهدف أبداً في كافة مراحل نموها

قبل انتهاء الحرب العالمية الأولى، إلى تصفية الإمبراطورية العثمانية بل على العكس كانت تهدف إلى زيادة قبضة السلطة الحاكمة عليها عن طريق الإصلاح وهو موقف أدى إلى اصطدام القومية التركية التي تمسكت بسيطرتها في داخل الإمبراطورية مع القوميات الأخرى ولا سيما العربية والأرمنية. ولقد استمر نشاط هذه الحركة محصوراً في الكتابة والنشر.

وفي عام ١٨٨٩، بدأت هذه الحركة تعمل بصورة جدية إذ تحولت إلى حركة سرية، وذلك عندما أسس طلبة المدرسة الطبية العسكرية في استانبول في عام ١٨٨٩ جمعية سرية عرفت باسم «الاتحاد العثماني»، لتعمل على عزل السلطان عبد الحميد. ويبدو أن هذه الجمعية قد نظمت على غرار الجمعية الإيطالية المعروفة باسم الكاربوناري التي تأسست في القرن التاسع عشر ولعبت دوراً واضحاً في الوحدة الإيطالية. وعلى الرغم من أن الهدف الأساسي لهذه الحركة كان الإطاحة بنظام حكم السلطان عبد الحميد، فإن أعضاءها بدأوا يبحثون عن الوسائل الكفيلة للمحافظة على الإمبراطورية بعد سقوط عبد الحميد. وانتشرت هذه الجمعية في المدارس العسكرية الأخرى، وبين موظفي الدولة، وذلك في نفس الوقت الذي كان نشاط الأتراك الأحرار في الخارج (المهجر) على أشده. ونخص بالذكر من أحرار المهجر ثلاث شخصيات أولهم خليل غانم، وهو مسيحي عربي من بيروت وكان نائباً في مجلس المبعوثان وقد أنشأ في فرنسا جريدة سماها «تركيا الفتاة». أما الشخصية الثانية فهي شخصية أحمد رضا (١٨٥٩ - ١٩٣٠) الذي ترك منصبه كمدير للتعليم في بروسة، وذهب إلى باريس عام ١٨٨٩ لكي ينضم إلى زملائه الأحرار في مهاجمة حكم عبد الحميد. وفي ١٨٩٥ أصدر بالاشتراك مع بعض زملائه في المهجر جريدة المشورة (مشورت) التي كانت تصدر مرتين كل شهر. ومن المحتمل أن تكون جمعية الاتحاد العثماني في استانبول قد تأثرت بهذه الجريدة وغيرت اسمها إلى اسم اتحاد وترقي، وهربت هذه الجريدة إلى داخل الإمبراطورية وبدأت تتداول في استانبول. وكانت الشخصية الثالثة البارزة من شخصيات المهجر هي شخصية مراد بك الذي كان مدرساً للتاريخ في الكلية

المدنية وهرب من السلطان عبد الحميد ولجأ إلى مصر التي كانت خاضعة في ذلك الوقت للاحتلال البريطاني. وكان الاحتلال يشجع كافة الحركات المعادية للسلطان عبد الحميد وسياسته الإسلامية. ونشر في مصر جريدته المعروفة باسم «الميزان» التي تسربت بدورها خفية إلى استانبول.

وفي نفس الوقت الذي استمر فيه نشاط الجمعية في باريس وجينيف والقاهرة، ظهرت مؤامرة لخلع السلطان عبد الحميد دون علم الأحرار في المهجر وحددوا شهر أغسطس عام ١٨٩٦ للقيام بهذه الانقلاب. ولكن عبد الحميد علم بأنباء هذه المؤامرة وقبض على زعماء الحركة ونفاهم إلى خارج استانبول، وقام بتصفية تامة لأفراد الجمعية في المدارس العسكرية. وبعد فشل هذا الانقلاب تركز عمل الجمعية تماماً في باريس لا سيما بعد أن غادر مراد مصر إلى أوروبا في نهاية عام ١٨٩٦ وكان الإنجليز قد بدأوا يملون من نشاطه وحركة تركيا الفتاة في مصر. ولقد نافس أحمد رضا على زعامة جمعية تركيا الفتاة وأصبح مراد زعيماً لفرع جمعية الاتحاد والترقي في جينيف واستمر في إصدار «الميزان» هناك. وكان مراد يتمتع بشعبية كبيرة بين أعضاء الجمعية وكان يرى - كأحد رجال الجامعة الإسلامية - أن الخلافة الإسلامية هي الدرع الأساسي لوقاية العالم العربي والإسلامي من الأطماع الأجنبية. وفي هذا الوقت عمل عبد الحميد على عرقلة نشاط الجمعية في أوروبا فأرسل رسله يدعون زعماء الجمعية إلى العودة إلى استانبول، وفي أغسطس ١٨٩٧ نجح رسوله في إقناع مراد بالتخلي عن نشاطه الثوري والعودة إلى استانبول. وعلى الرغم من ذلك تزايد عدد الأحرار الموجودين في أوروبا واستطاعت جماعة منهم إصدار جريدة في جينيف تعرف باسم جريدة «عثمانلي».

وفي ديسمبر ١٨٩٩، بينما كانت حركة تركيا الفتاة في أوروبا وتركيا تعاني من الضعف، دبت الحياة فيها مرة أخرى فجأة عندما هرب الداماد محمود جلال الدين باشا (١٨٥٣ - ١٩٠٣) - صهر السلطان عبد الحميد مع ولديه الأمير صباح الدين والأمير لطف الله - من استانبول إلى فرنسا. ولقد

قرر محمود باشا الهرب بعد أن فقد الأمل في عودة الدستور، وكان خروجه. ضربة قوية موجهة للسلطان عبد الحميد. ولقد زاد وصول أفراد العائلة الحاكمة من نفوذ وقوة حركة تركيا الفتاة، ولكنه أحدث أيضاً انقساماً فيها بينهم. فلقد ظهر مناوىء جديد لزعامة أحمد رضا صاحب «المشورة»، واستمر هذا الانقسام بين أنصار تركيا الفتاة في المنفى حتى قيام الثورة. وكان هذا الزعيم هو الأمير صباح الدين (١٨٧٧ - ١٩٤٨). وفي المؤتمر الذي عقده أعضاء حركةتركيا الفتاة في ٤ فبراير ١٩٠٢ في باريس، أصبح الشقاق بين جناحي الحركة واضحاً ودائماً، وظهرت مجموعتان متنافستان من بين قادة الحركة في المنفى قامتا بطرح مشاريع متناقضة فالقسم الأول، وقد تكون في داخل جمعية الاتحاد والترقي بزعامة أحمد رضا، أكد وجود أمة عثمانية تجمع مجموعات عنصرية ودينية ولغوية مختلفة حول أسرة آل عثمان. وكان ذلك توهماً سياسياً كما أظهرت الحوادث فيما بعد. أما القسم الآخر من جماعة تركيا الفتاة بزعامة الأمير صباح الدين، فقد وجد أن خير وسيلة لعلاج سوء الإدارة في الإمبراطورية هو النظام اللامركزي، أي إنشاء دولة فيدرالية تحت حكم سلطنة دستورية - وعمل على إنشاء جمعية جديدة في باريس باسم «عصبة الإدارة اللامركزية» (League of Administrative Decentralization and Private Initiative). ولقد جاء في خطاب الأمير صباح الدين الذي انتخب بالإجماع رئيساً للمؤتمر:

«ينبغي أن يكون مفهوماً جيداً أن الأتراك الذين يكونون الأكثرية في الإمبراطورية لا يطلبون لأنفسهم إلا ما يطلبونه وبنفس المقياس لإخوانهم المواطنين المسلمين وغير المسلمين كافة».

«إن الإمبراطورية العثمانية منذ ظهورها حتى عهد الدستور لم يثبت تقصيرها قط في احترام لغة وعادات وديانة جميع الشعوب المختلفة التي تتولى مصائرها...

«إننا نعيد القول: إن الإصلاحات التي نطلب تطبيقها في بلادنا، والتي نعمل بكل قوانا لتطبيقها لا نطلبها لشعب دون آخر أو ملة دون أخرى، كلا إننا نطلبها لجميع العثمانيين دون استثناء».

وعلى كل استمر الوعي داخل حدود الدولة العثماينة وقام تنظيم داخل

الإمبراطورية أنشأه الضابط مصطفى كمال (أتاتورك)، وعمل مصطفى أتاتورك في دمشق حيث كون في ١٩٠٦ جمعية سرية باسم «الوطن» وانتشرت الجمعية من دمشق إلى يافا والقدس ثم نقل مركزها إلى سالونيك في مقدونيا بسبب تحرر أهلها وقربها من نفوذ الدول الأوروبية. وكان نصف سكان سالونيك تقريباً من اليهود الذين هاجروا من أسبانيا ليجدوا التسامح الديني في رحاب الإسلام. وكان كثير منهم قد اعتنق الإسلام في القرن السابع عشر. وكانت قبضة السلطان عبد الحميد في مقدونيا ضعيفة نسبياً. وعلاوة على ذلك، فإن سالونيك كانت البلد الذي ولد فيها مصطفى كمال، وفي سالونيك كان الجيش العثماني الثالث.

وفي سالونيك (Salonika) تغير اسم جمعية مصطفى كمال إلى جمعية «الوطن والحرية»، وفي عام ١٩٠٨ انضم مصطفى كمال إلى جمعية الاتحاد والترقي وأصبح أحد رجالها. ولقد جاءت الإطاحة بالاستبداد الحميدي على يد قوة عسكرية حرصت على القيام بها جمعية الاتحاد والترقي. وفي يوليو عام ١٩٠٨ استسلم عبد الحميد للثوار وأعلن إعادة دستور عام ١٨٧٦ وإلغاء الرقابة والجاسوسية وإجراء انتخابات لمجلس المبعوثان. وقوبل إعلان الدستور بابتهاج بالغ في كافة أنحاء الإمبراطورية، فأعلن أنور باشا في حماس بالغ «إن الحكومة الاستبدادية قد انتهت وأصبحنا جميعاً إخواناً، لم يعد هناك بلغار أو يونانيون أو رومانيون أو يهود أو مسلمون، فتحت السماء الزرقاء الواحدة كلنا متساوون نفخر بكوننا عثمانيين»، وسيطرت الجمعية (الاتحاد والترقي) تماماً على الموقف في البرلمان غير أنها سرعان ما واجهت حزباً معارضاً هو حزب «الاتحاد الحر» الذي كان رئيسه إسماعيل كمال بك وكان هذا الحزب ينادي باللامركزية، وهي بكل تأكيد دعوة مضادة للاتحاد والترقي التي كانت تدعو للمركزية. وبدأ الاحتكاك بين الحزبين حين قتل محرر جريدة «الاتحاد الحر» لسان حال هذا الحزب. وتلي ذلك قيام الاضطرابات في العاصمة في إبريل عام ١٩٠٩ على يد حركة موحدة بين العناصر الرجعية من أنصار عبد الحميد وجمعية «الاتحاد الحر»، وكان عبد الحميد وراء هذه الاضطرابات.

وعندما بلغت أنباء هذا الانقلاب سالونيك، زحف محمود شوكت بقواته إلى العاصمة لحماية الدستور بالقوة، واجتمع مجلس المبعوثان في سان استيفانو في شكل جمعية وطنية وأعلن موافقته على خلع السطان عبد الحميد، على أساس فتوى من شيخ الإسلام، وفي نفس الوقت أعلن تولية السلطان محمد الخامس الذي ظل ألعوبة في يد الاتحاد والترقي التي سيطرت على الحكومة حتى عام ١٩١٣، وذلك عندما انتقلت السلطة إلى أيدي حكومة عسكرية ثلاثية ظلت تحكم حتى انهيار الإمبراطورية العثمانية في نهاية الحرب العالمية الأولى. وكان لجمعية الاتحاد والترقي خلال السنوات التي سبقت الحرب مباشرة مطلق الحرية في أن تحكم كما يتراءى لها. وقد حاول أعضاؤها فرض المركزية الإدارية التي أوجدتها إصلاحات التنظيمات وذلك بتتريك شعوب الإمبراطورية. وفي الحقيقة كانت هذه محاولة لإنشاء أمة تركية قومية من دولة كانت غالبيتها تتكون من عناصر غير تركية. وهكذا كانت جمعية الاتحاد والترقي تهدف إلى عثمنة كافة القوميات وهذا ما يسمى بالجامعة العثمانية. ولم يكن من المحتمل نجاح هذه السياسة في الظروف التي سادت في أوائل القرن العشرين، ولكن فشلها لم يسبب في حد ذاته انهيار الإمبراطورية العثمانية، فانهيار النظام الإمبراطوري وانحلال الدولة نتج عنه الهزيمة في الحرب العالمية الأولى مثلما كان الحال بالنسبة لإمبراطورية النمسا والمجر المعاصرة.

وقد كان موقف الاتحاديين من الوحدة الإسلامية من أوضح تناقضاتهم. ففي الوقت الذي بنوا دعوتهم على تناسي الفوارق الدينية وإهدار نظام الملك، تمسكوا من وجهة النظر المصلحية العملية بفكرة الوحدة الإسلامية لاستخدامها في أغراض السياسة والمحافظة على الإمبراطورية. ففي الوقت الذي استخلص الاتحاديون من شيخ الإسلام فتوى دينية بخلع السلطان عبد الحميد، كان في مقدمة الوفد الرباعي الذي تقدم إلى القصر السلطاني ليبلغ عبد الحميد نبأ عزله، المحامي اليهودي عمانويل كاراسوفتوس، أحد قادة الحركة الماسونية في سالونيك. وقد ظل الأتراك يتشبثون بالفكرة

الإسلامية، ويستخدموها في محنهم كالحرب الطرابلسية وحروب البلقان.

ولكن ظهر في نهاية الحروب البلقانية (١٩١٢ - ١٩١٣) اتجاه جديد بعيد عن الفكرة الإسلامية وعن الجامعة العثمانية، وهذا الاتجاه هو الحركة الطورانية. فلقد كان استيلاء الأتراك في أواخر هذه الحرب على أدرنة، أول عاصمة أوروبية لهم قبل القسطنطينية في يوليو عام ١٩١٣، قد أثار ذكريات الانتصارات التركية القديمة ومجد الأتراك. وارتفعت بالذات مكانة أنور باشا الذي كان يمثل بعث العسكرية التركية والذي أصبح بطلاً وطنياً بعد انتصاره في عام ١٩١٣. وكان أنور باشا متأثراً إلى حد بعيد بالمدرسة العسكرية الألمانية، وكان ورفاقه يؤمنون باعتناق اتجاهات ثلاثة في وقت واحد لخدمة الإمبراطورية: حركة الجامعة الإسلامية لكسب العرب والأكراد والمسلمين بصفة عامة؛ وحركة الجامعة العثمانية لكسب العناصر غير الإسلامية في الدولة؛ والحركة الطورانية لكسب التتر الواقعين تحت الحكم العسكري والذين كانوا يعطفون على إخوانهم في الجنس (الأتراك العثمانيون) في محنتهم. ولم يكن بد من أن ينتهي الأمر بانتصار تيار واحد من هذه التيارات الثلاثة. أما الجامعة العثمانية فقد تخلوا عنها بعد ثورة ١٩٠٨ بقليل، حين تجددت الاضطرابات القومية في البلقان وفي أرمينية. ثم جاءت الحرب العالمية الأولى فأظهرت إفلاس الفكرة الإسلامية حين وقف العرب ضد الأتراك وحالفوا الإنجليز. وكان الاتجاه الوحيد الذي بقي هو الحركة الطورانية، وهو الاتجاه الذي خرجت منه القومية التركية الحديثة والجمهورية التركية المعاصرة.

ولقد لعب أنور باشا دوراً كبيراً في الحركة الطورانية، فهي دعوة إلى الوطنية المتطرفة الداعية إلى تفوق قومية معينة على غيرها من القوميات، وفي حقها على السيادة على غيرها. والحركة الطورانية اتجاه إلى إحياء أمجاد الأتراك الأوائل، وربط الأتراك المحدثين بتراثهم الحضاري القديم وإلى تخليص الفكر التركي وآدابه من المؤثرات الفارسية والعربية. وبالنسبة لهذا الاتجاه الأخير تأسست في عام ١٩١٣ الأكاديمية التركية. وهذا الاتجاه أيضاً هو الذي انتهى

إلى ترجمة القرآن إلى التركية فيما بعد. ويمكننا، على أية حال، حصر اتجاهات الحركة الطورانية في الخطوط الثلاث الآتية:

١ - تخليص التراث التركي الفكري من المؤثرات الفارسية والعربية.
٢ - خلق صلة قوية دائمة بين أتراك الإمبراطورية العثمانية والأتراك خارج الإمبراطورية.
٣ - تفوق العنصر التركي وسيادته في الدولة العثمانية.

وسيكون لهذا الخط الثالث أثر يلعبه في اتجاهات الحركة العربية وموقفها من الدولة العثمانية. فلقد فقد العثمانيون الولايات العربية التي استولوا عليها قبل ذلك بأربعة قرون نتيجة للانتصارات البريطانية في الهلال الخصيب. وتهديد وجود الدولة فترة من الوقت بسبب هزيمة ألمانيا حليفة الإمبراطورية العثمانية والمدافعة عنها في الفترة الأخيرة. ولكن كمال أتاتورك حال دون انهيار تركيا، فطرد آخر سلطان من سلاطين آل عثمان وهو السلطان محمد رشاد في عام ١٩٢٢. وألغي الخلافة في عام ١٩٢٤ وأقام جمهورية تركيا الحديثة[١]. وهكذا تخلت الحركة الكمالية عن فكرة «الإمبراطورية الإسلامية» وأخذت بالمبدأ الحديث الذي ينادي بحق كل شعب في تقرير مصيره، وإقامة نظام الحكم الذي يراه صالحاً. وقبلت تركيا التنازل عن كل دعوى لها في السيطرة على الأراضي التي تقطنها الشعوب العربية.

وبذلك ثل عرش آل عثمان الذين جلسوا على كرسي السلطنة

---

(١) عندما ألغيت الخلافة عام ١٩٢٤ أنشأت الجمهورية بدلاً من وظيفة شيخ الإسلام إدارة جديدة للشؤون الدينية ألحقت بمكتب رئيس الوزراء في أنقرة وكان رئيس هذه الإدارة يطلق عليه «ديانت ايشلري رئيسي» ويعد رئيس الموظفين الدينيين في جمهورية تركيا، ويعين بقرار من رئيس الوزراء. وكان من اختصاصاته الإشراف على المساجد والتكايا وتعيين الأئمة والوعاظ والمؤذنين وسائر موظفي المساجد، وله أيضاً الإشراف على أعمال المفتين، كما أنشأت حكومة الجمهورية إدارة عامة للمؤسسات الخيرية يرأسها مدير عام يطلق عليه «أوقاف عموم مدير ليشي» يختص بالإشراف على الأوقاف التي استولت عليها الحكومة والعمل على صيانة المباني الموقوفة.

العثمانية ستة قرون زاخرة بالانتصارات الرائعة والانكسارات المروعة. وحل بهذا البيت المالك العريق المجد ما لحق من قبل ببيوت رومانوف والهابسبرج والهوهنزولرن من الانهيار والهوان. وحصل مصطفى كمال بعد إلغاء الخلافة على سلطات مطلقة، فبدأ الأتراك تحت زعامته عصراً جديداً طبعه بطابع شخصيته القوية. وشرع في تحقيق برنامج ضخم من الإصلاحات الشاملة، ففصل بين الدين والدولة، وأعيد تنظيم المحاكم، ونقحت القوانين على النمط الغربي، وألغيت الامتيازات الأجنبية، وحظر تعدد الزوجات، وسمح للمرأة التركية أن ترفع النقاب وأن تخرج إلى الأماكن العامة، ثم خولت حق الاشتراك في الانتخابات المحلية. وشيدت المدارس على نطاق واسع، واستبدل بالكتابة العربية الحروف اللاتينية، كما استبدلت القبعة بالطربوش. وقمعت الحكومة التركية جميع المحاولات التي قامت لمعارضة تلك الإصلاحات أو إعاقة سيرها.

* * *

ولقد أثّرت حركة التنظيمات التي قامت في الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر على الولايات العثمانية في الشرق العربي، ولكن يجب أن نشير إلى أن التنظيمات العثمانية قد تمت بعد انفصال مصر عن الدولة العثمانية في الشؤون الداخلية. وعلى ذلك فإن أحوال مصر اختلفت عن أحوال سائر ولايات المشرق العربي الإدارية والتشريعية، كما فاقت الأوضاع السياسية بها أوضاع الولايات الأخرى. ويمكننا - قبل أن نستخلص مجريات الأحداث والتطورات في الشرق العربي في عهد التنظيمات بشيء من التفصيل - أن نجمل المظاهر العامة التي تبين أثر تلك الحركة في الشرق العربي على النحو التالي:

أولاً : إن أصول التنظيمات الجديدة لم تطبق في جميع الولايات العربية بدرجة واحدة من السرعة والشمول. فكانت دمشق وبيروت وحلب هي أولى الولايات التي طبقت فيها التنظيمات بشمول، ولكن تطبيقها

في ولايتي بغداد والبصرة كان أقل سرعة وأقل شمولاً، وأما تطبيقها في ولايتي اليمن والحجاز فكان ضئيلاً.

ثانياً : إن التنظيمات حاربت الفوضى الناتجة عن نظام الإقطاع، وحددت سلطات الولاة إلاّ أنها غالت في المركزية التي أضرت بالولايات العربية ضرراً كبيراً. ولقد لعبت قضية المركزية واللامركزية دوراً هاماً في سياسة الدولة العثمانية، وفي سير القضية العربية بعد عهد التنظيمات.

ثالثاً : انتشرت موجة المدارس العثمانية في الولايات العربية، واستفادت هذه الولايات من حركةإنشاء المدارس ولا سيما المدارس العسكرية، إلاّ أن هذه الفائدة كانت بدرجات متفاوتة، فولايات كاليمن والحجاز لم تنشأ فيها مدارس عثمانية عسكرية. ومن ناحية أخرى، توسعت الدول الأوروبية في تأسيس مدارس تنشر لغتها وثقافتها في القرى المسيحية والمدن التي يكثر فيها المسيحيون. وكان نصيب الولايات العربية من هذه لمدارس الأجنبية كبيراً جداً خصوصاً في حلب والموصل وبيروت والقدس وجبل لبنان.

رابعاً : لقد أعلنت التنظيمات مبدأ المساواة بين المسلمين وغير المسلمين. ولكن الحكومة لم تستطع أن تطبق المبدأ تطبيقاً مطلقاً، فاقتصرت الخدمة العسكرية على المسلمين دون غيرهم، بينما دفع المسيحيون الجزية، وظلت الوظائف العامة بصفة عامة، ولا سيما الوظائف الإدارية والقضائية، محصورة في يد المسلمين. وهكذا أدت التنظيمات إلى زعزعة نظام الملل دون أن تدمجها في كيان المجتمع إدماجاً تاماً. فأصبحت المؤسسات الدينية (الجمعيات التبشيرية الكاثوليكية والبروتستنتية) مجالاً خصباً للنشاط الأوروبي الثقافي والديني والسياسي. وكان لذلك نتائج سيئة في الشام حيث تكثر الأقليات المسيحية. فبينما ظل المسلمون يعتبرون الدولة العثمانية دولتهم،

لكونها دولة الخلافة الإسلامية، ظل المسيحيون يشعرون بأنها غريبة عنهم ويتجهون بولائهم وحسهم إلى الدول الأوروبية. وبذلك انتهت التنظيمات إلى تعميق الهوة بين المسلمين والمسيحيين في الـولايات العربية.

الفصل السابع

الولايات العربية في عهد التنظيمات العثمانية

١ ـ مصر بين الدولة العثمانية والغرب
٢ ـ سورية ولبنان في عهد التنظيمات العثمانية.
٣ ـ العراق في القرن التاسع عشر.

١ ـ مصر بين الدولة العثمانية والغرب

كان الانهيار السريع في قوة المماليك في مصر من أهم النتائج السياسية للحملة الفرنسية. ولم يحدث هذا الانهيار بسبب الهزائم المتوالية التي ألحقها الفرنسيون بالمماليك فحسب، بل بسبب الظروف التي انتهى فيها الاحتلال الفرنسي أيضاً. فعند جلاء الفرنسيين نهائياً عن مصر استمر التنافس القديم بين المماليك، فبعد وفاة مراد بك في صعيد مصر في أبريل عام ١٨٠١ استمر الانقسام بين أنصار إبراهيم بك وخلفاء مراد بك. وعاد إبراهيم بك مع الصدر الأعظم إلى مصر وعاش فترة طويلة ولكن انحصرت المنافسة على الزعامة في ذلك الوقت بين اثنين من مماليك مراد بك هما عثمان بك البرديسي ومحمد بك الألفي. وبالإضافة إلى ذلك اختلفت وجهة نظر المماليك السياسية، فمحمد بك الألفي كان يعمل للحصول على حماية الإنجليز، أما عثمان بك البرديسي فكان يفضل الاستنجاد بفرنسا. وكان هناك فريق ثالث بزعامة عثمان بك حسن يرى الوقوف على الحياد وتأييد العثمانيين. ولقد تكاتفت هذه العوامل على إضعاف قوة المماليك والتمهيد للإطاحة بهم نهائياً خلال السنوات القليلة التالية.

وعلى أية حال، لم يعد للمماليك مجال مفتوح يتصارعون فيه من أجل السيطرة على مصر، فلقد احتلت القوات البريطانية والجيش العثماني مصر، وعملت الحكومة العثمانية على استخلاص مصر لنفسها وعزمت على الحيلولة دون انتعاش قوة المماليك، وقررت وضع مصر تحت سيطرة وال عثماني. وفي

بادىء الأمر كان حلفاؤهم البريطانيون أقل تحمساً لذلك، ولكن تغير ذلك الموقف بعد أن شعرت الحكومة البريطانية بأهمية مصر الاستراتيجية، وفضلت إعادة نظام الحكم المملوكي لأنه سيكون أكثر خضوعاً للنفوذ البريطاني من أي وال أو نائب عن السلطان. ولقد أظهر اهتمام بريطانيا بالمماليك تلك الزيارة التي قام بها محمد الألفي للندن في عام ١٨٠٢ / ١٨٠٤. ولقد طالب الألفي ـ أثناء وجوده في لندن ـ الحكومة البريطانية بتأييد الوعود التي أعطاها لهم الجنرال هتشنسون بإعادة حقوقهم السابقة إليهم. وفي رد الحكومة البريطانية على خطاب الألفي ١٥ ديسمبر ١٨٠٣ قالت إنه: «يسرها كثيراً أن تؤكد له اقتناعها العام بالمسلك السليم الذي سلكه البكوات والخدمات التي أسدوها بإخلاص عند اتحادهم في العمل مع القوات البريطانية في مصر، وإن جلالة الملك سيقوم فوراً بالسعي لدى الباب العالي واستخدام نفوذه عن طريق سفيره بالقسطنطينية حتى يصل إلى صلح بين البكوات وبين صاحب السيادة الشرعي عليهم سلطانهم (العثماني) حليف (انجلترا) الصادق الأمين، وأن يبذل (جلالة الملك) قصاري جهده لإعادة تأسيس مصالح البكوات في مصر، على أساس يكفل لهم وضعاً لا يقل في مزاياه عن الوضع الذي كان لهم وقت غزو الفرنسيين للبلاد». وعلى أية حال لم تكن السيطرة الدائمة على مصر هي هدف بريطانيا، على أنها ماطلت في الجلاء عن مصر طبقاً لمعاهدة أميان (Amiens) في ١٧ مارس ١٨٠٢، وأرسل نابليون أحد رجاله إلى مصر وهو الكولونيل سباستياني (Sebastiani) ليتعرف على نيات الإنجليز، وطالبهم بالجلاء. وأخذ نابليون يطالب انجلترا بالجلاء عن مصر إلى أن تم انسحاب القوات البريطانية في مارس عام ١٨٠٣.

وبعد انسحاب الإنجليز تنافس العثمانيون والمماليك على السلطة في مصر. وكان العثمانيون قد نصبوا من قبل محمد خسرو باشا والياً على مصر، وهو أول وال عثماني بعد خروج الفرنسيين من البلاد. وقد باشر خسرو عمله في يناير عام ١٨٠٢ وظل في مصر نحو عام ونصف؛ ولكنه فشل في مهمته.

وثار جنده عليه بسبب تأخر رواتبهم ورفضوا التوجه إلى الصعيد لمحاربة المماليك، وكان أشد الجنود ثورة عليه طائفة الأرناؤود (الألبانيين) بقيادة طاهر باشا فاستولوا على القلعة وهرب خسرو إلى دمياط، وسيطر طاهر باشا على القاهرة؛ وفي ٦ مايو ١٨٠٣ أعلن العلماء (المشايخ) اختيار طاهر باشا قائمقاماً، ولكنه لم يظل طويلاً في هذا المنصب إذ اغتاله الإنكشارية في ٢٦ مايو عام ١٨٠٣. وهكذا يتضح أنه بعد انسحاب الإنجليز بقليل ظهر حزب ثالث اشترك في الصراع من أجل السيطرة على مصر، يتمثل في قوة الحامية الألبانية، التي جاءت إلى مصر في بادىء الأمر لمحاربة الفرنسيين وإخراجهم منها. ولقد خلف طاهراً في قيادة القوات الألبانية ضابط في الثلاثين من عمره يدعى محمد علي بك، وهو الذي تمكن في خلال السنوات القليلة التالية من أن يصبح والياً على مصر. وقبل أن نتتبع الصراع العنيف الذي شهدته مصر في السنوات القليلة حتى عام ١٨٠٥ نود أن نشير إلى قوة أخرى أصبح لها صوت مسموع في مصر وهي قوة العلماء، ولقد ساعد ضعف المماليك والعثمانيين بسبب تنافسهم المستمر على ازدياد نفوذ العلماء، وقدر لهم أن يلعبوا دوراً بارزاً وحاسماً خلال أحداث هذه الفترة.

وكان تولي محمد علي قيادة الحامية الألبانية في مايو عام ١٨٠٣ الخطوة الأولى نحو الحصول على السيادة المطلقة في مصر، فأقام لنفسه حكماً وراثياً استمر في أسرته التي أصبحت الملكية المصرية في القرن العشرين، وظلت تحكم إلى أن قضت عليها الثورة في عام ١٩٥٣. وينتمي محمد علي إلى طراز من الحكام كان مألوفاً في القرن الثامن عشر، وهو طراز الحاكم العثماني الذي حاول أن يؤسس في ولايته حكماً ذاتياً وراثياً. ونجاح محمد علي في هذا المجال جدير بالاهتمام لأنه حدث في نفس الوقت الذي أعادت فيه الحكومة العثمانية فرض سيطرتها المركزية مرة أخرى على الولايات التي تتكلم التركية وولايات الهلال الخصيب. وسنشير فيما بعد إلى أسباب هذا النجاح، أما الآن فينبغي علينا أن نجمل سيرته.

ولد محمد علي بمدينة قولة المقدونية في عام ١٧٦٩. وكان والده ـ

ويحتمل أنه من أصل ألباني ـ قائداً للجنود غير النظامية، وتوفي عندما كان محمد علي صغيراً في السن. وقد جاء إلى مصر مع قوة صغيرة جمعت من قولة لمحاربة الفرنسيين في مصر. ورقي محمد علي بسرعة فائقة لدرجة أنه بعد سنتين وجد نفسه في قيادة أقوى الفرق المحاربة في مصر. ويمكننا أن نقسم حياة محمد علي إلى أربع مراحل رئيسية. ففي الفترة ما بين ١٨٠٣ و١٨٠٥ كان محمد علي واحداً من بين المتنافسين على السلطة في مصر. وبالحصول على الولاية في العام التالي نال محمد علي بذلك سيطرة إسمية، ولكنه أخذ يدعم قوته على أساس متين بالتخلص من منافسيه وإنشاء قوة عسكرية فعالة يمكن الاعتماد عليها. واستغرق تنفيذ هذا العمل العقدين التاليين، ولقد اختبرت هذه الإنجازات اختباراً دقيقاً خلال حرب المورة وما بعدها. أما المرحلة الثالثة من تاريخه فتبدأ في عام ١٨٣١ عندما قام بغزو سورية. وانتهى الصدام بين الوالي وسيده بماله من نتائج مهمة وانعكاسات على الدبلوماسية الدولية رسمياً في عام ١٨٤٠. وتلت ذلك سنوات قليلة أخيرة من المجهود المتراخي والشيخوخة المتزايدة حتى توفي في عام ١٨٤٩.

وفي الفترة الأولى (١٨٠٣ ـ ١٨٠٥) كانت مصر في حالة من الفوضى. وفي بادىء الأمر رأى محمد علي من مصلحته التحالف مع عثمان بك البرديسي للتخلص من الحاكم العثماني الجديد (أحمد باشا) والزعيم المملوكي المنافس محمد بك الألفي، الذي عاد من انجلترا في فبراير عام ١٨٠٤. وبهذا التحالف تمكن محمد علي من طرد الوالي أحمد باشا بعد أن حكم يوماً واحداً وليلة. وبدأت سلطة محمد علي تظهر في الميدان. وبعد حوالي شهر اختلف محمد علي مع البرديسي الذي أحدثت فداحة ضرائبه ثورة في القاهرة على المماليك. واحتشد الناس في الشوارع حاملين الرايات والدفوف والطبول وأخذت جموعهم تنادي: «إيش تأخذ من تفليسي يا برديسي». وانتهز محمد علي هذه الفرصة لخدمة برنامجه، فانضم إلى المشايخ واتصل بالجماهير وكسب بذلك عطف الشعب وثقة علمائه، وأمر محمد علي جنوده بمهاجمة المماليك الموجودين بالقاهرة، فأخرجوا من المدينة وذهبوا إلى الصعيد ونجح محمد علي

بعد ذلك في تعيين خورشيد باشا محافظ الإسكندرية والياً على مصر، وكان خامس من تولى ولاية مصر في خلال سنتين. واستمرت الحرب بعد ذلك سجالاً بين المماليك وجنود الوالي ومحمد علي إلى أن ارتدوا عن القاهرة وانسحبوا مرة ثانية إلى الصعيد. وبعد مطاردة المماليك إلى مصر العليا، إنهار التحالف القائم بين محمد علي وخورشيد الذي حاول إبعاد محمد علي عن مصر. وفي ذلك الوقت حصل محمد علي على تأييد العلماء وخاصة نقيب الأشراف السيد عمر مكرم على الوالي خورشيد. وما إن علم العلماء بوصول فرمان يقضي بعودة الألبانيين ورؤسائهم إلى بلادهم حتى طلبوا من محمد علي البقاء في مصر لما عهدوه فيه من العدل والاستقامة، وقد قبل محمد علي ذلك. وبذل خورشيد مساعيه مرة أخرى لإقصاء محمد علي عن مصر، وأصدر السلطان فرماناً بتعيينه والياً على جدة، ولكن خورشيد لم يوفق في مسعاه هذا.

وفي ١٢ مايو عام ١٨٠٥ توجه العلماء إلى دار المحكمة الكبرى (بيت القاضي) ورفعوا شكاواهم إلى القاضي من استغلال خورشيد وسوء سلوك قواته. وفي اليوم التالي (الاثنين ١٣ مايو) أجمع العلماء على عزل خورشيد باشا وتعيين محمد علي والياً مكانه. وامتنع محمد علي في بادىء الأمر حتى لا ينسب إليه أنه المحرض على هذه الثورة، ولكن السيد عمر مكرم والشيخ الشرقاوي قلداه خلعة الولاية. غير أن محمد علي أظهر التمنع وقال: «أنا لا أصلح لذلك ولست من الوزراء ولا من الأمراء ولا من أكابر الدولة، وكان هذا القول رياء ونفاقاً من محمد علي حتى يتمسك الحاضرون به. وفعلاً قالوا جميعاً قد اخترناك لذلك برأي الجميع والكافة، والعبرة رضا أهل البلاد. وجهروا بخلع خورشيد أحمد باشا من الولاية. وإقامة المذكور في النيابة حتى يأتي المتولي أو يأتي له تقرير بالولاية. ونودي في المدينة بعزل الباشا وإقامة محمد علي في النيابة». ومن خلال هذه التطورات تتضح الحقائق التالية:

١ ـ أن السيد عمر مكرم هو الذي تزعم «انقلاب» مايو ١٨٠٥، كما كان

صاحب الاقتراح الخاص بعزل خورشيد وتولية محمد علي بدلاً منه.

٢ ـ قرر المصريون مبدأ دستورياً هاماً عندما قرر قادة الشعب بزعامة عمر مكرم حق الأمة في اختيار وتعيين حاكمها.

٣ ـ أن عمر مكرم كان يرى أن والي مصر يجب أن يكون عثمانياً.

٤ ـ أن تعيين محمد علي كان بصفة قائمقام (وال بالنيابة) حتى يصدر السلطان العثماني فرماناً بتعيينه أو تعيين عثماني آخر والياً على مصر.

٥ ـ قبل محمد علي الشروط التي رفضها خورشيد من قبل، كما أقر الرجوع إلى هؤلاء الزعماء في شؤون الدولة.

ويعتبر هذا «الانقلاب» حدثاً فريداً في تاريخ مصر الحديث، إذ لم يقنع العلماء بالدور التقليدي الذي كانوا يقومون به من قبل وهو بذل الوساطة بين الحاكم والشعب بل «تزعموا المحكومين وخاطبوا الحاكمين بلهجة شديدة الجرأة بعيدة المعنى». كما أدت هذه الأحداث إلى زيادة نفوذ العلماء وعلو شأنهم، فأسهموا وعلى رأسهم السيد عمر مكرم في مواجهة ومعالجة الأزمات الخطيرة التي تلاحقت بعد ذلك مثل أزمة نقل محمد علي إلى سالونيك، والحملة البريطانية على مصر عام ١٨٠٧، والوساطة التي طلبها محمد علي منهم لإنهاء خصومة المماليك له. ومن ناحية أخرى، عندما حاول محمد علي التخلص من الالتزام الذي يقضي بطلب المشورة من الزعماء والرجوع إليهم في شؤون الحكم، تمسك عمر مكرم بميثاق ١٣ مايو عام ١٨٠٥، وأدى ذلك إلى حدوث خلاف حول هذا المبدأ بين عمر مكرم ومحمد علي انتهى بالصدام بينهما.

وعندما علم خورشيد بهذا الانقلاب، ثارت ثائرته ووقف موقف العناد والتحدي ورفض أن يخضع لرغبة الشعب وقال للرسل الذين حملوا إليه ما اتفق عليه العلماء: «لقد ولاني السلطان فلن يعزلني الفلاحون». وقرر خورشيد المقاومة واعتصم بالقلعة وسارع إلى اتخاذ تدابير عسكرية وسياسية متحدياً شعور المصريين. ولم يكن هناك بد من أن ينزله هؤلاء «الفلاحون»

بالقوة من القلعة، وهكذا بدأ النضال الذي استمر شهرين وكان زعيمه وموجهه هو السيد عمر مكرم. وفي ٢٤ مايو عام ١٨٠٥ شن جنود خورشيد هجوماً مفاجئاً على متاريس الثوار ولكنهم استطاعوا أن يردوا هؤلاء الجنود على أعقابهم خاسرين. ولم تفتر عزيمة الشعب المصري أو القائد، فعقد في اليوم التالي اجتماع هام بين السيد عمر مكرم وعمر بك الأرنؤوديّ أحد مستشاري خورشيد باشا، دار فيه نقاش طويل حول حق الشعب في عزل الحاكم الظالم ومحاربته. وقال عمر بك معترضاً على تلك القرارات. «كيف تعزلون من ولاه السلطان عليكم؟» وقد قال الله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم﴾.

فأجاب عمر مكرم: «أولو الأمر هم العلماء وحملة الشريعة والسلطان العادل، وهذا رجل ظالم، وقد جرت العادة من قديم الزمان أن أهل البلاد يعزلون الولاة حتى الخليفة والسلطان إذا سار في الناس بالجور فإنهم يعزلونه ويخلعونه». وقد وضح من هذا الحوار عمق إيمان عمر مكرم بقضية الشعب وشجاعته في الحق حين قرر بصريح العبارة وجوب عزل السلطان نفسه إذا حاد عن العدل. ومما تجدر ملاحظته هنا هو أن السيد عمر مكرم كان ينشد الحاكم العادل ولم يذكر قط عبارة الحرية أو الاستقلال عن دولة الإسلام الكبرى، فهو كما يقول أحد المؤرخين الذين كتبوا عنه «الزعيم ذو النزعة الإسلامية، لا يكاد يرى الأمان إلا في ظل سلطان المسلمين، ولم يكن يترامى فكره السياسي إلى الآفاق والمفاهيم التي تزدحم بها أفئدة الثوار المناضلين في أيامنا هذه. والحق أن الوجدان الديني والفكر السياسي كانا يلتحمان بعضهما مع بعض في نفس الزعيم عمر مكرم: فهو يردد في حديثه مع عمر بك الألباني نظرية إسلامية سياسية مهمة هي حق الشعب في عزل حكامه إذا أساءوا الحكم، وهو يصر على نقل هذه النظرية إلى مجال التطبيق العملي»[1].

وطال الحصار بخورشيد، وأوشك أن يفتك به وبقومه الجوع والعطش،

---

(١) عبد العزيز الشناوي: عمر مكرم، ص ١١٩.

وأبقى الشعب على حصاره لخورشيد ومن معه في القلعة حتى ضاق به وبهم الحال. وكان بعض رجاله يتسلل إلى خارجها لينال شيئاً من طعام أو ماء، فكان الناس يأخذونه أسيراً، أو يقتلونه. واستمر القتال بين الشعب وخورشيد حتى حضر إلى القاهرة يوم ٩ يوليو عام ١٨٠٥ رسول يحمل مرسوماً سلطانياً «ومضمونه الخطاب لمحمد علي باشا والي جدة سابقاً ووالي مصر حالاً ابتداء من عشرين ربيع أول ١٢٢٠ (١٨ يونيه ١٨٠٥) حيث رضي بذلك العلماء والرعية، وأن أحمد باشا معزول عن مصر، وأن يتوجه إلى الإسكندرية بالإعزاز والإكرام حتى يأتيه الأمر بالتوجه إلى بعض الولايات». ولكن خورشيد رفض الإذعان وبقي في القلعة مصراً على عناده، ولم ينزل منها إلاَّ بعد أن هدده رسول السلطان بالتخلي عنه وإعلان عصيانه على دولته، فنزل مرغماً وخرج من القلعة في يوم الثلاثاء ٦ أغسطس عام ١٨٠٥. وبرحيل خورشيد من مصر توج الشعب كفاحه بإعلاء كلمته وإملاء إرادته على الدولة العثمانية وانتصاره على أحمد خورشيد.

وهكذا استطاعت القوة البورجوازية الناشئة في مصر أن تنصب محمد علي والياً على مصر. ولكن الباحث في تاريخ مصر الحديث يجد لزاماً عليه بعد دراسة تلك التطورات المهمة التي شهدتها مصر خلال تلك الفترة أن يجيب عن سؤال هام قد يكون مثار تساؤل أو مناقشة. والسؤال هو: لماذا لم يطالب الشعب المصري مثلاً بتعيين السيد عمر مكرم ـ زعيم الثورة ـ أو أي زعيم مصري آخر والياً على مصر محل خورشيد؟ ومن الأمور اللافتة للنظر أن زعماء الشعب اتجهوا إلى محمد علي بالذات ونادوا به والياً على مصر. والإجابة عن هذه المسائل لا تحتاج إلى عناء كبير إذا دققنا النظر في ظروف مصر وارتباطها بالدولة العثمانية. فالثورة التي تزعمها السيد عمر مكرم لم يكن القصد منها الإطاحة بحكم السلطان العثماني، لأن الشعب المصري لم ينظر إليه على أنه حاكم أجنبي دخيل مستعمر، بل كان السلطان في نظره هو سلطان الإسلام. والثورة التي قامت كانت تهدف أولاً إلى التخلص من مساوىء حكم خورشيد باشا دون المساس بسيادة السلطان العثماني على

مصر. ويحلل أحد المؤرخين موقف عمر مكرم تحليلاً دقيقاً فيقول:

«لم يكن عمر [مكرم] سياسياً وإنما كان شيخاً فقيهاً متديناً لا قبل له بالسياسة ومناوراتها وتقلباتها القريبة والبعيدة... إنه يقبض على زمام الشعب ويسيطر عليه تماماً ولكن ما عساه أن يفعل إنه يرجو الخلاص من ولاة السلطان لا من السلطان نفسه، إنه يسعى للإنقاذ ولكنه لا يريد أن يكون ملكاً أو أميراً.. فليس هذا من خلق العلماء ولا حماة الشرع ولا رجال الدين، إن عليهم أن يولوا على الناس أصلحهم، وأن يشدوا أزر الصالحين، ويحولوا بينهم وبين الظلم إذا مالت بهم نفوسهم إلى الطغيان، كان عمر يائساً من الولاة والباشوات والبكوات، وكان يدور بعينيه باحثاً عن رجل يعهد إليه بالحكم، رجل صالح قادر رحيم... متدين.. وكان لا بدّ أن يكون تركياً... فهذا منطق السياسة في هذه الأيام... لا مفر من أن يكون الحاكم تركياً حتى لا يغضب السلطان خليفة المسلمين»[1].

ولا يعتبر هذا التفكير غريباً في العصر الذي عاش فيه السيد عمر مكرم، فلقد ساعد الحكم العثماني «على تأكيد الحياة الدينية لسكان مصر وغيرها من الولايات العربية، وذلك بتمسكه بأحكام ومبادىء الشريعة الإسلامية وجعلها أساساً لحكم هذه الولايات مع الحرص على احترام التقاليد الإسلامية والمحافظة على إقامة الشعائر الدينية». وبالإضافة إلى ذلك لم يكن من المعقول أن يوافق السلطان العثماني على تعيين مصري والياً على مصر، فلقد حرصت الدولة العثمانية منذ الفتح العثماني لمصر على أن يكون واليها عثماني المولد واللسان والنشأة والعقلية. وكان عمر مكرم يفهم ذلك تماماً ويحرص كل الحرص على ألا يحدث تغييراً جوهرياً في نظام الحكم الذي فرضه العثمانيون على مصر. ولم يكن الشعور بالولاء نحو الدولة العثمانية مقصوراً على تلك الفترة فحسب، بل ظل هذا الشعور مسيطراً على أذهان المصريين حتى مطلع القرن العشرين، ومن أمثلة ذلك الشيخ محمد عبده تلميذ جمال الدين الأفغاني والزعيم مصطفى كامل.

وفي بادىء الأمر لم يكن هناك ما يدعو إلى التفكير في أن باشوية محمد

(١) حسين مؤنس: الشرق الإسلامي في العصر الحديث، ص ١١٥.

علي ستظل فترة طويلة من الزمن. فلم تتخل الحكومة العثمانية عن رغبتها في استعادة سيطرتها الكاملة على إدارة مصر، وتَجَدَّد الصراع بين بريطانيا وفرنسا بعد معاهدة أميان قصيرة الأجل، مما قد يؤدي إلى إعادة التفكير في مصر كضرورة استراتيجية لكل من المتنافسين. ولكن أمكن التغلب على هذه العقبات بالتدريج. ففي عام ١٨٠٧، عُزل السلطان المصلح سليم الثالث وتوقفت محاولات إعادة تنظيم الإمبراطورية فعلاً مدة عشرين عاماً تقريباً، ما عدا محاولة فرض السيطرة المركزية في الولايات في معظم أجزاء روميليا والأناضول. وعندما بدأ السلطان محمود الثاني في عام ١٨٢٦ فترة جديدة من الإصلاح والسيطرة المركزية، كان لدى محمد علي الوقت الكافي لكي يدعم مركزه في ولايته ويعيد تنظيم مصر حتى يزيد من قوته الشخصية. ولذلك كان التهديد الناشيء من التنافس البريطاني ـ الفرنسي أكثر شدة وسرعة. ففي عام ١٨٠٦ نجح بونابرت في القضاء على التحالف البريطاني ـ العثماني، وقد تطور الموقف السياسي والعسكري في أوروبا في غير صالح الإنجليز، بسبب التقارب والتفاهم بين فرنسا والدولة العثمانية. ونجحت الدبلوماسية الفرنسية في إقناع السلطان بإعلان الحرب على انجلترا وروسيا في ديسمبر عام ١٨٠٦. ولذلك ردت الحكومة البريطانية على ذلك الموقف المتأزم في أوروبا بإرسال أسطول إلى الدردنيل والبوسفور في فبراير ١٨٠٧؛ ثم بإرسال حملة فريزر إلى الإسكندرية في مارس من نفس العام. وكان الغرض من حملة فريزر احتلال الإسكندرية لمنع نزول الفرنسيين بها، بالإضافة إلى تأييد الأحزاب الموالية للإنجليز من المماليك في مصر، فكانت الحملة على هذا ترمي إلى ضمان قاعدة بريطانية في مصر. ولكن الحملة فشلت في الاستيلاء على رشيد، وحجزت في الإسكندرية إلى أن أفرج عنها بعد عقد معاهدة مع محمد علي. وكان من أهم النتائج المباشرة لحملة فريزر تمكين محمد علي من الاستيلاء على الإسكندرية، التي كانت خارجة عن حكمه قبل مجيء الحملة.

أما المماليك فكانوا يمثلون مشكلة أصعب. فخبرتهم الطويلة عن مصر وأساليبهم في اللجوء إلى الصعيد لجمع شملهم، وسيطرتهم على إيرادات

مصر بمقتضى نظام الإلتزام جعلتهم عدواً مخيفاً ومتماسكاً. وفي السنوات الأولى من حكم محمد علي تحرك بعناية شديدة حتى يتفادى صداماً مباشراً معهم، وساعده على ذلك الخلاف الذي استمر بين البيتين المملوكيين الرئيسيين حتى بعد وفاة رؤسائهما. فقد مات عثمان بك في نوفمبر ومحمد الألفي في يناير ١٨٠٧. ولكنه في عام ١٨١١، أمكنه التخلص من المماليك بحركة غادرة تعرف باسم مذبحة القلعة أثناء الاحتفال الذي أقيم للحملة المصرية المتوجهة إلى الحجاز لمحاربة الوهابيين غير أن مجموعة صغيرة منهم تمكنت من الهرب إلى ما وراء الحدود المصرية، جنوب الشلال الثالث.

ومنذ امتداد السيادة العثمانية على الأراضي العربية، عهد إلى حاكم مصر بالإشراف على شؤون الحجاز نائباً لسلاطين المماليك. وقد كان تكليف محمد علي بتنظيم حملة ضد الوهابيين يسير طبقاً لسابقة ثابتة. أما الاعتقاد بأن الحملة الوهابية كانت محاولة من جانب الباب العالي لإنهاك موارده وقواته فهو اعتقاد خيالي. ومن المحتمل أن الباشا وجد في الحملة وسيلة لشغل جنوده الذين قد يثيرون الشغب والاضطراب.

وتنقسم الحرب العربية إلى مرحلتين رئيسيتين. ففي المرحلة الأولى استولت القوات المصرية بقيادة طوسون على ميناء ينبع ١٨١١، كما استولت على المدينة المنورة في عام ١٨١٢ ومكة المكرمة في العام التالي. وفي عام ١٨١٥ عقد طوسون هدنة مع الأمير الجديد ضمنت الوضع الراهن واحتفظ الوهابيون بنجد وبعض أجزاء من الحجاز، وسيطر رجال الباشا على الأماكن المقدسة، وأكدوا سلامة الحج. وبعد موت طوسون استؤنفت الحرب في عام ١٨١٦، وتمكنت قوات إبراهيم باشا من التقدم صوب نجد. وحاصرت هذه القوات قلاع الوهابيين حتى سقطت في أيديها واحدة فواحدة، وفي النهاية تم الاستيلاء على الدرعية ـ العاصمة السعودية ـ في عام ١٨١٨. وعلى الرغم من أن الحرب العربية كانت من أجل القضاء على قوة الوهابيين وإعادة نفوذ السلطان، فإنها تمخضت عن تكوين قوة لمحمد علي تعمل على الساحل

الشرقي للبحر الأحمر. وقد ظهر في ذلك الوقت أن محمد علي قد يستولي على أجزاء أكثر من الجزيرة العربية، فاحتل الأحساء على الخليج العربي. ولكن الدفاع عن هذه الفتوحات البعيدة لم يكن ممكناً، ففي عام ١٨٢٤، أخليت نجد عندما استعاد تركي بن عبدالله بن سعود (١٨٢٠ ـ ١٨٣٤) سلطته. واستمر الوالي في فرض حمايته على الحجاز وأراضي اليمن الساحلية حتى انهارت قوة محمد علي في عام ١٨٤٠.

وبعد الحرب العربية، قام محمد علي بحملة أخرى لم يكلفه السلطان بها ولكنه استطاع أن يحصل على اعتراف من الدولة العثمانية بفتوحاته. وكانت هذه الحملة ـ حملة النوبة وسنار وكردفان ـ هي التي وضعت أسس ما أصبح يعرف بالسودان المصري. وكانت سلطنة الفونج (Funj) بعد أن فرضت من عاصمتها سنار في القرن السادس عشر سيادة على القبائل شمالاً حتى الشلال الثالث، قد بلغت مرحلة كبيرة من الضعف وسيطرت مجموعة من الأسر القبلية على ضفاف النيل. وكانت الأهداف العسكرية هي الأهداف الحقيقية التي دفعت محمد علي لغزو هذه الأقاليم البعيدة التي لم تخضع من قبل للسيطرة العثمانية. فإرسال حملة إلى هذه المناطق قد يخلصه من جنده الألبانيين المشاغبين. ومن ناحية أخرى هددت بقية المماليك الهاربين من مصر والموجودين في دنقلة حكم محمد علي في مصر. وكان محمد علي قد أرسل في عام ١٨١٢ سفارة إلى سلطان الفونج تحثه على طرد المماليك من ممتلكاته، ولكن السلطان كان ضعيفاً ولم يستطع تنفيذ ذلك المطلب. ومن ناحية أخرى، أحضرت السفارة معها بعض الأخبار المهمة عن الوضع في أقاليم وادي النيل. أما هدف محمد علي الرئيسي من القيام بهذا الغزو فهو محاولة الحصول على عبيد لجيشه، لأنه لم يعد يعتمد على جنده الألبانيين. فأراد محمد علي أن يكون جيشاً على النمط الأوروبي لكي يؤكد تفوقه على جميع منافسيه في الداخل، ومن المحتمل على أعدائه في الخارج أيضاً.

وإذا كانت المحاولات التي قام بها السلطان سليم الثالث لإصلاح

الجيش قد أدت إلى سقوطه، فلقد قام الجند بثورة عسكرية في القاهرة أثناء الحرب الوهابية عندما علموا أن محمد علي يفكر في القيام ببعض الإصلاحات في الجيش. وكان تجنيد جيش من العبيد مسألة تقليدية اتبعها حكام المسلمين، عندما كانوا يتعرضون للخطر من جانب الجنود الذين يعتمدون عليهم في الوصول إلى مركز السلطة. ولم يقصد محمد علي بغزو المناطق الواقعة جنوب مصر أن يسترق المسلمين الأحرار في هذه الأماكن، بل أراد الوصول مباشرة إلى مناطق الوثنيين في أقصى الجنوب، وهي المناطق التقليدية التي تذهب إليها الحملات لجمع العبيد. ومما دفع محمد علي أيضاً لغزو السودان تقرير غير صحيح تلقاه عن وجود الذهب في السودان. وأسند محمد علي قيادة الحملة الرئيسية إلى أحد أبنائه وهو إسماعيل كامل باشا، فغادرت الحملة أسوان في صيف عام ١٨٢٠، ووصلت إلى سنار في يونيو من العام التالي حيث أعلن آخر سلاطين الفونج خضوعه. ولكن مماليك دنقلة هربوا قبل وصول الحملة. وقامت حملة أخرى في نفس الوقت في عام ١٨٢١ بغزو كردفان. وبالرغم من أن الفتوحات الأولى كانت سهلة، فإن استياء السودانيين من الحكام الأجانب الجدد ومن ضرائبهم تَمَثَّل في شكل ثورة مفاجئة بدأت بذبح إسماعيل باشا وحاشيته في شندي في أكتوبر أو نوفمبر عام ١٨٢٢، ولكن أمكن القضاء على هذه الثورة. وإلى وقت قيام الثورة المهدية بعد ذلك بستين عاماً ظلت الأراضي السودانية خاضعة للحكم التركي المصري[١].

وقد تلا غزو السودان مباشرة تنظيم جيش محمد علي الجديد من العبيد. وكان محمد علي يحتاج في بادىء الأمر إلى تكوين فرقة من الضباط بالجيش المصري، فجمع حوالي ألف من المماليك الشبان ممن يمتلكهم الوالي وأعيان مصر في ذلك الوقت في ثكنات حديثة البناء في أسوان. وقد تلقى هؤلاء تدريباً عسكرياً أوروبياً على يد ضباط جيش نابليون السابقين من

(١) أنظر: P.M. Holt, A modern history of the Sudan, pp. 35-48.

الفرنسيين والإيطاليين الذين انتهت أعمالهم العسكرية فجأة نتيجة لتسوية ڤينا. وكان أشهر هؤلاء الكولونيل سيف الذي اعتنق الإسلام وعرف في التاريخ المصري باسم سليمان باشا الفرنساوي. أما بالنسبة للعساكر فكان الوالي في أول الأمر لا يريد اختيارهم من الأتراك أو الأرناؤوط لجهلهم للنظام وكرههم لأحكامه، ولم يجد باباً مفتوحاً أمامه إلا الاعتماد على تجنيد السودانيين من أهل كردفان وسنار. وقد جنّد فعلاً منهم ثلاثين ألفاً في عام ١٨٢٣، وأرسلهم على الفور إلى بني عدي بالقرب من منفلوط، وعرف هذا الجيش الجديد باسم «النظام الجديد»، وتكونت منهم ستة آلايات بقيادة ضباط من المماليك. وبعبارة أخرى كان محمد علي يخشى تجنيد المصريين في أول الأمر خشية أن يقوموا بانقلاب عسكري يطيح به.

ولكن هذه التجربة لم يقدر لها النجاح، فقد مات الكثير من الجنود العبيد، وأيقن محمدعلي أنه من الأفضل أن يتجه إلى مكان آخر للحصول على جند لجيشه. فلم يجد بداً من تجنيد المصريين، وقرر أن يجند الفلاح المصري وذلك عملاً بمشورة القنصل الفرنسي في مصر. وكانت هذه المحاولة تجربة جديدة في مصر، لأن قوة مصر الحربية قبل محمد علي كانت تعتمد على رجال من أجناس مختلفة ومن أماكن متفرقة، فكانوا مزيجاً من الترك والألبانيين والمغاربة والدلاة[1]. ولكن الفلاحين لم تكن لديهم الرغبة في تأدية الخدمة العسكرية، وكان تجنيدهم يتم بطرق غير إنسانية، فهرب معظم الشبان من قراهم، وتأثرت الزراعة إلى حد كبير بذلك. ومما دعا إلى مقاومة الفلاح المصري للتجنيد تعلقه بأرضه وقريته. وظهرت آثار المقاومة التي أبداها الفلاحون في تشويه أعضائهم، ولكن واجه محمد علي هذه المقاومة بقبول المشوهين بالجيش وأنشأ آلايا كاملاً يتألف من «مجندين مشوهين فقد كل منهم عينه أو إصبعه أو أسنانه الأمامية». ومن ناحية أخرى، اتخذ محمد علي سبيلاً آخر غير الشدة في ترغيب الأهالي في التجنيد، فاستعان بالوعاظ في «تلقين

---

(١) الأكراد.

الفلاحين وملء آذانهم واستدراك أذهانهم».

وكان التجنيد عاملاً من أهم العوامل التي أدت إلى قيام الفلاحين بالثورات ضد محمد علي، وكانت هذه الثورات مظهراً عاماً من المظاهر التي تميز عصر محمد علي. وأياً كان الأمر، فقد استمر تجنيد الفلاحين. واستقر رأيه على أن يكون الجنود من المصريين والضباط من الأتراك أو الشراكسة (المماليك)، وكان هذا التقسيم هو نفس المنهج الذي سار عليه في تسيير دفة الحياة المدنية: فكان المأمورون من المصريين، والمديرون (المحافظون) من الأتراك. وقد حاول محمد علي بذلك إجهاض كل فاعلية حقيقية عند المصريين في التطلع إلى الاستقلال أو الحكم الذاتي أو الحياة الدستورية. ولكن الوضع الذي أوجده محمد علي في الجيش أدى إلى قيام الثورة العرابية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. هذا ما حدث خلال الخمسين سنة التي تلت عصر محمد علي. أما بالنسبة للفترة التي نعالجها من تاريخ مصر، فلا شك أن محمد علي قد أنشأ جيشاً قوياً يفوق في تنظيمه وتسليحه وتدريبه كل الجيوش الموجودة في منطقة الشرق الأوسط، واستطاع بهذا الجيش أن يحمي مركزه وأن يضمن استمرار حكمه في مصر. ولقد لجأ إليه السلطان العثماني محمود الثاني عندما احتاج إلى مساعدة محمد العسكرية للقضاء على الثورة اليونانية.

وقد قامت الثورة في اليونان ضد الحكم العثماني في عام ١٨٢١، ولم يكن هذا الوضع يهم محمد علي في قليل أو كثير بعكس الحال في غربي الجزيرة العربية، فاليونان لم تكن في أي وقت داخل مجال النفوذ المصري التقليدي. وعلى أية حال، عرض السلطان عليه في عام ١٨٢٢ باشوية كريت في نظير إعادتها إلى حظيرة الدولة والقضاء على الثورة التي شبت فيها. وفي عام ١٨٢٤ ـ عندما نجح محمد علي في أداء هذه المهمة ـ عرض عليه السلطان محمود الثاني حكم شبه جزيرة المورة بنفس الشروط السابقة. ولقد أتاح اشتراك القوات المصرية في حرب المورة الفرصة لمحمد علي بأن يختبر قوة

جيشه الجديد، أو النظام الجديد، وقوة أسطوله الذي بدأ في جمعه وتكوينه قبل بضع سنوات. وفي يوليو عام ١٨٢٤ غادرت الحملة التي أعدها محمدعلي الإسكندرية بقيادة إبراهيم باشا. ولقد عين السلطان العثماني خسرو باشا - الذي كان والياً على مصر في عام ١٨٠٣ وأول منافس تخلص منه محمد علي - قائداً للأسطول العثماني. وبالرغم من الخلاف بين إبراهيم وخسرو، تعاونا للتغلب على اليونانيين. وفي عام ١٨٢٥ نزل إبراهيم بحملته في المورة، وبدأ نجاح القوات المصرية يظهر بشكل واضح بمقارنته بفشل قوات السلطان قبل ذلك في مهمتها في هذه المناطق. وكان إبراهيم موفقاً للغاية، وكان يرى أن يحسم هذه المشكلة بالطريق العسكري البحت وذلك باتخاذ إجراءات عنيفة ضد اليونانيين. ولم توافق الدول الأوروبية على هذه الأعمال، فكانت الروسيا أسبق الدول الأوروبية إلى الرغبة في التدخل لصالح اليونان، ولكن حالت الدول الأوروبية الأخرى دون ذلك حتى لا يقوى نفوذ الروسيا في البلقان والشرق. وفي ٦ يوليو عام ١٨٢٧ اتفقت بريطانيا وفرنسا والروسيا في معاهدة لندن على فرض هدنة حربية وذلك بإرسال أساطيلهم إلى مياه المورة لمنع السفن المصرية والعثمانية من الوصول إلى شواطىء اليونان. والتقت الأساطيل الأوروبية تحت قيادة الأميرال الإنجليزي كودرنجتون (Codrington) بالأسطولين المصري والعثماني في خليج نافارين (Navarino) في معركة بحرية في ٢٠ أكتوبر ١٨٢٧. وقضى على الأسطولين المصري والعثماني وتمت محاصرة قوات إبراهيم باشا البرية داخل المورة.

وأما التسوية التي تمت بخصوص المورة فلم ترتبط بالتاريخ المصري في ذلك الوقت. ولقد فقد محمد علي أسطوله الذي بذل جهداً كبيراً وأنفق أموالاً كثيرة في إنشائه، ولذلك رأى أنه لا فائدة من مواصلة القتال. كما دفعه إلى اتباع هذه الخطة ما تلقاه من قناصل الدول في مصر عن تصميم الدول الأوروبية على تحرير اليونان، واستهداف مصر للأخطار إذا هي استمرت في اتباع سياسة الدولة العثمانية. ولم يقم إبراهيم باشا بعمليات حربية أخرى إلى أن تم الاتفاق بين محمد علي وكودرنجتون في ٦ أغسطس ١٨٢٨، فتمكن من

سحب قواته من المورة. وكان كودرنجتون قد جاء إلى مياه الإسكندرية وهدد بتخريب المدينة إذا لم يسحب محمد علي قواته من المورة. فوقع محمد علي معه اتفاق الإسكندرية وأمر إبراهيم بالجلاء.

ولقد كان التدخل في حرب المورة مرحلة غير عادية في سياسة محمد علي لأنه لم يحقق أي استفادة من الاشتراك فيها. أماالعمل الذي قام به بعد ذلك فكان في سورية التي كانت تحظى بالاهتمام التقليدي لحكام مصر. ولقد صمم محمد علي على الاستيلاء على سورية بسبب الدوافع الاستراتيجية التي تتلخص في ضرورة إقامة منطقة حاجزة بين ممتلكاته في وادي النيل والمراكز القديمة للقوة العثمانية في الأناضول. ويرجع اهتمامه بهذا الإقليم إلى عام ١٨٢١ ـ على الأقل ـ عندما قام بدور الوساطة لدى الحكومة العثمانية بالنيابة عن عبد الله باشا حاكم عكا وبشير الثاني الشهابي أمير لبنان، الذي كان قد هرب إلى مصر ولجأ إلى محمد علي ونشأت بينهما علاقات وثيقة. ووجد محمدعلي في كل من عبد الله وبشير صديقين مخلصين له يشعران على الأقل بالجميل نحو الرجل الذي تشفع لهما عند السلطان. إلا أن محمد علي لم يتخذ في هذا الوقت أي إجراء بالنسبة لسورية. ولكن في نهاية هذا العقد أصبح احتلال سورية من الأمور الضرورية. فلقد استغل السلطان محمود الثاني موقف الإنكشارية في حرب المورة وقضى عليهم في عام ١٨٢٦ وأخذ ينظم جيشه على أسس أوروبية حديثة. وقد تلت كارثة اليونان حرب أخرى مع روسيا في عام ١٨٢٨، ولكن بتوقيع معاهدة أدريانوبل (Adrianople) في سبتمبر عام ١٨٢٩ استأنف السلطان مرة أخرى إصلاحاته العسكرية والإدارية. وفي هذا الوقت أصبح تفوق محمد علي العسكري في خطر، وزادت سياسة محمود الثاني المركزية، التي قضت على أمراء الوديان وعلى المماليك في بغداد، وعملت على الحد من استقلال محمد علي الذاتي في مصر. ووجدت بعض الاعتبارات الشخصية أيضاً؛ فقد كان خسرو باشا ـ عدو محمدعلي القديم ـ من المقربين إلى السلطان وقد شغل في الفترة من ١٨٢٧ إلى ١٨٣٦ منصباً جديداً هو منصب سر عسكر القوات العثمانية.

وحاول محمد علي في بادىء الأمر أن يستولي على سورية بالوسائل السلمية، وتقدم بطلب ذلك إلى استانبول في عام ١٨٢٧، ولكن السلطان رفض طلبه. ولذلك حاول أن يجد مبرراً للتدخل في شؤون سورية، ووجد ذلك في سلوك عبد الله باشا الذي لم يعد يهمه استمرار الصداقة مع الوالي، فآوى الفلاحين المصريين الذين فروا من مصر تخلصاً من الخدمة العسكرية وامتنع عن إرجاعهم. وكان هذا هو السبب المباشر للحرب، وفي أكتوبر ١٨٣١ عبرت القوات المصرية بقيادة إبراهيم باشا الحدود وتحركت نحو عكا، ولقد استطاع محمد علي في الفترة التي تلت انسحاب قواته من المورة أن يبني جيشه وأن يعيد تكوين أسطوله الذي تحطم في نفارين. وكان بشير الثاني من أهم حلفائه المخلصين، وقدم أتباعه لمحمد علي خدمات قيمة في أثناء تقدم الحملة. ولم تكن هذه الحرب في بادىء الأمر أكثر من صراع بين حكام بعض الولايات المجاورة ولا يختلف عما كان يحدث خلال القرنين السابقين. ونتيجة للتطورات الجديدة التي ظهرت في استانبول لم تتردد الحكومة العثمانية في أن تعلن خروج محمد علي على سلطة السلطان. ووصلت أنباء إدانة السلطان لمحمد علي في أوائل ١٨٣٢ عندما كان إبراهيم يحاصر عكا. وهكذا بدأ الصراع يتخذ مظهراً خطيراً إذ استهزأ والي مصر بسيده علنا . وفي مايو استسلمت عكا، وفي الشهر التالي هرب حاكم دمشق ودخل إبراهيم المدينة دون مقاومة. وفي شهر يوليو زحف إبراهيم شمالاً وهزم قوة عثمانية بالقرب من حمص واستولى على حلب وانتصر عند ممر بيلان بالقرب من الإسكندرونة على جيش عثماني قادم للدفاع عن سورية، واستمر تقدمه نحو هضبةالأناضول. وفي ديسمبر ١٨٣٢ هزم جيشاً عثمانياً يقوده الصدر الأعظم نفسه بالقرب من قونية.

وفي هذا الوقت كان من المفروض أن يستمر إبراهيم في زحفه على استانبول، أو أن يعلن والده حاكماً مستقلاً عن الدولة العثمانية. ولكن محمد علي كان في غاية الحرص. فبذل كل ما يستطيع لكي يتجنب تدخل الدول الأوروبية كما تدخلت في المورة وقضت على الأسطول المصري. ولكي ينتقم

من السلطان محمود أعلن محمد علي أنه سيخلص الإمبراطورية من السلطان الفاسد الذي قضى على التقاليد الإسلامية واتبع أساليب الحياة الغربية. ولقد أثار هذا القول دهشة بالغة لأن محمد علي نفسه كان قد بدأ برنامجه الإصلاحي المبني على الحضارة الغربية قبل محمود الثاني. وفي يناير عام ١٨٣٣ بدأت الإشاعات تتردد عن عقد محالفة تركية روسية. ولقد كانت مصالح الروسيا تقتضي بقاء الدولة العثمانية على حالها من الضعف، فلما رأت جيش محمد علي يجتاح الشام ويشرف على جبال الأناضول، تخوفت من مسيرته إلى القسطنطينية واستيلائه عليها، والقضاء على مطامع الروسيا فيها. وقد أزعج بريطانيا وفرنسا أمر هذا التدخل، وحاولتا إنهاء الخلاف بين الوالي والسلطان حتى لا تجد روسيا سبباً للتدخل. وضغطت كل من الدولتين على محمد علي والسلطان، فاستغلت فرنسا علاقتها الودية بمحمد علي لإقناعه بتسوية الخلاف بينه وبين السلطان، وأوفدت إلى استانبول الأميرال روسين (Roussin) سفيراً لها ليسعى في فض الخلاف بين الوالي والسلطان. ولم يوافق اللورد بامستون (Palmerston) أيضاً على ترْك الروس يبسطون حمايتهم على الدولة العثمانية. وفي هذه الفترة عين بامستون قنصلاً جديداً في مصر هو المستر باتريك كامبل (Patrick Campbell) لكي يعرف نوايا محمد علي وأغراضه؛ ولما تبين محمد علي ذلك أسرَّ إلى كامبل أنه لا يبغي بالدولة شراً، وإنما يرجو إنقاذها وإصلاح شأنها.

وأخيراً، وبعد المفاوضات التي دارت بشأن هذا الموضوع، تخلى السلطان لمحمد علي عن سورية وإقليم أدنه، مع تثبيته على مصر وجزيرة كريت والحجاز، مقابل أن يجلو الجيش المصري عن باقي بلاد الأناضول. وقام إبراهيم باشا بسحب قواته من الأناضول بعد أن تم تسجيل هذه المسائل المتفق عليها في صلح الكوتاهية (إبريل - مايو ١٨٣٢). وهكذا سيطر والي مصر على كل سورية الجغرافية (أي الشام بجميع أجزائه) كما كان الحال في عهد سلطنة المماليك، وقبل محمد علي أن يحكم الولايات السورية مدى الحياة فقط، وتعهد بدفع الجزية السنوية إلى السلطان، وبأن يظل تابعاً له.

وصار إبراهيم باشا ـ خلال السنوات الست التالية ـ حاكماً عاماً على الولايات السورية وممثلاً لوالده. وقام بتنظيم أحوال سورية الإدارية والسياسية وعني بتوطيد مركز مصر فيها. على أن الحكم المصري في سورية لم يلبث أن اصطدم بثورات محلية كان للدسائس العثمانية والإنجليزية شأن كبير في تحريكها(١).

وفي عام ١٨٣٩ تأزم الموقف بين الوالي والسلطان؛ ففي داخل سورية كان الموقف يهدد بالانفجار، أما الموقف الخارجي فكان أكثر خطراً من ذلك. ففي العام السابق اعتزم محمد علي إعلان استقلاله ليقطع آخر صلة تربط مصر بالدولة العثمانية، واستدعى قناصل بريطانيا وفرنسا والنمسا والروسيا وأخبرهم بذلك. وكانت ردودهم غير مشجعة، إلاَّ أنه لم يتخل عن مشروعه هذا، وفي نفس الوقت كان السلطان محمود يستعد للحرب. وفي إبريل عام ١٨٣٩ عبرت القوات العثمانية الفرات وزحفت على سورية. ولم يتبع ذلك أي صدام بين القوتين في سورية، إلا أن السلطان أعلن في يوم ٧ يونيه أن محمد علي ما هو إلا خائن في نظره. وبعد سبعة عشر يوماً حَقَّقَ إبراهيم باشا انتصاراً ساحقاً على قوات السلطان في موقعة نزيب (نصيبين)، شمال شرقي حلب. ولقد حل بالعثمانيين بعد هذه الهزيمة كارثتان كبيرتان، ففي أول يوليو عام ١٨٣٩ توفي السلطان محمود قبل أن تصل إليه أخبار الهزيمة، وخلفه صبي في السادسة عشرة من عمره يدعى عبد المجيد ليست له أي دراية بشؤون الدولة. وكان أول صدر أعظم عينه عبد المجيد هو خسرو باشا، وكان تعيينه في هذا المنصب معناه استمرار الحرب ضد محمد علي. ولكن تعيين خسرو سبَّب حدوث كارثة ثانية للدولة العثمانية، فلما طلب من فوزي باشا، قائد الأسطول العثماني الذي كان بينه وبين خسرو عداء قديم، العودة إلى استانبول، ظن أن هذا الاستدعاء لم يكن إلا لعزله أو قتله، فمضى بأسطوله إلى الإسكندرية وسلمه إلى محمد علي. وكان لهذا الحادث أثر كبير في

(١) أنظر: ص ٣٥٤ ـ ٣٥٥ من الكتاب.

سير المسألة المصرية، لأن تسليم الأسطول العثماني إلى مصر بعد انتصارها في موقعة نزيب جعل كفتها الراجحة على الدولة العثمانية في البر والبحر.

لقد أثار انتصار الجيش المصري إذن المسألة الشرقية، ووقفت الدول الأوروبية مواقف مختلفة تبعاً لاختلاف أطماعها ومصالحها. فقد أعلن اللورد بامستون أن الحكومة البريطانية مهتمة بضرورة المحافظة على كيان الدولة العثمانية، إذ أنها تعتبر بقاءها عاملاً لا غنى عنه في بقاء التوازن الدولي في أوروبا. وكانت النمسا أيضاً تريد تعزيز مركز الدولة العثمانية حتى لا تعطي الفرصة لروسيا للتدخل في شؤونها وفرض حمايتها عليها، وكذلك تدعيم مبدأ مترنيخ ـ المستشار النمسوي ـ في مقاومة الثورات التي تقوم ضد الحكام الشرعيين. وكانت روسيا أيضاً تريد الوقوف أمام محمد علي وإنقاذ الدولة العثمانية من سيطرة هذا الحاكم القوي. أما فرنسا ـ صديقة محمد علي ـ فكانت تميل إلى إقرار محمد علي في سورية وجزيرة العرب طبقاً لصلح الكوتاهية. ولهذا بدأ القلق يسود الحكومات الأوروبية بعد موقعة نصيبين.

وعندما تولى السلطان عبد المجيد الحكم في مثل هذه الظروف رأى ضرورة المفاوضة رأساً مع محمد علي لإنهاء النزاع بين الدولتين سلمياً، ولكن في ٢٧ يوليو ١٨٣٩ قدم سفراء الدول الخمس الكبرى وهي بريطانيا وفرنسا والروسيا والنمسا وبروسيا مذكرة مشتركة إلى الباب العالي، يطلبون فيها منه ألا يعقد أي اتفاق مع محمد علي دون موافقة الدول الأوروبية. وكان اشتراك فرنسا في المذكرة من الأمور الغريبة، إلا أنها أرادت باشتراكها في المذكرة أن تمنع انفراد روسيا بحماية الدولة العثمانية. ولقد كان انضمام الروسيا المفاجىء إلى جانب الدول بمثابة ضربة لفرنسا جعلتها تضطرب وتحار في سياستها. وكانت فرنسا تعمل سراً وعلانية ضد سياسة الروسيا. ولما لم تستطع الحكومة البريطانية أن تقنع فرنسا بما اعتزمت منحه لمحمد علي من ولاية مصر وولاية عكا، لجأت روسيا إلى بريطانيا وأظهرت أنها على استعداد للموافقة على هذا الحل. وأرادت روسيا بذلك أن تعزل فرنسا وأن تشترك

الدول الأربع الأخرى في تقرير مصير هذا النزاع، بعقد مؤتمر للدول الأربع الكبرى في لندن. وأجرت بريطانيا مفاوضات مع الروسيا والنمسا وبروسيا وانتهت المفاوضات بعقد معاهدة (وفاق) لندن في ١٥ يوليو عام ١٨٤٠ بين بريطانيا والروسيا والنمسا وبروسيا والدولة العثمانية. ولم تشترك فرنسا فيها، وتعهدت الدول بمقتضى هذه المعاهدة بمساعدة السلطان فعلاً في إخضاع محمد علي؛ وتضمن الملحق المرفق بالمعاهدة المسائل التي تعهد السلطان بعرضها على محمد علي وهي أن يخول محمد علي حكومة مصر وراثية وولاية عكا طوال حياته، وأن يكون لمصر حق الاستقلال الداخلي بقيود متينة تربطها بالدولة مثل الجزية وعدم تمثيل مصر في الخارج وتحديد الجيش والأسطول وسلطة منح ألقاب وضرب النقود وما إلى ذلك، فإذا لم يقبل هذه الشروط في عشرة أيام تنقص من حقوقه حكومة عكا، فإذا تأخر عشرة أيام أخرى ولم يقبل كان للسلطان الحق في اتخاذ أي طريق تشير به عليه مصالحه الخاصة ونصائح حلفائه.

ولم يجد محمد علي بداً من التسليم وخاصة بعد أن تخلت فرنسا عنه وانهارت قوته المعنوية بعد سقوط عكا. فاتفق نابيه، قائد الأسطول البريطاني في البحر المتوسط، مع الحكومة المصرية على تسليم الأسطول العثماني وإخلاء سورية مقابل أن تضمن الدول لمحمد علي حكومة مصر وراثية وألا تمس سواحل مصر بسوء؛ وتم توقيع هذا الاتفاق في ٢٧ نوفمبر ١٨٤٠. وقد رفض السلطان الاعتراف بنص هذا الاتفاق، ولم يقره بونسنبي (Ponsonby)، سفير بريطانيا في استانبول، ولكن بامستون وافق عليه. وهناك أسباب دعت بامستون إلى أن يخفف من موقفه ضد محمد علي، أولها أن ملكة بريطانيا كتبت إليه مرتين (في أكتوبر ونوفمبر) تطلب منه أن يخفف من حدته؛ وثانيها حدوث تغيير وزاري في فرنسا ومجيء جيزو (Guizot) على رأس الوزارة الجديدة، فأصبح من الواجب على الحلفاء مصالحة فرنسا. وأرسل مندوبو بريطانيا والنمسا وبروسيا والروسيا مذكرة إلى الباب العالي في ٣ يناير ١٨٤١ يطالبونه فيها بالرجوع عن قرار عزل محمد علي الذي كان السلطان قد

أصدره بعد أن رفض محمد علي قبول شروط معاهدة لندن. وفي هذا الوقت بدأ إبراهيم بناءً على أوامر والده في الجلاء عن سورية، ونتيجة لتدخل الدول أرسل السلطان إلى محمد علي فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١، وقد تقرر فيه - لأول مرة - إعطاء محمد علي وأسرته حكومة مصر وراثية، على أن يختار الباب العالي نفسه من يتقلد منصب الولاية من أبناء محمد علي الذكور خلفاً له، ثم من يخلف هذا من بعده، وهكذا حتى إذا انقرضت ذرية محمد علي الذكور لا يكون «لأولاد نساء عائلته الذكور حق أيا كان في الولاية المذكورة»، واختار الباب العالي لها من يشاء. وبيَّن هذا الفرمان أن إعطاء محمد علي باشوية مصر وتقرير الحكم الوراثي بها بالصورة المذكورة إنما هو «منحة» من السلطان العثماني.

ولكن محمد علي اعترض على القيود التي جاءت في هذا الفرمان، وهي الخاصة بترتيب الوراثة، وتقدير الجزية المطلوبة. وتبودلت لتسوية هذه المسائل جملة مذكرات بين الباب العالي والدول الأوروبية، وأسفرت هذه المساعي عن صدور فرمان أول يونيه ١٨٤١ الذي نص على ترتيب الوراثة بشكل يجعلها منحصرة في الأكبر «الأرشد» فمن يليه من ذرية محمد علي - أي انتفاء حق الاختيار الذي كان للسلطان بموجب فرمان ١٣ فبراير، ولكن على شريطة أن يصدر التقليد بالولاية دائماً من الباب العالي. حتى إذا انقرضت ذرية محمد علي الذكور، حق للباب العالي أن يعين شخصاً آخر للولاية: «وليس في مثل هذه الحالة لأولاد بنات محمدعلي حق أو وجه شرعي يسوغ لهم الادعاء بالإرث». كما نص أيضاً على ضرورة تنفيذ خط شريف كلخانة والمعاهدات المبرمة مع الدول أو التي تبرم معها في المستقبل.

هذه هي نهاية إمبراطورية محمد علي، فلقد فشلت مشروعاته الكبيرة في كل من اليونان وسورية لأنها لم تتفق مع سياسات الدول الأوروبية التي بدأت منذ عام ١٧٩٨ تهتم بشرقي البحر المتوسط. وعلى الرغم من ذلك فقد حقق محمد علي نجاحاً محدوداً. ففي عام ١٨٠٥ حصل على لقب والي مصر، وكان

أول والٍ يمارس نفوذاً حقيقياً منذ قرنين من الزمان، فأنشأ قوة عسكرية استطاع بواسطتها أن يدعم مركزه لا أمام منافسيه المرتقبين في مصر فحسب بل أمام السلطان العثماني نفسه. وفي داخل إفريقيا، التي لم تكن تأثرت آنذاك بمنافسات الدول الأوروبية، بنى محمد علي إمبراطورية خارج الحدود التقليدية للنفوذ العثماني؛ وكان أول من أرسل حملات إلى النيل الأبيض مهدت الطريق للزحف التركي المصري نحو خط الاستواء في الجيل التالي. وعلى الرغم من ذلك بدأ نشاط محمد علي الحيوي يتلاشى بعد ضياع سورية. فعاش تسع سنوات أخرى، لكنه أصبح غير قادر على الاضطلاع بأعباء الحكم قبيل وفاته لإصابته بضعف في قواه العقلية. وظل كذلك إلى أن توفي في ٢ أغسطس عام ١٨٤٩ بالاسكندرية ونقل إلى القاهرة ودفن بمسجده في القلعة.

لقد أقبل محمد علي على الإصلاح، وكان في الواقع أول موظف عثماني يدخل «النظام الجديد» في ولايته بقدر معين من النجاح. ولقد كان من الممكن أن يقوم محمد علي - إذا كان ضابطاً عثمانياً وطنياً - بإنقاذ الإمبراطورية العثمانية وبمساعدتها على استعادة مركزها السابق كقوة عظيمة. ولكن باشا مصر انصرف كلية إلى تحقيق أطماعه، وبدلاً من أن ينقذ الإمبراطورية جعل محمد علي ضعفها وانهيارها أمراً مؤكداً. وربما كان القضاء على الإمبراطورية لا محالة من وقوعه، فالعوامل التي ساعدت على الانهيار قد امتدت جذورها بالفعل بصلابة بحيث لم يكن من الممكن تغيير الاتجاه. وربما كان محمد علي داعياً من دعاة الوطنية يميل إلى وضع حد للإمبراطورية العثمانية التي كانت تعلو على الشعور القومي والتي كان قد عفا عليها الزمن. ولكنه إذا كان داعياً من هذا النوع، فلا شك أن تحوله إلى المثل الوطنية كان عن غير وعي بالتأكيد، لأن محمد علي لم يكن وطنياً بالمعنى الحديث، وقبل كل شيء لم يكن وطنياً مصرياً. فلقد اعتبر محمد علي نفسه تركياً، واعتقد بأن مصر ليست إلّا ملكاً خاصاً يتصرف فيه ويستغله لصالحه ولصالح أسرته. فصراعه من أجل الاستقلال، لم يكن صراعاً من أجل استقلال مصر، بل كان من

أجل ضمان ملك وراثي لأبنائه من بعده. ولقد نجح في تحقيق أهدافه، وفتح آفاقاً جديدة لمصر ولكن بغير قصد حقيقي منه.

ولقد أدت سياسة محمد علي في النهاية إلى حدوث نتائج إيجابية وأخرى سلبية. ففي المجال الأول، ساعدت هذه السياسة على دخول كميات كبيرة من المحاصيل الزراعية المصرية إلى الأسواق الأوروبية المزدهرة، وفتح بذلك آفاقاً جديدة للتجارب المصرية. كما جذب إلى مصر عدداً من التجار الأوروبيين نقلوا معهم كثيراً من المهارات الفنية الغربية والعملاء الغربيين، ولقد غيرت هذه التطورات الشكل العام لتجارة مصر كلية، فارتبطت ارتباطاً وثيقاً بأوروبا. وبإدخال مصر في فلك التجارة الأوروبية، لم يكن هناك مفر أمام محمد علي من اتصال مصر بالحضارة الغربية. ولقد استطاع محمد علي أن يؤسس فعلاً الدولة الحديثة في مصر، وكان ذلك يرجع دون شك إلى فتح مصر للمؤثرات الغربية وإنعاش التجارة، وتشجيع نمو المدن، وإيجاد طبقة بيروقراطية مصرية وإنشاء جيش مصري، وتأكيد نظام الوراثة في أسرته. وهذه في الواقع بعض الإنجازات المهمة التي كان لها أهمية كبيرة في تطور مصر الحديثة.

أما بالنسبة للنتائج السلبية، فلقد فتح محمد علي الطريق أمام التغلغل الاستعماري الغربي. فاهتمام محمد علي بالأسواق الغربية وفتح الآفاق الجديدة للتجارة قد زاد من اعتماد مصر على الأسواق الأوروبية وجعلها سريعة التأثر بتقلبات الاقتصاد الأوروبي. كما أن تدفق التجار الأوروبيين جعل مصر عرضة للتدخل الأوروبي في شؤونها الداخلية، فزعمت الحكومات الأوروبية أن لها الحق في حماية تجارها ومصالحها التجارية بمقتضى معاهدات الامتيازات الأجنبية (Treaties of Capitulations). وبالإضافة إلى ذلك فإن قضاء محمد علي على استقلال طبقة رجال الدين شل حركة الطبقة الوحيدة القادرة على كبح جماح الطبقة الحاكمة وتطرفها. ولقد تفنن محمد علي في إيجاد الوسائل المختلفة للإطاحة «بالزعامة الشعبية»، فأشاع الفرقة بين العلماء

وضرب بعضهم ببعض، وعمل على إفسادهم. ولم يجد صعوبة بالغة في التخلص من تلك الزعامة لا سيما بعد التدهور الذي أصابها والذي صوره الجبرتي تصويراً دقيقاً عندما تحدث عن التنافر والتحاسد الذي ساد بين العلماء على الرياسة «والتكالب على سفاسف الأمور. . . وفراغ الأعين، والتطلع للأكل في ولائم الأغنياء والفقراء والمعاتبة عليها إن لم يدعوا إليها. . .»[1].

وبإبعاد السيد عمر مكرم ـ الذي أراد أن يجعل للشعب حقاً في مناقشة حدود سلطة الباشا في فرض الأموال وصرفها ـ لم يعد محمد علي يخشى أي تهديد من جانب العلماء، وصار السيد المطلق في مصر. وتقلص نفوذ طبقة العلماء تماماً واختفى دورها السياسي تقريباً من الحياة العامة، ودالت دولتهم كما يقول الجبرتي بسبب «الحظوظ النفسانية والحسد». وعلى هذا النحو قضى محمد علي على قوة البورجوازية المصرية الناشئة التي كان في استطاعتها التصدي للاستعمار الأوروبي الذي غزا مصر في القرن التاسع عشر. كما قضى كذلك على النظم التي ظلت قروناً تحمي الشعب من الطغيان الذي لا يحده شيء دون أن يعمل على تكوين قيادة جديدة ونظم جديدة يقوم عليها مجتمع سليم في مصر.

أما خلفاء محمد علي فقد أظهروا اهتماماً كبيراً بمسائل مهمة استمدت أصولها منذ حكم محمد علي وهي: العلاقات مع السلطان، والعلاقات مع الدول الأوروبية، والإصلاح الداخلي، وتكوين إمبراطورية إفريقية. ولكن التوازن الحساس بين مصالح الأطراف المعنية الذي استمر طيلة حياة محمدعلي قد اهتز بشكل لا يمكن إصلاحه أو تفاديه في السنوات التالية. ولقد مهد محمد علي للتسلل الأجنبي إلى مصر، وفي نفس الوقت ازداد اهتمام الدول الأوروبية بها لأهميتها البالغة باعتبارها طريقاً رئيسياً للمواصلات العالمية قبل وبعد إنشاء السكك الحديدية المصرية في عام ١٨٥٨ وفتح قناة السويس للملاحة البحرية في عام ١٨٦٩. ومن ناحية أخرى، وضعت التسوية التي

(١) الجبرتي: حـ ٤/ ٦٩.

أقرتها الدول الأوروبية في ١٨٤٠/١٨٤١ مصر تحت إشراف الدول وبذلك فتحت الباب على مصراعيه للتدخل الأجنبي. وبلغ هذا التدخل الأجنبي في شؤون مصر أقصاه في عصر الخديو إسماعيل (١٨٦٣ ـ ١٨٧٩).

وأبرز ما يميز تاريخ مصر في الفترة التالية هو المحاولات التي بذلتها الحكومة العثمانية لإرجاع مصر إلى حظيرة الدولة العثمانية باشوية عادية كسائر باشويات الإمبراطورية. فلقد منحت الحكومة العثمانية محمد علي وأسرته حكم مصر على غير رغبة منها بسبب ضغط الدول الأوروبية عدة امتيازات هامة، ولكنها لم تفقد الأمل في فرض سيطرتها التامة على مصر إذا سنحت الفرصة لذلك. ومرت بمصر منذ عام ١٨٤٨ ظروف ومسائل أمدت الحكومة العثمانية بكثير من الفرص لتحقيق هذا الأمل، ولكن الدول الأوروبية التي اشتركت في وضع تسوية ١٨٤٠/١٨٤١ حافظت على هذه التسوية وأبقت على الامتيازات التي تضمنتها الفرمانات. ولقد وضعت هذه التسوية موضع الاختبار عندما تأزم الموقف بين عباس حلمي الأول (١٨٤٨ ـ ١٨٥٤) وبين السلطان، بسبب إقدام الأول على إنشاء خط حديدي يربط الإسكندرية بالقاهرة دون الحصول على إذن رسمي من السلطان صاحب النفوذ الرسمي في الولاية طبقاً لما جاء في الفرمانات الصادرة لمحمد علي. أما المسألة الثانية التي أدت إلى تدهور العلاقات المصرية ـ العثمانية فكانت محاولة الباب العالي تطبيق التنظيمات الخيرية في مصر، وهي مجموعة القوانين التي صدرت مستندة إلى القواعد التي تقررت في خط شريف كلخانة الصادر في ٣ نوفمبر ١٨٣٩ لإصلاح الإمبراطورية العثمانية . وقد تركزت مطالب الباب العالي في سحب حق الحياة والموت (Capital Punishment) ـ أي عقوبة الإعدام أو القصاص ـ من الوالي. وكان تطبيق هذه التنظيمات بحذافيرها معناه العودة بمركز مصر إلى مركز الباشويات الأخرى في الدولة العثمانية. ومن جانبه، رفض عباس الأول تنفيذ مطلب السلطان إلّا إذا عُدِّل بما يلائم مركز مصر وعادات أهلها وما جرى به حكم الولاة فيها، وتمسك بهذا الحق من أجل المحافظة على الأمن والنظام، لأن تطبيق التنظيمات قد أخفق في

أكثر ولايات الإمبراطورية. وأخيراً قرر السلطان أن يتنازل بعض الشيء، وأمكن التوصل إلى اتفاق منح عباس بمقتضاه حق تنفيذ عقوبة الإعدام لمدة سبع سنوات أخرى مقابل زيادة الجزية السنوية المرسلة إلى الباب العالي إلى ٤٠٠,٠٠٠ جنيه.

نجح عباس في أن يحافظ على استقلال مصر الذاتي، ولم تقم الدولة العثمانية بأي محاولة للانتقاص من سيادة مصر في عهد محمد سعيد على الرغم من أن مشروع حفر قناة السويس أدى إلى قيام مشكلة مماثلة للمشكلة التي ظهرت في عصر عباس الأول بشأن موضوع السكة الحديدية. ولكن الأزمة التي ثارت حول موضوع القناة تركزت أساساً في المعركة الدبلوماسية العنيفة بين بريطانيا وفرنسا أكثر مما تركزت بين الوالي والسلطان . أما الخديو إسماعيل (١٨٦٣ ـ ١٨٧٩) فقد عاصر السلطان عبد العزيز (١٨٦١ ـ ١٨٧٦) وكانت العلاقات بينهما في معظم الأوقات علاقات ودية، إذ عمل إسماعيل على توثيق علاقاته بالدولة العثمانية والتوسع في الإنفاق في العاصمة التركية لكسب الأنصار والقضاء على المناوئين. وكانت شخصية السلطان عبد العزيز، من ناحية أخرى، مجموعة من المتناقضات، فقد اتصف بالغرور والعصبية والعناد، وكان جباناً متردداً لا يستقر على رأي. وكانت والدته تسيطر عليه وتستغل نفوذها، فباعت المناصب الشاغرة وأجرت تعديلات في الوظائف لكي توفر لنفسها مورداً ثابتاً . ولم يقلّ عبد العزيز عن والدته نزوعاً إلى استغلال منصبه بعد توليه العرش وذلك لتغطية نفقات إسرافه.

وبعد أن تولى إسماعيل باشوية مصر بفترة قصيرة، توجه إلى الآستانة ليتسلم فرمان التولية من السلطان. ووجّه إسماعيل الدعوة إلى السلطان عبد العزيز لزيارة مصر، وفعلاً لبى السلطان الدعوة وجاء إلى مصر في إبريل ١٨٦٣، وكان بذلك أول سلطان عثماني يزور مصر منذ أن فتحها سليم الأول في عام ١٥١٧، وقال السلطان عبد العزيز في الحفلة الرسمية التي أقيمت في القلعة وحضرها رجال السلك السياسي:

لم يكن غرضي من القدوم إلى مصر سوى إعطاء واليها دليلاً جديداً على حسن نيتي وتقديري الشخصي له، ومشاهدة ذلك الجزء المهم من الإمبراطورية. إنني أخصص كل جهودي للعمل على تقدم أملاكي ورفاهية جميع طبقات السكان فيها وتوثيق روابطنا بأوروبا. وإنني لعلى تمام اليقين من أن الوالي يسير في نفس هذا الاتجاه، وأنه سيقوم بمهمته على أحسن وجه لأنه يسير على خطى ذلك الرجل الممتاز من أمتنا (يقصد محمد علي)[(١)].

وقضى عبد العزيز في ضيافة إسماعيل عشرة أيام، وأكدت هذه الزيارة مركز الوالي الأدبي، فقد حصل على الوسام المجيدي، أرفع أوسمة الدولة العثمانية. وغمر إسماعيل السلطان وحاشيته بالهدايا والتحف الفاخرة، وزود الصدر الأعظم محمد فؤاد باشا وحده بستين ألف جنيه رشوة من أجل خدمات أدّاها له ولتعزيز صلات الصداقة بين السلطان والوالي. وساعدت هذه الصداقة إسماعيل في الحصول على امتيازات جديدة، من أولها وأهمها نظام توارث العرش في ولاية مصر. ونجح إسماعيل في مسعاه وصدر فرمان ٢٧ مايو ١٨٦٦ الذي قرر «أن تنتقل ولاية مصر مع ما هو تابع إليها من الأراضي وكامل ملحقاتها وقائم مقامتي سواكن ومصوع إلى أكبر أولاده الذكور بطريق الإرث وبالصورة نفسها إلى أكبر أولاد ذريتك. فإذا خلا منصب الولاية ولم يترك الوالي المتوفي ولداً ذكراً ينتقل الإرث حينئذٍ إلى أكبر إخوته، وإن لم يكن له إخوة فإلى أكبر أولاد إخوته المتوفين الذكور». وأبلغ الباب العالي هذا الفرمان إلى الدول الأوروبية التي أقرت تسوية ١٨٤٠/١٨٤١، وعلى أية حال لم تعترض هذه الدول على التعديل الجديد.

ولم تقف أطماع إسماعيل عند هذا الحد، بل سعى جاهداً للحصول على لقب يميز ولاة مصر عن بقية وزراء الدولة العثمانية والحكام العثمانيين الآخرين الذين كانوا يلقبون مثله بلقب والٍ. ولقد استخدم أسلافه لقب

---

(١) وثائق عابدين الأمريكية: جـ ٣، رقم ٣٢ واردة في أحمد عبد الرحيم مصطفى، علاقات مصر بتركيا، ص ٦٩.

خديوي بصفة غير رسمية[1]، كما كان الديوان المصري الأعلى (أي الديوان المحيط بالوالي مباشرة) يسمى بالديوان الخديوي من أيام محمد علي. وعلى ذلك حصل إسماعيل في ٨ يونيه ١٨٦٧ على فرمان جديد يعطيه وخلفاءه لقب خديوي، بعد أن كان والياً، وارتقى إسماعيل بذلك إلى مصاف الملوك. وفي عام ١٨٧٣، زار إسماعيل الأستانة لكي يحصل على فرمان جامع للمزايا التي نالتها مصر منذ تولية محمد علي الحكم. وبالفعل حصل على ما كان يسعى إليه، وثبت هذا الفرمان الجامع لمصر حقوقها الكاملة في الاستقلال الذاتي فيما عدا دفع الجزية السنوية، وعدم عقد المعاهدات السياسية وحق التمثيل الخارجي، وعدم صنع المدرعات الحربية. وهكذا أرسى هذا الفرمان ومعاهدة لندن (١٨٤٠) الأساس الذي استند إليه استقلال مصر قبل الاحتلال البريطاني في عام ١٨٨٢.

وفي عهد الخديوي إسماعيل ازداد تغلغل النفوذ الأجنبي في مصر، وأخذ الكثيرون ممن وفدوا إلى مصر في استثمار أموالهم استناداً إلى الامتيازات الأجنبية التي كانت تعفيهم من دفع الضرائب وتمنحهم الحق في أن يحاكموا أمام محاكمهم الخاصة، واستناداً إلى الوصاية الدولية التي بدأت بمعاهدة ١٨٤٠. ولقد ظهرت في عهد إسماعيل تبعية مصر المالية والاقتصادية للأجانب، إذ أنهم جاءوا برؤوس أموال استثمروها في إنشاء المتاجر والبنوك والبيوتات المالية والشركات وما إلى ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، استحكمت الأزمة المالية في عهد إسماعيل فأدى هذا إلى تدخل الدول الأجنبية في شؤون مصر المالية والسياسية، والإطاحة بعرشه عام ١٨٧٩. إن التدخل الذي حدث في عهد اسماعيل بدأ يكشف عن اتجاهات جديدة في السياسة الأوروبية، وإذا كان هذا التدخل قد وصل إلى غايته بعزل إسماعيل، إلاّ أن أهدافه ونواياه لم تبد واضحة إلاّ عندما احتلت بريطانيا مصر بعد ذلك

(١) كلمة خديو نعت فارسي مشتق من كلمة خيفا وهو اسم فارسي من أسماء الله ، فهي لذلك تعني رباني أو إلهي أو ملك.

بثلاث سنوات. لقد حرصت بريطانيا على تأكيد وضمان مصالحها في مصر ومن أهمها تأمين طريق مواصلاتها إلى الهند عبر قناة السويس. ولم تكن المسألة المالية في خطوطها العريضة إلّا ستاراً في الحقيقة يخفى وراءه صراعاً سياسياً بين بريطانيا وفرنسا خصوصاً على الاستئثار بالنفوذ في مصر. ولقد أخطأ زعماء الثورة العرابية عندما اعتقدوا أن صراعهم مع الخديوي مسألة داخلية لا يجب أن تنال اهتمام الدول، وتصوروا أن إظهار الحرص على احترام التعهدات الدولية الخاصة بمسألة الديون كفيل وحده بتجريد الدول من أي مبرر للتدخل. ولم يفهم العرابيون الموقف الدولي على حقيقته وضيّعوا على أنفسهم فرص النجاح لأنهم اعتقدوا أن فرنسا لن تسمح لبريطانيا بالتدخل المسلح بمفردها.

لقد ادعت بريطانيا أنها جاءت لتخليص مصر من الفوضى وإصلاح حال الفلاح المصري وإدخال المدنية والحضارة الغربية إلى مصر، ولكنها جاءت في الحقيقة لحماية مصالحها السياسية والحربية والاستراتيجية. ولم تفكر بريطانيا في ضم مصر إلى ممتلكاتها أو فرض الحماية عليها لما قد ينتج عن ذلك من مشكلات دولية ومحلية، ولكنها عملت على أن تكون وحدها صاحبة النفوذ الفعلي في مصر. وانتقلت السلطة الفعلية في مصر بطريقة مستترة إلى ممثل بريطانيا في مصر أو القنصل البريطاني - (British Agent and Consul General)، وإلى أعوانه من المستشارين الإنجليز الذين عينوا في الوزارات المختلفة. وفي ١١ سبتمبر ١٨٨٣، عينت بريطانيا السير إﭬلين بيرنج Sir Evelyn Baring (١٨٤١ - ١٩١٧) - اللورد كرومر (Cromer) فيما بعد - معتمداً جديداً في البلاد. وكان كرومر - الذي عهدت إليه الحكومة البريطانية بتنفيذ سياستها في مصر - أحد بناة الإمبراطورية البريطانية، وقد استمد قوته من قوة شخصيته وثقة حكومته فيه وتأييدها له، وكانت له مبادىء استعمارية وخطة سلكها في خدمة بلاده. وكان كرومر بالنسبة لدعاة الإمبراطورية والإمبريالزم الرجل الذي أدى رسالة الحضارة الغربية خير أداء في مصر، أما من وجهة النظر المصرية، فقد كان كرومر ممثلاً للاستعمار ومنفذاً لسياسة الغرب الاستبدادية المتسلطة.

وبفشل الثورة العرابية خمـدت الحركـة الوطنيـة طوال عهـد توفيق (١٨٧٩ ـ ١٨٩٢) بسبب ذلك التحالف البغيض بينه وبين سلطات الاحتلال التي ارتمى في أحضانها ودان لها بكيانه. واستبد اللورد كرومر بمصر وأنكر عليها الحقوق النيابية واعتقد أن الاحتلال البريطاني كان منجاة لها وإصلاحاً لحالتها وحلاً حاسماً لمشكلتها. ولكن بريطانيا ما كانت تعتمد في احتلالها لمصر على حق شرعي أو قانوني، إذ كانت البلاد من الناحية الدولية تابعة للدولة العثمانية. وعرضت الحكومة العثمانية في أواخر أكتوبر عام ١٨٨٢ الدخول في مفاوضات معها بشأن جلائها عن مصر. ولم تهتم بريطانيا بطلب الدولة العثمانية، ولكنها وجدت في النهاية أن من صالحها التفاهم مع الحكـومة العثمانية بشأن المسألة المصرية لتقوية مركزها في الشرق الأوسط. ولذلك قررت إيفاد سير هنري درمند ولف (Sir Henry Drummond Wolff) في بعثة إلى استانبول والقاهرة للتفاوض مع الحكومة العثمانية على أساس تحديد موعد للجلاء في سنوات معينة، والاتفاق على عودة الاحتلال ثانية بالاشتراك مع الدولة العثمانية في ظروف معينة تحدد. واستغرقت مهمة البعثة المدة من أغسطس عام ١٨٨٥ إلى يوليو عام ١٨٨٧، وتوصل السير درمند ولف إلى اتفاق مع الحكومة العثمانية في ٢٢ مايو عام ١٨٨٧، ولكن عملت فرنسا وروسيا على فشل هذه الاتفاقية، وهددتا السلطان لأن بريطانيا لم تعين في هذه الاتفاقية تاريخاً فعلياً قريباً للجلاء عن مصر. وأبلغتا السلطان أنه إذا وافق على شروط السير هنري درمند ولف فإنهما تصبحان في حل من احتلال أي جزء من أجزاء الإمبراطورية العثمانية فتحتل فرنسا سورية، وتحتل روسيا أرمينيا. وتحت تأثير هذه المعـارضة القـوية رفض السلطان التصـديق على الإتفاقية، وبذلك لم تعد بريطانيا تفكر إطلاقاً في احتمال دعوة الدولة العثمانية للتعاون معها في المسألة المصرية، بل أخذت تقوى تدريجياً لديها فكرة إطالة أمد الاحتلال في مصر. ومما ساعدها أيضاً على التمادي في هـذا الاتجاه معارضة اللورد كرومر الشديدة للجلاء.

وهكذا ضعفت فكرة الجلاء عن مصر فعلاً بعد عام ١٨٨٧ بسبب

زيادة المصالح البريطانية في البلاد، وأصبحت قناة السويس «مصلحة إمبراطورية»، وزادت مصالح بريطانيا التجارية والقطنية في مصر. كما زادت أهمية مصر في نظر بريطانيا حين فكرت الحكومة البريطانية جدياً في استرجاع السودان لمصر. وفي الحقيقة كان اتفاق الحكم الثنائي (Anglo - Egyptian Convention) الذي أبرمته بريطانيا مع مصر في ١٩ يناير عام ١٨٩٩ قد ثبت أقدامها في وادي النيل كله بحيث لم يمكن أن تتزحزح عن مكانها ما دام هذا الاتفاق معمولاً به باعتباره نظاماً أساسياً للوضع السياسي في السودان. وبرغم ذلك ظل مركز بريطانيا في مصر مزعزعاً لأن مصر ظلت من الناحية الشرعية خاضعة لسيادة الدولة العثمانية، كما أنها لقيت معارضة قوية من جانب الشعب المصري والدول الأوروبية وخصوصاً فرنسا. ونتيجة لذلك رأت بريطانيا أن من الضروري أن تصلح علاقاتها مع فرنسا لتأمين مركزها في مصر، وجعلت مفتاح ذلك مسألة مراكش. وفي ٨ أبريل عام ١٩٠٤ وقّعت بريطانيا معها الاتفاق الودي (Entente Cordiale) الذي حصلت به على اعتراف فرنسا بمركزها الفعلي في مصر، مع الاحتفاظ بالحالة السياسية فيها دون تغيير. وبهذا الاتفاق ثبّت الاحتلال البريطاني أقدامه في مصر من الناحية الفعلية، ولم يعد هناك ما يحول دون فرض السيادة البريطانية الكاملة على البلاد سوى ذلك الخيط الشرعي الرفيع، الذي كان يربط مصر بالدولة العثمانية. ولكن لم تمر عشر سنوات أخرى حتى أعلنت بريطانيا حمايتها على مصر وأصبح مركزها مضموناً من الناحيتين الفعلية والشرعية.

وعلى أية حال فرضت بريطانيا على مصر في الفترة ما بين عامي ١٨٨٢ و ١٩١٤ حماية مقنعة (veiled protectorate)، ففي حين ظلت السلطة الشرعية في البلاد في أيدي الخديوي ومجلس النظار، تركزت السلطة الفعلية في يد اللورد كرومر الذي استمر في منصبه حتى عام ١٩٠٧. ولكن إذا كانت الحركة الوطنية قد همدت في السنوات العشر الأولى التي تلت الاحتلال، فإن الوضع قد تغير بعد اعتلاء عباس حلمي الثاني كرسي الخديوية عقب وفاة أبيه في ٧ يناير عام ١٨٩٢. وكان عباس الثاني شاباً طموحاً لم يكن قد تجاوز

الثامنة عشرة من عمره عندما استدعى من النمسا حيث كان يتعلم في الترزيانوم (Theresianum) ـ أي مدرسة الأمراء، وكان شديد الإعجاب بجده إسماعيل وكان يحتقر والده لضعفه واستسلامه. وساءه عندما عاد إلى مصر أن رأي الإنجليز قد فرضوا سيطرتهم على وزارات الحكومة ومصالحها، فاعتزم وضع حد لهذا التدخل غير المشروع. ولقد شجعه مستشاروه على استرداد حقوقه باعتبار أن فرنسا ـ ومن ورائها روسيا ـ تسندان استقلال مصر الذاتي. وفي الواقع كان عباس جريئاً واسع الأمل، «مصرياً بحتاً» كما حكم عليه كرومر منذ لقائهما الأول.

وعندما حاول الخديو القضاء على سيطرة الاحتلال، اصطدم بكرومر ووجد نفسه وحيداً أمامه لا سيما وأن قنصلي فرنسا وروسيا، اللذين كانا يشجعانه على مقاومة الإنجليز، قد تخليا عنه، ولكن لم يكن من خصال عباس الشاب الاستسلام للهزائم. وحاول عباس الاحتماء بالدولة العثمانية والسلطان صاحب السيادة الشرعية على مصر، فارتمى بين أحضان السلطان عبد الحميد كما يرتمي الطفل بين يدي أبيه طلباً للحماية من كلبٍ ضار. ولكنه لم يلق من السلطان سوى النصائح والتشجيع على مقاومة الاحتلال لأن السلطان نفسه كان عاجزاً عن مقاومة الدول الأوروبية والتخلص من نفوذها. وكتب سفير بريطانيا في استانبول في هذا الشأن يقول: «إن السلطان نصح للخديوي بطريقة أبوية أن يفوض أمره إلى الله، ويرضى بما قسم له، ويثق بفعل الزمن، محافظاً دائماً على العلاقات الحسنة مع الإنكليز».

أما في داخل مصر فلم يدع عباس حلمي فرصة للاتصال بالشعب إلا اقتنصها، وسعى للاستناد على المثقفين في نضاله لأن طبقة كبار ملاك الأراضي من المصريين قد ترددت بين الولاء للخديوية أو الاحتلال الذي حاول في سياسته الداخلية كسبهم بجانبه بأن عين منهم نواباً في الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين. واتفق مع الزعيم الوطني الشاب مصطفى كامل (١٨٧٣ ـ ١٩٠٨) على تشكيل لجنة سرية من بعض الشبان الممتازين

بالوطنية ممن بلغوا التعليم العالي في مصر والخارج. وفي ذلك الوقت أيضاً كان لتقدم الشعور بالحرية ونمو الروح القومية في أوروبا وآسيا وفي الدولة العثمانية بوجه خاص أثر كبير على مصر التي تملك ناصية الشرق والغرب. وميز الجزء الأخير من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ظهور القوميات المتوثبة في ألمانيا وإيطاليا وروسيا واليابان والصين، ومن ثم تأثرت مصر بهذا التيار إذ لم يكن من المعقول أن تعيش عن العالم بمعزل أو أن تنسى مجدها القديم أو استقلالها.

ولم يكن الحكم البريطاني مهما تشدق الاستعماريون بقوته ونزاهته سوى حكم أجنبي دكتاتوري لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يمثل أماني الشعب المصري أو يعمل على تحقيقها. حقيقة أن سلطات الاحتلال في مصر قد اكتسبت إلى جانبها العمد والمشايخ وكبار الملاك الزراعيين وبعض العناصر الأخرى، ولكنها فشلت في اجتذاب رجال الطبقة الوسطى من سكان المدن المثقفين والبورجوازيين الذين لم يمتلكوا أرضاً ولم يتأثروا بسياسة الاحتلال الزراعية. وعلى ذلك لم يمت الشعور القومي في مصر بل قام شبان الجيل الجديد، أو الطليعة المثقفة الناشئة، من المحامين والأطباء والمهندسين والصحفيين والمعلمين وغيرهم ينادون بحقوقهم السياسية. وكانوا يتوقون إلى أن يلعبوا دورهم في الحياة السياسية، ويحمِّلون الأوتوقراطية الخديوية مسؤولية الكوارث التي حلت بمصر. ولقد تأثر هذا الجيل من المثقفين تأثراً كبيراً بالاتجاهات الغربية واختلف عن أولئك الذين تتلمذوا في الأزهر وتأثروا بالبيئة الدينية التي كان لها وزن كبير خلال الثورة العرابية. وحدث تصادم بين الفكر التقليدي والفكر المتأثر بالغرب، وانعكس ذلك في برامج الأحزاب السياسية التي ظهرت في مصر فيما بين عامي ١٩٠٧ و ١٩١٤.

تزعم مصطفى كامل إذن الحركة الوطنية بعد الاحتلال، وذكر المصريين بماضيهم وجلال تاريخهم، وخصص كل جهوده لإثارة عاطفة الوطنية وتمجيدها. وكانت نشأة مصطفى كامل تختلف عن نشأة أحمد عرابي وغيره من

زعماء الثورة العرابية، فهو لم يتلق تعليمه في الأزهر، بل تلقاه في المدارس الأميرية ثم أكمله في فرنسا لأن عباساً اصطفاه وأرسله في هذه البعثة. وفي فرنسا تعرف مصطفى كامل بفرنسيين كبيرين من أعداء السياسة البريطانية هما السيدة چولييت آدم Mme Juliette Adam (١٨٣٦ - ١٩٣٦)، أعظم شخصيات فرنسا في عالم الوطنية والسياسية والأدب، والمسيو فرنسوا دلونكل (François Deloncle)، الزعيم السياسي وعضو البرلمان الفرنسي. وقد زار مصطفى كامل مجلس النواب الفرنسي في عام ١٨٩٥ وقدم إليه عريضة تطالب حكومة فرنسا بالعمل لاستقلال مصر: «جاءت الأمة المصرية تستغيث بهذه الأمة الكريمة - فرنسا - التي حررت عدة من الأمم، فهل تجاب إلى استغاثتها وتضرعها وهل لفرنسا أن تؤيد بهذا العمل الجليل مكانتها في العالم الإسلامي الواثق بها؟... فلتحيا فرنسا محررة الأمم»[1].

وعلى الرغم من أن مصطفى كامل قد سلم بالمفهوم الليبرالي للوطنية، فإنه كان ممن ورثوا الفكر السياسي لدى جمال الدين الأفغاني: فكان قوي العقيدة الدينية ورأى «أن الدين والوطنية توأمان متلازمان، وأن الرجل الذي يتمكن الدين من فؤاده يحب وطنه حباً صادقاً ويفديه بروحه وما تملك يداه». ولقد آمن مصطفى كامل بأن لمصر كياناً مستقلاً، ولكنه أيد النفوذ العثماني في مصر، إذ اعتقد أن ذلك هو السبيل الوحيد لمناوأة الاستعمار. وقد أجاب الأميرالاي بارنج Baring (شقيق اللورد كرومر) عندما قابله في لندن عام ١٨٩٥ وسأله عن جنسيته بقوله «مصري عثماني»، وأضاف قائلاً عندما تعجب بارنج لجمعه بين الجنسيتين بقوله: «ليس في الأمر جنسيتان بل في الحقيقة جنسية واحدة لأن مصر بلد تابع للدولة العلية». وقال مصطفى كامل كذلك في خطبة له في الإسكندرية عام ١٨٩٧: «إن مظاهرة الأمة المصرية نحو الدولة العلية هي مظاهرة قوية ضد الاحتلال الإنجليزي، وإشتراك أفراد الأمة على اختلافهم في الاكتتاب للجيش العثماني هو اقتراع عام ضد

(١) عبد الرحمن الرافعي: مصطفى كامل، ص ٥٠ - ٥٢.

الإنجليز في مصر». ولما كان مصطفى كامل يعتمد في مطالبته بالجلاء وتمتع مصر باستقلالها الذاتي على ما للدولة العثمانية من حقوق دولية في مصر، فإنه كان من الطبيعي أن يؤيد حركة «الجامعة الإسلامية» تحت لواء السلطان العثماني. وكتب مصطفى كامل في عام ١٨٩٨ كتاباً بعنوان «المسألة الشرقية» دافع فيه عن الدولة العثمانية دفاعاً مجيداً وأكد ضرورة المحافظة على سلامة الإمبراطورية العثمانية. ويختم مصطفى كامل الفصل الأول من كتابه بالدعوة إلى الالتفاف حول الراية العثمانية بقوله: «أما واجب العثمانيين والمسلمين أمام عداوة انكلترا للدولة العلية فبين لا ينكره إلا الخونة والخوارج والدخلاء. فواجب العثمانيين أن يجتمعوا جميعاً حول راية السلطنة السنية، وأن يدافعوا عن ملك بلادهم بكل قـواهم ولو تفـانى الكثيرون منهم في هـذاالغرض الشريف حتى يعيشوا أبد الدهر سادة لا عبيداً، وواجب المسلمين أن يلتفوا أجمعين حول رايـة الخلافـة الإسلاميـة المقدسـة، وأن يعززوهـا بالأمـوال والأرواح، ففي حفظها حفظ كرامتهم وشرفهم، وفي بقاء مجدهـا رفعتهم ورفعة العقيدة الإسلامية»[١]. ولقد أنعم عليه السلطان في عام ١٨٩٩ برتبة «المتمايز» فصار مصطفى بك كامل، وفي عام ١٩٠٤ منحه السلطان رتبة الباشوية.

حقيقة، دعا مصطفى كامل إلى التقارب الوثيق مع الدولة العثمانيـة واعتنق أفكار حركة الجامعة الإسلامية، ولكنه بلا منازع كان أول مصري اكتمل لدية الوعي القومي فأداه تأدية من يشعر بمعناه شعوراً لا تردد فيه. فكان مصطفى كامل هو أول من هتف بعبارة «تحيا مصر»، وكـان دائم الاستعمال للتعبيرات القومية المصرية الواضحة في خطبه وبياناته. ولقد تجلى إيمانه بمصر في رسالته الأولى التي بعث بها إلى الأديبة والمؤرخة مدام چولييت آدم، ولم يكن يومها قد تعرف عليها، إذ قال: «إن لي آمالاً كباراً، فإني أريد أن أوقظ في مصر الهرمة مصر الفتاة. هم يقولون إن وطني لا وجود له. وأنا

(١) مصطفى كامل: المسألة الشرقية، ص ٢٣.

أقول يا سيدتي إنه موجود. وأشعر بوجوده بما آنس له في نفسي من الحب الشديد...». ودعا مصطفى كامل إلى هذه الأفكار في جريدة «اللواء» التي صدر العدد الأول منها في ٢ يناير عام ١٩٠٠، وعاونه الخديو عباس على إصدارها. وكانت «اللواء» بمثابة مدرسة علمت المصريين حقوقهم وواجباتهم وبصرتهم بحقائق بلادهم ومساوىء الاحتلال وحثتهم على الجهاد في سبيل الاستقلال.

وقد بدأ مصطفى كامل فترة جديدة من كفاحنا القومي تختلف في تفاصيلها عن الفترة السابقة: ففي حين اعتمدت الثورة العرابية على قواها المحلية، وحدها، استندت حركة مصطفى كامل في البداية إلى كل من الخديو وفرنسا والدولة العثمانية. وكان الاستقلال الذي طالب به مصطفى كامل هو استقلال مصر الذاتي كما تقرر في معاهدة لندن في عام ١٨٤٠، فنفر بعض المصريين إذ رأوا في هذه الدعوة استبدالاً لتبعية بأخرى. ولكن فهم مصطفى كامل للظروف الدولية هو الذي دفعه إلى سقوط مصر في يد الإنجليز. ومن ثم رأى مصطفى كامل أن جلاء بريطانيا عن مصر هو الرمز للاستقلال، أما السيادة العثمانية فإن التخلص منها من أيسر الأمور بعد التخلص من الاحتلال. كما دفعه هذا الفهم للظروف الدولية المحيطة بالقضية المصرية أيضاً إلى اللجوء إلى الدول الأوروبية وبخاصة فرنسا لإكراه بريطانيا على الجلاء عن مصر. وكانت الصفة الدولية للقضية المصرية تستند من الناحية القانونية إلى معاهدة لندن عام ١٨٤٠، والفرمانات المؤكدة لهذه المعاهدة، إلى جانب الفرمانات التي أصدرتها الحكومة العثمانية في عهد الخديو إسماعيل بشأن اختصاصات ومسؤوليات الخديوية. ولكن مصطفى كامل لم يلبث أن خاب أمله في فرنسا، وصدمت الحركة الوطنية صدمتين: الصدمة الأولى بعد حادث فاشودة عام ١٨٩٨ الذي دل على أن فرنسا لا تنوي معارضة بريطانيا في احتلال مصر، والصدمة الثانية بعد الاتفاق الودي عام ١٩٠٤. وبذلك ضعف أمل مصطفى كامل في تدخل أوروبا لإنقاذ مصر وانهار ركن من أهم أركان سياسته.

ولكن مصطفى كامل لم ييأس، بل استمر في طريقه يحمل علم الجهاد منادياً بالجلاء، واستطاع مصطفى كامل أن يجتذب إليه بعض الأعيان المتصلين بالسراي وكثيراً من الفئات المثقفة من الطبقة الوسطى، من الموظفين والطلبة والمحامين. وخالف الكثيرين من معاصريه الذين كانوا يرون مصانعة الاحتلال والتقرب إليه، وأفاد من أخطاء العرابيين وحاول رأب الصدع الداخلي الذي نفذ منه المستعمر. فعمل دائماً على إيجاد جو من التفاهم بين المصريين وبين الخديو عباس الثاني، وتجنب الصدام بينه وبين الخديو حتى في الأوقات التي تيقن فيها ألا مجال لحفظ الود بينهما. كما حاول من ناحية أخرى التوفيق بين عنصري الأمة الدينيين ـ عنصري المسلمين والأقباط ـ اللذين يتكون منهما الشعب المصري، وقال: «إذا المسلمين والأقباط شعب واحد مرتبط بالوطنية والعادات والأخلاق وأسباب المعاش ولا يمكن التفريق بينهما مدى الأبد».

وأصدر مصطفى كامل في عام ١٩٠٧ صحيفتين باللغتين الفرنسية والإنجليزية: ظهرت الأولى وهي صحيفة الإتندار إجبسيان (L'Etendard Egyptien) في ٢ مارس من نفس العام، والثانية وهي ذي إجبشيان استاندرد (The Egyptian Standard)، بمعنى اللواء، في اليوم التالي، وكانتا صورتين لجريدة اللواء الصادرة باللغة العربية مع تعديل فحواهما بما يناسب المستوطنين الأجانب بمصر. وتوجت جهود مصطفى كامل في عام ١٩٠٧ بإنشاء الحزب الوطني في مواجهة ظهور حزب الأمة، على الرغم من أن مصطفى كامل كان لا يؤمن بإنشاء حزب رسمي اعتقاداً منه أن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى انقسام الأمة. ولكن مصطفى كامل لم يعش طويلاً بعد تأليف حزبه، فقد أسلم الروح في ١٠ فبراير عام ١٩٠٨، ولكن حياته القصيرة لم تمنع أفكاره من تكوين تيار قوي استمر عشرات السنوات من بعد وفاته.

لم يستمر موقف الخديو عباس حلمي الثاني من الاحتلال فترة طويلة، إذ تضعضع عباس وخار عزمه، وفقد الأمل في أية مساعدة حقيقية

من المصادر التي كان يرجو مساعدتها. وخضعت «السلطة الشرعية الحاكمة» في مصر للاحتلال البريطاني منذ عام ١٨٩٩ حتى عام ١٩٠٦، ولم يبد الخديو أي اعتراض على تزايد السيطرة البريطانية في الإدارة. ولقد أدى هذا التغيير في موقف الخديو إلى حدوث انقسام في صفوف الحركة الوطنية التي ظلت متحدة متماسكة فترة من الزمن، فانقسمت إلى ثلاث جماعات متميزة كونت في عامي ١٩٠٧ و١٩٠٨ الأحزاب السياسية المصرية الرئيسية الثلاثة في تلك الفترة، وهي الحزب الوطني وحزب الإصلاح الدستوري وحزب الأمة. وقد أدت جوانب الخلاف بين هذه الأحزاب إلى خوض الصحف في مهاترات لم تكن تستهدف الحق دائماً، وقد كان كثير منها يتصل بالأشخاص لا بالمسائل العامة. وقد أفسدت هذه المهاترات الأخلاق والأذواق، فتولد في المصريين ميل جامع لتتبع هذا السباب والتشفي بسماعه، وأصبحت هوايتهم الفاسدة أن يترقبوا في شوق طلوع اليوم الجديد ليستمتعوا بمزيد من السباب، وليأخذوا مقاعدهم في حفل مصارعة الثيران، وقد غدا أقدر الناس على السباب وعلى رده هو أبرعهم في أعين الناس. وبذلك استنفدت طاقة المصريين فيما لا طائل تحته، وصرفت عن مواجهة الاستعمار، عدوهم الأول، الذي استراح من حربهم بعد أن أصبح كل منهم حرباً على صاحبه. وارتكبت الصحف باسم الحرية أبشع جريمة في تمزيق شمل المصريين وتفريق كلمتهم. وكان مقال الجريدة «تعالوا نتفق أو نختلف» من أوضح ما كتب في بيان الفروق والاختلافات بين هذه الأحزاب، وقد جاء فيه:

«... (فالمؤيد)[1] يتحيز دائماً في سياسته العامة إلى إحدى السلطتين، وأما في جزئيات المسائل وتقدير الحوادث فإنه يجري من النقيض إلى النقيض، أي من (اللواء) إلى (المقطم). فأحياناً يكون كالأول وأحياناً كالثاني، وغالباً ينفرد في هذا الميدان الفسيح بذينكم النقيضين، مراعياً في ذلك حالة مصلحة

---

(١) أصدرها الشيخ علي يوسف (١٨٦٣ - ١٩١٣) عام ١٨٨٩، وأصبحت فيما بعد لسان حزبه المعروف باسم «حزب الإصلاح على المبادىء الدستورية».

سياسته العامة التي ذكرناها. وأما (الجريدة)[1] فإنها لا تتحيز لجهة من السلطتين، ولا تتفق مع طرف من طرفي النقيض، وليس من سياستها أن تخدم سلطة مطلقاً بل قلمها وقف على خدمة الأمة دون سواها... وبذلك لا يمكن أن تكون متفقة السياسة مع (المؤيد). وأما (المقطم) فإنه يتحيز إلى سلطة قصر الدوبارة، ويزين أعمال المحتلين ولو كان ملؤها الخطل، ويقول بالرضا عن الاحتلال... وأما (الجريدة) فإنها لا تقول بالرضا عن الاحتلال مطلقاً.. وبهذا لا يمكن أن تكون (الجريدة) و(المقطم) متفقتي المذهب... وأما (اللواء) فإنها تدعو إلى الاستقلال بالطفرة، وخطتها عدائية للمحتلين، ونحن نرى أن الطفرة محال، وعواقب التشبث بها خطرة جداً.. كما نرى أن معاداة المحتلين وتقبيح أعمالهم التي لا يحكم العدل بقبحها ليس من الاعتدال الذي هو شعارنا في شيء».

وهكذا عمل الاحتلال البريطاني على تفتيت الحركة الوطنية المصرية، ويرجع ذلك إلى سياسة التفاهم التي التزم بها المعتمد البريطاني مع الخديو. وعندما قامت الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤ كان عباس يقوم برحلته المعتادة إلى الأستانة، ولكنه لم يعد إلى مصر بعد ذلك. ففي ١٨ ديسمبر من نفس العام فرضت بريطانيا حمايتها على البلاد مسفرة بذلك عن نياتها الحقيقية نحو مصر، وواضعة حداً لسياسة الغموض التي سارت عليها منذ البداية. وفي اليوم التالي أعلنت الحكومة البريطانية خلع الخديو عباس حلمي الثاني، وتولية السلطان حسين كامل عرش مصر. ومهما كان الأمر، فقد أنهى خلع الخديو واستبدال الحماية بالاحتلال عهداً كان جهد النضال القومي موزعاً فيه بين مقاومة الاحتلال والسعي لإنشاء الحكومة الدستورية، واتجه المناضلون إلى تركيز الجهود ضد الحماية ـ وليدة الاحتلال ـ لإزالتها ولإرغام البريطانيين على الجلاء. وفي ذلك الوقت كان هذا الفريق الذي يرى ضرورة التعاون مع الإنجليز وتنظيم علاقة مصر ببريطانيا على أساس الاعتراف باستقلال مصر، يتبوأ مركز الصدارة في حياة البلاد. ولم يعد هناك من يرى ربط المسألة المصرية بمعاهدة لندن عام ١٨٤٠ وانهار بذلك آخر أساس لنظرية الحزب الوطني في علاج المسألة المصرية ولم يبق غير مبدأ «لا مفاوضة إلا بعد الجلاء».

(١) صدر العدد الأول منها في ٩ مارس ١٩٠٧.

٢ ـ سورية ولبنان في عهد التنظيمات العثمانية

بعـــد موقعة أبي قير البحرية رجحت كفة انجلترا في البحر المتوسط، وأعلنت الدولة العثمانية الحرب على فرنسا في ٢ سبتمبر ١٧٩٨، وأخذت تحشد جيشين لفتح مصر، الأول في سورية ووجهتـه الزحف عـلى القطر المصري عن طريق برزخ السويس، والثاني في رودس لمهاجمة سواحل مصر الشمالية. ولذلك فكر نابليون بونـابرت في الحملة السـورية لتثبيت قـدم الاحتلال الفرنسي في مصر وإبعاد خطر الحملة العثمانية عليها، وكان يرمي كذلك إلى منع العمارة الإنجليزية في البحر المتوسط من أن تتزود من الثغور السورية. ورأى بونابرت بثاقب نظره أن حدود مصر الطبيعية لا تنتهي بشبه جزيرة سيناء بل بجبال طوروس. ولقد حاول نابليون بونابـرت أن يحث أحمد الجزار على التعاون معه دون جدوى، وأدرك الجزار أنه في حاجة إلى تجميع أكبر قوات ممكنة للصمود في وجه بونابرت، فكتب إلى بشير الشهابي الثاني أمير الشوف والدروز ليقدم إليه على رأس قواته، وهنا قرر بشير الثاني أن يترك أحمد الجزار وحيداً أمام الفرنسيين انتقاماً منه لموقفه المتغير إزاءه. ومن ناحية أخرى كان بشير يخشى مغادرة الجبل لأنه لو غادره وانضم إلى الجزار في محاربة الفرنسيين فإنه لن يلبث أن يفقد الحكم لواحد من المتطلعين لاغتصابه منه.

وقاومت عكا هجمات الجيش الفرنسي مقاومة شديدة، وأبلى أحمد باشا الجزار بلاءً حسناً في الدفـاع عنها، وكـان يظاهـره من البحر الأسـطول

الإنجليزي بقيادة الكومودور السير سدني سميث (Sidney Smith). ولما استمرت مقاومة المدينة سعى نابليون بونابرت إلى الإفادة من القوى التي كانت تخضع للجزار خوفاً منه، ووافقت بالفعل بعض الزعامات المحلية على التعاون معه مثل بعض عشائر المتاولة، ومثل صالح بن الشيخ ظاهر العمر الذي حصل بالفعل على صفد بموافقة الفرنسيين. كما تطلع بونابرت إلى كسب الأمير بشير الشهابي إلى جانبه، وبعث إليه بالرسالة التالية:

«بعد أن تم استيلائي على القطر المصري بكامله قطعت الصحراء ودخلت الأراضي السورية.... واحتللت حصونها التي كانت بيد الجزار... وأجبرته على الاعتزال في عكا... وقد أسرعت إلى إطلاعك على ما تقدم لعلمي بما في ذلك من دواعي السرور والارتياح. فإن انتصاراتي هذه قد قضت على طغيان رجل وحشي كان شراً على الجنس البشري وعلى الأمة الدرزية، وأخفف عنها الجزية المفروضة عليها لتؤمن حرية تجارتها واتساعها. وإني أرغب في ان تحضر شخصياً في أقرب وقت ممكن.... ووضع التدابير اللازمة لانقاذك من عدونا المشترك».

وفي نفس الوقت وصلت بشير الشهابي رسائل من السير سدني سميث، حليف أحمد الجزار يحثه فيها ورجاله على التفاهم مع أحمد الجزار وتقديم المساعدة اللازمة. ولم يستجب بشير الشهابي لعروض بونابرت، ولكنه سمح للقوافل العثمانية بالمرور عبر إقليمه، وكان صادقاً حينما أعلن أن أمراء لبنان الإقطاعيين لم يكونوا خاضعين لسيطرته.

وعلى الرغم من عدم اكتراث الأمير بشير الثاني، فقد ساعدت مجريات الأحداث في سورية على تقوية مركزه، فتوطدت بينه وبين السير سدني سميث صداقة متينة وتوسط سميث لدى يوسف ضيا باشا، الصدر الأعظم الذي وصل إلى سورية ليقود قوات السلطان إلى مصر، فمنح بشير فرماناً يخوله فرض سيطرته على جبل لبنان والمناطق المحيطة به ويسمح له بإرسال الجزية مباشرة إلى استانبول دون وساطة حاكم صيدا. وأراد الصدر الأعظم بذلك أن يحد من سلطة الجزار المتزايدة في سورية، ولكن الاعتماد على بشير الثاني كقوة مضادة كانت تجربة غير ناجحة. فبعد انسحاب بونابرت من الشام عاد

أحمد الجزار إلى سيرته الأولى ولم يعد في حاجة إلى الإنجليز أو العثمانيين. ولذلك بحث الإنجليز والعثمانيون عن رجل قوي في المنطقة يعتمدون عليه ويعينهم على الحد من قوة الجزار. ولكن سرعان ما تبين الأمير أنه لا يمكنه الدفاع عن مركزه في سورية، وفر إلى قبرص في عام ١٨٠٠ على إحدى بوارج السير سدني سميث.

ولم يكن من السهل الإطاحة بأحمد الجزار. وبعد غياب دام عدة أشهر عاد بشير الشهابي إلى لبنان ليخضع من جديد للباشا القديم الذي عين للمرة الأخيرة حاكماً على دمشق. وظل الجزار يقيم في عكا ويحكم دمشق عن طريق وكيل له اتصف بالقسوة والابتزاز. وعندما توفي الجزار في عام ١٨٠٤ قام الشعب في دمشق بالثورة وقتلوا وكيله، وبعد فترة من الفوضى وعدم الاستقرار خلفه على حكومة صيدا أحد مماليكه السابقين ويدعى سليمان باشا الذي أطلق عليه الكتاب المعاصرون إسم العادل. وبعد وفاة الجزار، وجد الأمير بشير (١٧٨٨ ـ ١٨٤٠) نفسه طليقاً فأخذ في سحق أعدائه في الداخل وفي تركيز السلطة في يده وتوحيد ممتلكاته وتثبيت الحكم فيها.

وفي عام ١٨١٩ توفي سليمان باشا صديق الأمير بشير الشهابي، وحل محله في ولاية صيدا عبد الله باشا نجل أحد كبار رجال الدولة في الآستانة. وكان عبد الله هذا باشا طموحاً نشيطاً في الحادية والعشرين من العمر، لذلك أبى كالجزار قبله أن يرى أميراً حاكماً قوياً في لبنان، فصمم على إخضاع الأمير بشير والحط من قدره. وما أن تم تعيينه في منصبه حتى طالب الأمير بدفع ضريبة باهظة، وعندما احتج الأمير وضع عبد الله باشا يده على جميع رعايا الأمير اللبنانيين الذين تصادف وجودهم في صيدا وبيروت وعددهم نحو مائة وسبعين شخصاً. واضطر بشير الشهابي إلى قبول طلب الباشا، فاستدان مالاً لدفع ما فرض عليه، وأوكل إلى عملائه جمعه من البلاد. ولكنه لما عجز عن جمع الضرائب والقضاء على عصيان أهالي المتن وكسروان ضده، تنازل عن الإمارة في عام ١٨٢٠ وغادر البلاد إلى حوران. فصدر أمر عبد الله باشا

بتعيين صهريه حسن وسلمان شهاب ليخلفاه.

ولم يمضِ زمن طويل حتى أدرك عبد الله باشا خطأه، إذ ما أن خلت البلاد من بشير الثاني حتى عمت فيها الفوضى لأن الأميرين اللذين حلا محله عجزا تمام العجز عن إدارة دفة الحكم. ووجد عبد الله باشا أن لا مفر له من الاستعانة بالأمير بشير للسيطرة على لبنان. ولما تنازل الأميران حسن وسلمان عن الإمارة في عام ١٨٢١، اجتمع أعيان لبنان وأعادوا انتخاب الأمير بشير بموافقة الباشا. وبمجرد عودة الأمير إلى لبنان جرد حملة ضد العصاة في مختلف المناطق، فسحقهم ونشر الأمن والنظام في البلاد. وما أن أصبح الأمير بشير صديقاً لعبد الله باشا حتى تورط معه في المشاكل الخارجية. فقد كان عبد الله باشا يطمع في ولاية دمشق، كما طمع فيها الجزار من قبل، وكانت ولاية دمشق في ذلك الوقت تحت حكم رجل طموح هو محمد درويش باشا، وكانت بين الأمير بشير ودرويش باشا عداوة يعود سببها إلى أن درويش باشا طمع في البقاع وهو تحت سيطرة الأمير بشير الشهابي فأرسل عساكره إليه في عام ١٨٢٠ لتثبيت دعواه، لكن رجال الأمير تصدوا لجند الوالي وردوها مقهورة. وعندما وقع النزاع بين درويش باشا وبين عبد الله في السنة التالية، سارع الأمير بشير إلى تأييد عبد الله ظناً منه أن الباب العالي سيفعل ذلك أيضاً. وبلغت به الحماسة لإظهار ولائه لوالي صيدا أنه سار على رأس رجاله لمهاجمة دمشق نزولاً على طلب حليفه، فسحق عساكر درويش باشا في معركة المزة في ٢٦ مايو ١٨٢١. ولكن بشيراً أخطأ التقدير، فما إن اتضحت نتيجة تلك المعركة حتى تدخل الباب العالي، فندد بعبد الله باشا وأمر بنقله من صيدا، وأضيفت ولاية صيدا إلى درويش باشا. وعندما رفض الأمير بشير الشهابي مصالحة درويش على شروطه اختار لنفسه مغادرة البلاد إلى مصر تاركاً إمارة لبنان لنسيب له يدعى عباس شهاب. وذهب عباس شهاب لمقابلة درويش باشا في مرج البقاع «فشرفه في الخلع الفاخرة على حكومة الجبل وكسروان وبلاد جبيل حسب المعتاد».

وعزم بشير الشهابي بعد أن تنازل عن الحكم على الذهاب إلى مصر،

حيث استقبل استقبالاً لائقاً. وأجمع المعاصرون على أنه في أثناء اللقاءات بين بشير ومحمد علي جرى اتفاق على تبادل المصلحة بين الطرفين، وقال محمد علي للأمير «أطلب منك عهداً على أن تكون في الحرب إحدى ذراعي، فعليك بعد ولدي إبراهيم أعتمد وأضع فيك ثقتي التامة الخالصة»، ووافقه الأمير وتعاهدا. والتجأ كذلك عبد الله باشا والي صيدا إلى محمد علي وطلب منه حمايته والتدخل لمصلحته لدى الباب العالي. وناشد بشير الشهابي بنفسه محمد علي لنصرة حليفه. ونزلت الآستانة عند رغبة محمد علي فصفحت عن عبد الله باشا، وغادر الأمير بشير مصر حاملاً إلى حليفه في عكا قرار إعادة تعيينه، ومن هناك عاد إلى لبنان صديقاً وحليفاً لمحمد علي. وشعر بشير الشهابي بأنه من القوة بحيث يمكنه الانصراف للقضاء على من تبقى من خصومه، وفي مقدمتهم حليفه السابق الشيخ بشير جانبلاط. إذ أن الشيخ بشير جانبلاط سعى أثناء غياب الأمير إلى منع عودته، متآمراً في ذلك مع عباس شهاب الأمير المؤقت. وكان بشير الشهابي على علم تام بهذه الدسائس، مما أقلق بال الشيخ وسبب له الخوف الشديد. وما أن وصل الأمير بشير إلى قصره في بيت الدين عائداً من مصر حتى هرع إليه الشيخ بشير جانبلاط معلناً استمرار صداقته وخضوعه. ولكن الأمير بشير الشهابي لم يستقبله بالترحاب، بل رد على تحياته ومجاملاته بالتوبيخ والمغالاة في طلب المال. وأبى الشيخ بشير جانبلاط وفر إلى حوران، وزحف الأمير بشير الشهابي على المختارة معقل الأسرة الجانبلاطية، وهدم قصر بشير جانبلاط هناك ثم صادر أملاكه في الشوف. ولما علم بشير جانبلاط بذلك ثارت ثائرته وعاد إلى لبنان مصمماً على الثورة، والتف حوله عدد من المشايخ والأمراء، وأعلن العصيان على بشير الشهابي في ديسمبر ١٨٢٥. ولكن ثورة بشير جانبلاط باءت بالفشل، إذ عجز الثوار عن الصمود أمام رجال الأمير، وهرب بشير جانبلاط إلى دمشق مع من بقي معه من الأنصار. وعندما وصل دمشق اعتقل واقتيد إلى السجن في عكا، حيث أمر عبد الله باشا بإعدامه شنقاً نزولاً على رغبة الأمير بشير. وكان سقوط بشير جانبلاط حدثاً ذا أثر في تاريخ لبنان.

فبقضاء الأمير بشير على منافسه القوي الواسع الثراء، أصبح هو وحده السيد المطاع في لبنان. ولكنه في نفس الوقت قضى على الزعامة الدرزية الفعّالة الوحيدة التي بقيت في البلاد، وبذلك سدد ضربة قاضية إلى مكانة الدروز فيها، ولم يغفر له الدروز ذلك، فلما ضعفوا وصاروا بلا قيادة أجمعوا على التعاون الفعلي في شؤون الإمارة منتظرين فرصة سانحة للثأر.

وفي هذه الأثناء، كانت حرب المورة تسترعي اهتمام العالم، وكان السلطان محمود الثاني العثماني قد استعان بتابعه محمد علي لخوض غمارها. وفي عام ١٨٢٥ نزل إبراهيم باشا نجل محمد علي بحملته في المورة، وبدأ نجاح القوات المصرية يظهر بشكل واضح بمقارنته بفشل قوات السلطان قبل ذلك في مهمتها في هذه المناطق. على أن اليونان وقد شدت أزرها الدول الكبرى، وفقت في الانفصال عن السلطنة العثمانية والحصول على الاستقلال. ولم ينل محمد علي من السلطان لقاء خدماته إلا جزيرة كريت، لأن بلاد المورة التي وعد السلطان بإسناد ولايتها إلى إبراهيم باشا لم تبق في يد السلطنة. وأبى محمود الثاني أن يعوض لمحمد علي عنها ولاية عثمانية أخرى، بينما ألح محمد علي على أن يوليه السلطان بلاد الشام عوضاً عن المورة. وحين رفض السلطان طلبه هذا، قرر والي مصر اجتياح البلاد الشامية بالقوة لأنه أضاع أسطوله وعرض جيشه وابنه للخطر والهلاك في غير مقابل. ولم تكن تعوز محمد علي الحجج اللازمة لتنفيذ ما استقر رأيه عليه، فكان الباب العالي قد طلب من محمد علي أن يقدم المساعدة لقصم ظهر الفتنة التي كان مصطفى باشا الأشقودة يرلي قد رفع رايتها في بلاد الروملي. فأخذ محمد علي، تحت ستار تنفيذ هذا الطلب، يعد معداته العسكرية دون أن يثير الشكوك في نياته. ولكن لما أبلغه الباب العالي أن مساعدته قد استغنى عنها اقترح أن يستخدم قواته المتجمعة في محاربة عبد الله باشا والي عكا الذي ابتز أموال التجار المصريين، كما انتحل محمد علي سبباً آخر وهو إيواء عبد الله باشا للفلاحين المصريين الذين فروا من القرعة العسكرية وذهبوا إلى عكا. وقد قيل أن عدد هؤلاء الفلاحين الذين فروا من مصر خلال عام ١٨٣١ قد

يبلغ نحو ٦٠٠٠ مصرياً، وأبى عبد الله إعادتهم، فأجابه محمد علي بأنه سوف يأتي بنفسه لأخذهم. وفي أكتوبر عام ١٨٣١ أصدر الأمر إلى جنوده بالزحف على عكا.

ولعل أبلغ مثل على عجز الباب العالي وقتئذ ووهن دولته إذ ذاك، هو كيفية استلامه اقتراح محمد علي بمحاربة عبد الله باشا. فإن الصدر الأعظم مع علمه بأن استعدادات محمد علي إنما يراد بها احتلال الولايات العربية في داخل الإمبراطورية العثمانية، وتحسين إدارتها وتنظيم شؤونها ثم إعلان استقلاله، لم ير وسيلة إزاء ذلك الخطر خيراً من أن يلفت نظر عبد الله باشا بأن يستعمل الكياسة ويتجنب كل ما عساه أن يؤدي إلى الاشتباك في الحرب، ثم أنه كتب في الوقت نفسه إلى محمد علي كتاباً رقيقاً قال فيه: «إن شكوى بعض التجار لا يمكن أن تسوغ تحكيم الحسام وإشعال نار الحرب، وأن ما ينشب من نزاع بين الباشوات المتجاورين لا يمكن أن يسوى بإشهار السيف بل بتدخل الباب العالي». ولكن الدولةالعثمانية لم تحرك ساكناً لدفع الخطر المنتظر.

ولقد أدى زحف الجيش المصري على عكا إلى حدوث رد فعل مباشر في لبنان، بسبب صلة الود بين بشير الثاني وبين محمد علي. فما أن اقتربت جيوش إبراهيم باشا من عكا حتى وقع الخصام بين الموارنة والدروز في لبنان ونشب القتال بين الفريقين في دير القمر والمتن والبقاع. وحاول الدروز تنظيم ثورة ضد الأمير بشير لإحراج إبراهيم باشا في زحفه، ولم يكن للدروز أي عذر لمثل هذا الإحراج إلا عداؤهم للأمير بشير. ولم يكتفوا بذلك، بل إن عدداً من مشايخهم غادر لبنان للانضواء تحت لواء الجيش العثماني الزاحف لملاقاة الجيش المصري. أما الموارنة فاعتبروا إبراهيم باشا صديقاً لهم، كما اعتبره سائر نصارى بلاد الشام؛ وكان إبراهيم باشا كلما احتل بلداً ألغى القيود المفروضة على النصارى واليهود، ووضعهم على قدم المساواة مع المسلمين. وبهذا ظهر إبراهيم باشا في نظر النصارى بمظهر المحرر لا سيما في

لبنان، حيث زاد في تأييد النصارى لإبراهيم باشا معرفتهم بـأنه حليف للأمير.

وما أن بلغ إبراهيم باشا مدينة عكا حتى دعا الأمير بشير الشهابي الثاني إلى نجدته، فتردد الأمير وحاول انتحال الأعذار لأنه خشي أن يتخذ موقفاً معادياً للباب العالي. ومما تذرع به أن البلاد في خطر نشوب حرب أهلية، وأن ذلك يستدعي كامل اهتمامه. ورأى إبراهيم باشا أن يسمح لبشير ببعض الوقت ليحزم أمره، إلا أن والده محمد علي كان أقل صبراً منه، فوجّه إلى بشير الشهابي كتاباً مقتضباً شديد اللهجة يذكره فيه صراحة بالـوعود التي قطعها له، وجاء في الخطاب «أنه قد وردت لنا شقتكم العـربية الحـاوية خلوصكم وخصوصيتكم لطرفنا المحتوية عن سبب عاقة حضوركم إلى معونة سعادة ولدنا إبراهيم باشا المعظم. . . . . وصار معناها معلوم الخلوص. فيا أمير بشير أنا عالم بميلك ومحبتك وصدق خلوصيتك لطرفنا، ولكن حين كانت تورد لنا الأخبار اليومية ولم أرَ بها خبر حضورك لإعانة سعادة ولدنا المشار إليه فضاق صدري جداً وحررت لك ذلك التحرير السابق يتضمن زعل خاطرنا، وإنما عندما صار منظورنا من الأخبار اليومية والتحارير الواردة بإثباتكم دعوى الخصوصية لطرفنا صارت محبتنا لكم عالية ما بقي للاغبرار أثر. . . .».

وما أن اطلع الأمير بشير على تلك الرسالة حتى سارع إلى تلبية دعوة إبراهيم باشا واضعاً رجاله وموارده كلها تحت تصرفه. وعندما حضر إبراهيم باشا إلى «بيت الدين» وبصحبته ٨,٠٠٠ جندي دب الرعب في قلوب الأهالي وحضر المشايخ والعقال «فمنهم من يطلب الصفح عن خطأه ومنهم من ينكر بأنه ليس له اشتراك بتلك الدسائس». وكان وقوف إبراهيم باشا بجيشه مدة ليست بالقصيرة أمام عكا هو أحد الأسباب الجوهرية التي زادت شيوخ وأمراء الجبل في أن ينقسموا على أنفسهم: فقسم أعلن ولاءه للعثمانيين، وقسم آخر من الأسرة الشهابية وجد أن الفرصة قد واتته ليغتصب الحكم من بشـير الشهابي وانضم إلى العثمانيين وجهز قوات للعمل بها في منطقة لبنان. وكان

استيلاء إبراهيم باشا على عكا هو نفسه أيضاً العامل الجوهري الذي أدى أن يعيد كثير من زعماء الجبل النظر فيما كانوا عليه. وكان إبراهيم باشا قد عزم منذ البداية على أن يترك لبشير جيشه وقوته لكي يسيطر على إمارته بحزم حتى لا تحدث فيها قلاقل في الوقت الذي كان فيه الجيش المصري يعمل في اتجاه دمشق وحمص. وفي عام ١٨٣٢ وضعت الترتيبات الإدارية على أساس توسيع دائرة حكم بشير الشهابي بحيث تسلم له بيروت وصيدا وصور. وعندما رفضت صيدا الخضوع لبشير الشهابي ضغط عليها حتى قبلت، وأصبح بشير في منصب رفيع عرف باسم «مدبر مصالح البلاد»، وألح عليه محمد علي وإبراهيم في أن يقبل حكم الشام بأسره دون جدوى.

وهكذا دخلت الشام في حكم محمد علي بعد صلح الكوتاهية الذي توج انتصارات الجيش المصري، وأصبحت مصر المرجع الأعلى لحكومة الشام، وصار إبراهيم باشا حاكماً عاماً للبلاد السورية وقائداً عاماً للجيش المصري. وأخذ إبراهيم باشا في تنظيم سوريه وتدبير أمورها الإدارية والسياسية والحربية، فعنى بإقرار الأمن والنظام في ربوعها، وأمن الطرق ومنع اعتداء البدو على غلات الأهالي وأملاكهم وأرواحهم. وأخذ من الوجهة الحربية يعني بتوطيد مركز مصر في سورية، فأمن حدودها الشمالية وعني بتحصين مضائق جبال طوروس لصد هجوم العثمانيين إذا حدثتهم أنفسهم بالزحف على الشام، ورمم حصون عكا وأسوارها، وشيد الثكنات والمستشفيات، وخطط الطرق الحربية، واستقرت الحاميات المصرية في أهم المدن السورية[1]. وقد ألغي إبراهيم باشا التقسيمات الإدارية التي سادت بلاد الشام في العهد العثماني الأول، فعين في ديسمبر ١٨٣١ متسلمين على المدن الساحلية مثل صور وصيدا وبيروت وطرابلس وربطهم به مباشرة، ثم عدل عن ذلك بعد سنة واحدة وفوض الأمير بشير الشهابي في أكتوبر ١٨٣٢ بإدارة شؤون هذه المدن، فولى الأخير متسلمين عليها من أقاربه. وفي نفس

(١) أنظر: لطيفة محمد سالم: الحكم المصري في الشام، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٨٣.

العام، عين محمد علي شريف باشا حاكماً عاماً (حكمداراً) على جميع إيالات بر الشام باستثناء جبل لبنان حيث بقيت إدارته تحت إشراف الأمير بشير الشهابي. وإذا كان الحكم المصري قد استطاع، في بادىء الأمر، إلغاء التقسيمات الإدارية التقليدية في بلاد الشام وإقامة وحدة إدارية فيها، إلا أن هذه الوحدة لم تدم طويلاً بسبب الثورات التي أجبرت الحكم المصري على عودة التشكيلات الإدارية السابقة. فأعيد تشكيل إيالة صيدا من جديد بعد أن سلخت عنها عكا، وعين سليمان باشا الفرنساوي والياً عليها فاتخذ مدينة صيدا مقراً له، وفصلت حلب عن إيالة الشام وعين إسماعيل بك والياً عليها في عام ١٨٣٤. وبذلك أصبحت بلاد الشام في أواخر العهد المصري (١٨٣٩) مقسمة إلى عدد من الوحدات الإدارية (مديريات) هي: إيالات الشام وحلب وصيدا وطرابلس ويافا وأدنة، وقد تولى إدارة كل منها مدير كان يساعده متسلم (في كل مدينة)، هو عون له في تدبير الأمور.

وألَّف إبراهيم في كل مدينة يزيد عدد سكانها على عشرين ألف نسمة مجلساً يسمى «ديوان المشورة» يتراوح عدد أعضائه بين ١٢ و ٢١ عضواً ينتخبون من بين أعيان البلد وتجارها، وذلك للنظر في مصالح كل بلدة ومطلوبات الميري، والفصل في الدعاوي، وكان ديوان بيروت يتكون من اثني عشر عضواً، منهم ستة من المسلمين، وستة من المسيحيين. وقد أشاد مؤرخو سورية بمدى تقدم الإدارة السورية في عهد الحكم المصري، فقال محمد كرد علي: «كان من أول أعمال إبراهيم باشا الجليلة في بلاد الشام ترتيب المجالس الملكية والعسكرية، وإقامة مجالس الشورى وغيرها من النظم الحديثة، وترتيب المالية، فجعل نظاماً لجباية الخراج ومعاملة الرعايا بالمساواة لا تفاوت في طبقاتهم ومذاهبهم. ولذلك لم يلبث الأمراء والمشايخ وأرباب النفوذ أن استثقلوا ظل الدولة المصرية، وتمنوا رجوع العثمانيين ليعيشوا معهم كالحلمة الطفيلية تمتص دماء الضعفاء، وينالهم من ذلك مصة الوشل، مع أن البلاد رأت في أيام إبراهيم باشا إبطال المصادرات وتقرير حق التملك، وتوطد الأمن في ربوعها، وأحييت الزراعة والتجارة والصناعة، وعممت تربية دود

القز (الحرير) واستخرجت بعض المعادن ولا سيما معدن الفحم الحجري في قرنايل (لبنان)».

ويمكننا ـ في هذا المجال ـ أن نوجز الإصلاحات التي قام بها الحكم المصري في لبنان على النحو التالي:

أولاً : ألغى الحكم المصري ضريبة الخوة التي فرضتها زعامات عصبية معينة عند نقاط معينة على الطريق، وكانت هذه الضريبة مصدر ثراء لعشيرة معينة على حساب نمو اقتصاديات المنطقة. ولم توافق الزعامات العشائرية على إلغاء الخوة، ورأت أنه ليس من حق الحكم المصري التدخل في تقاليد عريقة بالمنطقة.

ثانياً : ألغى الحكم المصري الأوضاع التي كانت تعطي للتاجر الأجنبي بمقتضى معاهدات الامتيازات (Capitulations) تفوقاً على المواطن، وإمكانيات على تصدير واستيراد وبيع البضائع بقيمة أقل من تلك التي يبيع بها المواطن. ولقد كانت الحكومة العثمانية والأمراء يفرضون الضرائب العديدة على المواطن، وبلغت أكثر من ١١٪، بينما بلغت على الأجنبي ٣٪ فقط. وكان هدف الحكم المصري من ذلك هو إعطاء المواطن فرصة مساوية للأجنبي.

ثالثاً : شجع الحكم المصري التجار على توسيع نطاق أعمالهم بحيث لا تكون مقصورة على الجبل والموانىء، والانفتاح على العالم الخارجي حتى لا يكون ذلك حكراً على الأجانب. كما ألغي الحكم المصري العقبات المالية أمام حركة التجارة الداخلية.

رابعاً : قضي الحكم المصري نهائياً على نظام الإلتزام الذي كان فيه الملتزم يلتزم قرية أو عدة قرى أو مديرية ليدفع مبلغاً من المال إلى الوالي ويحتفظ لنفسه بالباقي. وهكذا ألغي الحكم المصري الوساطة بين الشعب والحكومة، وإن كان هذا الإلغاء قد أحدث بعض النتائج

العكسية، فأصبح الشعب يشعر بوطأة الحكومة.

خامساً: حاول الحكم المصري رفع مستوى الشعب، فأصر على توطيد دعائم المساواة السياسية والاجتماعية بين النصارى والمسلمين، حتى يمكن القول بأن احتلاله بلاد الشام حرر النصارى هناك، فأخذوا ينافسون المسلمين في ميادين التجارة التي كانت فيما مضى وقفاً عليهم وحدهم، كتجارة الحبوب والماشية.

على أن المحاسن التي جاء بها الحكم المصري لم تلبث أن اختلطت بمساوىء جعلت الحكم المصري حكماً ممقوتاً. لقد وعد إبراهيم باشا أهل الشام بأن يعفيهم من التجنيد ويخفض الضرائب ولا يكلفهم إلا دفع الأموال الأميرية، وقد بر بوعده في السنوات الأولى من حكمه، فخفف عنهم بعض الأعباء المالية وأخذ في تنشيط الزراعة والتجارة، فشعروا بالاطمئنان إلى الحكم المصري وركنوا إليه. ولكن هذه الحالة ما لبثت أن تبدلت بسبب ما أصدره محمد علي إلى ابنه في أواخر عام ١٨٣٣ وأوائل ١٨٣٤ من أوامر أثقلت كاهل الأهلين بأعباء فادحة مثل: احتكار الحرير، وأخذ ضريبة الرؤوس (الفردة) من الرجال كافة على اختلاف مذاهبهم، وتجنيد الأهالي، ونزع السلاح، وإدخال نظام السخرة.

وقد تبرم الأهالي من هذه المحدثات وتذمروا منها، لأن احتكار الحكومة للحرير من شأنه إلحاق الضرر بمنتجيه ومنع تنافس التجار على شرائه وحرمان المنتجين مكاسبهم منه. وقد نفروا كذلك من ضريبة الرؤوس وخاصة المسلمين لأنهم كانوا ملزمين بها من قبل، وزاد في تذمرهم تسخير الحكومة للأهالي في الأعمال العامة. وكان التجنيد ونزع السلاح أهم الأسباب المباشرة التي أفضت إلى الثورة، فقد نفذ التجنيد بطريقة قاسية تثير الخواطر. وقد كره اللبنانيون التجنيد الإجباري كرهاً شديداً، فكان الدروز والموارنة جنوداً أشداء، يهبُّون للقتال في سبيل أمرائهم إذا أهيبوا، إلا أنهم كرهوا الخدمة العسكرية النظامية خصوصاً في جيش من غير بلادهم. وكان الموارنة،

كنصارى، يعتبرون أنفسهم معفيين من الخدمة في جيوش دولة إسلامية، سواء كانت هذه الدولة عثمانية أو مصرية. أما عقال الدروز فأبوا أن يخدم فتيانهم جنباً إلى جنب مع جنود مسلمين في جيش واحد، خوفاً على درزيتهم من الإفساد. أضف إلى ذلك أن الخدمة العسكرية هددت بالقضاء على طبقة الفلاحين اللبنانيين، إذ كان من شأنها إبعاد أفضل عناصرها من المزارع والحقول للقتال في حروب لا ناقة لهم فيها ولا جمل.

وفي عام ١٨٣٤ وقعت أولى حركات التمرد على الحكم المصري في بلاد الشام، وبدأت الثورة على شواطىء نهر الأردن بالقرب من بيت المقدس، فسار إبراهيم بجيشه من يافا إلى بيت المقدس، وقد كان لمبادرته هذه تأثير كبير أضعف عزيمة الثوار. وهناك جمع أكابر القوم واستوضحهم مقصدهم فأجابوه بأنهم لا يعارضون في احتكار الحكومة للحرير، لكنهم يعارضون أشد المعارضة في نزع السلاح، وفي تجنيد شبان البلاد في الجيش، وأنهم نتيجة لذلك يؤدون الضريبة ضعفين ويقدمون بعض أولاد المشايخ رهينة لضمان طاعتهم وإخلاصهم، لكن إبراهيم أبى أن يتهاون في تنفيذ أوامر أبيه. وأخذت الثورة تستفحل وخاصة لما ذاع بين الأهالي أن الدولة العثمانية تتأهب بجيش جديد لاسترجاع الشام من محمد علي، وامتدت الثورة إلى نابلس. ولما علم إبراهيم باشا باستفحال الثورة جمع جيشاً من ستة آلاف جندي وزحف من يافا على معقل العصاة في قرية العنب، فحاصرها واستمر القتال حولها ثلاثة أيام متوالية. وفي اليوم الثالث دخل الجيش المصري القرية، فكان سقوطها في يدهم سبباً في تشتت العصاة. وجاء محمد علي إلى فلسطين ليطمئن بنفسه على الموقف وليشرف على حركات القتال التي كان الغرض منها قمع العصيان. وعندما امتد إلى صفد وقطع أهلها الطرق ونهبوا اليهود، عهد محمد علي إلى الأمير بشير الشهابي بإخماده، فقاد الأمير جنوده بنفسه إلى فلسطين، وأوفد ابنه خليل إلى طرابلس ثم إلى اللاذقية، فكان المتمردون في كل مكان يجبرون على إلقاء السلاح والانخراط على الفور في الجيش المصري..

وقد نفذ إبراهيم باشا قاعدة نزع السلاح والتجنيد في البلاد التي أخمد الثورة فيها، واستتب الأمن في ربوعها، وكان اللبنانيون يعاونون الجيش المصري في إخماد تلك الثورات، فترك لهم سلاحهم إلى عام ١٨٣٥ ثم عمد إلى تجريدهم منه. وبدأ بالدروز وخادع المسيحيين أنه لا يريد نزع أسلحتهم، فعاونوه على تجريد الدروز، وبعد أن تم له ذلك عاد إلى أولئك فجردهم من سلاحهم. واستتبت السكينة في سورية ولبنان، فعمدت الحكومة إلى تجنيد الأهالي من البلاد كافة، وترتب على ذلك فرار الكثير من الشبان إلى البادية مما أضر بالحالة الاقتصادية ضرراً بليغاً. وكان إبراهيم باشا قد أعفى دروز حوران من التجنيد، ثم تراءى له أن يطبق عليهم نظام التجنيد، بحجة أنه في حاجة إلى زيادة عدد الجيش استعداداً لمقاومة هجوم العثمانيين الذي جاءت الأخبار بقرب وقوعه. فتمرد الدروز على طلب حكومة دمشق، وكان من ذلك نشوب ثورة خطيرة في حوران في نوفمبر عام ١٨٣٧، وهي أشد ثورة عانى منها الحكم المصري في سورية.

وأنفذ إبراهيم باشا ثلاث حملات لمجابهة تلك الثورة وإخمادها، ولكن الثوار استدرجوا الحملة الأولى إلى الجهات الجبلية الوعرة في بلاد اللجاة، وانقض عليها الدروز، ودارت بين الفريقين معركة بطش فيها الدروز بالحملة المصرية فقتل قائدها وبادت الحملة قتلاً وأسراً وتشريداً. وأرسل إبراهيم باشا إلى أبيه يطلب منه إرسال وزير الحربية المصري لقيادة الحملة الثانية، ولكن الثوار استدرجوها كما استدرجوا الحملة الأولى، وتمت هزيمة الحملة. وتصدعت هيبة الجيش المصري بانتصارات الدروز، واستشرت الثورة من حوران إلى وادي التيم، فثار الدروز فيها بقيادة شبلي العريان وقطعوا مواصلات الجيش، وجهز إبراهيم باشا حملة ثالثة من عشرين ألف مقاتل أطبق بها على ثوار حوران ووادي التيم، ونشبت الحرب وكانت سجالاً إلى أن انتهت بتسليم دروز وادي التيم، ثم تسليم شبلي العريان، وانحصار الثورة في اللجاة، ثم انتهت بإخماد ثورة اللجاة في أغسطس عام ١٨٣٨. وبذلك انتهت ثورة الدروز بعد أن استمرت تسعة أشهر تكبد فيها الجيش المصري

خسائر فادحة، ولقي فيها من الأهوال ما لم يلقه في إخماد الثورات السورية الأخرى.

ولا يغيب عن الذهن ما كان للدسائس العثمانية والإنجليزية من أثر كبير في تحريك تلك الثورات، فإن العثمانيين ما فتئوا يستفزون السوريين إلى الثورة ويوزعون عليهم الأسلحة ويحرضونهم على القتال. وكان الاحتلال المصري لبلاد الشام قد أحدث تغيراً خطيراً في الوضع الدولي. وكان السلطان محمود الثاني قد استنجد بالدول الأوروبية الكبرى للوقوف أمام الخطر المصري الداهم، ولم تنجده من هذه الدول سوى روسيا، إذ كانت بريطانيا منهمكة في شؤونها الداخلية والخارجية، وفرنسا كانت متحمسة في تأييد محمد علي. ولذلك أرسل الروس أسطولاً بحرياً إلى استانبول في عام ١٨٣٣، وهال بريطانيا وفرنسا ظهور السفن الحربية الروسية في استانبول فسارعتا بإقناع السلطان بالانضمام إليهما في مطالبة روسيا بالانسحاب. لكن روسيا أصرت على الرفض ما لم تغادر القوات المصرية بلاد الشام والأناضول. ووجد محمد علي أن الفرصة سانحة للمساومة فطالب بالولايات الشامية وبعض البلاد المجاورة نظير انسحاب الجيش المصري. ولما كانت بريطانيا وفرنسا ترغبان في انسحاب السفن الروسية، فقد ضغطتا على السلطان لقبول شروط محمد علي. وعلى ذلك تخلى السلطان لمحمد علي عن سورية وإقليم أدنة، مع تثبيته على مصر وجزيرة كريت والحجاز، مقابل أن يجلو الجيش المصري عن باقي بلاد الأناضول. وقام إبراهيم باشا بسحب قواته من الأناضول بعد أن تم تسجيل هذه المسائل المتفق عليها في صلح الكوتاهية عام ١٨٣٣. ولكن روسيا رفضت استدعاء سفنها الحربية من الآستانة إلا بشروط خاصة، ولم تنسحب إلا بعد توقيع معاهدة أونكيارسكلسي في ٨ يوليو ١٨٣٣، التي نصت إحدى موادها السرية على أن يتعهد الباب العالي بمساعدة الروس عند الحاجة بإغلاق مضيق الدردنيل في وجه أساطيل أي من الدول الأخرى.

ولم تطمئن بريطانيا أو فرنسا إلى هذه المعاهدة، إذ كان واضحاً لهما أن

وقوع أي اصطدام بين الدولة العثمانية وبين محمد علي سيؤدي بموجب نصوص المعاهدة إلى عودة السفن الروسية إلى استانبول. ولذلك سعت بريطانيا إلى تفادي وقوع مثل هذا الاصطدام بالحد من مطامع محمد علي، وبدأ نشاطها السياسي في بلاد الشام في أوائل عام ١٨٣٥ حين وصل ريتشارد وود (Richard Wood) إلى بيروت من استانبول، حيث كان يعمل في السفارة البريطانية ليلقي «بذور الشقاق في قلوب الأهالي ويوغر صدورهم على الحكومة الحالية وجعل مركزه كسروان»[1]. وكان هدف وود الأول أن يبعد بشير الشهابي عن محمد علي، لا سيما وأن وقوف بشير إلى جانب محمد علي في عام ١٨٣١ هو الذي سهل إخضاع بلاد الشام للسيطرة المصرية. ولهذا عمل وود على الوقيعة بين الحليفين وتلقى بشير مقترحات وود بتردد، ولكنه أظهر استعداداً طيباً للتعاون مع البريطانيين شرط أن يمدوه بالمعونة الكافية فوعده وود بذلك. وبعد أن تم الاتفاق بين الطرفين استمر وود مقيماً في لبنان سنة أخرى قضاها في تشجيع الدروز على بشير الثاني وحليفه إبراهيم باشا، كما قضاها، وهو الكاثوليكي البريطاني، في محاولة عسيرة لإبعاد الموارنة عن فرنسا. ومما لا شك فيه، أن سياسة وود كان لها تأثير كبير في تشجيع الدروز على مقاومة الحكم المصري وإثارة القلاقل في وجهه، مما أدى إلى حدوث الثورات والاضطرابات ضد الحكم المصري في عام ١٨٣٧.

وهكذا كشفت حركة التمرد الدرزية عن النقمة العامة في بلاد الشام، وقد عقب أحد معاصري الحكم في سورية على هذه التطورات فقال: «هذا النظام (المصري) وإن يكن عادلاً وشريفاً، قد كان باعثاً قوياً على كره الأمراء والمشايخ للمصريين، حيث كف يدهم وأوقف مطامعهم عند حد لا يمكن اجتيازه، وأمات استبدادهم بالشعب، وجعلهم أمام الشريعة سواء، لا امتياز ولا فرق بينهم وبين أفراد الرعية، فحنقوا على الدولة المصرية، وودوا إزالتها

(١) الدكتور مشاقة، مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان، ص ١٢٦.

وإرجاع الحكومة التركية». ولقد شجع ذلك فعلاً السلطان محمود الثاني في عام ١٨٣٨ على الإسراع بوضع خطة للثأر من محمد علي واسترجاع سورية، ولكن إبراهيم باشا أحرز انتصاراً ساحقاً على قوات السلطات في موقعة نزيب شمال شرقي حلب. وحلّ بالعثمانيين بعد هذه الهزيمة كارثتان كبيرتان، الأولى وفاة السلطان محمود قبل أن تصل إليه أخبار الهزيمة، والثانية تسليم الأسطول العثماني إلى مصر. ولقد أثار انتصار الجيش المصري المسألة الشرقية، ووقفت الدول الأوروبية مواقف مختلفة تبعاً لاختلاف أطماعها ومصالحها، وأجبرت قوات إبراهيم في النهاية على الجلاء عن سورية. ونتيجة لهذا التدخل أرسل السلطان إلى محمد علي فرمان يونيو ١٨٤١ الذي منحه حكماً وراثياً في مصر(١).

وأثناء هذا الصراع، أعلن السلطان في ٣ سبتمبر ١٨٤٠ خلع الأمير بشير الشهابي، وأصدر فرماناً بتوجيه حكم «جبل الدروز» إلى بشير قاسم. ولكن انسحاب القوات المصرية من بلاد الشام ترك فراغاً سياسياً، فحاولت بعض القوى كالدروز والموارنة والعصبيات السنية والشيعية أن تثبت تفوقها في لبنان، كما ظل الجبل مسرحاً للدسائس الأوروبية. ولكن الدولة العثمانية كانت حريصة، من ناحية أخرى، على الوقوف في وجه هذا التدخل، خصوصاً أنها نظرت إلى لبنان بعد خروج إبراهيم باشا من الشام وعزل الأمير بشير الثاني على أنه بلد يجب أن يخضع لأستانبول مباشرة. وحاولت الدولة العثمانية أن تتخذ من العداوة الخفية التي بدأت طلائعها بين الموارنة والدروز ذريعة لحكم الجبل حكماً مباشراً. وإذا كان الباب العالي قد أصدر فرمان تعيين الأمير بشير قاسم على كره منه أمام ضغط بريطانيا، فإنه أكد فيه ضرورة طاعة السلطان. كما بادر الباب العالي بنقل مقر والي ولاية صيدا إلى بيروت في عام ١٨٤٠، حتى يتمكن من مراقبة الجبل، ويكون على استعداد لإعادة تنظيم جهاز الدولة على أساس تدعيم الإدارة المركزية.

---

(١) للمزيد من التفصيلات عن سياسات الدول الأوروبية إزاء محمد علي أنظر: ص ٣٢٠ ـ ٣٢١ من الكتاب.

وعلى ذلك، فإن عام ١٨٤٠ يعتبر بداية مرحلة جديدة في تاريخ لبنان، إذ أن الوفاق القديم بين طائفتي الجبل قد انتهى تماماً. فخرج الدروز بعد الحكم المصري منكوبين من وطأة حكم الأمير بشير، بينما خرج الموارنة وقد اكتسبوا قوة ومنعة، واستغلت الدول الأوروبية عامل الدين والطائفية لملء الفراغ السياسي الذي نجم عن خروج محمد علي من الشام ونفي حليفه بشير. ولعب قناصل تلك الدول وممثلوها دوراً هاماً في إثارة النعرات الطائفية وغرس الأحقاد والفتن، وكان أبرز هؤلاء الممثلين الكولونيل روز البريطاني الذي قدم إلى بيروت عام ١٨٤٠ ونفسه مشبعة بكره فرنسا، «فمحاربة النفوذ الفرنسي في الشرق ليس في نظره واجباً سياسياً فحسب بل شهوة روحية وجسدية معاً». وقد تمثلت أهداف روز فيما يلي:

١ ـ وضع الباشوات العثمانيين في سورية ولبنان بصورة غير مباشرة تحت الوصاية البريطانية.

٢ ـ القضاء على النفوذ الفرنسي.

٣ ـ اختيار طائفة تكون قاعدة ودعامة للسياسة البريطانية والوسيلة الفعالة لتدخل بريطانيا في شؤون البلاد عقب خلق الجو الصالح لهذا التدخل. وقد أفاد روز مما كان لبريطانيا من دالة على الباب العالي ليجعل كلمته نافذة على الحكام العثمانيين في بلاد الشام بما فيها لبنان. وحذا حذو من سبقه من عملاء بريطانيا منذ عام ١٨٣٦ في استخدام وسائل الإغراء التقليدية كتوزيع المال والسلاح والذخيرة.

ومن ناحية أخرى، تفنن بازيلي، قنصل روسيا في بيروت، في إثارة النعرات المذهبية، والعمل على حشد صفوف الطائفة الأرثوذكسية تحت راية روسيا، وتوسيع الخلاف بين الأرثوذكس والموارنة. أما ڤكبكر، قنصل النمسا في بيروت الذي عين في عام ١٨٤٠، فقد صَرَّحَ عقب وصوله بقوله: «إن حماية الكاثوليك في الشرق أصبحت الآن من حق النمسا... بعد أن فقدت فرنسا كل حق في أن تستقل بهذه الحماية، والعرش النمساوي الكاثوليكي الذي

تشده إلى السلطان روابط الود القوي والذي أرسل أسطوله وكتائب من جيشه إلى لبنان لإنقاذ النصارى من مظالم الحكم المصري الذي كانت تؤيده فرنسا، أحق من أي عرش كاثوليكي آخر بالاضطلاع بهذه الحماية». لكن فرنسا خشيت أن يؤدي ذلك النشاط المتزايد للدول الأوروبية من إضعاف نفوذها في لبنان، فقررت إرسال بوريه (Bouré) قنصلاً لها في بيروت، وكان خبيراً بأمور الشرق والسياسة العثمانية، كما كانت تربطه بأعيان لبنان والإكليروس الماروني صداقة قديمة متينة. وهكذا استمال هؤلاء القناصل زعماء الطائفة التي تحتمي بهم بوسائل مادية ومعنوية.

ونتيجة لهذه الظروف أصبح اللبنانيون أشبه بقبائل متحاسدة لا شيء يجمعها وكل شيء يفرق بينها. وتدخل القناصل الأجانب في كل كبيرة وصغيرة تدعيماً لنفوذ بلادهم. وكان من الطبيعي أن يطلق زعماء اللبنانيين العنان لروح الانتقام بعد كبت عانوا منه تحت حكم الأمير بشير الثاني. وتآمر الدروز على الأمير بشير الثالث (بشير قاسم) وطالبوا بعزله. وفي الحقيقة جلبت سوء إدارة بشير الثالث عليه عداوة الجميع، بما فيهم المشايخ والفلاحين، والإكليروس وعامة الموارنة والدروز. ويبدو أن بشير الثالث كان يرى ضرورة الحد من سلطة السادة الدروز، وإتمام عمل سلفه في القضاء على الزعامات اللبنانية عامة، والدرزية خاصة. ولكن العثمانيين كانوا يعطفون على الدروز لأنهم وقفوا بجانبهم ضد حكم إبراهيم باشا، وشجعوا العائدين منهم من المنفى على المطالبة بما صودر من أملاكهم. ولم يمتثل بشير الثالث للفرمانات السلطانية القاضية بذلك، فاتحدوا ضده سراً رغم تأييد الإنجليز له، وطالبوا بعزله بتأييد من العثمانيين للقضاء على الحكم الشهابي الوراثي. فانتصر لبشير البطريرك والإكليروس والموارنة، ولم يلبث أن اصطبغ الصراع بين الفريقين بصبغة طائفية تمثلت في اضطرابات عام ١٨٤١. وفي ٣٠ يونيو ١٨٤١، قدم الدروز عريضة إلى الباب العالي اتهموا فيها بشير بإكراههم على اعتناق «ديانته»، وطلبوا تعيين رئيس منهم عليهم وتعهدوا بالخضوع لجميع أحكام خط شريف كلخانة بخصوص الضرائب المترتبة على

أملاكهم وأموالهم. وفي ١٣ أكتوبر نشبت الحرب الأهلية بين الدروز والنصارى، وهي المعروفة «**بالحركة الأولى**»، وحاصر الدروز دير القمر، لكن سليم باشا والي صيدا أوعز للأمير بشير بالقدوم إلى بيروت ليكون في مأمن. وفي الطريق لاقاه الدروز وأنزلوه عن فرسه، وأخذوا النيشان من رقبته وشلحوه وأهانوه.

واعتبر الباب العالي طرد الأمير من مقره وتمرد رجال الإقطاع عليه واضطراب حبل الأمن في البلاد دليلاً على عجزه عن الحكم. وفي نوفمبر ١٨٤١، أرسل الباب العالي السرعسكر[١] مصطفى باشا إلى لبنان ليحقق في الحوادث وأسبابها ونتائجها، ويقرر ما يراه مناسباً لوضع حد لها، أما مهمته الحقيقية فكانت إثارة النزعات والتمهيد للحكم العثماني المباشر. وكان أول ما قام به من أعمال عزل بشير الثالث عن الإمارة «لضعف مؤهلاته وعجزه عن معالجة الأمور بحكمة وكياسة وقوة إرادة». وفي ١٦ يناير ١٨٤٢، دعا السرعسكر زعماء الجبل إلى بيروت، وأعلن أمامهم سقوط حكومة آل شهاب؛ وعين عمر باشا، أحد ضباطه، حاكماً على الجبل، وهو نمساوي اعتنق الإسلام وبرز في حرب إبراهيم باشا. وبذلك انتهى عهد العصبيات الحاكمة في نفس الوقت الذي انتهى فيه عهد الأخوة الدرزية ـ المارونية الكاثوليكية، وأصبحت كل طائفة تنظر إلى شخصيتها أكثر مما تنظر إلى مستقبل وحدة المنطقة. وانتصرت السياسة العثمانية بتعيين باشا عثماني حاكماً على جبل لبنان لأول مرة في تاريخ لبنان، وكان ذلك مناقضاً للعرف الذي أخذت به الحكومة العثمانية منذ دخول سليم الأول إلى سورية عام ١٥١٦.

بعد أن تولى عمر باشا حكومة الجبل لجأ إلى استمالة أصحاب المناصب الدرزية المهمة والرؤساء الإقطاعيين المسيحيين. فأعاد للإقطاعيين إقطاعاتهم على حساب الشهابيين، وأكثر من الوظائف فأرضى عدداً كبيراً من البيوتات

---

(١) قائد الجيش العثماني.

ومحترفي السياسة والمتعطلين. واحتج قناصل الدول الأوروبية في بيروت على الإجراءات التي قام بها في البلاد، كما احتج السفراء في الآستانة على الطريقة التي اتبعها العثمانيون في عزل بشير الثالث وتعيين عمر باشا، واتهموا مصطفى باشا بالتزوير والرشوة. وفي تلك الأثناء، اشتدت الحالة سوءاً في لبنان بسبب جمود عمر باشا وخشونته في معاملة الزعماء الدروز والنصارى، وأخذه بمبدأ «فرق تسد» لإضعاف الطوائف اللبنانية وبث الفرقة بين صفوفها. كما أن عبء الضرائب الباهظة أثقل كاهل المكلفين من أبناء الجبل فدفعهم هذا إلى الانقلاب على حكومة عمر باشا. وكان الأهالي ينتظرون إعفاءهم من جميع الضرائب المالية لعدة سنوات وتعويضهم عن الخسائر التي حلت بهم أثناء ثورتهم ضد الحكم المصري. ولكن الإدارة العثمانية فرضت على سكان الجبل أن يدفعوا ٢٨ ٪ من محاصيلهم الزراعية المحدودة ضرائب مباشرة، بالإضافة إلى ضرائب العشر والخراج.

كما لم يجن عمر باشا من سعيه إلى استخدام النصارى ضد الدروز إلا الإضرار بمكانته، إذ بقي النصارى على ولائهم للشهابيين، وعلى الشك في نياته، وأغضبت سياسته الدروز فتكاتفوا على عداوته. وقرر عمر باشا استخدام العنف ضد الدروز، فألقى القبض على سبعة من أشهر مشايخهم الإقطاعيين، وأثار ذلك ردة فعل عنيفة. وهكذا بينما كان ممثلو الدول الأوروبية في الآستانة يضغطون على الباب العالي لتسوية القضية اللبنانية، كان الدروز في لبنان بقيادة الشيخ يوسف عبد الملك يتحفزون للثورة بادئين بقطع الطرق المؤدية إلى بيت الدين. واقترح الدروز على البطريرك الماروني عقد ميثاق ماروني ـ درزي، وحث القنصل الفرنسي الموارنة على قبول ذلك ومشاركة الدروز في ثورتهم ضد عمر باشا، لكن العداوة بين الفئتين كانت قد بلغت آنذاك حداً يستحيل عنده توحيد الجهود. وعندما فشلت تلك المساعي قرر الدروز الإنفراد بالثورة، وتزعم شبلي العريان دروز حوران ووادي التيم إلى الشوف، واحتل رجاله جميع الهضاب المحيطة ببيت الدين وقطعوا المياه عن القصر. وعندما حل أسعد باشا محل مصطفى باشا في بيروت أرسل

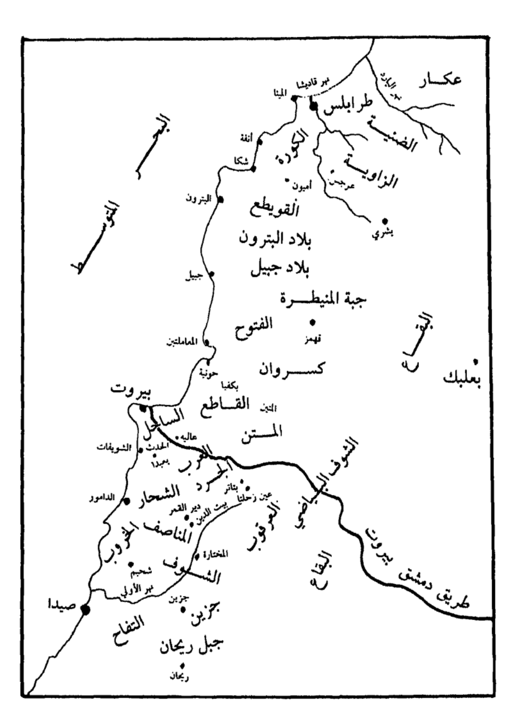
مبعوثيه ليفاوضوا العريان في الانسحاب من الشوف، ولما فشلت المفاوضات هاجم أسعد باشا الدروز، وفر زعماؤهم إلى حوران وسلم العريان نفسه وتفرق أنصاره. وأعقب أسعد باشا انتصاره في ٧ ديسمبر بإقالة عمر باشا من بيت الدين واستبداله بمحمد باشا، وفي اليوم ذاته توصل الباب العالي إلى إبرام مشروع جديد لحكم لبنان يوضع موضع التنفيذ اعتباراً من مطلع العام التالي.

وكان هذا المشروع الجديد حلاً وسطاً بين وجهتي النظر الفرنسية والعثمانية: فالأولى، وقد تبناها نصارى لبنان وأيدتها النمسا، طالبت بإعادة الإمارة إلى البلاد مع إيثار إسنادها إلى شهابي. أما الثانية، فاعترضت على إعادة الإمارة بأي شكل من الأشكال، وأصرت، مستفيدة من معارضة بريطانيا للشهابيين، على إدخال لبنان إدخالاً تاماً في السلطنة العثمانية بحيث يصبح والي صيدا المقيم آنذاك في بيروت هو المسؤول المباشر عن شؤون الجبل. وأيدت روسيا وجهة النظر العثمانية، بينما عارضتها فرنسا وبريطانيا معاً. وللتخلص من هذا الموقف اقترح مترنيخ، مستشار النمسا، تقسيم لبنان إلى منطقتين إداريتين، شمالية يتولى إدارة شؤونها قائمقام ماروني، وجنوبية يتولى إدارة شؤونها قائمقام درزي، على أن تكون الكلمة الأخيرة في القضايا الهامة لوالي صيدا. وأيدت بريطانيا وفرنسا هذا الاقتراح، ولم يجد الباب العالي بداً في النهاية من قبول تنفيذه. وكتب استراتفورد كاننج سفير إنجلترا في الأستانة إلى وزير الخارجية العثمانية في ١٥ ديسمبر ١٨٤٢ يقول: «إن حكومته يطيب لها أن تبلغ الباب العالي أن قراره الخاص بوضع الدروز في لبنان تحت إدارة زعيم منهم، والموارنة تحت إدارة زعيم ماروني يدل دلالة واضحة على ثقته بصداقة الدول الأوروبية الخمس وعلى احترامه لرأيها».

عين أسعد باشا والياً على إيالة صيدا، وكلف بتطبيق نظام القائمقاميتين بالسرعة الممكنة. ورأى أسعد باشا أن ينتخب المشايخ الدروز القائمقام الدرزي بأنفسهم، واتفق هؤلاء على انتخاب الأمير أحمد أرسلان المحايد. أما

في القائمقامية المسيحية فقد استبعد أسعد باشا الشهابيين وعين الأمير حيدر أبي اللمع قائمقاماً على النصارى. ولما اعترض الروم الأرثوذكس وطلبوا تعيين قائمقام منهم مؤيدين من قنصل روسيا، استبدل أسعد باشا كلمة «النصارى» بـ «الموارنة» في البيورلدى الذي أصدره بهذا الشأن، وبموجبه كانت حدود قائمقامية النصارى تمتد من مشارف طرابلس حتى طريق الشام ـ بيروت. أما قائمقامية الدروز فتمتد من طريق الشام حتى صيدا. واستثنيت دير القمر التي تسكنها غالبية مسيحية، من القائمقاميتين لأنها محاطة بالقرى الدرزية، وتقرر أن يكون لها استقلال ذاتي وأن يحكمها وكيلان ماروني ودرزي من سكانها، ويرجع كل منهما إلى قائمقامه. ولما أقدم أسعد باشا على سلخ قضاء جبيل الذي تسكنه عدة طوائف عن قائمقامية النصارى وجعله تابعاً لوالي بيروت باعتبار أنه لم يكن تابعاً للأمير بشير إلا على سبيل التلزيم من إيالة طرابلس، احتج ممثلو الدول الأوروبية لدى الباب العالي، وبعد مفاوضات طويلة أعيد القضاء وملحقاته إلى القائمقامية النصرانية. وأعلن القنصل الروسي أنه لن يقبل أن يخضع أتباعه الروم الأرثوذكس لسلطان الموارنة، وطلب بأن يكون للأرثوذكس قائمقام منهم، ولكن لم يؤخذ بهذا الاقتراح وأبقي على نظام القائمقاميتين.

ووافقت بريطانيا على هذا التقسيم لأنه أعطى أنصارها الدروز لأول مرة في حياتهم منذ القرن السابع عشر حكماً إدارياً وسياسياً يكون تحت النفوذ الإنجليزي المباشر، ويقطع على الفرنسيين طريق الاتصال بهم. أما فرنسا فقد قبلت هذا الحل لأنه أنهى مشكلة، وأنشأ للمسيحيين إمارة خاصة بهم، وحقق فكرة الوطن القومي المسيحي التي آمن بها فريق من رجال السياسة والدبلوماسية فيها. وفي الحقيقة، لم تقبل الدول الأوروبية هذا التقسيم حرصاً على حقوق وسلامة المسيحيين والدروز، وإنما لأنها وجدت فيه ما يعزز نفوذها، تماماً كما أرادت الدولة العثمانية أن تؤمن به مصلحتها. فاستطاعت الدولة العثمانية أن تقضي على الحكم اللبناني الوطني، وأنهت العهد الشهابي وأضعفت اللبنانيين بتمزيق صفوفهم. وقد علق أحد الأجانب الذين زاروا



شكل رقم (٥)

لبنان في عهد القائمقاميتين

لبنان في نهاية عام ١٨٤٢ بقوله: «إن تطبيق هذا النظام معناه إدخال الحرب الأهلية في دستور البلاد، ولكن لا أظن أن أحداً سيجرؤ على تطبيقه. ففي كل مكان من لبنان يوجد دروز، وفي كل قرية منه يعيش مسيحيون. فإذا قام حاكم مسيحي في قسم منه، وحاكم درزي في القسم الآخر، فسيكون النصارى في القسم الدرزي مرهقين مضطهدين، ويكون الدروز في القسم المسيحي أذلاء منطوين على أنفسهم. وعندئذ يبدأ هؤلاء بهجر بيوتهم إلى المنطقة الدرزية، وينتقل أولئك من منازلهم ومسقط رؤوسهم إلى المنطقة المسيحية، فيسعى كل من الحاكمين إلى منع الهجرة والانتقال بالقوة، فتضطرب الأمور وتكثر المظالم والجرائم وفقاً لعادات البلاد البدائية، فيعم الخراب المنطقتين على السواء ويجف الضرع ويتلف الزرع ولا سيما في القطاع الدرزي، لأن الدروز وهم القلة لا غنى لهم عن اليد العاملة المسيحية لاستصلاح أراضيهم واستغلالها. فأي عاقل لا يرى والحالة هذه أن هذا النظام فوضوى بروحه ونصه».

وفي الواقع أن هذا التنظيم الجديد قد واجهته مصاعب جمة. فالحد الذي اختير لا يعني قط أن الشمال كان يقطنه مسيحيون فقط، والجنوب كان خاصاً بالدروز. ومع أن عدد الدروز في المنطقة الشمالية كان قليلاً نسبياً، فإن عدد المسيحيين في المنطقة الدرزية كان كبيراً. ولم يمر طويل وقت حتى ظهر فشل نظام القائمقاميتين. فلم يعط القائمقام سواء كان درزياً أم مسيحياً السلطة الكافية ولا أداة الحكم الرشيدة لفرض إدارته على الرعية والضرب على أيدي الأشرار. ولم يكن القائمقام ومعاونوه قادرين على إخماد الفتن والحروب الأهلية. ومما ساعد على ازدياد الفوضى التطور الاجتماعي الذي كان يمر به الجبل في ذلك الوقت. فالشهابيون، وبخاصة الأمير بشير الثاني، كانوا قد زعزعوا أركان الحكم الإقطاعي، وشتتوا شمل مشايخه، وفرضوا عليهم طاعة الأمير. وبعد خلع الأمير بشير لم تختف الحركة المناوئة للإقطاعية، وإنما نمت وترعرعت بين أوساط الفلاحين الجبليين وراح هؤلاء تحت إغراء أساقفتهم وكهنتهم يتذمرون ويشكون من تحكم السادة بهم،

ويطالبون برفع الرسوم الإقطاعية عنهم وبتوزيع الضرائب على قدم المساواة بينهم وبين السادة. والتف النصارى في المناطق المختلطة حول «شيوخ شباب» من طائفتهم لمجابهة طغيان سادتهم الدروز الإقطاعيين. وتشكلت عصابات ثورية عمت الجبل وانضم إليها النابهون والمغامرون واللصوص، وساءت الحال وعمت الفوضى وتعطلت مرافق الحياة، ووقعت مصادمات في الجنوب بين الدروز والفلاحين النصارى.

ولما اشتد الخلاف بين الإقطاعيين والقائمقام وبين النصارى ومشايخهم الدروز، قدم الوالي أسعد باشا عدة تقارير انتقد فيها تقسيم لبنان إلى قائمقاميتين وأسهب في الحديث عن الخلاف الواقع بين الدروز أنفسهم وانقسامهم إلى يزبكية وجنبلاطية. وكلاهما لا يرتضيان الأمير أحمد أرسلان قائمقاماً عليهما ما لم يتعهد لذوي الإقطاع من الجانبين بمشاطرتهم الأمر والنهي. وأخبر الباب العالي أنه يصعب عليه تنفيذ سلطته في لبنان دون استعمال الشدة، ولعلاج هذا الموقف طلب بإعادة الوحدة إلى الجبل وإرجاع الشهابيين إلى الحكم. فانزعج الباب العالي من تصريحات أسعد باشا واستدعاه إلى الآستانة في مارس ١٨٤٥ وعزله. وعين الباب العالي مكانه في ولاية صيدا محمد وجيهي باشا الذي كان على نقيض سلفه، فأخذ منذ وصوله يعمل على بث روح الشر والبغضاء بين الطائفتين، ويحرك التعصب المذهبي حتى يظهر للدول الأوروبية أنه يتعذر استتباب الأمن في لبنان ما دام عليه حاكم من الوطنيين، وأن الحل الوحيد هو تعيين حاكم عثماني على البلاد.

ومن ناحية أخرى، أرسلت الحكومة الفرنسية مذكرة إلى الباب العالي تطلب منه فيها بإلغاء تقسيم الجبل وإعادة الشهابيين إلى الحكم. وحصلت فرنسا على موافقة النمسا على طلبها، أما بريطانيا فلم توافق على إعادة الشهابيين لأنهم أعداء الدروز، ولأن الباب العالي لا يرغب في قيام إمارة موحدة في لبنان تحد من سلطته. ولما رفض الباب العالي تدخل الدول

الأوروبية في شؤونه الداخلية، قررت الدول كي لا تمس سيادة السلطان أن تجتمع لجنة دولية في بيروت يشترك فيها ممثلون عن الدولة وعن اللبنانيين. وأوفد الباب العالي خليل باشا، أمير البحر وصهر السلطان، إلى بيروت كمندوب فوق العادة لإعادة الطمأنينة والسلام إلى ربوع الجبل. وعند النظر في مسألة تنظيم إدارة الجبل، أصر العثمانيون والبريطانيون على عدم إعادة الشهابيين إلى الحكم، وتقرر أن ينتقي كل قائمقام وكيلاً لكل طائفة من الطائفتين المارونية والدرزية في القرى المختلطة من بين مواطنيه وأبناء مذهبه، باستثناء أصحاب الإقطاعات لإدارة شؤونهم والحكم في القضايا البدائية بينه، وهو مسؤول أمام القائمقام الذي من ملته، والقضايا المختلطة يسمعها الوكيلان، ويجب عليه أن يرجع إلى والي صيدا فيما يجد من الأمر أو يشجر من خلاف. وفي ٢٤ فبراير ١٨٤٥، أوضح الباب العالي طبيعة سلطة باشا صيدا على الوكلاء الذين يعينون في القرى المختلطة فذكر أنها لا تتجاوز حد النظر في المشاكل المعقدة التي تطرأ بين الطائفتين ويتعذر القطع بها أو تسويتها بينهما.

ولكن مهمة خليل باشا فشلت، فلم يكن قد غادر لبنان بعد إلاّ واندلعت الحرب الطائفية في لبنان عام ١٨٤٥، والتي تسمى عند العامة «بالحركة الثانية». وكان النصارى والدروز هذه المرة، بخلاف عام ١٨٤١، على استعداد متكافىء للقتال. وكثيراً ما كان النصارى هم البادئون. وكان أهالي جزين أول من تحرك من النصارى هناك، فزحفوا بقيادة أبو سمرا غانم على المختارة وأحرقوا في طريقهم ما يقرب من أربع عشرة قرية درزية. وسارع الدروز إلى الثأر، فباغتوا خصومهم وهزموهم وهم منهمكون بأعمال السلب والنهب. ورأت فرنسا أن خير وسيلة لإعادة الاستقرار والأمن إلى لبنان هي إلغاء نظام القائمقاميتين والعودة إلى الإمارة اللبنانية، ولكنها لم تلق التأييد الكافي من سائر الدول الأوروبية. ووجد العثمانيون في فشل السياسة الفرنسية ما شجعهم على متابعة سياستهم والإصرار على التقسيم أو العودة إلى الحكم المباشر. وحينئذ أمر السلطان شكيب أفندي، وزير خارجيته، بالذهاب

إلى سورية، وأبلغ ذلك إلى الدول الخمس في ٢٨ يونيو ١٨٤٥، مع بيان التعديلات المراد إدخالها على نظام القائمقاميتين، وهي المعروفة بترتيبات ديسمبر عام ١٨٤٢. وأعطى الأمر إلى نامق باشا، قائد جيش عربستان، ليتقدم نحو جبل لبنان كي يحتل المواقع المناسبة للقيام بالحركات التي تستوجبها مهمة شكيب أفندي. وقبل سفره إلى لبنان، كتب شكيب أفندي مذكرة إلى الدول الأوروبية أوضح فيها مهمته وتتلخص في تطبيق التقسيم، وتحديد صلاحية كل من القائمقامين الدرزي والمسيحي، وإبراء ذمة الحكومة العثمانية وولاتها من تبعة الحوادث التي وقعت في لبنان، وردها كلها إلى سياسة قناصل الدول في بيروت وتدخلهم في جميع شؤون البلاد.

وصل شكيب أفندي إلى بيروت في ١٤ سبتمبر ١٨٤٥، وفي اليوم التالي وجه دعوة إلى القناصل الخمسة ليستمعوا إلى عرض مهمته ودوافعها، وطلب منهم ألا يتدخلوا مطلقاً في شؤون الجبل الداخلية، وكلفهم باستدعاء رعاياهم من الجبل فوراً بما فيهم الإرساليات البروتستانتية والكاثوليكية وفي مهلة أقصاها عشرة أيام حتى ينتهي من وضع نظام جديد للجبل. ورغم اعتراض فرنسا الشديد، أمر شكيب أفندي بنزع السلاح من الجبل، واستدعى رؤوساء الطائفتين إلى دير القمر بحجة إبلاغهم مقترحاته لتوطيد السلام الدائم في الجبل، ثم أمر بتوقيفهم حتى يحرم الجبل من القيادة الحربية والإقطاعية، ويقمع كل محاولة للمعارضة أو الثورة. وخلع الأمير أحمد أرسلان قائمقام الدروز، وعين مكانه أخاه الأمير أمين، كما وزع على النصارى مقدار ٢٠٠٠ كيس. ولكن بريطانيا لم توافق على توقيف القائمقامين وسجنهما، وإزاء ذلك لم يجد الباب العالي مفراً من الإذعان، وأعلن أن القائمقامين لن يعزلا في المستقبل إلا بعد موافقة السلطان. وأكد الباب العالي كذلك مساواة الدروز والمسلمين والمسيحيين في جبل لبنان في الشؤون التشريعية، وأصبحت شهادة الموارنة مقبولة كشهادة الدروز في جميع الإجراءات الجزائية. وبعد ذلك انصرف شكيب أفندي إلى المسألة الأهم التي جاء من أجلها وهي تسوية ارتبطت باسمه وظلت سارية المفعول حتى عام ١٨٦٠.

وفي ٣٠ أكتوبر ١٨٤٥ أصدر شكيب أفندي قراراً بتنظيم شؤون الإدارتين في لبنان، المسيحية والدرزية، وهو المعروف بنظام شكيب أفندي. وقد أبقى نظام شكيب أفندي على تقسيم الجبل إلى قائمقاميتين كالنظام السابق، وإيجاد مجلس إداري إلى جانب كل قائمقام، والقائمقامون يعدون موظفين يعينهم والي صيدا من بين الموارنة والدروز، وله حق عزلهم، ويرأس القائمقام مجلس القائمقامية. ولم ينص النظام على إرجاع الأمراء إلى مراكزهم، وبذلك أحل محل الأمير الوراثي والسيد الإقطاعي حاكمين وطنيين يعينان ولا يورث منصباهما، وليس للقائمقامين أن يتمتعا بأي امتياز أو بسلطة الأمير، لأن سلطة الأمير كانت في نظر هذه الجماعات المتدينة شبه مقدسة، ورغم أنه كان يتلقى الخلعة والفرمان من ممثل السلطان، غير أنه وضع على رأس الجبل بفضل كرم محتده. أما المجلس فكان يتشكل من وكيل قائمقام ومستشار مارونيين، وقاض ومستشار أرثوذكسيين، وقاض ومستشار كاثوليكيين، وأخيراً مستشار شيعي فقط لأن القاضي السني يقضي بين الطائفتين معاً. وعين شكيب أفندي أول أعضاء هذين المجلسين لمدى الحياة ضماناً للأشخاص الذين يؤيدون سياسته، وفي حالة الاستقالة أو العزل أو الوفاة ينتخب هؤلاء القضاة والمستشارون ويعينون بمعرفة مطارنة وشيوخ عقل كلتا الطائفتين. كما نص النظام على الشروط التي يجب أن تتوفر في عضو المجلس وهي: أن لا يكون استخدم لدى المعتمدين الأجانب؛ أو تظلَّلَ بالحماية الأجنبية من جراء مشاركته لأجنبي؛ وأخيراً ألَّا يكون من سكان القرى الخارجة عن نطاق الإدارة الجبلية. وهكذا استبعد التأثير الأجنبي المتمثل حينئذ في أعيان الموارنة العديدين ذوي الصلات الوطيدة مع قنصلية فرنسا العامة، والمتمثل أيضاً في بعض مشايخ الدروز الذين اعتقدوا أن ضمانة مصالحهم تتم عن طريق اللجوء إلى حماية قنصلية بريطانيا العامة.

وكان أهم تغيير أحدثه شكيب أفندي في النظم السائدة في جبل لبنان هو سعيه للقضاء على النظام الإقطاعي، بحيث أكمل عمل الأمير بشير الثاني الشهابي، وأبطل ضمناً الامتيازات المعروفة للمقاطعجية. فقد منح المجلسين

في كل من القائمقاميتين صلاحيات كانت من قبل في أيدي الإقطاعيين، فلم يبق لهؤلاء في مناطقهم إلا النظر في الدعاوي البدائية، وتنفيذ قرارات المجالس المالية. بل إن هذه السلطات المحدودة بقيت في المناطق المختلطة من حق الوكلاء الدروز والنصارى. وكان للنظام الجديد علاوة على ذلك أهميته من وجوه أخرى، فقد دعم سلطة الباب العالي في لبنان، وجعل كلمته مسموعة في شؤون الجبل الداخلية. كما خطا هذا النظام خطوة نحو إرساء الإدارة في لبنان على أسس حديثة، فأصبح القائمقام وأعضاء مجلسه وقد حلوا في كل قائمقامية من حيث السلطة محل الأمير الحاكم ومشايخ الإقطاع، بمثابة موظفين عامين يعينهم والي صيدا رسمياً ويدفع لهم رواتب لقاء خدماتهم. وقد تمشت هذه الإصلاحات مع مبادىء التنظيمات العثمانية التي أرسى قواعدها في عام ١٨٣٩ خط شريف كلخانة. غير أن الأنظمة الجديدة في لبنان تمشت مع التنظيمات العثمانية أيضاً في تشديدها على المركزية، وذلك بإعطائها والي صيدا سلطات واسعة. فبينما أخذ نظام شكيب أفندي بعين الاعتبار وضع لبنان الخاص أخضعه أكثر من أي وقت مضى لسلطة الوالي العثماني. فأصبحت له الكلمة الأخيرة في تعيين الموظفين، فضلاً عن جعله مسؤولاً مباشرة عن حكومة دير القمر. وخلاصة القول أن نظام شكيب أفندي قد أقام إدارة مركزية لا تستند إلى الحقوق الإقطاعية، بل على العكس وجه ضربة قاصمة إلى التقاليد والامتيازات الإقطاعية باعتمادها على موظفين ذوي رواتب مقننة. وقضى على سلطة السادة في المناطق المختلطة خاصة وأصبحت الإدارة في القرية إدارة مدنية ذات نظام معين. أما في المناطق الدرزية والمسيحية المتجانسة فلم يكن نظام شكيب أفندي فعالاً مجدياً إذ ترك للسادة تصريف جميع شؤون الإدارة المحلية. ولم يسقط عن كواهل الفلاحين ما كانوا يؤدونه من تكاليف عينية وسخرات، فكأنه أراد أن يطيل أمد احتضار الإقطاعية، الأمر الذي أدى إلى منازعات جديدة بين السادة وفلاحيهم.

وما أن غادر شكيب أفندي لبنان حتى عاد قناصل الدول في بيروت إلى

نشاطهم الواسع، فكان القنصل الفرنسي، على وجه الخصوص، حريصاً على تنفيذ نظام شكيب أفندي، بينما بـذل زميلاه البـريطاني والـروسي أقصى جهدهما لمقاومته. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك انقسامات جـديدة في صفوف النصارى والدروز بعد عام ١٨٤٥ مما ساعد على تدخل قناصـل الدول الأوروبية. ففي صفوف النصارى استمر الخلاف قائماً بين الموارنـة والروم الأرثوذكس، لكن هذا الخلاف تضاءل أمام الخصام الناشب بـين الموارنة أنفسهم. فإذا كان البطريرك يـوسف حبيش، حتى وفاتـه في عام ١٨٤٥، قد استطاع أن يوحد الموارنة تحت قيادته، فإن خلفه البـطريرك يوسف الخازن، وقد أعوزته قوة الشخصية، لم يتمكن من وضع حدٍ لتزايد الأنشقاق بين الفلاحين الموارنة ومشايخ الإقطاع، وكان من الطبيعي أن يقف معظم رجال الدين والموارنة، وهم من طبقة الفلاحين، ضد أولئك المشايخ. لكنهم، وقد كان البطريرك كسلفه ينتمي إلى أسرة إقطاعية بارزة، استنكفوا طيلة حياته عن الوقوف علناً إلى جانب الفلاحين. كما أن حيدر أبي اللمع، قائمقام النصارى، كان ممسكاً بزمام الحالة في المناطق المارونية الخـاضعة لسلطته، فلم يسمح للخصـومات الـطبقية أن تتفـاقم مدة حيـاته. لكن البطريرك والقائمقام كليهما توفيا في عام ١٨٥٤، خلف الأول بولس مسعد وهو رجل نشط لم يبلغ بعد الخمسين من العمر، شديد التعصب لدينـه ومبغض لرجال الإقطاع، إذ كان ينتمي إلى أسرة من عامة الناس وكانت نتيجة انتخابه بطريركاً أن انحاز الكهنوت الماروني علناً إلى جانب الفلاحين في موقفهم ضد الأسر الإقطاعية. أما خلافة حيدر أبي اللمع فقد نتجت عنها انقسامات جديدة في صفوف الموارنة بين أنصار ابن أخيه بشير عساف أبي اللمع، وأنصار نسيبه بشير أحمد أبي اللمع. وكان أن تعين بشير عساف قائمقاماً مؤقتاً عند وفاة عمه في ١١ مايو، وسرعان ما تبين أنه لم يكن أهلاً للمنصب فكـانت تنقصه الخبـرة والمؤهلات الشخصيـة للحاكم. وفي ١٣ أغسطس اتفق الباشا العثماني وقنصلا بريطانيا وفرنسا على استبداله ببشير أحمد.

واجه الأمير بشير أحمد منذ أيام حكمه الأولى عداوة المشايخ الخازنيين الذين كانوا في الواقع شبه مستقلين بكسروان، وأسرتهم أقوى نفوذاً وأوفر ثروة وجاهاً وشهرة من أسرة أبي اللمع. كما واجه الأمير عداوة الإكليروس الماروني لأن القائمقام الجديد ولد درزياً ولم يكن معروفاً بإخلاصه للحياة الدينية المارونية كسلفه الأمير حيدر. وكان من الممكن أن يهون أمر هذا الخلاف «الشخصي» بين القائمقام والكنيسة المارونية لولا وجود البطريرك بولس مسعد على كرسي البطريركية. فإن تمسكه الشديد بمعتقداته الدينية وكرهه الملحوظ للطبقة الإقطاعية، وهو ابن أسرة متواضعة من كسروان، وتمثله رغبة رجال الإكليروس في أن يحلوا محل المشايخ، بعد أن أتاح لهم نظام شكيب أفندي الظرف الملائم لهدم صرح السلطة اللبنانية التقليدية، كل ذلك قد وسع شقة الخلاف بينه وبين الأمير بشير أحمد من جهة، وبينه وبين آل الخازن الذين يمثلون أرستقراطية كسروان من جهة أخرى.

وحاول القنصل الفرنسي إزالة الخلاف بين الأمير بشير أحمد ومناوئيه الذين أبوا أن يعترفوا بسلطته من المشايخ الإقطاعيين وبخاصة آل الخازن، وحذرهم من الاختلاف والانقسام. ولكن المشايخ لم يستمعوا له وأصغوا إلى تحريض القنصل البريطاني. وتحزب أهل البلاد بعضهم للأمير بشير أحمد فعرفوا بالأحمديين، وبعضهم للأمير بشير عساف وعرفوا بالعسَّافيين. وعلى الرغم من أن بريطانيا قد وافقت منذ البداية على تعيين الأمير بشير أحمد، إلا أنها غيرت موقفها وحولت تأييدها إلى منافسه الأمير بشير عساف. كما أيدت كذلك آل الخازن بسبب نضالهم ضد محمد علي في سورية. وهكذا اضطربت أحوال البلاد بين عامي ١٨٥٧ و١٨٥٩، واجتمع فريق من المشايخ الخازنيين وغيرهم من المشايخ وأبناء الأمراء قرب نهر الكلب في ٥ مايو ١٨٥٨ واتفقوا على خلع الأمير بشير أحمد. وبعد بضعة أيام اتجه ما يقرب من ألف رجل إلى قصر الأمير وهددوه بالموت إن لم يترك منصبه «وينزل إلى بيروت»، واضطر إلى الرضوخ يوم ١٢ مايو. ولقد أدى النزاع بين بشير أحمد ومنافسه بشير عساف إلى توجيه ضربة قاضية إلى سلطة القائمقام. وأهم من ذلك أن الفلاحين

الخاضعين للظلم والإرهاق رأوا في ثورة المشايخ على القائمقام مثلاً يحتذي. ولم يكن من المعقول أن تقبل السلطات العثمانية بطرد القائمقام الذي نصبته بهذه الطريقة المزرية، فأعادته إلى منصبه، وأمره خورشيد باشا، الذي عين والياً على صيدا، في يوليو ١٨٥٨ بجمع الضرائب رغم فقدانه هيبة القائمقام وسلطته على البلاد. ولكن عناصر المعارضة رفضت التعاون مع بشير أحمد وهددته وموظفيه باللجوء إلى القوة إذا أقدم على تنفيذ أوامر خورشيد باشا. ونتيجة لذلك استدعى خورشيد القائمقام إلى بيروت «للتحقيق» معه وعين قريبه حسن أبي اللمع قائمقاماً بالنيابة. وفي سبتمبر ١٨٥٩ أعيد الأمير بشير أحمد إلى منصبه، ولكن خورشيد باشا لم يوثق ذلك رسمياً، واكتفى بأن أبقى معه قوة مؤلفة من ٢٠٠ رجل من العساكر غير النظامية. وفي يناير ١٨٦٠ أصدر خورشيد باشا أمراً بإعادة الأمير إلى منصب القائمقامية المسيحية ولكن الاستياء لم تفتر حدته، ولم يتمكن الأمير من استعادة هيبته.

وعلى أية حال، لقيت حركة الفلاحين ضد مشايخهم تأييداً من القائمقام ومن الإكليروس الذي صمم على أن يحل محل الأسر الإقطاعية في القيادة المدنية، خصوصاً بعد أن أصبح لهم بموجب نظام شكيب أفندي صوت مباشر في تعيين الوكلاء. واستعد الفلاحون المستاؤون للإغارة على أملاك المشايخ وطردهم منها، وتفاقمت الفتنة خصوصاً بعد تردد إشاعة إطلاق البارود على طانيوس شاهين زعيم الحركة، وهو بيطار أمي كان مستخدماً في دير الآباء اللعازاريين في قرية ريون. فانقض الفلاحون على مشايخهم في أماكن متعددة واغتصبوا أملاكهم وحصروا ريعها في أيديهم وقتلوا بعضهم، وفر معظم المشايخ الخازنيين إلى بيروت وما جاور كسروان، وامتدت الحركة من كسروان إلى المتن. وفي الحقيقة هدفت مطالب الفلاحين إلى إسقاط سلطة وامتيازات المشايخ وهم في هذا يلتقون مع رغبات الإكليروس الماروني. وربما يرجع التأييد الذي لقيه الفلاحون من رجال الإكليروس إلى أن تلك الفئة الأخيرة قد نشأت في بيئة ريفية متواضعة، وكأبناء فلاحين محرومين من الأرض اتجهوا نحو الأديرة ليعملوا في أملاكها وأراضيها. وهكذا

فلا عجب إذا رحب الرهبان بتعاظم موجة السخط الشعبي، وإذا دعموا الحركة الثورية.

وكان لنجاح حركة الفلاحين أثر كبير في جميع أنحاء لبنان وخصوصاً في المناطق الدرزية. ولكن الأوضاع هنا لم تكن مثل الأوضاع هناك، إذ كان فلاحو الشوف والغرب والجرد خليطاً من الدروز والنصارى وكانت الخصومات الطائفية التي تمخضت عن حوادث ١٨٤١ و١٨٤٥ في تلك المناطق ما تزال عالقة في الذاكرة. ولم يثق الفلاحون الدروز في نيات جيرانهم النصارى، فترددوا في الوقوف معهم في وجه مشايخهم خصوصاً أن هؤلاء كانوا دروزاً مثلهم. وفي نهاية صيف عام ١٨٥٩ حدث تململ في القرى الدرزية ولكن المشايخ تمكنوا من السيطرة عليه. وحذر الفلاحون الدروز من النصارى، وأشير عليهم بتجنب الفتنة والوقوف صفاً واحداً مع زعمائهم مهما كانت الظروف. ولكن وقع في أواخر شهر أغسطس شجار مسلح في المتن بين نصارى بيت مري ودروزها، فبدا هذا الشجار في حينه إنذاراً للدروز، مما حملهم على التمسك أكثر فأكثر بوحدة الصف. وكان من المحتم أن تتخذ حركة الفلاحين في المناطق الدرزية صبغة طائفية.

وهكذا أصبح نشوب الفتنة الطائفية في لبنان أمراً أكيداً، ولم يكن أحد يدري أنها ستكون مقدمة لحرب أهلية مؤسفة في المناطق المختلطة من الجبل خاصة. ولما رأى خورشيد باشا والي صيدا أن أحداث الجبل قد اتخذت مجرى سريعاً منذ مايو ١٨٦٠، وأن أهالي المناطق المختلطة قد طلبوا حماية القوات العثمانية ضد أصحاب الإقطاع الدروز، وأن الدروز والموارنة اقتتلوا بجوار بيروت وزحلة، وامتدت الاضطرابات إلى المناطق المختلطة، وضرب الدروز الحصار على دير القمر، طلب نجدات سريعة من نابلس ودمشق والقدس. وفي ٦ يوليو ١٨٦٠ دعا خورشيد باشا زعماء النصارى والدروز إلى بيروت، وحث الطرفان على عقد صلح بينهما، خاصة بعد أن ثبت تفوق الدروز في حرب العصابات. واستطاع أن يتوصل إلى عقد اتفاق بين الطرفين قوامه

«تناسي الماضي» ونص على ما يلي:

١ ـ لا يحق لأحد الفريقين أن يطلب تعويضات عما حدث منذ بدء الحرب حتى الآن، وكل من يحاول بعد توقيعه الصك نقض هذا الشرط يعاقب.

٢ ـ على جميع الزعماء أن يتحدوا لمنع وقوع هذا الأمر.

٣ ـ إلغاء نظام القائمقاميتين على اعتبار أنه سبب البلاء وسبب تصعيد الأزمات الطائفية، وبدلاً من نظام القائمقاميتين طالب الموقعون إعادة الحكم العثماني المباشر.

وهكذا تمت المصالحة بين الدروز والنصارى دون علم القناصل أو توسطهم. ولكن أحداث دمشق بعد توقيع الاتفاق بثلاثة أيام أدت إلى التدخل العسكري الأوروبي. ففي ٩ يوليو انقض عوام المسلمين في دمشق فجأة على حي النصارى وقتلوا نحو ٥٥٠٠ منهم ولم يحاول أحمد باشا والي دمشق إيقاف هذه المجزرة. بل إن الجنود العثمانيين أخذوا بنصيب منها مما جعل المسلمين في جميع أنحاء سورية يعتقدون أن السلطان أصدر أوامره بإبادة النصارى حيث وجدوا. وهكذا وقف النصارى في كل مكان أمام خطر داهم. هذا ما فعله سفلة القوم، ولكن أكابر المسلمين وأعينهم أظهروا الكثير من المروءة والشهامة خلال تلك المحن، فمنعوا المسلمين من إيذاء جيرانهم المسيحيين. وأرسل الأمير عبد القادر الجزائري، المجاهد الجزائري المنفي في دمشق، إذ كان لديه عدد كبير من الأتباع، إلى الأحياء والأسواق والشوارع فأخذوا يقاومون الغوغاء ويطفئون الحرائق وينقذون جماهير المسيحيين رجالاً ونساءً وأطفالاً من الموت المحتم ويرسلونهم مخفورين إلى دار الأمير. وعرف ملوك أوروبا وحكوماتها فضله فأهدوه الهدايا النفيسة وأغدقوا عليه الألقاب وأهداه السلطان عبد المجيد النيشان المجيدي الرفيع، ومنحه نابليون الثالث وسام اللجيون دونور الأكبر.

وبعد أن انتشرت تفاصيل الحرب الأهلية اللبنانية في أوروبا، عقد

سفراء الدول الأوروبية في الآستانة اجتماعاً مع الصدر الأعظم لاتخاذ تدابير قاسية وسريعة تضع حداً للفتنة الطائفية في الجبل. وأخبرهم الصدر الأعظم أن السلطان قرر إيفاد محمد فؤاد باشا، وزير الخارجية، إلى لبنان للضرب على أيدي المجرمين، وأنه سيرسل على الفور بعض الفرق النظامية ووحدات من الأسطول العثماني إلى السواحل اللبنانية «للقيام بما يجب». وقرر نابليون الثالث أن يعمل بسرعة، وحزم أمره على التدخل في شؤون لبنان «حيث يتلكأ السلطان ويتردد». وقد اختلفت تفسيرات المؤرخين حول الأسباب التي دفعت فرنسا إلى التفكير في إرسال حملة إلى سورية. فيعتقد البعض أن إرسال الحملة كان أساساً للحد من تذمر الأحزاب والأوساط الكاثوليكية في فرنسا من نابليون بسبب تبنيه حركة الوحدة الإيطالية والوقوف ضد البابا وسلطته الزمنية. واعتقد البعض الآخر أن هدف نابليون من الحملة لم يكن سوى إزالة آثار الهزيمة السياسية التي منيت بها فرنسا في الشرق عام ١٨٤٠ أثناء الصراع بين محمد علي والسلطان وذلك بسبب موقف اللورد بامستون المتشدد وتمسكه بمبدأ المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية. ولكن يبدو أن أهداف الحملة كانت أبعد من ذلك، ويمكن تلخيصها في الاتجاهين التاليين:

أولاً: تحتوي الوثائق الفرنسية على خطط لمشروع فرنسي يقضي بانتزاع سورية الجغرافية (سورية ولبنان والأردن وفلسطين) من الدولة العثمانية، وإقامة دولة عربية مستقلة فيها تحت زعامة الأمير عبد القادر الجزائري. كما صدرت في باريس في تلك الفترة منشورات عن سورية ومصر والسويس تشتمل على مقالات لرجال الفكر والسياسة عن مستقبل هذه المنطقة. واتفقت الآراء في تلك المنشورات والمطبوعات على أن مصير فرنسا في الشرق متوقف على قيام دولة تفصل قناة السويس عن الدولة العثمانية وتكون دولة حليفة لفرنسا. وقد نشر في باريس عام ١٨٦٠ كتاب لمؤلف مجهول بعنوان: «عبد القادر - إمبراطور البلاد العربية»، وقد ندد هذا الكتاب بالسلطنة العثمانية وشجب الفكرة القائلة بوجوب المحافظة على سلامتها. كما تضمن الكتاب دعوة لانفصال سوريا عن السلطنة العثمانية وإعلان دمشق عاصمة لها. وربما

وضعت وزارة الخارجية الفرنسية هذا الكتاب، لأن ما جاء فيه ينسجم مع ما ورد في الوثائق الفرنسية، وقد جاء فيه: «يجب إيجاد توازن شرقي، وأول شروط هذا التوازن تحرير البلاد العربية. ويشكل الدروز والموارنة والشيعة والنصيرية الذين يقطنون سوريا مع الروم والكلدان، جزءاً من العائلة العربية التي تكون شعباً كاملاً في طول شبه الجزيرة وعرضها من البحر المتوسط حتى المحيط الهندي، ومن البحر الأحمر إلى خليج فارس، ويتراوح عدده بين ١٠ - ١٢ مليوناً، ومن هذا الشعب وهذه البلدان يمكن تكوين إمبراطورية. والإمبراطورية تفتقر إلى رجل ينهض بشؤونها فلماذا لا يكون هذا الرجل الأمير عبد القادر؟ إنه ذو صيت واسع في هذه البلاد، وهو عربي، وسيجد في العرب كل العناصر التي يمكن أن تتجاوب مع مطامحه وأخلاقه الكريمة وشجاعته، وقد عَلَّم الأوروبيين في فتنة سوريا الأخيرة - حقائق القرآن، كما ينبغي أن تفهم، وكما يجب على المؤمن أن يلتزم بتنفيذها».

ثانياً: كانت لفرنسا دوافع اقتصادية من إرسال تلك الحملة، فلقد تعرضت فرنسا لبعض الأزمات الاقتصادية بسبب نقص المواد الخام لصناعة النسيج فيها، وأولها القطن والحرير. ففي جنوب فرنسا فتكت الأمراض بدود الحرير عام ١٨٥٥ مما ترتب عليه إغلاق الجزء الأكبر من مصانع النسيج في ليون وفي وادي الرون. ولما كانت أهم مصادر تلك المواد في آسيا الصغرى وفارس والصين واليابان تحت إشراف البريطانيين أو عملائهم، لذلك فكرت فرنسا في سوريا ولبنان، وهي أقرب تلك المصادر إلى الموانىء الفرنسية. وقد ألحت الصحف الفرنسية في «إقامة صلات مباشرة مع الصين وسوريا ولو أدى ذلك إلى استعمال القوة». وعلاوة على ذلك، كان نابليون الثالث يرى في منطقة الشام مصدر تموين هام للجيش الفرنسي بالخيول. ولما كانت فرق الخيالة في الجيش الفرنسي من الفرق الأساسية، عنى نابليون الثالث بأن تكون له اليد الطولى على الشام ضماناً لاستمرار وصول الخيول السورية إلى فرنسا، لا سيما وأن الحكومة العثمانية كانت قد أدركت تلهف الدول الأوروبية على شراء الخيول العربية، فأصدرت أوامرها

بمنع تصديرها إلى الخارج إلا للبلاد العثمانية.

وأصدر نابليون الثالث أوامره بإعداد حملة من ستة آلاف جندي وعهد بقيادتها إلى الجنرال بوفور دو تبول (Beaufort d'Hautpoul)، ووصلت الحملة إلى بيروت في ٢٦ أغسطس عام ١٨٦٠. وبمجرد وصول الحملة، أجرى بوفور اتصالات مع فؤاد باشا في دمشق، وأراد أن يظهر له بأنه أصبح صاحب الأمر والنهي في المنطقة وأن على الجميع أن يطيعوا أمره حتى وزير الخارجية العثمانية نفسه. وعمل فؤاد باشا على أن يلتزم بوفور حدوده، وألا يتصور أنه في أرض فرنسية. وأصدر فؤاد باشا قراراً بإلغاء نظام القائمقاميتين، وقسم لبنان إلى مناطق عسكرية، وعزل خورشيد باشا ومساعديه المدنيين والعسكريين في بيروت ودير القمر وصيدا وزحلة. وطلب بعد ذلك من الزعماء الدروز الحضور إلى بيروت وتسليم أنفسهم، وأنزل العقاب بمن اتهم بقتل المسيحيين، وكافأ المسلمين، خاصة من السنّة والشيعة، الذين حموا المسيحيين من مطاردة الدروز لهم. ولكن بوفور لم يوافق على ذلك، بل كان يريد أن يقوم هو بمهمة إنزال القصاص بمن يريد.

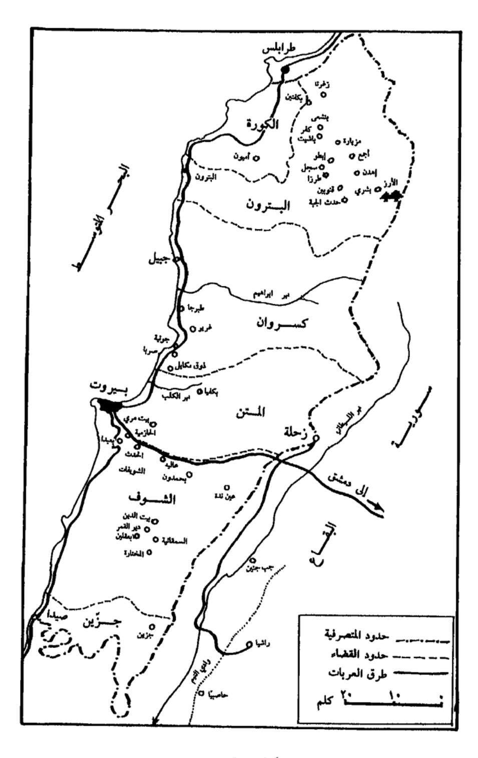
ومن ناحية أخرى، أرسلت الدول الأوروبية لجنة تحقيق دولية[1] إلى بيروت للبحث في أسباب أحداث سورية وتحديد مسؤولية كلٍ من زعمائها، وتقدير الخسائر وإيجاد الوسائل لتخفيف شقاء المنكوبين وتعويضهم، واقتراح ما يجب إدخاله من تعديلات على نظام جبل لبنان لمنع تجدد الاضطرابات. وبدأت اللجنة اجتماعاتها في أكتوبر عام ١٨٦٠، ووقف فؤاد باشا وممثل بريطانيا أمام كل محاولات نابليون الثالث لتدعيم النفوذ الفرنسي في سورية

---

(١) شكلت هذه اللجنة من بيكلار (Béclard) عن فرنسا، واللورد دفرين (Duffrin) عن بريطانيا، ونوفيكوف (Novikov) عن روسيا، ودي ڤيكبكر (De Veckbecker) عن النمسا، ودي ريفوس (De Rehfus) عن بروسيا، وفؤاد باشا عن الدولة العثمانية وكان رئيساً لها.

ولبنان. وفي ٩ يونيو عام ١٨٦١، أجمع أعضاء اللجنة على إقرار نظام للبنان تم التوقيع عليه في الآستانة. وبموجب هذا النظام الذي عرف بـ «النظام الأساسي» (Réglement Organique)، أصبح لبنان صنجقاً عثمانياً له استقلاله الداخلي، على أن تضمن كيانه الدول الست الموقعة على هذا النظام. وفي ٥ يونيو عام ١٨٦١ أي قبل التوقيع بأربعة أيام غادر الجنرال بوفور وجنوده لبنان.

وهكذا برز لبنان بعد عام ١٨٦١ في شكل جديد يرتكز على «النظام الأساسي» بمواده السبع عشرة. فأصبح على رأس البلاد متصرف مسيحي كاثوليكي يعينه الباب العالي ويكون مسؤولاً لدى الآستانة. وكان على هذا المتصرف أن يكون عثمانياً من غير اللبنانيين، وأن توافق على تعيينه الدول الست. وقضى النظام الجديد أن يعاون المتصرف في شؤون الحكم مجلس إداري من اثني عشر عضواً يمثلون مختلف الطوائف: أربعة عن الموارنة، وثلاثة عن الدروز، واثنين عن الروم الأرثوذكس، وواحد عن الروم الكاثوليك، وواحد عن السنّة، وواحد عن الشيعة. أما أراضي المتصرفية فاقتصرت على مناطق جبل لبنان، دون بيروت والبقاع ومنطقتي طرابلس وصيدا. وقسمت بموجب النظام الأساسي إلى سبع مناطق إدارية، أو أقضية، على رأس كل منها قائمقام يعينه المتصرف من الطائفة التي تشكل أغلبية سكانها. وجرى تقسيم الأقضية إلى نواح، على كل ناحية منها مدير يعينه المتصرف أيضاً. وكان على أهالي كل قرية من قرى الناحية أن ينتخبوا مختاراً، أو شيخاً لإدارة الشؤون المحلية. وكان مشايخ القرى هؤلاء هم المسؤولون عن انتخاب أعضاء المجلس الإداري. كما قرر النظام الأساسي أن تساعد المتصرف في الحفاظ على الأمن فصائل من الدرك اللبناني تقوم أيضاً بمهام الشرطة القضائية. وجعلت الضرائب التي تجبى في لبنان أساساً للموازنة اللبنانية، فإذا فاض عنها شيء سلم إلى الآستانة، وإذا وقع عجز في الموازنة اللبنانية قامت السلطة العثمانية بسده. ونص النظام الجديد على إسناد القضاء إلى محاكم إبتدائية واستئنافية وعلى إلغاء الإقطاع، وعلى مساواة اللبنانيين



شكل رقم (٦)

دولـة عَليَّة عثمانية

جبل لبنان متصرفلغي

جميعاً أمام القانون. وأخيراً تقرر العمل بهذا النظام لمرحلة تجريبية مدتها ثلاث سنوات. وفي عام ١٨٦٤ أعيد النظر فيه وعدل بصيغته النهائية. وظل هذا النظام قائماً ولم يطرأ عليه إلا تعديلات موضعية طفيفة قضت بها الظروف السياسية والداخلية، ولم يتأثر في شيء بالإنقلابات التي حدثت في الإمبراطورية العثمانية[1].

وهكذا استطاعت الدولة العثمانية بفضل تأييد بريطانيا الاحتفاظ بكلمة مسموعة في شؤون جبل لبنان. وكان الرأي السائد في دوائر لندن أنه من غير العدل أن يفرض على الدولة العثمانية خطة معينة لحكم الجبل، ثم يجعل مسؤولاً عنها إذا لم تنجح. كما حالت الجبهة العثمانية ـ البريطانية بين فرنسا وتوسيع حدود الجبل، وادعاء حدود تاريخية له، واحتفظت الدولة العثمانية بمتصرفية جبل لبنان الممتازة، ومنع النفوذ الفرنسي من أن يرسخ قدمه فيها، وذلك بسبب خذلان مبدأ المواطنة، الذي تفانت فرنسا في سبيل إنجاحه. ولكن أخطر ما في هذا النظام اللبناني الذي كان توفيقاً بين رأيين متعارضين، والذي نجم عن التدخل الأوروبي في سورية غداة حوادث الستين، هو أنه

---

(١) نبهت هذه الاضطرابات التي حدثت في سورية ولبنان المصلحين العثمانيين إلى سوء إدارة الولايات في داخل الإمبراطورية. ومن ثم أصدر فؤاد باشا ـ الذي أصبح صدراً أعظم ـ في عام ١٨٦٤ قانون الولايات الجديدة، ويقضي بتقسيم الإمبراطورية إلى ولايات تحل محل الولايات القديمة. فقسمت سورية (بمدلولها الجغرافي) بموجب هذا القانون إلى ولايتين: ولاية الشام (دمشق)، وقد اتسعت بضم أجزاء من باشويتي طرابلس وصيدا القديمتين؛ وولاية حلب، وقد اتسعت بضم أجزاء من الجزيرة والأناضول. وفي عام ١٨٨٨ أنشأت الدولة العثمانية ولاية بيروت وألحقت بها اللاذقية وطرابلس وعكا ونابلس وصور وصيدا. وبذلك حلت بيروت، إلى حد كبير، محل باشويتي طرابلس وصيدا القديمتين لتزايد أهميتها التجارية والسياسية. ونص القانون على أن يلي الولاية في الإطار الإداري «المتصرفية»، وغالباً ما كان يطلق هذا الاصطلاح على منطقة إدارية ترى الدولة أن لها كياناً خاصاً كمتصرفية لبنان، ومتصرفية القدس الشريف، ومتصرفية دير الزور، فتجعلها أقساماً إدارية قائمة بذاتها تابعة للباب العالي رأساً أسوة بالولاية. غير أن بعض الولايات كانت تتبعها عدة متصرفيات: كولاية حلب التي كانت تتبعها متصرفيات الرها ومرعش، ثم أصبح يطلق على بعض المتصرفيات اسم اللواء وكان يديره متصرف.

صك دولي متفق عليه بين أوروبا والباب العالي وموضوع تحت ضمانة أوروبا الجماعية. وبذلك يكون التدخل الأوروبي سابقة بالغة الأهمية في تاريخ سورية خصوصاً والمسألة الشرقية عموماً، لأنه انتقل من حيز النصح والترغيب إلى حيز الفعل والتطبيق العملي.

ولقد قام نظام المتصرفية ببعض المنجزات في لبنان، من أهمها إرساء الإدارة اللبنانية على أسس حديثة، وتدريب طبقة من الموظفين استطاعت أن تتسلم مقاليد الحكم في البلاد فيما بعد. كما شهد لبنان خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وفي عهد المتصرفية بالذات، تطوراً وتقدماً كبيراً في أكثر من ميدان. فوطد المتصرفون دعائم الأمن والنظام مما أتاح لليقظة الفكرية مناخاً ملائماً للنمو والازدهار. ولولا الوضع السياسي الخاص الذي تمتع به لبنان تحت السلطنة العثمانية، في عهد الإمارة ثم في عهد المتصرفية، لما اتخذ هذا التطور الثقافي شكله المميز. لذلك أصبح لبنان في نهاية القرن التاسع عشر أكثر أجزاء الدولة العثمانية تقدماً في مجال التربية العامة. فكان الإلمام بالقراءة والكتابة واسع الانتشار في بيروت وصيدا وطرابلس ومعظم مناطق الجبل. وكانت الدراسة الإبتدائية متاحة لكل راغب، أما الدراسة الثانوية فلم تكن إلاّ من نصيب القادرين على تكبد نفقاتها.

وهكذا وقف لبنان في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وقفة زاخرة بالأمل والأحلام. وقد تمخضت نهضته الثقافية عن نتائج هامة نجملها فيما يلي:

أولاً: تم إحياء اللغة العربية واستعملت في مستويات مختلفة. فلقد علمت الكلية السورية الإنجيلية (الجامعة الأمريكية في بيروت حالياً) جميع المناهج، في الأدب والعلوم والطب، باللغة العربية فيما بين ١٨٦٦ و١٨٨٢. هذا بالإضافة إلى أن المجلات العلمية والأدبية التي ظهرت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانت تكتب باللغة العربية في ميادين متباينة مختلفة.

ثانياً: قامت محاولات لتقليد القدامى في أعمالهم الأدبية. فناصيف اليازجي في «مجمع البحرين» على سبيل المثال، قلّد أصحاب المقامات، كما وضعت في القرن التاسع عشر كتب حديثة لتدريس اللغة والبلاغة.

ثالثاً: ظهرت الترجمة في مختلف الميادين، فمجلات الجنان والمقتطف والمشرق والبشير شاهد على ما نقل من مقالات وفصول عن اللغات الأجنبية، وفي مقدمتها الفرنسية والإنجليزية.

رابعاً: كان من أهم آثار الترجمة وظهور المدارس أن تعرف اللبنانيون على النواحي الفكرية السياسية الآتية من خارج العالم العربي في ذلك الوقت. واستأثرت القومية العربية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين باهتمام الكتاب والشعراء الشاميين وفي مقدمتهم الكتاب والشعراء اللبنانيون.

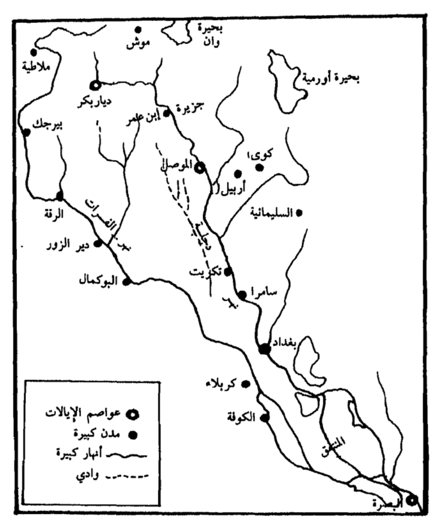
وبقيام الحرب العالمية الأولى وهزيمة العثمانيين في يوليو عام ١٩١٨ في معركة مرج ابن عامر، شمالي فلسطين، سقطت سورية كلها في قبضة الإنجليز. ودخل فيصل في هذه الأثناء دمشق وأقام بها حكومة عربية عسكرية ادعت السيادة باسم الشريف حسين، شريف مكة، على المنطقة المحتلة بأسرها. وفي نفس اليوم الذي دخل فيه فيصل دمشق أعلن قيام حكومة عربية في بيروت ورفعت الأعلام الشريفية على المباني العامة. وقدم شكري باشا الأيوبي، أحد رجال فيصل، على رأس قوة عربية رمزية لاحتلال المدينة، وتوجه بعد ذلك إلى بعبدا مقر المتصرفية اللبنانية ورفع العلم العربي هناك. ولم يستمر هذا الاحتلال سوى عدة أيام، إذ دخل الجنرال اللنبي بيروت في ٨ أكتوبر على رأس جيش ترافقه كتيبة فرنسية، وأصدر أوامره إلى شكري باشا الأيوبي بمغادرة المدينة. ووضع اللنبي الخطوط الرئيسية للحكم العسكري في سورية التي اعتبرت من بلاد العدو المحتلة، وقسمت إلى ثلاث مناطق: منطقة جنوبية إنجليزية (فلسطين)، ومنطقة شرقية عربية (سورية الداخلية)، ومنطقة شمالية فرنسية (لبنان والساحل السوري). وفي أواخر أبريل عام ١٩٢٠، أقر مجلس الحلفاء الأعلى في سان ريمو الانتداب الفرنسي على سورية

ولبنان، وأصدر غورو، المفوض السامي الفرنسي، في ٣١ أغسطس عام ١٩٢٠ مرسوماً بضم بيروت والبقاع ومدن طرابلس وصيدا وصور وملحقاتها إلى متصرفية جبل لبنان، وجعلها جميعاً دولة واحدة. وفي اليوم التالي أعلن غورو قيام «دولة لبنان الكبير» كدولة مستقلة تحت الانتداب الفرنسي، وبذلك انتهى نظام المتصرفية في جبل لبنان.

٣ ـ العراق في القرن التاسع عشر

لم تتدخل الدولة العثمانية كثيراً في أمور مماليك العراق، لا سيما في عهد سليمان الكبير (١٧٧٩ ـ ١٨٠٢) بسبب مشكلاتها المتعددة مع الدول الأوروبية. ومن ناحية أخرى، كان سليمان الكبير مخلصاً في الإبقاء على العراق داخل حدود الدولة العثمانية، ونظراً لما أبداه من نجاح في إخضاع الثورات رأى السلطان فيه قوة قادرة على العمل خارج حدود إيالته وتوابعها. ولكن بعد وفاة سليمان الكبير، تغيرت سياسة الدولة العثمانية إزاء المماليك لأن العراق بدأ يتأثر بوضوح بتطورات السياسة الدولية في استانبول. فبعد جلاء الفرنسيين عن مصر، سعت الحكومة الفرنسية إلى استعادة شيء من مكانتها في مصر والعراق وذلك بالتفاهم مع الباب العالي الذي قوى نفوذها لديه، أو مع الولاة العثمانيين مباشرة. وفي العراق، نجح المملوك سليمان الصغير، الذي تولى حكم بغداد عام ١٨٠٨، في أن يحصل على منصب الولاية بفضل تزكية سباستياني، سفير فرنسا في إستانبول.

ولكن سرعان ما تلاشى النفوذ الفرنسي في إستانبول وطهران نتيجة توقيع معاهدة تلست (Tilsit) التي منحت الإنجليز فرصة ذهبية لاستعادة نفوذهم في الخليج وفارس والعراق. وفي نفس الوقت، أرسلت حكومة الهند جيمس ريتش (Rich) قنصلاً لها في بغداد للقضاء على النفوذ الفرنسي في بلاط الباشا، ومراقبة تحركات رجال فرنسا وخططهم. وحاول ريتش (١٨٠٨ ـ ١٨٢١) إثبات شخصيته أمام سليمان باشا الصغير الفرنسي الميول



شكل رقم (٧)
العراق ومدنه الرئيسية
في القرن التاسع عشر

الذي لم يشعر بخطورة هذا القنصل إلاّ بعد برهة قصيرة. ووقف ممثل بريطانيا السياسي في بغداد بالمرصاد لسليمان باشا حتى أحرج مركزه أمام الحكومة العثمانية التي عملت على التخلص منه، ونجحت في محاولتها عام ١٨١٠ بمساعدة بعض المماليك والعشائر العربية والكردية. ولا شك أن ريتش لعب دوره بمهارة، وزاد نفوذه، وربط البلاد بشبكة جاسوسية واسعة، وتدخل في شؤون الباشوية الداخلية.

وكانت الدولة العثمانية تتجنب إسناد الولاية إلى العرب أو الأكراد حتى لا يستقلوا بالعراق، ولذلك رفعت إلى الباشوية أحد المماليك وهو عبدالله باشا. ومنذ هذا الوقت انقسم المماليك على أنفسهم، فلما أراد سعيد باشا، ابن سليمان باشا الكبير، أن يتولى الحكم استعان بقسم من المماليك وبعشائر المنتفق ودخل بغداد وصدر فرمان توليته في عام ١٨١٣. وكان سعيد في يد شيخ المنتفق كالطفل في يد وصيّه «حتى إنه منحه ما في جنوب البصرة من القرى وهو يقارب ثلث إيراد العراق». ولقد خرج سعيد باشا على خطة أسلافه من المماليك، فاتبع سياسة سليمان الصغير بتقريب العرب إليه وعدم الاعتماد كلية على المماليك. والواقع أن ميل سعيد نحو العرب كان سياسة خاطئة توسع هوة الكراهية بين العرب والكرد وتزيد من تفكك المجتمع العراقي، لا سيما أن الكرد سريعو الميل لفارس التي كان بيدها أن تشد أزر البابانيين في الخفاء. وكانت سياسة سعيد إزاء المماليك سبباً في قيامهم بالثورة ضده، واختاروا داود ليتولى قيادتها. ومن ناحية أخرى، شعر داود بالخطر الداهم على حدود العراق الشرقية، إذ ترددت الشائعات أن فارس تنوي ابتلاع العراق والاستيلاء على بغداد.

واستعان داود بالإمارة البابانية ـ أقوى الإمارات الكردية في كردستان ـ للوصول إلى الحكم حيث تمكن من ذلك فعلاً في عام ١٨١٧. ولقد عاصر داود باشا محمد علي في مصر وسعى كل منهما إلى الاستقلال عن الدولة العثمانية ولكنهما فشلا. ويكاد يكون تاريخ العراق في عهده تكراراً لتاريخ أسلافه،

فورث مثلهم مشكلات العراق التقليدية وأهمها انقسام كردستان إلى إمارات متصارعة وتمسك العشائر العربية بنظام حكمها واستقلالها الذاتي. وورث داود كذلك مشكلة النفوذ البريطاني المتزايد في العراق منذ سقوط سليمان الصغير. ولقد حاولت الإمارة البابانية التخلص من السيطرة المملوكية، ولكن داود اتبع الطريق التقليدي لضمان ولاء الأكراد سواء بالسيطرة على بعض مواقعهم الاستراتيجية الهامة، أو بضرب أمير باباني بآخر. وكثيراً ما تدخلت فارس في هذا الصراع لأنها كانت تطمع في ضم كردستان إليها، وكان هذا من أسباب الحرب التي قامت بين الفرس والعثمانيين.

أما أسباب الحرب التي قامت في عام ١٨٢٠ فترجع إلى الأسباب نفسها تقريباً التي أدت إلى وقوع الحروب السابقة بين الدولتين. وعبًّا داود قواته لتلبية أوامر الباب العالي في قتال الفرس والدفاع عن ولايات السلطان الشرقية، ولكنه لم يستطع أن يجمع القوى تحت قيادته، واضطر إلى الانسحاب إلى ما وراء بغداد التي بدأت القوات الفارسية تحاصرها فيما بين ١٨٢٠ و ١٨٢١. ولجأ السلطان إلى محمد علي، والي مصر، لينقذ العراق من الفرس، إذ لم يكن في استطاعة أحد من ولاة الدولة سواه أن يقوم بتلك المهمة الخطيرة. ولكن محمد علي أمسك حتى نهاية الحرب عن مساعدة داود باشا في حربه ضد أعداء الدولة العثمانية، ولعل ذلك يرجع إلى أن ولايات العراق لم تكن تعنيه كثيراً في ذلك الوقت إلّا فيما يتعلق بنجد وما يهددها من أخطار. وتعلل محمد علي أيضاً بانشغاله في السودان، ولكنه واظب على جمع أخبار ما يحدث في العراق عن طريق رجاله في بلاد نجد دون أن يقوم بعمل إيجابي في هذه الحرب. ولكن ظروفاً قاهرة تدخلت في سير الحرب، إذ اضطرت القوات الفارسية إلى رفع الحصار بسبب انتشار وباء الكوليرا بين صفوفها. وبدأت مفاوضات الصلح التي انتهت بتوقيع معاهدة أرضروم الأولى في أغسطس عام ١٨٢٣ بين فارس والدولة العثمانية. وقد قضت هذه المعاهدة بتأكيد معاهدة عام ١٦٣٩، وبعدم تدخل إحدى الدولتين في شؤون

الأخرى، وخاصة فيما يتعلق بالأكراد. كما وضعت في المعاهدة نصوص تقضي بأن تضع الدولتان حداً لتذبذب العشائر بين فارس والدولة العثمانية، وعدم قبول أي دولة منهما للأشخاص الفارين من الدولة الأخرى. ولم تأتِ هذه المعاهدة بشيء جديد، فلم يثر انتباه الدولتين إلاّ مشكلة العشيرة التي كانت السبب المباشر في الحروب، وأما تنظيم أمر العشائر على حدود العراق مع فارس والتدخل الفارسي في كردستان فإنه كان يتطلب تحديداً دقيقاً ينص على تبعية كل عشيرة وعلى أراضيها ووضع خريطة مفصلة للحدود لتكون مرجعاً عند الخلاف.

ومن ناحية أخرى، حاول ممثل بريطانيا السياسي في العراق ريتش تحريض البابانيين على الانفصال عن العراق لأنه كان يطمع في تحويل العراق إلى مستعمرة بريطانية. والواقع أن اهتمام بريطانيا بالعراق قد ازداد منذ أوائل القرن التاسع عشر، فزاد حجم التجارة البريطانية مع العراق، كما اكتسب طريق العراق أهمية بالغة كطريق للمواصلات بين بريطانيا والهند منذ حملة بونابرت على مصر. أما السبب الرئيسي للنزاع بين داود وريتش، فيرجع إلى رغبة داود في أن يحصل من التجار الإنجليز على ضرائب أكثر من الضرائب المفروضة بمقتضى الامتيازات. بل إن الباشا اشتد في معاملة الرعايا الإنجليز وسرت هذه المعاملة السيئة إلى رجاله من حكام العراق مثل حاكم ماردين. وأسرع ريتش إلى الاحتجاج على تلك الإجراءات ورفع الأمر إلى بمباي والآستانة ولندن، ولكن داود اشتد في ضغطه على ريتش حتى اضطره إلى طلب التصريح له بمغادرة بغداد.

وكان خروج ريتش في عام ١٨٢١ من العراق أمراً تقبله الدبلوماسية البريطانية، أما حقوق الإنجليز فيجب ألاّ تمس في نظرهم وما كان داود بقادر على ذلك. فكانت تجارة العراق مع الهند قد بلغت درجة من الأهمية لا يستطيع معها داود أن يستغنى عنها باستمرار عدائه للإنجليز. وأوقفت الحكومة البريطانية التجارة مع العراق ومارست هذا الضغط الاقتصادي مما

اضطر داود إلى الخضوع للمطالب البريطانية، ووقع في عام ١٨٢٢ تسوية تنص على ما يلي[1]:

١ ـ الاعتراف بالمعاهدات السابق عقدها بين الإنجليز والدولة العثمانية أو أسلاف الباشا.
٢ ـ ضمان سلامة وكلاء الحكومة البريطانية ومن تحت حمايتهم.
٣ ـ تأكيد حق القنصل البريطاني في منح الحمايات.
٤ ـ عدم فرض أية ضريبة على السفن البريطانية بعد مغادرتها البصرة في طريقها إلى بغداد.
٥ ـ تحديد الرسوم الجمركية بـ ٣٪.

وتحسنت العلاقة بعد ذلك بين داود وتيلور (Taylor) الذي خلف ريتش في منصبه، ولكن داود لم يسلم قياده له برغم حاجته الماسة إلى عقلية أوروبية تدبر أمر تدريب الجيش الجديد وإعداده.

أما الدولة العثمانية فكانت تفكر باستمرار منذ قيام حكم المماليك على إعادة حكمها المباشر على العراق كله. وتوقفت هذه الفكرة بعض الوقت في عهد داود باشا لما بذله من جهد في مقاومة العدوان الفارسي والخطر البريطاني في الخليج العربي، هذا علاوة على انشغال الدولة العثمانية ذاتها بالمشاكل الأوروبية المعقدة. ولكن عندما ظهرت نوايا داود في توحيد العراق كله تحت سيطرته واستخدام طاقاته الاقتصادية لتنفيذ مشروعاته التجارية والعسكرية، عاودت الدولة العثمانية التفكير مرة أخرى في القضاء على النظام المملوكي. وأصبحت فكرة القضاء على داود باشا والعصبيات الحاكمة ركناً أساسياً في سياسة السلطان محمود الثاني الذي كرَّس كل ما يستطيع من جهد لتطبيق نظام الحكم المركزي المباشر. وبينما كان السلطان يقضي على نظام الإنكشارية في كل أنحاء الإمبراطورية، ظلَّ داود محتفظاً بحرسه المملوكي ونظامه القديم

(١) أنظر: عبد العزيز نوار، داود باشا والي بغداد، ص ٢١٣ ـ ٢١٤.

المكروه من قبل رجال الإصلاح العثمانيين. كما بدأ السلطان يتخوف من علاقة داود بالقنصل البريطاني الجديد تيلور، لا سيما وأن داود أخذ يفكر في تنفيذ شق قناة بين نهري دجلة والفرات لخدمة المشروع البريطاني الهادف إلى استخدام نهر الفرات كطريق للمواصلات بين الشرق والغرب. وتنفيذ هذا المشروع قد يجعل من العراق ميداناً للتنافس بين بعض الدول الأوروبية مثل فرنسا وبريطانيا وروسيا ويسهل عليها ابتلاعه. والحق أن العراق كان أضعف من أن يقف وحده في وجه السياسة الاستعمارية الأوروبية.

ولما قامت الحرب بين الدولة العثمانية وروسيا (١٨٢٧ ـ ١٨٢٨) نودي في النفير العام أن يهب المسلمون من شيعة وسنّة ليكافحوا عدو الله والإسلام وأن يقدم كل مسلم ما يستطيعه. وطلب السلطان من داود بعض المساعدات ولكنه تقاعس عن تنفيذ المطلوب، وتخلى عن سيده في أحرج المواقف. ومن المؤكد أن داود، مثل محمد علي، نظر إلى الدولة العثمانية إلى قوة شاخت وأن القوة الفتية تنبع من الولايات. وعندئذٍ قرر السلطان عزله وإنها حكم المماليك في العراق وأرسل إليه مبعوثاً يخطره بذلك فقام داود بقتله اعتقاداً منه أنه بذلك سيرغم الدولة العثمانية على قبول الأمر الواقع. وهنا وقع اختيار السلطان على علي رضا باشا، والي حلب، للقيام بمهمة القضاء على داود. وكانت حلب على علاقة قوية بالعراق وارتبطت به برباط المصلحة الاقتصادية التي قويت بشكل واضح عندما بدأ الإنجليز يهتمون غاية الاهتمام بطريق الفرات كطريق دولي بين الهند وأوروبا. وتعتبر حلب أحد نقاط هذا الطريق الهامة.

طلب علي رضا من السلطان أن تسند إليه ولاية بغداد وديار بكر والموصل بالإضافة إلى حلب، فوافق السلطان ورقاه إلى رتبة «سرعسكر». وفي يناير عام ١٨٣١ بدأ الوالي الجديد زحفه من سورية إلى بغداد. وكان من المحتمل أن تتغير نتائج الحملة التي قام بها ما لم ينتشر الطاعون فجأة في بغداد. وشعر داود بخطورة الموقف بسبب الوباء وطلب من تيلور أن يشرح

له الوسائل الحديثة في مقاومة الأوبئة. ولكن قوات علي رضا دخلت بغداد في شهر يونيو وتم عزل داود، إلّا أنه استمر يقاوم حتى شهر سبتمبر بفضل الثورة التي قام بها أهل بغداد لصالحه، ورفضوا قدوم علي رضا إلى المدينة، وكتبوا إلى السلطان يطلبون منه إعادة داود. وأدرك علي رضا أن فتح بغداد لن يتم بقوة السلاح، فأرسل إلى أعيان المدينة يدعوهم إلى التفاوض معه. ولقد تصدعت وحدة أهالي بغداد بعد أن تسربت أنباء المفاوضات، ونتيجة لذلك دخلت قوات علي رضا المدينة في سبتمبر عام ١٨٣١، واستسلم داود إلى علي رضا.

وطلب علي رضا العفو عن داود باشا لعلمه، فقد كان علي رضا نفسه أديباً محباً لأهل العلم وارتبط عهد داود بنهضة فكرية وأدبية في بغداد جعلت الطبقة المثقفة في المدينة تتمسك به وتستبسل في الدفاع عنه. ولذلك فإن مكانة داود العلمية من الأمور التي نظر إليها علي رضا بعين الاعتبار، فحرص على أن يكسب ثقة هذه الطبقة المثقفة ليقيم حكمه على أساس قوي، وإعدام الشيخ العالم داود سيلطخ صفحة الباشا الجديد وسيقيم حاجزاً منيعاً بينه وبين تلك الطبقة. لقد ارتفع داود بعهد المماليك في العراق إلى مصاف عهود بغداد الخالدة عندما كانت عاصمة الإسلام السياسية والفكرية والعسكرية. ولكل هذه الاعتبارات أنقذت رأس داود وأرسله علي رضا إلى استانبول بكل احترام وتقدير حيث عفا عنه السلطان. وقد أفاد السلطان من خبرته فشغل مناصب هامة حتى عام ١٨٤٠، ثم طلب من السلطان أن يتوجه إلى الحرم النبوي وأقام هناك حتى توفى بالمدينة عام ١٨٥١ ودفن بالبقيع.

وبينما كان داود في طريقه إلى استانبول، دبر علي رضا مذبحة للمماليك كانت خاتمة لحكمهم في العراق، وتولى الولاة العثمانيون الوافدون من استانبول الحكم ابتداء من عهد علي رضا عام ١٨٣١ حتى سقطت الدولة العثمانية. وقد حكم علي رضا العراق أحد عشر عاماً لم يشعر خلالها العراقيون بأنه يطبق نظام حكم جديد. وفي خلال الأربعين سنة التي انقضت

منذ عـزل داود حتى تعيين مدحت باشا في عام ١٨٦٩، تولى الحكم أحد عشـر والياً. ودخـل العراق، كجـزء من الإمبراطـورية العثمـانية، عهـد التنظيمات الخيرية، وأقيمت في بغداد احتفالات كبيرة وأعلن عن «وضع قوانين جـديدة لانكشـاف القابليـات في الأهلين وحفظ نفوسهم وأمـوالهم وأعراضهم. . . وتعيين الضرائب وتحديد مدة الجندية وتأكيد الثقافة». غير أنه لما قرىء خط شريف كلخانة في بغداد عام ١٨٣٩، أوجس الناس «خيفة أن يؤدي ذلك إلى تقوية سلطة الدولة». ولم ينجح أحد من الولاة الذين جاءوا قبل مدحت باشا في فرض الإصلاح المطلوب. وأخيراً عهد الباب العالي إلى مدحت باشا، أكفأ رجاله، بتطبيق قانونين هامين من قوانين التنظيمات: أولهما قانون الأراضي (الطابو) الصادر في عام ١٨٥٨، وثانيهما قانون الولايات الذي أصدره فؤاد باشا عام ١٨٦٤[١].

تولى مدحت باشا باشوية بغداد عام ١٨٦٩، وظل في هذا المنصب حتى ١٨٧٢، وتعتبر فترة حكمه القصيرة نقطة تحول في تاريخ العراق. ولد مدحت عام ١٨٢٢، وعرف بأنه من أقدر الإداريين في الدولة العثمانية وعلى صلة وثيقة بزعماء الإصلاح، ولعب دوراً بازراً في تاريخ الـدولة خـلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ولقد وصفه بعض المؤرخين بـأنه مصلح العراق. وكان مدحت باشا قد أثبت مقدرته في البلقان واستطاع أن يطبق قانون الولايات على ولاية الدانوب. ويحدِّد فرمان توليته بغداد الخطوط الرئيسية لولايته، فقد طلب منه أن يطبق في العراق قوانين التنظيمات التي لم تطبق بعد مثل قوانين الأراضي والولايات والبلديات. ويعتبر قانون الولايات محاولة عملية لإصلاح حال الولايات من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتأكيد خضوعها للدولـة، وقد حـدد القانـون نظام الإدارة، واختصاصات الوالي وغيره من الموظفين، والمجالس المحلية (مجلس الولاية ومجلس المدينة)، وطريقة انتخاب أعضاء هذه المجالس، كما حدد سلطات

---

(١) انظر حاشية رقم (١) ص ٣٨٠ من الكتاب.

الإدارة التنفيذية وعلاقتها ببقية إدارات الولاية والباب العالي. وكان من أهداف هذا القانون إشراك الأهالي في إدارة أمور بلادهم وفي الإصلاحات التي أدخلت في مختلف النواحي. كما كان من أهداف هذا القانون أن يتمشى مع أحوال كل ولاية، إذ أدركت الحكومة العثمانية أن الولايات تختلف عن بعضها اختلافاً جوهرياً، وأنه لا يمكن وضع قانون موحد ينظم القوميات المسيحية البلقانية والأكراد الجبليين وعرب السهول العراقية وعصبيات الشام وعرب شمال أفريقية وترك الأناضول.

ولقد مرت ولايات العراق الأربع وهي بغداد والموصل وشهر الزور والبصرة ببعض التغييرات والتطورات حتى عام ١٨٦٨. وعندما جاء مدحت إلى العراق قام بوضع تنظيم جديد للتقسيم الإداري، فشكلت ولايتان فقط هما ولايتا بغداد والموصل، شملت الأولى ولايتي بغداد والبصرة القديمتين؛ وشملت الموصل ولايتي الموصل وشهر الزور. وقسمت هذه الولايات بالتالي إلى ألوية وأقضية، وقد كان هذا التقسيم ضرورياً لتشكيل الإدارة الجديدة بموظفيها ذوي الاختصاصات المحدودة. وحدد مدحت سلطات الوالي الذي كان يعاونه مجموعة من الموظفين الجدد على رأسهم معاون الوالي الذي حل محل كتخدا الوالي. أما في الألوية والأقضية فكان على رأس كل لواء متصرف له سلطات الوالي في لوائه، ومرجعه الوالي ويعين من قبل الدولة العثمانية. أما الأقضية فكانت تحت حكم قائمقامين، وهكذا أدار المتصرف لواءه والقائمقام قضاءه. ولقد نص القانون أيضاً على اشتراك الأهالي في توجيه أمور البلاد مع الموظفين، فأنشئت المجالس لهذا الغرض. وجعل لكل ولاية مجلس، ولكل لواء مجلس وكذلك بالنسبة للقضاء والناحية، وهو تشكيل هرمي قاعدته مجالس الاختيارية (مجالس إدارة القرى) وقمته المجلس الكبير (مجلس الولاية). هذا من ناحية العناصر التي قامت عليها الإدارة في الولاية، أما السلطات القضائية فكانت تتبع قواعد أخرى تسير على أساس الفصل بين السلطات التنفيذية والقضائية. وكانت أهم هيئة قضائية في الولاية هي ديوان التمييز، ووظيفته النظر في الدعاوي القانونية المتعلقة بالأموال والأملاك

والقضايا الجنائية التي حكمت فيها محاكم الألوية واستؤنفت.

ومن ناحية أخرى، حاول مدحت باشا إصلاح نظام الأراضي والتملك في بغداد. وكانت الدولة العثمانية قد أصدرت قانون الأراضي (الطابو) في عام ١٨٥٨ للتخلص نهائياً من بقايا الإلتزام والإقطاعات العسكرية، وتحسين حال الفلاح بتمليكه قطعة من الأرض تمليكاً غير مطلق يرتزق منها. ولقد نفذ هذا القانون في العراق على نطاق ضيق جداً، لكن أسيء تطبيقه إذ حصل البعض على إقطاعاتهم الواسعة بالرشوة. وحصل ذو النفوذ على مساحات شاسعة بهذه الوسائل حتى أصبح بعض الملاك يملكون قرى بأكملها. ولم يستطع الفلاح شراء الأرض لارتفاع أسعارها، ولعدم استطاعته التفاهم مع السلطات الحاكمة، وهكذا عانى الفلاح كثيراً تحت نظام الإلتزام أو نظام الطابو (تسجيل الأراضي)،وقد استخدم النظامان في العراق جنباً إلى جنب. ولذلك قرر مدحت تطبيق نظام الطابو لكي يخلص الناس من استبداد الملتزمين، ولتأكيد سيطرة الحكومة على العشائر المشاغبة.

وقد نص قانون إصلاح نظام الأراضي الذي أصدره السلطان في عام ١٨٧١ على ما يلي: «إن أغلب الأراضي للقطر العراقي تدار بالإلتزام ولا تفوض إلى أحد، ولذا نرى الملتزمين يهتمون بالاستفادة من مدة التزامهم فقط ولا يبالون بإعمار الأراضي فلم ترق الزراعة والفلاحة فيها... (لذا) فإن الأراضي الواسعة للقطر العراقي أصبحت خالية من آثار العمران. ولا شك أن تكثير الثروة والعمران في الملك متوقف على تأمين حقوق الأهالي بالتصرف فيه... ولذلك قرر... إقطاع الأراضي المذكورة وإحالتها إلى طالبيها». فسارع مدحت إلى بيع مساحات واسعة من أراضي الحكومة بأقساط قليلة سهلة الدفع؛ وفي مناطق عديدة لم يفوض مدحت الأرض للملاك بالمزايدة، وكان القانون ينص على المزايدة ولكن مدحت كان ينظر إلى القانون بعين المصلحة الحقيقية لأهل البلاد، فإن تعارض مع إمكانيات الزراع تجاوز عنه. ولم يمنع هذا من ظهور إقطاع زراعي واسع. ومن ناحية أخرى، كان خروج

مدحت عن قانون الطابو بهذه الصورة غير مقبول لدى الحكومة العثمانية، لذلك قرر الباب العالي بعد عزله من ولاية بغداد أن يكون البيع تحت إشراف هيئة حكومية تشكل بواسطة الباب العالي. وتابعت الحكومة سياسة تفويض الأراضي الأميرية عن طريق الإعلان والمزايدة، فأتمت تفويض مساحات واسعة حتى عام ١٨٧٨. ومهما يكن من أمر فقد وهنت عملية بيع الأراضي بالطابو بعد عزل مدحت في ٢٣ مايو ١٨٧٢.

ولقد حكم بغداد بعد مدحت وحتى إعلان الدستور العثماني (١٨٧٢ - ١٩٠٨) ستة عشر والياً لم يزد حكم أي منهم على ثلاثة سنوات باستثناء الوالي السابع والوالي العاشر. ولقد أدخل بعد ذلك على النظام الإداري الذي طبقه مدحت بعض التعديلات البسيطة بمقتضى القانونين الصادرين في ١٩١٢، ١٩١٣. وبموجبهما قسم العراق إلى ثلاثة ولايات: ولاية بغداد[1]، وولاية البصرة التي أنشئت في عام ١٨٨٤، وولاية الموصل التي أنشئت عام ١٨٧٩. وكانت ولاية الموصل تتكون من صنجق الموصل وتتبعها صنجقيات كركوك والسليمانية؛ وولاية بغداد وتتبعها صنجقية الديوانية وصنجقية كربلاء؛ أما ولاية البصرة فكانت تضم صنجقية العمارة وصنجقية البصرة نفسها وصنجقية المنتفق. ونستطيع القول أن كل الأعمال التي قام بها مدحت ومحاولاته تطبيق النظام المركزي لم تحرز أي نجاح، ويرجع ذلك في الواقع لعدة أسباب:

١ - حالت صعوبة المواصلات في العراق دون نجاح هذه المركزية. فالمواصلات ظلت متأخرة، وظروف العراق من حيث الجبال تزيد من مشكلة الاتصال، وتوزيع القبائل في العراق توزيعاً عريضاً يحول دون قيام حكومة مركزية. وكانت الخصومة شديدة بين المدينة والقبيلة وبين الشيعة والسنّة وبين العرب والأكراد.

٢ - كانت ظروف العراق المناخية تنفر الموظفين الأتراك من الخدمة في العراق.

---

(١) تألفت ولاية بغداد من ثلاثة ألوية هي بغداد وكربلاء والحلة.

٣ ـ كان السلطان يعمد ـ لتأكيد نفوذه في العراق ـ إلى الايقاع بين السنّة والشيعة، مع محاباة السنّة لولائهم للخلافة.

وفي الفترة الممتدة من إعلان الدستور في عام ١٩٠٨ حتى سقوط بغداد في أيدي الإنجليز توالى على حكم بغداد أحد عشر والياً خلال فترة تقل عن تسع سنوات.

ولم تثر الولايات العراقية خلال هذه الفترة اهتمام أوروبا. فعلى عكس سورية، لم يمتلك العراق أماكن مقدسة تجـذب إليها المسيحيين؛ كما أن المسيحيين في العراق كانوا أقلية وبالتالي لم تحاول أي دولة فرض سيطرتها عليهم كما حدث في حالة سورية مثلاً. ولقد وجدت في العراق بعثات تبشيرية كاثوليكية قديمة، أما البعثات التبشيرية البروتستنتية فقد بدأت تغزو العراق منذ نهاية حكم المماليك، ولقد وصل أول مبشر بروتستنتي إلى العراق في عام ١٨٢٩. ومهما يكن من أمر، فقد ساعدت البعثـات الكاثـوليكية والبروتستنتية على تنمية الانقسام بين المسيحيين والعراقيين. وفي خلال آخر عهد باشوات المماليك، وهي فترة تدعيم السيطرة العثمانية، كانت انجلترا هي الدولة الأوروبية صاحبة النفوذ في العراق، وكان يمثلها مقيم بريطاني في بغداد منذ عام ١٧٩٨. ولقد تم تعيين ممثل بريطاني في العراق في هذا الوقت لمجابهة التهديد الفرنسي في الشرق الأوسط بعد احتلال بونابرت لمصر، ولكن بعد انتهاء الحروب النابليونية لم يستمر التنافس المحلي بين بريطانيا وفرنسا هناك مثلما حدث في سورية ومصر.

ومنذ بداية هذه الفترة، أي منذ نهاية حكم المماليك، بدأت بريطانيا تهتم بطرق المواصلات العالمية عبر العراق. ولقد دفعت حملة بونابرت على مصر الإنجليز إلى اتخاذ إجراءات إيجابية لمقاومة المشروعات الفرنسية للوصول إلى الهند عبر الشرق الأوسط، واستخدم الانجليز طريق العراق لفترة محدودة إلى الهند أثناء وجود الفرنسيين في مصر كما أسلفنا. وبعد انتهاء الحروب النابليونية، أولى موظفو شركة الهند الشرقية اهتماماً كبيراً لمشكلة تطوير وسائل

المواصلات بين بريطانيا والهند. فلقد ازدادت في ذلك الوقت حاجة الهند والشرق الأقصى إلى المنسوجات الرخيصة وغيرها من البضائع التجارية، ورغبة الإنجليز في اتخاذ وسائل أسرع للنقل التجاري، ولتوصيل الأنباء والبريد. وكان من الممكن استغلال طريقين هامين: الأول هو طريق البحر الأحمر إلى السويس ثم من السويس إلى الإسكندرية بطريق البر؛ والثاني بين الخليج «الفارسي» إلى البصرة ثم نهر الفرات ماراً بالأراضي السورية إلى الموانىء الساحلية.

ولهذا بذلت عدة محاولات لدراسة مدى صلاحية نهر الفرات لاستخدام البواخر في عام ١٨٣٠ و ١٨٣١. وقد كلف المسؤولون البريطانيون الضابط الإنجليزي تشيزني (Chesney) بدراسة إمكانية استخدام البواخر في نهر الفرات، كذلك طلبت منه حكومة الهند أن يفاضل بين الطريقين، طريق الفرات وطريق البحر الأحمر. فسافر أولاً إلى مصر حيث اكتشف قيمة تنفيذ مشروع توصيل البحرين الأحمر والمتوسط. ولما كان محمد علي يخشى من نتائج جعل مصر معبراً بين الشرق والغرب، ترك تشيزني هذا المشروع جانباً ورحل إلى الشام للقيام بالجزء الثاني من مهمته. وبعد الانتهاء من هذه المهمة قدم إلى استراتفورد كانىنج، سفير بريطانيا في القسطنطينية، تقريراً أوضح فيه صعوبة استخدام البواخر عبر نهر الفرات. ولكن تشيزني عدل عن هذه الآراء وأخذ يردد، تحت تأثير من ملك بريطانيا، مدى أهمية طريق الفرات كخط للمواصلات بين الشرق والغرب. وتلقف الساسة البريطانيون هذا الرأي الجديد بدافع الأهمية الاستراتيجية وطالبوا باختبار صلاحية الفرات للملاحة من جديد. ونتيجة للتطورات السياسية التي سادت الشرق الأوسط في عام ١٨٣٣ وافقت اللجنة البرلمانية المشكلة لدراسة المشروع ومقارنة طريق الفرات بطريق البحر الأحمر على قيام تشيزني بهذه المهمة من جديد. وحصل السفير البريطاني في القسطنطينية على فرمان في ٢٩ ديسمبر ١٨٣٤ يسمح للإنجليز باستخدام باخرتين بقصد تسهيل التجارة بين الشرق والغرب.

ونتيجة للبعثة والدراسة التي قام بها تشيزني في عام ١٨٣٦، تأكد أن

نهر الفرات صالح للملاحة البخارية. ولقد عطلت هذه البعثة لفترة ما استخدام الطريق بين الشرق والغرب عبر مصر، على أن هذا التعطيل لم يستمر طويلاً لأن الحكومة البريطانية بدأت تتخذ خطوات جدية نحو استخدام الطريق المصري متجاهلة أي ميزات لطريق الفرات. وقاوم فونتانييه (Fontanier)، قنصل فرنسا في العراق، كل المشروعات البريطانية هناك، فأثار العرب ضد بعثة الفرات، وحذر العراقيين من الامتيازات التجارية التي استأثر بها الإنجليز ومن النشاط البروتستنتي الإنجليزي. ولكن مجهودات فونتانييه لم تكلل بالنجاح لأن التمثيل السياسي الفرنسي في العراق كان ضعيفاً، كما أن الحكومة الفرنسية ركزت جهودها في الحصول على مركز ممتاز لها في مصر دون العراق على اعتبار أن مستقبل خطوط المواصلات العالمية سيكون لمصر لا للعراق. ومن ناحية أخرى، حصلت بريطانيا نتيجة لبعثة تشيزني على مكاسب سياسية واقتصادية بعيدة المدى. وبعد تسوية المسألة المصرية عام ١٨٤١، تركزت مشروعات الملاحة البخارية في يد الإنجليز من ذوي الخبرة باقتصاديات العراق. وتكونت أول شركة بريطانية للملاحة البخارية في العراق في عام ١٨٦١ تحت إدارة لينش[1] أحد ضباط بعثة الفرات وسميت «شركة الفرات ودجلة للملاحة البخارية»، وظلت هذه الشركة قائمة في العراق حتى تم تصفيتها في عام ١٩٥١. وقد استلفت نجاح هذه الشركة نظر أحد الولاة العثمانيين فاهتم بمعارضتها بالشدة حيناً وبإنشاء شركة ملاحية أخرى برؤوس أموال عراقية حيناً آخر. وقد نجح الوالي في مشروعه هذا واشترى سفينتين من بلجيكا ومضى يعمل في النقل للحكومة والتجار بنجاح أقلق الإنجليز، ولم يمنعه ذلك من المضي في عمله بنجاح.

ولم يكن التنافس على مد خطوط الملاحة في العراق هو الميدان الوحيد الذي تنافس فيه العثمانيون والإنجليز والفرنسيون من أجل السيطرة على خطوط المواصلات العالمية. فقد ساهمت الأوضاع السياسية في وسط آسيا وفي

(١) Henry Blosse Lynch (١٨٠٧ - ١٨٧٣).

الشرق الأوسط على تقوية رغبة الإنجليز في مد خطوط حديدية عبر العراق. ويرجع التفكير في مثل هذه المشروعات إلى عام ١٨٤٠. وفي عام ١٨٤٣ وضع ألكسندر كامبل (Alexander Campbell) مشروع سكة حديدية بحذاء الفرات، وشجعته شركة الهند الشرقية على وضع الخرائط اللازمة بذلك، ثم تبعه جون رايت (John Right) عام ١٨٤٩ فأتم رسم مشروعه، ولكنه لم يوفق في البدء بالعمل. وبعد ذلك بقليل دعا أندرو (W. P. Andrew) إلى تكوين شركة للحصول على رأس المال اللازم، فأثار المشروع اهتمام لورد بامستون وسير ستراتفورد كاننج، ولكن أندور لم يجد المال اللازم، واستمرت الجهود لإنشاء خط حديدي عبر العراق، ولكن مميزات الطريق البري عبر مصر التي تدعمت ببناء الخطوط الحديدية المصرية والانتهاء منها في عام ١٨٥٨ وفتح قناة السويس في عام ١٨٦٩ قد وقفت حائلاً دون تنفيذ أيٍ من هذه المشروعات، رغم موافقة الحكومة البريطانية على مشروع أندرو. ومن ناحية أخرى، شجعت المصالح البريطانية على تنفيذ مشروع آخر وهو إنشاء خط تلغرافي يربط الهند عن طريق العراق. وقام المهندسون البريطانيون بإنشاء خط تلغرافي لحساب الحكومة العثمانية، وتم في عام ١٨٦١ إقامة خط تلغرافي من استانبول إلى بغداد. واستمرت جهود الإنجليز حتى أضافوا إلى الخط فقرة جديدة أوصلته إلى خانقين جنوبي بغداد عام ١٨٦٣، ومن ثم اتصل تلغراف العراق بخط فارس التلغرافي وتم إيصاله بخط الخليج (الفارسي) والهند.

في نهاية القرن التاسع عشر، ظهر مشروع إنشاء الخط الحديدي عبر العراق مرة أخرى نتيجة نمو النفوذ الألماني في الدولة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني. فحتى عام ١٨٧٠، لم يكن لألمانيا مصالح سياسية واقتصادية في الشرق الأوسط، ولكن ظهرت بعد سقوط بسمرك واستئثار الإمبراطور ولهلم بالحكم أطماع ألمانيا الجديدة ونزعتها الاستعمارية، واتجاهها نحو الشرق (Drang Nach Osten). وهكذا اتخذت ألمانيا من الدولة العثمانية قنطرة تعبر عليها إلى مناطق السيادة والنفوذ في العالم. ومن ناحية أخرى، حدث تغير في سياسة السلطان عبد الحميد السياسية والاقتصادية تجاه بريطانيا بسبب احتلالها

مصر عام ١٨٨٢ . وفي العام التالي استطاع رادوفيتز (Radowitz)، السفير الألماني في استانبول، أن يقنع عبد الحميد بالاستعانة بالضباط الألمان في تنظيم وتدريب الجيش العثماني. ووجدت ألمانيا في الدولة العثمانية سوقاً كبيرة لتصريف ما تنتجه المصانع الألمانية، ولما كان الأسطول الألماني ضعيفاً إذ ذاك ولا يستطيع أن يؤمن التبادل الاقتصادي ولا أن يحقق أهداف ألمانيا التوسعية في الشرق عمدت ألمانيا إلى إنشاء السكك الحديدية. ولا شك أن مشروع سكة حديد بغداد كان من أكبر المشاكل التي واجهتها الدول الأوروبية، كما كان من أهم الدوافع التي جعلت بريطانيا ترى ضرورة السيطرة على العراق وعلى غيره من البلاد العربية لضمان سلامة أقصر طرق المواصلات إلى الهند.

ولقد أخذت الدولة العثمانية أيضاً تستعين بخبراء من الألمان لإنشاء سكك حديد البلقان التي قاربت على الانتهاء في عام ١٨٨٣. وفكر السلطان عبد الحميد بالفعل في مد سكة حديد البلقان إلى ولاياته الأسيوية لكي يؤكد نفوذه في إدارة هذه الولايات، ومن ناحية أخرى العمل على نموها الاقتصادي. وفي عام ١٨٨٤، عهد عبد الحميد إلى نقابة ألمانية تعرف باسم «شركة خطوط حديد الأناضول» بالعمل على مد السكك الحديدية إلى أنقرة التي تم الوصول إليها في عام ١٨٩٢. وفي العام التالي بدأ المشروع في مد الخط الحديدي إلى بغداد. وفي ٦ مايو ١٨٩٩ حصلت شركة خطوط حديد الأناضول على امتياز بمد الخطوط الحديدية عبر الممتلكات العثمانية إلى الخليج العربي. ونص الامتياز على أن تكون سكة حديد بغداد امتداداً لخط قونية وأن تمر بطرف الأناضول الجنوبي متجهة شرقاً إلى الموصل، وتتجه السكة الحديدية جنوباً من الموصل إلى بغداد فالبصرة وتنتهي على شاطىء الخليج العربي. ولم تعترض الحكومة البريطانية على صدور ذلك الامتياز لأنها لم تنظر في بادىء الأمر إلى اهتمام ألمانيا المبكر بشؤون الدولة العثمانية بانزعاج وقلق. فرحبت بالامتياز الذي أصدره السلطان في ١٨٩٩ كوسيلة لإيقاف أطماع فرنسا وروسيا، ولكن الحكومة البريطانية لم تلبث أن قررت بعد سنوات قليلة من توقيع الاتفاقية أن حصول ألمانيا على هذه الامتيازات يعد مناوأة لنفوذها في

الشرق الأوسط وتهديداً لمصالحها السياسية والاقتصادية في الخليج والهند يفوق التهديد الروسي بكثير، وأسرعت الصحافة والكتاب السياسيون إلى تبيان مقدار خطورة هذا المشروع على بريطانيا ونادوا بضرورة تسوية الخلافات بين بريطانيا وفرنسا التي كانت تنازعهم السيطرة على مصر، وروسيا التي كانت تزاحمهم النفوذ في الشرق الأوسط والبحر الأسود وإيران لمواجهة الخطر الألماني. ويفهم من ذلك أن بريطانيا لم تكن هي الوحيدة التي ستتأثر فحسب وإنما كانت فرنسا أيضاً، فإن إنشاء ذلك الخط سيقضي بالتالي على النفوذ الفرنسي في الشام (لأن الخط سيمر بحلب). كذلك سيقضي على أمل روسيا في الاستيلاء على استانبول بالإضافة إلى تهديده للمصالح البريطانية في الشرق. وكان ذلك من ضمن الأسباب التي أدت إلى توقيع الاتفاقيات الودية بين انجلترا وفرنسا في عام ١٩٠٤، وبين انجلترا وروسيا عام ١٩٠٧ للانصراف نحو مجابهة الخطر الألماني.

ولكن لما جاء الأحرار إلى الحكم في بريطانيا في عام ١٩٠٧، أعلنت حكومتهم أنها على استعداد لسحب معارضتها في إنشاء خط حديد بغداد إذا ترك الألمان إتمام الخط جنوب بغداد للشركات الإنجليزية. وفي عام ١١٩١، أرسل السير إدوارد جراي (Grey)، وزير خارجية بريطانيا، بمذكرة إلى سفير ألمانيا في لندن يعلن استعداده على الموافقة على مد خط سكة حديد بغداد بشرطين: أولهما، ألا يؤدي إنشاء ذلك الخط إلى أي مساس بالتجارة البريطانية؛ وثانيهما ألاَّ يتحول المركز العسكري من بريطانيا إلى أية قوة أخرى. وأخيراً تمكنت ألمانيا من أن تتوصل إلى مشروع اتفاق حول سكة حديد بغداد مع بريطانيا تم التوقيع عليه في يوليو ونص على الآتي:

١ ـ أن تكون نهاية الخط الحديدي عند البصرة، وتبقى الحالة في الكويت على ما هي عليه، وأن لا تحاول ألمانيا أن تقيم قاعدة بحرية أو محطاً للخطوط الحديدية على الخليج «الفارسي» وألا تشجع غيرها على إقامتها.

٢ ـ أن يكون لبريطانيا ممثلان في إدارة الشركة.

٣ ـ أن يكون لشركة خط حديد بغداد وللدولة العثمانية من الحصص في شركة الملاحة النهرية العثمانية، التي لها كافة الحقوق الملاحية في أنهار العراق وشركة الموانىء العثمانية لبناء مينائي البصرة وبغداد، ما لبريطانيا فيها من حصص.

٤ ـ تعترف ألمانيا بحق شركة البترول الإنجليزية الفارسية المطلق في استنباط واستغلال بترول جنوب فارس وولاية البصرة، أما استخراج البترول في ولايتي بغداد والموصل فمن حق شركة البترول التركية على أن يكون من حصصها ثلاثة أرباعها وللألمان الربع.

وبذلك تمكنت السياسة الألمانية من إقناع كل من روسيا وفرنسا وأخيراً بريطانيا نفسها بفائدة هذا المشروع، وانتصر الهدف الألماني في الزحف نحو الشرق، ولكن قيام الحرب العالمية الأولى قضي في الواقع على جميع الآمال التي بذلت ألمانيا من أجلها جهوداً كبيرة إذ أتاحت فرصة إعلان الحرب لبريطانيا تركز قواتها العسكرية في الخليج والانفراد بالسيطرة والنفوذ فيه وتأكيد الحماية على جميع إماراته. ولقد تم فعلاً إنشاء ثمانين ميلاً من الخط الحديدي بين بغداد وسامرة تحت الحكم العثماني. وعند نشوب الحرب العالمية الأولى احتلت بريطانيا البصرة لأهميتها في حماية مركزها في الخليج «الفارسي» وتأمين مواصلاتها مع الهند. وخلال الحرب، احتل الإنجليز سائر العراق حتى بغداد التي دخلوها في مارس ١٩١٧، وألقى قائدهم الجنرال مود (Maude) بيانه على أهالي بغداد وأعلن فيه أنهم «ما أتوا قاهرين وإنما محررين». واستمر الجيش البريطاني في تقدمه بمحاذاة نهر الدجلة شمالاً حتى أصبح على مقربة من مدينة الموصل التي دخلها في اليوم التالي لإعلان هدنة مودروس عام ١٩١٨ برغم معارضة القائد التركي الذي اعتبر ذلك مخالفاً لشروط الهدنة. ورفضت السلطات البريطانية معونة من تقدم إليها من الزعماء العراقيين طالباً الاشتراك في الحرب ضد الأتراك، لأنها رأت في المعونة العربية ما يستلزم تعهدها بمنح الحرية والاستقلال للعرب على نحو ما تعهدت به حكومة لندن للثورة العربية الناشبة حينذاك، والمتجهة نحو بلاد الشام.

الفصل الثامن

الحركة القوميّة العربيّة
حتى قيام الحرب العالميّة الأولى

من المعتقدات الواضحة أن الذين يتكلمون العربية يكونون أمة واحدة، وأن هذه الأمة لا بدّ أن تكون مستقلة ومتحدة. وقد حاز هذا المبدأ قوة سياسية مثلت ـ خلال القرن العشرين ـ الوعي العربي الناضج. ولكن إذا رجعنا إلى الوراء في التاريخ، فإننا نجد أن العرب بوجه خاص كانوا مهتمين بلغتهم فخورين بها. فاتجهوا في بادىء الأمر إلى تكوين لغة أدبية موحدة بدل اللهجات المتعددة. وإذا كانت العصبية القبلية قد سيطرت على عرب شبه الجزيرة العربية في العصر الجاهلي، فلقد وجدت ـ على الرغم من ذلك ـ وحدة ضمت كل الذين يتحدثون العربية وينحدرون من سلالة القبائل الموجودة في شبه الجزيرة. ولقد بدأ تكون الأمة العربية التي ضمت عناصر كثيرة من أصول مختلفة وذلك بعد ظهور الإسلام وانتشاره هو واللغة العربية.

ولقد لعب العرب دوراً خاصاً في تاريخ الإسلام وفي بنائه الأساسي، إذ نزل القرآن باللغة العربية، فقام النبي العربي في أول الأمر بنشر تعاليم الإسلام بين العرب وهم الأداة البشرية التي انتشرت العقيدة عن طريقها وزاد نفوذها. فالفتوحات الإسلامية التي قام بها العرب كانت لها أهميتها البالغة من حيث أنها نظمت صفوف القبائل في مجهود واسع مشترك، وأشعرتها حين دعتها للجهاد بقضيتها المشتركة وبوحدة مصالحها. ولقد توفرت لدى عرب الفتوحات قوة دفع إيجابية لأنهم كانوا يشعرون عن اعتقاد راسخ بأنهم أصحاب رسالة عالمية خصتهم العناية الإلهية ـ دون غيرهم ـ بشرف تأديتها،

وأنهم أصحاب دور تاريخي هام عليهم أن يقوموا به. وكان اقتناعهم بالقيام بهذا الدور التاريخي من العوامل الأساسية التي صبغت المنطقة التي عرفت فيما بعد باسم العالم العربي بالطابع الحضاري العربي على أثر الفتوحات العربية. ولكن إذا كانت حركة الفتوحات قد حددت الرقعة العربية فإنها لم تقرر بمفردها الأرض العربية، فتحديد ذلك يتصل بموجة أخرى هي موجة التعريب التي تمت في اتجاهين، أحدهما بشري والآخر ثقافي. وبالنسبة للاتجاه الأول، فقد هاجرت القبائل العربية على نطاق واسع إلى الأمصار الجديدة حيث استقرت مبدئياً في مراكز عسكرية أو شبه عسكرية، ولكن العرب مـ لبثوا بعد فترة أن انتشروا في المدن والريف، فتمصروا واختلطوا بمن وجدوا قبلهم وعربوهم بالتدريج.

أما الاتجاه الثاني، فيتمثل أساساً في سيادة اللغة العربية في الدواوين والإدارة، نتيجة سياسة التعريب الأموية في عهد عبد الملك بن مروان وابنه الوليد، ثم في سيادتها حين أصبحت لغة الثقافة إلى جانب كونها لغة السياسة والإدارة. وبذلك انتشرت اللغة العربية واضمحلت اللغات المحلية في كل المناطق التي تقع غربي فارس تقريباً. ومن ذلك يتضح أن شعور العرب بأنهم أصحاب رسالة عالمية قد حال دون اندثارهم الحضاري في الكيانات المحلية في المناطق التي تم تعريبها، وانتشرت لغة الكتاب الذي كان يمثل جوهر رسالتهم سواء في الأماكن التي انتشر فيها الإسلام، أو التي ينتشر فيها داخل المنطقة وهي «العالم العربي» فيما بعد. ولقد أدت الظروف التي واجهت العرب ـ مثل ظهور حركة الشعوبية التي تزعمها الفرس أيام العباسيين ـ إلى تعميق الوعي العربي وبلورة فكرة العروبة. واستند العرب في تأكيد ذلك إلى عوامل أساسية هي رابطة اللغة ووحدة الثقافة والدور التاريخي. ومن الأمثلة البارزة التي تبين مدى وعي العرب واعتزازهم بلغتهم المقدسة ما كتبه الثعالبي (المتوفي عام ١٠٣٨ م) في كتابه فقه اللغة: «ومن أحب الرسول أحب العرب ومن أحب العرب أحب اللغة العربية التي نزل بها أفضل الكتب. . . ومن هداه

الله للإسلام... اعتقد أن محمداً ـ ﷺ ـ خير الرسل... والعرب خير الأمم والعربية خير اللغات...».

ولكن «العالم العربي» مر بفترات من التفكك السياسي إبان العصر العباسي، فانتقال مركز الإمبراطورية العربية من سورية إلى العراق أحدث تغيرات هامة عديدة في تاريخ العرب هي تفتت الوحدة السياسية للإمبراطورية العربية بسبب الفتن الداخلية وازدياد الانقسام الداخلي بتغلب العناصر التركية والفارسية، وكذلك بالغزو الخارجي في أخريات عهد الدولة. وانتهى الأمر في مطلع العصر الحديث بأن انحدر «العالم العربي» ـ باستثناء مراكش ونجد ـ إلى الخضوع السياسي للحكم العثماني لفترة امتدت بضعة قرون، خسر فيها العرب والمستعربون مراكز الحكام وأصبحت مدينة القسطنطينية ـ أو كما يسميها العثمانيون استانبول ـ مركز الحكم الجديد. وبانتقال مركز الثقل والقوة نهائياً إلى الأتراك والمجموعات المتشابهة أصبحت اللغة التركية هي لغة الحكومة. وعلى الرغم من ذلك لم تستطع اللغة التركية أن تنافس اللغة العربية، بل حافظت اللغة العربية على مركزها الممتاز كلغة للدين والشريعة الإسلامية، وظل العرب عن طريقها يقومون بدور هام في الحياة العامة في ذلك الوقت. ولقد صمدت اللغة العربية رغم ظروف الانحلال السياسي والاجتماعي التي تعرض لها «العالم العربي»، وبرغم أن فترة الانحدار التي مثلتها السيطرة العثمانية على العالم العربي قد هبطت باللغة العربية لتصبح مجرد تلاعب بالألفاظ أكثر منها وسيلة لتأدية المعاني. إلاّ أن أصولها وجذورها صمدت أمام هذا الهبوط، فلم يصل، حتى في أحلك أوقاته، إلى الدرك الذي تبدأ عنده في الاندثار، كما اندثرت من قبل لغات كثيرة مثل اللغة المصرية القديمة والآرامية والسريانية والفينيقية، بل لغات أحدث من هذه كاللغة اللاتينية، التي كانت حتى وقت قريب جداً هي لغة العلم والفكر في القارة الأوروبية. وإنما بقيت العربية قائمة لتستعيد قوتها من جديد بمجرد أن انحسرت فترة الركود العثماني، ولتصبح نقطة تجمع الوعي

العربي المنبعث وللمذهب القومي العربي.

وقد عزا البعض صمود اللغة العربية إلى القرآن الكريم، وكانت حجتهم هي أنه ـ ككتاب مقدس يضم كلمات الله التي لا تغيير لها ولا تبديل ـ أبقى على اللغة التي نزل بها في أبلغ صورها في سجل ثابت لا تجرؤ يد على التلاعب به أو التهاون فيه. كذلك قيل في هذا المجال أن للغةالعربية من الخصائص اللغوية ما يجعلها أقدر من غيرها على الصمود أمام دواعي التدهور والاندثار. وقد يكون من أسباب ذلك أيضاً أن اللغة العربية ـ بعد الفتوحات العربية ـ لم تعد لغة إقليم محدود كما كانت قبل ذلك، وإنما أصبحت لغة منطقة واسعة بها حضارات عميقة الجذور ومتعددة الجوانب، مما غذى اللغة العربية بمعانٍ أدت إلى ألفاظ جديدة مشتقة أو منحوتة، أضافت آفاقاً جديدة إلى التراث اللغوي العربي. وقد يرجع صمود اللغة العربية أيضاً إلى أن الحكم العثماني كان ضعيفاً في تأثيره في الشعوب العربية، فلم يكن للعثمانيين رصيد حضاري كبير، على كل حال، ليغيروا من المستويات الأساسية في الشعوب العربية.

ولم ينظر أبناء «العالم العربي» إلى الدولة العثمانية على أنها دولة أجنبية مغتصبة إلا في بداية القرن الحالي. فالعثمانيون كانوا مسلمين، والدين السائد في البلاد العربية هو الإسلام. وأشيع أن حكام الدولة المسيطرة الجديدة حصلوا على تنازل عن الخلافة من آخر الخلفاء العباسيين، ومن ثم انتقلت هذه الخلافة شرعاً إليهم. ولكن من الثابت تاريخياً أن حادثة تنازل الخليفة العباسي المتوكل عن الخلافة للسلطان سليم الأول العثماني لم تحدث فعلاً. فلقد سكتت المصادر التركية والعربية التي عاصرت فتح الشام ومصر عن ذكر شيء عن الخلافة، ولو كانت انتقلت إلى السلطان سليم لذكرها هؤلاء في كتبهم، فهي من المسائل الهامة التي لا تغفل[1]. وتفيض بعد كتب المؤرخين الحديثين في ذكر العديد من الحكام والسلاطين المسلمين من العثمانيين

(١) أنظر ص: ٨٤ ـ ٨٥ من الكتاب.

وغيرهم الذين كانوا ينعتون أنفسهم بلقب الخلافة في مراسلاتهم أو عملاتهم، أو يلقبون سواهم بهذا اللقب في مراسلاتهم. ولكن هذا كان على نطاق محلي لم يتعد حدود أرض الحاكم أو السلطان. فلا يعني أن يلقب أحدهم نفسه أو غيره بهذا اللقب أن يصبح فعلاً خليفة على المسلمين قاطبة لكنه كان من قبيل الفخر وإظهار العظمة والأبهة لا غير. ومن ناحية أخرى، لم يناقش العرب في العصر العثماني الأول أحقية سلاطين آل عثمان في الخلافة، بل اعترفوا بها وظلوا ينظرون إلى السلطان على أنه خليفة رسول الله في حكم المسلمين. ولا شك في أن اعتقاد المسلمين بالخلافة العثمانية قوى نفوذ الدولة العثمانية وسهل حكمها تسهيلاً كبيراً، لأن الخروج على السلطان اعتبر إثارة للفتنة وخروجاً على إجماع الأمة. وحيث أن العصر كان عصر قيم دينية في المقام الأول، فقد ارتبط العرب بالعثمانيين الفاتحين برابطة الإسلام، وكان الدين هو القاسم المشترك بين العثمانيين والعرب حتى القرن الحالي. وفي الواقع لم تطلق عليهم تسمية عرب في الوثائق والكتب والمعاملات، بل كان تسميتهم الشائعة أنهم «مسلمون» هم والعثمانيون على حد سواء، في عصر كان الدين هو الفارق المميز بين الأجناس والقوميات.

وعلى أية حال، لم يخل «العالم العربي» خلال العصر العثماني من حركة أو حياة. فعندما انهارت الإمبراطورية العثمانية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بدأت حركة المعارضة والشعور المحلي يظهران بشكل واضح في داخل ولايات الإمبراطورية. فلقد قاد رجال الدين في المدن الكبرى المعارضة ضد الولاة العثمانيين، لأنهم استطاعوا أن يبقوا على ثرواتهم ومراكزهم الاجتماعية تحت حماية النظام الديني، وشغلوا وظائف دينية محلية، وبذلك ارتبطوا بالسلطات الدينية في جميع أنحاء الإمبراطورية، وتمتعوا غالباً بالمكان المرموق الذي تمتع به الأشراف، وهم سلالة الرسول ﷺ. وقد ادخرت علوم اللغة العربية في مثل هذه الأوساط، وانتقلت من جيل إلى جيل لأنها أصبحت مدخلاً ضرورياً لعلوم الدين. ومن الممكن أن ينظر إلى هؤلاء العلماء على أنهم المتحدثون باسم الوجود العربي. وبذلك أصبح للعلماء ـ

الفقهاء والقضاة والمفتين والمدرسين ـ زعامة تقليدية تستمد مقوماتها من روح الإسلام ومن الشريعة الإسلامية. فكانوا حلقة الوصل الفعلية بين الطبقة الحاكمة والمحكومة، واعتبرهم الناس زعماء لهم في علاقاتهم بالحكام. وتشجع العلماء في القرن الثامن عشر ـ عندما ضعفت السلطة الحاكمة وعندما منحهم العرف السائد حصانة فعلية ضد الإجراءات التعسفية والعقاب ـ تشجعوا على مجابهة طغيان بعض الولاة العثمانيين أو ممثليهم من حكام المناطق، وأصبح في مقدورهم الوقوف أمامهم وقيادة حركات المعارضة، وبذلك شارك العلماء في النشاط السياسي وإصدار الفتاوى لتبرير عزل الحكام. ففي مصر، مثلاً، كان سكان القاهرة يلجئون إلى شيوخ الأزهر لكي يرفعوا مطالبهم أو احتجاجاتهم إلى السلطات الحاكمة. وفي دمشق قام مشايخ المدينة، تحت ضغط الأهالي، بعمل الترتيبات اللازمة لتسليم المدينة إلى محمد بك أبو الذهب بعد فرار الباشا.

وهكذا اكتسب العلماء احترام وثقة الكثيرين من الأهالي، وبصرف النظر عن أنهم لم يجدوا من يثقون به غيرهم، فلقد كان العلماء ـ على عكس المماليك ـ يتحدثون اللغة العربية مثل الأهالي. كما جاء هؤلاء العلماء من بين الأهالي وعاشوا معهم، وكان من السهولة بمكان أن يتصلوا بهم، أي أنهم كانوا بمعنى اخر «أولاد البلد». ومن ناحية أخرى كان العلماء يعتبرون أنفسهم «خلاصة خاصة الله في خلقه». ولكن علينا أن نشير هنا إلى أن تلك الحركات الشعبية التي تزعمها العلماء كانت بعيدة عن أي فكرة تتصل بالوعي العربي القومي أو الانفصال نهائياً عن الدولة العثمانية، فكثيراً ما كان السبب الذي يثير مثل هذه الحركات هو التعسف في جمع الضرائب. ثم تنتهي الحركة في نطاقها المحلي، وبشكلها المحدود، بمجرد أن تنجح السلطة الحاكمة في وضع حد لها أو في وضع حد للظلم الذي أدى إليها. وعلى الرغم من أن هذا اللون من النضال كان يعتبر في جوهره كفاحاً من أجل الحقوق الطبيعية للفرد، فإنه كان يمضي وينتهي ببساطة عصره وفي إطار الفكرة الإسلامية. فلقد استخلص المصريون، مثلاً، في عام ١٧٩٥ «حجة» مكتوبة وممهورة يتعهد

فيها الحاكم أمام الرعية بإبطال الضرائب الجديدة وإبطال أعمال النهب، وبدفع الرواتب للعلماء، وإرسال صرة الحرمين. وأطلق بعض المؤرخين على هذه الحجة اسم «الماجنا كارتا» المصرية، وفي بعض الأحيان أخرى إسم «الوثيقة السياسية الكبرى». ولكن هذه الحجة سرعان ما أصبحت حبراً على ورق، لأنها خلت تماماً من ذكر أية مبادىء أو ضمانات تشريعية تؤدي إلى تغيير نظام الحكم المعمول به في مصر، أو إلى تغيير سلطة الحاكم بقوة القانون، بإشراك العلماء المصريين في السلطة أو بأية وسيلة من الوسائل. كما أن الثورة التي تزعمها السيد عمر مكرم نقيب الأشراف في مايو عام ١٨٠٥ وانتهت بتنصيب محمد علي والياً على مصر لم يكن القصد منها هو الإطاحة بحكم السلطان العثماني، بل كان التخلص من مساوىء حكم الوالي خورشيد باشا دون المساس بسيادة السلطان العثماني على مصر. ولا غرو فقد كان عمر مكرم رجل دين وليس رجل سياسة، فأقر ما للدولة العثمانية من سيادة وسيطرة على مصر، ونستدل على ذلك مما سجله المؤرخ المصري عبد الرحمن الجبرتي إذ يقول: «عقد السيد عمر مجلساً عند محمد علي، وأحضر المشايخ والأعيان، ذكر لهم أن هذا الأمر وهذه الحروب ما دامت على هذه الحالة لا تزاد إلّا فشلاً، ولا بدّ من تعيين شخص من جنس القوم للولاية. فانظروا من تجدوه وتختاروه لهذا الأمر ليكون قائم مقام حتى يتعين من طرف الدولة من يتعين. فقال الجميع الرأي ما تراه. فأشار إلى محمد علي»[1].

كما شهدت المنطقة العربية خلال تلك الفترة أيضاً قيام محاولات من جانب بعض الأفراد أو الأسر أو الطوائف المشتركة في الحكم في سبيل الحصول على قدر أكبر من النفوذ والسلطة كما حدث في إمارة مكة، أو في جبل لبنان على عهد المعنيين والشهابيين، أو في الجليل على عهد ظاهر العمر، أو في مصر أثناء حكم بكوات المماليك. حقيقة بدأ فخر الدين المعني الثاني منذ عام ١٥٩٠ يعمل بالتدريج على استعادة مركز أسرته في إقليم الشوف

(١) عجائب الآثار، جـ ٣٢/٤.

والسيطرة على جبل لبنان والأراضي المجاورة. وفي عام ١٦٢٤ اعترفت الدولة العثمانية في مرسوم سلطاني بهذه السيطرة ودفع فخر الدين مبالغ طائلة في سبيل الحصول على هذا المرسوم الذي اكتسب فخر الدين بمقتضاه لقب «سلطان البر»، وعين حاكماً على عربستان التي تمتد من حدود حلب إلى حدود القدس. وأما حركة الشيخ ظاهر العمر الزيداني في الجليل والأقاليم الساحلية في فلسطين، فقد ساعدت على ظهورها مجموعة من الظروف كان من أهمها ضعف الدولة العثمانية وانشغالها بالصراع الدائر مع الدروز. ولقد أجبر ظاهر العمر الدولة العثمانية في عام ١٧٧٤ أن تصدر فرماناً تعلن فيه عفوها عنه وأصبح حاكماً على صيدا وعكا وحيفا ويافا والرملة ونابلس وصفد. ولكن ظاهراً قتل في العام التالي وانتهت الدولة المستقلة التي أقامها، ولم يستفد منها أحد من أبنائه، وعادت الولايات التي كان يسيطر عليها إلى ولايات دمشق وصيدا. ويتضح من هذا أن تلك الحركات أيضاً كانت محاولات فردية وإقليمية، ولا نستطيع أن ندرجها تحت الوعي الذي يجعل سكان العالم العربي، أو أي قسم منه، يشعرون بأن لهم كياناً خاصاً إزاء العثمانيين. فكان الدافع الأول والأخير لتلك الشخصيات والأسر هو الحصول على السلطة أو المزيد منها، ولا يدخل في ذلك اعتبار قومي أو نزعة عربية على الإطلاق، بل لقد كان أغلب الذين قاموا بهذه الحركات دخلاء على المنطقة العربية ومن غير أبنائها في معظم الأحيان مثل علي بك الكبير وخليفته محمد بك أبي الذهب، اللذين حاولت بعض المصادر التاريخية أن تصبغ حملاتهما على شبه الجزيرة العربية وسورية بصبغة عربية وتجعلهما من رواد الوحدة العربية.

وقد يقول البعض إن الدعوة الوهابية التي اصطدمت بالدولة العثمانية كانت بحكم موطنها وأتباعها عربية صرفة، ليس لمجرد أنه قد قدر لها أن تظهر في إقليم لغته هي العربية، ولكن لأنها طالبت المسلمين بالرجوع إلى تعاليم الإسلام الأولى، فأحيت ـ نتيجة لذلك ـ ذكرى ازدهار العرب في تاريخ الأمة العربية. ولا شك أن لدعوة محمد بن عبد الوهاب مغزى

واضحاً، إذ تعتبر هذه الثورة أول تراجع عن قبول السيادة العثمانية التركية، في الوقت الذي كانت الدولة العثمانية تعاني فيه من الهزيمة والإذلال على يد أعدائها المسيحيين. ورغم افتقار هذه الثورة الدينية إلى أي اتجاه نحو الفكرة القومية العربية، إلا أنها كانت ثورة العرب، فقد ثارت ضد سيطرة الأفكار الفارسية والتركية التي أثرت على الإسلام منذ العصور الوسطى، كما عبرت هذه الثورة عن رفض العرب لحق الأتراك في حكم هذه البلاد. ومما لا شك فيه أيضاً أن الدعوة الوهابية قد أحدثت نوعاً من اليقظة الفكرية كان العرب والمسلمون في أشد الحاجة إليها، بعد هذا الجمود الفكري الذي سيطر عليهم فترة طويلة. ولقد ظلت الدعوة الوهابية المصدر الذي استقت منه كثير من الحركات الإصلاحية في العالم الإسلامي في العصر الحديث.

كذلك نلحظ أن كثيراً من المؤرخين يدعون أن محمد علي كان يخطط فعلاً لإنشاء إمبراطورية عربية. فيقول جورج أنطونيوس (George Antonius) مثلاً في كتابه يقظة العرب (The Arab Awakening) بأن «مشروع محمد علي الذي يرمى إلى تشكيل إمبراطورية عربية يستقطعها من بلاد السلطان أخفق لأنه اصطدم بمعارضة اللورد بامستون (Palmerston)، وزير خارجية انجلترا، فتحطم، ولكنه أوشك أن يحققه بفتح بلاد الشام». ولكن علينا أن نتبين حقيقة الأمر ونجيب عن السؤال التالي وهو: هل كان محمد على يهدف فعلاً إلى إنشاء إمبراطورية عربية؟ في الواقع ليس في كلمات محمد علي أو في سياسته ما يشير إلى أنه كان يسعى لإقامة وحدة عربية. فمحمد على الذي تكلم عشرات المرات عن مقاصده من الحرب السورية، لم يذكر مسألة وحدة العرب وتحريرهم، ونستدل على ذلك من مجموعة الرسائل التي تبادلها مع ابنه إبراهيم وقادة جيشه وأعيان البلاد، وهي التي نشرها الدكتور أسد رستم في عدة مجلدات بعنوان «المحفوظات الملكية المصرية». ولقد أدت قلة الحجج لدى القائلين بعروبة محمد علي إلى أن ينسبوا تلك العروبة إلى ابنه إبراهيم، فقد جاء إلى مصر يافعاً، وسكن بين العرب، وجال بين بلدانهم. لذلك بايعه هؤلاء بزعامة الفكرة العربية، ونسبوا إليه الفضل في وضع أسس

الجامعة العربية. ونلاحظ أن القول بمقاصد إبراهيم العربية جاء إلينا عن طريق بعض الأجانب، ممن صحبوا إبراهيم، لا من طريق كتاباته ورسائله هو. فقد ذكر الكاتبان كادنڤين وبارو في كتابهما «حرب مصر ضد الباب العالي في سورية والأناضول سنة ١٨٣١ ـ ١٨٣٣» أن إبراهيم سئل وهو يحاصر عكا عن المدى الذي ستقف عنده فتوحاته، فأجاب: «إلى حيث يوجد أناس يتكلمون العربية». كما قابله زائر فرنسي وهو البارون بوالكونت (Boislecomte) بالقرب من طرسوس بالأناضول عام ١٨٣٣ وذكر عنه أن «إبراهيم باشا يجاهر علناً بأنه ينوي إحياء القومية العربية، وإعطاء العرب حقوقهم، وإسناد المناصب إليهم». وقال إن إبراهيم فاخر بأمجاد العرب في منشوراته التي وزعها على جنوده في الحملة السورية، وكان يدعوهم إلى تحقيق الوحدة تحت لواء أبيه. وقيل إنه سئل مرة كيف تطعن في الأتراك وأنت منهم؟ فأجاب: «أنا لست تركياً. فإني جئت مصر صبياً، ومنذ ذلك الحين قد مصرتني شمسها وغيرت دمي وجعلته دماً عربياً». ولكن يظهر أن عروبة إبراهيم هذه لم تكن أمراً جدياً ولم تكن مساعيه لوحدة الناطقين بالضاد تختلف عن مساعي المماليك. ولو عدنا إلى رسائل إبراهيم التي بعث بها إلى أبيه وإلى مرؤوسيه أثناء حربه في سورية، نجد أنه أغفل ذكر الوحدة العربية في حديثه عن غايات حملته، ثم كتب إلى أبيه وهو يحاصر عكا عام ١٨٣١ ينفي ما يشاع عن أهدافه.

واستناداً إلى الأدلة التاريخية، لم يكن محمد علي عربياً ولكنه كان عثمانياً يتكلم التركية، ولم يطرأ على تفكيره قط إقامة إمبراطورية عربية تعتمد أساساً على العرب. حقيقة أن محمد علي قام بحروبه وتوسعاته في بلاد عربية ومنحها درجة من الاستقلال السياسي وأنشأ الجيوش المصرية والسورية، ولكن إذا تتبعنا الظروف التي دفعت محمد علي إلى القيام بهذه التوسعات لوجدنا أنها تبعدنا كثيراً عما ذهب إليه هؤلاء المؤرخون. ومن المستحيل أن ينسب أي تفكير قومي عربي إلى محمد علي وهو الذي كان يفاوض فرنسا على غزو الجزائر لحسابها وبأموالها. وما نميل إلى تأكيده بعد ذلك هو أن محمد علي كان

يهدف إلى السيطرة على الخلافة الإسلامية والجلوس محل الخليفة العثماني في القسطنطينية. ومما يدعم هذا الرأي ما كتبه هنري دودويل (Dodwell) في كتابه «مؤسس مصر الحديثة» بأن «فكرة محمد علي لم تكن متجهة إلى إنشاء وحدة عربية داخل دائرة الإسلام، بل أن يصبح زعيم الإسلام الأشهر المشار إليه بالبنان وأن ينادي به الناس كإمـام لهم».

كما كتب الكولونيل باتريك كامبل (Campbell)، قنصل انجلترا العام في مصر، في إحدى مراسلاته مع حكومته يقول بأنه علم بأن محمد علي كان يفكر في موضوع الخلافة الإسلامية، وأن هذا التفكير كان قد بدأ يظهر إلى حيز الوجود في عام ١٨٣٣. وأكـد كامبـل بأن الكـونت بروكش أوستن (Prokesch - Osten)، ممثل النمسا لدى اليونان والذي وصل في بعثة خاصة إلى مصر من قبل الحكومة النمسوية في ٢ إبريل عام ١٨٣٣، قد اقترح عليه مسألة الخلافة، ولكن الحكومة النمسوية نفت أنها كلفت أوستن بالتحدث إلى محمد علي في هذا المشروع. وعلى كل حال، ومهما بلغ الاعتقاد بوجود تأييد أجنبي للفكرة، كان في الفكرة نفسها ما يغري باعتناقها. وربما تصور خصومه خطأ، وعلى رأسهم اللورد بالمرستون، بأن محمد علي اراد بفتوحاته إقـامة إمبـراطوريـة عربيـة، وكان هـذا التوهم من جـانب بريـطانيا هـو أحدالأسباب التي دفعتها إلى استخدام الوسائل الدبلوماسية والأساطيل البحرية للحد من سيطرة محمد علي والقضاء على حركته التوسعية والحيلولـة دون «إحلال ملك عربي محل تركيا في السيطرة على طريق الهند». ولكن بريطانيا لم تدرك أن محمد علي لم يكن هو الشخص الذي يستطيع تحقيق ذلك لظروف تـتعلق به شخصياً، فلقد كان رجلاً تركياً غريباً عن العرب، كما أن الفكرة العربية لم تكن واضحة وضوحاً تاماً في ذلك الوقت. وإذا كنا نسوق هذا الأمر للتدليل على رأينا بالنسبة لمحمدعلي، فإننا نستدل به من ناحية أخرى على مدى تخوف بريطانيا من فكرة القومية العربية في هذه الفترة المبكرة من تاريخ القرن التاسع عشر. فالسياسة البريطانية التي رسمت في القرن التاسع عشر لم تتغير كثيراً عن سياسة بريطانيا المعاصرة إزاء فكرة القومية العربية التي

ما تزال تشعر بأنها خطر يهدد مصالحها في الشرق الأوسط، كما أن موقفها من الثورة العربية في مطلع القرن العشرين لا يخرج بأي حال من الأحوال عن نطاق هذه السياسة.

والآن وبعد أن استعرضنا الاتجاهات المختلفة التي سادت المشرق العربي منذ السيطرة العثمانية في عام ١٥١٦ حتى النصف الأول من القرن التاسع عشر يتضح أن الحركة القومية العربية، كحركة لها أهميتها وأهدافها السياسية، لم تظهر حتى أواخر القرن التاسع عشر. فحتى تلك الفترة لم يؤثر الحكم العثماني على الشعور القومي بشكل ظاهر وملموس، فلقد اندمجت الأنشطة السياسية للعرب الخاضعين لهذا الحكم في الحركات العامة للإمبراطورية العثمانية، أي في الصراع العلني والسري الذي شغل كل عصر السلطان عبد الحميد الثاني. وكانت الإمبراطورية العثمانية، في ذهن الشعب، استمراراً للتاريخ الإسلامي العام، لا انقطاعاً مشؤوماً للتاريخ العربي. ولكن ذلك لا يعني تماماً أن اليقظة العربية أو النهضة الفكرية العربية ظلت جامدة دون حركة طوال تلك الفترة. فلقد ساعدت بعض المؤثرات الأجنبية على نمو تلك اليقظة التي تعتبر بداية للوعي بالكيان العربي الذي برزت أبعاده السياسية الحقيقية في مطلع القرن العشرين. فكانت الحملة الفرنسية على مصر في عام ١٧٩٨ بداية لهذا التطور الجديد، لأنها أيقظت العرب على واقعهم، ودفعتهم إلى المقارنة بين أنفسهم وبين هؤلاء الغربيين الذين يختلفون عنهم في أكثر من جانب وأكثر من اتجاه. ويمثل هذا الاتجاه الشيخ حسن بن محمد العطار (١٧٦٦ - ١٨٣٥)، الذي كان يبلغ من العمر اثنين وثلاثين عاماً عند دخول الفرنسيين إلى مصر، فألقى بنفسه في أيدي العلماء الفرنسيين بدون تحفظات، وعلّموه في مقابل دروس اللغة العربية فنون بلادهم. وتعوّد أن يقول بعد الانتهاء من هذه الدروس «أن بلادنا لا بدّ أن تتغير ولا بدّ أن تأخذ عن أوروبا العلوم التي لا توجد هنا». ولما عجز عن إحداث أي تأثير عام بسبب موقف علماء الأزهر من هذه الحضارة الجديدة عكف على ترقية تعليمه، وتحول من دراسة العلوم التقليدية

مثل الفلسفة والدين إلى الأدب ولا سيما الأدب العربي في أسبانيا الذي استحوذ على تفكيره.

ثم واكب هذا التحدي من قبل الغرب تطور آخر تمثلت نقطة بدايته في انتشار الطباعة على نطاق واسع على أثر المثل العلمي الذي قدمته البعثة العلمية الفرنسية التي رافقت الحملة. وهكذا بدأ سيل من التراث العربي الثقافي يعرف طريقه إلى النور في مصر وسورية عبر حروف الطباعة بعد أن كان حبيس المخطوطات في بيوت بعض العلماء أو في بعض المساجد أو لدى بعض الورّاقين، ومن ثم كان يتداول بين أقل الأيدي وفي أضيق الحدود. وتبع ظهور التراث العربي اتصال بالتراث الغربي بأكثر من طريقة. فقد كانت هناك الإرساليات التبشيرية وخصوصاً في سورية (بمدلولها الجغرافي) والتي قامت ـ بالإضافة إلى ممارسة مهمتها الرئيسية ـ بتعريف العرب بقدر من الثقافة الغربية.

وقد لعبت الإرساليات الأمريكية دوراً هاماً في المجال الثقافي، فقد أسست مطبعة عربية حديثة في لبنان عام ١٨٣٤ مما ساعد على إحياء التراث العربي وإفساح المجال للمؤثرات الغربية في هذه المناطق. وفتح المبشرون المدارس في جهات مختلفة من بلاد الشام وكان أول ما أسسوه منها في بيروت وبيت المقدس وجبل لبنان. وأدى نشاط البروتستنت الأمريكيين إلى نشاط آخر ملحوظ من جانب البعثات التبشيرية الكاثوليكية ولا سيما الجزويت (اليسوعيين). فأسسوا عدداً من المدارس وأقاموا أيضاً المطبعة الكاثوليكية في عام ١٨٥٣. كما أنشأ الجزويت لمنافسة الكلية السورية البروتستنتية (الجامعة الأمريكية) جامعة سان چوزيف في عام ١٨٧٥. وهكذا أتيح للمسيحيين فرصة الاطلاع والتنقيب في تاريخ العرب وآدابهم. ولكن هناك تحفظ واحد يجب أن يقال في هذا المجال وهو أن هذه المدارس الأجنبية لم تكن خيراً كلها للبلاد، فبعضها كان يشجع الطائفية والولاءات المتعارضة، وينشىء نمطاً تعليمياً غير متلائم مع حياة الشعب وتقاليده الفكرية.

ومن ناحية أخرى، أرسلت البعثات العلمية من أبناء «العالم العربي» إلى أوروبا وبخاصة فرنسا، وبالذات البعثات المختلفة التي أرسلها محمد علي وإسماعيل في مصر. وعلى أية حال، كانت هذه اليقظة أو النهضة تشير إلى نوع من التنبه بين أبناء العالم العربي، وبخاصة المثقفين منهم، إلى أنهم ينتمون إلى كيان يختلف عن ذلك الذي ينتمي إليه الغربيون. وكان من أعلام هذه اليقظة المبتدئة رفاعة رافع الطهطاوي (١٨٠١ - ١٨٧٣) الذي أضفى عليه مؤرخوه لقب «زعيم النهضة الثقافية في مصر في القرن التاسع عشر». نشأ الطهطاوي في الأزهر وتعلم العلوم الدينية كما تعلمها غيره، ثم صحب البعثة العلمية الأولى إلى باريس في عام ١٨٢٦ إماماً لطلبة البعثة، يؤمهم في الصلاة ويعظهم ويرشدهم. ولكن بهرته الحضارة الأوروبية، فعكف على دراسة اللغة الفرنسية من تلقاء نفسه، ثم اتجهت ميوله بعد ذلك إلى دراسة التاريخ والجغرافيا، والفلسفة والآداب الفرنسية، وقرأ مؤلفات ڤولتير ومونتسكيو وچان چاك روسو وراسين.

ولقد استفادت منه مصر بعد عودته من فرنسا في مجالات التعليم والترجمة، وألف كثيراً من الكتب كان يخصص فيها الفصول الطوال للتحدث عن الوطن والوطنية. ومما أثار في نفسه هذه العاطفة أنه شاهد بعينيه الثورة التي قام بها الشعب الفرنسي في عام ١٨٣٠، وكيف ضحى الفرنسيون بأرواحهم في سبيل وطنهم. وفي الواقع، كان رفاعة الطهطاوي هو أول من كتب - نثراً وشعراً - في معنى الوطن والوطنية وحب الوطن في العصر الحديث، ويعتبر كتاب رفاعة الطهطاوي «مقدمة وطنية مصرية» هو أول كتاب من نوعه في مصر في الوطنية المصرية. ويحدد الطهطاوي في هذا الكتاب معنى الوطنية، ويدعو إلى تمجيد الوطن المصري فيقول: «حب الوطن من الإيمان. ومن طبع الأحرار إحراز الحنين إلى الأوطان. ومولد الإنسان على الدوام محبوب ومنشؤه مألوف له ومرغوب، ولأرضك حرمة وطنها، كما لوالدتك حق لبنها، والكريم لا يجفو أرضاً بها قوابله، ولا ينسى داراً بها

قبائله...»[1]. ويناشد المربين في كتابه «المرشد الأمين للبنات والبنين» أن يغرسوا الوطنية في نفوس طلابهم لأن «الوطن هو عش الإنسان الذي فيه درج ومنه خرج ومجمع أسرته ومقطع سرته وهو البلد الذي نشأته تربته وغذاه هواؤه ورباه نسيمه وحلت عنه التمائم فيه...»[2]. وللطهطاوي أيضاً شعر وطني زاخر بالحس المصري، فيتغنى في قصيدته «المجد الأثيل» بمجد مصر وقوتها حين يقول:

أبنـاءَ مصـر نـحنُ مـوطـنُنـا أصيـلْ
حـسَـبٌ عَـريـقٌ زانَـه مجـد أثـيَـلْ
وَفخـارُنـا في الكـون جـلَّ عن المثيَـلْ
لِرحـابنا تُـطوَى المهَـامِـه[3] بـالـطلاحْ[4]

ولقد طرح رفاعه الطهطاوي في كتابه «تخليص الإبريز إلى تلخيص باريز» بعض النظريات السياسية المهمة، ومهد الطريق للتخلص من الولاء لسلطان الدولة العثمانية الذي كان في موضع العصمة عند المصريين وسائر أبناء العالم الإسلامي. ورأى الطهطاوي أن الولاء لسلطان الدولةالعثمانية ليس قدراً على المصريين، فلقد استطاع غيرهم من الأمم التخلص من ظلم حكامهم، ويقول في هذا الشأن: «وقد سبق للفرنساوية أنهم قاموا سنة ١٧٩٠ من الميلاد وحكموا على ملكهم وزوجته بالقتل، ثم صنعوا جمهورية، وأخرجوا العائلة السلطانية المسماة البربون من باريس وأشهروهم مثل الأعداء، ولا تزال الفتنة باقية الأثر». وهكذا أوحى رفاعة الطهطاوي إلى المصريين وإلى محمد علي نفسه بالتخلص من السيادة العثمانية، ويعتبر هذا

(١) رفاعة الطهطاوي: مقدمة وطنية مصرية، ص ٣.
(٢) رفاعة الطهطاوي: المرشد الأمين للبنات والبنين، ص ٩١.
(٣) المهمه: المفازة والبرية القفر.
(٤) الطلاح: الإبل الهزيلة، والمعنى أن رحابنا مقصودة من أقصى الجهات يقدم إليها الإنسان فتهزل مطاياه بطول المسافة.

الاتجاه في الواقع بمثابة رد على الرأي العام التقليدي وقياداته من المثقفين المحافظين الذين كانوا يومئذٍ يجدون غضاضة في الثورة على «الخليفة العثماني».

ومن أعلام هذه اليقظة أيضاً أحمد فارس الشدياق (١٨٠٤ ـ ١٨٨٧) من سورية، وقد توخى بكتابه «الساق على الساق فيما هو الفارياق» إثبات تفوق اللغة العربية. ومهما كان نوع الصراع الداخلي المتجلي بوضوح في حياته وفي بعض تلميحات جاءت عرضاً في «الساق»، فقد كان اهتمامه الواضح باللغة العربية أشد من اهتمامه بأي شيء آخر. وهذا في الواقع ما حمل باي تونس، ثم السلطان على الاستعانة به. فقد كانت «الجوائب» أول صحيفة عربية ذات شأن: فكانت الأولى في انتشارها حيث كانت اللغة العربية منتشرة، والأولى أيضاً في شرح أحداث السياسة العالمية. لقد حلل الشدياق فيها بتفصيل مجرى الحرب البروسية ـ الفرنسية، والمسألة الشرقية في السبعينات، كما نشر ترجمات لوثائق دبلوماسية مهمة، وعالج المشاكل الاجتماعية بثقة من قضى سنوات في أوروبا، وقارن بين الحياة الأوروبية وبين الحياة الشرقية مفضلاً الأولى على الثانية. ذلك لأن الأوروبيين كانوا على حد قوله منظمين ومجتهدين ومنتجين، تجمعهم وحدة اجتماعية تعلو على الفوارق في المعتقدات على الأقل في البلاد البروتستنتية، وتشترك نساؤهم اشتراكاً تاماً في حياة المجتمع، ويتربى أولادهم تربية حسنة خلافاً لحالة الإهمال التي يعانيها الأولاد في الشرق. وليس من شك في أن هذا كله هو الذي حمل السلطان العثماني على الاستعانة به للدفاع خارج الإمبراطورية وداخلها عن سياسته وحقه في الخلافة. وقد أثار نثره المنطلق بقوة أصداءً في أماكن بعيدة: فلقد عرفت «الجوائب» في الجزيرة العربية، كما وجدت أعداد منها في بعض بيوت اليمنيين القاطنين في بومباي في الهند.

ومن بين رواد النهضة الأوائل الذين مهدوا الطريق لنمو الأفكار القومية بطرس البستاني (١٨١٩ ـ ١٨٨٣) من سورية أيضاً. نشأ بطرس البستاني في

كنف عائلة أنجبت عدداً من العلماء، وتربى في الدير الماروني في عين ورقة حيث تلقى أصول اللغة العربية ولغات عديدة أخرى. وكان أمثاله من الشباب المثقف ثقافته في ذلك الوقت لا يجدون مجالاً لمواهبهم أفضل من العمل في القنصليات أو الإرساليات الأجنبية. وهكذا عمل البستاني فترة من الوقت في القنصليتين الإنجليزية والأمريكية في بيروت. ولكنه وطد علاقته بالمرسلين الأميركيين الإنجيليين، فاعتنق مذهبهم وساعدهم على ترجمة التوراة إلى العربية، كما اشتغل بالتدريس في معاهدهم. وفي عام ١٨٦٣ أسس «المدرسة الوطنية» وأقامها كما يدل اسمها على مبدأ وطني لا ديني، وقد أعطى دراسة اللغة العربية والعلوم الحديثة فيها عناية خاصة. فكرس معظم نشاطه لإحياء معرفة اللغة العربية وبث محبتها في القلوب. وقد أسهم قاموسه العربي «المحيط» وموسوعته العربية «دائرة المعارف» والنشرات الدورية التي كان يرأس تحريرها في خلق نثر عربي حديث، صالح للتعبير البسيط الدقيق المباشر عن مفاهيم الفكر الحديث. وهكذا نشأت على يد الحلقة المنعقدة حوله من أبنائه وأقربائه وأصدقائه وتلاميذه، القصة والرواية العربيتان الحديثتان والصحافة العربية الحديثة.

وفي مجال الحديث عما يجب على الشرق أخذه عن أوروبا، قال البستاني إن أول ما يجب تعلمه هو أهمية الوحدة الوطنية، وواجب جميع الذين يعيشون في البلد الواحد التعاون وذلك بالاعتراف بأن جميع الأديان واحدة أصلاً، وبتشجيع نمو الشعور الوطني: «فحب الوطن من الإيمان». وقد اتخذ البستاني من هذه العبارة المنسوبة إلى النبي (ﷺ) شعاراً لأشهر مجلاته. وقد أصدر أحد عشر جزءاً من نشرة أسماها «نفير سوريا» احتوى كل منها نداء إلى «أبناء الوطن» بتوقيع «محب الوطن». كان البستاني يكتب كمواطن عثماني، ولم يكن فيها يقوله أي تلميح إلى رغبة منه في التخلي عن الولاء للسلطان، إلا أن دعوته كانت موجهة إلى أولئك الذين ينتمون إلى وحدة صغيرة معينة ضمن الإمبراطورية: كانت وحدة إقليمية. «فسوريا» ككل هي وطنه، إذ أن جيمع سكانها مشتركون في أرض واحدة وعادات واحدة ولغة واحدة. ولعل

البستاني هو أول كاتب تكلم باعتزاز عن «دمه العربي». ولكي تزدهر سورية من جديد، فعلى أبنائها أن يحبوها، وأن يكونوا على علاقات ودية بعضهم مع بعض.

أما الرائد الأول لحركة إحياء اللغة العربية فهو ناصيف اليازجي (١٨٠٠ ـ ١٨٧١) من مشاهير البلغاء في لبنان. فبعد أن صرف حداثته في خدمة الأمير بشير الشهابي استقر في مسقط رأسه قرب بيروت لتدريس اللغة العربية، وقد تجلى في شعره وفي مقاماته امتلاكه الكامل لناصية اللغة وأساليبها التقليدية. وقد كان جميع كتاب العصر من العرب بلا مبالغة من تلاميذه. لكن ناصيف قصر اهتمامه باللغة العربية على أسلوب التعبير الأدبي. أما هؤلاء الكتاب فقد اتخذ اهتمامهم باللغة على شدته أيضاً شكلاً آخر، إذ أصبح قبل كل شيء اهتماماً بجعل اللغة العربية أداة صالحة للتعبير عن الحياة والأفكار في العالم الحديث، كما أصبح اهتماماً بأولئك الذين ينطقون بها ويقرؤونها. ومع أن اليازجي لم يكن يعرف من اللغات غير العربية، فإنه أسهم في إقامة النهضة العربية الحديثة بما ألفه وصنفه من قصائد شعرية وكتب في النحو والصرف والعروض والمنطق.

وهكذا تزعم الشدياق والبستاني واليازجي حركة اليقظة الفكرية، وانتشر العلم وازداد عدد العلماء والأدباء، بل هاجر الكثيرون منهم، كما فعل الشدياق، إلى الخارج. واحتضنت مصر نخبة منهم، مثل سليم تقلا (١٨٤٩ ـ ١٨٩٢) فأسس في عام ١٨٧٥ جريدة «الأهرام» التي كانت ولا تزال حتى الوقت الحاضر كبرى الجرائد المصرية. وعندما هاجر يعقوب صروف (١٨٥٢ ـ ١٩٢٧) وفارس نمر (١٨٦٠ ـ ١٩٥٢) إلى مصر في عام ١٨٨٣، اصطحبا معهما مجلة «المقتطف» التي كانت تصدر في بيروت. ولم يكتف صروف ونمر بمجلة «المقتطف» فأصدرا في عام ١٨٨٩ جريدة «المقطم» التي نافست «الأهرام» وقتاً طويلاً. واستمرت «المقطم» و«المقتطف» في الصدور حتى وفاة فارس نمر في عام ١٩٥٢. ونزح إلى مصر كذلك مؤسس «الهلال»

جورجي زيدان (١٨٦١ - ١٩١٤) الذي تلقى علومه لفترة في الكلية البروتستنتية السورية. وكان جورجي زيدان أكثر الذين عملوا على إحياء وعي العرب لماضيهم، سواء بتواريخه أو بسلسلة رواياته التاريخية التي نهج فيها نهج الكاتب الإنجليزي وولتر سكوت (Walter Scott)، ورسم على غراره أيضاً لوحة رومانتيكية عن الماضي[1]. ومن بين من نزح إلى مصر في تلك الفترة أيضاً الصحفي اللبناني فرح أنطون (١٨٧٤ - ١٩٢٢) الذي جاء إلى القاهرة من طرابلس في عام ١٨٩٧ وقضى بقية حياته بين مصر ونيويورك، رئيساً لتحرير عدة مجلات عربية وبنوع خاص مجلة «الجامعة» الشهيرة في زمانها. وكان هدف فرح أنطون السياسي شبيهاً بهدف غيره من كتاب عصره اللبنانيين، ذلك أنه توخى وضع أسس دولة علمانية يشترك فيها المسلمون والمسيحيون على قدم المساواة.

ومن الواضح إذن أن الحركة القومية العربية بدأت كغيرها من الحركات القومية الأخرى بالأدب والحركة الرومانتيكية الأدبية بصفةعامة، وذلك في شكل إحياء اللغة العربية وآدابها القديمة، وبعث ذلك المجد الكبير من التراث العربي الفكري. ولقد أنشئت في هذه المرحلة الجمعيات العلمية المختلفة، وكانت أول جمعية من هذا النوع هي «جمعية الفنون والعلوم» التي تأسست في بيروت عام ١٨٤٧. وقد ضمت بين أعضائها اليازجي والبستاني، وانصب نشاطها على الإفادة من التراث العربي. وفي عام ١٨٥٧ أنشئت «الجمعية العلمية السورية» وتميزت بأنها تضم العناصر البارزة من جميع الطوائف، أي من المسلمين والمسيحيين والدروز، وسارت هذه الجمعية على غرار الجمعية السابقة في أهدافها وأساليبها وحتى في قوانينها. وكان تأسيس هذه الجمعية أول ظاهرة من ظواهر الوعي القومي المشترك وستحتفظ بمكانتها في التاريخ كمهد للحركة السياسية الجديدة. وفيها ألقى إبراهيم اليازجي بن ناصيف قصائد ثورية منها بائيته المشهورة، التي تغنى فيها بأمجاد العرب وبروعة الأدب العربي ونقد

(١) من أهم ما كتبه في تاريخ العرب والإسلام: تاريخ التمدن الإسلامي (١٩٠٢ - ١٩٠٦)، وتاريخ آداب اللغة العربية (١٩١١)، والعرب قبل الإسلام (١٩٠٨).

التفرقة، وسوء الحكم، ودعا العرب إلى الاتحاد لرفع نير الحكم التركي.

وفي الواقع بدأت الحركة القومية العربية كتعبير عن ابتعاد العرب ونفورهم من الحكم العثماني في المراحل المتأخرة من هذا الحكم، ويعتبر ذلك دليلاً على انهيار التعايش التقليدي القائم بين العرب والأتراك. وفي بادىء الأمر، انحصر هذا الشعور في أشخاص متفرقين أو في جماعات من الأقلية فقط. فقد تشكلت أول جمعية سرية لها أهداف عربية عام ١٨٧٥ في سورية من بعض الشبان المسيحيين من حلقة البستاني. ويعتبر تكوين هذه الجمعية من الأمور التي لها مغزى في تاريخ القومية العربية، ويرى بعض المؤرخين أن الهدف الحقيقي من تشكيل هذه الجمعية هو تحرير المسيحيين اللبنانيين من الحكم العثماني الإسلامي، وأن التجاء هذه الجمعية إلى المجد العربي ما هو إلا وسيلة لكسب تأييد العرب المسلمين المحليين. فلم تكن هذه الجمعية، في واقع الأمر، إظهاراً لفكرة القوميةالعربية، بل إنها كانت حركة انفصالية لبنانية مستترة. لقد كانت رغبة أفراد الجمعية أكيدة فعلاً في فصل لبنان «المسيحي» عن الدولة العثمانية، وذاعت بينهم عبارات السخط على شعار الترك القائل: إن التركي فوق المسلم والمسلم فوق المسيحي.

وقد مارست جمعية بيروت السرية نشاطها في لصق المنشورات التي تندد بمساوىء الأتراك على الجدران، وأعدت برنامجاً للقضاء على هذا الحكم وعزمت على تنفيذه بحد السيف إذا لزم الأمر. وفي الحقيقة تضمن منشور الجمعية الصادر في ٣١ ديسمبر ١٨٨٠ أول برنامج سياسي عربي مدون؛ إذ طالب بمنح الاستقلال لسورية متحدة مع لبنان، والاعتراف باللغة العربية لغة رسمية للبلاد، وإلغاء الرقابة والقيود الأخرى التي تحول دون حرية الرأي وانتشار العلم، وعدم استخدام الوحدات العسكرية المجندة من أهل سورية ولبنان إلا ضمن حدود بلادهم. وتظهر في هذا البرنامج بوضوح آثار اليازجي والبستاني: الأول في سعيه لإعلاء شأن اللغة العربية، والثاني في حملته على الجهل. ولكن الجمعية فشلت تماماً في تحقيق أهدافها السياسية، وانتهت

بالفعل في عام ١٨٨٢ أو ١٨٨٣، لأنه لم يكن قد تكون بعد، في ذلك الوقت، ما يسمى بالقضية العربية بكل ما في هذه الكلمة من معنى، فقابل الجمهور هذه المنشورات بسلبية تامة ولم يكن على استعداد لتقبلها. ومهما يكن الأمر، فإن برنامج جمعية بيروت السرية أصبح نموذجاً لما أتى بعده من برامج، كما أنه كان في تاريخ الحركة القومية العربية أول بيان معروف يحوي أهدافاً سياسية معينة.

على أن التاريخ الحقيقي للقومية العربية يبدأ بكتابات ونشاط شخصيتين من أصل سوري، هما عبد الرحمن الكواكبي ونجيب عازوري. ورغم ارتباطهما بالنظام العثماني التقليدي، فلقد ابتعدا عنه وقضيا الجزء الأخير من حياتهما في المنفى. قضى عبد الرحمن الكواكبي (١٨٤٩ - ١٩٠٣)، أحد قواد الحركة الفكرية العربية، بعض الوقت في خدمة الحكومة العثمانية، ولكنه سجن بسبب تهجمه العلني على الاستبداد، ولما أطلق سراحه في عام ١٨٩٨ ذهب إلى المنفى في مصر، ونشر في القاهرة اثنين من أعماله السياسية ومات بها في عام ١٩٠٣. وكتابا الكواكبي «طبائع الاستبداد» و«أم القرى» مهمان لأنهما وضحا النقطة التي تكونت عندها أيديولوجية القومية العربية، وبذلك استطاعت أن تميز نفسها عن بقية الحركات العامة التي كانت تهدف إلى النهوض بالإسلام والإصلاح. فكانت كتاباته تشكل دون جدال إحدى نقاط التعريف بالفكرة العربية وذلك بالنسبة للطبقة المثقفة من العرب الموجودين في الولايات العثمانية في آسيا. وكانت كتاباته التي نشرها في القاهرة أثناء مقامه في مصر، سواء في شكل مقالات أو كتب، تقرأ وتناقش على نطاق واسع، ولقد هُرِّبت نسخ منها إلى سورية مسقط رأسه حيث وزعت في الخفاء.

وأهم ما جاء به الكواكبي هو كتابه «أم القرى» الذي نشره في عام ١٩٠٠، وحلل فيه مفاسد الدولة العثمانية وانتقد إدارتها، وأنكر على سلاطينها تلقبهم بألقاب الخلافة. ورأى أن يكون العالم الإسلامي تحت لواء

الخلافة بشرط أن يكون الخليفة عربياً قرشياً، وأن يكون مركزه مكة (أم القرى) لا إستانبول. وخرج الكواكبي من كل المناقشات التي أجراها في كتابه إلى الدعوة إلى إقامة خلافة عربية. ولقد عاصرت دعوة جمال الدين الأفغاني (١٨٣٨ - ١٨٩٧) إلى إقامة الجامعة الإسلامية المحاولات التي قام بها السلاطين العثمانيون لتأكيد حقهم في الخلافة الإسلامية العالمية. وبينما كان هذا الحق وسيلة لها قيمتها السياسية، فقد اصطدم هذا الحق بأساس من أهم الأسس التي يقوم عليها نظام الخلافة الإسلامية، لأن أحد شروط وقواعد هذا النظام داخل إطار تجربته التاريخية، وذلك حتى زوال العباسيين، كان يتطلب أن يكون الخليفة عربياً من قبيلة قريش، وهي قبيلة الرسول. ولقد عارض الكواكبي، الذي كان على خلاف مع نظام حكم السلطان عبد الحميد، نظرية الخلافة العثمانية، ودافع عن عودة الخلافة إلى العرب واعتقد بأن الإسلام سوف يبعث على أيديهم فهم «الوسيلة الوحيدة لجمع الكلمة الدينية، بل الكلمة الشرقية». ولكن الكواكبي تحلل من الرأي الإسلامي التقليدي وتخيل أن الخليفة ما هو إلا مجرد رئيس روحي للمجتمع الإسلامي دون أن تكون له سلطة سياسية.

كان للكواكبي أهمية في نفوس ناشئة العرب قبل عام ١٩٠٨. وكان واقعياً في كونه فهم فهماً عميقاً مقدار الكراهية التي كان الترك يكنونها للعرب، وأن الترك كانوا يعتبرون أنفسهم العنصر المتغلب المسيطر، فلم يستعربوا بل حافظوا على تركيتهم. واستدل من أقوال الترك على مدى احتقارهم للعرب ونبذهم بالألقاب فقال: «ولا يعقل لذلك سبب غير شديد بغضهم للعرب كما يستدل عليه من أقوالهم التي تجري على ألسنتهم مجرى الأمثال في حق العرب.. هذا والعرب لا يقابلونهم على كل ذلك بسوى كلمتين هي قول العرب فيهم: ثلاث خلقن للجور والفساد: القمل والترك والجراد». والعرب مدينون للكواكبي بما حشد لهم من مثل ومفاهيم، ولكن ذلك ينتظم مع عروبة الكواكبي الصلدة ويقينه بخلود الذات العربية، فيقول عن العرب:

«إن العرب أقدم الأمم اتباعاً لأصول تساوي الحقوق وتقارب المراتب في الهيئة الاجتماعية.

والعرب أعرق الأمم في أصول الشورى في الشؤون العمومية.

والعرب أهدى الأمم لأصول المعيشة والاشتراكية.

والعرب من أحرص الأمم على احترام العهود عزة، واحترام الذمة إنسانية، واحترام الجوار شهامة، وبذل المعروف مروءة».

وهناك تشابهات معينة بين نجيب عازوري والكواكبي، فكلاهما ترك العمل في خدمة الحكومة العثمانية في ظروف غير مرضية، وعاش في المنفى. وبينما كان الكواكبي مسلماً عربياً ذا نشأة تقليدية، كان عازوري مسيحياً عربياً ذا ثقافة فرنسية، وقضى فترة من حياته امتدت من عام ١٩٠٤ حتى وفاته في عام ١٩١٦ في باريس أي في المنفى. وفي عام ١٩٠٤ أسس في باريس منظمة قومية باسم «رابطة الوطن العربي» (La Ligue de la Partie Arabe)، ومن المحتمل أنه اتخذ من هذه الجمعية ستاراً للتمويه عن نشاطه الشخصي. وادعى عازوري أن غاية هذه الرابطة هي تحرير بلاد الشام والعراق من سيطرة الأتراك. وفي عام ١٩٠٥ وضع نجيب عازوري أفكاره في كتاب نشره باللغة الفرنسية تحت عنوان «يقظة الأمة العربية» (La réveil de la nation Arabe) فيقول: هنالك أمة عربية، أمة واحدة تضم المسيحيين والمسلمين على حد سواء. وليست المشاكل الدينية التي تنشأ بين مختلف أبناء الطوائف سوى مشاكل سياسية تثيرها الدول الأجنبية في سبيل منافعها الخاصة. وليس المسيحيون أقل عروبة من المسلمين. أما حدود هذه الأمة فتضم البلاد العربية الآسيوية، وتبقى مصر وشمال إفريقية خارجة عنها. وكان يرى أن تستقل الأمة العربية عن الأتراك لما ألحقوا بها من أضرار جسام، فلولاهم لكان العرب من أرقى أمم العالم. وتضمنت كتابات عازوري تحليلات مفصلة عن سياسة الدول الأوروبية ومصالحها في الشرق العربي، كما خشي عازوري أيضاً المطامع الصهيونية في العودة إلى فلسطين فيقول: «هنالك حادثان مهمان من طبيعة واحدة ولكنهما متعارضان وهما: يقظة الأمة العربية والجهد الخفي

لإنشاء ملك إسرائيل القديم من جديد وعلى مقياس أوسع. إن مصير هاتين الحركتين القتال باستمرار إلى أن تغلب إحداهما الأخرى. ومصير العالم كله منوط بالنتيجة النهائية لهذا الصراع». كما أصدر عازوري أيضاً خلال ١٩٠٧ - ١٩٠٨ في باريس دورية بالفرنسية بعنوان «الاستقلال العربي» (L'independ-ance Arabe) وكانت غايتها تعريف الغرب بالقضية العربية والدعاية لها. ولقد توقف صدور هذه الدورية عندما نشر الدستور العثماني في يوليو ١٩٠٨.

وكانت عقيدة عازوري أكثر تطرفاً عن عقيدة الكواكبي. فكان يدعو في كتابه «يقظة الأمة العربية» إلى انفصال الولايات العربية عن الدولة العثمانية، ويرى أن تكون الدولة العربية المستقلة، المكونة من الجزيرة العربية والهلال الخصيب، سلطنة دستورية حرة، وعلى رأسها سلطان عربي مسلم، وأن تقام في الحجاز خلافة عربية. واقترح أن يكون السلطان أحد أفراد العائلة الخديوية الحاكمة في مصر، وأن يكون الخليفة شريف مكة. ولقد أخذ عازوري مشروع الكواكبي عن الخلافة العربية وأضاف إلى سلطة الخليفة السيادة السياسية على الحجاز، والسلطة الأدبية على جميع المسلمين. وكمسيحي اهتم عازوري، على أية حال، بتأكيد الحرية الدينية، ودعا إلى توحيد الكنائس الكاثوليكية تحت اسم «الكنيسة الكاثوليكية العربية». وعلى الرغم من ذلك فلم تحصل أفكار عازوري على التأييد الشامل للعرب، فهي، على ما حوت من قيمة في ذاتها، كانت مشلولة بطبيعتها، لأنها صادرة عن عاصمة أجنبية وبلغة أجنبية. وبرغم ذلك كانت أفكار عازوري مثالاً للمدى الذي بلغه بعض دعاة الفكرة العربية.

وهكذا ظهرت الفكرة القومية العربية في صورتها البسيطة، فإن مفكري العرب افتقروا، كما رأينا، إلى وجود خطة موحدة بينهم تدل على القيام بعمل مشترك. ولكن ثورة تركيا الفتاة في عام ١٩٠٨ كانت نقطة تحول في تاريخ كل من القومية العربية والقومية التركية. ولقد كان العرب، مثل الأتراك،

منقسمين على أنفسهم إلى مؤيدين ومعارضين للسلطان عبد الحميد الثاني ونظام حكمه. ولقد رسم السلطان عبد الحميد لنفسه سياستين: الأولى داخلية والثانية خارجية، ففي داخل الإمبراطورية سعى إلى تدعيم مركزه في أذهان رعاياه وذلك بأن أصر على أن سلطته الزمنية تستند إلى سلطته الدينية، فهو ظل الله في الأرض وأمير المؤمنين وخادم الحرمين الشريفين. أما في الخارج فكانت سياسته الإسلامية ترمى إلى تحصين مركز الدولة العثمانية بين الدول الأوروبية، حتى يصبح زعيم العالم الإسلامي كله. واستهدفت سياسة عبد الحميد بصورة خاصة التأثير في العناصر غير التركية ولا سيما العرب الذين ظهرت بينهم بعض البوادر التي تشير إلى تفتح الوعي القومي في نفوسهم. وإذا كانت سياسة عبد الحميد لم توقف نمو القومية العربية فإنها جعلتها عديمة التأثير وذلك إما عن طريق إغراء الناس بالتوظيف أو العطايا الأخرى، وإما عن طريق الإرهاب الذي اتسم به حكم هذا السلطان.

ومن ناحية أخرى أيد العرب والأتراك حركة تركيا الفتاة التي استطاعت أن تستبعد أي معارضة عربية للحكم العثماني، وظل التفاهم والتعاون سائداً بين العنصرين العربي والتركي في المهجر لمكافحة الاستبداد الحميدي. ولقد قوبلت أنباء إعلان الدستور في ٢٤ يوليو ١٩٠٨، بعد قيام ثورة جمعية «الاتحاد والترقي»، بحماس بالغ في المراكز العربية الهامة. وظهرت آثار التقارب بين العرب والأتراك إذ افتتحوا سكة حديد الحجاز في عام ١٩٠٨، وأعادوا الشريف حسين أميراً على مكة بعد أن قضى في استانبول شبه معتقل نحو ستة عشر عاماً. كما لعب بعض العرب دوراً بارزاً في حركة عزل السلطان عبد الحميد عام ١٩٠٩. وبعد ثورة ١٩٠٨ مباشرة، أسس العرب في استانبول جمعية «الإخاء العربي العثماني»، وكانت من أهم المظاهر الدالة على الوفاق العربي العثماني. وكانت أهدافها الرئيسية هي حماية الدستور وتوحيد جميع الأجناس في ولائها للسلطان وتحسين حالة الأجزاء العربية على أساس من المساواة الصحيحة بين العرب والملل الأخرى في الإمبراطورية،

ونشر التعليم باللغة العربية، وتشجيع المحافظة على العادات العربية. وكانت غاية هذه الجمعية هي معاونة «جمعية الاتحاد والترقي» في الحفاظ على أحكام الدستور، وجمع كلمة جميع الملل التي تظللها الراية العثمانية دون النظر إلى الفروق الدينية والجنسية، والسعي إلى تأييد الحرية والعدل والمساواة بين جميع هذه العناصر.

على أن العلاقات الطيبة بين العرب والترك لم تستمر طويلاً. فلقد أدى عزل السلطان عبد الحميد في عام ١٩٠٩ إلى سقوط حاشيته ومن بينهم مستشاروه من العرب. كما أن السياسة التي سارت عليها جمعية «الاتحاد والترقي» هزت التحالف بين العرب والأتراك واضطرت مفكري العرب وساستهم إلى تغيير آرائهم واتجاهاتهم على ضوء التجارب والأحداث. فقد كشف رجال تركيا الفتاة، أو الاتحاديون، القناع عن سياستهم وأظهروا رغبتهم في تمجيد العنصر التركي وذلك باتباع سياسة التتريك فألفوا اللجان في الأستانة وعواصم الولايات العربية لتنسيق موظفي العناصر الأخرى، وخاصة العرب، في وزارتي الداخلية والخارجية، ولم يبقوا من العرب في وزارة الخارجية مثلاً ـ التي كانت تضم ما يقرب من ٦٠٠ موظف بينهم ١٢ عربياً ـ سوى واحد من العرب فقط. كما عمل الإتحاديون على فرض اللغة التركية على بعض العناصر الأخرى، فألزموا المدارس الحكومية بتطبيق برامج الحكومة التي تهدف إلى سياسة التتريك، وطلبوا من رؤساء المحاكم أن تكون المرافعات باللغة التركية. وحافظ الإتحاديون كذلك على الشكل المركزي للحكم، وساروا على سياسة مركزية مشددة. ومن ناحية أخرى، قام الإتحاديون بتوجيه الانتخابات للبرلمان العثماني (مجلس المبعوثان) بشكل يضمن انتخاب الأكثرية الساحقة من مرشحيهم، ووزعوا المناطق الانتخابية بطريقة ترجح كفة العنصر التركي على حساب الأجناس الأخرى. ولذلك استاء السياسيون العرب لأن الولايات العربية لم تكن ممثلة تمثيلاً حقيقياً في البرلمان العثماني الذي اجتمع في عام ١٩٠٨ بعد أن توقف لمدة ثلاثين عاماً.

وبعد انقلاب ۱۹۰۹ قامت حكومة تركيا الفتاة بتعطيل جمعية «الإخاء العربي» وإغلاق فروعها، ولقد أظهر ذلك بداية الخلاف بين الحكومة والقوميين العرب. وتوالت بعد ذلك سلسلة طويلة من الخلافات في داخل المجلس النيابي وخارجه، واستمرت حتى نشوب الحرب العالمية الأولى. وقد أدى ذلك إلى انتشار الجمعيات القومية في الهلال الخصيب واستانبول، وأيضاً في القاهرة وباريس، وسنشير هنا إلى أربع جمعيات هامة، اثنتين علنيتين واثنتين سريتين. وكان «المنتدى العربي» هو أول الجمعيات العلنية، وقام بتأسيسه في استانبول عام ۱۹۰۹ جماعة من الموظفين والمبعوثين والكتاب والطلاب ليكون مركزاً يلتقي فيه العرب من زوار العاصمة والمقيمين فيها، وفي الحقيقة كان المنتدى ظاهرة ثقافية، وكان مدرسة للفكرة القومية ومنتدى لها. أما الجمعية العلنية الثانية فقد شكلتها الجالية السورية بمصر عام ۱۹۱۲ تحت إسم «حزب اللامركزية الإدارية العثمانية»، وكان يدعو إلى أن تتولى كل ولاية إدارة شؤونها الداخلية ويرى أن لا بقاء للدولة العثمانية «إلا إذا بنيت حكومتها على أساس اللامركزية الإدارية». ولقد نص الحزب صراحة في المادة ١٤ من برنامجه على استعمال لغتين رسميتين في كل ولاية: التركية واللغة المحلية، وجعل لغة التعليم هي اللغة المحلية في جميع مراحل الدراسة.

أما بالنسبة للجمعيتين السريتين، فلقد تأسست إحداهما وهي «الجمعية القحطانية» في عام ۱۹۰۹، وكانت تدعو إلى تكوين مملكة عربية لها برلمانها وحكومتها المحلية، وتتخذ العربية لغتها الرسمية، وتكون طرفاً في إمبراطورية ثنائية، عربية تركية، على غرار إمبراطورية النمسا والمجر. وبموجب هذا المشروع يضع السلطان العثماني على رأسه تاج المملكة العربية وتاج المملكة التركية على غرار أباطرة الهابسبرج. وكان رئيس هذه الجمعية عزيز عليّ المصري، الضابط العثماني، وهو المصري الوحيد الذي لعب دوراً قيادياً في حركة القومية العربية المبكرة. وعندما اكتشف عزيز المصري في أوائل عام ١٩١٤ وجود خائن بين أعضائها قرر أن يحولها إلى هيئة لا تضم إلا ضباط

الجيش فشكل منظمة جديدة باسم «جمعية العهد»، كي تكون عهداً بين أعضائها وبين الله على خدمة الوطن، وكانت أهدافها هي نفس أهداف «الجمعية القحطانية». وتأسست الجمعية السرية الثانية وهي جمعية «العربية الفتاة» في باريس عام ١٩١١، وكونها سبعة من العرب الذين كانوا يتابعون دراستهم العالية في باريس. وكان من شروط العضو المنتمي إلى هذه الجمعية أن يكون كتوماً مخلصاً، مؤمناً بالعقيدة القومية العربية، مطيعاً لقرارات الأكثرية دون قيد ولا شرط. وظلت الجمعية في باريس لمدة سنتين حتى تخرج أعضاؤها وعادوا إلى بلادهم فانتقلت إلى بيروت عام ١٩١٣ ثم إلى دمشق عام ١٩١٤.

على أن أكثر عمليات الدعاية التي قام بها القوميون العرب نجاحاً، هو عقد مؤتمر عربي في باريس خلال شهر يونيو عام ١٩١٣. وكانت جمعية «العربية الفتاة» هي الداعية إلى عقد مثل هذا المؤتمر. وفي إبريل عام ١٩١٤، تأسست لجنة مؤتمر باريس واتصل أعضاؤها فوراً بحزب اللامركزية في مصر و«الجمعية الإصلاحية» في بيروت، وكانت قد تأسست هناك في عام ١٩١٣ عقب هزيمة الدولة العثماينة في الحرب البلقانية. انعقد المؤتمر العربي الأول في باريس في ١٨ يونيو، وحضره خمسة وعشرون ممثلاً عن مختلف الجمعيات العربية القائمة في استانبول ودمشق وبيروت والقاهرة، وعن مهاجري العرب في المكسيك وفي الولايات المتحدة الأمريكية. وعقد المؤتمر أربع جلسات في ستة أيام ألقي فيها خطابات سياسية منها ما هو دراسة نظرية ممتازة حول تحديد القومية العربية وأهدافها، ثم اتخذ المؤتمر قرارات تدور كلها حول ضرورة تطبيق نظام اللامركزية في الولايات العربية. وعقب نشر تلك القرارات، انزعجت الحكومة العثمانية، وأرسلت مبعوثاً إلى باريس للاتصال بزعماء المؤتمر، واستقر الأمر على أن يقوم ثلاثة من العرب بالسفر إلى استانبول لبدء المفاوضات مع الحكومة العثمانية حول مطالب المؤتمر، التي انحصرت في جعل الخدمة العسكرية محلية أي في الولايات العربية فقط لأبناء العرب، واستخدام العربية كلغة تعلم في المدارس في المرحلتين الإبتدائية والثانوية،

وتعيين العرب في مناصب الولاة ومناصب الوزراء في استانبول. وبعد وصول الوفد العربي، بدأت المفاوضات التي استغرقت شهرين صدر بعدهما مرسوم أغسطس عام ١٩١٣ الخاص بتنفيذ اتفاقية باريس. غير أن المرسوم جاء معدلاً لكثير جداً مما اتفق عليه العرب ومبعوث الاتحاد في باريس. فلم يشر المرسوم إلى ضرورة اعتبار اللغة العربية لغة رسمية في المناطق العربية، ولم يذكر كذلك المناصب التي يجب أن تخصص للعرب في الوزارة وبين الحكام العامين. وأحس العرب بخيبة أمل شديدة في هذا المرسوم ولكن الاتحاديين لجئوا إلى سياسة إغراء زعماء المؤتمر بالمناصب، فعينوا ستة منهم في مجلس الأعيان من بينهم عبد الحميد الزهراوي رئيس مؤتمر باريس. ولقد ادعى الزهراوي أن قبوله هذا المنصب ما كان إلا مناورة سياسية لإقناع الاتحاديين بضرورة اتباع سياسة تنطوي على درجة أكبر من التسامح والحرية. وعلى أية حال، كانت كل هذه التطورات بمثابة نقطة تحول في تاريخ الحركة القومية. فلقد فشلت الجمعية الإصلاحية في بيروت ومؤتمر باريس في تحقيق أهدافهما الرئيسية. وبعد أن فشل المؤتمر في إلزام حكومة الاتحاديين بالمطالب العربية، لم يبق إلا الثورة الكامنة على الدولة العثمانية، وهي الثورة التي أتاحت لها الحرب العالمية الأولى ظروفاً ملائمة.

وبعد هذا العرض نجد أن أهم ما يميز الحركة القومية العربية قبل قيام الحرب العالمية الأولى هو انحصارها في نطاق عربي ضيق. فقد كانت تشمل بلاد الشام بأجزائها والعراق ولم يكن فيها اليمن الذي ظل على ولائه للعثمانيين، ولا الدولة السعودية التي فضلت أن تعمل لحسابها. أما في الحجاز فلم ينضم الشريف حسين بن علي إلى الحركة إلا بعد قيام الحرب العالمية الأولى. والواقع أن هذه البلاد العربية في شبه الجزيرة العربية كانت بحكم تأخرها الاقتصادي والاجتماعي تخضع لأنواع من الحكم الثيوقراطي، ولم يكن فيها أي بوادر للبعث العربي القومي. أما مصر فقد كانت منعزلة عن الحركة القومية العربية انعزالاً يكاد يكون تاماً. وترجع هذه العزلة إلى عدة أسباب نذكر منها ما يلي:

أولاً: دخلت مصر مرحلة العزلة النسبية منذ أن فرضت عليها التسوية الدولية في عام ١٨٤٠. وقد عمل محمد علي وخلفاؤه على الاستقلال بمصر عن الدولة العثمانية، وقد نجحوا في ذلك إلى حد كبير، فاكتسبت مصر شخصية ذاتية مستقلة عن بقية أجزاء الدولة العثمانية، فأدى هذا إلى انعزالها عن بقية أجزاء المشرق العربي الذي كان خاضعاً للحكم العثماني المباشر. كما مانع العثمانيون، من ناحيتهم، في تنمية الاتصالات بين مصر وجاراتها حتى لا تقوم في البلاد حركات تحررية موحدة، وحتى لا يستفيد شعب من خبرة وجهاد شعب اخر. وبالإضافة إلى ذلك كانت أسرة محمد علي لا تحس بأنها عربية، ولم يكن ممكناً أن تتولى عملية التوجيه نحو الفكرة العربية. فكان محمد علي يجهل اللغة العربية ولا يتكلم إلا التركية، ومات دون أن يتكلم العربية مطلقاً، حتى إن جمال الدين الأفغاني سماه «الأمي الأكبر»، ومع أن إبراهيم نشأ في مصر وتكلم العربية فإنه كان يستعمل التركية في كتاباته الرسمية. وعندما هرع الشعب المصري إلى مؤازرة ليبيا التي هاجمها الإيطاليون عام ١٩١١ - ١٩١٣ وإرسال الأموال والجنود والأطباء، أرسل الخديو عباس حلمي الثاني إلى السيد أحمد الشريف السنوسي وفداً ينصحه بالتوقف عن القتال، في وقت حاصر فيه الإيطاليين وكاد يقضي عليهم. وظهر فيما بعد أن الخديو عباس فعل ذلك خدمة لإيطاليا لعلها تشتري خط سكة حديد مريوط الذي كان من ممتلكاته الخاصة.

ثانياً: عندما فتح محمد علي بلاد السودان، اتجهت مصر نحو إفريقية، وظلت الوحدة السياسية بين مصر والسودان مركز الثقل في سياسة ونشاط الخديوية المصرية. فاقتفى إسماعيل خطوات جده في تشجيع الرحلات العلمية للكشف عن أصقاع السودان النائية وفي تعقب مجرى النيل حتى منابعه. وحصر إسماعيل اهتمامه في الاتجاه نحو الجنوب، وسعى لإقامة وحدة نيلية. تضم مصر والسودان والحبشة. وكان هذا المشروع هو الدافع الحقيقي إلى حملته على الحبشة. وقد طمع إسماعيل في تأسيس إمبراطورية مصرية في إفريقية في الوقت الذي حاول فيه جعل مصر جزءاً من أوروبا،

ويقال أنه كان يسعى لأن ينصب نفسه إمبراطوراً على إفريقية. وتجاوب المصريون مع هذا النشاط الجغرافي، واشترك عدد من جغرافييهم ومهندسيهم ورحالتهم في البعثات المصرية إلى منابع النيل. وازداد اهتمام رجال الفكر بالسودان، وأولوا قضيته عناية زائدة. وربما كان إسماعيل سرهنك صاحب «حقائق الأخبار عن دول البحار» أول مُؤلِّف خصص فصلاً كاملاً عن السودان ضمن كل باب من أبواب كتابه. وهكذا أصبح السودان هدفاً رئيسياً من أهداف الحركة الوطنية المصرية وساعد ذلك بدوره على انصراف مصر عن الشرق العربي بقضاياه ومشاكله.

ثالثاً: كانت البيئة التي نشأ فيها وطنيو مصر ومفكروها وكتابها وموجهوها السياسيون بيئة إسلامية، للدين ولشعائره المقام الأسمى في النفوس. فقد كانت الكتب الدينية في الفقه والشرع والتفسير، تفوق في عددها كتب الأدب والتاريخ العربيين. والأزهر هو المثال الأكبر على قوة المنهل الإسلامي في البيئة المصرية. وإذا كان محمدعلي قد أضعف نفوذ رجال الأزهر، فإنهم استردوا مكانتهم السابقة بعد مجيء إسماعيل إلى الحكم، واستمر نفوذ الأزهر في ازدياد إلى ما بعد قدوم الانجليز إلى مصر. وكان واضع الحجر الأساسي في فكرة الجامعة الإسلامية التي آمن بها قسم كبير من رجال الفكر والأدب والسياسة في مصر على حساب الوحدة العربية هو جمال الدين الأفغاني، الذي لم تحرمه جنسيته غير المصرية من التأثير في الفكر المصري الحديث ومن إنشاء تيار إسلامي لا قومي. وعاش الأفغاني في مصر من عام ١٨٧١ حتى عام ١٨٧٩، ولكنه خرج منها مطمئناً لأنه ترك لنفسه أثراً في البلاد. وكان من أهم نتائج ذلك أن حجبت الدعوة الإسلامية الحقيقة العربية وأخذت مكانها.

رابعاً: عملت بريطانيا قبل احتلالها مصر في عام ١٨٨٢ على فصل مصر عن سائر العالم العربي، ووقفت أمام محمد علي ومنعته من البقاء في سورية خشية أن يؤدي فتح الديار العربية في النهاية إلى قيام شعور عربي عام

يجمع بين المصريين والسوريين، وربما يجمع بينهم وبين باقي الشعوب العربية. كما ادعت بريطانيا أن بقاء الجيش المصري في الجزيرة العربية يثير النعرات الطائفية ضد الوهابيين في نجد والزيديين في اليمن، لدرجة تهدد المصالح البريطانية في عدن التي كانت قد احتلتها في عام ١٨٣٩. وفي عام ١٨٨٢، احتلت بريطانيا مصر وزاد ذلك من عزلتها عن المشرق العربي، إذ شغلت بمكافحة الاحتلال البريطاني الذي رسخت أقدامه وفرض سيطرته التامة على البلاد. ولم تستطع مصر منذ الاحتلال التفكير في غيرها لأن الحركة الوطنية المصرية كرست عملها السياسي للتخلص من هذا الاحتلال. فقد جعل الاحتلال البريطاني قضية مصر تختلف موضوعياً عن الشرق، فبينما كانت الحركة الوطنية في مصر تكافح ضد السيطرة الأوروبية وتتطلع إلى مساعدة وتأييد الدولة العثمانية، كانت الشعوب العربية في المشرق العربي تكافح في سبيل تحررها من السيطرة العثمانية وتتطلع إلى تأييد الدول الأوروبية. ولقد أيدت بريطانيا ـ عدو مصر ـ العناصر المعادية لعبد الحميد بسبب تقربه من ألمانيا على حسابها. فآوت المجاهدين الهاربين من الإمبراطورية في مصر، مما أثار شكوك الوطنيين المصريين في تلك الحركات.

ومن ناحية أخرى، لم يهتم العرب أيضاً خارج مصر بضمها إليهم لأنهم لم يفهموا أساليب الاستعمار ووجوب مجابهته كوحدة. واستمر ابتعاد مصر عن الحركات العربية حتى ما بعد سقوط عبد الحميد. وقد كرّس هذا التنافر ما ذهب إليه بعض مفكري مصر من أمثال أحمد لطفي السيد (١٨٧٢ ـ ١٩٦٣) الذي حاول غرس مفهوم «الأمة والوطن المصريين»، وجعل الأخلاق والعادات والمناقب مصرية، بعد أن كانت عربية أو إسلامية. وتأكيداً لهذا الاتجاه، حدّد لطفي السيد الشخصية المصرية في مقال كتبه في صحيفة «الجريدة» المصرية في عام ١٩١٣ جاء فيه[1]:

---

(١) الجريدة، ٩ يناير ١٩١٣.

«كذلك نحن المصريين نحب بلادنا ولا نقبل مطلقاً أن ننتسب إلى وطن غير مصر، مهما كانت أصولنا حجازية أو بربرية أو تركية أو شركسية أو سورية أو رومية. أقمنا في مصر وطناً لنا وعقدنا معها عقد صدق ترزقنا من خيرها ونقوم على مصالحها ونفدي شرفها بأرواحنا. فما النزر اليسير الذي لا يزال يحب الانتساب إلى قوم غير المصريين أو إلى وطن غير مصر إلا ناكث عهده ومتاجر بشرفه. إذ من القواعد الأولية للعيشة الإنسانية أن «الغرم بالغنم» فالذي يعيش في مصر يجب أن يدفع ثمن هذه العيشة الراضية محبة لها وحناناً عليها، وأقل أقدار المحبة عدم عقوقها والانتساب إلى غيرها».

وبذلك كشف أحمد لطفي السيد عن الشخصية المصرية الأصيلة وأبرز سماتها وملامحها، ولم يكن ذلك غريباً على ابن القرية الذي نشأ «في أسرة مصرية صحيحة لا تعرف لها إلاّ الوطن المصري ولا تعتز إلاّ بالمصرية ولا تنتمي إلاّ إلى مصر، ذلك البلد الطيب الذي نشأ التمدن فيه منذ أقدم العصور... وله من الثروة الطبيعية والشرف القديم ما يكفل له الرقي والمجد»[١].

ولم يشترك أحد من مصر في أول مؤتمر قومي عربي عقد في باريس، كما استبعدت قضايا مصر من بحوث المؤتمر التي تناولت شؤون شبه الجزيرة العربية وسورية الطبيعية وشمال إفريقية. وقد استأنف العرب إسقاط مصر من حسابهم بعد انتهاء الحرب العالمية، عندما فوجئوا بسوء نيات الغرب نحوهم، ومساعيه لتقسيم بلادهم واستعمارها. وقد أهملت مصر إهمالاً تاماً في أكبر مؤتمرين سوريين عربيين في تلك الفترة، مؤتمر يونيو ١٩١٩ ومؤتمر مارس ١٩٢٠، وعقد كلاهما في دمشق. غير أن مصر أصبحت، فيما بعد، ملتقى التجمع العربي، والقوة الدافعة لفكرة القومية العربية. فلقد أدركت ثورة يوليو عام ١٩٥٢ منذ قيامها الذات العربية لمصر وعملت على تأكيدها. وكان هدف جمال عبد الناصر توحيد العالم العربي وإيقاظ الوعي القومي العربي، بحيث أصبح اسمه رمزاً للقومية العربية وعنواناً لها.

---

(١) Egypt, No. 1 (1907), Cd. 3394, p. 7, Cit. in J. M. Ahmed, The Intellectual Origins of Egyptian Nationalism, pp. 71 - 72.

الفصل التاسع

بريطانيا والعرب خلال الحرب العالمية الأولى

١ ـ بريطانيا والعرب حتى عام ١٩١٤.
٢ ـ مراسلات الحسين ـ مكماهون (١٩١٥ ـ ١٩١٦).
٣ ـ اتفاقية سايكس ـ بيكو (١٩١٦).

١ - بريطانيا والعرب حتى عام ١٩١٤

تركت الأهمية الاستراتيجية للشرق العربي أثرها العميق في تفكير جميع الذين كتبوا عن هذا الجزء من العالم. فكتب الكولونيل تشرشل - مثلاً - في منتصف القرن التاسع عشر يقول:

> «إذا كانت بريطانيا ترغب في الحفاظ على سيطرتها في الشرق فإنه، ينبغي لها، بشكل ما، أن تدخل سورية ومصر في نطاق نفوذها وسيطرتها. أعلن نابليون أنه سيجعل من مدينة عكا مفتاحاً للشرق. وكانت عبقريته العسكرية على صواب في تقديرها أهمية هذه البلاد (الشرق الأدنى) التي عبثاً حاول الاستيلاء عليها ليجعل منها مرتكزاً ومنطلقاً في أعماله الحربية ضد إمبراطوريتنا الهندية. وإذا كانت أسوار عكا تنطوي على مصير عظيم لأعداء بريطانيا، فمن يجرؤ على القول أن حلم نابليون كان وهماً وخيالاً؟»[1].

والواقع أن اهتمام بريطانيا بالدولة العثمانية يرجع إلى القرن التاسع عشر، وقبل ذلك القرن كانت بريطانيا أكثر اهتماماً بصداقة روسيا منها بصداقة الدولة العثماينة إلى أن جاءت وزارة بت (Pitt)، فوجد الوزير الإنجليزي أن في تقدم روسيا إلى الجنوب خطراً واضحاً على مصالح بريطانيا السياسية والتجارية. وفي النصف الأول من القرن التاسع عشر، وقع حادثان

---

(١) Colonel Churchill, **Mount Lebanon, a Ten Year's Residence from: 1842 to 1852**, vol. *I.* (London, 1853), pp. vii - ix.

مقتبساً في: زين نور الدين زين: الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، ص ١٤ - ١٥.

خطيران دفعا الدول الأوروبية الكبرى إلى تركيز اهتمامها على الشرق العربي، وحملاها على التدخل الفعّال في شؤون المسألة الشرقية. وكان أولهما الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨ ـ ١٨٠١)، وثانيهما تعاظم قوة محمد علي العسكرية والانتصارات التي أحرزها في حروبه ضد السلطان محمود الثاني (١٨٣٠ ـ ١٨٤٠). وكان من نتائج الحادث الأول أن اهتمت بريطانيا بصداقة الدولةالعثماينة حتى تتمكن من وضع حدٍ لأطماع فرنسا في البحر المتوسط والشرق. ورأت بريطانيا من مصلحتها المحافظة على الإمبراطورية العثمانية وعقد حلفٍ معها لإخراج قوات فرنسا من مصر.

وكان تعيين بامستون (Palmerston) وزيراً للخارجية البريطانية عام ١٨٣٠ حادثاً مهماً من حيث سياسة بريطانيا إزاء الدولة العثمانية. ولقد وضع بامستون أساس السياسة البريطانية التقليدية بالنسبة للدولة العثمانية، فأعلن ضرورة المحافظة على سلامتها، وضرورة تأييدها بالقوة ضد روسيا. ولم يكن بامستون رجل مبادىء بقدر ما اهتم بحماية مصالح بريطانيا السياسية والتجارية. وكان يفضل بلا ريب التعاون مع فرنسا على الاتفاق مع روسيا، ورأى في المسألة الشرقية أهم مشكلة في السياسة الدولية لاتصالها بمصر وفرنسا والدولة العثمانية وروسيا وبريطانيا. وعندما هزم محمد علي الجيش العثماني في شمال سورية عام ١٨٣٩، قرر بامستون التدخل، وأوضح بشكل قاطع أن الحكومة البريطانية لا تتردد في الدخول في حرب مع فرنسا إذا استمرت في مناصرتها لمحمد علي. وأسفرت جميع هذه الجهود التي بذلها بامستون عن إجلاء القوات المصرية عن سورية، وعن استعادة سلطة السلطان على تلك الولاية.

وأقنعت الأحداث التي أدت إلى معاهدة لندن عام ١٨٤٠ القيصر الروسي نيقولا أن الدولة العثمانية بلد يحتضر، وقال لساسة بريطانيا أثناء زياراته لها عام ١٨٤٤ «إن تركيا أشبه برجل يحتضر. وقد نسعى لإبقائه حياً، ولكن مسعانا لن يكلّل بالنجاح، فإنه سيموت، لا بل ينبغي له أن يموت».

ولكن الحكومة البريطانية لم تعتقد في ذلك الوقت أن الدولة العثمانية على وشك السقوط، ولم ترد تبادل الآراء في هذا الموضوع. وعندما عاد بامستون مرة أخرى إلى وزارة الخارجية عام ١٨٤٦، لم يكن مستعداً لقبول مثل هذه الأفكار الروسية، بالرغم من محاولته توطيد الصداقة بينه وبين الحكومة الروسية. ولذلك فرح الروس كثيراً لسقوطه في عام ١٨٥١، وازداد التقارب بين روسيا وبريطانيا في عام ١٨٥٢. وحاول نيقولا للمرة الثالثة الاتصال بساسة بريطانيا من أمثال أبردين وسيمور. وفي حديثه المشهور في ٩ يناير ١٨٥٣ مع سيمور، السفير البريطاني، استخدم القيصر العبارة الشهيرة «الرجل المريض» وقال:

«We have a sick man on our hands, a man gravely ill, it will be a great misfortune if one of these days he slips through our hands, especially before the necessary arrangements are made».

ولم توافق بريطانيا على هذا الاقتراح، وضاق القيصر ذرعاً بموقفها، وعزم على أن يعالج الأمر مستقلاً.

وفي ذلك الوقت أدى النزاع بين فرنسا وروسيا على أمور تتعلق بحماية الأماكن المقدسة في فلسطين إلى نشوب حرب القرم. فالقيصر الروسي وجد لزاماً عليه حماية الأرثوذكس في الدولة العثمانية، والإمبراطور الفرنسي رأى ضرورة حماية رجال الدين الكاثوليك في الدولة العثمانية. ودخلت بريطانيا وفرنسا الحرب مع الدول العثمانية ضد روسيا، ولكن بعد سنتين لم تجد روسيا جدوى من متابعة الحرب، فقررت التسليم ووقعت معاهدة باريس في ٣٠ مارس ١٨٥٦. وقد منحت المعاهدة الدولة العثمانية مركزاً أكثر امتيازاً من ذي قبل، ونصت على احترام وحماية استقلالها ووحدة أراضيها، ومنعت روسيا من الاستيلاء على القسطنطينية.

وإذا كان الهدوء النسبي قد ساد مجال التنافس الأوروبي في الدولة العثمانية خلال العشرين سنة التالية، فقد وقعت أحداث تاريخية كان لها أثر

عميق في تقرير مصير العالم العربي بالنسبة للاستعمار الأوروبي. ففي عام ١٨٦٩، افتتحت قناة السويس وأدركت بريطانيا، رغم ما أبدته من معارضة للمشروع، أهمية هذا الطريق المائي لمواصلاتها مع الهند. وأصبح من الضروري وقتذاك أكثر من أي وقت مضى ألا تقع الأجزاء الأسيوية من الإمبراطورية العثمانية في قبضة دول معادية لبريطانيا، كما أنه أصبح من الضروري أيضاً ألا تتحدى دولة قوية، وبصفة خاصة روسيا قوة بريطانيا وسيطرتها على البحر المتوسط. ولذلك بادرت بريطانيا بشراء أسهم الخديو إسماعيل في قناة السويس عندما أراد بيعها في عام ١٨٧٥، وارتبط مصير مصر والعالم العربي منذ ذلك الوقت ارتباطاً وثيقاً بمصالح بريطانيا في الشرق الأوسط باعتباره منطقة استراتيجية للدفاع عن قناة السويس وعن الطريق البرية المؤدية إلى الهند. وقال اللورد كرزون (Curzon) «... لولا الهند ما اشترى اللورد بيكونزفيلد (دزيريلي) أسهم شركة قناة السويس، ولولا القناة لما كنا الآن في مصر».

وفي العام الذي اشترت فيه بريطانيا أسهم قناة السويس، كانت روسيا تستعد لجولة ثانية تحل بها المسألة الشرقية حلا يكون في صالحها. فلقد كانت الدولة العثمانية في طريقها إلى الانحلال، وساءت سمعتها المالية الدولية، وقامت الثورة في البوسنة والهرسك، وثارت الشكوك حول قدرتها على البقاء متماسكة أمام المصائب التي تراكمت عليها والثورات العنيفة التي تلاحقت. وأفقدها ذلك التصرف عطف الحكومات والأفراد، ففقدت كثيراً من أنصارها في بريطانيا وفرنسا والنمسا. وزاد قلق الأمور في الدولة العثمانية وتعقيدها التدخل الأوروبي السياسي والمالي والديني أيضاً، فلقد تدخل الفرنسيون تدخلاً حربياً في لبنان في الستينات واحتلوها، وقبل العثمانيون مرغمين قيام نظام جديد يجعل لفرنسا التفوق في هذه المنطقة. وحاول الروس من ناحيتهم التدخل وإثارة الشعوب المسيحية في البلقان على الحكم العثماني، تدفعهم سياستهم التقليدية وتعصبهم الديني والجامعة الصقلبية.

ولقد غيرت الظروف التي مرت بها الدولة العثمانية السياسة التقليدية

البريطانية إزاءها، فهي لم تُثبت في نظر بريطانيا وأوروبا صلاحيتها للبقاء، ولم تعمل على تحسين حال رعاياها المسيحيين، ولم تستفد من الفرصة التي أتاحها لها صلح باريس عام ١٨٥٦ في إصلاح شؤونها وتوطيد دعائم ملكها. وكانت حملات جلادستون (Gladstone)، زعيم المعارضة في مجلس النواب البريطاني، من العوامل المهمة التي أطاحت بالسياسة التقليدية البريطانية، وخاصة بعد حركة القمع التي قام بها الباب العالي في بلغاريا. فكتب عدة مقالات أهمها «الفظائع البلغارية» (The Bulgarian Horrors) حمل فيها على العثمانيين وسياستهم حملة شعواء. وشعرت الحكومة البريطانية من المحافظين بأنها لم تعد تستطيع الدفاع عن السياسة التقليدية القديمة، فأعلن داربي، وزير الخارجية البريطانية، أن الحكومة لا تستطيع التدخل ضد روسيا للدفاع عن العثمانيين، ولكن موقف بريطانيا بإزاء روسيا وأطماعها لم يتغير. ولكن بريطانيا اتخذت، فيما بعد، موقفاً حاسماً إزاء كل من روسيا والدولة العثمانية حتى تولى سولزبري وزارة الخارجية بعد استقالة داربي في عام ١٨٧٨. وكان سولزبري يمقت الدولة العثمانية مقتاً شديداً ولم «يؤمن بأنه في الإمكان النهوض بها مرة أخرى كقوة حقيقية يعتمد عليها»[1]. ولذلك رأى أن الحل المناسب هو استبعاد الدولةالعثمانية من شرقي أوروبا، وتقسيم ممتلكاتها، وبذلك وضع حداً نهائياً للسياسة البريطانية التقليدية نحو الدولة العثمانية.

وفكرت بريطانيا ملياً: أي أجزاء الدولة العثمانية تحتل؟ فكرت في مصر، ولقد كان المستشار الألماني بزمرك يؤيد هذه الفكرة، لأنه رأى في تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية الخير لأوروبا والخير لألمانيا وإرضاء شهوات الدول الأوروبية الكبرى. ولكن بريطانيا رأت أن التفكير في مصر قد يؤدي إلى خسارة صداقة فرنسا، ولذلك فكرت في كريت ثم في قبرص، واستقر رأي سولزبري نهائياً على قبرص لأنها مفتاح غربي آسيا. واضطرت الدولة

(١) Allan Cunningham, The Wrong Horse?- A study of Anglo - Turkish relations before the First World War, St. Antony's Papers, No. 17, pp. 56 - 76.

العثمانية في عام ١٨٧٨ إلى قبول احتلال الإنجليز لجزيرة قبرص نظير حماية بريطانيا للدولة. وهكذا نفذت بريطانيا من الناحية العملية فكرتها لتقسيم الدولة العثمانية، ومغادرة السياسة التقليدية نهائياً. وعقب مؤتمر برلين (١٨٧٨) فرضت فرنسا الحماية على تونس عام ١٨٨١، ولكن بريطانيا خشيت أن يتحول البحر المتوسط إلى بحيرة فرنسية، وتطلعت إلى مصر على أنها تعويض لها عن احتلال الفرنسيين لتونس. ولذلك لم يمض أكثر من عام حتى كانت بريطانيا قد ضربت الإسكندرية واحتلت مصر. لقد فرغ الفرنسيون من احتلال تونس في سبتمبر ١٨٨١، وفرغ الإنجليز من احتلال مصر بعد عام. وبدأت المنافسة بين الدولتين تأخذ دوراً خطيراً يكاد ينتهي بوقوع الحرب بينها في أزمة فاشودة، ولم تصبح العلاقات طيبة بين الدولتين إلا حين وافقت بريطانيا على أن يكون لفرنسا حرية التصرف في مراكش في اتفاقية لا نزدون ـ كامبون المشهورة في عام ١٩٠٤.

ولقد قلب احتلال كل من قبرص ومصر الأوضاع رأساً على عقب، فمنذ ذلك الوقت أخذت بريطانيا تثبت مركزها في الشرق العربي وتفكر جدياً في تقسيم الدولة العثمانية. وساءت العلاقات بين الدولة العثمانية وبريطانيا إثر احتلال الأخيرة لمصر ووضوح سياستها الحقيقية. ولذلك شهدت السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر حلول ألمانيا محل بريطانيا وتوثق علاقاتها مع الباب العالي. وأحدثت سياسة القيصر الألماني غليوم الثاني، التي كانت تعرف بسياسة «الزحف شرقاً» Drang Nach Osten، أحدثت تغيراً واضحاً في السياسة الألمانية بالنسبة للدولة العثمانية بعد أن ظل بزمرك سنوات بجانب التدخل في المسألة الشرقية. وأخذ التغلغل الألماني أشكالاً متعددة عسكرية واقتصادية وثقافية ونفسية. وأوجست بريطانيا خيفة من المشروعات الألمانية التي أيدتها في أول الأمر، كخط سكة حديد بغداد وتوسع الرأسمالية الجرمانية في الدولة العثمانية، واهتمام الحكومة الألمانية بتقوية أسطولها التجاري والحربي حتى أصبحت بريطانيا تخشى على سيادتها البحرية. والواقع أن النفوذ الألماني والتغلغل الاقتصادي في الدولة العثمانية كانا نقطة تحول هامة في تاريخ

المسألة الشرقية في العصر الحديث. فزيارة القيصر الألماني للأماكن المقدسة في فلسطين عام ١٨٩٨، كانت مظاهرة سياسية لإظهار النفوذ الألماني في الشرق العربي والتقرب إلى العرب واستمالتهم. وأثارت سياسة ألمانيا في الشرق مخاوف بريطانيا وفرنسا وروسيا، فأدى ذلك إلى التوفيق بين المصالح المتضاربة والمنافسات العنيفة بين الدول الكبرى بطريق التحالف. وكان من نتائج ذلك توقيع الاتفاقيات الودية بين بريطانيا وفرنسا في عام ١٩٠٤، وبين بريطانيا وروسيا عام ١٩٠٧ للانصراف إلى مجابهة الخطر الألماني.

ومن ناحية أخرى، أدى الاستياء من استبداد السلطان عبد الحميد وتفتت الإمبراطورية العثمانية إلى ظهور «تركيا الفتاة» وجمعيتها القوية «جمعية الاتحاد والترقي». وفي يوليو عام ١٩٠٨ استسلم عبد الحميد للثوار وأعلن إعادة دستور عام ١٨٧٦، ولكنه كان يبيت النيّة على التخلص من تركيا الفتاة، ومن الدستور، ومن البرلمان، ولم يتحقق أمل عبد الحميد إذ خلع في العام التالي ونفى إلى سالونيكا. ومنذ ذلك الوقت حتى قيام الحرب العالمية الأولى، كان الاتحاديون مسيطرين على الحكم في تركيا بزعامة أنور باشا، ثم دخلوا الحرب في جانب ألمانيا. وحتى عشية قيام الحرب العالمية الأولى لم يبد أن بريطانيا قد رسمت خططاً خاصة فيما يتعلق بمستقبل العالم العربي. ففي عام ١٩١٣ أرسل إدوارد جراي (Grey)، وزير خارجية بريطانيا، إلى سفيره في استانبول يقول: «هناك مسألة على جانب من الخطورة تنطوي عليها سياستنا، إذ أن سياستنا الوحيدة التي يمكن لنا أن نشترك فيها هي السياسة التي من شأنها أن تمنع انهيار تركيا الآسيوية وتقسيمها. وإذا اتبعنا سياسة معاكسة لهذه السياسة فإن أثرها في مسلمي الهند سيخلق لنا حالة تنذر بكارثة، هذا عدا التعقيدات التي ستخلقها هذه السياسة في علاقات الدولة الأوروبية»[١]. وفي العام التالي، كان جراي يرى تشجيع وتأييد العرب للسيطرة على بلادهم والأماكن المقدسة بها إذا ما أعلنت تركيا الحرب في

(١) G. P. Gooch and H. Temperley, British Documents on the Origins of the War, 1898 - 1914, vol. X, p. 481.

جانب ألمانيا وأن «وزارة الهند أدرى بتنفيذ هذه السياسة وإدارتها سواء من عدن أو أي مكان آخر وبالطرق التي تستخدم لنجاحها».

وعندما دخلت الإمبراطورية العثمانية الحرب بجانب دول الوسط (ألمانيا والنمسا والمجر)، اتخذت الحكومة البريطانية الإجراءات اللازمة لحماية المصالح البريطانية التي تهددت بسبب هذا التطور في موقف الدولة العثمانية. وكان من الطبيعي أن تهاجم بريطانيا الدولة العثمانية بواسطة رعاياها من العرب. ففي ٤ سبتمبر ١٩١٤، وقبل دخول الدولة العثمانية الحرب، كتب السفير البريطاني في استانبول معلناً موافقته على «خطة تأييد وتنظيم حركة عربية ضد تركيا إذا ما اتخذت الأخيرة موقفاً عدائياً واضحاً وأصبح حربها أمر لا مفر منه سواء أكان هذا التأييد للعرب مباشراً أم غير مباشر». وفي ٧ نوفمبر ١٩١٤، أصدر خيري بن عوني الأركوبي، شيخ الإسلام في استانبول، فتوى يعلن فيها أن الواجب المفروض على جميع المسلمين (وفيهم الخاضعون لحكم بريطانيا وفرنسا وروسيا) هو الاتحاد ضد هذه الدول أعداء الإسلام وأن يرفضوا مساعدة الحلفاء في هجومهم على الدولة العثمانية. وأصدر العثمانيون كذلك كُتيّبات حوت الدعوة إلى الجهاد وحثت المسلمين على أن يتحدوا ضد أعداء الإسلام وأن يمتنعوا عن تقديم أية مساعدات لهم. وكان هدف العثمانيين من ذلك أن يتأثر العالم العربي بدعوة الجهاد فينحاز أمير مكة والعرب مختارين إلى صفوفهم ضد الحلفاء. ولقد أيقن الحلفاء عامة والبريطانيون بوجه خاص إزاء دعوة الجهاد وإزاء الدعاية العثمانية بضرورة البحث عن رئيس صوري للمسلمين لمقاومة نفوذ السلطان العثماني.

وكان الشخص المرشح للقيام بهذا الدور هو الشريف حسين بن علي الهاشمي، أمير مكة، وأخذ الإنجليز يمنونه بمستقبل باهر ويلوحون له بمنصب الخلافة. وتوقع الحسين، نتيجة لذلك، أن يؤسس دولة عربية إسلامية كبيرة «تضم تحت نفوذه الأجزاء العربية من الهلال الخصيب وفي الجزيرة العربية». ولقد حاول الحسين قبل ذلك أن يوقف كل تدخل من جانب حكومة

الاتحاديين قد يؤثر على مركز حكومته الذاتية في مكة، ولكن ذلك أثار غضبهم عليه. ومن ناحية أخرى، شعر الشريف حسين أنه لن يستطيع مقاومةالدولة العثمانية بمفرده، وأنه من الضروري الحصول على مساعدة دولة كبرى لتحقيق ذلك، واعتقد أن بريطانيا تستطيع أن تقوم بمثل هذا الدور ولقد تمت الاتصالات بين الشريف حسين والبريطانيين في عام ١٩١٢ عندما تمت أول مقابلة بين عبد الله، الإبن الثاني للشريف حسين (ملك المملكة الأردنية الهاشمية فيما بعد)، وبين اللورد كتشنر، المعتمد البريطاني في مصر. ولقد كان للشريف حسين ثلاثة أبناء هم علي، وكان الحسين يطمع في تعيينه ولياً للعهد، وفيصل، وكان أكثر الأبناء نشاطاً وتعلقاً بفنون الحرب، أما عبد الله، وهو الإبن الأوسط، فكان ماكراً ومحباً للخطابة والسياسة. وعهد إليه الحسين بمعالجة الأمور الدقيقة في الإدارة السياسية، ووقع اختياره عليه عندما احتاج الأمر إلى نائب يمثل مكة في مجلس المبعوثان.

وأثناء مروره بمصر في طريقه إلى الأستانة أو العكس، تبادل عبد الله الزيارات مع المندوب السامي البريطاني وبعض الموظفين البريطانيين لا سيما السير رونالد ستورز (Sir Ronald Storrs)، السكرتير الشرقي بدار المندوب السامي في مصر. وفي أول الأمر، أطلع عبد الله كتشنر، وكان ذلك في حضور ستورز، على توتر العلاقات بين العثمانيين ووالده. وكان الحديث شيق بالنسبة للبريطانيين الذين حاولوا جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول إمكانية قيام العرب بالثورة ضد الحكم العثماني. وتوالت اتصالات ستورز بعبد الله الذي تحدث معه بصراحة تامة عن خطورة الحالة في الحجاز والاستعدادات التي يقوم بها والده لمواجهة الانفصال النهائي بينهم وبين الأتراك. ولقد وجد ذلك التفكير هوى في نفس كتشنر الذي كان يحلم بفصل الجزء الممتد من حيفا وعكا على البحر المتوسط وينتهي في خليج العقبة على البحر الأحمر عن الدولة العثمانية ووضعه تحت الحماية البريطانية لكي يؤمن امتداد النفوذ البريطاني بدون انقطاع من مصر إلى الخليج العربي. وهكذا

نجد أن كتشنر قد تخيل نفس الاحتمالات التي فكر فيها الزعماء العرب.

وأثناء قيام الحرب، كان كتشنر في بريطانيا، ولم يعد إلى مصر بل تولى منصباً أكثر أهمية وخطورة وهو منصب وزير الحربية. وبينما بقي كتشنر في لندن، عاد ستورز إلى القاهرة واستمرت الاتصالات بينه وبين عبد الله. ولما أصبح من المؤكد أن الدولة العثمانية ستنضم إلى دول الوسط كتب ستورز إلى كتشنر يقترح التشاور مع مكة لضمان حيادها. ورد كتشنر برسالته الشهيرة في ٢٤ سبتمبر ١٩١٤ التي يطلب فيها من ستورز «إرسال رسول سري يجري اختياره بحذر إلى الشريف عبد الله للتأكد هل سيقف هو ووالده وعرب الحجاز إلى جانبنا أو سيكون ضدنا».

٢ ـ مراسلات الحسين ـ مكماهون (١٩١٥ ـ ١٩١٦)

كانت رسالة ٢٤ سبتمبر وغيرها بداية العروض البريطانية الرسمية على شريف مكة، ويمكن اعتبارها فاتحة اهتمام البريطانيين بقيام ثورة على الحكومة العثمانية بقيادة الشريف حسين. وباشرت وزارة الخارجية البريطانية اتصالاتها مع الشريف حسين بواسطة آرثر هنري مكماهون (Mc Mahon) الذي كان يحمل الشريف «على الخروج على سلطة الأتراك، وعلى الإبقاء على سلامة الحج للرعايا المسلمين التابعين للحلفاء وذلك بتقديم المعونة له، وبضمانة استقلاله وسيادته في المستقبل». وقد نجم من هذه الاتصالات مراسلات جرت بين المندوب السامي البريطاني والشريف حسين من ١٤ يوليو ١٩١٥ إلى ١٠ مارس ١٩١٦، وأصبحت تعرف بمراسلات الحسين مكماهون. وبلغ مجموع الرسائل المتبادلة عشراً منها خمس كتبها مكماهون، وخمس كتبها الحسين. ورأى الحسين قبل الانضمام إلى الحلفاء أن يتصل بزعماء العرب في سورية ولبنان لكي يعرف منهم سراً ما كانوا يطلبونه من شروط لقيامهم بالثورة. فأرسل ابنه فيصل بدعوى الذهاب إلى استانبول ولكنه توقف في دمشق واتصل بزعماء الحركة القومية العربية في الشام. ووضع الزعماء العرب أمام فيصل مخططاً يتضمن المطالب التي أرادوا أن تكون أساساً لمفاوضات الشريف حسين المقبلة مع بريطانيا، وقد عرف هذا المخطط باسم «بروتوكول دمشق»، ونص على حدود البلاد العربية التي يجب أن تعترف بريطانيا باستقلال العرب فيها، وهي تتمثل في الشمال في خط مرسين أطنة إلى خط عرض ٣٧° شمالاً

ومنه على طول خط بيرجيك أورفا، ماردين وجزيرة ابن عمر وأماديا إلى الحدود الإيرانية، وفي الشرق تتمثل في الحدود مع إيران حتى الخليج، وفي الجنوب المحيط الهندي باستثناء عدن، وفي الغرب البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط حتى مرسين. وقد أورد الشريف حسين هذه الحدود كما وردت في بروتوكول دمشق، وذلك في رسالته الأولى بتاريخ ١٤ يوليو ١٩١٥ إلى مكماهون.

وقد حدد الشريف حسين في هذه الرسالة حدود المنطقة العربية التي طالب باستقلالها. واشتملت الرسالة على ما يلي[١]:

«لما كان العرب بأجمعهم دون استثناء قد قرروا في الأعوام الأخيرة أن يعيشوا وأن يفوزوا بحريتهم المطلقة وأن يتسلموا مقاليد الحكم نظرياً وملياً بأيديهم، ولما كان هؤلاء قد شعروا وتأكدوا أن مصلحة حكومة بريطانيا العظمى أن تساعدهم وتعاونهم للوصول إلى أمانيهم المشروعة وهي الأماني المؤسسة على بقاء شرفهم وكرامتهم وحياتهم:

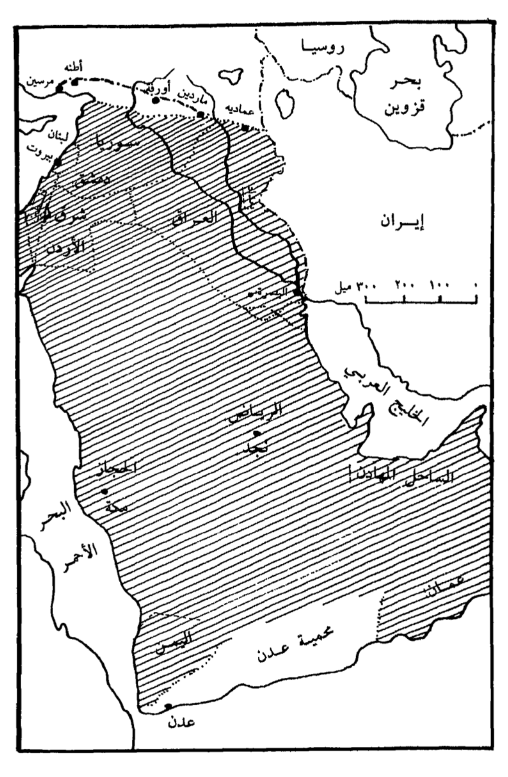
أولاً : أن تعترف بريطانيا باستقلال البلاد العربية بالحدود التي ذكرها بروتوكول دمشق (أبريل ـ مايو ١٩١٥).

ثانياً : أن توافق بريطانيا أيضاً «على إعلان خليفة عربي على المسلمين».

ثالثاً : أن تعترف حكومة الشريف العربية بأفضلية بريطانيا في كل مشروع اقتصادي في البلاد العربية.

رابعاً : أن يتعهد الطرفان بالتعاون في مجابهة كل قوة تهاجم أحد الفريقين، وذلك حفظاً لاستقلال البلاد العربية، وتأميناً لأفضلية بريطانيا الاقتصادية فيها، وأنه إذا اعتدى أحد الفريقين على بلاد ما ونشب بينه وبينها قتال ونزاع، فعلى الفريق الآخر أن يلزم الحياد، أما إذا

(١) جامعة الدول العربية: الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، المجموعة الأولى ١٩١٥ ـ ١٩٤٦.



شكل رقم (٨)

حدود الدولة العربية المستقلة التي طالب الشريف حسين بها

أريد إشراكه، اجتمع الفريقان لعمل الشروط اللازمة.

خامساً : أن توافق بريطانيا على إلغاء الامتيازات الأجنبية في البلاد العربية، وأن تتعهد بمعاونة الحكومة الشريفية بدعوة مؤتمر دولي لتقرير إلغاء الامتيازات الأجنبية.

سادساً : أن تكون مدة الاتفاق فيما يتعلق بالتعاون العسكري بين الطرفين خمس عشرة سنة، وعلى الفريق الذي يريد تحديد المدة أن يطلع الآخر على رغبته قبل انتهاء مدة الاتفاق بسنة واحدة.

ولقد ألمح الحسين للإنجليز بأن هذه المطالب نهائية ولا يقبل العرب المساومة عليها.

وفي ٣٠ أغسطس ١٩١٥ بعث هنري مكماهون برده على رسالة الحسين، وأوضح في رسالته رغبة بريطانيا في استقلال البلاد العربية وموافقتها على أن يكون الخليفة عربياً عندما تعلن الخلافة. وبعد إغرائه بمسألة الخلافة، حاول مكماهون إقناع الحسين بإرجاء الكلام في مسألة الحدود المقترحة لأنه موضوع سابق لأوانه. ويقول چورج أنطونيوس مؤلف «يقظة العرب» بأن رد مكماهون كان مثالاً «للمراوغات الرسمية»، فقد ردد ذكر الضمانات العامة المتعلقة باستقلال العرب والخلافة العربية التي سبق أن أعطى مثلها للشريف باسم اللورد كتشنر، فلما أتى دور تعيين معنى هذه الضمانات وتحديد منطقة هذا الاستقلال العربي صرح بأنه لم يحن بعد وقت بحثها موضحاً أن إثارة مثل هذه المواضيع في ظروف الحرب ضياع للوقت ولا سيما أن الترك ما زالوا يحتلون بعض المناطق في البلاد العربية. كما يعتقد أنطونيوس بأن الرد كان مثالاً «للحماقة» لا لبعده الملموس عن الإخلاص فحسب، بل أيضاً لأنه حاول التوفيق بين أمرين يستحيل جمعهما»، فكان الخطاب يحاول من جهة استمالة الشريف ليصبح حليفاً عاملاً، ويسعى من جهة ثانية إلى حرمانه من الوسيلة الوحيدة التي تمكنه من جعل هذا التحالف فعالاً». ويفسر أنطونيوس

هذا التناقض بنقص معلومات مكماهون ومستشاريه عن نشاط الجمعيات العربية ومباحثات فيصل مع أعضائها في دمشق.

على أية حال، ترك هذا الخطاب أثراً سيئاً في نفس الحسين، فبادر على الفور بالكتابة إلى مكماهون بتاريخ ٢٩ شوال ٩/١٣٣٣ سبتمبر ١٩١٥. ويتميز هذا الخطاب الأخير بإظهار عزم الحسين على مواصلة السعي لتحقيق فكرته، كما لم تخف على الحسين عبارات المراوغة التي وردت في خطاب مكماهون. فأعرب عن دهشته لما بدا من فتور وتردد في تلقي اقتراحه المتعلق بتعيين حدود الدولة العربية المستقلة، كما أوضح بأن مقترحاته لم تكن من عنده بل تقدم بها الشعب العربي كشرطٍ أساسي. وأظهر انزعاجه من عودة مكماهون إلى موضوع الخلافة كأنه موضوع رئيسي لا يستغنى عنه فقال بخشونة ظاهرة أن الخلافة أصبحت شيئاً منتهياً. وطالب الحسين بضرورة اعتبار مسألة الحدود جوهرية، وأوضح بصورة لا تقبل الشك أن المفاوضات مع مكماهون تتوقف على أمر واحد لا ثاني له، وهو هل يقبل بالحدود المقترحة أم يرفضها. وأبان في خطابه عن اعتقاده بأن مبعث مراوغة بريطانيا في إنشاء دولة عربية مستقلة هو حرصها على عدم إزعاج فرنسا بسبب إدعاءاتها وأطماعها في بلاد الشام. وفي هذه المرة، كان لا مفر أمام مكماهون من الإجابة على رسالة الحسين بنعم أو لا. وفي هذه الفترة تلقى مكماهون ومستشاروه بعض المعلومات التي زادت معرفتهم بالمسائل العربية وأدت إلى تعديل موقفهم من مقترحات الحسين.

فأجاب مكماهون على رسالة الحسين الأخيرة، بكتاب مؤرخ في ١٥ ذي الحجة ٢٤/١٣٣٣ أكتوبر ١٩١٥ يعتبر «أهم وثيقة دولية في تاريخ حركة العرب القومية»، لأن هذا الكتاب يحوي التعهدات التي دخل العرب على أساسها الحرب إلى جانب بريطانيا وحلفائها؛ ومن ناحية أخرى استند إليها العرب حتى يومنا هذا في مهاجمة بريطانيا واتهامها بنكث وعودها التي قطعتها على نفسها. وفي بداية الكتاب أكد مكماهون للحسين أن عدم رغبته سابقاً

في بحث مسألة الحدود لم تنشأ إلاّ عن اعتقاده بعدم حلول الوقت المناسب لبحث مثل هذه المواضيع من جميع نواحيها. وأنه نظراً لما ذهب إليه الحسين من اعتبار المسألة أساسية وعاجلة، فقد خوّلته الحكومة البريطانية سلطة إعطاء العرب بعض التأكيدات، ثم أوضح هذه التأكيدات التي كانت بمثابة تعهد من جانب بريطانيا بأن تعترف باستقلال العرب وتؤيده، وذلك في نطاق حدوده التي عينها الحسين مع استثناء بعض أجزاء أسيا الصغرى وسورية. أما تعهدات بريطانيا وتحفظاتها في هذه الوثيقة فكانت كما يلي:

«إن مقاطعتي مرسين[1] والإسكندرونة[2] وكذلك أجزاء سورية الواقعة إلى غرب منطقة دمشق وحمص وحماة وحلب لا يمكن اعتبارها عربية صرفة. ولهذا السبب وجب استثناؤها من التحديد المقترح.

«إننا نقبل بهذا التحديد مع مراعاة التعديل الموضح أعلاه على أن لا يؤثر ذلك في المعاهدات المعقودة بيننا وبين بعض أمراء العرب

«أما فيما يتعلق بالمناطق الواقعة ضمن الحدود المقترحة والتي تستطيع بريطانيا العظمى أن تعمل فيها دون أن تمس مصالح حليفتها فرنسا، فإني مكلف بإعطائكم التعهدات التالية باسم حكومة بريطانيا العظمى وبأن أجيب عن مذكرتكم بما يلي:

«أن بريطانيا مستعدة للاعتراف باستقلال العرب وتأييده في جميع المناطق الواقعة ضمن الحدود التي اقترحها شريف مكة مع مراعاة التعديلات المبينة أعلاه».

كما تضمنت المذكرة أربع مواد تبحث في غير موضوع الحدود، ففي المادة الأولى تضمن بريطانيا سلامة الأماكن المقدسة ضد أي اعتداء خارجي، وفي الثانية تعلن عن استعدادها لمساعدة العرب على إقامة الأوضاع الإدارية الملائمة في المناطق التي تتألف منها الدولة العربية المستقلة، وتنص الثالثة على أن العرب لن يلجأوا لغير بريطانيا للحصول على المستشارين وغيرهم من الموظفين الأجانب الذين قد يحتاجونهم، وتنص المادة الرابعة على أن لبريطانيا العظمى مصالح خاصة في العراق تستدعي إقامة نوع خاص من الإدارة في

(١) تقع مرسين في ولاية أضنة.
(٢) تقع الإسكندرونة في ولاية حلب.

منطقتي البصرة وبغداد على أساس لم تعينه ولكنه ينطوي على التعاون بين الإنجليز والعرب في ذلك الجزء من الدولة العربية المستقلة.

ويتضح من رد مكماهون أن المنطقة المستثناة من حدود الدولة العربية المستقلة المقترحة (والتي تضمنها بروتوكول دمشق وخطاب الحسين المؤرخ ١٤ يوليو ١٩١٥) هي المنطقة التي تتألف منها حالياً جمهورية لبنان، الواقعة غربي دمشق وحمص. كما أن الاستثناء يشمل جزءاً من سورية، وهو الجزء الواقع غربي حمص وحماه وحلب، وذلك بالإضافة إلى منطقتي الإسكندرونة ومرسين في الطرف الشمالي الغربي لسورية. ومما ينبغي الإشارة إليه أيضاً، أن هذا الاستثناء الذي نص عليه مكماهون لم يكن قطعاً يشمل فلسطين التي كانت تعرف باسم متصرفية القدس الشريف (وكانت تضم أربعة أقضية هي يافا وغزة وبئر السبع والخليل). وعلى ذلك فإن الاستثناء الوارد في كتاب مكماهون كان لصالح فرنسا.

وجد الحسين أن ما جاء في كتاب مكماهون يعتبر أساساً صالحاً للمفاوضات من أجل التقريب بين وجهتي النظر العربية والبريطانية، والوصول إلى اتفاق نهائي يمهد لإعلان الثورة. وفي ٢٧ ذي الحجة ١٣٣٣/٥ نوفمبر ١٩١٥، رد الحسين على كتاب مكماهون الأخير (المؤرخ ٢٤ أكتوبر) يعلن فيه تنازله عن ضم مرسين وأطنة إلى المملكة العربية، رغبة «في تسهيل الاتفاق وخدمة للإسلام باجتناب كل ما من شأنه تعكير صفو المسلمين، واعتماداً على صفات بريطانيا العظمى ومواقفها الحميدة». غير أنه تمسك بولايتي حلب وبيروت، وأكدت الرسالة أنه ليس في المستطاع إقناع الشعب العربي بالتنازل عن قطر العراق»، وإن كان يوافق على «أن يترك الآن ولمدة قصيرة الأراضي التي تحتلها الجيوش الإنجليزية، تحت إدارة انجلترا، لقاء مبلغ من المال يدفع كتعويض عن مدة احتلال تلك المنطقة، ولقاء احترام الإنجليز لاتفاقاتهم مع شيوخ هذه الأراضي»[1]. وأظهر الحسين تخوفه من أن

(١) جامعة الدول العربية: الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، ص ١٧ - ١٨.

تعقد إحدى دول الحلفاء صلحاً منفرداً مع تركيا وألمانيا، مما يعرض العرب لانتقامها، ولذلك طالب بإعطائه تأكيداً قاطعاً يضمن عدم ترك العرب وحدهم.

وفي ٨ صفر ١٣٣٤/١٣ ديسمبر ١٩١٥، كتب مكماهون الرد على الخطاب السابق، وأصرَّ على استثناء ولايتي حلب وبيروت من حدود البلاد العربية المستقلة، واستند في ذلك إلى تعلق المصالح الفرنسية بها. ولكي يزيل مخاوف العرب، أكد مكماهون في خطابه «أن بريطانيا العظمى لا تنوي إبرام أي صلح كان إلا إذا كان من ضمن شروطه الأساسية حرية الشعوب العربية وخلاصها من سلطة الألمان والأتراك». وحثَّ الحسين على بذل الجهود لمنع العرب من مساعدة العدو ريثما تعلن الثورة. ولم يرَ الحسين في رده بتاريخ أول يناير ١٩١٦ مفراً من التساهل بإنشاء المنطقة الواقعة غربي خط دمشق - حمص - حماه - حلب. وكان تساهلاً لا يتعدى مجرد تأجيل المطالبة بهذه المنطقة (لبنان) إلى ما بعد الحرب، وذلك لتجنب كل ما يكدر صفو التحالف بين بريطانيا وفرنسا. ويعتبر هذا الخطاب خطوة فاصلة في إتمام الصفقة مع بريطانيا، على أساس «التسليم» بكل النقاط التي أثارها مكماهون في مراسلاته السابقة، واحتفاظ العرب بحقوقهم فيمايتعلق بالبصرة وبغداد ولبنان حتى انتهاء الحرب. وفي ٣٠ يناير ١٩١٦، بعث مكماهون برده على هذه الرسالة، وأثنى على حسين لرغبته في تجنب كل ما يؤدي إلى إحراج بريطانيا في علاقاتها مع فرنسا، وأشار إلى أنه من العبث توقع حدوث أي تراخ في التضامن القائم بين الدولتين بعد الحرب. وكان الهدف من هذه الإشارة، كما يقول أنطونيوس، «هو بيان أنه في حالة إصرار فرنسا على المطالبة بحقها لا يبقى في وسع بريطانيا العظمى أن تضمن بقاء أجزاء سورية التي أخرجت من المنطقة العربية في مذكرة ٢٤ أكتوبر عام ١٩١٥ ضمن المناطق التي تعهدت بالاعتراف باستقلال العرب فيها وتأييده». وهكذا انتهت المفاوضات بين الطرفين بعد إتمام الصفقة، ولكن تبودلت فيما بعد بعض المراسلات بين

الحسين ومكماهون إلا أنها كانت تتعلق بالاستعدادات القائمة لإعلان الثورة على الدولة العثمانية.

ولقد تعرضت مراسلات الحسين - مكماهون للكثير من النقد والنقاش لأن الاتفاق لم يكن واضح المعالم أو بالأحرى مبهماً بالنسبة للمسألة الجوهرية التي يهتم بها العرب، وهي تحديد المنطقة التي تضمها إليها «البلاد العربية المستقلة» لإنشاء الدولة العربية المستقلة في الأقاليم المتحررة من السيطرة العثمانية. ومما أثار حدة النقاش موضوع فلسطين، فقال العرب بأن فلسطين كانت جزءاً لا يتجزأ من المناطق التي تتكون منها المنطقة العربية المستقلة حسب اتفاق الحسين - مكماهون، بينما ادعت الحكومة البريطانية عكس ذلك. على أن مكماهون لم يحدد قط حدود الدولة العربية المستقلة بل إنه قبل مجموع الحدود التي اقترحها الشريف حسين مع مراعاة بعض التحفظات، ويقول أنطونيوس، بأن نتيجة ذلك حتماً هو «أن الأجزاء الواقعة ضمن المنطقة التي حددها الشريف والتي لم يرد عليها أي تحفظ، كفلسطين أو غيرها، تشكل جزءاً من المنطقة العربية التي وافقت بريطانيا العظمى على استقلالها». ولما كان هنري مكماهون حريصاً في كل مراسلاته على أن يعدد أسماء كل الأجزاء التي تناولتها تحفظاته فإن «عدم ذكره صنجق القدس، أو الإشارة إليه بصورة غير مباشرة يقضي فوراً على الخرافة القائلة بأن بريطانيا العظمى استثنت فلسطين بحدودها الحاضرة من المنطقة التي تعهدت بإقامة حكومة عربية مستقلة فيها تعترف بها وتؤيدها».

والواقع أن تحفظات مكماهون لم تشمل فلسطين، وإنما اقتصرت على مرسين والإسكندرونة وأجزاء من بلاد الشام الواقعة إلى الغرب من دمشق وحمص وحماة وحلب. ولو كانت فلسطين تدخل ضمن هذه الأجزاء المستثناة من منطقة الاستقلال العربي لورد ذكرها صراحة في خطاب مكماهون، وأن النص في هذا الخطاب على ذكر المدن الأربع دون تمييز بينها رغم اختلاف وضعها الإداري ليدل على أن المراد بالاستثناء هو المنطقة الواقعة إلى الغرب

من هذه المدن فحسب، والتي عرفت بعد ذلك بالأراضي اللبنانية مع جزء من ساحل سورية الشمالي، ولا صلة لها بجنوب الشام أي فلسطين على الإطلاق، إذ لو كان المراد من كلمة دمشق ولاية سورية كما ادعى تشرشل فيما بعد لما كان مكماهون بحاجة إلى ذكر حمص وحماة لأنهما تدخلان ضمن ولاية سورية، ولكان يكفي أن يقتصر تحفظ مكماهون على الجهات الواقعة غربي دمشق وحلب. ولو كان المراد من لفظة دمشق صنجق دمشق، لما كانت هناك ضرورة لذكر حمص لوقوعها في صنجق حماة، كما أن عدم ذكر صناجق الكرك وعجلون وعمان مثلما ذكرت حمص وحماة يدل على أن القسم الواقع غربي الأردن لم يكن مقصوداً بالاستثناء. وإلى جانب ذلك نصت رسالة مكماهون المذكورة على استثناء المناطق الواقعة غربي الأقضية الأربعة في الشمال، وفلسطين تقع في الجنوب، ولو أراد البريطانيون استثناءها لنصوا على ذلك. ولذلك فمن المؤكد أن بريطانيا في مراسلات الحسين ـ مكماهون قد تعهدت باستقلال عرب فلسطين.

٣ - اتفاقية سايكس - بيكو (١٩١٦)

كانت الحكومة الفرنسية قد أحيطت علماً بطبيعة المفاوضات التي جرت مع الشريف حسين، غير أن الفرنسيين كانت تداخلهم ريبة في أن تلك المحادثات التي أجرتها بريطانيا مع العرب كانت تخفي وراءها «مطامع خفية». وأياً كان الأمر، فقد آن للحلفاء أن يحلوا المسألة الشرقية حلاً نهائياً وذلك بالاتفاق على تجزئة الإمبراطورية العثمانية. والواقع أن فكـرة التقسيم قد اختمرت عندما توصلت بريطانيا وفرنسا إلى عقد اتفاقية سرية مع روسيا في مارس ١٩١٥، تذعن بموجبها هاتان الدولتان إلى مطالب روسيا أنه في حالة انتصار الحلفاء فإن استانبول والمضايق تضم إلى ممتلكات القيصر[١]. ومن ناحية أخرى، اعترفت روسيا «بحقوق بريطانيا العظمى وفرنسا في الممتلكات العثمانية الآسيوية»، ووافقت كذلك على أن تكون الأماكن الإسلامية المقدسة والجزيرة العربية ضمن حكومة إسلامية مستقلة.

وفي الوقت الذي لم تحدد فيه بريطانيا نهائياً ما كانت ترغب في الحصول عليه من ممتلكات الإمبراطورية العثمانية، طالبت فرنسا بضم سورية وخليج الإسكندرونة وقيليقيا، فوافق القيصر الروسي على ذلك. وعلى الرغم مما بدا من أن الروس وافقوا على مطالب فرنسا، تشير الوثائق الروسية السرية إلى أن قبول وجهة نظر الفرنسيين بخصوص فلسطين لم يكن بدون تحفظات من

(١) J. Polonsky, Les Documents diplomatiques secrets russes, 1914 - 1917, p. 292.

جانب روسيا التي أعلن وزير خارجيتها سازانوف في ١٨ مارس ١٩١٥ أن روسيا لن تترك مناطق القدس والجليل والأردن وطبرية تحت حماية دولة غير أرثوذكسية. كما تتضح أثناء هذه المباحثات حقيقة محاولة بريطانيا إبعاد الفرنسيين عن الشام، فإنه بعد تسليم بريطانيا بمطالب الروس في استانبول والمضايق كتب سفير بريطانيا في بتروجراد إلى سازانوف في ١٠ مارس ١٩١٥ يخبره بأنه من السابق لأوانه بحث مسألة اقتسام العراق وسورية وفلسطين بين بريطانيا وفرنسا. ولم تكن بريطانيا تخسر شيئاً من جراء ذلك، لأن تأجيل بحث مصير الشام يجعل آمال فرنسا في كفة القدر ورهناً بمشيئة حليفتها بريطانيا التي كانت، عن طريق حملتها على العراق، تحقق أطماعها في هذه المنطقة من الشرق العربي.

وإزاء إلحاح فرنسا، كان على بريطانيا أن تحدد أهدافها أولاً قبل الدخول في محادثات مع فرنسا. وكخطوات أولى لتحديد مطالب بريطانيا في الشرق، قرر أسكويث (Asquith) - رئيس وزراء بريطانيا - في أوائل أبريل ١٩١٥ تكوين لجنة وزارية لبحث طبيعة مطالب بريطانيا من أملاك تركيا الأسيوية، ورسم سياسة بريطانيا المستقبلة في هذه المنطقة، إذا ما انتهت الحرب بالنجاح. وأوصت اللجنة بمعارضة طلب فرنسا إدخال فلسطين ضمن منطقة نفوذها في الشام، إذ ذهبت اللجنة إلى أن فلسطين يجب أن يتقرر مصيرها بعد مفاوضات خاصة يشترك فيها المحاربون والمحايدون على السواء، وإن كان التقرير لم يحبذ وضع فلسطين تحت سيطرة بريطانيا المباشرة أو غير المباشرة كما كانت تطالب وزارة الحربية البريطانية وقتئذٍ، وإنما طالب التقرير بأن تقنع بريطانيا بإسقاط ادعاء فرنسا في فلسطين. وأصبح لا مفر أمام بريطانيا من تحديد مطالبها، فحصرتها وقتذاك في العراق الأدنى والأوسط وميناء حيفا. وكانت هذه هي المطالب التي واجهها جورج بيكو (Georges Picot) المفاوض الفرنسي عندما ذهب إلى لندن في نوفمبر ١٩١٥ للتفاوض تفصيلاً بشأن اقتسام أملاك الإمبراطورية العثمانية في آسيا.

ولم يقبل المفاوض البريطاني مارك سايكس (Mark Sykes) التسليم بمطالب فرنسا وفيها فلسطين. ويتضح من أوراقه الخاصة أنه آمن بـأهمية فلسطين الاستراتيجية، واعتقد بإمكان خلق جيب في القدس وتدويله، وأنه باستثناء هذا الجيب فإنه يجب على بريطانيا أن تضم لمنطقة نفوذها ذلك الجزء الذي يقع جنوب خط يمتد بين البحر المتوسط عند عكا وبين الحدود المصرية، وكان هدف سايكس توفير حاجز صحراوي لحماية مصر. وعلى كل حال، فإنه مما تجدر ملاحظته أن تفكير سايكس في مستقبل فلسطين لم يكن في ذلك الوقت مرتبطاً بالصهيونية التي لم يكن قد أبدى بها اهتماماً بعد. وقد استغرقت المفاوضات بين فرنسا وبريطانيا وروسيا أكثر من عام، وتبادلت الحكومات الثلاث إحدى عشرة مذكرة تضمنت القواعد التي تم الاتفاق عليها. وتضمنت معاهدة سان بطرسبرج (٤ مارس ١٩١٦) تصفية الإمبراطورية العثمانية، واقتسام أملاكها بين الحلفاء الثلاثة[١]، وتأسيس مناطق نفوذ بريطانية وفرنسية في البلاد العربية الآسيوية على النحو التالي:

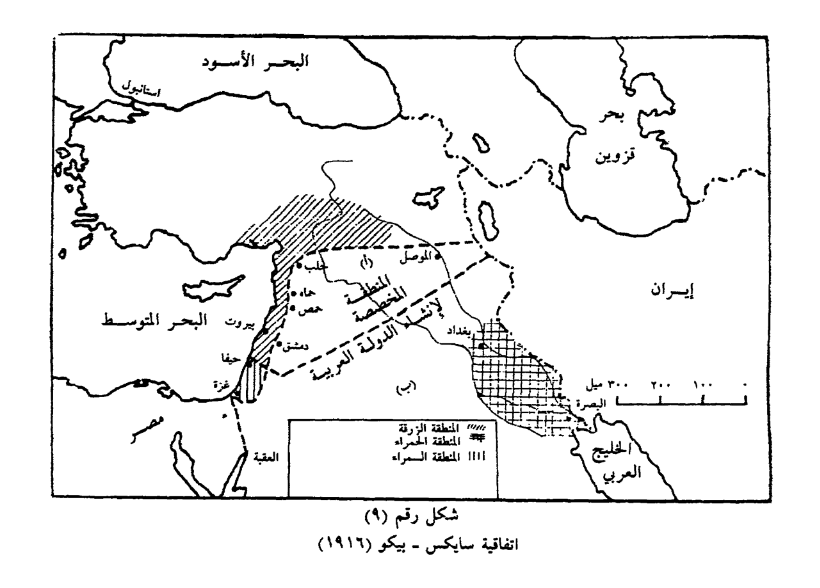
١ ـ **تتعهد فرنسا وبريطانيا العظمى وروسيا، فيما بينها، أن تعمل يداً واحدة في سبيل إنقاذ البلاد العربية وحمايتها، وتأليف حكومة إسلامية مستقلة منها تتولى بريطانيا مراقبتها وإدارتها.**

٢ ـ تتعهد الدول المتعاقدة بحماية الحج وتسهيل سائر السبل المؤدية إلى مرور الحجاج وعدم الاعتداء عليهم.

---

(١) عرفت هذه المعاهدة كذلك باسم اتفاق سازانوف ـ باليولوج (Sazanoff - Paléologue Agreement).

وسازانوف هو وزير خارجية روسيا، أما باليولوج فهو سفير فرنسا في بطرسبرج. وقد ارتكز هذا الاتفاق على نفس المبادىء التي استرشد بها البريطانيون في مباحثاتهم مع حلفائهم الآخرين وهم الفرنسيون. ونص الاتفاق على أن تمتلك روسيا ولايات أرضروم وطربزون وڤان Van وبلتيس Biltis (أرمينية التركية) ومقاطعة كردستان الجنوبية على طول خط موش Mouch ـ سعرد Seert ـ جزيرة ابن عمر ـ عمارية ـ حدود إيران.



شكل رقم (٩)

اتفاقية سايكس - بيكو (١٩١٦)

٣ ـ تقسيم البلاد العثمانية إلى مناطق نفوذ بين الدول المتعاقدة على الوجه التالي:

أولاً: بريطانيا:

أ ـ العراق.

ب ـ المناطق العربية التي تشغل الساحل الشرقي للبحر المتوسط من حدود مصر على هذا الساحل جنوباً إلى حيفا وعكا وحتى الناقورة شمالاً، أي فلسطين بحدودها الطبيعية وشرق الأردن والقسم الداخلي لفلسطين.

جـ ـ المناطق العربية التي تشغل الساحل الغربي للخليج «الفارسي» من البصرة شمالاً إلى الكويت والبحرين وقطر ومسقط وعمان وحضرموت والمحميات حتى حدود عدن ونهاية البحر الأحمر من الجنوب، أي جميع سواحل الجزيرة العربية الشرقية والجنوبية، هذا بالإضافة إلى مصر التي تحتلها بريطانيا منذ عام ١٨٨٢.

ثانياً ـ فرنسا:

اختصت فرنسا بالمناطق التالية من الشرق العربي، وهي أيضاً من المناطق التي اتفق على تحريرها ووحدتها: بقية الساحل السوري على البحر المتوسط من الناقورة جنوباً إلى صيدا فطرابلس فبيروت واللاذقية فاسكندرونة حتى الحدود التركية شمالاً، وحتى الحدود العراقية شرقاً ـ وهكذا خرجت فرنسا بأسلاب كبرى شملت لبنان والقسم الأكبر من سورية وكانت منطقة الموصل تُعدّ جزءاً من سورية، ولذلك كانت في هذه الاتفاقية من نصيب فرنسا.

٤ ـ تؤلف من منطقة نفوذ بريطانيا وفرنسا دولة عربية مستقلة أو اتحاد (Confederation) من دول عربية مستقلة وفقاً لاتفاق خاص بين فرنسا وبريطانيا.

ولكن معاهدة سان بطرسبرج أخرجت «فلسطين» من المنطقة المخصصة

لتأسيس الدولة أو مجموعة الدول العربية المستقلة، ونصت على «اعتبار فلسطين والأماكن المقدسة خارجة عن الأراضي التركية». وطلبت وضع هذه المنطقة تحت إدارة خاصة وفقاً لاتفاقية تعقد بين روسيا وفرنسا وبريطانيا. ولكن أهم ما يخرج به الدارس لنصوص هذه المعاهدة أنها لم تنكر عروبة فلسطين، كما أنها لم تشمل أية ادعاءات يهودية في فلسطين.

وحيث أن معاهدة سان بطرسبرج قد نصت على ضرورة عقداتفاق خاص بين بريطانيا وفرنسا بخصوص رسم حدود الدولة العربية المقترح تأسيسها في المنطقة الواقعة بين الأقاليم التي أعطيت إلى كل منهما، فقد تم تبادل المذكرات في مايو ١٩١٦ بين السير إدوارد جراي (Sir Edward Grey)، وزير خارجية بريطانيا، والمسيو بول كامبون (Paul Cambon)، سفير فرنسا في لندن، وهي المذكرات التي تكونت منها اتفاقية سايكس ـ بيكو. وأسفرت هذه المباحثات عن وضع خريطة لتعيين مناطق النفوذ الخاصة لكل من فرنسا وبريطانيا. وكانت المذكرات المشتملة على مواد الاتفاق اثنتين، إحداهما من كامبون إلى جراي بتاريخ ٩ مايو، والثانية من جراي إلى كامبون بتاريخ ١٦ مايو. وفي ٢٣ مايو أخطر جراي السفير الروسي في لندن الكونت بنكندورف (Count Benkendorff) بتسلمه صور المذكرات المتبادلة بين فرنسا وروسيا في ٢٦ إبريل (الخاصة بمعاهدة سان بطرسبرج) من بول كامبون. ولقد أقرّ إدوارد جراي نصيب روسيا من أملاك الدولة العثمانية كما جاء في هذه المعاهدة.

وقد نصت اتفاقية سايكس ـ بيكو أولاً على المناطق المخصصة لروسيا والتي ستنالها بالإضافة إلى الحدود التي سبق الاتفاق عليها بين سازانوف وباليولوج، ثم تناولت بعد ذلك نصيب كل من فرنسا وبريطانيا من أملاك الإمبراطورية العثمانية كما يلي[1]:

---

(١) J. C. Hurewitz, **Diplomacy in the Near and Middle East,** vol. II, pp. 19 - 22.

١ ـ تخصص لفرنسا منطقة لونت باللون الأزرق، تشمل الشريط الساحلي لسورية بما في ذلك لبنان، ثم جنوب الأناضول بما في ذلك ولاية «أطنة» و«مرسين» و«الإسكندرونة». وخول الاتفاق لفرنسا حق إنشاء إدارة (Administration) أو مراقبة (Control) سواء بطريق مباشر أو غير مباشر وذلك حسبما يتراءى لفرنسا. وإذا كان الاتفاق لم ينص على ضم هذه المنطقة لفرنسا إذا أرادت، فإنه لم يمنعها من ذلك. وأعطيت لفرنسا بجانب المنطقة الزرقاء منطقة أخرى، أشير إليها على الخريطة بحرف (أ)، وتشمل شمالي العراق بما في ذلك «الموصل» ثم مدن دمشق وحمص وحماة وحلب. ولفرنسا في هذه المنطقة (أ) حق الأولوية في المشروعات والقروض المحلية وتقديم المستشارين والموظفين الأجانب عند طلب الحكومة العربية أو اتحاد الدول العربية المستقلة.

٢ ـ أما بالنسبة لنصيب بريطانيا، فأعطيت منطقة لونت باللون الأحمر، واشتملت على أراضي ما بين النهرين بما في ذلك البصرة على الخليج «الفارسي» ثم بغداد (العراق الجنوبي)، كما حصلت على ميناءي حيفا وعكا في فلسطين. وصار لها الحق في أن تنشىء إدارة أو مراقبة بطريق مباشر أو غير مباشر، بنفس الوسيلة التي كانت لفرنسا في منطقتها الزرقاء. وإلى جانب المنطقة الحمراء، منحت بريطانيا منطقة أخرى أشير إليها بالحرف (ب) محصورة بين خط طبرية ـ أبو كمال ـ كركوك في الشمال، وبين حدود المنطقة الحمراء في الشرق والجنوب الشرقي، والجزيرة العربية في الجنوب. وكان لبريطانيا في المنطقة (ب) نفس الحقوق التي أعطيت لفرنسا في المنطقة (أ).

٣ ـ كما نصّ الاتفاق على أن تكوّن المنطقتان (أ) و(ب) الواقعتان بين المناطق الفرنسية والإنجليزية اتحاداً من الدول العربية أو الدولة العربية المستقلة تحت رئاسة رئيس عربي، على أن تقسم هذه المنطقة بعد ذلك إلى منطقتي نفوذ إنجليزية وفرنسية. وتشتمل منطقة النفوذ الفرنسي على الجزء الداخلي

من سورية وولاية الموصل، أما منطقة الموصل فتشتمل على المنطقة الممتدة من فلسطين إلى الحدود الإيرانية. واشترطت المعاهدة ـ كما أوضحت ـ على أن تكون للدولة صاحبة النفوذ (بريطانيا) أو فرنسا الأفضلية في المسائل الاقتصادية وتقديم الموظفين والمستشارين الأجانب.

٤ ـ ونص الاتفاق أيضاً على إنشاء إدارة دولية في فلسطين لا يتقرر شكلها النهائي إلاّ بعد استشارة روسيا وشريف مكة.

٥ ـ وتضمنت الاتفاقية الإشارة إلى جعل ميناء الإسكندرونة حراً (Free Port) لتجارة الإمبراطورية البريطانية.

ويتضح من المعاهدة أنها تهدف بالدرجة الأولى إلى تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية في تركية آسيا وبلاد العرب والتي لم تكن من نصيب روسيا. ومن غريب ما نصت عليه المعاهدة أن الجزئين الصحراويين في نصيب كل من بريطانيا وفرنسا قد رؤي أن تؤلف منهما حكومة عربية اتحادية تعترف باستقلالها كل من الدولتين بشرط أن تتمتع كل منهما بمميزات اقتصادية وسياسية. وعملت بريطانيا على أن يكون لها على ساحل البحر المتوسط ميناءا «حيفا» و«عكا» المتجاوران لإيصال البترول من العراق إلى البحر المتوسط وليكونا لها بمثابة قاعدتين تشرف منهما على شرقي البحر المتوسط إذا ما استقر الرأي على جعل فلسطين حكومة دولية. أما وضع فلسطين تحت إدارة دولية فقد كان بسبب اختلاف أهداف الدول الثلاث. فقد أظهرت فرنسا رغبتها في أن تكون سورية مشتملة على فلسطين في منطقة نفوذها، ولكن بريطانيا عارضتها لرغبتها أولاً في أن تكون عكا منفذاً للعراق على البحر المتوسط، ولعدم ارتياحها ثانياً لاستقرار فرنسا أو غيرها من الدول الأخرى بالقرب من مصر وقناة السويس. وأما روسيا فقد كان لها في فلسطين معاهد وأديرة ونفوذ أرثوذكسي تعمل على صيانته وتأبى أن تنفرد فرنسا أو بريطانيا بالمنطقة. ولكل هذه الاعتبارات رئي حلاً للإشكال أن تترك فلسطين مؤقتاً على أن يكون نظام حكمها دولياً بعد الحرب.

لقد أسفرت مراسلات الحسين - مكماهون عما أصبح يعرف بالثورة العربية، ولكن اتفاقية سايكس - بيكو عملت على تقطيع أوصال المنطقة العربية وإقامة العقبات في طريق الوحدة العربية، ومن المحتمل أن يكون موقعو هذا الاتفاق - كما يقول أنطونيوس - قد تأثروا «عن طريق اللاشعور بعداء بامستون لقيام دولة عربية على طريق الهند البري». وثار العرب عندما عرفوا بتلك الاتفاقية بعد أن أذاعها الروس البلاشفة عند قيامهم بالثورة، وأعلن الحسين استنكاره لهذا الاتفاق الذي عقد من وراء ظهور العرب. ولكن الحكومة البريطانية أرسلت للحسين تقول: «إن حكومة جلالته وحلفاءها تقف بثبات إلى جانب كل حركة تهدف إلى تحرير الشعوب المظلومة، وهي مصممة كذلك على مساندة الشعوب العربية في كفاحها لإنشاء عالم عربي يحل فيه القانون محل المظالم العثمانية، عالم عربي جديد تحل فيه الوحدة محل المنافسات والحزازات «المصطنعة التي كانت تثيرها سياسة الموظفين الأتراك. إن حكومة جلالته تؤكد مرة أخرى تمسكها بتعهدها المتعلق بتحرير الشعوب العربية...»[1]. ولم يكن ذلك هو موقف بريطانيا الحقيقي، فلقد اشتملت وثيقة بريطانية كتبت في عام ١٩١٧ على ما كان يخبئه القدر للشرق العربي. فقد حمل بلفور إلى لانسنج (Lansing)، وزير الخارجية أمريكا، في ١٨ مايو ١٩١٧ وثيقة بعنوان:

«Statement on Foreign Policy made to the Imperial War Council.»

وجاء فيها[2]:

«The practical destruction of the Turkish Empire is undoubtedly one of the objects we desire to attain. The Turks may well be left - I hope they will be left - in a more or less independent position in Asia Minor. If we are succesful, unquestionably Turkey will be deprived of all that in

---

(١) Communication from the British Government to the King of the Hejaz, in Antoniusn The Arab Awakening Appendix C., pp. 431 - 432.

(٢) Zeine, The Struggle for Arab Independence, pp. 19 - 20.

larger sense may be called Arabia; she will be deprived of the most important portions of the Valley of the Euphrates and the Tigris; she will lose Constantinople, and Syria, Armenia and the southern parts of Asia Minor will, if not annexed by the Entente Powers, probably fall more or less under their domination».

وإزاء التأكيدات البريطانية بالوقوف إلى جانب العرب في كفاحهم، هدأت ثورة الحسين لأنه كان ما يزال شديد الإيمان بعهود الإنجليز وحسن نواياهم نحو العرب. والواقع أن وعود وتصريحات الحلفاء لم تكن إلا ستاراً تخفى وراءه فرنسا وبريطانيا أطماعهما التي ظهرت بشكل واضح في اتفاقية سايكس - بيكو. وفي مؤتمر الصلح، وفي ٢ نوفمبر ١٩١٧، أصدرت بريطانيا تصريح بلفور وذلك قبل دخول الجنرال أللنبي (Allenby) فلسطين بأسابيع قليلة. ومع أن فلسطين كانت من نصيب القوات البريطانية الزاحفة من مصر بقيادة أللنبي، ولم يسمح للقوات بالمشاركة في دخول القدس في ٩ ديسمبر ١٩١٧، فإن مساهمة الشباب العربي في فلسطين لم تكن أقل نصيباً من إخوانهم في أحداث الثورة العربية. وظن أبناء فلسطين، بعد أن تحررت أجزاء كثيرة منها من الحكم العثماني قبل انتهاء الحرب، أن عهداً جديداً قد بدأ لممارسة حقهم في الاستقلال، ولكن خاب أملهم من جهة بوضع المنطقة المحررة تحت الحكم العسكري البريطاني، ومن جهة أخرى باعتراف الحكومة البريطانية بالأهداف السياسية للحركة الصهيونية في تصريح بلفور. ورغم أن التصريح لم يذع رسمياً وحاولت السلطات العسكرية عدم نشره، فإن أخباره وصلت إلى مصر أولاً ثم تسربت إلى فلسطين، وأثار خوفاً وشكوكاً في أهدافه الحقيقية، ورأى فيه العرب إنكاراً لرغباتهم ولحريتهم السياسية. وقبل أن نناقش الأسباب التي دفعت بريطانيا إلى إصدار التصريح ، ومدى أهميته بالنسبة لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، ينبغي الإشارة إلى الصهيونية وأهدافها، وموقف الغرب الأوروبي منها.

الفصل العاشر

الحركة الصّهيُونيّة وَالغَرب

١ ـ الحركة الصهيونية قبل هرتزل
٢ ـ هرتزل والصهيونية السياسية
٣ ـ الحركة الصهيونية بعد هرتزل

١ ـ الحركة الصهيونية قبل هرتزل

رغم تعدد الآراء وتباين الاتجاهات حول نشأة الصهيونية وتطورها، فهي حركة حديثة أوروبية الأصول والنشأة، وعاصرت عهود الاستعمار والاستغلال الحديثة. وفي بعض الفقرات البصيرة عن موقف اليهود خلال العصور يقول ليونارد شتاين (Leonard Stein) :

«فلسطين هذه التي كانوا (اليهود) يحلمون بها كانت قد تنحت لدى معظمهم عن أن تكون فلسطين الواقع المجسد، فكانوا لا يعرفون عن موقعها الجغرافي أو عن شكلها المادي إلا أقل القليل أو لا شيء على الإطلاق. إذ لم تكن تربطهم بها رابطة من العواطف والمشاعر الشخصية، ولا تراود مخيلاتهم ذكريات عن مشاهدها أو عن أصوات فيها. إنها ليست في الواقع إلّا فكرة مجردة. وسوف تكون عودة المنفيين عودة بالمعنى الحرفي لهذه الكلمة، بكل تأكيد. بيد أنها لن تتحقق نتيجة للجهد الإنساني: ستتحقق حين يشاء الله لها ان تتحقق مع ظهور المسيح من جديد».

ويشير النص صراحة إلى أن صرخة اليهود من أجل فلسطين كانت حتى بداية القرن التاسع عشر صرخة دينية بحتة، فلم يفكر اليهود في أي يوم من الأيام بأنهم سيحلون في فلسطين إلا حين يجيء اليوم الذي ينتهي فيه الزمن فيعيدهم المسيح إلى فلسطين.

ولقد صورت الصهيونية اليهود على أنهم شعب فلسطين الأصيل، وادعت أن الدولة اليهودية القديمة صبغت البلاد بالطابع اليهودي في العقيدة الدينية والتاريخ واللغة والحضارة، وإذا كان اليهود قد نفوا «عنوة» من

فلسطين، فقد ظل لهم «كيان» بقي فيها من «اليیشوف»[1]. ولم يرد أي ذكر لفلسطين في إعلان قيام إسرائيل «أرض إسرائيل» إظهاراً لدور اليهود الرئيسي في تاريخ البلاد. ولكن الحقائق التاريخية تدحض المزاعم الصهيونية في وجود حق تاريخي لليهود في فلسطين وتنفي عنهم كذلك استمرار بقائهم وانتسابهم إلى الشعب الفلسطيني الذي تأكدت عروبته منذ قرون طويلة. إن العبريين الأوائل لم يكونوا أصلاً في فلسطين وإن كانوا قد تمكنوا من إقامة دويلة لهم في الجزء الداخلي الفقير منها، ولكنها كانت حدثاً طارئاً في تاريخ البلاد، إذ سرعان ما اندثرت مثل غيرها من الإمارات القديمة دون أن تترك أثراً يعتد به لا في تاريخ فلسطين ولا في حضارتها. وإذا كان إعلان قيام «إسرائيل» لا يعترف إلا «بأرض إسرائيل» على أنها أقدم تسمية للبلاد فإن في ذلك مغالطة تاريخية كبيرة تدحضها توراة اليهود أنفسهم إذ ذكرت «أرض كنعان» و «أرض الفلسطينيين» على أنها أقدم تسميتين كانتا قائمتين قبل هجرة العبريين ولازمتا إقامتهم فيها، واستمرتا بعد زوال الدولة اليهودية القديمة.

ويتضح كذلك أن الأغلبية الكبرى من اليهود قد هاجرت باختيارها من فلسطين قبل حكم الرومان لها، كما أن ظروف فلسطين وتوالي المغيرين عليها جعلتها في شكل حضاري متغير المظاهر، ولكن بعد القرن السابع استقر لفلسطين طابعها العربي اجتماعياً وثقافياً ودينياً، ولم تختلف في ذلك عن أي قطر عربي آخر، والأقلية البالغة الضآلة التي هاجرت إلى فلسطين في العصور الحديثة قد لاذت إليها هرباً من الاضطهاد الأوروبي، وغلبت عليها صفة الانزواء، لتعيش حياتها الدينية، ولم تشارك الشعب الفلسطيني المضيف في حياته الاقتصادية أو السياسية، وإنما عاشت عالة على شعوبها الأصلية التي انتمت إليها وحملت جنسياتها وتمسكت بلغاتها، وتلقت منها إعانات عرفت باسم حالوقاه (Haluqah). وإن العقيدة الدينية التي كانت الرباط الوحيد الذي جمع بين المهاجرين اليهود، عرفت الفرق والخلافات المذهبية ولم يجمع

(١) اليیشوف أي الماكثون أو الباقون وهو تعبير أطلقته الصهيونية على اليهود في فلسطين.

بينها إلا التأثر بمظاهر الحضارة العربية في اللغة والعادات وأسلوب الحياة الاجتماعية. وبناءً على ذلك لم يجرؤ أحد من مفكري الصهيونية حتى اليوم على الزعم بأن الحركة الصهيونية التي فجرت كل تلك التطاحنات الدامية في الشرق العربي، طوال أكثر من نصف قرن، كانت نابعة من تطور داخلي في فلسطين أو في البلاد العربية، أو أن الفكرة الصهيونية الحديثة كانت تعبيراً عن احتياجات طبيعية للطائفة اليهودية في هذه البلاد، أو استجابة خاصة لأوضاعهم.

لقد ظهرت أول دعوة علنية لإنشاء وطن لليهود على لسان يهودي إنجليزي يدعى هنري فنش (Sir Henry Finch) في كتاب نشره في انجلترا في مطلع القرن السابع عشر بعنوان «نداء اليهود»، ولكن الفكرة لم تتردد أصداؤها حتى أطل القرن التاسع عشر على العالم بمبادىء الحرية التي أكدتها الثورة الفرنسية. فتحرير اليهود في غرب أوروبا قد ساعد على ظهور بعض الشخصيات التي دافعت عن الجماعات اليهودية وعن تحسين أحوالهم في أوروبا، ومع تكوين القوميات الحديثة في أوروبا في القرن التاسع عشر، نشط بعض اليهود في الترويج بأن اليهودية دين وقومية. ويعتقد البعض أن حملة بونابرت على مصر في عام ١٧٩٨ كانت فاتحة التطلع الصهيوني نحو استعمار فلسطين، ويستندون في ذلك على الرواية الشائعة بأن بونابرت قد أصدر عام ١٧٩٩ بياناً رسمياً يدعو فيه يهود آسيا وأفريقيا أن يهرعوا تحت رايته إلى دخول أورشليم وإعادة بناء الهيكل. ولكن مهما قيل بشأن هذا النداء وانعدام أثره من الناحية الفعلية، فقد ظلت الدعاية اليهودية تشير إليه بمثابة الاعتراف الأوروبي بحقوق اليهود في الأرض المقدسة، وبداية التعاون بين الحكومات الأوروبية واليهود على حساب العرب.

وفي خلال القرن التاسع عشر، دعا عدد من ساسة الإنجليز وقسيسيهم وكتابهم إلى تبني فكرة الوطن اليهودي في فلسطين. فلقد أخذ اليهود منذ طردهم بالجملة من بريطانيا عام ١٢٩٠، يفدون إليها بالجملة مرة أخرى على

عهد كرمويل عام ١٦٥٠، ورحلت أفواج أخرى من اليهود الذين تكتلوا في فرنسا والأراضي المنخفضة (بعد إقصائهم وتشريدهم من أسبانيا والبرتغال عام ١٤٩٢) إلى انجلترا مرة أخرى، أثر عودة الملكية إلى فرنسا في أعقاب الثورة الفرنسية، وامتهان اليهود فيها مرة أخرى. وازدادت أعداد اليهود في انجلترا إثر الاضطهاد الروسي، وقيام الجمعيات الإنجليزية ـ اليهودية بالعمل على استقبالهم وتوطينهم في بريطانيا أو تهجيرهم إلى الأرجنتين وغيرها من البلاد الأمريكية برعاية اللورد دي روتشيلد والسير موسى دي منتفيوري. وفي العقد الثالث من القرن التاسع عشر، قام صراع داخل الرأي العام البريطاني إزاء مطالبة اليهود بالتجنس ورغبتهم في استصدار القوانين من أجل التساوي في الحقوق السياسية والمدنية بأبناء البلاد الأصليين.

وفي عام ١٨٣٠، قدم إلى البرلمان البريطاني مشروع بخصوص مطالب اليهود المدنية والسياسية، ووافق على المشروع مجلس العموم، ورفضه مجلس اللوردات مرتين على التوالي عام ١٨٣٣ وعام ١٨٣٤. وعلى الرغم من أن اليهود قد استطاعوا أن يحصلوا على حق تولي عمادة المدن وممارسة أعمال البلديات بمقتضى قانون عام ١٨٣٥ (Sheriff's Declaration) فقد ظل مجلس اللوردات البريطاني يعارض استصدار القوانين الخاصة بالحقوق والوظائف السياسية الكبرى حتى عام ١٨٤٦. إذ أن يهود بريطانيا قد شددوا من حملتهم بزعامة الثرى اليهودي موسى منتفيوري عمدة لندن السابق وحامي يهود الشرق المعروف، إثر تولي الملكة ڤيكتوريا العرش عام ١٨٣٧. وقد أشيع في ذلك الوقت أن الملكة ڤيكتوريا كانت تمالىء اليهود لأنها تُمت نسبتها إلى أسرة يهودية. فقد نشرت مجلة Black and White عام ١٩٠١ أن دوقة كنت (Kent)، أم الملكة ڤيكتوريا، تنتمي بأمها إلى أسرة يهودية باسم (Sealfeld) في منطقة ساسكس، وأن ملامح الملك إدوارد كانت تشهد بأصله اليهودي، وهكذا استطاع موسى منتفيوري بتأثير ونفوذ الملكة ڤيكتوريا، أن يحصل لليهود على المساواة في الحقوق المدنية والوظائف السياسية، ما عدا المناصب المعينة كمنصب وزير المالية ومنصب نائب الملك في المستعمرات.

وبهذا أمكن للبارون ليونيل دي روتشيلد أن ينتخب عضواً بمجلس العموم عام ١٨٤٧، فأثار ذلك ثائرة مجلس اللوردات إذ لا يستطيع هذا اليهودي أن يقسم اليمين المعتاد. وصاح في هذا الصدد أعضاء مجلس اللوردات صيحتهم المشهورة (No Jews) وطالبوا بإلغاء الحقوق اللائحية السابقة مرة أخرى عام ١٨٤٨، حتى تمكن رئيس الوزراء اللورد جون رسل من التدخل لإنقاذ صديقه ليونيل دي روتشيلد، وأجيز لعضو البرلمان اليهودي أن يقسم اليمين على العهد القديم عام ١٨٥١.

ومنذ مطلع الأربعينات من القرن التاسع عشر حتى وفاته عام ١٨٨٥، بذل مونتفيوري أقصى الجهود لتحسين أوضاع المستوطنات اليهودية الأولى بفلسطين. واستطاع من خلال زياراته المتعددة لفلسطين إثارة مزيد من الاهتمام بالمستوطنات اليهودية الصغيرة في أوساط أوروبا الغربية. والواقع أن بريطانيا هي التي بدأت على نحو منظم في بسط حمايتها على الطائفة اليهودية في فلسطين، ويحدد هذا الاتجاه الأهداف التي أنشأ بامستون من أجلها قنصلية بريطانية في القدس عام ١٨٣٨. ولقد كافح في سبيل تحقيق ذلك طويلاً الإيرل شافتزبري Shaftesbury (١٨٠١ - ١٨٥٥ لورد آشلي فيما بعد)، الذي أخذ على عاتقه مهمة إقناع بامستون في ضوء الاعتقاد الديني بوجوب عودة اليهود إلى فلسطين. فتقدم بمشروعه في هذا الشأن إلى بامستون للمرة الأخيرة في صيف عام ١٨٣٨، فلاقت الفكرة حينذاك تأييداً من وزير الخارجية البريطاني. وكان شافتزبري مقتنعاً بأن «إعادة توطين اليهود في فلسطين لن تنطوي على حسنات للشعب اليهودي فحسب، بل للسلطان أيضاً حيث يمكنه الاعتماد على ولاء رعاياه الجدد الذين سوف يعيدون في الوقت نفسه إقليماً مهجوراً إلى سابق عهده في الرخاء والازدهار. وعندما كانت الدول الكبرى عاقدة العزم على إرغام محمد علي للتخلي عن سورية، لكنها ما برحت غير واثقة بشأن مستقبلها، جرت مناقشة المشروع الرامي إلى خلق كومنولث يهودي في النصف الجنوبي من البلاد - أي فوق المساحة التي شغلتها فلسطين التوراة. ويعود السبب في أن هذه المشروعات لم تسفر عن شيء إلى

أن اليهود الأوروبيين الغـربيين يخـوضون بـالدرجـة الأولى كفاح تحـررهم والاندماج الذي نتج عن هذا التحرر، فلم يروا أهمية أو صلة وثيقة «لإنشاء أمة يهودية من جديد بالمعنى السياسي».

وقد حدد بامستون أهداف تلك القنصلية في رسائله المتتابعة وقتذاك (١٨٤٠ - ١٨٤١) إلى القنصل وليم يونج، أول قنصل لبريطانيا في القدس، وإلى سفيره في استانبول بونسنبي، وإلى قناصل بريطانيا في غرب آسيـا، بتأمين حماية اليهود وإرسال التقارير عنهم، لأن الوقت قد حـان لتحقيق عودتهم إلى فلسطين حتى يصبحوا سداً في وجه أية رغبات شريرة لمحمد علي أو خليفته في المستقبل. واشتدت الحملة الصحفية لتأييد هذه السياسة إثر الضجة التي اصطنعها يهود دمشق في فبراير عام ١٨٤٠ بعد اتهامهم بخطف الأب الفرنسسكاني توما وذبحه ليعجنوا بدمه خبز عيد الفصح. وكانت الدول الأوروبية تتحين الفرص للإيقاع بمحمد عـلي، وتحطيم إمبـراطوريتـه التي كونها في مصر والشام والسودان والحجاز. وقام أدولف كريمييه (Adolphe Cremieux)، المحامي وزعيم اليهود في فرنسا، يحرك الرأي العام الأوروبي بالصحافة وبالدعاية التي تولتها الجهات اليهودية في الغرب، ورفع قضية على محمد علي يتهمه فيها بالمسؤولية عن ضحايا هذه الفتنة من اليهود. ودعا الإنجليز بين يهود ومسيحيين إنجيليين إلى اجتماع في لندن لتأييد الشعور بالمسؤولية المشتركة تجاه الشعب اليهودى وأمانيه في العودة إلى فلسطين، وقرروا إرسال بعثة تحقيق يهودية إلى الشرق الأدنى برياسة موسى مونتفيوري وأدولف كريمييه. ووصل مبعوثاً اليهود إلى الإسكندرية في عام ١٨٤٠ وقابلا محمد علي، ثم قاما بزيارة فلسطين حيث قررا إقامة مدرسة زراعة باسم «مقوية يسرائيل» أي «أمل اسرائيل» إلى جنوب شرق يافا، مهمتها تخريج مهندسين زراعيين يهود، لاستصلاح الأراضي وتمليكها لليهود. وقد رحل المبعوثان إثر ذلك إلى استانبول، حيث مكث موسى مونتفيوري طويلاً إلى أن استرد الباب العالي سورية وفلسطين، محاولاً شراء رضا الباب العالي لتأسيس مستعمرات يهودية في فلسطين. غير أن السلطان عبد المجيد لم يسمح إلا بإصدار فرمان

عام ١٨٤٠ بشأن الاعتراف لليهود بحق ممارسة شعائرهم الدينية ومساواتهم مع غيرهم من مواطني السلطنة في الحقوق المقررة بخط كلخانة.

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، توالت كتابات جديدة تشرح أهمية الأراضي المقدسة الاستراتيجية والسياسية في ضوء الصراع الدولي حولها. وتعددت مشروعات إعادة توطين اليهود في فلسطين من انجليز وفرنسيين، وإيطاليين وألمان وروس وأمريكان في بعض الأحيان، سواء في ذلك أكانوا بروتستانت أو كاثوليك أم أطهاراً. غير أن المشروعات البريطانية في هذا الصدد كانت أكثر عدداً، وأكثر إفاضة في التعبير عن الأهمية السياسية والاستراتيجية للأراضي المقدسة. فقد أرسل الكولونيل تشرشل، قنصل بريطانيا في بيروت على عهد محمد علي، يقترح على مجلس ممثلي اليهود في انجلترا تأسيس وطن قومي لهم في فلسطين من أجل وضع حد للأوضاع غير المستقرة حينذاك. وتردد لدى الكولونيل جورج جاولر حاكم جنوب استراليا السابق، رأى مماثل نشره عام ١٨٤٥ بأن استقرار الأوضاع في آسيا العثمانية لن يتحقق إلا بإنشاء مستعمرات لليهود في المنطقة. وتوالت إثر ذلك كتابات إدوارد كازليت (١٨٢٧ - ١٨٨٣) ولورنس أوليفانت (١٨٢٩ - ١٨٨٨) وإيرل شافتزبري. وكتب شافتزبري في عام ١٨٧٦ مقالاً عن الصهيونية أبرز فيه دور الأراضي المقدسة مستقبلاً في التجارة العالمية، وأكد أهمية العنصر اليهودي في جعلها مركزاً لهذه التجارة. ثم أضاف «ومما لا شك فيه أن استيلاء أي من منافسي انجلترا، فرنسا أو روسيا، على سورية سيكون ضربة قاضية لانجلترا. فامبراطوريتها التي تمتد من كندا في الغرب إلى كلكتا واستراليا في الجنوب الشرقي، سوف تنفصم عراها وتنقسم قسمين.. ومن ثم يجب على بريطانيا أن تبقى على سورية لنفسها، وأن يصبح على بريطانيا بدافع العوامل السياسية أن تؤيد اليهود وتؤكد قوميتهم كلما سنحت الفرصة لعودتهم، عن طريق إقامة دولتهم القديمة. فانجلترا هي أكبر دولة تجارية وبحرية في العالم، وكذلك يقع على عاتقها مهمة تأييد توطين اليهود في فلسطين».

كانت هذه الأفكار ـ على أي حال ـ مقدمة للصهيونية السياسية، فقد شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر نشوء المفاهيم الرومانتيكية من اجتماعية وسياسية داخل الفكر اليهودي. ورغم استمرار فئة كبيرة العدد من اليهود على تعلقها بفكرة التحرر والاندماج الكامل في بلدان «الشتات» (Diaspora)، فقد بدأت تصاغ أيديولوجية جديدة صارت تعرف فيما بعد بالصهيونية، وهي نسبة إلى كلمة «صهيون» التي أطلقت أصلاً على أحد جبال القدس. وتعكس حياة اليهودي الألماني موسى هيس وأعماله Moses Hess (١٨١٢ ـ ١٨٧٥) التحول والانتقال من الاندماجية إلى الحركة الصهيونية. ففي عام ١٨٦٢ أصدر كتابه عن «روما والقدس»، وفيه بسط أفكاره على نحو منظم، ويعتبر الكتاب من المصادر الأساسية في الفكر الصهيوني الحديث. قال هيس إن اليهود شعب صنع التاريخ وهم مدعوون مصيرياً لتحويل العالم، وسبب ذلك أنهم دون سواهم قد حققوا في حياتهم القومية الذاتية مبدأ الوحدة بين الدائرتين الروحية والمادية. وحثَّ اليهود على إعادة بناء حياتهم القومية بفلسطين، وأضاف أن تطوير حركة قومية يهودية لا يشكل المفتاح الجوهري لمستقبل اليهود فحسب، بل لمستقبل البشرية جمعاء. حقيقة ظل هيس مفكراً منعزلاً نسبياً في الحياة اليهودية لعصره، ولكن الأجيال اللاحقة من اليهود الذين حولوا الصهيونية إلى حركة رجعت إلى أفكاره واتخذت منها أساساً لعقيدتها الجديدة.

وعندما اضطرت أعداد ضخمة من اليهود إلى النزوح عن روسيا على أثر المجازر التي وقعت ضدهم في أعقاب اغتيال القيصر الروسي ألكسندر الثاني عام ١٨٨٢، إنهارت بذلك حركة الهسكالا Haskalah (التي دعت إلى اندماج اليهود في المحيطات التي عاشوا فيها) انهياراً تاماً وحلت محلها حركة «أحباء صهيون» (Choveve Zion) التي بدأت بالدعوة إلى إحياء اللغة العبرية لتصبح لغة اليهود عوضاً عن اليديشية[1]. وأصبحت حركة «أحباء صهيون»

(١) كانت اليديشية لغة يهود أواسط أوروبا وهي أقرب إلى الألمانية وإن احتوت على العديد من العبارات العبرية.

تحت زعامة اليهودي الروسي ليو بنسكر Leo Pinsker (١٨٢١ - ١٨٩١).
وقد حلَّل بنسكر مشكلة اليهود في كتاب نشره عام ١٨٨٢ بعنوان «التحرير الذاتي» (Auto - emancipation)، ووصف فيه المشكلة بأنها مأساة العصر الحديث وذهب إلى ضرورة انتقال يهود العالم برمتهم إلى بقعة واحدة من الأرض تكون لهم وطناً وفيها يؤسسون دولتهم. وانتهى إلى أن «العالم يحتقر اليهود لأنهم ليسوا أمة ولأنهم أجانب في كل بلد يعيشون فيه والعلاج الناجح لهذا الداء المستعصى هو إيجاد قومية يهودية لشعب يعيش في أرض الوطن».
وترك بنسكر المكان المفضل لإقامة اليهود لاختيار الخبراء، لكنه دعا إلى عقد مؤتمر قومي وتكوين شركة للاستعمار والدعوة إلى التبرع والبحث عن مكان ومحاولة الحصول على ضمان دولي. ولما كانت رسالة اليهود تخليص اليهود من «منفاهم» ووضع حد لتشردهم المستمر، فقد أخذ زعماء الصهيونية يعملون على تنمية روح العداء للسامية في المجتمع الأوروبي المسيحي دفعاً باليهود إلى الهجرة إلى فلسطين والتدليل على تفاقم المشكلة اليهودية، وأن حلها لا يكون إلا بخروج اليهود وتأسيس دولة خاصة بهم.

٢ ـ هرتزل والصهيونية السياسية

بقيت الحركة الصهيونية مفتقرة إلى التنظيم والتخطيط حتى تطورت إلى حركة سياسية على يد تيودور هرتزل Theodor Herzl (١٨٦٠ ـ ١٩٠٤). درس هرتزل القانون في جامعة ڤينا، واشتغل عقب تخرجه بالصحافة والأدب. وعمل مراسلاً في باريس لجريدة الصحيفة الجديدة الحرة (Neve Freie Presse) النمساوية. وكان هرتزل متحمساً ـ مثله في ذلك مثل الكثيرين من كتاب عصره اليهود ـ لإنشاء وطن قومي لليهود. وقد استغل قضية الضابط اليهودي الفرنسي ألفريد دريفوس (Alfred Dreyfus)، الذي اتهم بالخيانة وتسريب الأسرار العسكرية إلى الألمان، في تزكية دعوته. وتابع هرتزل بوصفه مراسلاً لجريدة الصحيفة الجديدة الحرة تلك المحاكمة، ولقد رأى هرتزل مظاهر الازدراء والاحتقار لدريفوس بوصفه يهودياً متهماً بالخيانة، وسمع بأذنيه الصيحات المعادية لليهود تنادي «الموت لليهود». وشغلت الصحافة الفرنسية بقضية دريفوس سنوات طوالاً، واهتزت بسببها أجهزة الدولة على اختلاف مستوياتها. ولعب اليهود دوراً بارزاً في تصعيد الأزمات المتعاقبة التي أثارتها هذه القضية في الحياة السياسية في فرنسا، وأدخلوا في روع الشعب الفرنسي أن التهمة ملفقة ضد ضابط بريء، وأن مردها إلى ازدياد الحركة المعادية للسامية.

وشاءت الظروف أن ينجح المدافعون عن دريفوس في إثبات براءته بعد إدانته فكان أن تمثل هرتزل، وهو الصحفي والكاتب، في تلك المأساة الخاصة

المأساة العامة التي عانى منها اليهود. ولقد دفعته قضية دريفوس التي أشعلت اللاسامية إلى كتابة كتاب باللغة الألمانية أسماه «الدولة اليهودية» (Der Judenstaat) ونشره في عام ١٨٩٦[1]. وحاول في هذا الكتاب أن يقيم الدليل على أن اليهود يمثلون أمة متميزة، وأن المشكلة اليهودية مشكلة قومية يجب أن تأخذ طريقها إلى الحل كبقية القوميات المضطهدة، ويقول في كتابه أيضاً[2]:

«The Jewish question.......... is a national question which can be solved only by making it a political world - question to be discussed and settled by the Civilized nations of the world in Council».

وهكذا صاغ هرتزل الأفكار الصهيونية في حركة سياسية ذات طابع عالمي، وأصبح المنظم الفعلي للحركة الصهيونية. وأنشأ في عام ١٨٩٧ مجلة أسبوعية أسماها «العالم» (Die Welt)، وأصبحت الصحيفة الناطقة الرسمية باسم الحركة الصهيونية. وفي ٢٩ أغسطس ١٨٩٧ سعى هرتزل إلى عقد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بال (Basle) بسويسرة. وقام المؤتمر الذي حضره نحو من مائتي عضو من أنحاء العالم بوضع أول ميثاق للحركة، وخطب هرتزل في المؤتمر قائلاً:

«إننا اجتمعنا هنا لكي نضع الحجر الأساسي للمأوى الذي سيضم إليه الشعب اليهودي وأن العالم كانت معلوماته دائماً غير صحيحة عن الشعب اليهودي. وإن الشعور بوجوب اتحادنا، ذلك الشعور الذي دفعنا إليه سائر البشر في مراحل عدة وبحرارة، كان في طريقه إلى التحلل حينما قامت في وجهنا أسلحة الاضطهاد العنصري تطاردنا. وقد بث فينا هذا الاضطهاد القوة من جديد. إن الصهيونية هي عودة اليهود إلى حظيرة الفكرة اليهودية المحضة حتى قبل أن يحققوا عودتهم إلى أرض الميعاد..... ونحن

---

(١) ظهرت طبعات لهذا الكتاب بالإنجليزية والفرنسية والعبرية، مما ساعد على انتشاره في الأوساط اليهودية في أنحاء العالم.

(٢) Theodore Herzl. **The Jewish State**, New York. 1943. pp. 20, 24, 38.

الصهيونيين نعمل على إحياء روح الشعب اليهودي وبث الحماس فيه كي يمد كل يد المساعدة للآخر وعلينا أن ننشىء حالاً والآن هيئة منظمة، وهذه الهيئة تصبح دائمة وكان الشعب اليهودي مفتقراً إليها إلى اليوم».

ولقد حقق المؤتمر المهمة الموكولة إليه، وكان قراره الرئيسي «إن هدف الصهيونية هو إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين يضمنه القانون العام»، وحدد المؤتمر الخطوات اللازمة لتحقيق هذا الغرض كما يلي:

١ ـ اتباع الوسائل العملية الفعّالة لإنشاء مستعمرات زراعية وعمرانية في فلسطين تأوى عمال الزراعة والصناعة اليهود.

٢ ـ تنظيم جماعات اليهود بواسطة المنشآت المحلية والدولية الملائمة لهذا الغرض والتي تتمشى مع قوانين البلاد التي يعيش اليهود في كنفها.

٣ ـ تقوية الروح القومية اليهودية وشعور اليهود بشخصيتهم وإشعال الحماس في صدورهم.

٤ ـ الإقدام على خطوات جدية للاستفادة من تنافس الدول ومساعدتها في تحقيق هدف الصهيونية.

ولقد أقر المؤتمر العلم الصهيوني والنشيد القومي، وقال هرتزل إثر انتهاء المؤتمر «اليوم أنشأنا الدولة اليهودية». وتسهيلاً لنجاح الوسائل التي تبناها المؤتمر تم إنشاء مؤسستين الأولى هي لجنة العمل(١)، والثانية هي البنك الاستعماري اليهودي، أو «الكيرن كايمت» (Keren Kayemeth)(٢)، وقد أسسه المؤتمر الثاني عام ١٨٩٨ برأس مال قدره ٣ مليون جنيه استرليني.

ومما هو جدير بالذكر أن المؤتمر الصهيوني تجنب ذكر كلمة دولة وأحل

---

(١) كان لكل يهودي ذكراً أو أنثى يبلغ من العمر ثمانية عشر عاماً حق الانضمام إليها نظير اشتراك رمزي قدره شيكل Shekel (وهو عملة إسرائيلية قديمة ورد ذكرها في التوراة وتعادل نصف دولار أمريكي).

(٢) كانت مهمتة جمع التبرعات والإعانات والأموال اللازمة للمشروع وحفظها في صندوق قومي وصرفها على الاحتياجات الخاصة بإنشاء الدولة الجديدة.

محلها عبارة وطن يضمنه القانون العام، وهي عبارة غامضة كان المقصود منها مساعدة الحركة الصهيونية على كسب عطف وتأييد أكبر عدد ممكن من اليهود حيث كان هناك كثيرون قد استقروا في غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وأصابوا ثراء في حياتهم ويخشون أن يؤدي الحديث عن دولة يهودية إلى شك حكومات البلاد التي يعيشون فيها في أن ولاءهم سيكون موجهاً إلى دولة أجنبية. كما كانت عبارة «وطن» يقصد من ورائها إزالة شكوك الحكومة العثمانية التي كانت وقتئذٍ صاحبة السيادة على فلسطين. ولكن الصهيونية، من ناحية أخرى، لقيت معارضة من بعض اليهود في كثير من الدول فعارضها البورجوازيون كما عارضها المصلحون الأحرار الذين اعتبروا فكرة العودة إلى فلسطين نوعاً من الرجعية الدينية لا دلالة لها في العالم الحديث. أما العمال الاشتراكيون الماركسيون، فقد اعتبروا القومية اليهودية والحركة الصهيونية مظهراً للرأسمالية البورجوازية وأن العداء للسامية من مساوىء الرأسمالية وسوف ينتهي بزوالها.

ولما كانت الصهيونية قد وضعت ضمن برنامجها كسب تأييد الحكومات من أجل تحقيق أهدافها، فقد ولَّى هرتزل وجهه شطر ألمانيا، إذ أنه إلى جانب ميوله الألمانية كان متأثراً بالمركز الذي أحرزته ألمانيا في الشؤون الدولية بعد عام ١٨٧٠. وإلى جانب ذلك، كان إنشاء وطن لليهود في فلسطين يستلزم الاتصال بالسلطان العثماني، وكانت ألمانيا قد صارت الدولة صاحبة النفوذ الأعلى لدى حكومة الباب العالي. وأخذ هرتزل يسعى لمقابلة الإمبراطور الألماني حتى أتيحت له الفرصة في استانبول في ١٨ أكتوبر ١٨٩٨ عندما كان الإمبراطور في طريقه إلى فلسطين. وتقرر اللقاء في القدس في ٢ نوفمبر ١٨٩٨، وحاول هرتزل إقناعه بالتوسط للحصول من السلطان العثماني على تصريح بإقامة شركة يهودية (تحت حماية ألمانيا) على أساس أن الاستعمار اليهودي في فلسطين لن يفيد أحداً بقدر ما يفيد ألمانيا. وقد اتسمت المقابلة الأولى بطابع ودي على عكس المقابلة الثانية في بيت القدس إذ كان فيها الإمبراطور أكثر تحفظاً، وقد تبين أن مشروعات هرتزل بالنسبة لفلسطين كانت تتجاوز القدرة الألمانية.

وهكذا لم تحظ الحركة الصهيونية بتأييد الساسة الألمان وظلت الحكومة الألمانية حتى عام ١٩١٤ لا تبدي اهتماماً جدياً بالصهيونية على الرغم من أن المنظمة الصهيونية كانت ذات صبغة ألمانية قوية وتضم ضمن شخصياتها البارزة كثيراً من اليهود الألمان، وكانت قرارات المؤتمرات الصهيونية تصدر باللغة الألمانية وكان مقر اللجنة التنفيذية الصهيونية في كولونيا منذ عام ١٩٠٥ ثم انتقل إلى برلين عام ١٩١١.

ونتيجة لموقف الإمبراطور الألماني، فكر هرتزل في الاتصال مباشرة بالسلطان عبد الحميد للحصول على موافقة الدولة صاحبة السيادة الفعلية على فلسطين على الهجرة اليهودية إليها، وأخذ الضمانات القانونية منها بمنح اليهود استقلالاً ذاتياً فيها. ولوّح هرتزل للعثمانيين بمعونة مالية يهودية تنقذهم من الأزمة المالية، وقابل السلطان عبد الحميد عام ١٩٠١. ولكن عبد الحميد لم يقبل، وكان رده المحدد الذي قال فيه:

> «إنصحوا الدكتور هرتزل بألا يتخذ خطوات جديدة في هذا الموضوع، إني لا أستطيع ان أتخلى عن شبر واحد من الأرض فهي ليست ملك يميني بل ملك شعبي. لقد ناضل شعبي في سبيل هذه الأرض ورواها بدمه.. فليحتفظ اليهود بملايينهم. إذا مزقت إمبراطوريتي فلعلهم يستطيعون آنذاك ان يأخذوا فلسطين بلا ثمن. ولكن يجب أن يبدأ ذلك التمزيق في جثتنا. فإني لا أستطيع الموافقة على تشريح أجسادنا ونحن على قيد الحياة».

وإذا نظرنا إلى موقف السلطان عبد الحميد من عروض هرتزل، فإننا نجد أنه كان واعياً أطماع الحركة الصهيونية، وكان يفرق بين الصهيونية واليهودية. ولذا فإنه حين قبل أن يقابل هرتزل استقبله لا على أنه صهيوني بل على أنه رئيس لليهود وصحافي نافذ. لقد نظر عبد الحميد إلى اليهودي على أنه واحد من الرعية، إن كان من المقيمين في الدولة العثمانية، وعلى أنه واحد من البشر له حق اللجوء إن كان غريباً اضطهد. ونظر إلى الصهيوني باعتباره خطراً يمثل الاستعمار والاغتصاب. ويتضح وعي عبد الحميد بخطر الحركة الصهيونية من «الإرادة السنّية» التي أصدرها في ٥ نوفمبر عام ١٩٠٠ بمنع إقامة الإسرائيليين

الدائمة في فلسطين. وأثار هذا الفرمان الصهيونيين ودفعوا بعض الحكومات الأوروبية إلى الاحتجاج عليه لدى السلطان. وكان رد الباب العالي أن هذا الفرمان ليس أمراً جديداً فهو تجديد لفرمان مماثل صدر منذ عشرين عاماً.

ورغم تنبه عبد الحميد ووعيه لأخطار الصهيونية، شهد عهده تتابع موجتين من موجات التهجير اليهودي إلى فلسطين. بدأت أولاهما عام ١٨٨٢ واستمرت حتى عام ١٩٠٤، وحملت معها ما بين عشرين وخمسة وعشرون ألف مهجر، غالبيتهم من اليهود الروس، سكنوا القدس والخليل وصفد وطبرية. وبدأت الثانية عام ١٩٠٤، واستمرت حتى عام ١٩١٣ أي بعد نهاية حكم عبد الحميد بأربع سنوات، وحملت معها من يهود روسيا ما بين ثلاثين وأربعين ألفاً. وحدث هذا التسرب الصهيوني بسبب فساد الإدارة العثمانية التي عانت من داء الرشوة وانتشاره بين رجالها حتى كاد ممثلو السلطة العثمانية في عقر دارها وخارجه يشكلون «حزب البقشيش» الذي تكثر المصادر الصهيونية من حديثها عن أنصاره. وقد تجلى التغلغل الصهيوني والتهجير اليهودي في صورة شراء بعض الأراضي وإقامة مستعمرات عليها، والسماح لبعض الشركات الصهيونية في القيام بنشاطات في فلسطين. ويتمثل فساد الإدارة العثمانية على سبيل المثال، في أحمد رشيد بك الذي عين متصرفاً للقدس عام ١٩٠٤ فأيد التهجير اليهودي علانية، ولم يعبأ بتنفيذ القوانين العثمانية. وبرغم أن عبد الحميد يتحمل جزءاً من مسؤولية ترك المجال مفتوحاً دون حدود لهذا التغلغل وفساد الإدارة العثمانية، فإنه كان بسياسته وكونه رمزاً للجامعة الإسلامية ولوحدة الدولة العثمانية عقبة كئوداً أمام الأطماع الصهيونية.

وإذا كانت ألمانيا تفتقد الإرادة أو القوة على تنفيذ مشروعات هرتزل بالنسبة لفلسطين، فالأمر لم يكن كذلك بالنسبة لبريطانيا. فعندما حمل قيام المذابح اليهودية في روسيا في أواخر القرن التاسع عشر سيلاً من اللاجئين إلى بريطانيا، واعتبر مجيئهم بمثابة تهديد لمستوى المعيشة البريطاني، عمدت الحكومة البريطانية برياسة آرثر جيمس بلفور إلى تعيين لجنة ملكية لكي

تعكف على دراسة قضية الهجرة الأجنبية. ومع ارتفاع المطالبة بفرض القيود، استطاع أصدقاء هرتزل أن يقنعوا اللجنة الملكية بالاستماع إليه على أنه شاهد صاحب خبرة، وتمت الاستجابة إلى طلب هؤلاء عام ١٩٠٢ رغم الاعتراضات الشديدة من جانب اللورد روتشيلد، الذي كان أبرز اليهود الغربيين في رعايته للاستيطان في فلسطين وشديد العداء للصهيونية السياسية. ولذلك كتب هرتزل إلى روتشيلد في ١٢ يوليو ١٩٠٢ يؤكد على الصلة بين الصهيونية والمصالح الإمبريالية البريطانية وقال: «حتى الآن، ما زال لديك مجال واسع للحركة. لا بل تستطيع أن تحظى بتقدير رفيع من جانب حكومتك لو قمت بتعزيز النفوذ البريطاني في الشرق الأدنى عن طريق استعمار كبير يوطده شعبنا عند تلك النقطة الاستراتيجية التي تلتقي فيها المصالح المصرية والهندو- فارسية».

ومع أن اللورد روتشيلد لم يقتنع بحجة هرتزل، فقد توصل هرتزل إلى جوزيف تشمبرلين (١٨٣٦ - ١٩١٤) وزير المستعمرات المعروف بمشاعره المعادية للسامية وأحد الشخصيات الواسعة النفوذ داخل الحكومة البريطانية. وأبلغ هرتزل أحد الوسطاء بأنه «يرغب في كسب تأييد المستر تشمبرلين لإقامة وطن يهودي على نطاق كبير داخل الممتلكات البريطانية»، ومن المفضل أن يكون ذلك في قبرص أو شبه جزيرة سيناء المصرية. ورد تشمبرلين بأن قبرص وحدها تقع ضمن صلاحيات وزارة المستعمرات، في حين أن مصر من اختصاص وزارة الخارجية، ويكشف هذا الرد بصورة واضحة عن اتجاه الاستراتيجية الصهيونية وفلسفة الإمبريالية البريطانية. وقد أحال وزير الخارجية البريطانية لانزدون (Lansdowne) مقترحات هرتزل إلى اللورد كرومر، معتمد بريطانيا في مصر. وتكونت لجنة، ليس من بين أعضائها مصري واحد، لدراسة المشروع، وغادرت القاهرة في أوائل عام ١٩٠٣ لدراسة شبه جزيرة سيناء على الطبيعة واختيار الأماكن المناسبة لتعميرها واستيطانها. وانتهت اللجنة إلى أن الإقليم صالح للاستعمار وأوصت بأن تكون العريش هي بداية المشروع الاستيطاني على شرط أن يسمح لليهود

بجلب الماء العذب من نهر النيل. ويبين هذا الحادث التاريخي أن أرض مصر لم تكن في يوم من الأيام خارجة عن نطاق التفكير الصهيوني. ولكن كرومر لم يتجاوب مع خطة هرتزل، وسقط المشروع بسبب اعتراض مصر والدولة العثمانية، وصعوبة توفير المياه الكافية للمستوطنين اليهود في العريش، ولأن إقامة جالية كبيرة من اليهود في شبه جزيرة سيناء سيؤدي إلى زيادة الصعوبات التي تواجهها الإدارة المصرية[1].

ولكن تشمبرلين عرض منطقة أخرى للاستعمار اليهودي، ففي ٢٣ إبريل ١٩٠٣ اقترح أوغندا التي «تشتد حرارتها على الساحل» لكنها تتمتع في الداخل بمناخ يعتبر «ممتازاً للأوروبيين». ورد هرتزل على هذا الاقتراح بقوله إن القاعدة الصهيونية «يجب أن تكون في فلسطين أو بالقرب منها وبإمكاننا فيها بعد أن نستوطن أوغندا أيضاً، إذ لدينا جماهير كبيرة من الكائنات البشرية المستعدة للهجرة». ولما كان هرتزل قد فقد الأمل في تنفيذ مشروع العريش فقد قبل مشروع شرق أفريقية الذي عرض في ٢٦ أغسطس ١٩٠٣ على المؤتمر الصهيوني السادس في بال. وانقسم الصهيونيون في المؤتمر إزاء المشروع، فرحب به بعضهم على أنه دليل على أن الحركة الصهيونية قد أثارت اهتمام إحدى دول العالم الكبرى، وثارت شكوك البعض الآخر ممن وجدوا في الاقتراح بداية النهاية بالنسبة للصهيونية باعتبارها حركة تهدف إلى إنشاء وطن لليهود في فلسطين، واعتبروه خيانة للفكرة الصهيونية. وفي ٣٠ يوليو ١٩٠٥، وافق المؤتمر الصهيوني السابع بعد وفاة هرتزل بالإجماع على رفض أي نشاط صهيوني خارج فلسطين، وشكر الحكومة البريطانية على عرضها «لتقديمها أكثر مما قدمت الدول الأخرى مجتمعة». وأعرب المؤتمر عن رجائه في أن تقدم الحكومة البريطانية جهودها الطيبة مستقبلاً للإسهام في حل أية مسألة تتصل ببرنامج بال، وأورد المؤتمر كذلك تعريفاً دقيقاً لمدلول كلمة صهيوني فقال أنه كل يهودي يوافق على برنامج بال.

(١) Cromer, Modern Egypt, vol. II, pp. 267 - 268.

٣ ـ الحركة الصهيونية بعد هرتزل

بعد وفاة هرتزل انقسم دعاة الصهيونية إلى فريقين، الفريق الأول يرى التمسك بمبادىء هرتزل والمحافظة على الصفة السياسية للحركة ومواصلة السعي بالطرق السياسية والدبلوماسية لإقامة الوطن الصهيوني وعرفوا «بالصهيونيين السياسيين». أما الفريق الثاني فكان يرى عدم التقيد بتلك الوسائل وينادي بدخول فلسطين واستعمارها بشتى الوسائل العملية الفعلية وعرفوا «بالصهيونيين العمليين». ويجب أن نضع في الاعتبار أن الفارق بين الفريقين ليس اختلافاً من حيث المبدأ بقدر ما هو اختلاف في التركيز على بند دون آخر. ولقد استمر الصراع بعد وفاة هرتزل بين الصهيونيين السياسيين والصهيونيين العمليين، وأظهر العمليون أنهم أكثر قوة حيث اتخذ المؤتمر الصهيوني السابع قراراً جاء فيه «إن الصهيونية مهتمة بفلسطين فقط». وبدأت الصهيونية العملية في تركيز الجهود الصهيونية نحو الاستيطان الاستعماري العملي لفلسطين. ورغم وجود هذه التيارات المختلفة في الحركة الصهيونية، فإنها كانت جميعها تسعى لتحقيق هدف واحد محدد وهو تشجيع الاستيطان الاستعماري اليهودي في فلسطين تمهيداً لجعلها الوطن القومي ثم الدولة اليهودية المرتقبة. واستطاع العمليون بمساعدة المنظمة الصهيونية العالمية افتتاح بنك أنجلو ـ فلسطين عام ١٩٠٣[١]. كما بدأ الصندوق القومي

---

(١) أنشىء هذا البنك عام ١٩٠٢ في لندن، وأنشىء أول فرع له في القدس عام ١٩٠٣ ثم امتدت فروعه إلى أكثر المدن الفلسطينية. وكان هذا البنك يمد المستعمرات والشركات

اليهودي في ابتياع الأراضي عام ١٩٠٥، وافتتح في عام ١٩٠٨ مكتب فلسطين في يافا. ثم تأسست شركة تطوير أراضي فلسطين عام ١٩٠٨ لكي تعد الأراضي للاستيطان من جانب مشترين ما زالوا خارج البلاد. وعن طريق هذه الأجهزة وغيرها من مصادر العون المالي المقدم من جمعية الاستعمار اليهودي بفلسطين بلغ عدد المستوطنين الصهيونيين ١٢,٠٠٠ نسمة عام ١٩١٤ من أصل مجموع السكان اليهود البالغ عددهم حوالي ٦٠,٠٠٠ نسمة، كما امتلك اليهود ٢٪ من الأراضي. وفي نفس العام بلغ تعداد السكان العرب ٦٤٤,٠٠٠ نسمة، منهم ٧٠,٠٠٠ مسيحي و ٥٧٤,٠٠٠ مسلم.

وعندما مدت الحركة الصهيونية نشاطها إلى بريطانيا والولايات المتحدة تحولت هذه البلدان إلى مراكز القوة الرئيسية للنشاط الصهيوني. ففي بريطانيا قبض حاييم ڤايتزمان Chaim Weizman (١٨٧٤ - ١٩٥٢) على زمام الزعامة الصهيونية. وكان ڤايتزمان من أصل روسي، ومارس النشاط الصهيوني منذ أن كان طالباً في جامعتي برلين وجنيف، كما أنه عارض جهود هرتزل الرامية إلى الحصول على ترخيص قانوني من السلطان قبل الشروع في بناء مستعمرة صهيونية بفلسطين. ولكونه من «العمليين» ألح في تشجيع المشروعات التي من شأنها أن تؤدي إلى رفع صرح الجماعة اليهودية بفلسطين. ذهب ڤايتزمان إلى بريطانيا يحدوه الاقتناع الراسخ بأن البريطانيين هم المتعاطفون مع الصهيونية، ويرجى على يديهم كل خير. ومنذ عام ١٩٠٣ قام بتدريس مادة الكيمياء في جامعة مانشستر، حيث لعبت إنجازاته العلمية دورها في نجاحه الدبلوماسي. وانصرف ڤايتزمان على نحو منهجي إلى تكوين جماعة من اليهود وغير اليهود الذين باستطاعتهم أن يحصلوا على الدعم والتأييد في الأوساط الحكومية. ومن أبرز هؤلاء الأشخاص نذكر: هربرت صموئيل (Herbert

= والمؤسسات اليهودية بالأموال والقروض، ويتلاعب باقتصاديات العرب وهو اليوم البنك الرسمي لإسرائيل.

(Samuel، الذي أصبح وزيراً للدولة عام ١٩١٦، واللورد ليونيل ڤالتر روتشيلد (L. Rothschild)، وجيمس روتشيلد، ابن إدمـونـد روتشيلد الباريسي راعي الاستعمار اليهودي في فلسطين، ونورمان بنتويتش Norman) (Bentwich القانوني، والميجور أورمزبي ـ جور (Major Ormsby - Gore)، وس. ب. سكوت (C. P. Scott) رئيس تحرير جريدة المانشستر جارديان، ورئيس تحرير جريدة «التيمز» اللندنية.

وهكذا نشط زعماء الصهيونية، واتصلوا برجال السياسة البـريطانيـة والتقت الأغراض وتم الاتفاق على المؤامرة. فقد كان هؤلاء الساسة من غلاة المستعمرين وأصحاب العقلية البائدة، الذين يعملون لبناء الإمبراطـورية، وتوسيع حدودها. وكانت سياسة الاستعمار إزاء الشرق العربي قد تبلورت في تقرير خاص يعرف باسم تقرير كامبل بانرمان (Campbell - Bannerman)، رئيس وزراء بريطانيا، في عام ١٩٠٧. فقد دعيت دول الاستعمار القديم وفي مقدمتها بريطانيا وفرنسا وهولندا وبلجيكا، وإسبانيا والبرتغال وإيطاليا إلى عقد مؤتمر دولي دعت إليه الحكومة البريطانية. واقترحت أن يكون عـلى مستوى الحلقات الدراسية لبحث المشاكل التي تواجهها والسبل التي تقترحها لحل هذه المشاكل، وأن تمثل فيه الدول المختلفة بخبرائها وأساتذتها الجامعيين في شؤون الاقتصـاد والبترول، والجيـولوجيـا والتعدين والـزراعة والتـاريخ والقواعد العسكرية. وفي بادىء الأمر عقـد المؤتمر في لنـدن، ثم انتقلت جلساته التي استطالت إلى أكثر من عاصمة استعمارية، وخرج في النهاية بمجموعة من التوصيات، كان أهمها تلك التي تناولت شؤون الوطن العربي. وجاء في رسالة كامبل ـ بانرمان التي وجهها إلى مندوبي الدول الأعضاء ما يلي:

«.. إن الإمبراطوريات تتكون وتتسع وتقوى ثم تستقر إلى حد ما، ثم تنحل رويداً ثم تزول. والتاريخ مليء بمثل هذه التطورات وهو لا يتغير بالنسبة لكل نهضة ولكـل أمة، فهنـاك إمبراطـوريات رومـا وأثينا والهنـد والصين، وقبلها بابل وآشور والفراعنة وغيرها... فهل لديكم أسباب أو

وسائل يمكن أن تحول دون السقوط أو الانهيار، أو تؤخر مصير الاستعمار الأوروبي، وقد بلغ الآن الذروة، وأصبحت أوروبا قارة قديمة استنفدت مواردها، وشاخت معالمها بينما العالم الآخر لا يزال في شبابه يتطلع إلى مزيد من العلم والتنظيم والرفاهية..؟ هذه مهمتكم أيها السادة وعلى نجاحها يتوقف رخاؤنا وسيطرتنا...».

وقدم المؤتمرون بعد دراسات مستفيضة تقريرهم الذي يعرف باسم تقرير كامبل ـ بانرمان والذي جاء به:

«.. إن الخطر ضد الاستعمار يكمن في البحر المتوسط، فعلى الشواطىء الشرقية والجنوبية لهذا البحر يعيش شعب واحد، تتوافر له وحدة التاريخ والدين واللغة وكل مقومات التجمع والترابط، هذا فضلاً عن ثرواته الطبيعية ونزعته للتحرر. فلو أخذت هذه المنطقة بالوسائل الحديثة، وإمكانيات الصناعة الأوروبية، وانتشر التعليم بها، فستحل الضربة القاضية بالاستعمار الغربي ـ فيجب إذن على الدول ذات المصالح المشتركة أن تعمل على استمرار تجزؤ هذه المنطقة، وإبقاء شعبها على ما هو عليه من تفكك وتأخر، وهذا يستلزم فصل الجزء الإفريقي في هذه المنطقة عن الجزء الآسيوي. وتقترح اللجنة لذلك إقامة حاجز بشري قوي وغريب، يحتل الجسر البري الذي يربط آسيا بأفريقيا، بحيث يشكل في هذه المنطقة وعلى مقربة من قناة السويس قوة صديقة للاستعمار وعدوة لسكان المنطقة..».

وعلى هذا النحو تلاقت أهداف الاستعمار والصهيونية، وما أن علمت الصهيونية بتقرير بانرمان حتى نشطت لتكون هي الدولة التي تفصل الجزء الإفريقي من هذه المنطقة عن الجزء الآسيوي، ولتكون ذلك الحاجز البشري القوي الغريب الذي يمنع وحدة شعوب المنطقة وتقدمها ويحمي الاستعمار من الزوال. وبدأ زعماء الحركة الصهيونية اتصالهم بفرنسا فقدموا لها مذكرة تقول: «ستضم البلاد التي تعتزم احتلالها، مصر السفلى والأقسام الجنوبية من سورية ولبنان. وسيمكننا هذا الوضع من أن نصبح سادة التجارة مع الهند وشبه الجزيرة العربية وأفريقيا الشرقية والجنوبية. ونحن نعتقد أن ليس في وسع فرنسا إلاّ أن ترغب في رؤية الطريق إلى الهند والصين محتلة من شعب يسير وراءها إلى الموت». كما قام آخرون من زعماء الحركة الصهيونية بتقديم عرض مماثل إلى الإمبراطور غليوم، قيصر ألمانيا، يقولون فيه «نحن نريد أن

نقيم على الشواطىء الشرقية للبحر المتوسط حضارة عصرية ومركزاً تجارياً يكونان دعامة للسيادة الألمانية مباشرة أو غير مباشرة». وبذلك تحدد هدف الاستعمار الأساسي وهو تجزئة الوطن العربي عن طريق إقامة حاجز بشري غريب شرقي قناة السويس أي في سيناء وفلسطين. وكان هذا التقرير بمثابة «ورقة عمل» للدبلوماسية البريطانية تعمل في ضوئها في الشرق العربي خلال الحرب العالمية الأولى.

الفصل الحادي عشر

بريطانيا وتصريح بلفور

أعلن المؤتمر الصهيوني الحادي عشر في عام ١٩١٣ وقوف المنظمة الصهيونية على الحياد بين المعسكرين المتنازعين في أوروبا، ولكن المنظمة واجهت موقفاً صعباً عقب نشوب الحرب في خريف عام ١٩١٤. فلم يكن المقر العالمي للمنظمة في برلين فحسب، بل إن الصهيونيين الروس لم يتعاطفوا مع الجهود القيصرية وتمنوا هزيمة روسيا. وبادر المجلس الصهيوني العام المسؤول عن رسم السياسة إلى فتح مكتب في كوبنهاجن بهدف التأكيد على حياد المنظمة، وبذل بعض الجهود لتثبيط التأييد الذي جاهر به ڤايتزمان لقضية الحلفاء. غير أن ڤايتزمان أخذ يرقب سير الأحداث، ونجح في إنشاء وحدات صهيونية مستقلة بعد تفكك المقر الرئيسي في برلين. وانضم إليه كثير من الصهيونيين الأوروبيين البارزين، وعلى رأسهم سوكولوف (Sokolow) وتشلينوف (Tschlenow) بعد وصولهما إلى بريطانيا في نوفمبر عام ١٩١٤، وقام ڤايتزمان بدور فعّال في إقامة اتصال وثيق مع الصهيونيين الأمريكيين. وبذلك لم تقف الصهيونية موقف الحياد، بل عملت في كل اتجاه لضمان تحقيق أهدافها أياً كان المنتصر في هذه الحرب، وكرس الصهيونيون جهودهم في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا للحصول على تعهد من الحلفاء بالاعتراف بفلسطين على أنها كومنولث يهودي يفتح أبوابه أمام هجرة غير مقيدة في حالة هزيمة الأتراك العثمانيين. وبرغم ذلك لم تنجح الجهود التي بذلها الصهيونيون خلال العامين الأولين من الحرب في التأثير على الحكومة

البريطانية. فبريطانيا لم تتمسك، خلال اتفاقات الحرب، بفلسطين حتى لا تثير عناد فرنسا وروسيا، كما أنها لم تسمح لإحدى هاتين الدولتين بأن تضع يدها على فلسطين. ولقد تقرر في اتفاقية سايكس ـ بيكو وضع فلسطين تحت حكم دولي يتمتع اليهود في ظله «بالمساواة السياسية والدينية والمدنية»، وليس أكثر من ذلك.

ولكن في عام ١٩١٧ أحرزت الجهود الصهيونية بعض النجاح بفضل الدور الذي لعبه هربرت صموئيل (Herbert Samuel). ولقد سبق لصموئيل في ٩ نوفمبر ١٩١٤ أن عرض على اللورد جراي (Grey) مسألة إنشاء دولة يهودية في فلسطين بمساعدة بريطانيا والولايات المتحدة، كما أتيحت لصموئيل فرصة الحديث مع لويد چورج في نفس الموضوع في اليوم ذاته، وقد أعلن لويد چورج عن تأييده الحاسم فيها بعد. ولم يلبث صموئيل أن صاغ أفكاره وقدمها في مذكرة في مارس ١٩١٥ إلى آسكويث (Asquith)، رئيس الوزراء، وكانت هذه المذكرة على حد قول مؤلف سيرة حياته «نقطة تحول في تاريخ الشرق الأوسط والعالم»[١]. وقد ذكر صموئيل في مذكرته خمسة احتمالات لمستقبل فلسطين عندما يتم انهيار الإمبراطورية العثمانية. فالاحتمال الأول يفسح المجال أمام إقدام فرنسا على ضم فلسطين وهذا يشكل خطراً على خطوط المواصلات البريطانية، والثاني يتحدث عن إرجاعها إلى الدولة العثمانية لكي تقع من جديد وسط القذارة والفساد، أما الاحتمال الثالث فهو التدويل. والاحتمالان الأخيران وهما إنشاء دولة يهودية وإنشاء محمية بريطانية لعبا دوراً حاسماً في صياغة السياسة البريطانية. ولكن صموئيل لم يؤيد فكرة إقامة الدولة اليهودية «على الفور»، إذ أن ذلك يكلف الحركة الصهيونية غالياً وينطوي على أخطار جسيمة بالنسبة لها. واختتم صموئيل مذكرته بالقول إن الاحتمال الأوحد القابل للتحقيق هو إقامة محمية بريطانية.

وبرغم أن هذه المذكرة عدّدت بوضوح المزايا التي قد تحصل عليها

(١) John Bowle, Viscount Samuel (London, 1957), p. 170.

بريطانيا نتيجة بسط حمايتها على فلسطين، لم تجد صدى لدى رئيس وزراء بريطانيا إذ لم يكن يعطف على الحركة الصهيونية. ولكن اقتراح صموئيل وجد استجابة بعد استقالة وزارة أسكويث في ديسمبر عام ١٩١٦ ومجيء وزارة لويد چورج إلى الحكم وقد تولى فيها آرثر چيمس بلفور وزارة الخارجية، وعرف عن لويد چورج وبلفور ميلهما للصهيونية، هذا إلى جانب وزير المستعمرات ملنر الذي كان يؤيدها وهو استعماري عريق كانت مصر ما تزال في تفكيره منذ كان وكيلاً لنظارة المالية في مصر، وكان يراقب عن كثب محاولات الفرنسيين لزعزعة مركز بريطانيا في مصر. وعلى الرغم من إبرام الاتفاق الودي عام ١٩٠٤ كان ملنر يعتقد أن بريطانيا لا تستطيع افتراض استمرار علاقاتها الطيبة مع فرنسا. وكما كان التغيير الوزاري في مصلحة الصهيونية، كذلك كان تطور الوضع العسكري بعد قرار الحكومة البريطانية القيام بهجوم واسع النطاق على فلسطين. ويلخص تقرير اللجنة التنفيذية الصهيونية خط سير الصهيونية الحاسم في بريطانيا بين عامي ١٩١٤ و١٩١٧ على النحو التالي: «لقد وضعت، خلال الأشهر الأولى من الحرب، أسس تفاهم وثيق مع رجال الدولة الذين يوجهون أقدار بريطانيا. ولم يكن الزمن قد أصبح مؤاتياً بعد لإصدار أي تأكيد رسمي من قبل الحكومة البريطانية بالتأييد. لكن جوا قد خلق، وبات للمرء أن يأمل - إذا ما توفرت ظروف سياسية مناسبة - الحصول على تأكيد كهذا. وخلال العامين التاليين ازداد جو الصداقة والود حرارة. وكان للبذور التي بذرت في عام ١٩١٤ أن تؤتي ثمارها حين أصبح المستر لويد چورج رئيساً للوزارة وأصبح المستر بلفور سكرتيراً للخارجية».

وهكذا جرت بعد مجيء وزارة لويد چورج إلى الحكم مفاوضات للمرة الأولى بين الزعماء الصهيونيين ومندوب معتمد من الحكومة، فقد كلف سير مارك سايكس في ٧ فبراير عام ١٩١٧ بالدخول في مفاوضات مع الصهيونيين. وعقد الاجتماع الأول في منزل صهيوني بريطاني يدعى موسى جاستر (Moses Gaster)، وحضره، بالإضافة إلى جاستر، اللورد روتشيلد،

وهربرت صموئيل، وچيمس دي روتشيلد، وبنتويتش وڤايتزمان وسوكولوڤ. وافتتح جاستر الاجتماع بعبارة مؤداها أن الصهيونية ترى تحقيق هدفها عن طريق السلطة البريطانية بمفردها، وقد ساعد ذلك في طمأنة الحكومة البريطانية على أن مصالحها الاستراتيجية بفلسطين ستكون جزءاً أساسياً من أي اتفاقية يتم التوصل إليها بينها وبين المنظمة الصهيونية. وتحدث صموئيل معرباً عن أمله في أن ينال يهود فلسطين كياناً قومياً كاملاً وأن يعتبر اليهود الموجودون في المهجر (Diaspora) شركاء في هذا الكيان القومي. وتكلم ڤايتزمان عن وجوب عدم القيام بأي عمل من شأنه أن يحدد الهجرة اليهودية إلى فلسطين. ويبدو أن كل كلمة من هذه الكلمات كانت معدة ومدروسة قبل الاجتماع. ولخص سايكس في الاجتماع العقبات التي تعترض طريق المقترحات الصهيونية وهي شكوك روسيا والمعارضة العربية المتوقعة وإصرار الفرنسيين على إنشاء محمية تحت الانتداب الفرنسي في سورية متضمنة فلسطين. وأنهى الصهيونيون الاجتماع بتلخيص رغباتهم الأساسية وهي:

١ ـ اعتراف دولي بحق اليهود في فلسطين.
٢ ـ خلق جنسية قانونية للجالية اليهودية في فلسطين.
٣ ـ إنشاء شركة مساهمة يهودية في فلسطين تعطي حق امتلاك الأراضي.
٤ ـ توحيد فلسطين تحت إدارة واحدة.
٥ ـ إعلان الأماكن المقدسة في فلسطين مناطق حرة.

وكانت المواد الثلاث الأولى من هذه المجموعة تضم الأهداف الصهيونية، أما المادتان الأخيرتان فقد وضعتا لطمأنة كل من انجلترا وروسيا.

ومن ناحية أخرى، كان سايكس يقدر أهمية الحصول على موافقة فرنسا بالنسبة للصهيونية، فاختار سوكولوڤ للاتصال بچورج بيكو في السفارة الفرنسية بلندن. وتباحث سوكولوڤ وبيكو في المسألة اليهودية وشرح سوكولوڤ ما حققه اليهود في فلسطين على الرغم من أن الظروف لم تكن مؤاتية لهم، وما يمكن أن يحققوه إذا وضعت فلسطين تحت سيطرة بريطانيا

التي انبرت منذ سنوات للدفاع عن قضيتهم والعطف عليهم. ولم يلتزم بيكو بشيء سوى أنه وعد ببذل كل ما يستطيع لإبلاغ أهداف الصهيونية إلى الحكومة الفرنسية، ثم تابع زعماء الصهيونية بذل المساعي في لندن، ففي مارس ١٩١٧ اتصل ڤايتزمان ببلفور وتباحثا في موضوع فلسطين والصهيونية وكانت النتيجة مرضية، وقابل ڤايتزمان لويد چورج في ٣ إبريل ١٩١٧ وتطرق الحديث خلال المقابلة إلى استخدام فصيلة من اليهود الذين أخرجوا من فلسطين مع الحملة المزمع إنفاذها إلى فلسطين. وقد عبر لويد چورج عن تقديره لأهمية هؤلاء في تزويد الحملة بالمعلومات الضرورية عن البلاد والقيام بأعمال التجسس. وفي نفس اليوم، التقى لويد چورج وكيرزون بسايكس ليلة رحيله إلى الشرق لينضم إلى الحملة على فلسطين مستشاراً سياسياً للقائد العام في المنطقة البريطانية وطلبا منه عدم إعطاء تعهدات للعرب بخصوص فلسطين وعدم القيام بما يؤدي إلى الإضرار بالحركة الصهيونية.

وفي حين كان سوكولوف في أوروبا يعرض المسألة الصهيونية، كان الصهيونيون في بريطانيا مشغولين بإعداد مشروع قرار لعرضه على الحكومة البريطانية لإصدار مذكرة بريطانية رسمية حول الصهيونية. وفي ٢٠ مايو ١٩١٧، أعلن ڤايتزمان أمام الاتحاد الصهيوني الإنجليزي أن الحكومة البريطانية على استعداد لإعلان مساندتها لأهداف الصهيونية. وبعد أيام قليلة، قام يهود بريطانيا بمعارضة الصهيونية السياسية، فعارضت منظمتان يهوديتان هما «هيئة المندوبين اليهود البريطانيين» (Board of Deputies of British Jews) و«الجمعية الإنجليزية اليهودية» (Anglo Jewish Association)، الحركة الصهيونية على أساس أن اليهودية دين وليست قومية. وفي ٢٤ مايو ١٩١٧، نشر رئيسا المنظمتين على التوالي مونتفيوري (Montefiore) وألكسندر (Alexander) احتجاجاً في صحيفة التايمز (Times) اللندنية ضد البرنامج الصهيوني، أكدا تعلقهما فيه بالصهيونية من ناحيتها الفكرية التي ترمي إلى جعل فلسطين مركزاً روحياً. وأوضحا أن الصهيونية السياسية لا تتمشى مع الأسس الدينية اليهودية، بل تدعو إلى إقامة دولة

يهودية علمانية لا يوجد فيها أي ترابط جنسي وبشري. ورغم ذلك، قوبلت هذه البيانات بالتجاهل التام، فلقد كان لويد چورج وبلفور واللورد ملنر والجنرال سمطس يتعاطفون تعاطفاً تاماً مع المخطط الصهيوني السياسي. وبدا واضحاً أن الحكومة البريطانية تخطو خطوات سريعة نحو إصدار بيان عام يحقق آمال الصهيونية في فلسطين.

وفي يونيو عام ١٩١٧، استدعى بلفور روتشيلد وڤايتزمان إلى مقره بوزارة الخارجية، وبحث معهما الأهداف الصهيونية وطلب من زعماء الصهيونية أن يقدموا إليه مشروعات مكتوبة عن أمانيهم. وسرعان ما تألفت «لجنة سياسية» تضم مشاهير الساسة والمفكرين الصهيونيين، وباشرت العمل لوضع مسودة تصريح يؤيد وجهة النظر الصهيونية لتتبناه الحكومة البريطانية. ووضعت اللجنة عدة صيغ للتصريح، ولكن معظمها لم يلق تأييد الحكومة البريطانية لأنها كانت تفضل أن يكون التصريح مجرد موافقة مبدئية على الخطوط العامة. وفي ١٨ يوليو، اتفق الصهيونيون في الولايات المتحدة وبريطانيا على مشروع نص اعتبرت فيه فلسطين بأكملها وطناً قومياً يهودياً مع إطلاق الهجرة واستملاك الأراضي. وقد نص المشروع على ما يلي:

> «بأن حكومة صاحب الجلالة، بعد اطلاعها على أهداف المنظمة الصهيونية تقبل بمبدأ الاعتراف بفلسطين وطناً قومياً للشعب اليهودي. وبحق الشعب اليهودي في إقامة حياة قومية له في فلسطين في ظل حماية تنظم بعد إحراز النصر وعقد لواء السلام.
>
> إن حكومة صاحب الجلالة ترى إن تحقيق هذا المبدأ يجعل من الضروري منح استقلال ذاتي داخلي للقومية اليهودية في فلسطين، وحرية الهجرة اليهودية وإنشاء شركة يهودية قومية لاستعمار الأراضي تقوم بإسكان المهاجرين وبتنمية اقتصاديات البلاد.
>
> ترى حكومة صاحب الجلالة أن شروط الاستقلال الداخلي وأشكاله، وبراءة الشركة اليهودية القومية لاستعمار الأراضي يجب أن تهيأ بالتفصيل ويبت فيها بالاتفاق مع ممثلي المنظمة الصهيونية...».

ولكن ممثلي اليهود غير الصهيونيين أثاروا عاصفة من النقد للمشروع لأنهم

تخوفوا من إطلاق الهجرة وإقامة وطن قومي يهودي على هذا الشكل، ومن خلق قومية يهودية قد تضطرهم الدول فيما بعد إلى اعتناقها وإلى الهجرة إلى فلسطين. وطلبوا مراراً من الحركة الصهيونية التخلي عن مبدأ القومية ومبدأ الهجرة الحرة، في حين كان المبدأ القومي في نظر ڤايتزمان وأمثاله مصدر قوة الحركة الصهيونية، والهجرة الحرة الوسيلة الوحيدة المرجوة للتوسع.

ولذلك قامت الحكومة البريطانية بتعديل المشروع لكي يتلاءم مع اليهود غير الصهيونيين. ونص المشروع المعدل على ما يلي:

١ - «تقبل حكومة صاحب الجلالة مبدأ إعادة تحويل فلسطين إلى وطن قومي للشعب اليهودي».
٢ - «إن حكومة صاحب الجلالة ستبذل أطيب مساعيها لتحقيق هذه الغاية وستتفاوض مع المنظمة الصهيونية في تحديد الطرق والوسائل الضرورية لبلوغها».

ووافقت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على هذا التعديل، ورفضه اليهود غير الصهيونيين، فلم يوافقوا على جعل فلسطين بأكملها وطناً قومياً لليهود ورأوا الاكتفاء بإنشاء موطن لليهود في فلسطين، كما أنهم أرادوا إيجاد نص صريح يضمن للطوائف اليهودية بمختلف الدول حقوقهم وحرياتهم التي يتمتعون بها حرصاً على مراكزهم في الدول التي يقيمون فيها في أوروبا. وأخيراً في أكتوبر ١٩١٧، كانت الحكومة البريطانية على استعداد للوصول إلى قرار بشأن أحلام الصهيونية، فبدلاً من جعل فلسطين «دولة يهودية» كانت الفكرة تتخذ شكل «وطن قومي يهودي في فلسطين». ولقد طالب بعض الصهيونيين بريطانيا «بالاعتراف بفلسطين موطناً قومياً للشعب اليهودي»، ولكن الحكومة البريطانية لم تشأ أن تلزم نفسها بتعهد متطرف إلى هذا الحد، ورفضت أن تعد بشيء أكثر من النظر بعين الارتياح «إلى إنشاء وطن قومي في فلسطين». والفارق بين الفكرتين هو الفارق بين وطن قومي يهودي محدود في فلسطين ووطن قومي غير محدود. وأخيراً قبل الصهيونيون الأمر الواقع، كما وافق الرئيس ولسون، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، على صيغة

التصريح النهائية. وفي ٢ نوفمبر ١٩١٧، بعد احتلال القوات البريطانية لميناء غزة، أصدر اللورد بلفور تصريحه المعروف باسمه. وكان التصريح في صورة خطاب وجهه وزير الخارجية اللورد روتشيلد. وكان نص التصريح كما يلي:

«عزيزي اللورد روتشيلد

يسرني سروراً كثيراً أن أنهي إليكم - نيابة عن حكومة جلالته التصريح الآتي الذي يعلن العطف على المطامع اليهودية، وقد عرض هذا التصريح على الحكومة البريطانية فوافقت عليه.

«إن حكومة جلالته تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتي بعمل من شأنه أن يغير الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى.

وأكون ممتناً لكم لو أبلغتم هذا التصريح إلى الاتحاد الصهيوني».

ولكن لماذا أصدرت الحكومة البريطانية هذا التصريح؟

ذكر المعاصرون والمؤرخون أسباباً متعددة لصدور هذا التصريح. فقد قال حاييم ڤايتزمان في خطاب ألقاه في المعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن (Royal Institute of International Affairs) في ٩ يونيو عام ١٩٣٦: «إن القول الذي ردد كثيراً بأن وعد بلفور صدر.. لأسباب استعمارية ولغيرها من الأسباب الحقيرة هو قول مكذوب، وأعتقد أن حقيقة واحدة تستطيع محو هذه الخرافة وهي أن الحكومة البريطانية عندما وافقت على إصدار وعد بلفور المشهور وضعت شرطاً واحداً، أن لا تلقي مهمة حكم فلسطين على كاهل بريطانيا العظمى». إن ما صرح به ڤايتزمان هو مغالطة كبيرة لأنه لا توجد حقيقة واحدة تؤيد ما يدعيه أو تمحو «هذه الخرافة» كما يحلو له أن يسميها.

ومن ناحية أخرى عزا البعض صدور التصريح إلى رغبة بريطانيا في دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى دخول الحرب إلى جانبها، ولا سيما أن الرأي العام الأمريكي يسيطر إلى حد كبير على سياسة أمريكا، كما يسيطر

اليهود إلى حد كبير على الرأي العام الأمريكي. ويقول المؤرخ أرنولد توينبي (Arnold Toynbee) في كتابه (A Study of History) «إن عاملاً سياسياً أظهرته الحرب العالمية الأولى في الميدان، هو التنافس بين المتحاربين على كسب ود اليهودية العالمية. إن كسب التأييد اليهودي ـ وأكثر من ذلك تجنب العداوة اليهودية ـ كان أمراً على جانب عظيم من الأهمية للفريقين، ومع أن تحرر اليهود النفسي في منفاهم في الغرب لم يكن قد تم بعد، فإن تحررهم الاقتصادي والسياسي في ذلك الوقت، كان قد قطع شوطاً بعيداً في تقدير أصوات اليهود ومنحها وزناً هاماً، وربما حاسماً في ميزان القوة الدولي المضطرب. لقد أصبح اليهود الآن قوة يحسب حسابها في الحياة السياسية القومية لدى دول وسط أوروبا وغربيها على السواء. وفي الولايات المتحدة كانت قوتهم لا تزال على مدى أوسع كثيراً. وقد بدأ نفوذ يهود أمريكا عظيماً في أعين المحاربين في أوروبا، الذين بدأوا يتحققون أن الكلمة الأخيرة في النزاع ستنطق بها أمريكا، وأن هذه الكلمة الأمريكية الأخيرة قد تتأثر بصورة ملحوظة بآراء المواطنين من يهود أمريكا»(١).

ومن الأسباب التي ذكرت أيضاً أن الحكومة البريطانية أصدرت تصريح بلفور رغبة منها في مكافأة حاييم ڤايتزمان على اختراعه نوعاً جديداً من المواد المتفجرة وهي مادة الأستون (Acetone) من الذرة التي تدخل في صناعة الذخائر والمتفجرات وهو الأمر الذي ساعد بريطانيا على كسب الحرب العالمية الأولى. وروج البعض أيضاً أن بريطانيا أصدرت التصريح ثمناً لمساهمة اليهود في القرض الحربي الذي عقدته بريطانيا، ولكن المعروف أن عدداً كبيراً من حملة سنداته كانوا من اليهود المعارضين لفكرة الوطن القومي. وعلى ذلك فإننا نعتقد أن بعض هذه العوامل التي روجها الصهيونيون لم تكن إلاّ من قبيل الدعاية لأنفسهم والتدليل على ما يتمتعون به من قوة في الأوساط الدولية.

---

(١) Vol. viii, p. 302 - 3.

وواقع الأمر أن العوامل التي دفعت بالحكومة البريطانية إلى إصدار التصريح يمكن إرجاعها إلى ما يلي:

١ ـ العامل الأول هو عامل سياسي، إذ رمت بريطانيا إلى استمالة العناصر الصهيونية في ألمانيا والنمسا التي كانت تفاوض دول الوسط بالفعل للحصول على تصريح من الدولة العثمانية مماثل لتصريح بلفور، فينصرف هم تلك العناصر إلى الاهتمام الإيجابي بانتصار الحلفاء. وأرادت بريطانيا في نفس الوقت أن تكسب ود يهود روسيا الذين قاموا بدور هام في الثورة الشيوعية وقلب النظام القيصري، وتغريهم بالعمل على إبقاء روسيا في الحرب. وقد أزاح سقوط أسرة رومانوف في روسيا، وخروج روسيا من الحرب من طريق التصريح عقبة كانت تعترض طريق تحقيق أماني الصهيونية، لأنه حتى عام ١٩١٤ كان الشعب الروسي لا يزال متعلقاً بالتعاليم المسيحية التقليدية. وكانت الحكومة الروسية تعارض أي اتجاه من جانب حلفائها الغربيين لإرضاء أماني الصهيونية في فلسطين، على أساس أن تحويل فلسطين إلى دولة قومية يهودية من شأنه أن يدنس الأرض المقدسة التي كانت وما تزال تعني بالنسبة للروس ما كانت تعني يوماً بالنسبة لغيرهم من المسيحيين. ولقد شعر الصهيونيون بارتياح لانسحاب روسيا لأن الحكومة القيصرية ما كانت لتوافق على تحقيق أماني الصهيونية القومية الواسعة، كما أن انسحاب روسيا من الحرب كان من شأنه أن يزيد من حدة الصراع بين بريطانيا وفرنسا في فلسطين وبذلك تزداد حاجة بريطانيا إلى تأييد الصهيونية لمواجهة فرنسا التي صار مركزها أقوى من ذي قبل بعد اختفاء روسيا منافسة فرنسا على الأماكن المقدسة ورعاية مصالح المسيحيين في فلسطين.

٢ ـ أما العامل الثاني فهو عامل استراتيجي، فكانت بريطانيا ترمي إلى تحقيق الغاية التي كان كتشنر أول من دعا إليها، وهي جعل فلسطين أو جزء منها حصناً يحمي مركز بريطانيا في مصر ويؤمن الاتصال البري مع الشرق. وكان كتشنر قد كتب إلى حكومته يلفت نظرها إلى أهمية فلسطين باعتبارها

دعامة يستند إليها الدفاع عن قناة السويس في خط يمتد من عكا وحيفا على البحر المتوسط إلى خليج العقبة على البحر الأحمر، ثم دفع الكولونيل نيوكومب من سلاح المهندسين الملكي إلى مسح شبه جزيرة سيناء في عام ١٩١٤. وأقنعت النتائج ـ التي توصل إليها نيوكومب ـ كتشنر بصحة رأيه، فعمل على تأييد فكرته عندما اشترك في وزارة أسكويث بعد إعلان الحرب. ولقد دفع ذلك أسكويث إلى تشكيل لجنة رسمية لدراسة مطالب روسيا وفرنسا في أملاك الدولة العثمانية بالنسبة لمطالب بريطانيا ومصالحها فيها. وجاء تقرير اللجنة مؤيداً لنظرية كتشنر، وكان هذا سبباً في إصرار بريطانيا على المطالبة بميناءي عكا وحيفا ليكونا تحت نفوذها المطلق في اتفاق سايكس ـ بيكو. وازدادت أهمية فلسطين في نظر بريطانيا بسبب تقدم الحرب نتيجة لما حدث في الحرب العالمية الأولى من نجاح القوات التركية في اختراق صحراء سيناء إلى قناة السويس[1]. وهكذا زعزعت تجارب الحرب القواعد العسكرية الثابتة وهي أن الصحراء تشكل مانعاً استراتيجياً قوياً. ثم إن بريطانيا أخذت تشعر بأطماع فرنسا في سورية، فكان لا بدّ لها أن تقيم بينها وبين النفوذ الفرنسي القادم حاجزاً يحمي قناة السويس من خطر اقترابها أو اقتراب أي قوة كبيرة منها. ولذلك كان تبني بريطانيا لفكرة الوطن القومي لليهود في فلسطين وسيلتها للتخلص من الإدارة الدولية التي فرضها اتفاق سايكس ـ بيكو وبسط سيطرتها عليها.

(١) ويؤكد هذا مارتن كونواي في كتابه (Palestine and Morocco, ch. XII) إذ يقول «إن الخطر الحقيقي على قناة السويس لا يجيء من الغرب بل من الشرق. فمن ناحية فلسطين يجيء الخطر الجدي دائماً... ومن وراء فلسطين سوريا ـ ومن وراء سوريا الأتراك ـ ومن وراء الأتراك أية دولة قد تكون معادية لبريطانيا: ألمانيا في الماضي أو روسيا في المستقبل.. من يدري؟ ولقد أثبت الفرنسيون أنهم أنداد ينافسوننا لا أصدقاء يعاونوننا. ولذلك كان قبض بريطانيا على فلسطين مصلحة إمبراطورية من الطراز الأول». (أنظر: محمد عوض محمد: الاستعمار والمذاهب الاستعمارية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٧، ص ٧٢ ـ ٧٣)؛ كذلك، خيرية قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه، ص ٢٩١ ـ ٢٩٢).

٣ ـ أما العامل الثالث فهو الوحدة الوجودية والمصيرية بين الاستعمار والصهيونية. ونستدل على ذلك مما قاله ونستون تشرشل ـ الذي يعتبر من بناة الوطن القومي اليهودي ـ في مذكراته، «وإذا أتيح لنا في حياتنا، ـ وهو ما سيقع حتماً ـ أن نشهد مولد دولة يهودية، لا في فلسطين وحدها، بل على ضفتي الأردن معاً، تقوم تحت حماية التاج البريطاني، وتضم نحواً من ثلاثة ملايين أو أربعة ملايين من اليهود، فإننا سنشهد وقوع حادث يتفق تمام الاتفاق مع المصالح الحقيقية للإمبراطورية البريطانية». ولقد ظهر هذا المعنى أيضاً في حديث ڤايتزمان مع بلفور في ٤ ديسمبر ١٩١٨ عن إقامة مجتمع يضم أربعة أو خمسة ملايين من اليهود في فلسطين، وكان يريد أن يجعل من فلسطين بلاداً يهودية في ظل التاج البريطاني. وقال «قد أقنعت اللورد بأن ما يسمى بالاستعمار ليس إلاّ الصهيونية بعينها». ولقد وضح أن الصهيونية كانت تعد بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بأن تحول فلسطين من أرض عربية إلى قطعة من الغرب، وهذا يضمن للدول الاستعمارية بوجه عام وبريطانيا بوجه خاص وجوداً مستديماً في منطقة الشرق العربي. ولقد صدق لويس جولدنج (Lewis Golding) في كتابه «المشكلة اليهودية» (The Jewish Problem) عندما قال «إن الصهيونية كانت منذ البداية حركة إنجليزية لا حركة يهودية فحسب»[١].

وبذلك كان الإحساس السائد في بريطانيا آنذاك أن تصريح بلفور لم يكن سوى قناع باهت لإخفاء النية المبيتة لإنشاء دولة يهودية، ويتضح هذا في طريقة نشر النبأ في الصحافة البريطانية. فالعنوان الرئيسي في التيمز والمورننج بوست والديلي نيوز كان عبارة عن كلمتين «فلسطين لليهود». وقد يقول البعض إن في هذا العنوان غموضاً وإبهاماً وأن لغته لا تختلف كثيراً عن لغة وعد بلفور. ولكن هذا الغموض يحل محله وضوح شديد في الإكسبريس التي

(١) «Zionism has been from the beginning an English movement not merely a Jewish one».

نشرت النبأ على النحو التالي «دولة لليهود»، أما الاسبكتاتور فتتحدث عن «اقتراح إنشاء دولة لليهود في فلسطين»، وقالت جريدة المانشستر جارديان (التي لعب رئيس تحريرها دوراً رئيسياً في استصدار التصريح) إن تصريح بلفور سيؤدي إلى إنشاء الدولة اليهودية، وأكدت الأوبزرفر أنه لم «يعد مجرد حلم عابث أن يتصور المرء أنه في خلال جيل واحد قد نرى دولة صهيون الجديدة». أي أن اللورد بلفور والصحف البريطانية كانوا مجمعين على أن التصريح بإنشاء وطن قومي لليهود كان يعني إنشاء دولة يهودية في نهاية الأمر. ولذلك يمثل تصريح بلفور مرحلة مهمة بالنسبة للحركة الصهيونية والنشاط الاستعماري الغربي في المنطقة العربية. فهو في الواقع كان دفعة كبيرة للحركة الصهيونية نحو تحقيق أهدافها، كما كان بداية مرحلة جديدة في التاريخ اليهودي. وفي تلك المرحلة كان على الصهيونيين أن يتحولوا من مجرد دعاة لقيام الدولة اليهودية إلى بناة لها.

ولكن استناد الحركة الصهيونية على هذا التصريح واتخاذه أساساً لإنشاء وطن قومي في فلسطين أمر يفتقر إلى وجود دليل قانوني وتاريخي وذلك للأسباب الآتية:

١ ـ كانت فلسطين وقت صدور التصريح تحت السيادة العثمانية ولم تكن القوات البريطانية قد احتلتها بعد. والحكومة البريطانية بإصدار هذا التصريح قد خولت لنفسها الحق في أن تتصرف تصرفاً مصيرياً في إقليم عربي ليست لها عليه أية ولاية وتعطيه لآخرين دون أن ترجع إلى أصحاب هذا الإقليم. ونستطيع أن نقارن بين هذا الموقف وما حدث بين بريطانيا وفرنسا في أواخر السبعينات من القرن التاسع عشر. فقد طلبت الحكومة الفرنسية في ٢١ يوليو ١٨٧٨ أن تصدر الحكومة البريطانية تصريحاً **une déclaration** تعلن فيه موافقتها على أن تحتل فرنسا تونس. فرد اللورد سولزبري، وزير الخارجية البريطانية وقتذاك، يقول: «لن نحتج إذا احتلت تونس غداً ولكن إعلان

ذلك أمر غير سهل فنحن لا نملك التصرف في ملك غيرنا»[1]. وهكذا نجد لورد سولزبري في عام ١٨٧٨ يرفض أن يسجل على دولته في وثيقة رسمية وعداً بإعطاء إقليم لا تملكه دولته لفرنسا ثم نجد بلفور في عام ١٩١٧ يقدم فلسطين هدية للصهيونية.

٢ ـ لم تكن فلسطين وقت إصدار التصريح تحت سيطرة اليهود، ولكن التصريح جعل عرب فلسطين ـ مسلمين ومسيحيين ـ في عداد الأقليات فوصفهم بأنهم «الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين» وتجنب ذكر كلمة عرب، ووصف الأقلية اليهودية التي كانت تعيش في فلسطين بأنها «الشعب اليهودي في فلسطين» وهذا قلب للأوضاع وإنكار للواقع التاريخي، لأن عرب فلسطين كانوا يشكلون ٩١٪ من مجموع عدد السكان ولم تتجاوز النسبة العددية لليهود في فلسطين ٩٪. وهكذا ضللت الحكومة البريطانية الرأي العام العالمي واستغلت جهله بحقيقة الوضع في فلسطين، وأدخلت في روع العالم أنه لا يوجد في فلسطين شعب عربي متجانس له مقوماته وأهدافه الوطنية وحياته السياسية. وبذلت أقصى ما تستطيع من جهد لتحقيق الدعوة الصهيونية القائمة على أساس «إننا شعب لا وطن له ونريد وطناً ليس له شعب».

٣ ـ أصدرت بريطانيا هذا التصريح في الوقت الذي كانت ترتبط فيه مع الحسين بن علي باتفاق ينص على مساندته في إقامة دولة عربية مستقلة

---

(١) لقد قال سولزبري لداركورت (D'Harcourt
«Nous ne pouvons pas donner ce que ne nous appartient pas».
(أنظر: (Documents Diplomtiques Français, 1 ère Série,1 doc. no. 334).
كما أوضح سولزبري للسفير البريطاني في باريس استحالة تنفيذ ما تطلبه فرنسا من إصدار تصريح بريطاني يجيز لفرنسا بسط سيطرتها على تونس. واستطرد قائلاً: «إذا أقدمت فرنسا على احتلال تونس غداً فإننا لن نحتج أو تعترض. ولكن من الصعوبة بمكان أن نصدر وعداً علينا بذلك لأننا يجب علينا أن نتجنب إهداء أملاك الغير أو التبرع بها بدون موافقة أصحابها». (P. C. Newton, Life of Lord Lyons, vol. 2/155 - 156).

تشتمل على فلسطين. وفي ضوء هذا الاتفاق، ثار العرب على الدولة العثمانية وضحوا بأرواحهم وأنفسهم في سبيل انتصار الحلفاء عليها وعلى دول الوسط. ولكن بريطانيا أصدرت التصريح سراً وأخفته عن حلفائها العرب، ولم تقم باستشارتهم، وكل ما استبقى للعرب في وطنهم فلسطين مجرد حقوق مدنية.

٤ ـ إن إصدار التصريح والعمل على تنفيذه يتنافى مع ما نادت به بريطانيا وحليفاتها خلال الحرب العالمية الأولى من حق تقرير المصير. وعندما حاولت الولايات المتحدة تطبيق مبدأ حق تقرير المصير في فلسطين وافقت كل من فرنسا وبريطانيا على ذلك مجاملة للولايات المتحدة، ولكنهما رفضتا تعيين أعضائهما في اللجنة التي سيوكل إليها هذا الأمر، بحيث وجدت الولايات المتحدة نفسها مضطرة إلى إيفاد مندوبيها وحدهم للقيام بعملية الاستفتاء، وأطلق عليهم اسم لجنة كنج ـ كرين. وقد أسفرت نتائـج الاستفتاء عن معارضة السكان جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود، ولكن هذه النتيجة لم تعلن، وظلت في طي الكتمان حتى تتمكن بريطانيا وشريكاتها من تحقيق المطامع الصهيونية في فلسطين على حساب السكان الذين يمثلون أغلبية كما أشرت قبل ذلك.

٥ ـ إن تصريح بلفور لا يعدو أن يكون تصريحاً سياسياً ليس له صفة الإلتزام القانوني، فهو قد صدر في شكل خطاب موجه من وزير خارجية بريطانيا إلى إدموند روتشيلد، وهو فرد عادي ليس له أي كيان دولي، ومن ثم فإن ما يجري بينه وبين الحكومة البريطانية لا يدخل في نطاق العلاقات الدولية ولا يحكمه القانون الدولي.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع العامة:

العـربية:

١ ـ حسين مؤنس: الشرق الإسلامي في العصر الحديث، القاهرة، ١٩٣٨.

٢ ـ خير الدين الزركلي: قاموس الأعلام، سبعة أجزاء، القاهرة، ١٩٥٦.

٣ ـ زامباور: معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي، ترجمة زكي محمد حسن وآخرين، القاهرة، ١٩٥١.

٣ ـ عادل إسماعيل وإميل خوري: السياسة الدولية في الشرق العربي من سنة ١٧٨٩ إلى سنة ١٩٥٨، الجزء الثالث، من معاهدة المضايق ١٨٤١ إلى فرمان ١٩ آذار ١٨٦٦، بيروت، ١٩٦١.

٤ ـ محمد المحبي: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، القاهرة، ١٢٨٤هـ/١٨٦٩م.

٥ ـ محمد أنيس والسيد رجب حراز: الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، القاهرة، ١٩٦٧.

٦ ـ محمد خليل المرادي: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، ٤ أجزاء، بولاق، ١٢٩١ ـ ١٣٢٩هـ.

المراجع الأجنبية والوثائق المنشورة:

1 - Brockleman, C., **History of Islamic Peoples,** London, 1959.

2 - **Encyclopaedia of Islam,** 2nd edn., Leiden, 1954 -.

3 - Gibb, H.A.R., and Bowen, H., **Islamic Society and the West,** vol. I: **Islamic Society in the Eighteenth Century,** 2 parts, London, 1950 - 1957.

4 - **Hansard's Parliamentary Debates:** 3rd. Series.
5 - Holt, P.M., **Egypt and the Fertile Crescent,** London, 1966.
6 - Hourani, A., **Arabic Thought in the Liberal Age: 1798 - 1939,** London, 1962.
7 - Hurewitz, J.C., **Diplomacy in the Near and Middle East. A documentary record: 1535 - 1914,** Vol. I, Princeton, N.J. 1956.
8 - Kedourie, E., **Islam in the Modern World,** London 1980.
9 - Kirk, G.E., **A Short History of the Middle East,** 7th edn., London, 1964.
10 - Lenczowski, G., **The Middle East in World Affairs,** 2nd. edn., New York, 1957.
11 - Lewis, B., and Holt, P.M., **Historians of the Middle East,** London, 1962.
12 - Lewis, B., **The Arabs in History,** London, 1958.
13 - Lewis, B., **The Middle East and the West,** London, 1964.
14 - Toynbee, A., **A Study of History,** Vol. I, London, 1948.

الأطالس التاريخية:

1 - Hazard, H.W., **Atlas of Islamic History,** Princeton, 1954.
2 - Robinson, F., **Atlas of Islamic World Since 1500,** Oxford, 1982.
3 - Roolvink, R., **Historical Atlas of the Muslim Peoples,** Amesterdam, 1957.

ثانياً: المصادر والمراجع المتخصِّصَة

الدولة العثمانية

المراجع العربية:

١ - توماس أرنولد: الخلافة، ترجمة جميل معلي، دمشق، ١٩٤٦.
٢ - ساطع الحصري: البلاد العربية والدولة العثمانية، بيروت، ١٩٦٠.
٣ - عبد العزيز محمد الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ثلاثة أجزاء، القاهرة (١٩٨٠ - ١٩٨٣).
٤ - محمد مصطفى صفوت: السلطان محمد الفاتح - فاتح القسطنطينية، القاهرة، ١٩٤٨.
٥ - محمد فؤاد كوبريلي: قيام الدولة العثمانية، ترجمة أحمد السعيد سليمان، القاهرة، ١٩٦٧.

المراجع الأجنبية:

1 - Arnold, Sir T.W., **The Caliphate**, Oxford, 1924.
2 - Creasy, E.S., **History of the Ottoman Turks: from the beginning of their empire to the present time,** London, 1878.
3 - Davison, R.H., **Reform in the Ottoman Empire, 1856 - 76,** Princeton, 1963.
4 - D'Ohsson, I.M., **Tableau Général de l'Empire Ottoman,** 7 vols., Paris, 1788 - 1824.
5 - Engellhardt, E., **La Turquie et le Tanzimat,** 2 vols., Paris, 1882 - 4.
6 - Halil Inalcik, **The Ottoman Empire: The Classical Age 1300 - 1600,** London, 1973.

7 - Heyd, U., **Foundations of Turkish Nationalism,** London, 1950.
8 - Itzkowitz, N., **Ottoman Empire and Islamic Tradition,** New York, 1972.
9 - Lamouche, C., **Histoire de la Turquie,** Paris, 1953.
10 - Lewis, B., The Impact of the French Revolution on Turkey, **Journal of World History,** I, 1953.
11 - Lewis, B., Studies in the Ottoman Archives, I, **Bulletin of the School of Oriental and African Studies,** XVI, 1954.
12 - Lewis, B., **The Emergence of Modern Turkey,** London, 1961.
13 - Lewis, B., **Istanbul and the Civilization of the Ottoman Empire,** Norman (Oklahoma), 1963.
14 - Lewis, G.L., **Turkey,** London, 1955.
15 - Lybyer, A.H., **Government of the Ottoman Empire in the time of Suleiman the Magnificent,** Cambridge, Mass., 1913.
16 - Merriman, R.B., **Suleiman the Magnificent, 1520 - 1566,** New York, 1966.
17 - Miller, W.M., **The Ottoman Empire and Its Successors, 1800 - 1927,** London, 1927.
18 - Ramsay, Sir W., **The Revolution in Constantinople and Turkey,** London, 1909.
19 - Stripling, G.W.F., **The Ottoman Turks and the Arabs,** Urbana, 1942.
20 - Testa, Le Baron de, **Recueil des Traités de la Porte Ottomane avec les Puissances Étrangères,** 10 Vols., Paris, 1892 - 1924.
21 - Vucinich, W.S., **The Ottoman Empire: Its record and Legacy,** Princeton, N.J., 1965.
22 - Witteck, P., **The Rise of the Ottoman Empire,** London, 1938.

العــراق

المراجع العربية:

١ ـ أحمد علي الصوفي: المماليك في العراق، الموصل، ١٩٥٢.
٢ ـ بديع محمد جمعة: الشاه عباس الكبير (٩٩٦ ـ ١٠٣٨هـ/١٥٨٨ ـ ١٦٢٩م)، بيروت، ١٩٨٠.
٣ ـ زكي صالح: موجز تاريخ العراق، بغداد، ١٩٤٩.
٤ ـ صلاح العقاد: الاستعمار البريطاني في الخليج الفارسي، القاهرة، ١٩٥٧.
٥ ـ عباس العزاوي: تاريخ العراق بين احتلالين، ثمانية أجزاء، بغداد، (١٩٣٩ ـ ١٩٥٩).
٦ ـ عبد العزيز سليمان نوار: المصالح البريطانية في أنهار العراق، القاهرة، ١٩٦٧.
٧ ـ عبد العزيز سليمان نوار: داود باشا والي بغداد، القاهرة، ١٩٦٨.
٨ ـ عبد العزيز سليمان نوار: تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، القاهرة، ١٩٦٨.
٩ ـ عبد الكريم غرايبة: مقدمة تاريخ العرب الحديث (١٥٠٠ ـ ١٩١٨)، الجزء الأول: العراق والجزيرة العربية، دمشق، ١٩٦٠.
١٠ ـ نعمان الأعظمي: تاريخ الدول الفارسية في العراق، بغداد، ١٩٢٧.
١١ ـ يوسف رزق الله غنيمة: تجارة العراق قديماً وحديثاً، بغداد، ١٩٢٢.

المراجع الأجنبية:

1 - Andrew, W.P., **The Euphrates Valley Railway**, London, 1840.

2 - Chesney, F., **The Expedition for the Survey of the Euphrates and Tigris,** 2 vols., London, 1850.
3 - Earle, E.M., **Turkey, The Great Powers, and the Bagdad Railway. A Study in Imperialism,** New York, 1924.
4 - Haydar, A.M., **The Life of Midhat Pasha. A Record of his Services, Political Reforms, Banishment and Judicial Murder,** London, 1903.
5 - Hurat, C., **Histoire de Bagdad dans les temps modernes,** Paris, 1901.
6 - Longrigg, S.H., **Four Centuries of Modern Iraq,** Oxford, 1925.
7 - Sykes, P., **A History of Persia,** 2 vols., London, 1951.
8 - Wilson, Sir A.T., **The Persian Gulf. An Historical Sketch from the earliest times to the beginning of the twentieth century,** London, 1959.

بريطانيا والحركة الصهيونية

الوثائق العربية المنشورة:

١ ـ جامعة الدول العربية ـ إدارة فلسطين: الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين: المجموعة الأولى ١٩١٥ ـ ١٩٤٦، القاهرة، ١٩٥٧.

٢ ـ جامعة الدول العربية: إدارة فلسطين: الهجرة اليهودية إلى فلسطين، القاهرة، ١٩٦٥.

٣ ـ محمد حسنين هيكل: وثائق هاشمية: ملحق جريدة الأهرام، العدد رقم ٢٩٢٦ بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٦٧.

٤ ـ مكي شبيكة: العرب والسياسة البريطانية في الحرب العالمية الأولى، بيروت، ١٩٧١.

٥ ـ وزارة الإرشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات: ملف وثائق فلسطين، جزءان، القاهرة، ١٩٧٠.

الوثائق الأجنبية المنشورة:

1 - Command Paper, 1700, **The British Statement of Policy (Known as the Churchill Memorandum) 9, June 1922.**

2 - Gooch, G.P., and Temperley, **British Documents on the Origins of the War, 1898 - 1914,** Vol., X.

3 - Polonsky, J., **Les Documents Diplomatiques Secrets Russes, 1914 - 1917,** Paris, 1928.

4 - **The Royal Institute of International Affairs, Great Britain and Palestine: 1915 - 1945.** Information Papers, No. 20, London, 1946.

المراجع العربية:

١ ـ أحمد بهاء الدين: إسرائيليات وما بعد العدوان، القاهرة، دار الهلال، ١٩٦٧.
٢ ـ أحمد طربين: تاريخ قضية فلسطين منذ نشأة الحركة الصهيونية حتى نشوب الثورة الكبرى ١٩٣٦، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية العالية، ١٩٥٩.
٣ ـ أكرم زعيتر: القضية الفلسطينية، القاهرة، ١٩٥٥.
٤ ـ أمين سعيد: الثورة العربية الكبرى، ٣ أجزاء، القاهرة (بدون تاريخ).
٥ ـ أمين عبد الله محمود: مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، عالم المعرفة، العدد ٧٤، الكويت، ١٩٨٤.
٦ ـ أنيس صايغ: الهاشميون والثورة العربية الكبرى، بيروت، ١٩٦٦.
٧ ـ أنيس صايغ: الهاشميون وقضية فلسطين، بيروت، ١٩٦٦.
٨ ـ چورج أنطونيوس: يقظة العرب، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، بيروت، ١٩٦٢.
٩ ـ ج.م.ن. جيفريز: فلسطين: إليكم الحقيقة، ترجمة أحمد خليل الحاج، القاهرة، ١٩٧١.
١٠ ـ حاييم وايزمان: مذكرات وايزمان، القاهرة، ١٩٦٦.
١١ ـ حسان علي حلاق: موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية ١٨٩٧ ـ ١٩٠٩، بيروت، ١٩٧٨.
١٢ ـ حسن صبري الخولي: سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، جزءان، القاهرة، ١٩٧٣.
١٣ ـ خيرية قاسمية، النشاط الصهيوني في المشرق العربي وصداه (١٩٠٨ ـ ١٩١٨)، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧٣.
١٤ ـ زين نور الدين زين: الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، بيروت، ١٩٧١.
١٥ ـ سليمان موسى، الحركة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٢٤، بيروت، ١٩٧٠.
١٦ ـ عباس محمود العقاد: الصهيونية العالمية، القاهرة، ١٩٦٨.

١٧ ـ عبد العزيز محمد عوض: مقدمة عن تاريخ فلسطين الحديث (١٨٣١ ـ ١٩١٤)، بيروت، ١٩٨٣.
١٨ ـ عز الدين فوده: الصراع الدولي حول فلسطين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر حتى صدور وعد بلفور، مجلة معهد البحوث والدراسات العربية، العدد الأول، مارس ١٩٦٩.
١٩ ـ عمر عبد العزيز عمر: بريطانيا وتصريح بلفور ـ دراسة في نشأة القضية الفلسطينية، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي للتاريخ، بغداد، ٢٥ ـ ٣٠ مارس ١٩٧٣.
٢٠ ـ محمد أحمد أنيس: تاريخ القضية الفلسطينية، القاهرة، ١٩٦٢.
٢١ ـ محمد طلعت الغنيمي: قضية فلسطين أمام القانون الدولي، الاسكندرية، ١٩٦٥.
٢٢ ـ محمد محمود الصياد: جغرافية التوطن اليهودي في فلسطين المحتلة، مجلة معهد البحوث والدراسات العربية، العدد الأول، مارس ١٩٦٩.
٢٣ ـ محمد مصطفى صفوت: مؤتمر برلين وأثره في البلاد العربية، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، ١٩٥٦.
٢٤ ـ محمد مصطفى صفوت: المسألة الشرقية ومؤتمر باريس، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، ١٩٥٨.
٢٥ ـ محمود صالح منسى: تصريح بلفور، القاهرة، ١٩٧٠.
٢٦ ـ وليم فهمي: الهجرة اليهودية إلى فلسطين، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧١.

المراجع الأجنبية:

1 - Antonius, G., **The Arab awakening,** Beirut, 1955.
2 - Cunningham, A., The Wrong Horse - A study of Anglo - Turkish Relations before the First World War, **St. Antony's Papers,** No. 17, 1965.
3 - Herzl, T., **The Jewish State,** Translated by S. D'Avigador, London, 1934.
4 - Herzl, T., **Diaries,** Ed. and Trans. Marvin Lowenthal, New York, 1956.
5 - Mandel, N., Turks, Arabs and Jewish immigration into Palestine, 1882 - 1914, **St. Antony's Papers,** No. 17, 1965.

6 - Monroe, E., **Britain's Moment in the Middle East: 1914 - 1956,** ondon, 1963.
7 - Parkes, J., **A History of Palestine from 135 A.D. to Modern Times,** New York, 1949.
8 - Sokolov, N., **History of Zionism,** 1600 - 1918, 2 vols., London, 1919.
9 - Stein, L., **The Balfour Declaration,** London, 1961.
10 - Storrs, R., **Orientations,** London, 1937.
11 - Taylor, A.J.P., **The Struggle for Mastery in Europe: 1848 - 1918,** Oxford, 1954.
12 - Taylor, A.R., **Prelude to Israel, An Analysis of Zionist Diplomacy, 1897 - 1947,** Beirut, 1970.
13 - Weizman, C., **Trial and Error,** London, 1948.
14 - Zeine, Z.N., **Arab - Turkish Relations and the Emergence of Arab Nationalism,** Beirut, 1958.
15 - Zeine, Z.N., **The Struggle for Arab Independence,** Beirut, 1960.

بلاد الشام

المصادر والوثائق العربية والتركية:

١ ـ أسد رستم: الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا، ٥ مجلدات، منشورات الجامعة الأمريكية، بيروت، ١٩٣٠ ـ ١٩٣٣.

٢ ـ عبد العزيز سليمان نوار: وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث ١٥١٧ ـ ١٩٢٠، منشورات جامعة بيروت العربية، بيروت، ١٩٧٤.

٣ ـ قيود ومعاملات الشام في القرن الحادي عشر الهجري: (خزانة المجمع العلمي العربي بدمشق). مخطوط باللغة التركية يحتوي على مجموعة من الفرمانات السلطانية وأوامر باشوات دمشق، ويقع في ١٧٦ ورقة.

٤ ـ مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان، ثلاثة أجزاء، جمع وترجمة فيليب وفريد الخازن، جونية، ١٩١٠ ـ ١٩١١.

٥ ـ نجم الدين محمد بن بدر الدين الشافعي الغزي: لطف السحر وقطف الثمر من تراجم أعيان الطبقة الأولى من القرن الحادي عشر، دمشق، ١٠٣٣هـ/١٦٢٣م.

الوثائق الأجنبية:

1 - **Correspondence Relating to the Affairs of Syria (1860 - 1861)**, London, 1861.

2 - **Documents Diplomatiques Français (1860) et (1861).**

3 - Heyd, U., **Ottoman documents on Palestine, 1552 - 1615**, Oxford, 1960.

4 - Rabbath, **Documents inédits pour servir a l'histoire du Christianisme**

en Orient, 2 Vols., Beyrouth, 1905.
5 - Salignac, Baron de, **Ambassade en Turquie (1605 - 1610), Correspondance diplomatique et documents inédits,** Paris, 1889.

المراجع والمصادر العربية:

١ - إبراهيم أبو سمرا غانم: المصريون في لبنان وسوريا قبل مائة سنة، بيروت، ١٩٣٢.
٢ - ابن جمعة وابن القاري: ولاة دمشق في العهد العثماني، جمع وتحقيق ونشر صلاح الدين المنجد، دمشق، ١٩٤٩.
٣ - أحمد طربين: أزمة الحكم في لبنان (١٨٤٢ - ١٨٦١)، دمشق، ١٩٦٦.
٤ - أحمد طربين: لبنان منذ عهد المتصرفية إلى بداية الانتداب ١٨٦١ - ١٩٢٠، القاهرة، ١٩٦٨.
٥ - أحمد عزت عبد الكريم: التقسيم الإداري لسورية في العهد العثماني، مجلة كلية الآداب، جامعة عين شمس، العدد الأول، القاهرة، ١٩٥١.
٦ - أحمد محمد الخالدي الصفدي: تاريخ الأمير فخر الدين المعني الثاني، تحقيق أسد رستم وفؤاد البستاني، بيروت، ١٩٣٦.
٧ - أسد رستم: بشير بين السلطان والعزيز ١٨٠٤ - ١٨٤١، بيروت، ١٩٥٦ - ١٩٥٧.
٨ - بولس قرألي: الأمير بشير، لبنان، ١٩٣٣.
٩ - الجمعية الملكية للدراسات التاريخية: ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا ١٨٤٨ - ١٨٤٩، القاهرة، ١٩٤٩.
١٠ - حيدر أحمد الشهابي: الغرر الحسان في أخبار أبناء الزمان، تحقيق أسد رستم وفؤاد أفرام البستاني، (لبنان في عهد الأمراء الشهابيين)، بيروت، ١٩٣٣.
١١ - سليمان أبو عز الدين: إبراهيم باشا في سورية، بيروت، ١٩٢٩.
١٢ - طنوس بن يوسف الشدياق: أخبار الأعيان في جبل لبنان، بيروت، ١٨٥٩.
١٣ - عبد الكريم رافق: بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت (١٥١٦ - ١٧٩٨)، دمشق، ١٩٦٦.
٦٤ - عبد الكريم غرايبة: سورية في القرن التاسع عشر ١٨٤٠ - ١٨٧٦، معهد

الدراسات العربية العالية، القاهرة، ١٩٦٢.
١٥ ـ عمر عبد العزيز عمر: العلاقات بين فخر الدين المعني الثاني والدولة العثمانية (١٥٩٠ ـ ١٦٣٥)، مجلة كلية الآداب ـ جامعة الإسكندرية، العدد ٢٦، ١٩٧٢.
١٦ ـ عيسى اسكندر المعلوف: تاريخ الأمير فخر الدين المعني الثاني، جونية، ١٩٣٤.
١٧ ـ فيليب حتي: تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين، الجزء الثاني، بيروت، ١٩٥٩.
١٨ ـ فيليب حتي: لبنان في التاريخ منذ أقدم العصور إلى عصرنا الحاضر، بيروت. ١٩٥٩.
١٩ ـ لحد خاطر: عهد المتصرفين في لبنان ١٨٦١ ـ ١٩١٨، بيروت، ١٩٦٧.
٢٠ ـ مارون عبود: رواد النهضة الحديثة، بيروت، ١٩٥٢.
٢١ ـ محمد بهجت ومحمد توفيق التميمي: ولاية بيروت، جزءان، بيروت، ١٩١٤.
٢٢ ـ محمد كرد علي: الحكومة المصرية في الشام، القاهرة، ١٩٣٤.
٢٣ ـ ميخائيل الدمشقي: تاريخ حوادث الشام ولبنان من ١٧٨٢ إلى ١٨٤١، تحقيق لويس نقولا معلوف، بيروت، ١٩١٢.
٢٤ ـ ميخائيل نقولا الصباغ العكاوي: تاريخ الشيخ ظاهر العمر الزيداني، تحقيق قسطنطين الباشا، حريصا، ١٩٣٥.
٢٥ ـ ميخائيل بريك: تاريخ الشام ١٧٢٠ ـ ١٧٨٢، تحقيق قسطنطين الباشا، حريصا، ١٩٣٠.
٢٦ ـ ميخائيل مشاقة: مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان، القاهرة، ١٩٠٨.
٢٧ ـ نقولا زيادة: أبعاد التاريخ اللبناني الحديث، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٢.
٢٨ ـ يوسف الدبس: تاريخ سوريا، ٨ أجزاء، بيروت، ١٨٩٣ ـ ١٩٠٥.
٢٩ ـ يوسف الحكيم: سورية والعهد العثماني، بيروت، ١٩٦٦.
٣٠ ـ يوسف الحكيم: بيروت ولبنان في عهد آل عثمان، بيروت، ١٩٦٤.
٣١ ـ يوسف خطار أبو شقرا: الحركات في لبنان على عهد المتصرفية، بيروت، ١٩٥٣.

٣٢ ـ يوسف مزهر: تاريخ لبنان العام، جزءان، بيروت (بدون تاريخ).

المراجع الأجنبية:

1 - Ammoun, I., **Memoire sur la Question Libanaise,** Cairo, 1913.
2 - Churchill, H., **Ten Years Residence in Mount Lebanon,** 3 Vols., London, 1853.
3 - Guys, H., **La Nation druse,** Paris, 1863.
4 - Hopwood, D., **Russain Presence in Syria and Palestine,** London, 1970.
5 - Ismail, A., **Histoire du Liban,** Vol. I, Paris, 1955; Vol. IV., Beirut, 1958.
6 - Jouplain, M., **La Question du Liban,** Paris, 1908.
7 - Lammens, H., **La Syrie,** 2 Vols., Beirut, 1921.
8 - Maoz, M., **Ottoman Reform in Syria and Palestine, 1840 - 1861,** Oxford, 1968.
9 - Masson, P., **Histoire du Commerce Française dans le levant au XVII siécle, Paris, 1897.**
10 - Polk, W.R., **The opening of South Lebanon, 1788 - 1840,** Cambridge, Mass., 1963.
11 - Poliac, A.N., **Feudalism in Egypt, Syria, Palestine and Lebanon 1250 - 1800,** London, 1939.
12 - Poujade, L., **Le Liban et la Syrie 1845 - 1860,** Paris, 1860.
13 - Rafeq, A., **The Province of Damascus, 1723 - 1783,** Beirut, 1970.
14 - Salibi, K., **The Modern History of Lebanon,** New York, 1965.
15 - Urquhart, D., **The Lebanon,** Vol I., London, 1860.

شبه الجزيرة العربـية

المصـادر والمراجع العربية:

١ ـ أحمد عبد الرحيم مصطفى: حركة التجديد الإسلامي في العالم العـربي الحديث، القاهرة، ١٩٧١.
٢ ـ أحمد فخري: اليمن، ماضيها وحاضرها، القاهـرة، ١٩٥٧.
٣ ـ أمين الريحاني: تاريخ نجد الحديث وملحقاته، بيروت، ١٩٥٤.
٤ ـ السيد رجب حراز: الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب ١٨٤٠ ـ ١٩٠٩، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٠.
٥ ـ السيد مصطفى سالم: الفتح العثماني الأول لليمن ١٥٣٨ ـ ١٦٣٥، معهد البحوث والدراسات العـربية، القاهرة، ١٩٦٩.
٦ ـ جمال الدين الشيـال: الحركـات الإصلاحيـة ومراكـز الثقافـة في الشرق الإسلامي، معهد الدراسات العربية، الجزء الأول: الهند والجزيرة العربية، القاهرة، ١٩٥٧؛ الجزء الثاني: مصر والشام، القاهرة، ١٩٥٨.
٧ ـ حسين بن غنام: روضة الأفكار والإفهام لمرتاد حال الإمام وتعداد غزوات ذوي الإسلام، المسمى تاريخ نجد، تحقيق ناصر الدين الأسد، القاهرة، ١٣٨١هـ/١٩٦١م.
٨ ـ صلاح العقـاد: دعوة حركات الإصلاح السلفي، المجلة التاريخية المصرية، المجلد السابع، القاهرة، ١٩٥٨.
٩ ـ عبد الحميد البطريق: الوهابية دين ودولة، مجلة كلية البنات، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٦٤.
١٠ ـ عبد الحميد البطريق: من تاريخ اليمن الحديث ١٥١٧ ـ ١٨٤٠، معهد البحوث

والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٩.
١١ ـ عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: الدولة السعودية الأولى، ١٧٤٥ ـ ١٨١٨م/ ١١٥٨ ـ ١٢٣٣هـ، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٩.
١٢ ـ عبد الله القصيم: الثورة الوهابية، القاهرة، ١٩٣٦.
١٣ ـ عثمان بن بشر: عنوان المجد في تاريخ نجد، جزءان، مكة المكرمة، ١٩٣٠.
١٤ ـ محمد أبو زهرة: ابن تيمية، القاهرة، ١٩٥٨.
١٥ ـ محمد حامد الفقي: أثر الدعوة الوهابية في الحياة الاجتماعية والعمرانية، القاهرة، ١٩٣٥.
١٦ ـ محمد رشيد رضا: الوهابيون والحجاز، القاهرة ١٩٢٥.

المراجع الأجنبية:

1 - Aitchison, C.U., **A Collection of Treaties, Engagements and Sandas relating to India and Neighbouring Countries,** 12 Vols., Calcutta, 1876 - 1892.
2 - Dames, M.L., The Portuguese and Turks in the Indian Ocean in the Sixteenth Century, **Journal of the Royal Asiatic Society,** Part I., London, January 1921.
3 - Foster, W., **England's Quest of Eastern Trade,** London, 1933.
4 - Kelly, J., **Eastern Arabian Frontiers,** London, 1964.
5 - Marco, E., **Yemen and the Western World Since 1571,** London, 1968.
6 - Prestage, E., **The Portuguese Pioneers,** London, 1933.
7 - Weber, H., **La Compagnie Française des Indes,** Paris, 1904.

مصـــر

وثـائق غير منشورة:

1. British:

a) **Foreign Office Papers** (Public Record Office, London):

F.O. 78 (Turkey: Egypt): General Correspondence.

F.O. 141 (Egypt): Consular Archives.

F.O. 142 (Egypt): Letter Books.

F.O. 146 (France): Embassy Archives: Correspondence.

F.O. 195 (Turkey): Embassy Archives: Correspondence.

F.O. 97/408 (1841 - 1848): Transit through Egypt, Navigation of the Nile.

a) **Palmerston Papers:** (Broadlands Papers, National Register of Archives, London).

c) **The India Office Records:** Factory Records(Egypt and the Red Sea).

2. French:

Archives du Ministere des Affaires Etrangères (M.A.E.), Paris:

a) **Egypte:** Correspondance Politique des Consuls: Tomes 4 - 28.

b) **Turquie:** Correspondance Politique: Tomes 303 - 307.

وثائق منشورة:

1 - **Documents Diplomatiques Français (D.D.F.) première sèrie (1871 - 1900).**

2 - Nahoum, Haim. **Recenil de Firmans Impériaux Ottomans addressés aux Valis et aux Khedives d'Egypte, 1006 H - 1322 H (1597J.C. - 1904 J.C.)**, Le Caire, 1934.

3 - **Parliamentary Papers:**
a) 1837, (539) VI: Report... on Steam Communication with India.
b) 1840, (277) XXI: Report on Egypt and Candia.
4 - **Royal Institute of International Affairs, Great Britain and Egypt: 1914 - 1951.** Information Papers, No. 19, London, 1952.

المصادر والمراجع العربية:

١ ـ أحمد أحمد الحتة: تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، الإسكندرية، ١٩٦٧.
٢ ـ أحمد أمين: زعماء الإصلاح في العصر الحديث، القاهرة، ١٩٤٨.
٣ ـ أحمد بن زنبل الرمال: تاريخ السلطان سليم خان بن السلطان بايزيد خان مع قانصوه الغوري سلطان مصر وأعمالها، القاهرة، ١٢٧٨هـ.
٤ ـ أحمد رشاد: مصطفى كامل ـ حياته وكفاحه، القاهرة، ١٩٥٨.
٥ ـ أحمد عبد الرحيم مصطفى: علاقات مصر بتركيا في عهد الخديو إسماعيل (١٨٦٣ ـ ١٨٧٩)، القاهرة، ١٩٦٧.
٦ ـ أحمد عبد الرحيم مصطفى: تاريخ مصر السياسي من الاحتلال إلى المعاهدة، القاهرة، ١٩٦٧.
٧ ـ أحمد عبد الرحيم مصطفى: مصر والمسألة المصرية من ١٨٧٦ إلى ١٨٨٢، القاهرة، ١٩٦٦.
٨ ـ أحمد لطفي السيد: صفحات مطوية من تاريخ الحركة الاستقلالية في مصر، القاهرة، ١٩٤٦.
٩ ـ أنيس صايغ: الفكرة العربية في مصر، بيروت، ١٩٥٩.
١٠ ـ جمال الدين الشيال: رفاعة رافع الطهطاوي ١٨٠١ ـ ١٨٧٣، سلسلة نوابغ الفكر العربي رقم ٢٤، القاهرة، ١٩٥٨.
١١ ـ ج. كرستوفر هيرولد: بونابرت في مصر، ترجمة فؤاد أندراوس، القاهرة، ١٩٦٧.
١٢ ـ حسن عثمان: تاريخ مصر في العهد العثماني (١٥١٧ ـ ١٧٩٨)، في كتاب المجمل في التاريخ المصري، نشر حسن إبراهيم حسن، القاهرة، ١٩٤٢.
١٣ ـ حسين فوزي النجار: لطفي السيد والشخصية المصرية، القاهرة، ١٩٦٣.
١٤ ـ داڤيد لاندز: بنوك وباشوات، ترجمة عبد العظيم أنيس، القاهرة، ١٩٦٦.

١٥ ـ رفاعة رافع الطهطاوي: تخليص الإبريز في تلخيص باريز أو الديوان النفيس بإيوان باريس، القاهرة ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م.
١٦ ـ رفاعة رافع الطهطاوي: مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية، القاهرة، ١٣٣٠هـ/١٩١٢م.
١٧ ـ رفاعة رافع الطهطاوي: المرشد الأمين للبنات والبنين، القاهرة، ١٢٨٩هـ/١٨٧٢ ـ ١٨٧٣م.
١٨ ـ رفاعة رافع الطهطاوي: مقدمة وطنية مصرية، القاهرة، ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م.
١٩ ـ سامي عزيز: الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال الإنجليزي، القاهرة، ١٩٦٨.
٢٠ ـ صبحي وحيدة: في أصول المسألة المصرية، القاهرة، ١٩٥٠.
٢١ ـ عبد الرحمن الجبرتي: عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ٤ أجزاء، بولاق، ١٢٩٧هـ/١٨٧٩ ـ ١٨٨٠.
٢٢ ـ عبد الرحمن الرافعي: تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر، جزءان، القاهرة، ١٩٤٨، ١٩٥٥.
٢٣ ـ عبد الرحمن الرافعي: عصر محمد علي، القاهرة، ١٩٣٠.
٢٤ ـ عبد الرحمن الرافعي: عصر إسماعيل، جزءان، القاهرة، ١٩٤٨.
٢٥ ـ عبد الرحمن الرافعي: الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي، القاهرة، ١٩٤٩.
٢٦ ـ عبد الرحمن الرافعي: مصطفى كامل، باعث الحركة الوطنية، القاهرة، ١٩٥٠.
٢٧ ـ عبد العزيز الشناوي: السخرة في حفر قناة السويس، الإسكندرية، ١٩٥٨.
٢٨ ـ عبد العزيز الشناوي: عمر مكرم بطل المقاومة الشعبية، سلسلة أعلام العرب رقم ٦٧، القاهرة، ١٩٦٧.
٢٩ ـ علي مبارك: الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة الشهيرة، ٢٠ جزءاً، القاهرة ١٣٠٥ ـ ١٣٠٦هـ/١٨٨٧ ـ ١٨٨٩م.
٣٠ ـ عمر عبد العزيز عمر: عبد الرحمن الجبرتي ونقولا الترك ـ دراسة مقارنة، مطبوعات جامعة بيروت العربية، بيروت، ١٩٧٨.
٣١ ـ عمر عبد العزيز عمر: دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، بيروت، ١٩٨٠.
٣٢ ـ لويس عوض: تاريخ الفكر المصري الحديث، جزءان، القاهرة، ١٩٦٩.

٣٣ ـ محمد بن أبي السرور البكري الصديقي: الكواكب السائرة في أخبار مصر والقاهرة. (مخطوط بالمتحف البريطاني بلندن تحت رقم Additional M.S. 9973).
٣٤ ـ محمد بن أحمد بن إياس: بدائع الزهور في وقائع الدهور، الجزء الرابع والجزء الخامس، تحقيق ونشر الدكتور محمد مصطفى، القاهرة، ١٩٦٠.
٣٥ ـ محمد رشيد رضا: تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده، ٣ أجزاء، القاهرة، ١٩٠٧.
٣٦ ـ محمد رفعت رمضان: علي بك الكبير، القاهرة، ١٩٥٠.
٣٧ ـ محمد فؤاد شكري: مصر في مطلع القرن التاسع عشر ١٨٠١ ـ ١٨١١، ٣ أجزاء، القاهرة، ١٩٥٨.
٣٨ ـ محمد محمد حسين: الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر، الجزء الأول، القاهرة، ١٩٦٢.
٣٩ ـ محمد محمود السروجي: الجيش المصري في القرن التاسع عشر، الإسكندرية، ١٩٦٧.
٤٠ ـ محمد مصطفى صفوت: الاحتلال الإنجليزي لمصر وموقف الدول الكبرى إزاءه، الإسكندرية، ١٩٥٢.
٤١ ـ محمود الشرقاوي: مصر في القرن الثامن عشر، ٣ أجزاء، القاهرة، ١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٥٧.
٤٢ ـ مصطفى كامل: المسألة الشرقية، القاهرة، ١٨٩٨.
٤٣ ـ يونان لبيب رزق: الحياة الحزبية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ ـ ١٩١٤، القاهرة، ١٩٧٠.

المراجع الأجنبية:

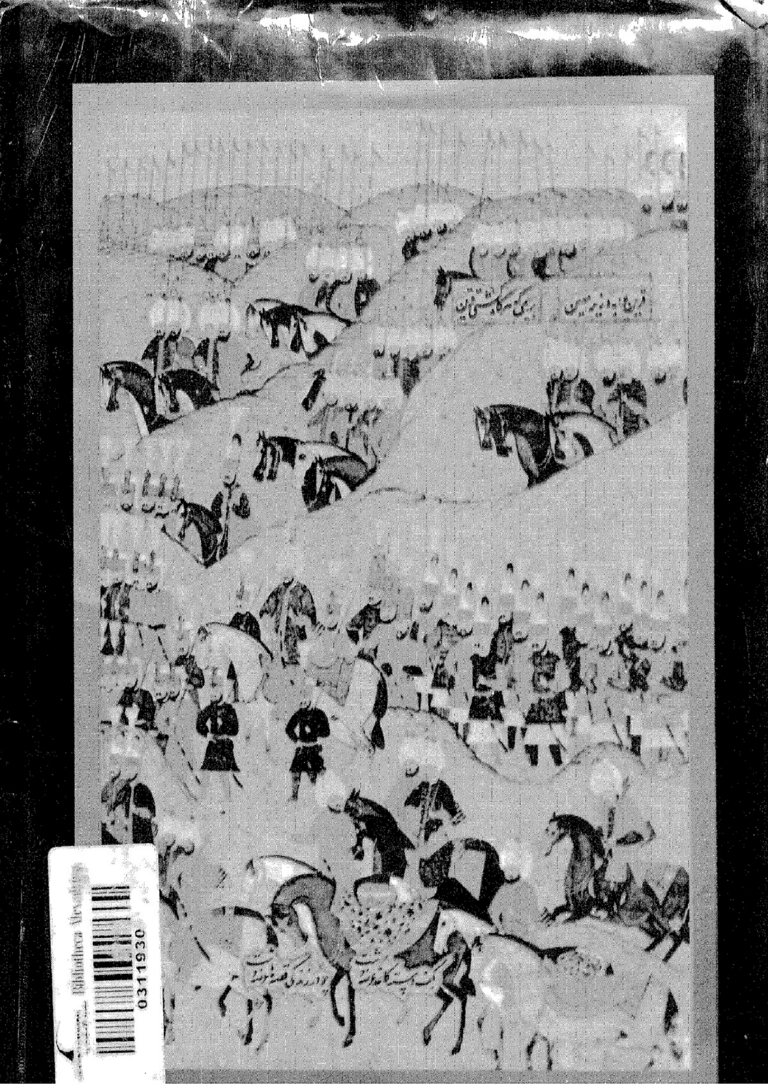
1 - Ahmed, J.M., **The Intellectual Origins of Egyptian Nationalism**, London, 1960.
2 - Baer, G., **A History of Landownership in modern Egypt 1800 - 1950**, London, 1962.
3 - Blunt, W.S., **The secret history of the British occupation of Egypt**, London, 1923.
4 - Charles - Roux, F., L'Egypte de 1801 à 1882, Vol. VI in **Histoire de**

la nation égyptienne, ed. Gabriel Hanotaux, Paris, 1936.
5. - Cromer, Lord, **Modern Egypt,** 2 Vols, London, 1908.
6 - Dodwell, H., **The founder of modern Egypt: A study of Mohammad Ali,** Cambridge, England, 1967.
7 - Ghorbal, S., **The beginnings of the Egyptian Question and the rise of Mehemet Ali,** London, 1928.
8 - Heyworth - Dunne, J., **An introduction to the history of education in modern Egypt,** London, n.d. (1938).
9 - Holt, P.M., The Beylicate in Ottoman Egypt during the seventeenth century, **Bulletin of the School of Oriental and African Studies** (Short reference: **BSOAS**), XXIV, II, 1961.
10 - Holt, P.M., Al - Jabarti's Introduction to the History of Ottoman Egypt, **BSOAS,** XXV, 1, 1962.
11 - Holt, P.M., (ed.), **Political and social change in modern Egypt: historical studies from the Ottoman conquest to the United Arab Republic,** London, 1968.
12 - Holt, P.M., **A modern history of the Sudan,** London, 1961.
13 - Hoskins, H.L., **British routes to India,** New York, 1928.
14 - Landau, J., **Parliaments and parties in Egypt,** New York, 1953.
15 - Marlowe, J., **The making of the Suez Canal,** London, 1964.
16 - Omar, O.A., Reassessment of Abbas Hilmi I, Viceroy of Egypt (1848 - 1854), **Bulletin of the Faculty of Arts,** Alexandria University, Vol. XXIV, 1970.
17 - Owen, R., The influence of Lord Cromer's Indian experience on British policy in Egypt: 1883 - 1907, **St. Antony's Papers,** No. 17, Middle Eastern Affairs, 4, 1965.
18 - Rivlin, H.A.B., **The agricultural policy of Muhammad Ali in Egypt,** Cambridge, Mass., 1961.
19 - Safran, N., **Egypt in search of political Community. An analysis of intellectual and political evolution of Egypt, 1804 - 1882,** Cambridge, Mass., 1961.
20 - Shaw, S.J., **Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution,** Cambridge, Mass., 1964.
21 - Wood, Alfred C., **A history of the Levant Company,** Oxford, 1935.

فهرس الأشكال

محتويات الكتاب

القسم الثاني
المشرق العربي من ١٧٩٨ إلى ١٩٢٢


0311930